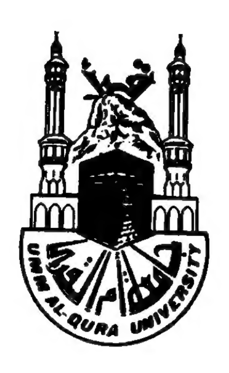
المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي



المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي
(٧٩٠هـ)

الجزء السابع

تحقيق

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا
الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد
الأستاذ الدكتور السيد تقي

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي ـ مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨-٨٤٠-٠٣-٩٩٦٠ (ج٧)

١-اللغة العربية ـ النحو ٢-اللغة العربية ـ الصرف / العنوان
ديوي ٤١٥,١ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٥-٨٣٣-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)
٨-٨٤٠-٠٣-٩٩٦٠ (ج٧)

جامعة أمّ القرى
مكّة المُكرّمة

الطّبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

٧



بين يدي التحقيق

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم .

وبعد ، يخرج هذا الجزء على غير ما خرجت عليه الأجزاء الأخرى من هذا الشرح المبارك ؛ إذ اشترك في تحقيقه ثلاثة من أساتذة الصرف في قسم الدراسات العليا من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى ، هم :

أ . د . محمد بن إبراهيم البنا ، وقد أسند إليه تحقيق جمع التكسير .

أ . د . السيد تقي عبد السيد ، وقد أسند إليه تحقيق التصغير .

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد ، وقد أسند إليه تحقيق النسب .

ولهذا الجزء قصة مجملها أن بعض الزملاء الأعزاء كان التزم بتحقيقه ، ولم يمكنه إنجاز العمل لموانع أو صوارف أو شواغل شغلته ، لا تخرج عن باب العلم، ونشاطه في التحقيق ، ووجد مجلس مركز إحياء التراث الإسلامي وإدارته نفسه في موقف غير حميد ؛ إذ حُقِّق الكتابُ كله ، ولم يتبقَّ منه إلا هذا الجزء ، والأمر يَحْتِمُ العَجَلَةَ والإسراعَ في أمرٍ طال انتظاره ، وإسناد تحقيقه إلى واحدٍ قد يمطل الأجل ، ويطيل الزمن . فكان الرأي أن يقسم بحسب أبوابه الثلاثة ، وأن يسند تحقيق كل باب إلى أستاذ ، فكان العمل على الصورة المثبتة في صدر الحديث ، ثم جدت بعد ذلك أمور ، فرجع الأستاذان : محمد البنا والسيد تقي إلى عملهما في مصر، وأكملا تحقيق ما أسند إليهما هناك ، وتمت إجراءات النشر من المراجعة ، والطباعة ، والتصحيح في غيبتهما ، وكان لي شرف تصحيح تجارب الطباعة ، وشاركني تلميذي د. محمد الدغريري ، وأرجو أن تنال شيئاً من رضا الجميع ، وإن كانت الطباعة لا تأتي على جميع رغبات المحقق ، خاصَّة

الضبط ، فإن الكَتَبَةَ عادةً يحاولون التخلص منه أو التخففَ ، لكن عمل أو بقي منه ما هو بالإمكان ، وما تدعو إليه الضرورة ، وليغفر لنا القارئ ترك ضبط أشياء واضحة ، أو السهو عن ضبط ما يحتاج إلى ضبط ، مما كان المحققون قد ضبطوه وأحكموه ؛ لأن مثل هذا الكتاب إنما تقرؤه فئةٌ من المختصين ، أو نبهاء الطلاب ومتقدميهم ، وإليهم يساق الكتاب ، وهؤلاء لا يخفى عليهم كثيرٌ مما يخفى على غيرهم .

وإن محققي هذا الجزء ليشكرون كلَّ من أسهم في هذا الجزء مراجعة أو طباعة أو نشراً ، من القائمين على أمور معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، ومركز إحياء التراث ، ولا سيما الزميل العزيز د. مطر بن مسفر الزهراني مدير المركز سابقاً ، الذي تابع مراحل هذا الكتاب في آخرها ، وأولاه كل اهتمامه ، مع أعمالٍ أخرى غيره ، حتى بعد انتهاء فترة عمله ، وهو في سنة تفرغه العلمي ، وكان لمتابعته واهتمامه أكبر الأثر في تمام العمل وظهوره ، فله منا الشكر والعرفان ، وندعو الله أن يجزيه خير الجزاء .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على محمد وآله وصحبه أجمعين .

أ. د. سليمان بن إبراهيم العايد
أستاذ العلوم العربية (اللغويات)
قسم الدراسات العليا - كلية اللغة العربية

جمع التكسير

تحقيق

الأستاذ الدكتور مُحَمَّد إبْراهيم البَنَّا

جمع التكسير

أَفْعِلَــةٌ افْـعُــلُ ثم فِعْـلَـهْ ثُمَّتَ افْـعَــالٌ جـمـوعُ قِلَّــهْ
وبعضُ ذي بكثرةٍ وضعاً يفي كأرجلٍ والعكسُ جاء كالصُّفي

لمَّا كانت الجموع على قِسْمَين : جمـعُ سلامةٍ ، وجمـعُ تكسـيرٍ ، وجمع السَّلامة: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد . وهـو قِسـمان : جمـعٌ بـالواو والنون ، وجمعٌ بالألف والتاء ، وأتمَّ الكلامَ على حكمهمـا ـ أخَـذَ في ذكر الجمع المكسَّر ، وهو الباقي من قِسْمَي الجمع .

وجمعُ التكسير: ما تغير فيه بناء الاسم تغيُّراً[1] يدل على أنك تريد مما يدل عليه ذلك الاسمُ دلالةً واحدةً ثلاثة فأكثر ، أو ما أصله ذلك، لكن استُعمل في أقلَّ من الثلاثة مجازاً . ولما كان بناء الاسـم يتغـير فيـه عن حاله بخلاف جمع السلامة سُمي تكسيراً تشبيهاً بتكسـير الآنيـة[2]، كما قال الفارسي[3].

وهذا التغيير على سبعة أقسام : تغييرٌ بزيادةٍ وتبـدُّلِ شـكلٍ نحـو :

---

(١) في (أ) : تغييراً .
(٢) في الأصل : الأبنية .
(٣) التكملة : ١٤٧ .

(جمل و)[1] جِمال ، أو بنقص وتبدُّلِ شكل نحو: رغيف ورُغُف ، أو بزيادة ونقص وتبدل شكل نحو : رغيف ورُغفان ، أو بزيادة مجردة نحو: صِنو وصِنوان ، أو بنقص مجرد نحو: تُخَمَة وتُخَم ، أو بتبدل شكلٍ وحده لكن لفظاً نحو: وَرْدٍ ووُرْد[2]، أو بتبدلٍ وحده في النية نحو : فُلْكٍ في نحو قوله تعالى: ﴿ في الفُلْكِ المشْحُونِ ﴾[3] ، وفُلْك في نحو قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إذَا كُنْتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾[4]. وهذا على جهة التقريب ، وإلا فالبِنيةُ هي المحوَّلة[5] من أصلها ، ولم تجمع مثلاً فُعلاً على فُعْلٍ بأن غيَّرتْ حركة الفاء فقط ، بل أزالت[6] البناءَ بجملته وصيرَتْهُ إلى بناء آخر مستقلاً / بنفسه . [٢٢٩]

ولما كانت جموع التكسير على نوعين ، أحدهما: ما كان جمع قلة يُراد به العشرة فما دونها ، والثاني جمع كثرة يُراد به ما فوق ذلك - أراد أن يبيِّنَ (ذلك)[7] على عادة النحويين في أمثال هذا فقال :

أفعِلَةٌ أفْعُلُ ثم فِعْلَة

---

(١) سقط من الأصل ، و(أ) .

(٢) الوَرْدُ من الخيل بين الكميت والأشقر ، ويجمع على وُرْدٍ .

(٣) من الآية : ٤١ من سورة يس .

(٤) من الآية : ٢٢ من سورة يونس .

(٥) في الأصل و(أ) : المحمولة .

(٦) كذا في النسخ . وفي العربية ما يحمل عليه مثل هذا ، الضمير عائد على العرب .

(٧) عن (أ) و(س) .

إلى آخره ، يعني أن هـذه الأبنية الأربعة من أبنية التكسير جموع اختصت بالقلة ، يعني في الأصل ، فلا تطلق بحكم الأصل إلا على العشرة فما دونها ، فتقول في جمع بُرْد إذا أردت القلة : أبراد . وفي جمع عَبد إذا أردت القلة : أعبُد . وفي جمع بناءٍ : أبنية . وفي جمع فتًى : فِتية . وكأنَّ العرب أرادت التفرقة بين البابين كما فرقوا بين التثنية وبين ما يراد به أكثر من ذلك؛ وذلك لأن[1] التثنية أول الأعداد ، لأن الواحد ليس بعدد[2]، فخصوه ببنية لا تكون لغيره من الجموع ، لأن التثنية في المعنى جمع ، فكذلك لما كانت العشرة أول العقود خصوها وآحادها بأبنية ، وهي هذه الأربعة ، خصوا اثنين منها في الأكثر بالثلاثية ، وهما أفعُلٌ وأفعال ، وخصوا الباقِيَين بالمزيد[3]، وهما أفعِلةُ وفِعْلَة ، وهذا في الأكثر أيضاً، وإلا فالجميع قد يستعمل للكثرة ، كما سيأتي إثر هذا إن شاء الله . فلا يُعنَى بأنها للقلة أن ذلك لازمٌ فيها ،

---

(١) (س) : أنَّ .

(٢) في تاج العروس مادة (عدد) : « العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات ، فيختص بالمتعدد في ذاته ، وعلى هذا فالواحد ليس بعدد ؛ لأنه غير متعدد ؛ إذ التعدد الكثرة . وقال النحاة: الواحد من العدد ؛ لأنه الأصل المبني منه ، ويبعد أن يكون أصل الشيء ليس منه ، ولأن له كمية في نفسه ، فإنه إذا قيل: كم عندك ؟ صح أن يقال في الجواب: واحدٌ ، كما يقال: ثلاثة وغيرها » .

(٣) أي: ما كان من المفردات على ثلاثة أحرف . والمراد بالمزيد ما زاد على الثلاثة . وسيأتي تفصيل ذلك في الشرح .

وأن ما عداها لازمٌ للكثرة ، فإن كلام العرب جاء فيه وضع القليل موضع الكثير وبالعكس .

فإن قلت : فما فائدة التنبيه على هذه المسألة إذا كان[1] الأمران جائزين في النوعين ؟

فالجواب : أن فائدته ألا يخرج عن الوضع الأكثري[2] الأول إلا أن تخرجه العرب ، فتتبَّعها[3] حتى إذا لم تجد لها فيه عملاً أعملت كلاً في موضعه ؛ لأن الغالب في الاستعمال أن تستعمل هذه الأربعة في القلة وما عداها في الكثرة ، وأيضاً فلأحكامٍ[4] أُخَرَ لفظيَّةٍ ، سيأتي ذكرها .

واقتصر الناظم على ذكر هذه الأبنية الأربعة في جموع القلة فلم يذكُر معها غيرها ، فدل على أن مذهبه في فُعَل وفِعَل وفِعَلة نحو: ظُلَم ونِعَم وقِرَرَة أنها جموع كثرة كما يقوله الجمهور ، لا جموع قلة كما يقوله الفراء[5]. وسكت أيضاً عن ذكر الجمعَين السالمين ، وهما عند

---

(١) في (أ) : كانت حائزان ، ورسم فوقها : كذا . وفي (س) : كانت الأمران .

(٢) في (س) : الأكثر في الأول .

(٣) في (س) : فتتبعها حتى إذا لم تجد ... أعملت .

(٤) في (س) : فالأحكام .

(٥) نقل ذلك عنه ابن اللدهان كما في شرح الأشموني ١٢١/٤ ، وانظر التسهيل: ٢٦٨ .

سيبويه والمحققين جمعا قلّةٍ في أصل الوضع ، فلم ينبه فيهما على شيء، إما لأنه قصد السكوت عنها ؛ إذ ليس بضروري ذكر[1] ذلك في باب التكسير ، وإما لظهور مذهب غير سيبويه عنده[2]، وذلك أن / طائفة [٢٣٠] تزعم أن جمعي السلامة يستعملان في القلة والكثرة ، وهو رأي ابن خروف[3].

ومن استعمالها[4] في الكثرة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ المسْلِمِينَ والمسْلِمَاتِ وَالمؤْمِنِينَ وَالمؤْمِنَاتِ ﴾[5]، إلى آخر الآية ، وذلك في القرآن كثير ، ومن عادة المؤلف الأخذ بالظاهر في أمثال هذه الأشياء، فلعلهما عنده كذلك، والأظهر عنده مذهب سيبويه في المسألة . قال ابن الضائع: هو أضبطُ[6] لما ينقُلُ . واعتذر عما جاء منه للكثرة[7] بأن كثيراً من الأسماء لا سيما الصفات يُقتصر فيها على جمع السلامة ، وحُملت الأسماء عليها للأنس بذلك فيها ، ولذلك قال : ﴿ وهُمْ في الغُرُفَاتِ آمِنُونَ ﴾[8]، وفي شعر حسّان[9]:

---

(١) في (س) : في ذكر .
(٢) الكتاب ٤٩١/٣ ـ ٤٩٢ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٩٧/٣ .
(٤) أي : أمثلة جمعَي السلامة .
(٥) من الآية : ٣٥ من سورة الأحزاب .
(٦) في الأصل و (أ) : ضبط .
(٧) في (س) : الكثرة .
(٨) من الآية : ٣٧ من سورة سبأ .
(٩) ديوانه : ١٣٣ ، والكتاب ٥٧٨/٣ ، والكامل للمبرد ٧٢٤/٢ ، والخصائص ٢٠٦/٢.

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ في الضحى وأسـيافُنَا يقطُرْنَ من نجـدةٍ دَمَا

وقد اعترضه النَّابغـة فقـال : لقـد[1] قلَّلْـتَ جفـانك وأسيافك ؟!
فقال: من كلامنا وَضْعُ القليل موضع الكثـير . وكـلا الكلامـين دليـلٌ على مذهب سيبويه ، والتطويلُ في هذا خارج عما نحن بسبيله .

وأما فُعَل وفِعَـل وفِعَلـة فـالصحيح فيهـا ـ وا لله أعلـم ـ مذهـب الجماعة؛ لوجود الدليل على ذلك دون الأبنية الأربعة .

فإن قيل : ما الدليل على أن هذه الأبنية الأربعة موضوعة للقلـة ، وأنها المقتصر بها من جموع التكسير على ذلك ؟

فالجواب : أنهم استدلوا على ذلك بأمرين :

أحدهما: تصغير هـذه الأبنيـة علـى ألفاظهـا دون سـائر أبنيـة الجموع[2] فقالوا في أثواب: أُثَيَّاب، وفي أكلُب : أُكَيلب ، وفي أَرْغِفة: أُرَيْغِفَة ، وفي غِلمة : غُلَيْمَة ، فصغروها على ألفاظها ، والجمـوع الـتي بخلافها لا تصغر كذلك على ألفاظهـا ، وإنمـا تـرد إلى الواحـد ، ومـا ذلك إلا أنَّ[3] تصغير الجمع يدل على التقليل ، فهذه الأبنيـة المذكـورة لما لم تناقض التصغير دل على مناسبتها له، بخـلاف سـائر أبنيـة الجمـع التي تدل على الكثرة لما كانت مناقضة للتصغير لم يصغروهـا . وأيضـاً

---

(١) في (س) : عقد قالت ، تحريف .

(٢) في (أ) و(س) : الجمع .

(٣) في (أ) و(س) : لأنَّ .

فإن تكسيرها جائز كالآحاد ، فلولا تقاربها منها لما كانت كذلك .

وثانيهما[1]: أنه إذا كان للكلمة جمعان ، جمع مما ذُكِرَ ، وجمع من غيره ، ثم أردنا أن نفسر بها العدد من ثلاثة إلى عشرة ، لم نفسره في أكثر الكلام إلا بجمع من الجموع المذكورة دون سائر الجموع ، فدل على أنها عندهم موضوعة للقليل[2] دون الكثير ، وأن / غيرها [٢٣١] على العكس منها ، إذ لو ساوت غيرها لكانت مساوية[3] لها في التفسير للعدد[4] القليل ، فإذاً لو كانت فِعَلٌ وفُعَلٌ وفِعَلَةُ كما قاله الفراء لصُغرت على ألفاظها ، ولَفُسِّرَ[5] بها العدد من ثلاثة إلى عشرة، فأن لم يفعلوا ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه الناظم والجماعة ، وهذا ظاهر .

ثم أخذ يستدرك في هذه الأبنية حكماً لا بد من ذكره ، وهو مجيئها للكثرة في بعض المواضع ، كما أن جموع الكثرة قد يأتي بعضها مراداً به القلة فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي

---

(١) في الأصل : وثانيتها .

(٢) في الأصل : للتقليل دون التكثير ، وفي (أ) : للقليل دون التكثير .

(٣) في الأصل و (أ) : فكانت .

(٤) في (س) : في العدد .

(٥) في الأصل : ويُفسَّرُ .

يعني أن هذه الأبنية الأربعة لا يقتصر فيها على القلة البتة حتى لا يجوز استعمالها لغيرها ، بل يأتي بعضها دالاً على الكثرة وضعاً وإن كان الأصل فيه القلة ، وأراد بالوضع الاستغناء به عن وضع جمع الكثرة كأرجل الممثل به ، وهو جمع رِجل ، فإن العرب اقتصرت في جمعه على أفعُلَ في القلة والكثرة ، فلم تستعمل فيها غيره . ومثله كَفٌّ وأكُفٌّ ، ورَسَنٌ[1] وأرسان ، وشبه ذلك . وقد يطرد هذا في بعض الأبنية كفِعَل وفُعُل وفَعِل وفِعَال المعتل اللام أو المضاعف نحو : عِنَب وأعناب ، وطُنُب وأطناب ، وكَتِف وأكتاف ، وبناء وأبنية ، وعِنَان[2] وأعِنة . فإن العرب اقتصرت في هذه الأبنية على جمع القلة فلم تضع لها بناء كثرة .

وأما مجيء بعض أبنية الكثرة للقلة فنبه عليه بقوله :

... والعكسُ جاء كالصُّفي

يعني أنه قد جاء من كلام العرب عكس ما تقدم من الحكم ، وهو أن بعض أبنية الكثرة قد يفي بالقلة وضعاً ، أي : يجيء دالاً على القلة ، وحقيقة العكس أن تقول : وبعض جموع الكثرة قد يفي بالقلة ، لأن قوله : « وبعض ذي » في تقدير : وبعض ما وضع للقلة قد

---

(١) الرسن : الحبل الذي يقاد به البعير .

(٢) العِنان : سير اللجام الذي تمسك به الدابة .

يفي بكثرة ، فـ « ذي » إشارة إلى جموع القلة ، وفي قوله: « وبعض ذي » تنبيه على أنه لا يلتزم نقلاً أن كل بناء قلة يأتي للكثرة ، وإنما التزم[1] أن بعضها يأتي كذلك من حيث السماع، ولم يعين موضع السماع فبقي موقوفاً على النقل ، ولا شك في وجود النقل في البعض كما تقدم تمثيله ، ولو قال :

وهذه بكثرة وضعاً تفي[2]

لكان ملتزماً أن العرب / فعلت ذلك في كل بناء من الأبنية [٢٣٢]
الأربعة، وذلك يحتاج إلى تتبع النقل في ذلك ، ولعله يتعذر الوفاء بهذه الكلية فلم يرتهن[3] فيها .

مثال ما جاء من جمع الكثرة مراداً به القلة وضعاً: رجل ورجال ، إذ لم يقولوا : أرجال. ودرهم ودراهم ، وجميع[4] الرباعي والخماسي. ومثّل الناظم هذا الضرب بالصُّفِيّ ، والصُّفِيُّ جمع صفاة ، وهي الصخرة الملساء ، ومنها ما أنشده الفارسيُّ وغيره[5] :

---

(١) في (س) : وأما التزام .

(٢) في النسخ : يفي بالياء .

(٣) أي : لم يجعل قوله بالكلية رهناً بالسماع ، إن سُمع كان قوله سليماً ، وإن لم يُسمع كان مردوداً .

(٤) أي : جمع الرباعي والخماسي . فالجميع يطلق ويراد به الجمع .

(٥) التكملة : ١٥٠ ، وسر الصناعة ٢٥٠/١ ، والخصائص ١١٢/٢ بلا نسبة . ونسبا في اللسان (صفا) إلى الأخيل ، وانظر البيتين في ملحق ديوان رؤبة مع غيرهما : ١٨٨ .

كأنَّ متـنَيه من النَّفيِّ   مواقعُ الطير على الصُّفيِّ

وفي هذا التمثيل نظر(1) من وجهين، أحدهما : أنه قيد الوفاء بالوضع فقال :

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي

وعطف عليه العكس ، ولا شك في بقاء(2) التقييد والحكم بمقتضاه ، والصُّفِيّ إذا اعتبرته إنما هو مما يفي(3) استعمالاً لا وضعاً ، من حيث إن حقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء بالآخر ، والاستعمال أن تكون وضعتهما معاً لكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر ، فمثال ذلك في الأول قول حسَّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يلْمَعْنَ بالضُّحى   وأسيافُنَا يقطُرْنَ من نجدةٍ دَمَا

فإنهم قد قالوا : جَفنة وجِفان ، وسيف وسُيُوف . ومثاله في الثاني قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةَ قُرُوْءٍ ﴾(4) مع أنهم قد قالوا : أقراء ، وفي الحديث: «دَعِي الصَّلاة أيام أقرائِكِ(5) » ، ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع

---

(1) في (س) : نظر به من .
(2) في الأصل : بناء .
(3) في (س) : يفي به استعمالاً .
(4) من الآية : ٢٢٨ من سورة البقرة .
(5) أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب من قال تغتسل بين الأيام ١/٨٢ ، ولفظه : « تدع الصلاة أيام أقرائها » .

وجود جمع القلة ، فهذا من الوفاء الاستعمالي لا الوضعيّ ؛ إذ قد جعلهما في التسهيل[1] متباينين فقال لما ذكر جموع القلة ، وأن ما عداها للكثرة : «وربما استغني بما لإحداهما عمَّا للأخرى وضعاً أو استعمالاً اتّكالاً على قرينة» فالصُّفِيُّ من الضرب الاستعمالي لأن الفارسيَّ[2] وغيره حكوا في جمع الصفاة : أصفاء وصُفِيّ ، فكان تمثيل الناظم على هذا غير مطابق لما قصد .

والنظر الثاني أن التقييد بالوضع قد أخرج أحد الضربين ، وهو الاستعمالي ، وكلاهما محتاج إلى التنبيه عليه كما فعل في التسهيل ، وليس أحدهما بأولى من الآخر ، فكان الأولى به أن يذكر الضربين معاً ، وذلك يحصل له إمَّا بالنص عليهما معاً ، وإما بترك التقييد بالوضع ، لأنّه إذا تركه أُخِذَ الحكم على / إطلاقه في الوضع [٢٣٣] والاستعمال ، فصار هذا القيد زيادةً عادت بنقص ، وذلك مما لا ينبغي !

والجواب عن الأوَّل أن الاستغناء الاستعمالي إما أن يكون مع كثرة ما استغني عنه كأسياف في بيت حسان ، وكلاب في قولهم : ثلاثة كِلابٍ[3]، لكثرة استعمال سيوف وأكلب ، وإما أن يكون مع

---

(١) التسهيل : ٢٦٨ .
(٢) التكملة : ١٥٠ ، وسيبويه سبق الفارسي في حكاية هذا ، انظر الكتاب ٥٧٢/٣.
(٣) انظر الكتاب ٥٦٩/٣ .

قلته كثلاثة قُرُوء ، فإن أقراء قليل ، فأما الأول فلا شك في قلة وجوده في كلام العرب ، ولذلك اعترض النابغة حسَّان لأنـه لـو كـان معتـاداً عندهم الاستغناء في مثل أسياف لم يصح الاعتراض ، ولما كـان قليـلاً أهمل الناظم اعتباره فبقي الثاني ، وهو أن يكون المستغنى عنـه قليـل الاستعمال، وإذا كان قليلاً فيما شأنه أن يشتَهِرَ استعماله فيه ، ويكـثر دوره ، فهو جدير أن يكون مستغنى عنه بما يكثر استعماله في ذلـك الباب ، وقلة المستغنى عنـه مـع كـثرة المستغنى بـه دليـل علـى صحـة الاستغناء . وقد قال النحويون في « ترك » إنه مستغنى به عـن « ودع » مع أنه قد سُمع ، وقرئ: ﴿ مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ ﴾[1] لكنـه نـادر ، فلـم يخرجه ذلـك النـدور[2] عـن أن يكـون مسـتغنى عنـه بـترك ، فكذلـك مسألتنا ، وهذا من باب الاستدلال بالأحكام ، فأصفاء في صفاة قليـل ، والشهير في جمعها مطلقـاً صُفـيٌّ ، وعلـى هـذا الـترتيب يلحـق هـذا الضرب الاستعمالي بالضرب الوضعي إلحاقاً لما استعمل نادراً بحكم مـا لم يستعمل .

وإذا ثبت هذا كان تمثيل الناظم بالصُّفيّ حسـناً مـن حيـث كـان

---

(١) قرأت العامة بتشديد الدال ، وبالتخفيف قرأ عروة بن الزبير وغـير واحـد ، وانظـر المحتسب ٣٦٤/٢ ، والدر المصون ٣٦/١١ .

(٢) في الأصل : النذر ، وهو سهو .

داخلاً تحت التقييد بالوضع ، فالوضعيُّ إذاً عنده على وجهين ، وضعيٌّ حقيقة نبه عليه بأرحل ، ووضعي حكماً ، وهو الاستعمالي ، نبه عليه بالصُّفيِّ ، والله أعلم .

وقول الناظم: « أفعلُ ثم فِعْلَه » منع فيه صرف أفعُلَ إذ قد توفر[1] فيه موجب المنع ، وذلك الوزن والعلمية ، لأن الأمثلة الموزون بها أعلام . وقوله: « أفعلُ » هو على حذف العاطف ، أي: وأفعُلُ . وقوله: « أفعلةُ » وما بعده مبتدآت خبرها « جموع قله » . و « بعض ذي » مبتدأ خبره «يفي» ، و « بكثرة » يتعلق به ، و « وضعاً » مصدر في موضع الحال ، أي : ذا وضع .

* * *

لِفَعْلٍ اسماً صحَّ عيناً أفعُلُ وللرباعيِّ اسماً ايضاً يُجعَلُ

إن كان كالعناق والذراع في مدٍّ وتأنيث وعَدُّ الأحرف

/ هذا ابتداء ذكر أبنية جموع التكسير وما يختص بها من أبنية [٢٣٤]
المفردات. وللناس في وجه ترتيب الكلام على جموع التكسير طريقان:

أحدهما : المتداول عند الجمهور ، وهو[2] أن تُجعَلَ أبنية المفردات موضوعات للحكم عليها فيقولون: فَعْلٌ يجمع على كذا

(١) في (س) : يتوفر .

(٢) في الأصل : وهي .

وكذا من أبنية الجمع ، وفُعالٌ يُجمع على كذا ، وهي الطريقة الأولى في وضع النحو .

والثاني : طريقٌ أولُ من مشى عليه ـ فيما علمتُ ـ ابن السراج[1]، وهو أن يجعل أبنية الجموع موضوعات للحكم عليها ، فيقال : أفعُلٌ يُجمَعُ عليه من أبنية المفردات كذا ، وأفعالٌ يجمع عليه كذا ، وهو الذي جرى عليه الناظم في هذا النظم وفي سائر كتبه ، وكأن هذه الطريقة أقربُ إلى الضبط ؛ إذ كانت أبنية الجموع أقلَّ من أبنية المفردات بكثير ، فجعلها أصولاً للفروع المنتشرة أولى من العكس.

وجملة ما ذكر من أبنية جموع التكسير ستة وعشرون بناء ، أربعة منها للقلة ، كما ذكر ، وسائرها للكثرة . وابتدأ بذكر أبنية القلة وبأفعُلَ منها فقال :

لِفَعلٍ اسماً صحَّ عينا أفعُلُ

إلى آخره ، يعني أن أفعُلَ من أبنية جموع القلة يجمع عليه من الأسماء صنفان :

أحدهما: ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن فَعْلٍ ، بفتح الفاء

(١) انظر الأصول لابن السراج ٢/٤٣١ ـ ٤٣٨ ، وقد صنع ابن السراج ذلك المنهج في جموع الثلاثي ، فأما الرباعي والخماسي فقد جعل المفرد موضوع الحكم . انظر الأصول أيضاً ٢/٤٤٨ ـ ٤٥٠ ، ٣/٥ وما بعدها .

وإسكان العين، وكان اسماً لا صفةً ، وكان صحيح العين لا معتلها، فهذه ثلاثة أوصاف ، أحدها: كونه على فَعْلٍ ، فإنه إذا كان على فَعْلٍ صح له ذلك الجمع ، يريد في القياس ، إنما تكلم هنا في القياس المجرد وما قاربه ، وأما المسموع فلم يرتهن فيه ولا جعله من قصده في هذا النظم ، وإن كان ربما يأتي به بالانجرار لا بالقصد ، وقد تقدم المعنى المراد بالقياس في مثل هذا في باب أبنية المصادر . فأما إن لم يكن الاسم على فَعْل فإن له جمعاً آخر يذكره كأفعال في فَعَل ، وفِعْلانَ في فُعَلٍ ونحو ذلك . وقد جمعوا غير الثلاثي على أفعُلَ ، قالوا في أنبوب: أَنُبٌّ ، وقال الشاعر[1]:

أصهبُ هدَّارٌ لكلِّ أركبِ ... بغيلةٍ تنسَلُّ بين الأنبُبِ

يريد : الأنُبَّ ، ففكَّ ضرورة ، وجمعوا الثلاثي غير فَعْل على أفعُل لكن قليلاً ، قالوا: رُكْنٌ وأركُن ، وزَمَنٌ وأزمُنٌ . وأنشد سيبويه لذي الرمة[2]:

أمنزِلَتَي ميٍّ سلامٌ / عليكما ... هل الأزمنُ اللائي مضينَ رواجعُ [٢٣٥]

قال سيبويه: « وبلغنا أن بعضهم يقول: جبَلٌ وأجبُلٌ[3]»، وقالوا:

---

(١) البيت غير منسوب في اللسان (نبب) عن أعرابي . والأنبوب هنا : واحد أنابيب الرئة، وهي مخارج النفس ، وأركُبٌ : جمع رَكْب ، وهو ركاب الإبل خاصة ، والغِيلة : الخديعة والاختيال .

(٢) ديوانه ١٢٧٣/٢ ، مطلع قصيدة ، وانظر : الكتاب ٥٧١/٣ .

(٣) الكتاب ٥٧١/٣ .

ضِلَعٌ وأضلُعٌ ، وذئبٌ وأذؤبٌ ، وضَبُعٌ وأضبُعٌ ، وقُرْطٌ وأقرُطٌ ، ورِجْلٌ وأرجُلٌ ، وكل هذا محفوظ ، إلا فيما ذكر الناظم .

والثاني : كونه اسماً لا صفة ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على أفعُل، بل زعم سيبويه أنه لا يجمع جمع قلة رأساً[1]، وعلل ذلك السيرافي بأن الأصل في الصفة أن تجمع جمع السلامة ، لأن الأصل فيها جريانها على الفعل فتلحقها علامة التذكير والتأنيث كالفعل ، فيجب أن تجمع جمع السلامة ليتبين في الجمع أيضاً علامة التذكير والتأنيث ، ويكون الجمع منها نظير الضمائر أو العلامات ، فلما كان الأصل فيها جمع السلامة وهو يقع للعدد القليل، استغنوا به عن أبنية القلة ، قال ابن الضائع : ويظهر من سيبويه تعليل آخر ، وهو أن الصفة الأصل فيها جريانها على موصوفها ، فالعدد القليل لا يضاف إليها لقبح إقامة الصفة مقام الموصوف ، وكأن العدد القليل لما كان نصاً في القلة ، ولم يكن يضاف إليها ، استغني فيها عن جموع القلة ، قال : غير أن سيبويه أضاف إلى ذلك أنها لَمَّا كانت يوصف بهن فاستعملت على غير الأصل في الأسماء ، خولف بهن الأسماء[2].

وقال ابن خروف : قد تنفرد الصفة ببناء جمع كما قد ينفرد الاسم أيضاً .

---

(١) الكتاب ٦٢٦/٣ .

(٢) انظر التعليق السابق .

والثالث : كون الاسم صحيح العين لا معتلها ، فإنه إن كان معتل العين بالياء نحو : بيت أو بالواو نحو : ثوب ، فليس القياس فيه أفعُلَ ، وإنما قياسه أفعالٌ كما سيذكره .

فإن جاء فيه أفعُل فمحفوظ نحو : سيف وأسيُف ، قال الشاعر[1]:

كأنهم أسـيُفٌ بيضٌ يمانيةٌ عَضْبٌ مضاربُها باقٍ بها الأُثُرُ

وقالوا: ثوب وأثواب ، قال الراجز[2]:

لكلِّ دهرٍ قد لبستُ أثوُبا
حتى اكتسى الرأسُ قناعاً أشْهَبَا[3]

وقالوا: عَينٌ وأعين ، وأيْرٌ وآيُرٌ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة كان أفعُلُ في فَعْلٍ قياساً

---

(١) البيت بلا نسبة في اللسان (أثر) ، (سيف) ، وشرح التصريح ٣٠١/٢ ، والأشموني ١٢٣/٤. وأثر السيف : فِرنده ورونقه .

(٢) البيت الأول في الكتاب ٥٨٨/٣ ، والمقتضب ١٦٧/١ ، والمنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣، وهنا ذكر ابن جني سنده إلى الفراء في رواية الأرجوزة ومنها هذان البيتان، ولم ينسبها إلى قائل ، والأرجوزة أيضاً في مجالس ثعلب : ٣٧١ ــ ٣٧٢ ، والبيت موضع الشاهد في معاني الفراء ٩٠/٣ . هذا وقد نسب الشاهد في اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن .

(٣) في صلب الأصل و (أ) : أشيبا ، والمثبت عن حاشيتها و (س) ، ومجالس ثعلب ، والمنصف ٤٧/٣ .

جارياً، سواءٌ أكان مذكراً أم مؤنثاً ، وسواءٌ أكان مضاعفاً أم غير مضاعف ، معتل اللام أم غير معتلها نحو : كلب وأكلُب ، وكعب وأكعُب ، وفَلس وأفلُس / ، ونَسر وأنسُر ، وفَرخ وأفرُخ ، وبَطن وأبطُن ، وشبه ذلك . وكذلك ضَبٌّ وأضُبٌّ ، وصَكٌّ وأصُكٌّ ، وبَتٌّ وأبُتٌّ . وكذلك ظَبْيٌ وأظْبٍ ، وثَدْيٌ وأثْدٍ ، ودَلْوٌ وأدْلٍ . هذا كله قياسٌ ، وقد يأتي على أفعال ، وهو قليل كما سيذكر إن شاء الله . [٢٣٦]

ولم يذكر الناظم لأفعُلَ من الثلاثي إلا فَعْلاً المذكور ، فدل على أن مذهبه مذهب سيبويه والجمهورِ أن فَعَلاً المؤنث إذا كان معتل العين فقياسه أفعالٌ كغير المؤنث والمعتل ، وليس أفعُلُ فيه بقياس خلافاً ليونس القائل بأنه قياس فيه ، وذلك نحو نارٍ وأنوُرٍ ، ودارٍ وأدوُرٍ ، وساقٍ وأسْوُقٍ ، ونحو ذلك . قال سيبويه: « ونظنُّه إنما جاء على نظائره في الكلام نحو : جَبَل وأجبُل ، وزمَن وأزمُن ، وعصا وأعصٍ»[1]. يعني : أنه جاء على الندور ، ثم ألزمه على مذهبه أنه لو كان هذا الحكم إنما هو للتأنيث لما قال[2]: رحًى وأرحاء ، وفي قفا : أقفاء، في قول من أنث القفا، وفي قَدَم : أقدام ، ولما قالوا: غَنَمٌ وأغنام[3].

---

(١) الكتاب ٥٩١/٣ .

(٢) نص الكتاب : قالوا .

(٣) الكتاب ٥٩١/٣ .

وفرّق ابن طاهر: بأن يونس إنما زعمه في المعتل العين ، قال: وليس أرجاء بمنزلته لأنه معتل اللام ، فقد صار إلى فَعَلٍ وقياسه أفعال. ورجَّحه ابن خروف أيضاً بكثرة الاستعمال ، وسيبويه جعل ذلك قليلاً فلم يقبل القياس فيه .

فـ « عيناً » من قوله: « صح عيناً » تمييز منقول من الفاعل ، وأصله: صحت عينه. و « أفعُلُ » مبتدأ ، خبره « لفعل » .

والصنف الثاني من صنفَي ما يجمع على أفعُلَ قياساً ما كان من الرباعي الذي نص عليه بقوله :

وللرباعي اسماً أيضاً يُجعل

إلى آخره . يعني أن بناء أفعُلَ يجعل أيضاً جمعاً قياساً لكل رباعي كان اسماً لا صفة ، ويشبه العَناق والذّراع ونحوهما في كونه[1] مؤنثاً لا مذكراً بمدة قبل الآخر ، موافقاً في عدة الحروف ، فإنه إذا كان على هذا الوصف يجمع في القلة على أفعُلَ قياساً . وقد اشتمل هذا التعريف للرباعي على أوصاف باعتبارها يصح قياس هذا الجمع :

أحدها: كون ذلك الاسم غير صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع في القلة على أفعُلَ ، بل الغالب فيه ألاّ يجمع جمع قلة إلا بالواو والنون، كقولك : ظريفون وشريفون . هذا إذا كان واقعاً على من يعقل ، وإلا فالألف / والتاء لمؤنثه إن قبلهما ، والاستغناء بجمع [٢٣٧] الكثرة في الباقي .

(١) في الأصل : وكونه .

والثاني : كونه يشبه العَناق والذّراع في المد قبل الآخر . وهذا الوصف فيه أمران: **أحدهما** : حصول المد فيه تحرزاً من نحو[1] : جَعْفَر ودِرْهَم وضِفْدَع ، فإنه رباعيٌّ مع أنه لا يُجمع على أفعُلَ أصلاً ، لأن أفعُلَ بناء ثلاثي الأصول ، وجَعْفَر ونحوه رباعي أو ملحق به ، فلا يمكن أن يُجمع عليه ولا على غيره من أبنية القلة إلا أن يجمع بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

والآخَرُ: كون المد فيه قبل الآخر كما في الذراع والعَنَاق، تحرزاً من نحو : حائِطٍ وحاجزٍ وجانٍ[2]، وما أشبه ذلك مما هو على فاعِلٍ. وكذلك فاعَلٌ نحو: تابَلٍ وطابَقٍ ، فإن مثل هذا لا يجمع على أفعُلَ أصلاً. وكذلك إن جاء مثل هذا اسماً لمؤنث فالحكم فيه واحد . وتحرَّز أيضاً من نحو فِعْلَى أو فَعْلَى اسماً نحو : ذِفرَى وأرطَى ونحوهما ، فإنَّ حرف المد فيه وهو الألف جاء آخراً ، فمثل هذا لا يجمع على أفعُلَ .

والوصف الثالث : كونه مؤنثاً لا مذكراً ، فإنه إذا كان مذكراً يجمع في القلة على أفعِلَة لا على أفعُلَ ، فإن جاء فيه أفعُلُ فعلى غير قياس نحو : طِحالٍ وأطحُلٍ ، وقالوا: مكان وأمكُنٌ ، وحنينٌ وأحُنٌّ، وفَكَّه الشاعر ؛ إذ قال[3]:

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : وحاز .

(٣) الرجز لرؤبة ، وهو في ديوانه : ١٦٢ ، والتكملة : ١٤٠ ، وشرح شواهد الشافية: ١٣٤ ، ونقل عن السخاوي في سفر السعادة أنه يروى : « بالأحبن » بالباء على أنه جمع حبان ، وكذلك هي رواية الديوان .

وحكى الفارسي في قليبٍ أقلِبَـة ، وهـو يذكـر ويؤنـث ، وجعلـه محتملاً أن يكون على القياس ، وأن يكون جُمـع المؤنـث جمـع المذكـر قليلاً، كما قالوا في سماء : أسمية ، وأرادوا التأنيث بدليل قولهم : ثلاث أسمية، وقولهم : أصابتنا السماء .

والوصف الرابع : كـون الاسـم موافقـاً للـذراع ونحـوه في عـدة الأحرف ، تحرزاً من أن يكون على أكثر من أربعة أحرف ، فإنـه إذا كان كذلك لم يُجمع على أفعُلَ .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف جُمـع قياسـاً علـى أفعُـلَ ، فتقـول: ذراع وأذرُعٌ ، وشِـمالٌ وأشمُـلٌ ، ولسـانٌ وألسُـنٌ ـ فيمـن أنّـث[1] ـــ وعَناقٌ وأعنُقٌ، وأتـانٌ وآتُـنٌ ، وعُقـابٌ وأعقُـبٌ ، وكُـراعٌ وأكـرُعٌ ، ويمينٌ وأيمُنٌ . وقال أبو النجم أنشده سيبويه[2]:

(١) قال في تاج العروس (لسن) : « اللسان ـ بالكسـر ـ : المقـول ، ويؤنـث ج ألسنة فيمن ذكّر مثل حمار وأحمرة ، ومنه : ﴿ أَلْسِنَةٍ حِدَادٍ ﴾ ، وألسن فيمن أنث مثل ذراع وأذرع. ثم قال : واللسان : اللغة ، وتونث حينئذ لا غير » .

(٢) الكتـاب ٦٠٧/٣ ، والكـامل للمـبرد ١١٣/١ ، ١٤٣٢/٣ . وانظـره في مصـادر أخرى من فهـارس الشـواهد . وهـو مـن أرجوزتـه اللاميـة المنشـورة في الطرائـف الأدبية: ٦٣ ، وأولها :

الحمـــد لله الوَهُوبِ المجزلِ

وللعجاج بيتٌ قريبٌ منه في لاميته التي أولها :

أما وربِّ البيت لو لم أُشغَلِ

وفيها يروى : ١٩٥ :

تبري لـه مـــن أيمنٍ وأشملِ

يأتي لها من أيْمُنٍ وأشْمُلِ

والعَناق : الأنثى من ولد المعز .

وعلى كلام الناظم هنا سؤالان من وجهين ؛ أحدهما : أن تشبيهه المد بمد العَناق والذِّراع يُوهِمُ أن ذلك مخصوصٌ بكونه ألفاً ؛ لأنه قال : / إن كان كالعَناقِ في المد ، ومدُّ العَناق بالألف ، وكذلك الذِّرَاعُ ، فقد يُتوهَّمُ أنه مخصوصٌ بذلك . ويرشِّحُ الإبهام تكراره في المثال الثاني وهو الذراع ، إذ يقول القائل : لو أراد غير الألف لأتى بالمثال الثاني مؤذناً بذلك ، كما لو قال : إن كان كالعناق واليمين في كذا وكذا . فاقتصاره على الألف يؤذن بقصر الحكم عليه ، وذلك غير صحيح . [٢٣٨]

والثاني : أن قوله: « وعدِّ الأحرف » تكرارٌ وحشوٌ لا فائدة فيه ؛ إذ كان قد قدم التعريف بأنه رباعي ، بقوله :

وللرباعيِّ اسماً أيضاً يُجعل

ولا شك أن الموافقة لذراع في عد الأحرف هي كونه رباعياً مثله، فصار قوله : « وعدِّ الأحرف » ضائعاً من الفائدة .

والجواب عن الأول : أن المثالين إنما أتى بهما تنويعاً لما فيه المد من الأبنية ، فإنه جاء بفَعَالٍ وفِعَالٍ ، ولم يأت بالمثالين على وزنٍ واحدٍ ، ولو أتى بهما على وزنٍ واحدٍ لكان ذلك موهماً ولا بدَّ ، فلم يدل المثالان معاً على التزام الألف . وأيضاً فلو كان القصد ذلك لقال عوض المد «الألف» ، فكان يقول مثلاً: إن كان كالعَناق والذراع في

الألف قبل الآخر ، ونحو ذلك . فلما قال: « في مدٍّ » دل على أن المراد مجرد المد ، ولا شك أن المد غير مقتصَر به على الألف ، فيدخل له يمينٌ وأيْمُنٌ ، ونحو ذلك .

والجواب عن الثاني : أن قوله: « وعدٍّ الأحرف » ليس بحشو ، بل هو محرزٌ لفائدة حسنة ، وذلك أن الاسم قد يطلق عليه رباعي مع أن عدة حروفه أكثر من أربعة ، وذلك الرباعي الأصول ، وإن كان مزيداً فيه نحو: صَلصالٍ ، وقِرطاسٍ ، وقَرَبوسٍ . كما أنه يطلق ويراد به ما مثَّل به ، فكان قوله: « وللرباعي » مجملاً[1]، فبينه بقوله: إن كان كالعَناق والذراع في كذا وكذا . وإذا كان كذلك فلو اقتصر على قوله :

إن كان كالعَناق والذراع في مدٍّ وتأنيثٍ ... ...

لم يخرج عن كلامه ما كان من المؤنث على نحو قَرَبوس أو قِرطاسٍ مثلاً ، فاضطُرَّ إلى قوله: « وعدٍّ الأحرف » ليخرج له الرباعي الأصول مزيداً فيه .

وليس قول الناظم : « والذراع في » مع قوله[2]: « الأحرف » بسنادٍ، وإن كان قبل روي الأول الألف في موضع التأسيس، وليس / [٢٣٩]
في الثاني ألفٌ ؛ لأن من شرط عدٍّ الألف تأسيساً أن يكون مع الرويٍّ

---

(١) في (س) : محتملاً .

(٢) في (س) : معنى قوله ، تحريف .

في كلمة واحدة، أو يكون الرويُّ بعض ضمير على ما هو مذكـور في علم القوافي[1].

* * *

وغيرُ ما أفـعُلُ فيـه مـطَّردْ   من الثلاثي اسماً بأفعالٍ يَرِدْ
وغالباً أغنـاهـم فِـعـلانُ   في فُعَلٍ كقولهم : صِرْدانُ

هذا هو البناء الثاني وهو من أبنية القلة ، وذلـك أفعـالٌ ، وجعلـه قياساً في كل ما كان من الأسماء الثلاثية التي لم يطرد فيها الجمـع علـى أفعُلَ إلا في فُعَل الذي يستثنيه فقال :

وغيرُ ما أفعُلُ فيـه مـطَّردْ

إلى آخره ، يعني أن ما عدا ما ذَكر أن أفعَلَ فيه مطردٌ من الثلاثـي يطرد فيه أفعالٌ في جمع القلـة ، هـذا بشـرط أن يكـون الثلاثـي اسمـاً ، وذلـك أن الأبنيـة الشـهيرة مـن الثلاثـي عشـرة كمـا سـيذكره في التصريف: (فَـِعْلٌ) مثلـث الفـاء ، و(فَـِعَلٌ) مثلـث أيضـاً، و(فَـِعُلٌ) مثلث الفاء ما عدا فِعُلاً ، و(فَـِعِلٌ) مثلثاً أيضاً ما عدا فُعِلاً ، تقـدم لـه ذكر في فَعْلٍ الصحيح العين ، وأنه الذي يقاس فيه أفعُلُ ، فبقي له فَعْلٌ المعتل العين وسائر الأبنية ، فإذا كانت أسماءً قلتَ في فَعْلٍ المعتل العين: بَيتٌ وأبياتٌ ، وسَيفٌ وأسيافٌ، وخَيطٌ وأخياطٌ ، وقَيدٌ وأقيـادٌ ، وفي

---

(١) انظر العيون الغامزة للدماميني : ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

ذي الواو: فَوجٌ وأفواجٌ ، وزَوجٌ وأزواجٌ ، وقَوسٌ وأقواسٌ ، وحَـوضٌ وأحـواضٌ ، وسَـوطٌ وأسـواطٌ ، ونَـوعٌ وأنـواعٌ . هـذا القيـاس فيـه ، بخلاف الصحيح العين فإن أفعالاً فيه قليـل نحـو: زَنـدٌ وأزنـادٌ ، أنشـد سيبويه للأعشى[1] :

وُجِدتَ إذا اصطلحوا خيرَهم ‏ ‏ ‏ وزَنـدُكَ أثقَـبُ أزنـادِهـــا

وقالوا: فَرخٌ وأفراخٌ ، قال[2]:

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ ‏ ‏ ‏ حُمرِ الحواصل لا ماءٌ ولا شجرُ

وقالوا: أنْفٌ وآنافٌ ، أنشد سيبويه للأعشى[3] :

إذا رَوَّحَ الراعي اللّقاحَ معزِّباً ‏ ‏ ‏ وَأَمسَـــتْ على آنافها غَبَرَاتُها

---

(١) الكتاب ٥٦٨/٣ ، والمقتضب ١٩٤/٢ ، والأصول ٤٣٦/٢ ، وهو في الديوان من قصيدته التي مطلعها :

أأحدّك لم تغتمض ليلةً ‏ ‏ ‏ فترقـدهـا مـع رقادها

(٢) الحطيئة ، وهو صدر أبياته التي يخاطب بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه . والبيت في المقتضب ١٩٣/٢ ، والخصائص ٥٩/٣ .

(٣) الكتاب ٥٦٨/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٧/٥ . وهو في ديوانه من قصيدته التي مطلعها :

أَحَـدٌ بِتَيَّا هجرها وشتاتُها ‏ ‏ ‏ وحَبٌّ بها لو تُستطاع طِياتُها

هذا وفي النسخ : معربا بالراء . ومعزباً : مبعداً بإبله يطلب الكلأ ، وفيها أيضاً : عبراتها ، ومثله في الكتاب ، وفي الديوان :

... ... معجلاً ‏ ‏ ‏ وأمست على آفاتها غبراتها

والعبرات : الدموع ، والغبرات : جمع غَبَرَة ، وهو التراب .

وقالوا: فَردٌ وأفرادٌ، وجَدٌّ وأجدادٌ ، ورأْدٌ وآرادٌ[1]، وعَمٌّ وأعمامٌ، وذلك قليلٌ محفوظٌ لا مقيسٌ مطلقاً بمقتضى كلام الناظم ، سواء كانت فاؤه همزةً أو واواً أم[2] لا تكون كذلك . ونقل عن الفراء[3] أنه يجعله قياساً فيما فاؤه همزة نحو : أَنْفٍ وآنافٍ ، وأَهْلٍ وآهال ، وأَلْفٍ وآلافٍ، وأَثْرٍ وآثار ، وهو الفِرِنْد ، وأَرْضٍ وآراض . وفيما / [٢٤٠] فاؤه واوٌ نحو : وهْمٍ وآوهام ، ووقتٍ وأوقاتٍ . والذي يحتج به الفراء أكثره ما جاء من هذا النوع فيقاس على ما جاء عملاً بالكثرة . ومذهب الجمهور أن ما جاء من ذلك لم يبلغ القياسَ ، ولم يكثر كثرةً تعتبر فيه .

وتقول في الصحيح من فِعْلٍ : حِمْلٌ وأحمالٌ ، وعِدلٌ وأعدالٌ ، وجِذعٌ وأجذاعٌ ، وعِرْقٌ وأعراقٌ ، وبِئرٌ وآبارٌ . وفي المضاعف: زِقٌّ وأزقاق . وفي المعتل: نِحْيٌ وأنحاءٌ ، وفيلٌ وأفيالٌ ، ومِيلٌ وأميالٌ ، وجِيدٌ وأجيادٌ ، ورِيحٌ وأرواحٌ .

وتقول في الصحيح من فُعْل : جُنْدٌ وأجنادٌ ، وقُرْطٌ وأقراطٌ ، وبُرْدٌ وأبرادٌ ، وبُرْجٌ وأبراجٌ . وفي المضاعف : خُصٌّ وأخصاصٌ ،

---

(١) في الأصل : وأرداد ، تحريف . قال سيبويه ٥٦٨/٣ : « ورادٌ وأرْآد . والرأد : أصل اللَّحيين» .

(٢) في (س) : أو .

(٣) التسهيل : ٢٦٩ .

وعُشٌّ وأعشاشٌ ، وخُفٌّ وأخفافٌ ، وقُفٌّ وأقفاف . وفي المعتل : عُودٌ وأعوادٌ، وغُولٌ وأغوالٌ ، وحُوتٌ وأحواتٌ ، ، وكُوزٌ وأكوازٌ .

وتقول في الصحيح من فَعَلٍ : جَبَلٌ وأجبالٌ ، وجَمَلٌ وأجمالٌ ، وأسَدٌ وآسادٌ ، ورَسَنٌ وأرسانٌ ، وورَلٌ وأورالٌ ، وقَتَبٌ وأقتابٌ ، وسَلَقٌ وأسلاقٌ[1]. وفي المعتل : قفًا وأقفاء ، وصفًا وأصفاء ، ورحًى وأرحاء ، ورحًا وأرحاء ، وتاجٌ وأتواجٌ ، وقاعٌ وأقواعٌ ، وجارٌ وأجوارٌ . وفي المضاعف : لَبَبٌ وألبابٌ ، وطَلَلٌ وأطلالٌ ، وفَنَنٌ وأفنانٌ.

وتقول في الصحيح من فِعَلٍ : قِمَعٌ وأقماعٌ ، وضِلَعٌ وأضلاعٌ ، وعِنَبٌ وأعنابٌ ، وإِرَمٌ وآرامٌ ، ونِطَعٌ وأنطاعٌ . وفي المعتل : مِعًى وأمعاء، وكِبًا وأكباءٌ[2]، وإِنًى وآناءٌ ، وإِلًى وآلاءٌ .

وتقول في الصحيح من فُعُلٍ : طُنُبٌ وأطنابٌ ، وعُنُقٌ وأعناقٌ ، وأُذُنٌ وآذانٌ ، وعُمُرٌ وأعمارٌ .

وتقول في الصحيح من فَعُلٍ : عَضُدٌ وأعضادٌ ، وعَجُزٌ وأعجازٌ . وهذان المثالان قليلا الاستعمال .

وتقول في فِعِلٍ : إِبِلٍ وآبال .

(١) السَّلَق : أثر دبرة البعير إذا برأت وابيض موضعها ، والدبرة : قرحة الدابة ، والصفا : واحده صفاةٌ ، وهي الحجر الصلد الضخم ، وجمعه أصفاء وصُفي .

(٢) الكِبا : الكناسة .

وفي الصَّحيح من فَعِل : كَبِدٌ وأكباد ، وكَتِفٌ وأكتاف ، وفَخِذٌ وأفخاذ ، ونَمِرٌ وأنمار ، ووَعِلٌ وأوعال .

وهذا البناء مع ما قبله أيضاً قليل الاستعمال .

وأما فُعَلٌ فهو في قياس الجمع مخالف لهذه الأبنية .

وأما فُعِلٌ وفِعُلٌ فلا كلام عليهما هنا .

وقد تم تمثيل الاسم ، فلو كان صفةً فمقتضى كلام الناظم ألا يجمع قياساً على أفعال ، وذلك صحيح ، وقد تقدم وجه امتناع تكسير الثلاثي من الصفات على بناء أدنى العدد ، إذ لا يضاف إلى أدنى العدد ، ولكنهم قد قالوا : حَدَثٌ(1) وأحداثٌ ، وخَلَقٌ وأخلاقٌ ، وسَمَلٌ وأسمالٌ، وبَطَلٌ / وأبطالٌ ، وعَزَبٌ وأعزابٌ ، وبَرَمٌ وأبرامٌ . [٢٤١]
وقالوا : جُنُبٌ وأجنابٌ ، فيمن جمع جنباً ، وحُرٌّ وأحرارٌ ، ويَقُظٌ وأيقاظٌ ، ونَكِدٌ وأنكادٌ ، وجِلْفٌ وأجلافٌ . وهذا كله قليل يحفظ .

ثم ذكر ما هو مستثنى من هذه الأبنية عن الحكم المذكور ، وهو فُعَلٌ ـ بضم الفاء وفتح العين ـ فقال :

وغالباً أغناهم فِعلان في فُعَلٍ ... ...

يعني أن العرب غلب في كلامها الاستغناء بـ(فِعلانَ) عن أفعال

---

(١) رجل حدث السن : فتيٌّ ، وثوب خَلَق وسَمَلٌ : بالٍ . والبَرَمُ : الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله .

وغيره من جمع قلة أو كثرة في فُعَل ، فلم يقولوا في الغـالب : أفعـال ، في القلة ، بل قالوا في صُرَد : صِردان ، وفي نُغَرٍ[1] : نِغْران ، وفي جُرَذ: جِرذان ، وفي جُعَـل : جِعـلان ، وكذلـك في المضـاعف قـالوا : خُـزَزٌ وخِزّان[2] . وقـد جـاء فيـه أفعـال علـى غـير الغـالب فقـالوا : رُطَــب وأرطـاب ، ورُبَـع وأربـاع ، كـأنهم أجـروا[3] « فُعَـل » مُجــرى فَعَـلٍ فجمعوه جمعه .

وصِـردان في كـلام النـاظم جمـع صُـرَد ، والصُّـرَدُ: طـائر. وقــال الشاعر، أنشد الفارسي[4] :

كأنَّ وَحَى الصِّرْدانِ في جوف ضالةٍ   تَلَـهْجُمُ لَحييْهِ إذا مـــا تَلَهْجَمَا

وبقي هنا نظر من جهة أن المؤلف زعم في التسهيل[5] أن أفعالاً في

---

(١) النُغر : البلبل ، والجُرذ : ضـرب مـن الفـأر . والجُعَـلُ : دُويبَّةٌ ، والرحـل الأسـود الدميم .

(٢) في (أ) : خزاز ، تحريف ، والخُزَز : ذكر الأرانب .

(٣) كذا في النسخ ، وعليها في الأصل : كذا . وكثيراً ما يحكي الناظم أمثلته على أول أحوالها من الإعراب دون أن يعربها . وليس فُعَل هنا ممنوعاً من الصرف ؛ لأنه غير معدول عن شيء.

(٤) في (س) : السيرافي . والبيت في التكملة : ١٥٢ ، وهو لحميد بـن ثـور ، وهـو في ديوانه: ١٤ من قصيدة مطلعها :

سل الربع أني يممتْ أم سالم   وهل عادةٌ للربع أن يتكلما

(٥) التسهيل : ٢٦٩ .

فَعَلٍ المعتل العين قليل ، فنحو مالٍ وأموالٍ ، وحالٍ[1] وأحـوال ، ونـابٍ وأنياب ، ليس بكثـير ، فليـس إذاً بقيـاس عنـده ، لأن الشـأن في هـذا الباب أن القليل يوقف على محله . وإطلاقه في هذا النظـم يقتضـي أنـه قياس في كل ما لم يطرد فيه أفعُلٌ ، ومن جملته فَعَلٌ المعتل العـين ، فـلا بد من أحد أمرين ، إما فساد زعمه في التسهيل ، وإمـا فسـاد إطلاقـه هنا .

والجواب أن ما قاله في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلام سيبويه[2] ، إذ كان ظاهره أنه مطرد في المذكر إذا أريد (به)[3] القلـة ، هكـذا قـال شيخنا القاضي[4] ـ رحمه الله ـ في عَرْضِ الجموع له ، وهكذا غيره مـن النحويين يطلقون القول فيه من غـير تقييـد بقلـة ، فإطلاقـه هنـا أوفـق بكلام النحويين ، وكثيراً ما يقف في هــذا النظـم مـع مذهـب سـيبويه والجمهور في مسائل يخالفها في التسهيل ، والظاهر مذهبه هنا فإنــه في السمـاع كثير ، ومن مُثُله : مالٌ وأموالٌ ، وخالٌ وأخــوالٌ ، ونـابٌ / [٢٤٢]

---

(١) في الأصل : وخان وأخوان ، تحريف ، وفي (أ) : خال وأخوال .

(٢) انظر الكتاب ٥٧٠/٣ .

(٣) عن (أ) و (س) .

(٤) هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحسني . وقـد تقـدم التعريـف بـه في صـدر التحقيق وفي تعريفنا بالشارح .

وأنيابٌ ، وتاجٌ وأتواجٌ ، وبابٌ وأبوابٌ ، وحالٌ وأحوالٌ ، وباعٌ وأبواعٌ[1] ، وقاعٌ وأقواعٌ . وإذا كان كذلك فالقول بقياسه أوفقُ بالسماع .

* * *

في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بمدّ ثالثٍ افعِلَةُ عنهم اطَّرَدْ
والزمهُ في فَعالٍ او فِعالِ مصاحِبَي تضعيفٍ أو إعلالِ

هذا هو البناء الثالث ، وهو أفعِلة ، وهو من أبنية القلة ، وجعله قياساً في كل اسم مذكر رباعي فيه مدة ثالثة . فهذه أربعة أوصاف معتبرة في هذا الجمع لا يكون قياساً إلا عند وجودها ، فأما كونه اسماً فمعتبر ، إذ لو كان صفة لم يجمع قياساً على أفعِلة ، فإن جاء عليه فمحفوظ لا يقاس عليه، قالوا في فَعِيل : شَحيحٌ وأشِحَّةٌ ، وظَنِينٌ وأظِنَّةٌ، قال تعالى : ﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُم ﴾[2] . وقال أبو طالب[3] :

وقد حالفوا قوماً علينا أظِنَّةً يَعَضُّونَ غيظاً خَلفنا بالأنامل

وحبيبٌ وأحِبَّةٌ ، وعزيز وأعِزَّةٌ ، وذليل وأذِلَّةٌ ، وعيِيٌّ وأعْيِيَةٌ

---

(١) الباع : مسافة ما بين الكفين إذا انبسطت الكفان يميناً وشمالاً . والقاع : أرض سهلة مطمئنة، وتجمع على قيعة وقيعان ، وأقواع وأقْوُع .

(٢) من الآية : ١٩ من سورة الأعراف .

(٣) السيرة النبوية لابن هشام ٢٧٢/١ .

وأعِيَّةٌ، ونجيٌّ وأنجِيَةٌ . ويكثر هذا كثرةً ما في المضاعف ، قال سيبويه : « وقد يكسِّرون المضاعف ـ يعني في الصفة ـ على أفعِلَةَ كما كسَّروه على أفعلاء ، وإنما هذان البناءان للأسماء ـ يعني أفعِلة وأفعلاء ـ فلما جاز أفعلاء جاز أفعِلة ، وهي بعد بمنزلتها في البناء ، وفي أن آخره حرف تأنيث ، كما أن آخر هذا حرف تأنيث نحو أشحة[1] » انتهى . ومع هذا فلم يبلغ في المضاعف مبلغ القياس عليه ، فلذلك أخرجه الناظم بقيد الاسمية .

وأما كونه مذكراً فلأنه إذا كان مؤنثاً فجمعه في القلة على أفعُل نحو: عقاب وأعقُب، ويمين وأيمُن ، وشمال وأشمُل ، وقد تقدم ذكر ذلك، وكأنهم أرادوا بذلك التفرقة بين المذكر والمؤنث . وإنما خصُّوا أفْعُلَ بالمؤنث؛ لأنه لما تنزلت زيادته منزلة تاء التأنيث في التحقير فعاقبتها ، كسَّروها تكسير ما فيه الهاء نحو نعمة وأنعُم ، وأَمَة وآمٍ . وقد جاء شيء من المؤنث على أفعِلة ، قالوا : عقاب وأعقِبة ، وسماء وأسمِية ، للسماء بمعنى المطر ، وهي مؤنثة . وقد نقل عن البغداديِّين أنه مذكر ، ورد عليهم بقول العرب : أصابتنا سماء ، وقولهم : ثلاث أسمية[2] .

وأما كونه رباعياً فتحرز من الخماسي والثلاثي ، أما الخماسي فله

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٤ .

(٢) في (أ) : ثلاثة ، وهو خطأ .

طريقة مفاعِل ومفاعيل أو غيرهما كما سيأتي . وأما الثلاثي فغير مجموع على أفعِلة قياساً، بل / إن جاء فيه ذلك فمحفوظ لا يقاس ، [٢٤٣] كما قالوا في وَهْيٍ[1] : أوهِيَة ، قال الشاعر[2] :

حمّالُ ألويةٍ شهّادُ أنجية سَدّادُ[3] أوهية فرّاجُ أسدادِ

وقالوا : سَدٌّ ، والجمع أسِدَّة ، وهي العيوب مثل العمى والصمم والبكم ، ومنه قولهم : لا تجعلنَّ لجنبك[4] الأسِدَّة » ، أي : لا تضيق[5] صدرَكَ فتسكت عن الجواب . وقال الكُميت[6] :

وما بجنبيَ من صفحٍ وعائدةٍ عند الأسِدَّة إن العِيَّ كالعضَبِ

وقالوا : خالٌ وأخْوِلَة ، وقفاً وأقفِيَة ، وجِرَّة[7] وأجِرَّة ، وأنشد

---

(١) الوَهْيُ : الشق في الأرض ، وجمعه : وُهِيٌّ ، وحكى ابن الأعرابي في جمع وَهْيٍ : أوهية ، وهو نادر . انظر اللسان (وهى) .

(٢) البيت للفارعة بن شداد ترثي أخاها مسعوداً ، وهو في الأغاني ٤٢٧٧ ، وأمالي القالي ٣٢٤/٢ ، والأمالي الشجرية ٢٤٧/١ .

(٣) في الأصل : سراد ، وهو تحريف .

(٤) كذا في النسخ ، ونص الصحاح واللسان (سدد) : بجنبك .

(٥) في الصحاح واللسان أيضاً : « لا يضيقن صدرك » .

(٦) ديوانه : ١٤٠/١ ، والبيت في الصحاح واللسان (سدد)، وفيهما بعده : « يقول ليس بي عميٌّ ولا بكم عن حواب الكاشح ، ولكني أصفح عنه ، لأن العيَّ عن الجواب كالعضب ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو . والعائدة : العطف » .

(٧) الجرة ـ بالكسر ـ : ما يخرجه البعير للاجترار . واجترّ البعير من الجِرَّة ، وكل ذي كَرِشٍ يجترُّ.

الفارسي في « التذكرة » :

وقطّعنا مشـــافرها وخفنا أجِزّتها فما اجتزّت بعُودِ

وقد جاء أيضاً في الخماسي أفعِلَةُ نادراً ، قالوا : أُخْدُودٌ وأَخِـدَّة ، ورَمَضَان وأَرْمِضَة ، وخَوَّان[1] ـ وهو ربيع الأول ـ والجمع أخْوِنَة .

وأما كونه ذا مَدَّةٍ فتحرز مما ليست فيه ، فإنه لا يجمع قياساً على أفعِلَة نحو: جعْفَر ، ونحو: جَوْهَر وسُلَّم ، ونحو ذلك .

وأما كون المدة فيه ثالثة فتحرز مما كانت فيه ثانيـة نحـو: طـابَق ، وتابَل ، وكاهِل ، وغـارِب ، وحـائِط ، وخـاتَم ، فإنـه لا يجمـع علـى أفعِلة قياساً ، فإن جاء ذلك وقف على محله لقلته ، فمن ذلك قولهـم : جائز للخشبة المعترضة بين الحائطين ، وجمعوه على أجوِزَة ، والمد هنـا لم يقيده بصورة ، فيؤخذ له فيه ما كان من الحروف فيه المد ، وذلـك الألف ، والواو إذا انضم ما قبلها ،والياء إذا انكسـر مـا قبلهـا ، لأنهـا مداتٌ ناشئة عن الحركات قبلها .

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الخمسـة استتب القيـاس في الجمـع على أفعِلـة في الصحيـح والمضـاعف والمعتـل ، فتقـول في الصحيـح[2] :

---

(١) في اللسان : والعرب تسمي ربيعاً الأول : خوَّاناً وخُوَّاناً ، قال ابن سيده : وجمعه: أخونة . وانظر التسهيل : ٢٧٠ .

(٢) الأمثلة الآتية لما كان على وزن فِعال بكسر الفاء .

حمارٌ وأحْمِرَةٌ ، وخِمَارٌ وأخْمِرَةٌ ، وإِزَارٌ وآزِرَةٌ ، ومثالٌ وأمثلةٌ ، وفراشٌ وأفرِشةٌ . وفي المضاعف: جِلالٌ وأجِلّة ، وعِنانٌ وأعِنّة ، وكِنانٌ وأكِنّةٌ . وفي المعتل: بِناءٌ وأبنيةٌ ، وسِقاءٌ وأسْقِيةٌ ، ورِشَاءٌ وأرشِيَةٌ ، وخِوانٌ[1] وأخْوِنَةٌ ، ورِواقٌ وأرْوِقَةٌ ، وبِوانٌ[2] وأبْوِنَةٌ .

فتقول في الصحيح من فَعَالٍ : قَذَالٌ وأقذِلةٌ ، وزَمَانٌ وأزمنةٌ ، ومكانٌ وأمكنةٌ، وفَدَانٌ[3] وأفدنةٌ . وفي المعتل : عَطَاءٌ وأعطيةٌ ، وقَضَاءٌ وأقضيةٌ، وعَرَاءٌ[4] وأعريةٌ ، وقَبَاءٌ وأقبيةٌ . وتقول في الصَّحيح من فُعَال: غُرَابٌ وأغربةٌ ، وخُرَاجٌ[5] وأخرجةٌ ، وبُغَاثٌ وأبغثةٌ /، قال الهذلي[6] : [٢٤٤]

من فوقه انسُرٌ سودٌ وأغرِبَةٌ وتحته اعنُزٌ كُلْفٌ وأتياسُ

وفي المضاعف : ذُبَاب وأذِبَّة ، وزُقَاق وأزِقَّة . وفي المعتل : حُوَار وأحوِرَة .

---

(١) في الأصل و (أ) : حوان ، وهو تصحيف .
(٢) البُوان ـ بالضم والكسر ـ : عمود الخباء .
(٣) الفَدان كسحاب وشدَّاد : الثور أو الثوران يُقْرَنُ للحرث بينهما .
(٤) العراء : المكان الفضاء لا يستتر فيه شيء. وفي اللسان : يقال : وطئنا عراءَ الأرض والأعرية.
(٥) الخُراج كغُراب : ورمٌ يخرج بالبدن من ذاته .
(٦) مالك بن خالد الخناعي. والبيت في ديوان الهذليين ٣/٢ من قصيدة مطلعها :
يا ميُّ إن تفقدي قوماً ولدتهم أو تخلسيهم فإن الدهر خلاسُ
وانظره في التكملة : ١٦٥ .
والكُلْف : جمع أكلف وكلفاء ، والكَلَف : لون بين السواد والحمرة .

وتقول في الصحيح من فَعِيل : رَغِيفٌ وأرْغِفَة ، وقَلِيب وأقْلِبَة ، وكَثِيب وأكْثِبَة ، وجَرِيب وأجْرِبَة . وفي المعتل : قَرِيٌّ[1] وأقرِية ، وسَرِيٌّ وأسْرِيَة . وفي المضاعف : حَزِيزٌ[2] وأحِزَّةٌ ، وسرير وأسِرَّة .

وتقول في الصحيح من فَعُول : قَعُود[3] وأقعدة ، وعمود وأعمِدة، وخَرُوف وأخرِفة .

وقوله : « عنهم اطَّرَدَ » يعني عن العرب ، أي : اطرد أفعلة في كلامهم جمعاً لكل اسم اتصف بتلك الأوصاف .

ثم ذكر لبعض ما يحتوي عليه هذا العقد حكماً خاصاً فقال :

والزمه في فَعالٍ أو فِعالٍ

إلى آخره . يعني أن هذا الجمع لازم في بناءين من الأبنية التي تضمنها العِقْدُ ، وهما فَعال ـ بفتح الفاء ـ وفِعالٍ ـ بكسرها ـ وهذا بشرط أن يكون فيهما تضعيف أو[4] إعلال . فإذا كان واحدٌ منهما مضاعفاً أو معتلاً فهذا الجمع فيه لازم، لا يعدل عنه إلى غيره ، بخلاف غيرهما من الأبنية المعلومة فإن أفعلة فيها ليس بلازم ، بل يدخل معه

---

(١) قريُّ الماء : مسيله من التلاع .

(٢) الحزز من الأرض : الموضع تكثرُ فيه الحجارة وتَحُزُّ كأنها السكاكين .

(٣) القعود : البَكرُ إلى أن يصير في السادسة .

(٤) في الأصل : « وإعلال » .

غيره ، فتقول في بناء : أبنية ، وفي سِقاء : أسقية ، وفي رِشاء: أرشية، وفي إناء : آنية ، وحِواء[1] : أحوية ، وغِطاء : أغطية ، وتقول في عَطاء: أعطية ، وفي قَضاء : أقضية ، وعَراء وأعرية ، وقَباء وأقبية . وتقول في المضاعف: عِنان وأعنة ، وسِنان وأسنة ، وكِنان وأكنة ، وجِلال وأجلة. وما أشبه ذلك .

فإن قيل : ما المراد باللزوم هنا ؟

فالجواب : أن مراده أن العرب ألزمت هذين البناءين هذا الجمع في إرادة القلة والكثرة ، فلا يجمع واحد منهما قياساً جمع كثرة إلا على ما يجمع عليه جمع القلة ، لا يجاوزون بهما بناء أفعلة إلى بناء كثرة ، بل تقول : أسْقِية[2] ، وفي القليل والكثير ، وكذلك : أبنية وأجِلة، ونحو ذلك مما تقدم ، بخلاف غيرهما من الأبنية فإن جمعها للكثرة له بناء كثرة ، كما تقول في فِعال في الكثرة : فُعُل ، نحو حمار وحُمُر ، وإزار وأُزُر .

وكذا في فَعَال ، تقول : فَدَان وفُدُن ، وقَذَال وقُذُل ، وكما تقول في فُعال /: فِعلان ، نحو غُراب وغِربان ، وبُغَاث وبُغثان . [٢٤٥]
وكما تقول في فعيل : فُعْلان وفُعُل ، نحو : كثيب وكُثبان وكُثُب ،

---

(١) الحِواء : المكان الذي يحوي البيوت .

(٢) في الأصل و (أ) : أسيفة .

وكذلك سائرها.

أما فَعال وفِعال المذكوران فليس لهما جمع كثرة ، فمن ههنا التزمناه في القياس اتباعاً لالتزام العرب له ، كما التزموا جمع الكثرة في فُعَل حين قالوا فيه : فِعْلان نحو صُرَد وصِرْدان، ولم يقولوا في القلة : أصراداً استغناءً، فكذلك هنا . قال سيبويه في فِعَالٍ : « وأما ما كان منه مضاعفاً فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير ، تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم ألا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل[1] » . يعني أنهم اقتصروا على بناء القلة . لأجل أنهم لو جمعوا على فعل لقالوا في كِنَان : كُنُن ، فكان يجتمع[2] المثلان ، وذلك مستثقل . وأيضاً فإن من كلامهم الاقتصار على بناء أدنى العدد في نحو: إِبِل وآبال، وفَخِذ وأفخاذ ، وقمع وأقماع ، ونحو ذلك من غير سبب داع إلى ذلك من تضعيف أو غيره .

قال : « وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنه لا يجاوز[3] به أدنى العدد، كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمة لو ثقّلوا ،والياء مع

---

(١) الكتاب ٣/٦٠١ .

(٢) في الأصل : يجمع .

(٣) في الكتاب : « فإنهم يجاوزون به أدنى العدد » وهو خطأ ، وأثبت المحقق في الحاشية نص (ط) ، وهو موافق لما أثبتناه .

الضمة لو خففّوا » . قال: « فلما كان كذلك لم يجاوزوا به بنـاء أدنـى العدد ؛ إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتـل بنـاء أدنـى العـدد »[1] يعـني أنهم لو جمعوا الرشاء على فُعُل لكان اللفظ به « رُشُوٌ » فيلزم أن يرجع إلى «رشٍ » . وكذلـك في رداء رُدُءٌ ، فتنقلـب الضمـة كسـرة فيقـال : رديءٌ، فيعتل اعتلال عمٍ ، فكرهـوا ذلـك . ولـو سـكنوا العين لـلزم رُشْيٌ ورُدْيٌ ، فكرهوا الضمة مع الياء وليس بينهما حـاجز حصـين ، فرفضوا ذلك ، بهذه فسره ابن خروف .

وقال السيرافيُّ : إن فُعُلاً لـو بقـي علـى أصلـه لوجـب أن يكـون آخره واواً لانضمام ما قبله ، فيكون كُسُوٌ وسُـقُوٌ فيهمـا ، ثـم تقلـب الواو قبلها في أَدْلُوٍ ، فلما أداهم إلى هذا التغيير تجنبوا[2] ، ولم يخففوا إلا والتخفيف فرع عن التثقيل وفيه ما فيـه . قـال أبـو الحسـن : والدليـل على أن الأصل التثقيل أن لـغـة من يقول : ظَرْفَ وعَلْمَ ، وهؤلاء إذا ردُّوا / الفعـل إلى المتكلـم ضمـوا وكَسَروا[3] ، فـدل ذلـك علـى أنـه [٢٤٦] الأصل. هذا ما علل[4] به هذا الموضع ، وهو راجع إلى باب الاستغناء،

---

(١) الكتاب ٣/٦٠١ ـ ٦٠٢ .

(٢) في (س) : تجنبوه ، وهو لفظ السيرافي في شرحه .

(٣) أي : قالوا عند إسناد ظرف المخفف إلى المتكلـم : ظَرُفت بـالضم ، وعنـد إسناد علم إلى المتكلم : عَلِمت بالكسر .

(٤) ما تقدم هو معنى كلام السيرافي في شرحه على الكتاب .

وإليه رده سيبويه بعد التعليل بما ذكر[1] .

وقد بقي على الناظم في هذا الحكم الذي ذكره اعتراضان واردان على لفظه :

أحدهما : أنه حكم باللزوم على ذي الإعلال مطلقاً ، وذو الإعلال على وجهين ، معتل اللام ، ولا شك أن الحكم فيه ما ذكر ، ومعتل العين ، وليس حكمه كذلك ، بل هو جارٍ مَجرى الصحيح مطلقاً ، قال سيبويه : « وأما ما كان فيه ـ يعني من فِعَالٍ ـ من بنات الواو التي الواوات فيهن عينات ، فإنك إذا أردتَ بناء أدنى العدد كسَّرته على أَفْعِلَة ، وذلك: خِوَان وأَخْوِنة ، ورِوَاق وأَرْوِقة ، وبِوَان وأَبْوِنة » ، قال : « فإذا أردتَ بناء أكثر العدد لم تثقّل ، وجاء على فُعْلٍ كلغة بني تميم في الحُمُر[2] ، وذلك قولك : خُوْنٌ ، ورُوْقٌ ، وبُوْنٌ» ، ثم ذكر التعليل ، ثم قال : « وإذا كان في موضع الواو من خِوان ياءٌ ثُقّل في لغة مَن يثقل ، وذلك قولك : عِيانٌ وعُيُنٌ »[3] .

---

(١) يشير بذلك إلى قول سيبويه في آخر نصه المتقدم : « إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد » أي : إنهم كانوا يستغنون أحياناً بجمع القلة عن جمع الكثرة .

(٢) في الكتاب : « في الخمر » بالخاء ، وأثبتها مخففة ، وفي نسختنا بالحاء ، وثقلت الميم في (أ) بالضم على الأصل ، وكلٌّ صواب .

(٣) الكتاب ٣/٦٠٢ .

فأنت تراه قد طرد حكم الصحيح في بنات الياء والواو ، ثم ذكر فَعالاً وأجرى فيه حكم فِعالٍ من كل وجهٍ ، فكلام الناظم فيه ما ترى من عدم تحرير العبارة .

والاعتراض الثاني : أنه قال : « والْزَمْهُ في فَعالٍ » فذكر لفظ اللزوم، فإما أن يريد به : الزمه مطلقاً قياساً وسماعاً ، فلا يجوز الانتقال عندنا[1] عنه ، ولم تنتقل العرب عنه أيضاً . وهذا باطلٌ ، فإن العرب قد انتقلت عنه كما تقدم ذكرُهُ في أسْوَاءٍ في سَواءٍ ، وأحْيَاءٍ في حَيَاء[2] ، وأحْنَانٍ في حَنانٍ ، وعُنُنٍ في عِنانٍ. والقاعدة أنه لا بد من اتباع العرب في المسموع كلّه ، وترك القياس معه ، فإذن لم تلتزم العرب ذلك في هذه الألفاظ ، ولا نلتزمه نحن أيضاً، وإن قلنا بالقياس في غيرها . وإما أن يريد القياس فقط ، فما الفرق بين هذا الموضع والموضع المتقدم في فُعَلٍ حيث قال هنالك :

وغالباً أغناهم فِعُلانُ

فنبَّه على السَّماع غير الغالب ، ولم ينبِّه عليه هنا ، بل جعل حكم القياس لازماً ، فكان الوجه أحد أمرين :/ إما أن يقول في [٢٤٧]

---

(١) في (أ) و(س) : عنه عندنا .

(٢) الحَياء : الفرج من ذوات الخف .

الموضعين غالباً، وإما أن يترك ذلك في الموضعين .

وثَمَّ اعتراض ثالثٌ ، وهو أن هذا الموضع نبَّه فيه على استغناء العرب بأحد بناءَي الجمع عن الآخر ، وكذلك في فُعَل . وهذا التنبيه في غاية التأكيد ، لأن إطلاق القياس فيه خطأ ؛ إذ كان واجباً علينا أن نستغني عما استغنت عنه العرب ، وإن كان القياس يعطيه ، كما قالوا في: وذَرَ ووَدَعَ ونحو ذلك ، فلا يجوز لنا نحن أن نتكلم بما تركته العرب مما علِمْنَا قصدها لتَرْكِهِ ، وإذا كان كذلك كان من حق الناظم أن يلتزم التنبيه على هذا في مواضع الاستغناء في هذا الباب ، إذ كان فيه كثيراً جداً ، ولم يفعل هذا ، ألا ترى أن من أبنية الثلاثي التي تقدم له ذكرها ما يقتصر فيه على أفعال في القلة والكثرة ، وذلك خمسة أبنية .

أحدها : فَعِلٌ نحو: كَبِدٍ وأكباد ، قالوا : قلَّما يجاوَزُ به أدنى العدد، والذي خرج منه قولُ: وَعِلٌ ووُعُولٌ ، ونَمِرٌ ونُمُورٌ ، قال سيبويه[1] : «شبهوها بالأُسُود» . وعلى أن الناظم يظهر منه بعدُ أن فُعولاً قياس فيه ، وسيأتي ذكره ، إن شاء الله .

والثاني : فِعَل نحو : قِمَع وأقماع . والذي خرج عن قولهم :

---

(١) الكتاب ٥٧٣/٢ .

ضِلَعٌ وضُلُوعٌ، وإِرَم وأُرُومٌ ، قال سيبويه[1] : « كما قالوا النُّمُور » .

والثالث : فَعُلٌ نحو : عَجُزٌ وأعجازٌ . والذي خرج منه قولهم: رَجُلٌ ورِجالٌ ، وسَبُعٌ وسِبَاعٌ ، قال سيبويه[2] : « جاءوا به على فِعال كما جاءوا بالضِّلَع على فُعُول » .

والرابع : فِعِلٌ ، قالوا : إِبِلٌ وآبَالٌ . ولم يجاوزوه .

والخامس : فُعُل نحو : طُنُبٌ وأطنابٌ . ولم يجاوزوه على ظاهرِ نقلهم .

وإذا ثبت هذا كان تركه التنبيه على هذا إخلالاً ، مع أنه ربما كان له في هذا الباب من هذا النوع مواضع لم ينبه عليها .

والجواب عن الأول لا أتحقَّقُهُ الآن ، وعن الثاني أنه أراد بقوله : «الزمه»، أي : قياساً ، لا تتعدَّه إلى غيره . ولا تناقض بين هذا الكلام وبين ما تقدم له ، لأنه آمرٌ هنا بالتزام ما يجب التزامه ، وكونه وُجِدَ في السماع شيءٌ ويخالفه نادراً لا يضرُّ عدم التعرض له . وأما قوله :

وغـالـبـاً أغـنـاهـم فِـعْـلانُ

فهو لم يخبر بالقياس ، وإنما أخبر / بمحصول السَّماع فيه ، ولا [٢٤٨]
شك أن المحصول فيه ما قال من غلبة فِعْلان على فُعَلٍ ، ووجود أفعال

---

(١) الكتاب ٢/٥٧٣ .

(٢) الكتاب ٢/٥٧٣ .

فيه قليلاً. ثم في هذا الإخبار ما يعطي أن القياس هو الاستغناء بفعلان مطلقاً، وأنه الملتزَمُ لا غيره ، لأن القياس إنما يكون على الشّائع دون النادر، فاتفق الموضعان في الحكم بالتزام القياس، وإن اختلف الإيرادان. وهذا[1] ظاهرٌ .

وأما الثالث فإن الاستغناء فيما ذكره[2] وفيما لم يذكره أكيدٌ كما ذكر[3]، فإنه محتاج إلى ذكره لعدم حصول المقصود عند عدم التعرض له، ولاسيّما فيما إذا كان الاسم مما لا يُجمع جمعَ سلامة لا بالألف والتاء ولا بالواو والنون ، فإنه إن كان مما يُجمع جمع سلامة فبناء التكثير فيه لا يقوم مقام بناء القليل ، وإنما للقليل فيه التسليمُ لا التكثير[4]. هذا ظاهر كلام النحويين ، وهو الذي يعطيه القياسُ أيضاً ، إذ لا يُعدل في إرادة القليل عما يدل عليه من الصيغ بخصوصه إلى ما لا يدل عليه بخصوصه إلاّ لموجب ، ولا موجب فيما يسوغ فيه جمع السلامة ، وهو دال على التّقليل ، أن يؤتى فيه ببناء التكثير إذا أريد

---

(١) في (س) : وهو .

(٢) في (س) : فيما ذكره هو فيما .

(٣) في (س) : ذكره .

(٤) في (س) : التكسير .

القليل إلا[1] عند فهم الاستغناء ، فهاهنا يصير كلام الناظم مشكلاً جداً! والذي أوجب ورود هذا الإشكال أمران :

أحدهما : تركُهُ ذكرَ موضع استعمال جمع السلامة ، وأن يستعمل للقليل إما في الأصل والغالب من الاستعمال على مذهب سيبويه والأكثر، وإما على الاشتراك على مذهب غيرهم .

والثاني: عدم[2] ذكر التنبيه على جميع مواضع الاستغناء فيما ذَكر من الجموع .

والضمير في[3] قوله : « والزَمْهُ » عائدٌ إلى « أفْعِلَة » . و« في فَعَالٍ أو فِعالٍ » على حذف مضاف ، و« مصاحبي » حال من المثالين ، أي : الزم هذا البناء في جمع فَعالٍ أو فِعالٍ حالة كونهما مصاحبَين[4] للتضعيف أو للإعلال .

* * *

فُعْلٌ لنحو أحمرٍ وحَمْرا ... وفِعْلةٌ جمعاً بنقلٍ يُدْرَى

أتى في هـذين المزدَوِجَين ببناءَي جمع ، أحدهما للقلة وهو فِعْلة ،

---

(١) في الأصل و(أ) : لا عند .

(٢) في (س) : عدم التنبيه .

(٣) في (أ) : من .

(٤) في (س) : مصاحبي التضعيف .

وهو رابع الأبنية التي للقلة ، والآخر « فُعْلٌ » ، وهـو خـامس / أبنيـة [٢٤٩]
الجموع وأول أبنية الكـثرة . وكـان اللائـق بحسـن الـترتيب أن يذكـر «فِعْلة» أولاً ليضمه إلى أشكاله من جموع القلـة ، ثـم يذكـر « فُعْلاً » .
ولم يفعل ذلك ، ولعله أخّرَ ذكره تنبيهاً على كونه لا يقاس عليه ، بل يوقف فيه على السماع ، فلم يحفِل[1] به أن يكون مرتباً في الذكر على أشكاله ، ولم يـترك ذكـره لشـهرته على ألسـنة المعربـين المختصريـن وغيرهم ، والله أعلم .

فأما فِعْلَة فذكر أنه يُدرى بالنقل ، فقوله :

وفِعلَةٌ جمعاً بنقل يُدرى

يعني أن هذا البناء على فِعْلة ـ بكسـر الفـاء وسـكون العـين ـ إذا كان جمعاً فإنه إنما يدرى ، أي يعلم ، ما هو جمع له[2] مـن المفـردات ، بالنقل من كلام العرب ، ولا يعلم بالقياس كما يعلـم سـائر مـا ذكـر بالقياس ، بل لم يطرد فيه حال ينبى عليه ، فوقف على محلـه . والـذي استقرئ في السماع منه أن يكون جمعاً لفَعيلٍ ، قالوا : صَـبِيٌّ وصِبْيَـةٌ ، وعَلِيٌّ وعِلْيَةٌ ، وجَلِيل[3] وجِلَّةٌ ، قال النَّمِر[4] :

---

(١) في (أ) :يجعفل ، وفي (س) : يجعل .
(٢) في (س) : جمع أنه من .
(٣) في الأصل و(أ) : خليل وخلة .
(٤) ديوانه : ٦٢ من قصيدته التي مطلعها :
صَرَمَتْكَ حـمرة واستبدَّ بدارها وعَدَتْ عوادي الحرب دون مَزَارِهَا
وهو في الصحاح (جلل) .

أزمانَ لم تأخذ إليَّ سلاحها (إبلي)[1] بجِلَّتِها ولا أبكارها

ولفَعَل ، (قالوا) : فتًـى وفِتْيَـة ، وأخٌ وإِخْـوَة ، ووَلَـدٌ ووِلْـدَةٌ . على[2] هذا حمل الفارسي في التذكرة وِلْدَة وشبهه بأخٍ وإِخْوَة . قـال : وإذا كان كذلك فليس للإعلال عليه طريق ، لأنه ليس بمصدرٍ . فأمـا لِدَةٌ فمصدر .

ولِفَعْلٍ ، قالوا : شَيخ وشِيْخَة . ولِفُعَـالٍ ـ بضـم الفـاء ـ قـالوا : غُلامٌ وغِلْمَةٌ ، وشُجاعٌ وشِجْعَةٌ . ولفَعَالٍ ـ بفتح الفاء ـ قالوا : غَزال وغِزْلَةٌ ، ولفِعَل ـ بكسر الفاء وفتح العين ـ قالوا : ثِنًى وثِنْيَةٌ ، والثِّنَى : الـذي يكـون دون السـيِّد ، يثنـى بـه في الأمـور ، أنشـد الفارسـيُّ في التذكرة[3] :

طويل اليدين رهطُهُ غيرُ ثِنْيَةٍ أشَمُّ كريمٌ جـارُهُ لا يُـرهَبُ

---

(١) سقط من الأصل و(أ) .

(٢) في (س) : وعلى .

(٣) البيت للأعشى أبي بصير ، وهو في ديوانه ص: ٢٧٥ بالرواية الأخرى : لا يُرهَّقُ ، من قصيدته التي مطلعها :

أرقتُ وما هذا السهاد المؤرق وما بي من سُقمٍ وما بيَ مَعْشَقُ

وهو في الصحاح واللسان (ثنى) بهذه الرواية ، وورد في المساعد ٤١٣/٣ بالروايـة التي ذكرها الشارح عن شيخه : لا يُرهب .

كذا قيدتُهُ من كتاب شيخنا القاضي . وفي الصحاح : « جـارُهُ لا يُرَهَّقُ » ، ونسبه الجوهري للأعشى ، وجعل ثِنْيَـة جمع ثُنْيَـان ، قـال : «والثُّنيان بالضم : الذي يكون دون السيد في المرتبة ، والجمـع ثِنْيَـة » . وأنشـد البيـت . فلـم يجعلـه الجوهـري جمـع ثِنى كمـا حكـاه شيخنا القاضي عن بعض الشيوخ ، لكنه حكى إثر ذلك أنَّه يقال أيضاً : ثِنًى وثُنًى ، بالكسر والضم ، ولم يذكر أن يجمع ذلك الجمع . فقد حصـل من الجوهري أن فِعْلَةَ جمعٌ لفُعلان .

ويكون أيضاً / جمعاً لفَعُل بفتح الفاء وضم العين ، قـالوا : رِجْلَـة [٢٥٠] في جمع رَجُل ، بمعنى راجل ، وهو الذي لا ظَهْرَ له يركبه في سَفَره .

فهذه ثمانية أبنية جاء فيها الجمع على فِعْلَة ، وكل ذلـك سمـاعٌ لم يبلغ القياس عليه .

فـإن قيـل : لم قـال : « وفِعْلَـةٌ جمعـاً » فقيـده بكونـه جمعـاً ؟ فـإن الظاهر أنه فضلٌ لا حاجة إليه ، إذ قد تقدم له أن هذا البناء جمـع مـن جموع القلة، ثم ذكره مع أمثاله، ولا يقال : إنّه تحـرز مـن كونـه بنـاء مفرد فخاف أن يلتبس به، لأنـا نقـول: هـذا فاسـدٌ ، لأن أكثر أبنيـة الجموع مشتركة بينها(١) وبين المفردات كفِعالٍ وفُعُولٍ وفُعُـلٍ وفَعَـلٍ ،

---

(١) في الأصل : بينهما .

وما أشبهها ، فهذا القصد عنده مطَّرَحٌ ، فبقى الموضع وارد[1] السؤال.

والجواب عن ذلك : أنه نبه بقوله جمعاً على مذهب من زعم أن فعلة من أسماء الجموع مثل: صَحْب ورَهْط ونَفَر وحامِل وباقِر ، ونقل المؤلف[2] هذا المذهب عن ابن السراج .

ومذهب الجمهور أنه جمع حقيقة ، والحاكم بين الفريقين في هذا جريان ضابط أسماء الجموع في هذا البناء أو عدم جريانه ، وذلك أن اسم الجمع تحكم له العرب بحكم المفرد في أحكام كثيرة ، فتخبر عنه إخبار المفرد المذكر فتقول : الصحب جاء ، والرهط أقبل . ومن ذلك جريان نعت المفرد نحو قول الشاعر[3] :

اخشى[4] رُكَيباً أو رُجَيلاً عاديا

وكذلك النسب إليه على لفظه ، وغير ذلك من الأحكام الخاصة باسم الجمع ، دون حقيقي الجمع ، فإن كانت العرب قد عاملت فِعْلَة

---

(١) في (س) : وأراد .
(٢) التسهيل : ٢٦٨ .
(٣) الرجز لأحيحة بن الجلاح ، وهو في التكملة : ١٧٨ ، والمنصف ١٠١/٢ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٠/٢ .
(٤) في الأصل و(أ) : اخش ، وقبل البيت كما في شرح الشافية :
بنيتُ بعد مستظلٍّ ضاحيا
بنيتُهُ بعصبةٍ من ماليا
والشَّرُّ مما يتبع القواضيا

هذه المعاملة في غير اضطرار شِعري أو ندورٍ فلا شك أنه اسمُ جمع ، وإلاَّ فهو جمعٌ بلا شك أيضاً، فلأجل هذا المعنى نبَّهَ الناظم على كونه جمعاً. وأيضاً فإنه حكم على هذا البناء بالحكم الموجود لأسماء الجموع القليل في الجموع الحقيقية ، لأن أسماء الجموع موقوفةٌ على السماع لم تطرد في مستعملاتها، ولا حصل فيها كثرة توجب القياس. وبهذا الحكم حكم على فِعْلَةَ إذ قال : « بِنَقْلٍ يُدْرَى » ولم يذكر أنه قياس في شيء. وهذا قليلٌ في الجموع، كما حكوا فِعْلَى في الجموع ، ولم يأت في كلام العرب جمعاً إلا لِحَجَلٍ وظَرِبَانٍ ، قالوا: / حِجْلَى وظِرْبَى ، [٢٥١]
قال عبدا لله بن حجاج التعلبي[1] :

فـارْحَـمْ أُصَيْبِيَتِي الـذين كأنَّهُمْ   حِـجْـلَى تَدرَّجُ بالشَّـرَبَّةِ وُقَّـعُ

وقال الفرزدق[2] :

ومـا جَعَل الظِّرْبَى القصارَ أنوفُها   إلى الطَّمِّ مِن مَوجِ البحارِ الخَضَارِمِ

فلما كان الموضع موهماً باسم الجمع احترز من ذلك بقوله : «جمعاً» وهو حال من ضمير « يدرى » أي : يُدرَى بالنقل حالة كونه

(١) الشاهد في التكملة : ١٠٤ ، ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢١/٥ ، ١٣٤ .

(٢) ديوانه ٣١٩/٢ ، من قصيدته التي مطلعها :

ودَّ جريرُ اللؤم لو كان عانيا   ولم يدنُ من زأر الأسود الضراغم

وفيه : وما تجعل ، والبيت في اللسان (ظرب) .

جمعاً . ودَرَيتُ الشيء ، ودريتُ به ، أي : علمتُ به .

وأما فُعْلٌ فقال فيه :

فُـعْـلٌ لنحو احـمـرٍ وحَمْرا

يعني أن هذا البناء من أبنية جمع الكثرة يكون لنحو أحمرَ حمـراء ، وماكان (على وزنهما و)[1] على حالهما . وكونه خَصَّ هذيـن المثالين يدلُّ على أن جمع غيرهما من الأمثلة المعلومة للمفردات على فُعْـلٍ إما معدومٌ أو محفوظٌ ، فممَّا هو فيه محفـوظ قولهـم في فُلُوٍّ : فُلْوٌ ، قـال الشاعر[2] :

فُـلْـوٌ تَرَى فيهنَّ سِرَّ العِتْقِ

بين كـمـاتيّ وَحُـوٍّ بُـلْـقِ

وفي مَنِيٍّ : مُنْيٌ ، قال الشاعر[3] :

أسْلَمْتُمُوها فباتت غيرَ طَاهِرَةٍ مُنْيُ الرِّجالِ على الفَخْذَين كالمومِ

---

(١) سقط من الأصل و (أ) .

(٢) الرجز في الخصائص ٣٣٥/٢ من إنشاد الفراء ، وانظره في اللسان (كمت) (فلا) ، وكَمَاتيٌّ : جمع كمتاء وإن لم يلفظ به بعد أن جعل اسماً كصحـراء ، والمسـموع : كميتٌ .

(٣) حسان بن ثابت ، والبيت في ديوانه : ١٧٧ آخر أبيات مطلعها :

نالت قريش ذرى العلياء فانخنثت بـنـو المغيرة عـن مجـدِ اللهاميم

وهو في الخصائص ٣٣٦/٢ ، والموم : الشمع .

وقالوا : سَقف وسُقُف ، وفَرَسٌ وَرْدٌ[1] ، وخَيلٌ وَرْدٌ ، وعائذ وعُوْذٌ، وحَاجٌّ وحُجٌّ ، قال الشاعر[2] :

وكانَ عافية[3] النُسُور عليهِمُ حُجٌّ بأسفلِ ذي المجاز نُزُولُ

وأسَدٌ وأُسْدٌ ، وبَدَنةٌ وبُدْنٌ . وذلك ونحوه لم يكثر فيقاس .

وهذان المثالان من باب أفْعَل وفَعْلاء ، ولهما في مثاله أوصاف لأجلها مثل بهما ، وباجتماعهما يحصل القياس في جمعهما على فُعْلٍ ، وذلك وصفان :

أحدهما : أن يكونا وصفَين .

والثاني : أن يكونا متقابلين بالتذكير والتأنيث ، فيكون أفعَلُ للمذكّر ، وفَعْلاء للمؤنث .

فأما كونهما وصفَين فلا بدَّ منه ، فإن أفعل إذا كان اسماً لم يجمع

---

(١) الوَرد من الخيل : ما بين الكميت والأشقر ، ويجمع كذلك على وِراد .

(٢) جرير في ديوانه : ٣٨٢ من قصيدته التي مطلعها :

ودِّع أمامة حان منك رحيلُ إن الوداع إلى الحبيب قليلُ

وهو من شواهد التكملة : ٢١٣ وغيرها .

(٣) في النسخ : عاقبة بالقاف ، والمثبت عن الديوانه وغيره . والعافية : طلاب الرزق من الناس والدواب والطير ، وفي اللسان (حجج): « ويجمع - أي الحاج - على حُجٍّ مثل: بازل وبُزل ، وعائذ وعوذ ... والمشهور في رواية البيت حِجٌّ بالكسر ، وهو اسم الحاج ، وعافية النسور : هي الغاشية التي تغشى لحومهم » .

قياساً على فُعْل ، وإنما قياسه على أفاعِلَ نحو : أَفْكَلٍ وأفاكِلَ ، وأَيْدَعٍ وأيادِعَ . وكذلك فَعْلاءُ اسماً نحو : العَزْلاء ، لفمِ المَزَادة ، والعَوْصَاء[1] للشدة ، والحَوجَاء للحاجة ، لا تُجمع على فُعْلٍ . وأما كونهما متقابلين بالتذكير والتأنيث فهو أن يكون أفعَلُ المذكّرُ يقابله فَعْلاء ، وفَعْلاءُ المؤنث يقابله أفْعَلُ ، وهو تحرز من الأفعل الذي يقابله الفُعْلَى ، فإنه إذا كان يقابله الفُعْلَى لم يُجمع على فُعْل ، وإنما قياسه الأفاعل / [٢٥٢] في المذكّر والفُعَلُ في المؤنث نحو الأفضل والأفاضل ، والفُضْلَى والفُضَل . وسيأتي ذلك في كلامه إن شاء الله .

وأيضاً فتحرز من أفعل وفعلاء اللّذَين لا يتقابلان أصلاً في كلام العرب ، ، بل كل واحدٍ منهما في الاستعمال غير مقابل بصاحبه ، فمثل هذا لا يُجمع على فُعْلٍ قياساً ، وإنما لكل واحدٍ جمع يختص به غير هذا إن كان نحو حُلَّةٍ شَوكاء ، ودِيمةٍ هَطْلاء ، وامرأةٍ عَجْزاء ، ورجلٍ آلَى ، وما أشبه ذلك مما لم تستعمل العرب له مقابلاً بذلك اللفظ ، فإن سمع في مثل هذا فُعْل فموقوف على السماع ، كقولهم : حدائقُ غُلْبٌ ، ولم يقولوا : أغلب ، ونوقٌ كُومٌ ، ولم يقولوا : جَمَلٌ

(١) في (س) : العرضاء ، تحريف .

أكْوَم ، قال تعالى: ﴿وَحَدَائِقَ غُلْباً﴾[1] . وقال الفرزدق أنشده سيبويه[2] :

وكُومٍ تُنعِمُ[3] الأضيافَ عَيْناً وتُصبِحُ في مَبَارِكِهَا ثِقالا

فإذا اجتمع الوصفان جمع أفعل وفعلاء على فعل نحو : أحمر وحمراء، وأصفر وصفراء ، وأبيض وبَيْضاء ، تقول : حُمْرٌ وصُفْرٌ وبِيْضٌ . وكذلك أصمُّ وصَمَّاء ، وأبكَمُ وبَكْمَاءُ ، وأعمى وعَمْيَاءُ ، تقول : صُمٌّ وبُكْمٌ وعُمْيٌ . وكذلك سائر ما كان مثل ذلك . هذا هو القياس ، وقد يُجمع على فُعلان نحو : سُودان ، وحُمران ، وبِيضان . وعلى فَعْلى أيضاً نحو: أجرَبَ وجَرْبى ، وأحمقَ وحَمْقَى . وهو قليلٌ أيضاً .

إلاَّ أنَّ على الناظم هنا دَرَكاً من أوجه :

أحدهما : أن قوله : « لنحو أحْمَرٍ وحمرا » يوهم عدم اشتراط التقابل؛ لأنه إنما يؤذِنُ أنه أتى جمعاً لهذين المثالين خاصة لعطفه أحدهما على الآخر ، فصار كقولك : أفعال لنحو بَيتٍ وطَلَلٍ . فهذا ليس فيه ما يُوهم تقابلاً البتَّة ، فكذلك أحمرُ وحمراءُ فسواءٌ ما مثَّل به،

(١) من الآية : ٣٠ من سورة عبس .

(٢) الكتاب ٣٩/٤ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها سعيد بن العاص ، انظر ديوانه ٦٩/٢ .

(٣) كذا ضبط في الأصل و (أ) ، وفي الديوان : تنعَم الأضيافُ ، وله وجه من العربية .

وقولك : أحمرُ وأدماءُ . والذي يعطي التقابل المراد قولك : لنحو أحمر حمراء ، وحمراء أحمر . وإذا كان لا يعطي معنى التقابل مع أنه قد تقدم اشتراطه، وما تقدم من تفسير كلامه باعتبار الوصفين[1] فغير متعين ، فأشكل إذاً وأوهم .

والوجه الثاني: أن ما مثّلَ به لا يخلو إما أن يراعى فيه وصف التقابل على ما مضَى أو لا يراعى ، فإن كان مُراعًى اقتضى أن كل ما ليس له مقابل من أفعل وفعلاء وصفين فلا يجمع على فُعْل قياساً[2] .

وقد مضى / هذا ، لكنه غير صحيح في إطلاقه ، لأن أفعلَ وفعلاءَ [٢٥٣] إذا لم يتقابلا فإنهما على قسمين ، أحدهما : أن يكون ذلك لمجرد السَّماع لا لمانع سواه، وهذا لا يجمع على فُعْلٍ إلا سماعاً كما تقدم ، نحو: حُلَّةٍ شَوكاءَ ولم يقولوا : ثَوبٌ أشْوَكُ . ودِيْمَةٍ هَطْلاءُ ولم يقولوا: سحابٌ أهطل . وامرأةٍ عجزاء ولم يقولوا : أعجز . وكذلك رجلٌ آلى ولم يقولوا : أَلْيَاءُ . فكلام[3] النَّاظم في هذا القسم غير[4] صحيح .

والثاني : أن يكون عدم التقابل لمانع في الخلقة ، أي لعدم المعنى الذي اشتق له الوصف من أحدهما ووجوده في الآخر،كقولهم: عَذْراء، ولم يقولوا : أعْذَر ، لعدم العُذرة في المذكّر، وعَفْلاء ، ولم

---

(١) في (أ) : الوجهين .
(٢) سقط من (س) .
(٣) في (س) : وكلام .
(٤) رسم فوقه في الأصل : كذا ، ولا وجه لما رسم .

يقولوا : أعْفَل[1]. ورجُلٌ آدَرُ ، ولم يقولوا : أدْرَاءُ . فهذا ونحوه يجمع على فُعْل قياساً ، ألا تراه قال في التسهيل[2] حين ذَكَر فُعْلاً : « وهو لأفعلَ وفَعْلاء وصفَين متقابلين أو منفردين لمانعٍ في الخِلقة ، فإن كان المانع الاستعمال ففُعْلٌ فيه محفوظٌ » . فأنت ترى[3] أنَّ ما أعطاه المثال من التقييد بالتقابل غير صحيح في هذا القسم ، فإن كان وصف[4] التقابل غير مراعًى اقتضى أن كل ما كان على أفعل أو على فَعْلاء من الأوصاف يجمع على فُعْلٍ في القياس ، وهذا باطلٌ لِمَا تقدَّمَ في نحو : آلَى وشَوْكَاءَ وهَطْلاءَ وشبهه .

والوجه الثالث : أنَّ مِن أفْعَلَ وفَعْلاء المتقابلين بالتذكير والتأنيث ما لا يُجمع على فُعْلٍ قياساً ، وذلك ما كان من نحو الأبرق والبرقاء ، والأجْرَع والجرعاء ، والأبطح والبطحاء ،ونحو ذلك ، فإنه إنما يُجمع المذكَّرُ فيه على أفاعل فتقول : أباطِحُ وأبارِقُ وأجارِعُ ، قال[5] :

---

(١) في الأصل : غفلاء أغفل بالغين للمعجمة ، والعفل : شيء يخرج من قبل للمرأة وحياء الناقة ، كالأُدْرة للرجال .

(٢) التسهيل : ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٣) في الأصل : تراه ، تحريف .

(٤) في (س) : فإن كان القسم وصفاً التقابل ، وهو خطأ .

(٥) جرير في ديوانه : ٢١ من قصيدته التي مطلعها :

سَــئِمْتُ من المواصلة العتابا وأمسى الشَّيب قد وَرِثَ الشَّبابا

وهو من شواهد الإيضاح للفارسي : ٢٤٣ ، وشرح شواهد الكافية للرضي ٤٥٦/٢.

وكائِنْ بالأباطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَاني - لو أُصِبْتُ - هو المصَابَا

ويُجمع المؤنث على فِعَالٍ نحو: بِطَاحٍ وبِرَاقٍ . أما فُعْلٌ فلا يُجمع عليه ، وإذا كان كذلك فإطلاقه المقتضى لجمع هذا النوع على فُعْلٍ مفتقر إلى التقييد .

والجواب عن الأول : أن اشتراط التقابل مقصودٌ له ، وكلامه يعطيه بالتمثيل ، لأن قوله : « لنحو أحمرٍ » يتضمَّن أنه مذكَّرُ حمراء ، لأن من وصفِ أحمرَ أن يكون مؤنثه على حمراء ،وكذلك قوله : «وحمرا » يتضمن أنه مؤنثُ أحمر ، لأن ذلك من وصف حمراء . وإذا كان / على هذا الترتيب لم يبق إشكالٌ في كلامه . [٢٥٤]

والجواب عن الثاني : أنَّ كلامه في أحمر وحمراء موافقٌ لكلام سيبويه[١] والفارسي وغيرهما ، إذ يُطلقون القول بذلك ، وأن أفعلَ وفَعْلاء يُجمعان على فُعْلٍ مطلقاً ، ويمثلون بنحو ما مثَّل به النَّاظم ، ولا يستثنون من ذلك شيئاً ، قال سيبويه : « وأما أفعلُ إذا كان صفةً فإنه يُكسَّرُ على فُعْلٍ [كما كسَّرُوا فَعُولاً على فُعُلٍ][٢] ، لأنَّ أفعلَ من الثَّلاثة ، وفيه زائدةٌ ، كما أنَّ فَعُولاً فيه زائدةٌ ، وعدة حروفه كعدَّة حروف فَعُول » . ثم قال : « وذلك أحمر وحُمْر ، وأخضر

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٤ ، والتكملة : ١٩٠ .

(٢) عن الكتاب وزدناه لحاجة النص إليه ، فسيذكر سيبويه شبه أفعَلَ بفَعُول في تعليله.

وخُضْر » .. إلى آخر التمثيل ، ثم حكى جمعه على فُعْلان ، ثم قـال : « والمؤنث من هذا يُجمع على فُعْلٍ ، وذلك حمراء وحُمْرٌ ، وصفراء وصُفْرٌ » انتهى .

فلم[1] يتعرض لغير ذلك مما ذكره المؤلف في التسهيل ، وذلك ـ وا لله أعلم ـ لقلة ما كان له مانع من الخِلقة ، فالقول بالقياس[2] لا ينبغي أن يُقدم عليه ، والأحوطُ وقفه على السَّماع . وأما ما كان المانع فيه الاستعمال فقد ثبت أنه محفوظٌ ، فكلام الناظم إذ ذاك لا اعتراضَ فيه .

والجواب عن الثالث : أن الأبطح ونحوه من النظائر أصلها الصفة، إلا أن العرب استعملتها استعمال الأسماء ، قال سيبويه في مسألة أفعل فُعْلَى ، وأنه استعمل استعمال أَفْكَلٍ وأَجْدَلٍ ، كما قالوا : الأساود والأباطح حيث استُعمل استعمال الأسماء[3] ، فلما كان كذلك لحق بالأسماء حكماً، فليس إذاً من الصفات ، فلا يدخل على كلام الناظم، وا لله أعلم .

* * *

(١) في (أ) و(س) : ولم .

(٢) في (س) : بالقياس به لا .

(٣) الكتاب ٣/٦٤٤ .

وفُعُلٌ لاسم رباعيٍّ بِمَدّ قد زِيدَ قبل لامٍ اعلالاً فَقَدْ
ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف[1] وفُعَلٍ جَمعاً لفُعْلِة عُرِفْ
ولنحوِ كُبرى ، ولفَعْلةٍ فِعَلْ وقد يجيء جمعُهُ على فُعَلْ
في نحو رامٍ ذو اطراد فُعَلَهْ وشاع نحو كاملٍ وكَمَلَهْ

هذا الفصلُ يحتوي على ذكر[2] جموع من جموع الكثرة، وهي : فُعُلٌ، وفُعَلٌ ، وفِعَلٌ ، وفُعَلَةٌ ، وفَعَلَةٌ .

فأما فُعُلٌ ـ بضم الفاء والعين ـ و(هو)[3] السادس من أبنية الجموع فذكَرَ أنه يُجمع عليه قياساً ما كان اسماً غير صفة رباعياً بمدة زائدة قبل اللام ، ولم[4] تعتل لامه ، ولا ضوعف منه ذو المد بالألف . وهذا العقد من كلامه قد اشتمل على أوصاف بحصولها يقاس هذا الجمع .

/ **أحدها** : أن يكون اسماً غير صفة ، وذلك قوله: «وفَعَلٌ لاسم» ، [٢٥٥]
فإنه إن[5] كان اسماً جرى فيه فُعُلٌ قياساً ، فلو كان صفةً لم يجمع على فُعُلٍ، فلا تقول في كريم: كُرُم ، و لا في قتيل : قُتُل ، ولا في رَكُوب: رُكُب ، ولا في جبان : جُبُن ، ولا في ضَنَاكٍ ـ وهي المرأة المكتنزة :

---

(١) في (س) : ذو ألف .
(٢) سقط من (س) .
(٣) سقط من الأصل في (أ) .
(٤) في (أ) و(س) : لم ، دون واو العطف .
(٥) في (أ) و(س) : إذا كله .

ضُنُك ، ولا ما أشبه ذلك . وما جاء منه على فُعُلٍ فمسموعٌ ، كما قالوا : نذير ونُذُر ، قال تعالى : ﴿ هَـذَا نَذِيرٌ مِنَ النُّـذُرِ الأُولَى ﴾[1] .

وقالوا : جديد وجُدُد ، وسَدِيس وسُدُس ، وثَنِيٌّ وثُنٍ ، وفَصِيح وفُصُح. شُبِّهَ ذلك بالأسماء حيث استعملوه كما تستعمل الأسماء .

والثاني : أن يكون رباعيّاً ، وذلك قوله : « لاسمٍ رباعيٍّ » فههنا يُجمع على فُعُل ، فإن كان ثلاثياً لم يُجمع على فُعُل إلا سماعاً ، نحو قولهم : رَهْنٌ ورُهُنٌ ، وقُرِئ: ﴿ فَرُهُنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾[2] ـ وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ـ وسَقْفٌ وسُقُف ، قال تعالى: ﴿ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ ﴾[3]. وقالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ ([4] قال الشاعر[5] :

فيها عَيَايِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ)

وقالوا : ثَمَرة وثُمُر ، قال تعالى : ﴿ وَكَانَ لَـهُ ثُمُرٌ ﴾[6] .

---

(١) الآية ٥٦ من سورة النجم .

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة ، وانظر الإقناع لابن الباذش ٦١٦/٢ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٤) سقط من (س) .

(٥) البيت من رجز لحكيم بن مقية الربعي التميمي من أبيات ذكرها البغدادي في شرح شواهد الشافية : ٣٨٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٥٧٤/٣ ، والمقتضب ٢٠١/٢.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة الكهف ، وبها قرأ حمزة والكسائي ، وشاركهما في الكهف نافع وابن كثير وابن عامر . انظر الدر المصون ٨١/٥ .

وحِدْجٌ[1] وحُدُج ، وسِتر وسُتُر ، قال[2] :

والمسْجِدَانِ وَبَيتٌ نَحْنُ عامِرُهُ　　　لنا وزَمْزَمُ والأحواضُ وَالسُّتُرُ

والثالث : أن يكون بمدة زائدة ، فإنه إن لم يكن كذلك فليس له فُعُل ، وإنما له فعائل ، كجَعْفر وجعافِر ، وجَوْهَر وجواهِر .

والرابع : أن تكون مزيدة قبل اللام فتقع ثالثة ، وذلك قوله : « بمدٍّ قد زيدَ قبل لام » ، أي : زيد ذلك المد قبل لام الكلمة ، تحرزاً من زيادته قبل ذلك كفاعلٍ ، فإنه لا يُجمع على فُعُلٍ ، وإنما بابه فواعل كحائِطٍ وحَوَائِطَ ، وكاهِلٍ وكواهِلَ .

والخامس : أن تكون اللام غير معتلة . وذلك قوله : « إعلالاً فَقَدْ » . فقوله: « فَقَدْ » فعلٌ ماضٍ ، فاعله ضمير اللام ، وإعلالاً مفعول

---

(١) في الأصل: وحِدْح وحُدُح ، وهو تصحيف ، وفي اللسان : « الحِدج : الحِمل ، والحِدج من مراكب النساء يشبه المحفة ، والجمع أحداج وحُدوج ، وحكى الفارسي : حُدُج ، وأنشد عن ثعلب :

قمنا فآنسنا الحمول والحُدُج

ونظيره : ستر وسُتور ، وأنشد أيضاً: « والمسجدان » إلى آخر البيت ، وهو الشاهد التالي .

(٢) ذكرنا في التعليق السابق أن الفارسي استشهد به ، وهو أيضاً من شواهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١٨٣٥/٤ من حكاية الفارسي ، ولم تقع لنا نسبة البيت .

به، والجملة في موضع الصفة أي : قد زيد قبل لامٍ فاقدة الإعلال . فإذا كان كذلك جمع على فُعُل ، تحرُّزاً من أن تكون اللامُ معتلّةً ، فإنَّ الاسم إذ ذاك لا يجمع على هـذا البناء ، نحو : عَدُوٌّ وجِباءٍ وسَماءٍ وسَرِيٌّ للنهر ، فلا تقول : عُدٍ ، ولا: حُبٍ ، ولا: سُمٍ ، ولا: سُرٍ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما لم يجمعوه على فُعُلٍ كراهية اعتلال الياء والواو في هذه الأشياء .

/ والسَّادس : ألاَّ يضاعف منه ما كانت المدة فيه ألفاً ، وذلك [٢٥٦] قوله:

ما لم يضاعف في الأعمِّ ذو الألف[١]

أي : هذا الحكم جارٍ ومستتبٌّ إذ لم يكن ذو الألف الزائدة قبل الآخر مضاعفاً ، فإنه إذا كان كذلك لم يجمع على فُعُل في الأغلب الأعم ، فلا تقول في نحو مداد : مُدُد ، ولا في جَنان : جُنُن ، ولا في رَباب[٢] : رُبُب ، ولا ما أشبه ذلك كراهية التضعيف .

وقوله : « في الأعمِّ » تنبيه على أن امتناع فُعُل في هذا النوع أكثريٌّ[٣] ليس بممنوع البتة، بل قد جاء في كلام العرب منه شيء ،

(١) في (س) : ذو ألف .
(٢) في (س) زناب ، وهو تصحيف .
(٣) في (س) : أكثر .

قالوا في عِنان : عُنُن ، وقالوا : ذُبابٌ وذُبٌّ . فأما إذا اجتمعت هذه الأوصاف فيقتضى كلام الناظم إطلاق القياس في الجمع على فُعُل ، سواء أكان مضاعفاً أم غير مضاعف ، ألا ترى أنه استثنى نحو حَنان وعِنان من هذا ، فدل على قصده لدخول ما عداه. وكذلك أيضاً يقتضى إطلاقه القياس سواء أكان الاسم معتل العين أم[1] صحيحها، لتقييده فقْدَ الإعلال[2] باللام . وكذلك يقتضى القياس سواءٌ أكان مذكَّراً أم مؤنثاً ، فتقول في الصحيح: قَضِيبٌ وقُضُبٌ ، وكَثِيبٌ وكُثُبٌ ، ورَغِيفٌ ورُغُفٌ ، وعَمُودٌ وعُمُدٌ ، وزَبُورٌ وزُبُرٌ ، وجِدَارٌ وجُدُرٌ ، وكِتَابٌ وكُتُبٌ ، وقُرادٌ وقُرُدٌ ، وفَدَانٌ وفُدُنٌ ، وقَذَالٌ وقُذُلٌ.

وتقول في المضاعف : سريرٌ وسُرُرٌ .

وفي المعتلّ العين: خِوَانٌ وخُوْنٌ ، ورِوَاقٌ ورُوْقٌ ، وعِيانٌ[3] وعُيُنٌ، وسِوارٌ وسُورٌ . ونحو ذلك .

وتقول في المؤنث : شِمالٌ وشُمُلٌ ، قال الأزرق العنبري ، أنشده سيبويه[4] :

---

(١) في (س) : أو .

(٢) في (س) : الإعلام .

(٣) العيان : حديدة تكون في آلة الحرث ، ويجمع على أعْيِنَةٍ وعُيُنٍ ، وشَدَّدُوا عُيُناً لأن الياء أخف عليهم من الواو .

(٤) الكتاب ٦٠٧/٣ ، وهو في شرح شواهد الشافية : ١٣٣ . يصف الشاعر طيراً ، فشبه صوت طيرانها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند ضربها عن القوس .

طِرْنَ انقطاعَةَ أوتارٍ مُحظْرَبَةٍ   في أقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أيْمُنٌ شُمُلا

وأتانٌ وأُتُنٌ ، وقَلُوصٌ وقُلُصٌ . فهذا كله مما يتناوله لفظ الناظم كما ذكر .

ثم قال : « وفُعَلٌ جمعاً لفُعلةٍ عُرف ونحو كُبْرَى » . هذا هو الجمع الثاني من الجموع التي يحتوي عليها هذا الفصل ، وهو فُعَلٌ ـ بضم الفاء (¹) وفتح العين ـ وذكر أنه يكون جمعاً لنوعين :

أحدهما : ما كان من الأسماء على فُعْلَة ـ بضم الفاء) وذلك قوله : « جمعاً لفُعْلَةٍ عُرف » ، أي : عُرف هذا الجمع لهذا النوع من الأسماء . ويقتضي هذا الإطلاقُ / شُمولَ ما كان منه صحيحاً ، أو [٢٥٧] معتلاً ، أو مضاعفاً ، أو غير ذلك ، ومثال ذلك: غُرْفَةٌ وغُرَفٌ ، وخَصْلَةٌ وخُصَلٌ، وحُفْرَةٌ وحُفَرٌ ، ونُقْرَةٌ ونُقَرٌ ، وسُورَةٌ وسُوَرٌ، ودَولَةٌ ودُوَلٌ ، وتُومةٌ (²) وتُوَمٌ ، ودُرَّةٌ ودُرَرٌ ، وصُرَّةٌ وصُرَرٌ ، وسُرَّةٌ وسُرَرٌ، (وجُدَّةٌ وجُدَدٌ (³))، وقُوَّة الحبل والجمع قُوًى، وكُوَّةٌ وكُوًى، ومُدْيَةٌ

والمحظربة : المحكمة الفتل الشديدة ، ونازعتها أيمن شملا أي : جذبت هذه إلى ناحية، وهذه إلى ناحية أخرى ، لأن جاذب الوتر تخالف يمينه شماله في جذبها وتنازعها .

(١) سقط من (س) .

(٢) التومة : اللؤلؤة ، والقرط فيه حبة كبيرة ، وبيضة النعام .

(٣) سقطت من (س) .

ومُدًى ، وخُطْوةٌ وخُطًى . وتقييـده بفُعْلَةَ دليـل علـى أن غـيره ممـا لا يكون ثلاثياً مضموم الفاء مؤنثاً بالهاء لا يجمع على فُعَـلٍ قياسـاً ، ومـا جاء كذلك فشاذ ، فممَّا جُمع على فُعَـل[1] وهـو فَعْلَة قولهـم : دَولـةٌ ودُوَلٌ ، ونَوبةٌ ونُوَبٌ ، وقَريـةٌ وقُـرًى . أو على فِعْلـةَ قولُهُـم : حِلِيـةٌ وحُلًى ، وسيذكره . أو[2] مؤنثاً بالألف المقصورة نحو الرؤيا والـرُّؤَى ، والسُّقيا والسُّقَى ، وسيذكر ذلك أيضاً . وقالوا في غير الثلاثيِّ: عُجَايةٌ وعُجًى ، وهي عصبة تتصل بالحافر ـ وعَدُوٌّ وعُدًى.

وفي هذا الكلام مـا دل علـى مخالفـة النـاظم للفـرَّاء والمـبرد . أمَّـا مخالفته للفراء فلأنَّ الفراء[3] يجمع ما كان على فَعَلة ـ بفتح العين ـ على فُعَل قياساً إذا كان واويَّ العين نحو ما ذكـر مـن دَولـة ودُوَل ، ونوبـة ونُوَب . فيقول قياساً على ذلك في جَوبة ــ للفرجـة[4] بـين السـحابة : جُوَب ، وفي حوبة : حُوَب ، وفي روثـة الأنـف : رُوَث ــ ومـا أشـبه ذلك . والسَّماع هذا الشاهد في هذه المسـائل ، وقـد علمـت أن مثـل هذا قليل لا يعتد بمثله في القياس .

---

(١) في النسخ على فُعْلة ، ورسم عليها في (أ) : كذا .

(٢) سقطت (أو) من (س) .

(٣) انظر التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : الفرحة .

وأما مخالفته المبرد[1] فلأن المبرد يقيس على فُعْلة بالتاء ما كان مؤنثاً دون تاء نحو: جُمْل ، فيقول في جمعه : جُمَل ، قال في المقتضب : فإن سَمَّيْتَها جُمْلاً أو حُسْناً قلت : حُسُنات وجُمُلات ، كما تقول: غُرُفاتٌ وظُلُماتٌ. وإن شئتَ قلتَ: جُمَلاتٌ[2] وحُسَناتٌ، كما تقول: ظُلَماتٌ وغُرَفاتٌ . قال : فإن قلتَ في هِنْد : هِنَد كما تقول : كِسَر وجُمَل[3] وحُسَن ، كما تقول : ظُلَم وغُرَف ـ فجيد بالغ[4] » انتهى .

وكأنه اعتبر في فُعْلَةَ التأنيث فقاس عليه المؤنث وإن لم يكن بالتاء.

ولم يرتضِ غيره هذا ، بل اتبع السَّماعَ / كسيبويه وغيره . وظاهر [٢٥٨]
كلام المبرد أن هذا الجمع في نحو: هِنْدٍ وجُمْلٍ مختصٌّ بالأعلام ، إذ لم يذكره إلا فيها ، وحين[5] ذكر نحو: بِغْرٍ ورِجْلٍ وأُذْنٍ وغُوْلٍ ، أعني مما ليس بعلَم[6] لم ينبّه فيه على هذا الجميع[7] ، بل على طريقة الجمهور ،

---

(١) في الأصل و (أ) : مخالفة المبرد .

(٢) ضبط في (أ) بسكون العين : حسْنات كما تقول ظلْمات وغُرْفات ، وما أثبته الشيخ عضيمة في المقتضب هو الصواب ؛ لأن المبرد سوف يقيس صيغة جمع التكسير على جمع التأنيث .

(٣) لفظ المقتضب : « فكذلك جُمْل وحُسْن مثل ظُلَم ... » .

(٤) المقتضب ٢/٢٢١ .

(٥) في الأصل و (أ) : حين ، دون واو .

(٦) في (أ) مضبوطاً : يُعْلَم .

(٧) كذا في الأصل ، وفي (أ) و(س) : الجمع ، وكل صواب .

فانظر في ذلك، فإن المؤلف في التسهيل إنما حكى الخلاف عنه على الإطلاق.

وعلى الناظم في هذا النوع درك من وجهين :

أحدهما : أنه لم يقيِّدْه بكونه اسماً لا صفةً ، بل أطلق القول بأن ما كان على فِعْلة فجمعُهُ قياساً فُعَلٌ . وهو[1] في الأسماء صحيحٌ كما تقدم تمثيلُهُ ، وأما الصفات فقد نصَّ في التسهيل[2] على كون هذا الجمع فيها نادراً محفوظاً فقال : « ويُحفظ أيضاً - يعني فُعَلاً - في نحو فُعْلةٍ وصفاً بعد ما قيَّد أولاً أنه جمعٌ لفُعْلَة[3] اسماً . فيقتضي إطلاقه هنا أن يكون في الصفة أيضاً قياساً . وإنما هو محفوظٌ ، قالوا : بُهمة وبُهَم، وسُوقةٌ وسُوَقٌ ، والبُهمة : الفارس الذي لا يَدري من أين يؤتَى من شدَّةِ بأسه .

والثاني : (أنه)[4] لم يقيده بكونه غير مضاعف ، فإنه إن كان مضاعفاً فالقياس فيه فِعَالٌ نحو: قُبَّةٍ وقِبَابٍ ، وجُبَّةٍ وجِبَابٍ ، (وقُلَّةٍ)[5] وقِلالٍ . كذا يقول ابن أبي الربيع وغيره . وقد يظهر من كلام سيبويه

---

(١) في (أ) و(س) : وهذا .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) في (س) جمع أفعلة ، تحريف .

(٤) عن (أ) و(س) .

(٥) سقط من (س) .

إذ قال : « والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ[1] ، قال : « والفِعَالُ كثيرٌ في المضاعف نحو: جِلالٍ[2] وقِبابٍ وجِبَابٍ[3] » . وكذا قال الفارسي[4] .

والجواب أن يقال : أما الأول فالظاهر لزومه ، وأما الثاني فالذي يظهر من كلام سيبويه أن القياس فيه فُعَلٌ لا فِعَالٌ ، لأنه قال : «والمضاعف بمنزلة رُكْبَةٍ » يعني في اقتباسه ، ثم ذَكَر أنه يجمع أيضاً[5] على فِعالٍ كثيراً ، ولا يلزم من ذلك كون فُعَل غير كثير ، بل نقول : لو كان فِعالٌ عنده قياساً لقال : إنه يُجمع أيضاً قياساً على فِعالٍ . فليس في حكاية الكثرة دليل على قياسه ، وعبارة الفارسي كعبارة سيبويه .

والنوع الثاني مما يُجمع على فُعَلٍ ما كان نحو الكبرى ، وذلك قوله : « ونحو كُبْرى » وهذا المثال يُنبئ[6] عما كان من الصفات على الفُعْلى[7] أنثى الأفعل / فهو يُجمع وصفين : [٢٥٩]

---

(١) الكتاب ٣/٥٨٠ .

(٢) في الأصل : خلال .

(٣) الكتاب ٣/٥٨٠ .

(٤) التكملة : ١٥٦ .

(٥) في الأصل : « أنه يجمع أيضاً قياساً على فعال كثيراً » فزاد (قياساً) ، وبه يختل المراد.

(٦) في (س) : ينبه .

(٧) في (س) : فعلى .

أحدهما : أن يكون وصفاً لا اسماً ، فإن كان اسماً لم يُجمع هذا الجمع نحو : أُبْلَى - اسم وادٍ - والحُمَّى ، وحُزْوى[1] ، والقُصْرى[2] ، وسُعْدَى[3] ، وبُهْمَى . وما جاء على فُعَل[4] من هذا فشاذ نحو الرؤيا والرُّؤَى ،والسُّقيا والسُّقَى ، وقال عبدالله بن حجاج[5] أبو الأقرع أنشده ابن الأعرابي :

وإنْ[6] أراد النَّومَ لم يَقْضِ الكَرَى ... من هَمٍّ ما لاقَى وأهوالِ الرُّؤَى

والثاني : أن يكون مؤنَّثَ الأفعل ، أي : إنَّ المذكر إذا كان على الأفعل والمؤنث على الفُعْلَى فإن فُعَلاً قياسٌ في هذا المؤنث ، فلو كان

---

(١) حُزوى : موضع بنجد في ديار تميم .

(٢) القصرى : ما يبقى في المنخل بعد الانتخال ، أو القشرة العليا من الحبة .

(٣) سعدى : اسم امرأة ، قال ابن جني في الخصائص ٣٢٢/١ : ولم نسمعهم قط وصفوا بسعدى .

(٤) في (س) : فعلى ، تحريف .

(٥) في الأصل و (س) : بن الأقرع ، وفي (أ) : بن حجاج الأقرع ، وهو عبد الله بن الحجاج بن محصن ، من ثعلب بن سعد بن ذبيان ، يكنى أبا الأقرع . شاعر فاتك شجاع ، من فرسان مضر ، وكان من شيعة عبد الله بن الزبير ، فلما قتل جاء إلى عبد الملك بن مروان واحتال عليه حتى أمنه . توفي سنة ٩٠ هـ .
والبيت في الأغاني ٤٦١٣/١٣ من قصيدة نقلها الأصفهاني من كتاب ثعلب عن ابن الأعرابي ، وفيه : « وأهوال الردى » ، وكأن ما أثبت في الشرح أولى .

(٦) في (س) : فإن .

الفُعْلَى غير تأنيث الأفعل لم يُجمع على فُعَلٍ نحو: حُبْلَى وأُنْثَى وأُخْرَى ـ أنثى آخِرِ بكسر الخاء ـ ومنه ما أنشده القالي[1] رحمه الله :

وغادَرَنا يَزيدُ لَدَى خُوَيٍّ فليس بآيبٍ أخرى الليالي

أراد : آخر الدهر . وشاةٌ رُبَّى[2] ، فمثل هذا لا يجمع على فُعَل .

فإذا اجتمع الوصفان جَمَعْتَ على فُعَل فقلتَ في الكبرى : الكُبَر، وفي الصغرى : الصُّغَر ، وفي الأُولى : الأُوَل ، وفي الأخرى[3] ـ تأنيث الآخَر ـ: الأُخَر[4] ، وفي الفُضلى: الفُضَل ، وفي العُلْيا : العُلَى ، وفي الدنيا ـ تأنيث الأدنى ـ : الدُّنَى ، ونحو ذلك .

وقد تحصَّل من كلام النَّاظم هنا مخالفة الفراء في كونه يجيز جمع الفُعلى وإن لم يكن تأنيث الأفعل على الفُعَل قياساً كالرؤيا والرُّؤَى ، والسُّقْيَا والسُّقَى ، فيجوز عنده على ما نقل عنه في التسهيل أن يقال في أُبْلَى : أُبَل ، وفي حُمَّى : حُمَم ، وفي رُبَّى : رُبَب ، وفي حُبْلَى : حُبَل . وخالفه في التسهيل[5] فقال بعد ما ذكر : إنه « يحفظ في نحو الرؤيا ونوبة[6] ، ولا يقاس عليهما خلافاً للفراء » وذلك لقلة السماع في

---

(١) البيت في معجم البلدان لياقوت في (خُوَيّ) منسوباً إلى وائل بن شرحبيل . وخُوَيّ: يوم من أيامهم ووادٍ .

(٢) الرُّبى : الشاة إذا ولدت ، فإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج ، وتجمع على رُبَاب .

(٣) في الأصل و(أ) : وفي الأخرى الآخر تأنيث الآخر .

(٤) في (س) : أخر .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ .

(٦) النوبة ـ بالضم ـ : النازلة والمصيبة .

المسألة ؛ إذ لا يقاس إلا ما اشتهر واطَّرَدَ في كلام العرب لاسيما في أبواب التكسير والمصادر ونحوها مما هو أدخل في نقل اللغة منه في القياس .

وفي كلامه شيء من جهة اللفظ والمعنى ، أما جهة اللفظ فإنه قال : « ونحو كبرى » فأتى دون ألف ولام ، وفُعْلَى الأفعل لا تُفارق الألف واللام ، فلا يقال : امرأةٌ كبرى ولا صغرى ، وإنما يقال بالألف واللام أو الإضافة ، ولذلك تأوَّلوا قراءة مَن قرأ : ﴿ وقُولُوا للنَّاسِ حُسْنَى ﴾[1] حكاها الأخفش أنها مصدرٌ كالبُشْرَى والرُّجْعَى / [٢٦٠] وقد لُحِّنَ ابن الرُّومي[2] في قوله :

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَوَاقِعِهَا   حَصْبَاءُ دُرٍّ على أرضٍ منَ الذَّهَبِ

وأما ما فيه من جهة المعنى فإن فعلى على ثلاثة أقسام : صفة محضة، وهي الكبرى على مذهبه وسائر ما كان من فُعْلَى الأفعل .

---

(١) من الآية : ٨٣ من سورة البقرة ، وهي قراءة الحسن ، وتخريج الأخفش بالمصدرية عزاها إليه ابن جني في المحتسب ٣٦٣/٢ عند قراءة الحسن آية الشمس ﴿كذبت ثمود بطغواها﴾ . هذا وانظر معاني القرآن للأخفش عند آية البقرة : ٣٠٩ ـ ٣١٠ .

(٢) كذا في النسخ مع زيادة تحريف في (س) ، ففيها : ابن الروسي ، والبيت معروف النسبة لأبي نواس ، وهو في ديوانه : ٤٠ من قصيدة مطلعها :

ساعٍ بكأسٍ إلى ناسٍ على طَرَبِ   كلاهما عَجَبٌ في منظرٍ عَجَبِ

وانظره في شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٦ ، ١٠٢ ، ومغني اللبيب : ٤٢٥ .

وهذا هو الذي مثل به . والثاني اسمٌ محضٌ كأُبْلَى ونحوه ، ومنه تحرز. والثالث : صفةٌ جرت مَجرى الأسماء كالدُّنيا لهذه الدار . فمثاله يُعطي أنَّ الحكم المذكور مختصٌّ بالصفة المحضة ، فتخرج المستعملةُ استعمال الأسماء عن ذلك .

فأمَّا الأول فالجواب عنه أنه جعل كُبْرى اسماً؛ إذ لم يقصد بها معنى الصفة ، والصفة إذا استعملت استعمال الأسماء استعملت نكرة. وهذا معروف من مذهب ابن مالك ، وسيأتي التنبيه عليه في التصريف، إن شاء الله .

وأما الثاني فلعل الصفة الجارية مجرى الأسماء عنده لا تُجمع على فُعَل قياساً ، ولذلك قال في التسهيل[1] : « والفُعلى أنثى الأفعل » فأخرج ما ليس كذلك . ويحتمل أنه عاملها معاملة أصلها فجعل لها فُعَلاً قياساً ، كما جعل لها إبدال الواو من يائها التي هي لام قياساً . وأنا الآن لا أذكر في هذا نصاً لأحد ، فانظر فيه .

ثم ذكر الجمع الثالث في هذا الفصل وهو فِعَل فقال: « ولفِعْلَةٍ فِعَلْ » يعني أن فِعَلاً ــ بكسر الفاء وفتح العين ــ جمعٌ لما كان من المفردات على فِعْلَةَ ـ بكسر الفاء وإسكان العين ـ ويجمع هذا المثال في اعتبار القياس شرطين :

---

(١) التسهيل : ٢٧٢ ، ولفظه : « وللفُعلى » .

أحدهما : كسر الفاء وإسكان العين نحو : قِرْبة وقِرَب ، وعِصْمة وعِصَم ، وإبْرةٍ وإبَر ، وعِبْرةٍ وعِبَر . وكذلك المعتل نحو: قِيْمة وقِيَم ، ودِيْمة ودِيَم ، وحِيْلة وحِيَل ، وسِيْرة وسِيَر . وكذلك رِشْوة ورِشًى، وفِرْيَة وفِرًى ، وبِنْية وبِنًى ، وفِدْية وفِدًى . وكذلك المضاعف نحو[1] : عِدَّة وعِدَد ، وقِدَّة[2] وقِدَد ، ورِبَّة[3] ورِبَب .

فإن كان غير مكسور الفاء أو محرك العين فلا يُجمع قياساً هذا الجمع إلا بالسَّماع ، نحو : مَعِدةٍ ومِعَدٍ ، ونَقِمةٍ[4] ونِقَم ، وضَيعةٍ وضِيَعٍ. وقد قاس الفراء[5] على هذا فأجاز أن يقال مثلاً في ضَرْبَةٍ : ضِرَب ، وفي صَحْفةٍ : صِحَف . ومنه في كلامهم أيضاً : طال طِيَل[6] فلان ، والجمع الطِّيَلُ . وقالوا : هَضْبةٌ وهِضَبٌ ، للمطرة الدائمة / [٢٦١]

---

(١) سقط من (س) .

(٢) القِدة : القطعة من الشيء المقدود ، والفرقة من الناس تختلف آراء أفرادها ، قال تعالى: ﴿ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴾ .

(٣) الرِّبة : كل ما اخضر في القيظ من جميع ضروب النبات ، وشجرة الخروب ، والجماعة الكثيرة .

(٤) النَّقمة بالفتح والكسر ، وكَفَرِحَة : المكافأة بالعقوبة .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ ، وانظر المساعد ٣/٤٢٤ .

(٦) ظاهر عبارته أن الطيل الجمع ، وأن واحده طيلة ، وفي تاج العروس (طال) : « ويروى الطِّيَل جمع طِيلة ، والطِّول جمع طِولة ، فاعتل الطِّيَل وانقلبت ياؤه واواً [كذا، وصوابه: وانقلبت واوه ياء] لاعتلالها في الواحد » .

العظيمة القَطْر، قال ذو الرمة[1] :

فَبَـاتَ يُشْـئِزُهُ[2] ثَأْدٌ ويُسْـهِرُهُ تَذَاؤُبُ الرِّيْحِ والوَسْوَاسُ والهِضَبُ

وهذا كله نادرٌ .

ومن المسموع أيضاً (قامةٌ)[3] وقِيَم للبَكَرَة بأداتها، ولقامة الإنسان أيضاً ، وصورةٌ وصِوَر ، وحِدَأَةٌ وحِدَاً للفأس ذات الرأسين .

والشرط الثاني : أن يكون مؤنثاً بالتـاء كمـا تقـدم في التمثيـل ، فإن كان غير مؤنث ، أو مؤنثاً بغير التاء ، لم يجمع كذلك إلا سماعاً ، فمن الأول : قِشْعٌ[4] وقِشَع ، وذِئْب وذِئَب[5] ، وهِـدْم وهِـدَم ـ للثـوب الخلق ـ ومن الثاني : ذِكْرى وذِكَر . وقد قاس عليه الفراء[6] كما قـاس على هَضْبة ونحوه ، فيجـوز عنـده أن يقـال في السِّيْمَى : سِيَمٌ ، وفي السِّعْلَى[7]: سِعَلٌ ، وفي الشِّعْرَى : شِعَرٌ . ولم يرتضِ الناظم هذا كلّـه .

---

(١) ديوانه : ٩٠ ، والبيت في الصحاح .

(٢) في الأصل : يشنؤه ، وفي (س) : يشهره ، وهو تحريف . ويشئزه : يقلقه ، والثأد : الثدي ، والهِضب : جمع هضبة ، وهي المطرة الدائمة العظيمة القطر .

(٣) سقط من الأصل و(أ) .

(٤) القشع بفتح القاف وكسرها : السحاب المنقشع أي: المنجلي عن وجه السماء .

(٥) كذا ، ولم يقع لي حتى الآن جمع ذئب على فِعَل ، وقد ذكر ابن مالك قِشَعاً وهِدَماً ، ولم يذكر ما هو قريب من رسم ذئب .

(٦) التسهيل / ٢٧٢ .

(٧) السِّعلى يمد ويقصر : وهي أخبث الغيلان .

ثم قال :

وقـــد يجيءُ جَمْعُهُ على فُـعَـلْ

يعني أن فِعْلَةَ ـ بكسر الفاء ـ قد يأتي جمعه في السماع على فُعَل ـ بضم الفاء ـ كجمع فُعْلَةَ ، لكنه قليلٌ ، ولذلك أدخل قد في الكـلام ، ومثاله : إِسْوةٌ وأُسًى . وأنشد الأصمعي[1] :

ولقد علمت وإن ضربتَ لي الأُسَى … أنَّ الـرزيـَّـةَ كـان يـوم ذؤاب

وقال متمم بن نويرة[2] :

لَعَمْري وما دهري بتأبينِ هالِكٍ … ولا جزع والدَّهرُ يعثر[3] بالفتى
لئِنْ مالكٌ خلَّى عليَّ مكانـه … لفي إسوةٍ إن كان ينفعني الأُسَى

يقال : أُسْوَةٌ وإِسْوَةٌ . والعُدى : جمع عُدوة وعِدوة ، وقد قرئ : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى ﴾[4] بالكسر والضـم[5] . والرُّشَى : جمع رِشْوةٍ . قال أبو عبيدة : رِشْوَةٌ ورِشًى ـ بكسر الراء ـ ورُشْوَةٌ ورُشًى ـ بضم الراء ـ قال : وقوم يَكسِرون أولها ، يقولـون[6] :

---

(١) البيت لرُبيِّعة الأسدي يرثي ابنه ذؤاباً . انظر المرثية في أمالي القالي ٢/٧٠ ، وخبرها في السمط : ٧٠٦ ـ ٧٠٧ ، والعقد الفريد ٦/٨٦ ـ ٨٧ .

(٢) ديوان مالك ومتمم بن نويرة : ٨٣ ، والكامل للمبرد ١٤٤٧/٣ .

(٣) في (أ) و(س) : يعتز بالتاء المثناة ، ورواية الكامل : والموت يذهب بالفتى .

(٤) من الآية : ٤٢ من سورة الأنفال .

(٥) قرأ بالكسر ابن كثير وأبو عمرو ، والبـاقون بـالضم ، انظـر الإقنـاع لابـن البـاذش ٦٥٤/٢ ، والدر المصون ٦٠٩/٥ .

(٦) في (أ) و(س) : فيقولون .

رِشْوَةٌ ، فإذا جمَعُوا ضَمُّوا أوَّلَهَا فقالوا : رُشًى ، فيجعلونهـا بـاللغتين ، وقومٌ يضمون أولها فإذا جمعوا قالوا : رِشًى بكسر الراء .

والصُّفى: جمع صِفوة وصُفوة وصَفوة ، والـذُّرى : جمع ذِروة .

وأكثر ما يجيء هذا النوع في المعتل اللام . وعلى الناظم هنـا نظـر مـن أوجهٍ :

أحدها : أن هذا الجمع مختص بالأسماء ، ولا تجمع الصفات عليـه في القيـاس ، وإنمـا للصفـة[1] الجمـع بـالألف والتـاء ، ولذلـك قـال في التسـهيل[2] : «ومنها فَعِل ، وهو لفِعْلة اسماً» فأخرج الـصفـة عن ذلك نحو: نِقضَة[3] ونِضْوة ، وفلانٌ من كِبْرة[4] / ولَدِ فـلان ومـن صِغْرتـه ، [٢٦٢]
فلا يقال : نِضًى ولا نِقَض ، ولا كِبَر ولا صِغَر ، ولا نحو ذلك . وقد شذ من ذلك قولهم : ذِرْبَةٌ للمرأة الصخّابة ، قال الراجز[5] :

---

(١) في (س) : الصفة ، تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٢ .

(٣) النِّقض : المهزول من الإبل والخيـل ، والأنثى: نِقضـة ، والجمـع أنقـاض . وانظـر الكتاب ٦٤٢/٣ .

(٤) أي : من أكبرهم ، ومن أصغرهم .

(٥) هو الأعشى المازني ، ويقال في نسبه : الحرمـازي ، واسمـه عبـد الله بـن الأعـور ، وقيل غير ذلك . صحابي أتى رسول الله ﷺ فأنشده أبياتاً منهـا هـذان البيتـان . انظر: أسد الغابة ٢٢٢/١ ـ ٢٢٣ ، والرجز كذلك في اللسان (ذرب) .

يا سـيِّدِ النَّاسِ ودَيَّانَ العَرَبْ

أشكُو إليكَ ذِرْبَةً من الذَّرَبْ

وظاهر الناظم أن ذلك قياس ، إذ لم يقيـد فعلـة بكونـه اسمـاً غـير صفة.

والثاني : أن ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يجمـع علـى فِعَـلٍ ولا علـى فِعَـالٍ علـى حـالٍ ، لأن الكسـرة في اليـاء أول الكلمـة مستثقلة، ولذلك لم يجئ منه إلا لفظان[1] في فِعَالٍ وهمـا: يِعَـارٌ ـ جمـع يَعْر، وهو الجَدْيُ يُربَطُ في زُبية[2] الأسد ـ ، ويِقَاظٌ جمعُ يَـقُظٍ ويَقْظَان ـ ولم يستثن الناظم هذا ، وقد نبه على ذلك في التسـهيل[3] فقـال : « ولا يكون فِعَلٌ ولا فِعالٌ لما فاؤه ياءٌ إلا ما ندر كيِعارٍ » .

والثالث : أن الاسم الناقص لا يُجمع هذا الجمع وإن كـان علـى فِعْلَةَ إلا قليلاً غير مقيسٍ . وكذلك[4] قيَّد الاسم المجموع هذا الجمع في التسهيل[5] بكونه تاماً تحرزاً من نحو: عِضَةٍ وعِدَةٍ ورِقَةٍ وفِئَةٍ ونحو ذلك، فلا يقال فيه : عِدًى ، ولا : رِقًى ولا : فِئًى ، وسـواءٌ أكـان محـذوف

(١) في (أ) و(س) : لفظتان .

(٢) الزُّبية : حفرة للأسد والصيد ، ويغطَّى رأسها بما يسترها ليقع فيها .

(٣) التسهيل : ٢٧٢ .

(٤) في (س) : وبذلك .

(٥) التسهيل : ٢٧٢ .

الفاء أم اللام . وقالوا : قِضَةٌ ـ لضربٍ من الحمض ـ والجمع: قِضًى ، ولِثَةٌ ولِثًى .

والجواب عن ذلك ، أما الأول فالظاهر وروده . وأما الثاني فغير وارد ، لأن ما فاؤه ياء من الأسماء غير داخل عليه ، إذ كان إنما كان من المفردات على فِعْلة ، وما كان هكذا فلا يوجد فاء الكلمة فيه ياء أصلاً للصلة التي لأجلها امتنع الجمع على فِعَل وفِعال ، وهو استثقال الكسرة في الياء أول الكلمة ، وإنما توجد الياء فاء الكلمة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة ، وليس كلام الناظم فيه ، فلا اعتراضَ .

وأما الثَّالث فلم يحضرني الآن عليه جوابٌ ، فلو كان مثلاً عِوَضَ « وفُعَل جمعاً » إلى آخره :

... ...   وفعلة اسماً فُعَلٌ له عُرِفْ

ونحو كُبْرى ، ولفِعْلةٍ فِعَلْ   اسماً مُتِمًّا وأتى فيه فُعَل

لكان أسلم مما اعتُرِضَ به عليه . ثم ذكر الجمع الرابع في هذا الفصل ، وهو فُعَلَةُ فقال :

في نحو رامٍ ذو اطرادٍ فُعَلَهْ

إلى آخره . يعني أن ما كان من المفردات نحو رام ،وهو اسم الفاعل من رمى يرمي ، فإن جمعه المطرد فيه فُعَلَة ـ بضم الفاء وفتح العين ـ وإنما قال : « ذو اطِّرادٍ » فقيد / بهذا المعنى لأجل أنه قياسٌ لا [٢٦٣]
ينكسر ، فكل ما أتى على هذا النوع فإن فُعَلَة فيه سائغٌ . وقد يدخل

على هذا الجمع غيرُهُ ، لكنه نادرٌ وغير قادحٍ في الاطـراد ، فـإذا قلـتَ مثلاً : غازٍ وغُـزًّى ، وعـافٍ وعُفًّـى ، وداعٍ ودواعٍ ، قـال الشـاعر ، أنشده الفارسي[1] عن أبي زيدٍ :

ألاَ إنَّ جِيراني العشِيَّةَ رائحٌ   دعَتْهُم دَوَاعٍ مِن هوًى ومَنادِحُ

وما كان نحو هذا فإن ذلك لا يصرفنا[2] عن جمعه علـى فُعَلـة نحـو غزاة وعُفاة ودُعاة ، وقلّما يطلق الناظم في هذا الباب لفظ الاطـراد إلا تنبيهاً على هذا المعنى ، كما قال :

في اسمٍ مذكّرٍ رباعيٍّ بمدّ   ثالثٍ افْعِلَةٌ عنهُمُ اطّرَدْ

فإن « أفعِلَةَ » هناك[3] لا تكاد تجد غيره إلا مشاركاً له . فإذا تقـرر هذا فقد نبه الناظم بمثاله على أن الذي يجمع على « فُعَلَةَ » بـاطّرادٍ كـل ما كان على فاعل (صفة لمذكر عاقل[4]) معتل اللام .

أما كونه صفة فتحرز من الاسم نحو كاهل وغارب ، فـإن لهـذا[5] الصنف جمعاً سيذكره .

---

(١) حيان بن حلبة المحاربي ، جاهلي ، والبيت في النوادر : ٤٤٤ ، والتكملة : ١٨٥.

(٢) في (س) : لا يضر هنا .

(٣) في (س) : هنالك .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في الأصل و(أ) : هذا .

وأمَّـا كون الصِّفة لمذكَّـر فلأنها إن كانت لمؤنث لم يجمع علـى « فُعَلَة » كحائضٍ وطاهِرٍ وطامِثٍ ، وإنما يجمـع علـى فُعَّلٍ أو فواعِـلَ كما سيذكره. وكذلك إذا كـان التـأنيث بالتـاء نحـو: راميـةٍ وقاضيـةٍ وداعيةٍ لا يُجمع على « فُعَلَة » ، وإنما بابه فواعِلُ كما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

وأمَّا كونها لعاقل فمعتبر أيضاً ، فإن فاعلاً إذا كان لما لا يعقل لم يُجمع على فُعَلَة إلا نادراً نحو: بـازٍ وبُـزَاة ، وشـذوذُهُ مـن جهـة عـدم العقل ومن جهة الاسمية .

وأمَّا كون الصفة على فاعل فلأن غير فاعل لا يُجمع على « فُعَلَة» إلا نادراً نحو: غُوِيٌّ وغُوَاة ، وقال أبو الأسود الدؤلي[1]:

دَعِ الخمر تَشْرَبْهَا الغُواةُ فإنني ... رأيتُ أخَـاهَا مُغنِياً لمكانِهَا[2]

وقالوا : عَدُوٌّ وعُدَاةٌ ، أنشد سيبويه[3]:

سَـقَوني الخمرَ ثمّ تكنَّفُوني ... عُدَاةَ الله مِن كذبٍ وزُورِ

ونصَّ سيبويه[4] على أن عُرَاة جمع عُريان . وهذا كله قليلٌ .

---

(١) ديوانه : ١٨٩ ، وانظر الإنصاف : ٨٢٣ ، واللسان (كدك) .

(٢) كذا في النسخ : لمكانها ، ورواية الديوان : مجزياً لمكانها .

(٣) البيت لعروة بن الورد في ديوانه : ١١ ، وهو في الكتاب ٧٠/٢ ، والكامل للمبرد ٩٣٢/٣ .

(٤) الكتاب ٦٤٦/٣ .

وأما كونه معتل اللام فتحرزاً من الصحيحها نحو: قائمٍ ونائمٍ وصائمٍ وشاربٍ ونحو ذلك ، فإن لها جموعاً أُخَرَ على ما سيذكره من فُعَّل وفُعَّال وغيرهما ، فمثال ما اجتمعت فيه الشُّروط الخمسة : رامٍ

ورُمَاةٍ /، وغازٍ وغُزَاةٌ ، وقاضٍ وقُضَاةٌ ، وداعٍ ودُعَاةٌ ، وبانٍ وبُنَاةٌ ، [٢٦٤]

ورجلٌ سارٍ ، وقومٌ سُرَاةٌ ، وهادٍ وهُدَاةٌ . ومن ذلك كثيرٌ .

ثم ذكر الجمع الخامس فقال :

وشاع نحوُ كاملٍ وكَمَلَهْ

يعني أن ما كان من المفردات صفة تشبه كاملاً فإن الشائع في جمعه فَعَلة ـ بفتح الفاء ـ ولم يقل : إنه مطرد ، كما قال ذلك في نحو رامٍ ؛ لأنه لم يطرد اطراده . وإتيانه بكامل يخرج وصف اعتلال اللام من الأوصاف المذكورة في رام فيعوض منه وصف صحتها ، فنقول : أشعر المثال بأن كل صفة لمذكر عاقل على فاعلٍ صحيح اللام فإنه يُجمع على « فَعَلَة » ، فأما كونها صفة فلأن الاسم لا يجمع على «فَعَلَة» ، وإنما بابه فواعل نحو كواهِل وغَوارِب .

وأما كونها على فاعل[1] فتحرز مما كان على غير هذا الوزن فإنه لا يُجمع هذا الجمع إلاَّ ما شذ من نحو: خَبيثٍ وخَبَثَةٍ ، وسيِّدٍ

---

(١) في (س) : فواعل ، وهو سهو .

وسادةٍ، وخيِّرٍ وخِيَرَةٍ ، حكى الفراء : قومٌ خِيَرةٌ بَرَرَةٌ[1] . وهذا نادرٌ .

وأما كونها لمذكر فإنها إن كانت لمؤنث فجمعه على فواعل وفُعَّل نحو: حائضٍ وطاهرٍ . وكذلك إن كان بالتاء نحو: ضاربةٍ وخارجةٍ ، فإن جمعه على فواعِلَ لا على « فَعَلَة » .

وأما كونها لعاقل فلأن غير العاقل يندر فيه هذا الجمع كما قالوا: طائِطٌ للفحل الهائج ، وجمعوه على طاطة . وكذا قال في التسهيل[2] : « ويقل فيما لا يعقل » .

وأما كونه صحيح اللام فلأن المعتل اللام قد تقدم كيف يجمع . فإذا توافرت[3] هذه الشروط جاز أن تجمعه على « فَعَلَة » نحو : كافر وكَفَرة ، وفاجر وفَجَرة ، وظالم وظَلَمة ، وبائع وباعة ، وحائك وحاكَة وحَوَكة، وخائن وخَوَنة ، وكاتب وكَتَبة ، وسافر وسَفَرة ، وبارّ وبَرَرة ، وطالب وطَلَبة ، و عائل وعَالَة ، وما أشبه ذلك .

واعلم أن هذا المثال الذي هو كامل مع المثال الآخر الذي هو رام قد نبَّهَا أيضاً على شرط ربما يخفى على الناظر ، وهو ضروري الاعتبار وذلك أنه دل على شرط الوصفية ، ويدل أيضاً في الوصفية

---

(١) هذا النقل ثابت في مستدرك تاج العروس (خير) ، على أن في المساعد ٣/٤٤٠ : « قالوا : خارة ، وأصله : خَيَرَة » .

(٢) التسهيل : ٢٧٤ .

(٣) في (أ) و(س) : توفرت .

على معنى ، لأن الصفة في هذا الفصل على ضربين ، أحدهما : ما لم يستعمل استعمال الأسماء ، وهو جميع ما تقدم ذِكْــرُهُ في « فُعَلَة » و« فَعَلَة » .

والآخر: ما / استعمل استعمال الأسماء نحو : صاحبٍ وشاهدٍ [٢٦٥] الحكم - في هذا النوع - وراعٍ وناوٍ للسمين من الإبل - في النوع المتقدم - فهذا لا يدخل في الحكم تحت القسم الآخر المذكور ؛ لأن هذا لا يُجمع على « فَعَلَة » إن كان معتل اللام ، ولا على « فُعَلَة » إن كان صحيحها ، فلا يقال : صاحبٌ وصَحَبة ، ولا : شاهدٌ وشَهَدة ، ولا يقال أيضاً : ناوٍ ونُواة ، ولا راعٍ - لراعي الشاء - ورُعاة ، إلا مسموعاً . وقد قالوا هنا : رُعاة ، لكن لا يقاس عليه ، وإنما باب هذا « فُعلان » و « فِعال » ،كما سيأتي ، إن شاء الله . فلا بد من اعتبار هذا المعنى، وهو ألا تجري الصفة مَجرى الاسم[١]، وقد أشار المثال إليه؛ لأن « رام » و « كامل » مما لم يستعمل استعمال الأسماء . وهذا حسن.

وإنما فرقوا بين جمع « رام » وجمع « كامل » ، فضموا فاء المعتل ليخصوه بالتمييز من الصحيح ، وهو عند البصريين - أعني فُعَلَة - من المثل التي اختصت بالمعتل كما اختص به فيعل كسيِّد وميِّت[٢] .

---

(١) في (س) : الأسماء .

(٢) قال ابن السراج في الأصول ٢٠/٣ : « وهذا البناء [يعني فيعلاً] لا يكون إلا في

والكوفيون يزعمون أنه مخفف من فُعَّل[1] ؛ لأنه أصل في فاعل نحو صائم وصوَّم ، وقائم وقوَّم ، وضارب وضرَّب ، لكن عوضوا من إحدى العينين التاء لما حذفوها تخفيفاً فقالوا : قضاة ورماة . قال البصريون : وهذا دعوى لا دليل عليها .

* * *

فَعْلَى لوصفٍ كقتيلٍ وزَمِنْ وهالكٍ ، وميِّتٌ به قَمِنْ

فَعْلَى ـ بفتح الفاء ـ من أبنية الجموع ، مختص بالآفات والمكاره التي يصاب بها الحمى وهو لها كاره ، ولذلك[2] أتى بهذه الأمثلة لتشعر بهذا المعنى ، وهو معنى قوله : « لوصف كقتيل » . وكذا يعني أن فَعْلَى جمعٌ لكل ما كان من الأوصاف يعطي من المعنى ما تعطيه هذه الأوصاف الأربعة ، وليس إلا ذلك المعنى المتقدم ، لكنه على نوعين : ما يعطي معنى آفة الموت ، وما يعطي معنى آفة الوجع ، وهو المرض ونحوه ، فأتى من النوع الأول بثلاثة أمثلة :

أحدها : قَتيلٌ ، وجمعه قَتْلَى ، ومثله : عَقيرٌ وعَقْرى ، وصَريعٌ وصَرْعى ، وشاة ذبيحٌ وشياهٌ ذَبْحى ، حكاه السيرافيّ .

والثاني : هالِكٌ ، وجمعه هَلْكَى .

المعتل » .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٤ ، وشرح الشافية للرضي ٢/١٥٦ .

(٢) في الأصل : وكذلك .

والثالث : مَيِّتٌ ، وجمعُه مَوْتَى . وأتى من النوع الثاني[1] بمثال واحد ، وهو زَمِنٌ ، وجمعه زَمْنَى . والزَّمِنُ : المبتلى ، زَمِنَ زَمَانَةً،/ [٢٦٦] وهي الآفة في الحيوانات . ومثله : هَرِم وهَرْمَى ، وضمِنٌ وضَمْنَى ، ووَجٍ[2] ووَجْيَا ، ووجِعٌ ووَجْعَى . ومن هذا النوع في المثل الأول : جريح وجَرْحى ، ولديغ ولَدْغَى ، ومريضٌ ومَرْضَى ، وكسير وكَسْرَى ، ورهيص[3] ورَهْصَى ، وحسير وحَسْرَى ـ من الكلال ـ وكذلك مائق ومَوْقَى ـ وهو الأحمق في غباوة ـ ورائب ورَوْبَى ـ وهو الذي أثخنه[4] السفر والوجع ـ وساقط وسَقْطَى ، وفاسد وفَسْدَى . وعلة هذا كلِّهِ في الجمع على فَعْلَى أن هذه الأشياء أمور يبتلون بها ، وهم لها كارهون .

وقوله : « وميِّتٌ به قَمِنْ » ، أي : هذا اللفظ أيضاً حقيق بهذا الجمع لما فيه من معنى الآفة الداخلة على غير إرادة. ورجل قمن بكذا، (وقَمَنٌ بكذا)[5] ، وقمين به ، أي : حقيق . ورجال قمنون ، فإذا

---

(١) في الأصل و(أ) : النوع الأول ، وهو سهو .

(٢) وجي يوجَى وَجياً : رقّت قدمُه أو حافره أو خفه من كثرة المشي ، فهو وَجٍ .

(٣) يقال : رُهِص الفرس فهو رهيصٌ ومرهوصٌ : أصابته الرهصة ، وهي وقرة تصيب باطن حافره .

(٤) في الأصل و(أ) : ثخنه .

(٥) سقط من (س) .

فتحت الميم قلت : رجال قَمَنٌ ، فتُفرد لا غير ، وكذا في التثنية والتأنيث .

هذا تفسير كلام الناظم على الإجمال ، إلا أن فيه نظراً على التفصيل ، وذلك أنه لا يخلوا أن يريد بقوله : إن فَعْلى لكل وصف يشبه كذا أن يشبهه في البناء وحده دون اعتبار معنى الآفة الداخلة كرهاً ، أو في ذلك المعنى وحده ، أو فيهما معاً . وعلى كل تقدير يشكل كلامه ، أما إن قلت : إنه يريد ما أشبه قتيلاً وكذا في البناء المخصوص ففاسد ، إذ كان يعطي أن ما كان مثل قتيل في كونه على فعيل بمعنى مفعول مطلقاً يجمع على فعلى ، فكان يقال في لحية دَهِين: دَهْنَى ، وخَضِيب : خَضْبَى ، ولَسِيع : لَسْعَى ، ولَدِيغ : لَدْغَى ، وسَتِير ـ بمعنى مستور[1] ـ: سَتْرَى ، وبَقِير ـ بمعنى مبقورة ـ: بَقْرَى . وكذلك كنت تقول في قلق : قَلْقَى ، وفي خَصِم : خَصْمَى ، وفي حَذِر[2]: حَذْرَى ، وأيضاً كنت تقول بالقياس في نحو: كَيِّسٍ وكَيْسَى كما قال[3]:

(١) في (أ) و(س) : مستورة ، وفي اللسان : « رجل مستور وستير ، أي : عفيف . والجارية : ستيرة » .

(٢) في الأصل و(أ) : حدر وحدرى .

(٣) هو عقيل بن عُلَّفة المرّي كما في حماسة أبي تمام ١٣/٢ ، ونسب في مجالس ثعلب: ٤٣٤ إلى ماجد الأسدي . وهو في البيان والتبيين ٢١/٤ بدون نسبة .

وكُنْ أكيَسَ الكَيْسَى إذا ما لَقِيْتَهُم

وإنْ كُنتَ في الحمْقَى فكنْ أنتَ أحمَقَا

وكل هذا فاسدٌ ، وكذلك سائر المثل .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه قتيلاً[1] وإخوته في معنى الآفة الداخلة كرهاً دون اعتبار الأمثلة اللفظية - ففاسدٌ أيضاً ، إذ كان يجب على هذا أن يقال في دامِرٍ[2] : دَمْرى ، وفي سَقِيم : سَقْمى ، وفي ضامِرٍ: ضَمْرى ، وفي هَزِيل: هَزْلى ، وفي أهوج : هَوْجى ، وفي عَمٍ : / عَمْيا ، وفي شَجٍ : شَجْوى . وما أشبه[3] هذا المعنى . وهذا كله لا [٢٦٧] يقال سماعاً فضلاً عن أن يكون قياساً .

وأما إن قلتَ : إنه يريد ما أشبه الأمثلة في اللفظ والمعنى معاً . فهو أيضاً غير صحيح من وجهين :

أحدهما : أن يوهم أن قتيلاً يعتبر فيه مجموع معناه - من كونه آفة داخلة عليه وكونه مثلاً قوياً على الخصوص ، فلا يدخل لنا[4] تحته ما كان مثل جريح وجَرْحَى، ومريض ومَرْضَى ، ورهيص ورَهْصَى ، ونحو ذلك . وكذلك يقال في هالك : إنه لا يدخل فيه إلا ما كان من

---

(١) في الأصل و(أ) : فعيلاً .

(٢) رجل دامرٌ : هالك ، وفعله من باب نصر .

(٣) في الأصل و(أ) : وما أشبه ذلك هذا المعنى .

(٤) في (س) : لما .

الإماتة فقط ، فلا يدخل تحته : رائب[1] ورَوْبى ، ومائق[2] ومَوْقَى ، ولا نحو ذلك . وكذلك سائر الأمثلة . وكل هذا فاسد ؛ إذ ليس قصده إلا ما هو أعم من الإماتة والإيجاع .وعلى هذا يدل كلامه في التسهيل[3] وكلام غيره ، وليس في هذا النظم ما يمنعنا من اعتبار المعنى المخصوص في كل مثال من المثل الأربعة، بل عادته أن يحيلك بالمثال على جميع ما يتصور فيه من الاعتبارات .

والثّاني : أنَّ هذا الجمع على ما سلك في التسهيل لا يختص قياساً بهذه الأمثلة فقط، بل ذكر معها أفعل نحو : أحمق وحمقى ، كقوله :

وإنْ كنتَ في الحمْقَى فكن أنتَ أحْمَقَا

وأنْوَكُ ونَوْكَى .

وفَعْلان ، قالوا : كَسْلان وكَسْلَى ، وسَكْرَان وسَكْرى ، ورَوْبَان ورَوْبَى بمعنى المستغرق نوماً قاله الجوهري[4] .

فعلى كلِّ تقدير فكلام الناظم مشكِلٌ في المسألة جداً ، وكلامه في التسهيل أقرب إذ قال[5] : « ومنها فَعْلَى لفَعِيلٍ بمعنى مصاب[6] أو

(١) راب الرجل : اختلط عقله .
(٢) المائق : الهالك حمقاً وغباوةً ، والجمع موقى . ذكره سيبويه في الكتاب ٦٤٩/٣ .
(٣) التسهيل : ٢٧٥ .
(٤) الصحاح (روب) .
(٥) التسهيل : ٢٧٥ .
(٦) في التسهيل : بمعنى ممات .

مـوجَع . ويُحمَلُ عليه ما دلَّ على ذلك مـن « فَعِـل »[1] ، و « فَعِلـة » ، و« فَعْـلان » ، و « فَيعــل » ، و « أفْعَــل » ، و « فــاعِل » . ومــع هــذا فالكلامان معاً يُشكلان من جهة أخرى ، وذلـك أن حقيقـة فَعْلَـى في القياس أن يكون جمعاً لفَعِيلٍ بمعنى مفعول ، وهو الـذي يـأتي فعلـه في التصريف على فُعِلَ ـ مبنياً للمفعول ـ لكن إذا اختص بالآفات الداخلة على الحيِّ كَرْهاً فهذا هو الذي أطلَقَ القيـاس فيـه سيبويه وغـيره مـن النحويين ، قال سيبويه[2] : « وإذا كسَّرْتَه ـ يعني فَعِيـلاً بمعنـى مفعـول ـ كسَّرْتَه على فَعْلَى ». ثم أتى بالمُثُل، ووجَّه ما أتـى قليـلاً علـى خـلاف ذلك ، ثم أخذ يذكر ما جاء من « فَعِيلٍ » لا بمعنى « مفعولٍ » أو بغيره من الأبـنـية التي يأتي فعلُها على « فَعَل » المبني للفاعل قد جُمع / على [٢٦٨] « فَعْلَى » ، وأن ذلك بالحمل على المعنى ، إذ كان معناه معنى المفعول، وإن لم يكن في الاستعمال كذلك ، وأنه مع ذلك قليـلٌ ، وعلـى غـير القياس والأكثر ، فقال : « وقال الخليـل ـ رحمـه الله ـ : إنمـا قـالوا : مَرْضَى ، وهَلْكَى ، ومَوْتَى ، وجَرْبَى[3] ، وأشـباه ذلـك ، لأن هـذا أمـر

---

(١) كذا في النسخ ، وفي التسهيل : « ومن فعيل وفَعِل وفعلان » .

(٢) الكتاب ٦٤٧/٣ .

(٣) في النسخ : وجرحى ، وهو تحريف ، والمثبت عن الكتاب ، وشرح السيرافي ، وفي اللسان : جرِب يجرب جرباً فهـو جَـرِب وجربـان وأجـرب ، والأنثـى جربـاء ، والجمع جُرْب وجربى وجراب . وعلى هذا ففعله مبني للفاعل مثل أفعال الوصـف

يُبْتَلَون به ، وأُدخِلوا فيه وهم له كارهون وأُصِيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسَّروه على هذا المعنى»[1]. يعني أنهم اعتبروا في جمعه على فَعْلَى كونَ المرض والهلاك والموت مما يدخل الإنسان فيه غيرَ مختارٍ ولا مريد له ، فصار كمَن فُعِلَ به ذلك ، أي صار كالجاري على فُعِل كقَتِيلٍ ، وإن كان إنما جرى على فَعَل[2] وهو مَرِضَ ، وهلَكَ، وماتَ ، ولم يأت على مُرِضَ ، ولا هُلِكَ ، ولا مِيْتَ . هذا معنى كلامه .

ثم قال : « وقد قالوا : هُلاَّك[3] وهالكون ، فجاءُوا به على قياس هذا البناء وعلى الأصل ، فلم يكسِّرُوا على المعنى ، إذ كان بمنزلة جالس في البناء وفي الفعل »[4]، يعني أنهم جمعوه على الأصل والقياس ، وهوالتسليم أو التكسير على ما يُكسَّرُ عليه اسم الفاعل ، فقالوا : هالكون، كما قالوا : جالسون وقائمون . وقالوا : هُلاَّك ، كما قالوا: قُوَّامٌ ، لأنه اسمُ فاعلٍ جارٍ على فَعَلَ ، لا اسم مفعول جارٍ على فُعِلَ . فلم يعتبروا فيه إلا أصل معناه وبابه ، لا الشَّبه بالمفعول . ولا شك أن

قبله ، وهي: مَرِض ، وهلك ، ومات .

(١) الكتاب ٦٤٨/٣ .

(٢) يعنون بـ « فَعَل » ما كان مبنياً للفاعل ، وإن كانت صيغته ليست على هذا البناء ، فقد يكون على فَعِل كمرض .

(٣) في (س) : هالك ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٦٤٨/٣ .

هذا هو الأصل والقياس .

ثم قال : وهو على هذا أكثر في الكـلام »[1] . يعـني اعتبـار الأصـل من تكسيره على فُعَّالٍ ، أو جمعه بالواو والنون على اطـراد بـاب اسـم الفاعل؛ « ألا ترى أنهم قالوا : دامِرٌ ودُمَّارٌ ودامرون ، وضامِرٌ وضُمَّرٌ، ولا يقولون : ضَمْرَى . فهذا يجـري مَجْرَى هـذا »[2]. يعـني أن «دامِـر » و«ضامِر » عليه يجري هالِكٌ في الحكم لا على المعنى .

ثم قال : « إلاَّ أنهم قد قالوا ما سمعت على هذا المعنـى » . قـال : ومثل الْهُلاَّك قولهم : مِرَاض وسِـقَام ، ولم يقولـوا : سَـقْمَى » . قـال : «فالمجرى الغالب في هذا النحو غـير فَعْلَـى » . يعـني أن الغـالب في هـذا النحو كله أن يجري على حكم نفسه لا على حكم فَعِيل بمعنى مفعول الذي باب جمعه فَعْلَى . وهذا الكـلام ظـاهرُ الدَّلالـة في أنَّ غـيرَ فَعيـل بمعنى مفعول لا يجمع على فَعْلَى قياساً أصلاً . ثم أتى سـيبويه في بقيـة الباب بنظائر تخدم هذا المعنى . وهكذا يقول غير سيبويه من النحويين. / ويقفون ما عدا فعيلاً بمعنى مفعول علىالسَّماع . [٢٦٩]

وقد اتضحت المسألة والحمد لله ، وظهر منها إشكال كـلام ابـن مالك هنا وفي التسهيل ، وله في الفوائد أيضـاً نحو ممـا في التسـهيل ، والذي يظهر من قوة كلامـه في كتبـه أن ذلـك قيـاس في فعيـل بمعنـى

(١) الكتاب ٦٤٨/٣ .

(٢) الكتاب ٦٤٨/٣ ـ ٦٤٩ .

مفعول وفيما حُمل عليه للشَّبه المعنوي ، وليس بمقتصَرٍ به على السَّماع إلا فيما ليس يُتصور فيه معنى الإماتـة والإيجـاع وشـبه ذلـك . وعلـى هذا المقصد نحاول في الجواب عن التخليط الذي وقع في المسألة في هذا النظم فنقول:

إن هذه المُثُلَ الأربعة المذكورة من حيث أتـى بهـا مكـرَّرة المعنـى وغير مكررة ، يتحصَّلُ من معنى مجموعهـا معنـى الإماتـة والإيجـاع في أربعة أمثلة، وهي: فَعِيلٌ بمعنى مفعول، وأتى به مقدَّماً دلالـةً علـى أنـه معتنًى به، وأنه أصل الباب . ثم فَعِلٌ ، ثـم فـاعِلٌ ، ثـم فَيعِـلٌ . وتـرَكَ ذِكْرَ أفْعَلَ وفَعْلان لقلة السَّماع فيهما بالنسبة إلى الأربعة التي[1] ذَكَـر ، وهكذا الأمر في نفسه ، فإذا استقام كلامُهُ على هذا التنزيل اتَّحَدَ مـع كلامه في التسهيل وغيره ، ولم يبق عليه إلا مخالفتُهُ في القيـاس في غـير فَعِيلٍ بمعنى مفعولٍ .

* * *

لِفِعْلٍ اسْـماً صَحَّ لاماً فِعَلَهْ والوضْعُ في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَـلَّـلَـهْ

بيَّنَ في هذين المزدَوِجَين أن « فِعَلَة » ـ بكسر الفـاء وفتـح العـين ـ بناءٌ يُجمع عليه من المفردات ثلاثةُ أبنية : فُعْلٌ ـ بضم الفاء ـ وفَعْـلٌ ـ بفتحها ـ وفِعْلٌ ـ بكسرها، إلا أنَّ فُعْلاً يطَّرِدُ هـذا الجمـع فيـه بخـلاف

(١) في الأصل : الذي .

الباقيين ، فإن جمعهما عليه قليل في الاستعمال . فقوله : « فِعَلَة » مبتدأٌ خبره المجرور أولَ البيت وهو « لفُعْل » ، أي : إن هذا البناء من الجموع مستقر لهذا البناء من المفردات ، وهو فُعْل ، لكن شرط فيه شرطين :

أحدهما : أن يكون اسماً لا صفة بقوله : « لفُعْلٍ اسماً » ، أي : حالة كونه اسماً ، فلو كان صفة لم يجمع على فِعَلَة قياساً ، وإنما جمعه على أفعالٍ كما تقدَّمَ ، وإن جاء فيه فِعَلَةُ فشاذٌّ .

والثاني : أن يكون صحيحَ اللام لا معتلَّها ، فإن كان معتلَّ اللام فلا يُجمَعُ على فِعَلَة قياساً أيضاً ، وإنما بابه أفعالٌ نحو : مُدْي(1) وأمْدَاء. وهذا قليل أيضاً . فإذا اجتمع الشرطان جاز القياس ، فتقول : جُحْرٌ وجِحَرَة، وقُرْطٌ وقِرَطة، وخُرْجٌ وخِرَجة، وقُلْبٌ(2) وقِلَبَة ، وصُلْبٌ(3)/ وصِلَبَة ، وكُرْزٌ(4) وكِرَزَة . وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشَشَة ، حكاه الجَرْمِيُّ، وحُبٌّ(5) وحِبَبَة . [٢٧٠]

(١) المُدْي : مكيال للشام ومصر يسع (١٥) مكوكاً ، والمكوك صاع ونصف ، ويبلغ بالمقاييس الحديثة ٣،٧٥ كيلة ، لأن المدي ٢٢،٢٠ : صاع ، والصاع سدس الكيلة .

(٢) القُلب من الشجرة أو النخلة : قلبها ، والسِّوار يكون نظماً واحداً .

(٣) الصُّلب : عظم من لدن الكاهل إلى العجب .

(٤) الكُرز : خرج الراعي .

(٥) كذا في الأصل : حُبٌّ بالحاء ، وهي الجرة العظيمة ، وفي (أ) و(س) : جب بالجيم، وهي البئر ، وكلاهما يجمع على فِعَلَة .

فإن قيل : جمع فُعْل على فِعَلَة قليلٌ ، ولذلك قال سيبويه : « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فِعَلَة »[1]. فأتى بعد المشعر بالتقليل، وكذلك فعَلَ غيره ، جعلها من المسموع ولم يُدخلها في القياس كابن أبي الربيع ، وكذلك ابنُ عصفور لم يعدُّهُ في قياس جمع فُعْـلٍ . وعلى نحو من طريقة سيبويه جرى الفارسي في الإيضاح[2]، فكان حق الناظم أن يُلحِقَ فُعْلاً في هذا الجمع بأخويْهِ ولا يجعله قياساً .

فالجواب : أن الناظم اعتمد على القياس فيه ثقة بشهادة سيبويه حيث أتى بِمُثُلٍ فِعَلَةَ في فُعْلٍ ، ثم قال آخِراً : وذلك كثيرٌ[3]. فاعتمد الناظم على الكثرة فقاس ولم يحفل بدلالة « قد » في أول كلامه ، لأن هذا الكلام الأخير[4] أصرح دلالةً في المقصود عنده ، وأيضاً فعلى القياس فيه بَنَى الجزولي في كراسته[5]، فعلى هذا بَنَى وا لله أعلم .

ثم قال :

والوضع في فَعْلٍ وفِعْلٍ قَلَّلَهْ

الوضع ، يريد به وضع العرب ، والضمير البارز في « قَلَّلَـه » عائدٌ

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٦ .

(٢) التكملة : ١٥٤ .

(٣) الكتاب ٣/٥٧٧ .

(٤) سقط من (أ) .

(٥) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١١١١ ـ ١١١٢ .

على بناء فِعَلَة، يعني أن جمع فَعْل - بفتح العين - وفِعْل بكسرها جاء وضعه في كلام العرب قليلاً ، وإذا كان قليلاً فالنتيجة المقصودة أنه لا يُقاسُ على ما جاء منه .

فإن قيل : هل[1] يكونُ هذان المثالان مقيَّدَين بالاشتراط المتقدم ، وحينئذ يكون هذا الجمع فيهما قليلاً ، أم يكون السَّماعُ فيهما مطلَقاً سواءٌ أكانا اسمَين أم صفتَين ، وسواءٌ أصَحَّ لامُهُما أم لا ؟

فالجواب : أنه لا بدَّ من اشتراط الشَّرطين في صحة نقل السماع القليل فيهما، وعلى ذلك اعتمد في التسهيل حيث قال[2] : « ومنها فِعَلَة لاسمٍ صحيحِ اللام على فُعْل كثيراً ، وعلى فَعْل وفِعْل قليلاً » .

فإن قيل : ما الدليل علىهذه الدعوى ؟

فالجواب : أنَّ السَّماع دون الشَّرطين إما معدومٌ وإما شاذٌّ ، وهو إنما قال : إن ذلك قليل لا شاذٌّ ولا معدومٌ ، وفرقٌ عند الناظم بين القليل والشَّاذ ، وقد مرَّ من ذلك في هذا التقييد مواضعُ تدل على هذا القصد ، وأيضاً فالصفة من فَعْلٍ المفتوحِ الفاء[3] لم يذكر سيبويه فيه فِعَلَة بوجه ، ولا رأيتُ مَن حكى ذلك فيه / . [٢٧١]

(١) في (أ) : « هذان المثالان هل يكونان ... » .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) في صلب النص من (أ) و(س) : العين ، وفي حاشية (أ) : لعله الفاء ، ويبدو أنه كان في صلب الأصل : العين ، ثم غير ، ففي حاشيته كذلك : صوابه الفاء .

وأمَّا « فِعْلٌ » المكسورِ الفاء فلم يحك سيبويه منه ولا غيره ـ فيما رأيت ـ إلا لفظةً واحدة ، وهي عِلْجٌ وعِلَجَةٌ[1] ، مع أن العِلجَ جارٍ مَجرى الأسماء . وكذلك القول في صحة[2] اللام ، إذ المعتل اللام يقلُّ في نفسه فضلاً عن أن يكون فيه هذا البناء قليلاً . نعَمْ إذا اجتمع الشَّرطان وُجِدَ من ذلك ألفاظ فقالوا في فَعْل[3] : جَبْء وجِبَأَة ــ وهي الكمأة ـ وفَقْع وفِقَعَة ، وقَعْب وقِعَبَة . وقالوا في المعتل العين : ثَوْرٌ وثِوَرَةٌ وثِيَرةٌ ، وعَودٌ وعِوَدَةٌ ، وزَوجٌ وزِوَجَةٌ .

وقالوا في فِعْل: حِسْل[4] وحِسَلَةٌ ، وقِرْدٌ وقِرَدَةٌ ، وفي المعتل العين: دِيكٌ ودِيَكَةٌ، وفِيلٌ وفِيَلَةٌ ، وكِيسٌ[5] وكِيَسَةٌ . فهذا الذي أراد الناظم، وهو كما قال قليل ، لكنه لا يُعَدُّ في حيز النادر[6] الشَّاذِّ ، ولذلك أطلق الجزولي[7] القول فيهما ، فلم يقيد جمعهما[8] على فِعَلة بقلَّةٍ ولا

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٠ .

(٢) في (س) : فتحة ، وهو تحريف .

(٣) سقط من (س) .

(٤) الحِسل : ولد الضب حين يخرج من بيضته .

(٥) الكيس : وعاء الدراهم والدنانير .

(٦) في (س) : والشاذ .

(٧) شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين : ١١١١ .

(٨) في الأصل : جميعهما .

بوقوفٍ على سماع ، لكن في الأسماء لا في الصفات .

* * *

وَفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفاعِلَهْ ... وَصْفَين نحو عاذلٍ وعاذِلَهْ

ومثله الفُعَّالُ فيما ذُكّرا ... وذان في المَعَلِّ لاماً نَدَرا

فُعَّلٌ وفُعَّالٌ بناءان من أبنية الجمع ، يشتركان في الغالب في أحكام الجمع ، ولذلك قال حين ذكر « فُعَّل » : « ومثله الفُعَّال » لكنهما يفترقان في بعضها فلذلك فرّقهما على ما ستراه إن شاء ا لله .

فقوله :

« وفُعَّلٌ لفاعِلٍ وفاعِلَهْ »

إلى آخره، يعنى أنَّ هذا البناء من أبنية الجمع يُجمع عليه ما كان من المفردات على بناء فاعِلٍ أو فاعِلَة ، وحقيقة فاعِلٍ وفاعِلَةَ أنه فاعلٌ ومؤنّثهُ بالهاء . وإنما بيَّنَ هذا المعنى؛ لأنه ليس كل ما له مؤنث من الصِّفات بالهاء أو غيرها يُجمع على ما يُجمع عليه المذكّرُ ، ألا ترى إلى ما تقدَّمَ قبل هذا في « فُعَلة » و « فَعَلة » جمع فاعل كيف قيَّدَه بالتذكير على ما سبق التّنبيه عليه ؟ فلأجل هذا نبَّه على التأنيث بالهاء هنا . وإلاّ فقد يقول مَن نَظَر ببادئ الرأي : ما باله أتى بالمؤنّث وكان ذِكْرُ المذكّر في الحكم يُجزئ عن المؤنث ؟ والجوابُ ما ذُكِر .

ثم قيَّد كونَ فاعِلٍ وفاعِلَةَ يُجمعان هذا الجمع قياساً بثلاثة أوصاف :

أحدها : كونهما وَصْفَين ، فـإنَّ فـاعلاً كمـا تقـدم علـى قسـمَين : اسـم نحو : كاهل وغارب ، والعافية والعاقبة ، وليسا مما يُجمَعُ على فُعَّلٍ، وصفة / نحو ما مثَّل به من عاذل وعاذلـة ـ والعـاذلُ: اللائِـمُ ، [٢٧٢] يقال : عَذَلَه يـعـذِلُهُ عــذلاً ـ بالإسكان ـ أي : لامَهُ ، والاسم العَـذْلُ ـ بالفتح ـ فإذا كان فاعل وفاعلة وصفين فحينئذ يَصلحان للجمع على فُعَّلٍ .

والثاني : كون الصفة لم تستعمل استعمال الأسماء ، وإنمـا بقيـت على أصلها من الوصفية ، فإن كان قد استُعملت اسـتعمال الأسمـاء لم تُجمع قياساً على فُعَّلٍ كصاحِبٍ وصاحبـةٍ ، وفـارسٍ وامـرأةٍ فارسة . والذي دلَّ من كلام الناظم على هذا تمثيلُهُ بعاذِلٍ وعاذلةٍ ، فإن عـاذلاً صفةٌ محضَةٌ لم تجرِ مَجرى الأسماء .

والثالث : ألا تكون الصفة معتلَّةَ اللام ، وسواءٌ أكانت صحيحـةَ العين أم معتلتها لا مبالاة بالعين ، وإنما المبالاة باللام ، فإنها إن كـانت كذلك لم تُجمَعْ على فُعَّل إلا نادراً ، وذلك قوله :

وذاك في المعتلِّ لاماً نَدَرا

أي: الجمعُ على فُعَّـل أو فُعَّـال ، وإذا اجتمعـت هـذه الأوصـاف الثلاثة جاز على مقتضى كلام النـاظم أن يُجمـع قياسـاً ، وذلـك نحـو قولك : شاهدُ المصر وشُهَّدٌ ، وبازلٌ وبُزَّلٌ[1] ، وشاردٌ وشُـرَّدٌ ، وسـابقٌ

---

(١) البازل من البعير : ما بزل نابه أي : طلع ، وذلك في السنة الثامنة أو التاسعة .

وسُبَّقٌ ، وقارحٌ[1] وقُرَّحٌ ، وضاربٌ وضُرَّبٌ .

ومثال المعتل العين[2] : غائبٌ وغُيَّبٌ، وصائِمٌ وصُوَّمٌ ، ونائِمٌ ونُـوَّمٌ، وعائِدٌ وعُوَّدٌ ، ونائِحٌ ونُوَّحٌ ونحو ذلك ، وكذلك فاعلةٌ في ذلك كلـه، قال سيبويه بعد ما ذَكَر حكم فاعِلٍ في فُعَّلٍ : « وإذا لحقت الهاء فـاعلاً للتأنيث كُسِّر على فواعِلَ ، قال : وكذلك إن كان صفةً للمؤنث ولم تكن فيه هاءُ التأنيث وذلـك حواسِرُ[3] وحوائِـضُ. قـال : ويكسّـرونه على فُعَّلٍ نحو : حُيَّـضٍ ، وحُسَّرٍ ، ومُخَّـضٍ، ونائمـةٍ ونُـوَّمٍ ، وزائـرةٍ وزُوَّرٍ[4] .

ثم أخذ يُلحق فُعَّالاً بفُعَّل في هذا الحكم ، فقال :

ومثله الفُعَّال فيما ذُكِّرا

يعني أن الفُعَّال من أبنية الجمـوع مثـل الفُعَّـل في أنـه يكـون جمعـاً لفاعل لكن للمذكَّر خاصَّةً ، فيخرج عن ذلك الحكم فاعلةُ ـ بالهـاء ـ فلا يكون فُعَّالٌ جمعاً لـه قياساً . ولم يذكـر سيبويه ذلـك في المؤنـث بالهاء ، وإنما ذكـر فُعَّـلاً وفواعِـلَ خاصَّـةً بعدمـا ذَكَـرَ للمذكـر زيـادة

---

(١) في الأصل و(أ) : فارح وفرح ، وهو تصحيف ، فلم نجد فُعَّلاً في جمع فـارح ، والقارح من ذي الحافر : ما استتم السنة الخامسة وسقطت سنه .

(٢) في النسخ : اللام ، وهو سهو .

(٣) في الأصل : حواسد ، وهو تحريف .

(٤) الكتاب ٣/٦٣٢ ـ ٦٣٣ .

عليهما فُعَّالاً فقال : ويكسِّرونه أيضاً على فُعَّال - يعني فاعلاً - وذلك قولك : سُهَّادٌ ، وجُهَّالٌ، ورُكَّابٌ ، وعُرَّاضٌ ، وزُوَّارٌ ، وغُيَّابٌ .

قال: « وهذا النحو كثيرٌ[1] » انتهى .

فإن جاء في المؤنث فُعَّالٌ فقليل نحو: امرأةٍ صادَّةٍ من نِسوةٍ صُدَّادٍ.

/ قال القُطامي[2] : [٢٧٣]

أبصارُهُنَّ إلى الشُّبانِ مائلةٌ   وقَدْ أراهُنَّ عني غيرَ صُدَّادِ

وإلى هذا أشار بقوله في التسهيل[3] : « وشاركه فُعَّالٌ قياساً في المذكَّر وسماعاً في المؤنث .

هذا بيان كلامه على الجملة إلا أنَّ فيه شيئاً ، وذلك أنَّ فاعلاً الصِّفةَ المحضة على قسمين : صفةٌ لمذكَّر نحو: عاذلٍ وضاربٍ ، وصفةٌ (للمؤنث . وصفةُ[4]) المؤنث على قسمين : ما كانت فيها الهاء ، ومالم تكن فيها الهاء ، فأما ما كانت فيها الهاء فكلامُهُ عليها صحيحٌ ، وإياها عنى بمفهوم قوله :

---

(١) الكتاب ٦٣١/٣ .

(٢) ديوانه : ٧٩ من قصيدة مطلعها :

ما اعتاد حب سليمى حب معتاد   ولا تقضى بوادي دينها الطادي

والبيت في المساعد ٤٣٧/٣ ، والأشموني ١٣٣/٤ .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

(٤) سقط من (أ) و(س) .

ومثله الفُعَّال فيما ذُكِّرَا

أي فيما كان صفة بغير هاء ، و(الذي[1]) دلَّ على هذا القصد من كلامه قولُهُ أوَّلاً :

وفُــعَّــلٌ لـفـاعـلٍ وفاعِلَـهْ

فأتى بقسمي المذكَّر والمؤنـث ، فـلا بـد أن يكـون قولـه هنـا : « وفيما ذُكِّرا » أي: فيما لم تكن فيها الهاء ، ويدخل إذاً مـا كـان صفـة للمؤنث بغير هاء تحت فاعل المذكَّر ؛ لأنه مذكَّرُ اللفظ ، فيقتضـي أن نحو: حائضٍ ، وطامِثٍ ، وحاسِرٍ ، وماخِضٍ مما جاء للمؤنث بغير هاء يُجمع على فُعَّلٍ وفُعَّالٍ قياساً . وذلك غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هذا لا يُجمع على فُعَّالٍ أصلاً ، وإنما حكمه حكم المؤنـث بالهـاء ، وإن فُـرِضَ هـذا القسم غير داخلٍ تحت المذكَّر ، بقي حكم الصفة ناقصاً لسقوط قِسمٍ من أقسامها ، وذلك إخلالٌ مع إيهامه الدخول في حكم ماذكر[2] . ولا يمكن أن يقال: إنه داخل تحت قسم المؤنث « اعتباراً بمعنى التأنيث فيه، وعلى ذلك يصحُّ؛ لأن المؤنث إنما يُجمع على فُعَّل خاصَّةً؛ لأنا نقـول: هذا مخلٌّ بتقسيمه الأول الذي دلَّ عليه التمثيل ، لأن قوله :

وفُــعَّــلٌ لـفـاعـلٍ وفاعِلَـهْ

---

(١) سقط من (س) .

(٢) في (س) : ذكره .

في قوة أن لو قال : وفُعَّلٌ لاسمِ الفـاعل المذكَّـر والمؤنـث بالهـاء ، فـلا يصـح أن يرجـع قولـه : « فيمـا ذُكِّـرا » إلا إلى أحـد القسـمين المذكورين ، وإلا تناقَضَ نظـم الكـلام . وأيضـاً فـإن فـاعلاً المـراد بـه المؤنث مذكَّرٌ عنـد سـيبويه ، ألا تـراه حـين مثَّـل قسـم المذكـر أتـى بحائضٍ وحُيَّضٍ ، (فقـال : «ومثلـه مـن بنـات اليـاء والـواو الـتي هـي عينـاتٌ : صـائِمٌ وصُـوَّمٌ ، ونـائِمٌ ونُـوَّمٌ، وغـائبٌ وغُيَّـبٌ ، وحــائضٌ وحُيَّضٌ »[2]) [1] ، وذلك لأنه عنده جارٍ في التقدير على مذكَّر ، لأنه قدَّره بقوله : شيءٌ حائضٌ ، لكنه قاصر عن المذكَّر المحض بكونـه لا يُجمَـعُ على فُعَّال . فصار كلام الناظم هنا غيرَ محرَّر !

وقد يجاب عن هذا بأنه داخـلٌ تحـت حكـم المؤنـث إمَّـا علـى أن يكون قوله :

/ وفُـعَّــلٌ لفـاعِلٍ وفاعِلَهْ [٢٧٤]

لا يريـد بـه خصوصيـة التـأنيث بالهـاء ، بـل يُقـدَّرُ كأنـه قـال : للمذكَّر والمؤنث مطلقاً ، وإما على أن يريد خصوصية التأنيث بالهـاء، لكن يكون قوله : « فيما ذُكِّرَا » لا يرجعُ إلى ما تقدَّم من التقسيم على الخصوص ، بل يكون معناه : فيما كان ممـا تقـدم لمذكَّـر ، فيبقـى مـا

---

(١) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٢) الكتاب ٣/٦٣١ .

كان للمؤنث مما فيه الهاء أو لا هاء فيه منفرداً بفعلٍ . وأيضاً فإن حملنا قوله: « لفاعلٍ وفاعِلَهْ » على وجهٍ آخرَ مـن التفسير ، وهـو أن يكـون الأول يشمل ما جرى على المذكَّر وما جرى على المؤنث بغـير هـاء ، والثاني ما جرى عليه بالهاء ، فكأنه قال : لفاعلٍ الذي ليس فيه هـاء ، وفاعلة الذي فيه الهاء ـ لم يبق إشـكالٌ ، لبقـاء قولـه : « فاعلـه » علـى أصله من التقييد بالهاء، وهذا أولى ما يُحمل عليه كلامه .

وأما كون فاعلٍ المراد به المؤنث مذكراً عنـد سيبويه فذلـك أمـرٌ لفظيٌّ والمراد به المؤنث بلا شكٌّ ، فهـو ذو وجهـين ، ولذلـك عومـل معاملة المذكَّر في الجمع على فُعَّلٍ ؛ لأنـه (جمـع المذكـر دون فواعـل ، ومعاملة المؤنث في الجمع علـى فواعـل لأنـه[1]) (بـاب)[2] فاعلـة ، دون فُعَّلٍ ، وإنما فُعَّلٌ دخيلٌ فيه ، ولذلـك يجعلـه بعضُهـم في حيِّزِ القليـل ، وإلى هذا المعنى أشار ابنُ الضَّائع في « شرح الجمـل » ، وإذا ثبـت هـذا كان كلام الناظم صحيحاً مستتبّاً ، جارياً على ما ينبغي.وبهذا التفسير الأخـير فسَّـر شـيخنا القـاضي أبوالقاسـم الشـريف رحمـــه ا لله كـــلام التسهيل حيث قـال ابـن مـالك[3] : « وشـاركه فُعَّـال قياسـاً في المذكّـر

---

(١) سقط من (س) ، ومكانه فيها : باب ، ونصها : لأنه باب فاعلة دون فُعَّل .

(٢) عن (س) .

(٣) التسهيل : ٢٧٤ .

وسماعاً في المؤنث » ، بعد أن قال : « من أمثلة الكثرة فُعَّل ، وهولفاعلٍ وفاعلةَ وَصْفَين » . قال شيخنا : وقال : « قياساً في المذكَّر وسماعاً في المؤنث ، لأنه لو قال: « في الأول والثاني » فكان راجعاً إلى فاعلٍ وفاعلةَ ، لأوهَمَ أن فُعَّالاً قياسٌ في فاعِلٍ سواءٌ كان للمذكَّر أو للمؤنث . وليس كذلك ، فلذلك قيَّدَه بالتذكير والتأنيث » . هذا نصُّ كلامه في عرض الجموع، وهو حَسَنٌ .

ثم قال الناظم :

وذان في المعلِّ لاماً نَدَرا

ذان : إشارةٌ إلى صيغ الجمعَين ، وهما فُعَّلٌ وفُعَّالٌ . يعني أن هذين الجمعَين قياسٌ في فاعِلٍ وفاعلةَ مطلقاً ، سواءٌ أكان معتلَّ العين أم صحيحَها أم مضاعفاً إلا المعتل اللام ، فإنهما فيه / نادران ، فلا [٢٧٥] يُجمع عليهما ولا على أحدهما قياساً ، وإنما القياس فيه ما تقدَّم من فُعَلَة نحو: غُزَاة ورُمَاة . وأشار بالنادر إلى ماجاء منه في السَّماع على فُعَّلٍ أو فُعَّالٍ، أما فُعَّلٌ فقالوا : غازٍ وغُزًّى ، وعافٍ وعُفًّى، قال تعالى: ﴿ أَوْ كَانوا غُزًّى ﴾(١) . وقال ابن مقبلٍ(٢) :

---

(١) من الآية : ١٥٦ من سورة آل عمران .

(٢) ديوانه : ١٥٣ ، وفيه :

ولا أشتكي العُفَّى ولا يخدمونني

وحدبه يحدِبه : ذمه وعابه .

ولا أَشْـــتُمُ العُفَّى ولا يَجْدِبونني   إذا هرَّ دون اللحم والفَرْثِ جازِرُهْ

والعافي هنا: الذي يُلِمُّ بك، والعافي أيضاً : الدارس جُمِعَ (على)[1] عُفَّى .

وحكى الشَّلَوبين عن المفضَّل بن سلمة[2]: أنه لم يأت من فاعِلٍ المعتل اللام على فُعَّلٍ إلاَّ ثلاثةُ ألفاظ : هابٍ[3] وهُبًّى ، وغازٍ وغُزًّى ، وعافٍ وعُفًّى. وزاد أبو علي القالي[4]: الجُلَّى جمع جالٍ[5].

وأما فُعَّالٌ فقالوا : جانٍ ، للذي يَجُرُّ الذَّنَبَ ، والجمعُ جُنَّاءٌ[6].

وغازٍ وغُزَّاءٌ[7] بالمد . قال تأبط شراً ، أنشده الجوهري[8]:

---

(١) سقط من الأصل .

(٢) لعل هذه الحكاية في كتاب المقصور والممدود للمفضل . انظر الإنباه ٣/٣٠٦ .

(٣) الهابي من النجوم : ما استتر بالهباء ، وهو التراب .

(٤) هذا في كتابه المقصور والممدود ، ولم ينشر بعد ، وراجعه محققه الدكتور أحمد هريدي، فأفادني بصواب ما أثبت .

(٥) هذا وفي الكتاب ٤/٤٨ جمع خامس وهو : بُدًّى جمع بادٍ .

(٦) ذكر سيبويه هذا الجمع في كتابه ٤/٤٨ .

(٧) في حاشية (أ) عنده : « ومثله صارٍ وهو الملاح ، والجمع صُرَّاء » . وانظر الصحاح: صرى .

(٨) الصحاح (غزا) . والسُّرْبَةُ : الجماعة ينسَلُّون من المعسكر فيغيرون ويرجعون . والخشخاش : الجماعة عليهم سلاح ودروع . والرَّجْل : اسم لجمع الراجل الماشي على رجليه . والهيضل : الجيش الكثير ، والجماعة المتسلحة .

فيوماً بغُزّاءٍ ويوماً بسُرّبَةٍ ويوماً بخشخاشٍ من الرُّجْلِ هَيضَلِ

* * *

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ ، فِعَالٌ لهما وقَلَّ فيما عينُهُ اليا منهما

وفَعَلٌ أيضاً له فِعَالُ ما لم يكن في لامه اعتلالُ

أو يك مُضْعَفاً ومثلُ فَعَلِ ذو التا وفُعْلٌ مع فِعْلٍ فاقبلِ

وفي فعيلٍ وصفَ فاعلٍ وَرَدْ كذاك في أُنثاه أيضاً اطَّرَدْ

وشاع في وصفٍ على فَعْلانا أو أُنثَيَيْهِ أو على فُعْلانا

ومثله فُعْلانةٌ والزَمْهُ في نحوِ طويلٍ وطويلةٍ تَفِي

بناء فِعَالٍ - بكسر الفاء - من الجموع التي كَثُرَ استعمالها وجمع عليها كثير من الأبنية كبناء مفاعِل ومفاعيل في بابه . وقد ذَكَر الناظم هنا من أبنية المفردات التي تجمع على فِعَالٍ ثلاثة عشر بناء ، وذلك مما يجمع قياساً أو قريباً من أن يكون قياساً لشهرته في السماع وكثرته :

البناء الأول : فَعْل ، بفتح الفاء وإسكان العين .

والثاني : فَعْلة ، وهو الأول بزيادة هاء ، وذلك قوله :

فَعْلٌ وفَعْلَةٌ فِعالٌ لهما

أي : إن فِعَالاً من أبنية الجموع يجمع عليه هذان البناءان ، يعني قياساً، لأنه إنما يطلق ، جواز الجمع إذا كان قياساً ، لكن شَرَطَ (في)[1]

---

(١) عن (س) .

كونه قياساً شرطاً واحداً ، وهو ألا يكـون واحـد منهمـا مُعْتَـلَّ العين بالياء، فإنه إن كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، ودل علـى هـذا الشرط إخبارُهُ بقلَّة السماع في جمعهما على فِعَالٍ بقوله :

وقـلَّ فـيمـا عـينـه اليـا منهما

أي : قلَّ السَّماع / فيما كان من فَعْلٍ أو فَعْلَةَ معتل العين بالياء ، [٢٧٦] فلا يجوز أن يقال في بَيْـت : بِيَـات[1] ، ولا في غَيْـب : غِيَـاب ، ولا في غَيث: غِيَاث إلا ما ندر ، فممَّا ندر في فَعْلٍ قولهم في ضَيْفٍ : ضِيَاف. أنشد الفارسي في التذكرة[2] :

أنارُ[3] أَبِينا غير أنَّ ضِيَافَهُ قليلٌ وقد يُؤْوَى إليها فيكثُرُ

هكذا أنشده بالياء[4] ، ثـم قـال : أضمـر مـا دلَّ عليـه الضيـاف لا الجمع الذي هوالضياف .

---

(١) سقط من (س) .

(٢) البيت لأبي دؤاد ، وهو في ديوانه : ٣١٤ ، وفي كتاب الشعر لأبي علي ٢/٥٢٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك : ١٨٥٠ غير منسوب .

(٣) كذا في نسخنا : أنار ، وفي كتب التخريج : أنار . ولا نملك أن نعدل إلى ما أثبت فيها ، فبيت أبي دؤاد بيتٌ وحيد لم يشفع بسابق ولا لاحق .

(٤) وفي كتاب الشعر : « فأما قوله (يكثر) ففاعله الضيف ، كأنه أضمر ما يـدل عليه الضياف ، لا الجمع الذي هو الضياف . وقد يكون ضيف للكثير . وفي التـنزيل : ﴿هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ ، فيجوز أن يكون رده إلى الواحد الذي هو الأصل ؛ لأن الأصل مفرد ... » .

ومما قلَّ في « فَعْلَةَ » قولهم : ضَيْعَةٌ وضِيَاعٌ ، وعَيْبَةٌ وعِيَابٌ . وهذا على ما قاله[1] الناظم قليلٌ ، وإنما لم يستتب فِعَالٌ في فَعْلٍ اليائيٍّ العين لأنه لما كان فِعَالٌ وفُعُولٌ شريكين في فَعْل الصحيح العين ، كما سيذكره الناظم، وانفرد فُعُلٌ من ذوات الواو بفِعالٍ ؛ لثقل فُعُول فيه لو قلنا في ثَوب : ثُوُوب ، مثلاً ـ أفردوا ـ فَعْلاً أخاه من ذوات الياء بفُعُول أخي فِعَال ؛ لأنهم لو أجازوا في بنات الياء البناءَين معاً لغَلَب أحد الأخوين على الآخر و لم يتعادلا ، فكأنهم عوَّضوا فِعَالاً في ذوات الواو من فُعُول لمكان الثقل ، وعوضوا فُعُولاً في ذوات الياء[2] من فِعال لضربٍ من الموازنة بينهما ، وهذا معنى تعليل سيبويه[3] ، وما عدا ما ذكره الناظم مما كان على فَعْل أو فَعْلة فإنه يجمع على[4] فِعَال قياساً ، كان مضاعفاً أو معتل اللام ، أو غير ذلك ، سواء أكان اسماً أم صفة ، إذ لم يقيد بناء منهما باسمية ولا وصفية ، فتقول في فَعْل في الاسم : كَعْبٌ وكِعَابٌ ، وكَلب وكِلابٌ ، وكَبْش وكِبَاشٌ ، وفَرْخ وفِرَاخٌ . والمضاعف : صَكٌّ وصِكَاكٌ ، وضَبٌّ[5] وضِبَابٌ ، وبَتٌّ وبِتَاتٌ . والمعتل العين بالواو : حَوضٌ وحِياضٌ ، وسَوط وسِياطٌ ، وثَوب

---

(١) في الأصل : قلله .

(٢) في (س) الواو ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٥٨٩/٢ .

(٤) في (أ) و(س) قياساً على فعال .

(٥) في الأصل و (أ) : صب وصباب ، بالصاد المهملة ، وهو تصحيف ؛ لأن الحديث عن فعل الاسمية لا الوصفية .

وثِيَابٌ . والمعتل اللام : ظَبي وظِباءٌ ، ودَلوٌ ودِلاءٌ ، وحَقْوٌ[1] وحِقَاءٌ . وأمَّا الصفة فنحو : فَسْلٌ وفِسَالٌ، وصَعبٌ وصِعابٌ ، وعَبلٌ وعِبَالٌ ، وجَذلٌ وجِذالٌ .

وتقول في « فَعْلَةَ » : صَحْفةٌ وصِحَافٌ ، وجَفْنةٌ وجِفَانٌ . والمضاعف نحو : سَلَّةٌ وسِلالٌ ، ودَبَّةٌ[2] ودِبابٌ . والمعتل اللام : غَلْوةٌ[3] وغِلاءٌ ، وظَبيَةٌ وظِباءٌ ، وحَظْوةٌ[4] وحِظاءٌ ، قال أبو صعصعة العامري[5] :

إلى ضُمَّرٍ زُرْقِ العُيُون كأنَّهَا حِظاءُ غُلامٍ ليس يُخطِئنَ / مُهْرَأَ[6] [٢٧٧]

وعَجْوَةٌ وعِجَاء ، وخَطْوةٌ وخِطَاء ، قال امرؤ القيس[7] :

لها وَثَبَاتٌ كوثب الظباء فَوَادٍ خِطَاءٌ ووَادٍ مَطَرْ

---

(١) الحقو : ما بين الخاصرة إلى الضِّلَع الخلف .

(٢) الدَّبة : الموضع الكثير الرمل .

(٣) الغَلوة : مقدار رمية سهم .

(٤) الحَظوة : ما لا ريش له من السهام .

(٥) البيت في اللسان عن ابن بري في رسم (حظا) .

(٦) في الأصل : ميرا ، ورسم في (س) : ميرءا ، وفي (أ) : مَبْرَأ ، ولم يتبين لي المراد منه، والمثبت عن اللسان ، وفيه في رسم هرأ : « أهرأ فلان فلاناً : إذا قتله » ، وكأن المعنى: أن هذه العيون أو السهام لا تخطئ المقتل .

(٧) ديوانه من قصيدة مطلعها :

أحار بن عمرو كأني خَمِرْ ويعدو على المرء ما يأتَمِرْ

واللسان (خطا) ، وفيه : « قال ابن بري : أي تخطو مرة فتكف عن العَدْوِ ، وتعدو مرة عدواً يشبه المطر » .

وأما الصفة فخَدْلَةٌ[1] وخِدَال ، وفَسْلَة[2] وفِسال ، وعَبْلَـة وعِبـال ، وكَمْشة[3] وكِمَاش ، وجَعْدَة وجِعاد .

البناء الثالث مما يجمع على فِعَال : فَعَـل ـ بفتـح الفـاء والعـين ـ وذلك قوله :

وفَـعَـلٌ أيضـاً له فِعَالُ

أي : إنه جَمعٌ له في القياس ، ولم يقيد باسمية ولا وصفيـة ، فـدل أن عنده على إطلاقه في الأسماء والصفات ، لكن شرَط فيه شرطين :

أحدهما : ألا يكون معتلَّ اللام ، وذلك قوله :

ما لم يكن في لامه اعتلالُ

فإنه إذا كان معتل اللام لم يجمع على فِعَال قياساً ، فـلا تقـول في فَتًى: فِتَاء ، ولا في رَحًى: رِحَاء ، ولا في قَفًا : قِفـاء ، وإنمـا قياسـه في الكثير فُعُول ، على ما سيذكر .

والثـاني : ألا يكـون فَعَـلٌ مضاعفـاً ، وذلـك قولـه : « أو يَـكُ مُضْعَفـاً». و« يـك » معطـوف علـى « يكـن » الأول ، أي: مـا لم يكـن مضاعفاً . وإذا أُطلِقَ المضاعف في الثلاثي فإنما يطلق على ما تماثل عينه

---

(١) الخدل : الممتلئ التام ، يقال : غلام خدْلٌ ، وامرأة خدلةٌ ، وساقٌ خدلةٌ .

(٢) في (س) : وقبلة وقبال . وانظر الكتاب ٦٢٦/٣ .

(٣) الكمشة من الإناث : الصغيرة الضرع أو الثدي .

ولامه، فإذا كان كذلك لم يجمع قياساً على فِعَال ، فلا تقول في طلل: طِلال ، ولا في لَبَب : لِبَاب ، ولا نحو ذلك ، إذ لم يجاوزوا به الأفعال نحو : طَلَلٍ وأطلالٍ ، كما لم يجاوزوا الأقدامَ والأرسانَ بقَدَمٍ[1] ورَسَنٍ.

فإذا اجتمع الوصفان قيس فِعَال على مقتضى كلامـه ، فتقـول في الاسم: جَمَل وجِمَال، وجَبَل وجبال ، وحَجَر وحِجَار ، ودار ودِيـار. وفي الصفة : حَسَن وحِسَان ، وسَبَط[2] وسِباط .

البناء الرابع : فَعَلَةٌ ـ بالهاء ـ وذلك قوله : « ومثلُ فَعَل ذو التاء »، يعني أنه مثله في الجمع على فِعَال قياسـاً ، كـان اسمـاً أيضـاً أو صفـة ، فالاسم نحو : رَحَبَة ورِحَاب ، ورَقَبَة ورِقَاب ، وأَكَمَة وإِكَـام ، وناقـة ونِيَاق . قال[3] :

أبْـعَـدكُـنَّ ا لله من نياقِ
إن لم تُنجِّيْنِ من الوثاقِ

والصفة نحو : حَسَنة وحِسَان ، هو جار عند سيبويه مَجرى ما لا هاء فيه[4] .

---

(١) في (س) : لعدم ، وانظر الكتاب ٥٧١/٣ ، ٥٧٢ .

(٢) السَّبِط من الرجال : الطويل ، وتسكن عينه وتكسر : سَبْط وسَبِط .

(٣) في الأصل : وقـال . والبيتـان للقُـلاخ بـن حـزْن ، وهمـا في النـوادر : ٣٤٨ ، والتكملة : ١٥٦ .

(٤) قال سيبويه ٦٢٧/٣ عند حديثه عن فَعْل : « وجميع هذا إذا لحقته الهاء كسِّر فِعَال» وقال في ٦٢٨/٣ : « وأما ما جاء على فَعِل الـذي جمعـه فِعَـال فـإذا لحقتـه الهـاء للتأنيث كُسِّر على فِعَال ، كما فُعل ذلك بفَعْل » .

البناء الخامس : فُعْلٌ - بضم الفاء - وهو معطوفٌ على قوله : « ذو التاء » ، أي: ومثل فَعَلٍ في الجمع على فِعَال قياساً فُعْل ، وذلك : قُرْطٌ وقِرَاط ، وجُمْد[1] وجِماد ، وفي المضاعف : عُشٌّ وعِشَاش ، وخُصٌّ وخِصاص ، وقُفٌّ[2] وقِفاف ، وخُفٌّ وخِفاف .

البناء السادس : فِعْلٌ - بكسر الفاء - وذلك قوله : « مع فعل » ، / أي : هو مثل فَعَل أيضاً في الجمع على فِعَال أيضاً نحو : ذئب [٢٧٨] وذئاب، وبئر وبئار ، وزِق وزقاق ، وريح ورياح ، وجِرْو[3] وجِراء ، ونِهْي[4] ونِهاء .

وقوله : « فاقبل » ، أي : فاقبل[5] هذا كله في القياس ، لا توقفه على السماع .

---

(١) في النسخ : وحند وحناد ، ولم أجد هذا الجمع ، ولعله من التحريف الذي منشؤه السمع . وقد ذكر سيبويه جمع حند ٥٧٦/٣ فقال : « أحناد وحنود » ، ثم مثل لجمع فُعْل على فِعال فذكر : « جمد وأجماد وجماد » ، وأحسب أن الشاطبي كان ينقل من أمثلة الكتاب ، فما ذكره من الأمثلة بعد ذلك منقول عنه . والجُمْد : الصلب المرتفع من الأرض .

(٢) القُفُّ : القصير .

(٣) الجرو - مثلثة الفاء - : الثمر أول ما ينبت ، والصغير من ولد الكلب والأسد والسباع .

(٤) النِّهي : الموضع له حاجز يمنع الماء أن يفيض منه ، والغدير .

(٥) في (س) : اقبل .

البناء السابع : فَعِيل بمعنى فاعل ، وذلك قوله :

وفي فَعيلٍ وصفِ (فاعلٍ)[1] وَرَدْ

ضمير « ورد » عائد على فِعَال ، يعني أن فِعَالاً ورد من كلام العرب في فَعِيل وصف فاعل ، أي : في جمعه . وقوله : « وصفِ فاعل» يريد الوصف الجاري على الفاعل في المعنى لا على المفعول كالطويل والقصير لا كالقتيل والجريح ، فإن ذلك لا يجمع على هذا قياساً ، فإن جاء كذلك فشاذ نحو : فَصِيل وفِصَال ، وجَذِيذ وجذاذ ، وقرأ علي بن حمزة الكسائي : ﴿ فَجَعَلَهُم جِذَاذاً ﴾[2] بكسر الجيم جمع جَذيذ بمعنى مجذوذ. وهذا قليلٌ . فإذا كان بمعنى فاعل قلتَ في كريم : كِرَام ، وفي طويل : طِوال ، وفي قصير : قِصار ، وفي كبير : كِبار، وفي صغير : صِغار ، وفي مريض : مِراض ، وفي شديد : شِداد، وفي جديد : جِداد ، وفي بطيء : بِطاء ، قال بشر[3] :

وقد أضحت حبالكم رثاثاً ... بِطَاءَ الوصل قد خَلُقَت قُواها

وبَرِيءٌ وبِرَاء ، قال الحطيئة[4] :

---

(١) سقط من الأصل و(أ) .

(٢) من الآية ٥٨ من سورة الأنبياء ، وانظر الإقناع لابن الباذش ٧٠٣/٢ .

(٣) هو بشر بن أبي خازم ، والبيت في ديوانه ص : ٢٢٢ من قصيدة مطلعها :

أتعرف من هنيدة رسم دار ... بِخَرجَى ذَروةٍ فإلى لواها

(٤) ديوانه من قصيدة مطلعها :

ألا أبلغ بني عوف بن كعب ... وهل قومٌ على خُلُق سواءُ

فإنَّ أباهم الأدنى أبوكُمْ   وإنَّ صدورهم لكم بِرَاءُ

وقوله : « ورد » لا يُعطي زيادة على أن ذلك وارد من كلام العرب، مسموع منها ، فهو مسكوت عن جريان القياس فيه ، وقد أجرى فيه القياس في التسهيل[1] ، وعلى ذلك جرى غيره من النحويين. ولعله يريد بقوله : « ورد » أنه ورد القياس فيه عن النحويين ، كأنه قال : ورد هذا الجمع قياساً في فعيل بمعنى فاعل عن النحويين .وهو بعيد ولكنه أولى من أن يكون أحال فيه[2] على السماع ، (إذ عادته في الغالب أنه لا يحيل على السماع)[3] ، إلا فيما يكون عدم قياسه ممكناً أو متنازعاً فيه ، وقد مضى من ذلك مواضع ،كما أنه إذا أطلق لفظ الشهرة فإنه توقف فيه عن القطع بالقياس . وهذا الموضع ليس من ذلك لكثرته في السماع ، ولتصريح النحويين بالقياس فيه ، قال سيبويه[4] : « وأما ما كان فَعِيلاً فإنه يكسر على فُعَلاء وعلى فِعَال » .

ثم مثل ذلك ، ثم قال : « فأما ما كان من هذا مضاعفاً / فإنه [٢٧٩] يكسَّرُ على فِعَال كما كُسِّرَ غير المضاعف » . ثم مثله ، ثم قال :

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) في (س) : به .

(٣) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٤) أقوال سيبويه في الكتاب ٦٣٤/٣ ـ ٦٣٥ .

«وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسَّر على فُعَلاء ولا أفعلاء، استغنوا[1] عنهما بفِعَال، لأنه أقل مما ذكرنا». ثم مثله، وعلى هذا النحو جرى غيره.

البناء الثامن: فَعيلة بمعنى فاعلة، وهو أنثى فَعِيل الذي أشار إليه بقوله:

كذاك في أنثاه أيضاً اطَّرَدْ

فالضمير في «أنثاه» عائد على فَعِيل المذكور، وضمير «اطرد» عائد[2] لفِعَال، أي: اطرد فِعَالٌ جمعاً لأنثى فَعِيل، وذلك نحو كريمة وكِرام، وظريفة وظِراف، وطويلة وطِوال، وقصيرة وقِصار، وصغيرة وصِغار، ونحو ذلك. وكذلك المضاعف والمعتل العين، قال سيبويه[3]: «وإذا لحقت الهاء فَعِيلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر على فِعَال، وذلك صبيحة وصِباح، وظريفة وظِراف».

البناء التاسع: فَعْلان ـ بفتح الفاء ـ وذلك قوله:

وشاع في وصفٍ على فَعْلانا

يعني أن بناء فِعَال شاع فيه وكَثُرَ أن يجمع عليه بناء فَعْلان إذا

---

(١) في طبعة الكتاب: «واستغنى عنهما».

(٢) ليست في (أ) و(س).

(٣) الكتاب ٣/٦٣٦.

كان مـن الصفـات ، ولذلـك قـال : « في وصـف » فإنـه إن كـان مـن الأسماء نحو السَّعْدان والضَّمْران[1] لم يكن هذا الجمع قياساً . وإنما قـال: « وشاع » مع أنه عنده في التسهيل[2] وعند غيره قياس[3] ، وعادته في مثل هذا الإطلاق ألاَّ يَرْتَهِنَ في النقل فيه إذا كانت كثرته لا تبلغ أن يُقْطَـع معها بالقياس ، لأنه ـ والله أعلم ـ رأى كثيراً من الصفات على فَعْلان لا تجمعه العرب على فِعَال ، كسَكران لا يقال فيه : سِكار ، وغَـيران وحَيران وخَزيـان ، لا يقـال فيـه : غِيـار ولا حِيـار ولا خِـزاء . فهـذه وأمثالها ألفاظ مشهورة مع أنه لم يسمع فيها فعال . فقد يقصـد التنبيـه على هذا ، ولكن النحويين جعلوه قياساً كغـيره ، ولا يبعـد أن يطلـق لفظ الشياع ويريد ما يستلزمه من إطلاق القياس ، لأن القيـاس أصلـه شياع السماع ، والله أعلم .

وفَعْلان الذي ذكره مشترك لما كان له فُعْلَى، ولما كان له فَعْلانـة، فمثال الأول: عَجلان وعِجَال ، وعَطْشَان وعِطَاش ، وغَرْثان وغِراث. ومثال الثاني : نَدمان ونِدَام ، وخَمصان ـ بالفتح ـ وخِمَاص، والأشهر خُمصان بالضم .

---

(١) الضمران : واد ، ونبت من دِقِّ الشجر .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) في (س) : قياساً .

البناء العاشر والحادي عشر : فَعْلانة / وفَعْلَى ، وهما مؤنثا [٢٨٠]
فَعْلان، وذلك قوله : « أو أنثَيَيْه » يعني أنثيَي فَعْلان ، لأن فَعْلان يستعمل على وجهين ، مصروفاً وغير مصروف ، فالمصروف هو الذي مؤنثه بالهاء ، (جرى مجرى ضارب وضاربة ، وغير المصروف هو الذي مؤنثه فَعْلَى)[1] جرت[2] الألف والنون فيه مجرى أَلِفَي حمراء .
وكلا المؤنثين يجمع قياساً على فِعَال، قال سيبويه[3]: « وأما فَعْلان إذا كان صفة ، وكانت له فَعْلى، فإنه يكسَّرُ على فِعَال ، تحذف[4] الزيادة التي في أواخره، كما حذفت ألف إناث[5] وألف رُباب ، وذلك قولك: عَجلان وعِجَال ، وعَطشان وعِطاش ، وغَرثان وغِراث ». قال[6]: «وكذلك مؤنّثهُ » - يعني يجمع على فِعَال أيضاً - « كما وافق فَعيلٌ فَعِيلة في فِعَال » . انتهى . فتقول في عَطْشَى: عِطَاشٌ ، وفي عَجْلَى: عِجَال . وكذلك سائر الأمثلة . وأما فَعْلانة فكذلك نحو: نَدْمَانة ونِدَام ،

---

(١) سقط من (س) .
(٢) في (أ) : فجرت ، وفي (س) : فجرى .
(٣) الكتاب ٣/٦٤٥ .
(٤) كذا في الأصل و(أ) ، وفي (س) : بحذف ، ومثله في الكتاب .
(٥) في (س) : أناث ، وهو تصحيف ، يريد سيبويه أنهم حذفوا ألف رُبّى في جمعه على رُباب ، وألف أنثى في جمعه على إناث . وانظر الكتاب ٣/٦٠٩ - ٦١٠ .
(٦) الكتاب ٣/٦٤٥ .

وخَمْصَانة وخِمَاص ، حكمه أيضاً حكم المذكر ، قال سيبويه[1] : «وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا فجعلوه مثله » ـ يعني في فِعَال ـ « وذلك قولهم : نَدْمَانة ونَدْمَان ونِدَام ونَدَامى » . ووجه هذا ما تقدم في فَعْلان فَعْلَى من الموافقة، كما وافق فعيلٌ فَعِيلَةَ في فِعال أيضاً .

البناء الثاني عشر : فُعْلان ـ بضم الفاء ـ وذلك قوله : « أو على فُعْلانا » يعني أن فِعَالاً شاع أيضاً في فُعْلان إذا كان صفة ، فإن كان اسماً لم يجمع عليه نحو: دُكَّان وذُبْيَان[2] ، فتقول في الصفة : خُمْصان وخِمَاص، وكذلك في أنثاه ، ولا يكون إلا على فُعْلانة نحو: خُمصانة وخِماص ، فلذلك قال : « ومثله فُعْلانة » (وهو)[3] البناء الثالث عشر.

واعلَمْ أن فُعْلان هنا وجدته مضبوطاً بضم الفاء ، وهو محتَمِلٌ أن يكون كذلك أو بكسرها ، والحكم في الجميع واحد ، لأن فِعلان ـ بالكسر ـ يجمع على فِعَال قياساً نحو : سِرْحان وسِرَاح ، وضِبْعان وضِبَاع ، إلا أنه لم يقصده لأنه اسم غير صفة ، ولا مؤنث له على فِعْلانة . وإنما ذكر هنا فُعْلان الصفة فيتعين الضم في الفاء بلا بُدٍّ .

---

(١) الكتاب ٣/٦٤٦ .

(٢) الذُّبيان : بقية الوبر .

(٣) سقط من الأصل .

فإن قلتَ : إن الناظم منع صَرْفَ فَعْلان هنا وصَرْفَ[1] فُعْلان أيضاً مع أن (فَعلان)[2] هنا له اعتباران بحسب معناه ، اعتبار يصرف فيه موزونه كنَدْمان ، واعتبار لا يصرف فيه كسَكْرَان . وفُعْلان باعتبار موزونه / على وجه واحد ، وهو أن يصرف موزونه ، فلِمَ [٢٨١] منع الصرفَ فيهما معاً ؟

فالجواب : أن ما فَعَل من منع الصرف هو الواجب ، وذلك أن الأمثلة الموزون بها إذا لم تنزل منزلة الموزون فهي أعلام مطلقاً ، ولذلك توصف بالمعرفة ، وتنصب بعدها النكرة حالاً ، وإذا كانت كذلك اعتُبرت في أنفسها ، فإن كان فيها مانع من الصرف منعت ، وإلا فلا، فلا تقول : فُعَلُ المعدول لا ينصرف . فتصرف فُعَلاً وإن كان عبارةً عن عُمَرَ مثلاً، لأنه في نفسه لا مانع له إلا العلمية وحدها، فكذلك فَعْلان في كلام الناظم وفُعْلان ، هما علمان مزيدٌ آخرهما ألف ونون، فصار حكمهما حكم سلمان وعثمان، ولا اعتبار بفَعْلانة وفُعْلانة؛ لأنهما ليسا بمؤنثيهما ؛ لأن ذلك إنما يكون في الصفات ، وقد صارت هذه أعلاماً .

---

(١) أي : ومنع صرف فُعلان .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

وإنما تنزل الأمثلة منزلة الممثَّل بها إذا جعلت في موضعها ، كقولك : هذا رجلٌ فَعْلان ـ إذا قصدت مذكر فَعْلى ـ وهذا رجل فَعْلان ـ إذا قصدت مذكَّر[1] فَعْلانة ـ وهذا مبيَّنٌ في أبواب ما لا ينصرف .

ثم قال :

... ... والزَمْهُ في نحو طويلٍ وطويلةٍ تفي

الضمير في « الزمه » عائدٌ على فِعَال ، يعني أن فِعالاً لازمٌ فيما كان من الصفات على نحو طويلٍ وطويلةٍ ، مما هو صفةٌ معتل العين بالواو على فَعِيل أو فَعِيلة بمعنى فاعل وفاعلة . وقد تقدم له الكلام على الصحيح العين وغيره . وإنما قصد ها هنا أن يتكلم على أن فِعَالاً لازم في هذا النوع . ومعنى اللزوم فيه يحتمل أن يكون معناه أنه لا يأتي لهما جمع تكسير على غير هذه البنية، بخلاف ما تقدم من الأمثلة، فإنها قد يشارك فِعَالاً فيها غيره ، كما تقول في فَعْل وفِعْل : إنهما يجمعان أيضاً قياساً على فُعُول فتقول : كَعْب وكُعُوب ، وفَلْس وفُلُوس ، وجِذْع وجُذُوع ، وعِرْق وعُرُوق . وكما تقول في فَعِيل الصفة ما عدا طويلاً وطويلة : إنه يجمع على فُعَلاء أيضاً نحو : حليم وحُلَماء ، وفقيه وفُقَهاء ، ونبيه ونُبَهاء ، وكريم وكُرَمَاء ، وما كان

(١) في النسخ : مؤنث ، وهو سهو . ورسم عليها في الأصل : كذا .

نحو هذا فيشارك فِعَالاً فيها[1] غيره ، فلهذا نبَّه على هذا المعنى في طويل وطويلة ، ويعني أنه لا يتجاوز فِعَالٌ في كل فَعِيل وفَعِيلة بمعنى فاعل وفاعلة إذا كانت / عينه ووا إلى جمع تكسير سواه . نَعَم يجوز أن [٢٨٢] يجمع جمع تصحيح إذا اجتمعت شروط التصحيح ، ولا كلام فيه هنا، بخلاف غيره مما هو من الصفات على فعيل فإنه يأتي أيضاً على فعلاء أو أفعلاء ،كما يأتي في موضعه ، فلذلك نبه على اللزوم لفعال.

ونظير طويل وطويلة قويم وقويمة تقول فيهما : قوام ، لا غير . وعلى هذا المعنى نبه أيضاً في التسهيل[2] بقوله : « ولم يجاوز[3] في نحو طويل وطويلة إلا إلى التصحيح » . وقال سيبويه[4] : « وأما من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهن عينات فإنه لم يكسر على فُعَلاء ولا أفعلاء ، استغنوا عنهما بفعال، لأنه أقل مما ذكرنا ، وذلك قولك : طويل وطوال، وقويم وقوام » .

ويحتمل أن يكون مراد الناظم التنبيه على أن مثل طويل وطويلة لم تأت له العرب بجمع قلة إلا جمع التصحيح ، فيكون قصده مقصوراً

---

(١) في الأصل : فيهما ، وهو خطأ .

(٢) التسهيل : ٢٧٣ .

(٣) في (س) يجلوزه .

(٤) الكتاب ٦٣٥/٣ .

على التنبيه على جمع التكسير الموضوع للقلة ، وأنه لم يسمع في هذا النوع ، فلا ينبغي أن يجمع على غير فعال في القلة والكثرة إلا إن ذهبت مذهب جمع التصحيح بالواو والنون ، أو بالألف والتاء .

ويستشعر هذا من التسهيل ، وفي هذا النظم ما يدل عليه بقوله[1] : «تفي» ، أي : تَفِ[2] بالمقصود حتى لا ينقصك منه مطلب ، لأن العرب وضعته للقليل والكثير، فدلالته وافية بالغرض المقصود من القلة أو الكثرة، ويكون هذا البناء من جملة ما نبَّه عليه أول الباب بقوله :

وبعض ذي بكثرة وضعاً كُفِي كأرجُلٍ والعكسُ جاء كالصُّفِي

فهذا من العكس الذي جاء . وقد تم الكلام على تفسير هذا الفصل على ظاهر كلامه فيه ، وبقي النظر فيه من جهة صحة ما قاله فيه :

فاعلم أن فيه ـ فيما يظهر ـ إخلالاً كثيراً بأحكام هذا الجمع الذي هو فِعَال ، ومخالفةً[3] لكلامه في التسهيل وكلام غيره من النحويين :

فأما البناء الأول ، وهو فَعْلٌ ، فلم يستثن من القياس فيه إلا يائي العين ، وأما في التسهيل[4] فاستثنى شيئين : اليائيَّ العين ، واليائيَّ الفاء

---

(١) في (س) : لقوله .
(٢) في (س) : تفي .
(٣) في (أ) : أو مخالفة .
(٤) التسهيل : ٢٧٢ .

نحو يَعْرٍ(١)، قالوا : يِعَار ، وهو نادر ، فلا يقال(٢) على قياسه في يَتْنٍ(٣) : يِتَان. بل نقول: لا يقال في كل ما كانت فاؤه ياء : على أي الأبنية كان ، فيِقَاظٌ في / جمع يَقُظ أو يقظان نادر سماعاً ، وإنما ذلك لثقل [٢٨٣] الكسرة على الياء ، ولذلك يقول بعضهم : لم يأت في الكلام كلمة أولها ياء مكسورة إلا يِعَار ويِقَاظ خاصة .

فالحاصل أن اليائيَّ الفاء لا يجمع على فِعَال بوجه ، وكذلك لا يجمع أيضاً على فِعَل للعلَّة المذكورة. وظاهر إطلاق الناظم الجواز فيهما.

وقد يجاب عنه بأن هذا لما كان نادراً وشاذاً في المفرد والجمع معاً لم يحتج إلى التنبيه عليه في الجمع لامتناعه لغة لا لامتناعه في الجمع خاصة .

وأما البناء الثاني ، وهو فَعْلَة ، فعليه فيه من الاعتراض أنه أخرج من القياس ما كان منه معتل العين بالياء ، لقوله بعد ما قدم فَعْلاً

---

(١) اليَعر : الشاة أو الجدي أو العَناق ـ الأنثى من المعز والغنم من حين يولد إلى تمام الحول ـ يُشد ويربط عند زُبية الأسد أو الذئب ونحوهما ، ويغطى رأسه ، فإذا سمع الأسد صوته حاء في طلبه فوقع في الزُّبية فأُخذ ، والشاة أو الجدي ربط أو لم يربط.

(٢) في (أ) : فلا يقاس .

(٣) اليَتْن في الأصل : أن تخرج رجلا المولود قبل يديه . قال أبو علي : وربما سمي الولد يَتْناً . انظر المخصص ١/١٩ .

وفَعْلَةَ:

وقلَّ فيما عينه الياء منهما

وإخراجه عن القياس غير مستقيم ، وقد أدخله في القياس في التسهيل ، ونبه عليه بقوله[1] : « ولفَعْلَةَ مطلقاً » يعني سواءٌ أكان معتل العين بالياء أم لا ، وكذلك يقول النحويون ، قال سيبويه[2] : « وإذا كسَّرْتَ فَعْلَةَ من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسَّرتها[3] على البناء الذي كسَّرتَ عليه غير المعتل ، وذلك قولك : عَيبة وعَيبات وعِياب، وضَيعة وضَيعات وضِياع ، وروضة وروضات ورياض ، وقوله: « على البناء الذي كسَّرتَ عليه غير المعتل » يعني نحو صَحفة وصِحاف، وقَصْعة وقِصَاع .

هذا (ما)[4] قال في الاسم ، وكذلك ذكر في الصفة أن جميع ما لحقه الهاء من فَعْل يجمع على فِعَال نحو عَبْلَة وعِبَال[5] ، وغيره. ولم يستثن من ذلك يائي العين من غيره ، فالظاهر أن هذا التقييد من الناظم جرى على وَهْمٍ لا على تحقيق ، والله أعلم .

---

(١) التسهيل : ٢٧٢ .
(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .
(٣) في (س) : كسرها .
(٤) سقط من الأصل و(أ) .
(٥) الكتاب ٦٢٧/٣ .

وأما البناء الثالث ، وهو فَعَلٌ ، فالاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن ظاهر إطلاقه أن يكون قياس فِعَال فيه في الاسم والصفة معاً، إذ[1] لم يقيده باسمية ، ولأن ما قبله مطلَقٌ في الاسم والصفة. و لم ير ذلك في التسهيل ، بل قيد هذا الحكم بالاسمية فقال[2] : « ولِفَعَلٍ اسماً غير مضاعف ولا معتل اللام » .

فأخرج الصفة عن هذا الحكم ، وهنا أطلق القول، فكلامه منتقضٌ.

والجواب عن هذا : أن كلامه في هذا النظم أجرى على كلام النحويين ، فإنهم (في ذلك)[3] يطلقون القول بالقياس في الاسم والصفة على الجملة ، نص على ذلك سيبويه وغيره ، وليس عندهم في ذلك / خلاف فيما أذكر الآن ، وإنما الذي جاء مخالفاً لهم كلامه [٢٨٤] في التسهيل ، ألا ترى كيف قال سيبويه في الصفة[4] : « وأمَّا ما كان فَعَلاً فإنهم يكسِّرونه على فِعَال كما كسَّروا الفعل ، واتفقا عليه كما أنهما متفقان عليه في الأسماء » ثم مثَّل ذلك بحِسَان وسِبَاط وقِطَاط . وكذا قال غيره ، فلا اعتراض على الناظم هنا .

---

(١) في الأصل : إذا .
(٢) التسهيل : ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .
(٣) سقط من (س) .
(٤) الكتاب ٦٢٨/٣ .

والوجه الثاني من الاعتراض : إطلاقه القول في استثناء المضاعف في الاسم والصفة معاً ، وأن فِعالاً فيه قليلٌ فيهما أو معدوم ، وذلك ليس على إطلاقه ، وإنما يصح ذلك في الاسم خاصة ، حيث اقتصروا في تكسيره على أفعال نحو : فَنَن وأفنان ، وطَلَل وأطلال ، ولَبَب[1] وألباب . فلم يجاوزوه كما لم يجاوزوه في الأقدام والأرسان سماعاً من العرب . وأما الصفة فظاهر كلام سيبويه أن فِعَالاً قياسٌ فيه ، حيث أطلق في[2] أن فَعَلاً يجمع على فِعَال ، ولم يُقَيِّدْهُ بعدم تضعيف[3] ، بل أتى بمثال منه في قاعدة الجواز ، وهو قَطَطٌ وقِطَاطٌ . فدلَّ بظاهره القريب من النص أن المضاعف مع غيره في فِعَال سواءٌ في أنه قياسٌ، وهو أيضاً لم يستثن معتلاً من غيره . فظاهره أنَّ فِعَالاً جارٍ في الجميع، وعليه يدلُّ إطلاقه . وهو خلاف ما ذكره الناظم ، ومثل كلام سيبويه يأتي كلام النحويين، وهو اعتراض ثالث على كلام الناظم . ووجه رابع من الاعتراض ، وهو أنه استثنى اعتلال اللام بقوله :

مالم يكن في لامه اعتلال

ولم يستثن اعتلال العين، فدل أنه عنده مما يجمع على فِعَال قياساً. وليس كذلك . وفَعَلٌ المعتل العين عند سيبويه وغيره على قسمين ـ

---

(١) اللبب : موضع القلادة من الصدر .

(٢) في (س) : أطلق أن .

(٣) في (س) : التضعيف .

أعني الاسم دون الصفة ـ :

أحدهما : أن يكون مذكّراً نحو: تاجٍ وقاعٍ . وهذا إنما يجمع في الكثير على فِعْلان نحو: قِيعان وتِيجان .

والثاني : أن يكون مؤنّثاً كنارٍ وساقٍ . وهذا أيضاً إنما يجمع في الكثير على فُعْل نحو: نُورٍ وسُوقٍ . ولم يذكر أحد منهم ـ فيما رأيت ـ أنه يجمع على فِعَال . وعلى هذا السبيل جرى في التسهيل . وهو مخالف لغيره كما ترى .

وأما البناء الرابع وهو فَعَلة ، فإنه جعله في الحكم مثل فَعَل العديم الهاء ، وقد تقدم له في فَعَلٍ حكمان ، أحدهما : عموم فِعَال له اسماً كان أو صفة ، والثاني : استثناء المعتل اللام والمضاعف .

فأمَّا الحكم الأول فصحيح ؛ لأن « فَعَلة » في الصفة جمعها على فِعَال كحَسَنة وحِسَان . وأما الحكم الثاني فغير صحيح ؛ لأنه لم / [٢٨٥] يستثن في كتاب التسهيل المضاعف ولا المعتل اللام ، بل جعل فِعَالاً جمعاً له على الإطلاق ، وسواءٌ(١) أكان مضاعفاً أم لا ، وسواءٌ أكان معتل اللام أم لا . وكذلك يقول غيره .

وأما البناء الخامس ، وهو فُعْلٌ ، فعليه فيه اعتراضان :

أحدهما : أن ظاهره جريان القياس فيه في الاسم والصفة معاً ؛

(١) في (س) : سواء . دون واو .

إذ لم يقيد ذلك بالاسمية (ولا بالوصفية ، فيجري في ظاهره على حكم ما تقدم . وذلك غير صحيح ، وإنما يجمع قياساً الاسم لا الصفة، وقد قيده في التسهيل[1] بالاسمية[2]) ، ولا بد من ذلك ، لأن الصفة لا تجمع قياساً إلا بالواو والنون إن وجدت الشروط ، أو بالألف والتاء. وأما التكسير فلم يكسر إلا قليلاً ، حكى سيبويه[3]: مُرٌّ وأمرار. فلا يصح هذا الإطلاق على حال .

والثاني : أن الاسم أيضاً لا يقاس فيه فِعَالٌ هكذا مطلقاً ، بل لا بد من اشتراط ألا يكون معتل العين ، وألا يكون معتل اللام ، فإنه إن كان معتل العين مثل: حوت وكوب وكوز لم يجمع على فِعَال أصلاً ، وإنما يجمع على فِعْلان في الكثرة نحو:حِيتان وكِيزان. وإن[4] كان معتل اللام لم يجاوز أفعالاً نحو: مُدْيٍ وأمْداء ، نصَّ عليه سيبويه وغيره ، بل المؤلف في التسهيل[5] في قوله : « ولاسمٍ على فِعْلٍ أو فُعْلٍ ما لم يكن كمُدْيٍ أو حوتٍ » فهذا إخلال كما ترى .

وأما البناء السادس ، وهو فِعْلٌ ، فيرِدُ عليه مثل ما ورد على ما

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٦٣٠/٣ .

(٤) في (س) : فإن .

(٥) التسهيل : ٢٧٣ .

قبله من الاعتراضين :

أحدهما : أن ظاهره جريان القياس في الاسم والصفة . وليس كذلك ، لأنَّ سيبويه[1] أخبر أنهم يقتصرون في الصفة على أفعال في القلة والكثرة ، نحو جِلْف وأجلاف ، ونِضْو وأنضاء . هذا هو الغالب فيه إلا ما شذَّ ممَّا جاء على غير فِعَال ، وأمَّا فِعَالٌ فمعدوم فيه رأساً فيما نقل . وقد تحرز منه في التسهيل فقيده بكونه اسماً كما تقدم نقله فوق هذا .

والثاني : أن الاسم لا يجتمع على « فِعال » هكذا مطلقاً إلا الصحيح والمضاعف والمعتل اللام، وأما المعتل العين فعلى وجهين : معتل بالواو، ومعتل بالياء . فالمعتل بالياء بابه فُعُول لا فِعال كفُيُول ودُيُوك وجُيُود[2] . ولا يقال: فِيَال ولا دِيَاك ، إلا أن يُسمع . وقالوا في المعتل بالواو: ريح ورِياح . ولم يقولوا : رُوُوح./ والعلة في ذلك [٢٨٦] أن العرب حكموا لهما بحكم فَعْلٍ ، حيث خصُّوا بنات الياء بفُعُول ، وبنات الواو بفِعَال كبُيُوت وحِيَاض . ولا أرتَهِنُ في المعتلِّ بالواو أن فِعَالاً فيه فاشٍ في السماع ، ولكنَّه قياسه . ولم يذكره سيبويه إلا في

(١) الكتاب ٣/٦٢٩ .

(٢) في الأصل و(أ) : وحنود ، وهو تصحيف . هذا ويجمع الجيد على أجياد وجيود .

مساق السماع فيما قد يظهر منه ، لأنه قال[1] : «وقالوا في فِعْلٍ من بنات الواو : رِيح وأرْواح ورِياح ، ونظيره: أبْآر وبِئار » ثم علل ذلك بمعنى ما تقدم آنفاً. وكلامه يحتَمل[2] ، يمكن أن يُحمَل محمل القياس ، فلا يبقى على الناظم إلا المعتلُّ العين بالياء ، فكلامه فيه على غير وجهه . فهذه الأبنية فيها ما ترى من النظر ، والله أعلم .

* * *

وبفُعُولٍ فَعِلٌ نحو كَبِدْ ... يُخَصُّ غالباً كذاك يَطَّرِدْ
في فَعْلٍ اسماً مطلَق الفا وفَعَلْ ... له وللفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ
وشاع في حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ... ضاهَاهُمَا وقَلَّ في غيرهما

فُعُولٌ : بناءٌ من أبنية الجمع ، جعله في هذا النظم جمعاً لأبنيةٍ ، قدم منه الكلام عل فَعِلٍ ، فقوله : « وبفُعُولٍ » متعلق بـ« يُخَص » ، و « فَعِلٌ » مبتدأٌ خبره « يُخَصُّ » وقدم معمول الخبر على المبتدأ على ما تقدم من عادته . ويعني أن فُعُولاً يُخَصُّ[3] به من المفردات فَعِلٌ - بفتح الفاء وكسر العين - فيكون فيه قياساً . ومعنى الاختصاص أنه لم يأت له في الكثرة إلا فُعُول ، فلم يكسَّر على غيره كما كُسِّرَ غيره من

(١) الكتاب ٥٩٢/٣ .
(٢) في (س) : محتمل .
(٣) في الأصل : يختص .

الأبنية . وإنما له في القلة أفعالٌ خاصة ، وفي الكثرة فُعُولٌ ، وذلك لقلته في الأبنية ـ أعني فَعِلاً ـ فلم يجاوزوا ذلك فيه . وقوله : « نحو كَبِدٍ» تمثيلٌ أحرز به شرطاً في جمع فَعِلٍ على فُعُولٍ ، وهو أن يكون اسماً لا صفة ، فإنه إن كان صفة لم يجمع على فُعُولٍ أصلاً . وإنما اقتصر به على أفعال نحو: نَكِدٍ وأنكاد ، هذا إن كُسِّرَ ، وهو قليلٌ ، وإلا فالقياس فيه التصحيحُ لا التكسير . هكذا يقول سيبويه(١) ؛ لأنَّ باب الصفات(٢) التصحيح ، وباب الأسماء التكسير . فأما إذا كان فَعِلٌ اسماً فحينئذ يجمع على الفُعُول قياساً عند الناظم ، وذلك قولهم : كَبِد وكُبُود ، ونَمِر ونُمُور ، ووَعِل ووُعُول ، ونحو ذلك .

واعلم أن الناظم في قياس هذا الجمع في فَعِلٍ مخالف في ظاهر أمره للنحويين من وجهين :

/ أحدهما : جعله إياه قياساً فيه ، وليس كذلك عند غيره ، بل [٢٨٧] هو موقوفٌ على السماع لقلَّتِهِ ، وقلَّما يجاوزون به بناءَ أدنى العدد ، وذلك أفعالٌ ، فيقولون : أكبادٌ ، وأنمارٌ ، وأوعالٌ ، وأكتافٌ . وهذا نَقْلُ سيبويه(٣) ، والناظم صرَّح هنا وفي التسهيل(٤) بالقياس كما ترى .

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣٠ ـ ٦٣١ .
(٢) في (س) : الصفة .
(٣) الكتاب٣/٥٧٣ .
(٤) التسهيل : ٢٧٤ .

والثاني : أن كلامه يعطى أن فعلاً في الكـثرة يُخـصُّ بفُعُـول ولا يجمع على غيره عند إرادتها . وهذا ليس كذلك ، لما نقله سيبويه مـن أن العرب يجمعونه على أفعال إذا أرادوا الكثرة ، ألا تراه كيف قال[1] : «وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعِلاً فـإنك[2] تكسِّـرُهُ مـن أبنيـة أدنى العدد[3] على أفعالٍ». ولم يقل : تُكَسِّرُهُ إذا أردتَ أدنـى العـدد ، أو في أدنى العدد . قال : « وقلّما يجاوزون هذا البناء[4] ». ثـم ذكـر مـا نقل من تكسيره على فُعُولٍ ، وأن ذلك قليلٌ . فأنت ترى بنـاء الأقـلّ قد أغنى عن بناء الأكثر ، فلم يُخصَّ فُعُولٌ إذاً بالدلالة على الكثرة في فَعِلٍ لمشاركة[5] أفعالٍ له في ذلـك .وذلـك خـلاف مـا يظهـر مـن هـذا النظم .

والجواب عن الأول أن يقال : لعل ابن مالك استقرأ فيه من كلام العرب كثرة أدَّتْهُ إلى القول بالقياس ، ولـه[6] مـن هـذا النحـو في كتبـه كثير.

---

(١) الكتاب ٥٧٣/٣ .

(٢) في الكتاب : فإنما .

(٣) سقط من (س

(٤) نص الكتاب : (وقلما يجاوزون به) .

(٥) في (س) : (لمشاركته أفعالاً له في ذلك) .

(٦) في (س) : وليس له .

وعن الثاني : أن الخصوصية المقصودة هنا إنما هي بالنسبة إلى جمعٍ آخرَ من جموع الكثرة، لا بالنسبة إلى ما يدل على الكثرة عند العرب، ولا شك أن فَعِلاً لم يأت له في الغالب مثالُ[1] كثرة إلا[2] فُعُول، فكلامه صحيحٌ .

وقوله : « يُخصُّ غالباً » نَكَّتَ[3] بالغلبيَّة على ما جاء من جموع الكثرة مشاركاً لفُعُول ، وهو غير غالب ، وذلك فِعَالٌ ، فإنه قد جاء في فَعِلٍ قليلاً ، قالوا: ظَرِبٌ وظِرابٌ . (والظَّرِبُ : ما نتأ من الحجارة وحُدَّ طَرَفُهُ ، ونظيره من الصفات : طَرِبٌ وطِرَابٌ[4]) أنشد سيبويه[5] :

حتى شآها كَلِيلٌ مَوهِناً عَمِلٌ باتت طِرَاباً وبات الليلُ لم يَنَمِ

وشاركه أيضاً قليلاً : فُعُلٌ ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ ، أنشد سيبويه[6] :

فيها عَيائِيلُ أُسُودٌ ونُمُرْ

وحرَّكَ الميم وأصلها السكون كأُسْدٍ .

وتنبيهه بالغلبة على هذا أحسنُ في التحرز من إطلاقه في

---

(١) في (س) : مثل .

(٢) في الأصل و(أ) : ولا فُعُول .

(٣) أي : أشار. في مستدرك تاج العروس: « ونكت في العلم بموافقة فلان: أي أشار» .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٥) الكتاب ١١٤/١ . والبيت لساعدة بن جؤية الهذلي ، وقد تقدم .

(٦) تقدم البيت وتخريجه في هذا الباب عند الحديث عن فُعُل ص : ٦٨ .

التسهيل(1) ، إذ قال: «وانفرد ـ يعني فُعُولٌ ـ مقيساً بنحو كَبِدٍ» . ولم يذكر المشاركة. فاعترض عليه شيخُنا القاضي في عرض الجموع بأنه كان ينبغي له أن يذكر فَعِلاً فيما وقعت (فيه)(2) المشاركة، فإنه قد ذكر في فصل فِعَالٍ ـ يعني في التسهيل(3) ـ أنَّ فَعِلاً يجمع عليه، / قال : فوجه الصواب أن يكون من جنس ما شارك فيه فُعُولٌ فِعالاً ، وهو قياسٌ في فُعُولٍ ، وسماعٌ في فِعَالٍ » . فعبارته ها هنا أحسنُ . [٢٨٨]

ثم قال :

... ... كذاك(4) يطَّردْ

في فَعْلٍ اسماً مطلق الفا ... ... »

ضمير « يطَّرد » عائد على فُعُولٍ ، يعني أنه يطَّردُ أيضاً الجمع على فُعُولٍ في فَعْلٍ ساكنَ العين ، سواءٌ أكان مفتوحَ الفاء أم(5) مضمومَها أم مكسورَها ، وهو المراد بقوله: « مطلقَ الفا » أي : مطلقَ الفاء بالنسبة إلى الحركات . وقد انتظم هذا الإطلاق ثلاثة أبنية : فَعْلٌ ، وفِعْلٌ ،

---

(1) التسهيل : ٢٧٤ .

(2) عن (س) .

(3) التسهيل : ٢٧٣ .

(4) في الأصل : (كذا يطرد) .

(5) في الأصل و(س) : أو .

وفُعْلٌ ، ولكن قيَّدها بالاسمية في قوله: اسماً » ، فخرج بذلك فَعْلٌ وفِعْلٌ وفُعْلٌ إذا كانت صفات. أما فَعْلٌ - بفتح الفاء - إذا كان اسماً فمثاله: نَسْرٌ ونُسُورٌ، وفَهْدٌ وفُهُودٌ ، وكَعْبٌ وكُعُوبٌ ، وفَحْلٌ وفُحُولٌ . وفي المضاعف : صَكٌّ وصُكُوكٌ ، وبتٌّ وبُتُوتٌ . وفي المعتل : عَيْنٌ وعُيُونٌ، وبَيتٌ وبُيُوتٌ ، ودَلْوٌ ودُلِيٌّ ، وثَدْيٌ وثُدُيٌّ ، ونحو ذلك . لكن المعتل تارةً يكون معتلَّ اللام ، - وما قال فيه صحيحٌ - وتارةً يكون معتل العين ، واعتلالها إما بالياء ، وكلامه فيه صحيحٌ أيضاً ، وإما بالواو ، وكلامه فيه غيرُ صحيح ؛ لأن الواويَّ[1] العين لا يجمع على فُعُولٍ قياساً ، لثقل الضم مع الواوات فعَوَّضُوا عنه فِعَالاً كثوب وثِيَاب ، وما جاء منه على فُعُول شاذٌّ ، حكى سيبويه[2] : « فَوْجٌ وفُئُوجٌ[3] » ، قال : « كما قالوا : نَحْوٌ ونُحُوٌّ كثيرةٌ » .

قال : « وهذا لا يكاد يكون في الأسماء ولكن في المصادر » . ثم بين علة ذلك بما تقدم معناه . فالناظم لم يستثن في فُعُولٍ ما عينه واو من فَعْلٍ، فلزمه الاعتراض لذلك .

وأما إذا كان فَعْلٌ صفة ففُعُولٌ فيه غير قياس ، وذلك نحو: كَهْل

(١) في الأصل و(أ) : الواو في العين .
(٢) الكتاب ٥٨٨/٣ .
(٣) رُسمت في طبعة الكتاب : فُؤُج .

وكهُول ، وفَسْل وفُسُول ، وإنما بابه فِعَالٌ خاصة .

وأما فِعْلٌ - بكسر الفاء - فمثاله عِدْل وعُدُول ، وحِمْل وحُمُول ، وجِذْع وجُذُوع ، وعِذْق[1] وعُذُوق ، وعِرْق وعُرُوق ، وفي المضاعف: لِصٌّ ولُصُوصٌ . وفي المعتل نِحْيٌ[2] ونُحِيٌّ . وما أشبه ذلك.

وأما إذا كان صفة فلا يجمع على فُعُول ولا على غيره قياساً ، وإنما يقتصر به على أفعال في القليل والكثير ، قال سيبويه[3] : « جعلوه بدلاً من فُعُولٍ وفِعَالٍ » .

وأما فُعْلٌ - بضم الفاء[4] - فمثاله : بُرْدٌ وبُرُودٌ ، وجُنْدٌ / وجُنُودٌ ، [٢٨٩] وبُرْجٌ وبُرُوجٌ ، وجُرْحٌ وجُرُوحٌ . وظاهر هذا الكلام جريانه في المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام، أما[5] المضاعف فليس قياسه إلا فِعَالاً في الكثير ، وقد جاء : خُصٌّ وخُصُوصٌ ، وحُصٌّ[6] وحُصُوصٌ ،

(١) في الأصل و(أ) : غدق ، بالغين المعجمة والدال المهملة ، ورسمت دون نقط في (س) . ولم أجده . والعِذق : كل غصن له شعب ، وقنو النخلة ، وعنقود العنب .

(٢) في (س) : نجى ، وهو تصحيف . والنحي : زِقُّ السمن ، ونوع من الرطب ، وسهم عريض النصل .

(٣) الكتاب ٣/٦٢٩ .

(٤) في (س) : العين ، وهو سهو .

(٥) في (س) : وأما .

(٦) الحصُّ : الوَرس يصبغ به ، والزعفران .

ولكنه نادر ، فكيف يجعله الناظم قياساً على ما اقتضاه إطلاقه . وقد استثنى في التسهيل[1] المضاعف من فُعْلٍ فأخرجه عن كونه قياساً ، ثم جعله من قبيل الشذوذات ، وهو موافق هناك لغيره . وأمَّا المعتل العين نحو حُوْتٌ ففُعُولٌ فيه معدومٌ أو شاذ إن كان ، وإنما جمعه في الكثير على فِعْلان كما سيأتي إثر هذا ، قال سيبويه[2] : « فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تكسِّرْهُ على فُعُولٍ ولا فِعَالٍ ...» إلى آخره . وقد تقدم نقل هذا قَبْلُ. وأما المعتل فانفرد به أفعالٌ كمُدْيٍ وأمداء . وقد تقدم أيضاً. فإطلاق الناظم في هذه المسألة وَقَعَ على غير احتراز كالفصل قبله .

وأما إن كان صفةً فقد تقدم أنه قليل ، وأنهم إنما جمعوه على أفعال، فلذلك قيده الناظم بقوله : « اسماً » ليخرج الصفة .

ثمَّ قال : « وفَعَلْ له » . هذا البناء يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون راجعاً إلى حكم فِعْلان ، كأن الكلام على فعول قد تم ثم ابتدأ الكلام على فِعْلان ، ويعني أن بناء فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ من جموع التكسير يكون قياساً لأبنيةٍ أحدها فَعَلٌ ـ بفتح الفاء والعين ـ هكذا رأيتُهُ مضبوطاً هنا، وفي التسهيل[3] تكلم عليه أيضاً

---

(١) التسهيل : ٢٧٣ .

(٢) الكتاب ٥٩٣/٣ .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

وقاسه. وفيه من النظر ما أذكره إثر هذا إن شاء الله . ولم يقيد هذا النوع بقيد، ومثاله : خَرَبٌ[1] وخِرْبانٌ ، وبَرَقٌ[2] وبِرْقانٌ ، وشَبَثٌ وشِبْثَانٌ ، ووَرَلٌ ووِرْلانٌ . وفي المعتل : فتًى وفِتيانٌ ، وقاعٍ وقِيعانٌ ، وساجٌ وسِيجانٌ ، ونارٌ ونِيرانٌ ، ونحو ذلك . وسيذكر المعتل العين ، لكن إطلاقه في هذا النوع غير معترض ، وذلك أنه لم يقيده بكونه اسماً، فيفهم له أن هذا الحكم عام في الاسم والصفة ، وليس كذلك ، وإنما هو مختص بالاسم ، وبذلك قيده في التسهيل[3] ، ولم يذكر غيره قياسه في الصفة أصلاً ، بل هو فيه إما معدوم ، وإما شاذ إن وجد .

ووجه ثانٍ في هذا الإطلاق ، وهو اقتضاؤه جمع جميع أصنافه من صحيح ومعتل ومضاعف . وليس / كذلك ، بل هو في الصحيح [٢٩٠] وحده ، أما المضاعف فبابه أفعال خاصة ، وأما المعتل اللام فبابه فُعُولٌ لا فِعْلان ، وإنما فِعْلانٌ فيه[4] قليلٌ ، وأما المعتل العين فقد ذكره إثر هذا، فهو الذي نبه على ما فيه وحده .

ثم إن الناظم على مقتضى هذا التفسير ينازع في كونه جعل فِعْلان قياساً في فَعَلٍ ، مع أن النحويين سيبويه وغيره إنّما ظاهر

---

(١) الخَرَبُ : ذكر الحبارى ، والشعر المختلف وسط مرفق الطرس .
(٢) البَرَقُ : الحَمَلُ ، فارسيٌّ معرَّبٌ ، ويجمع على أبراق وبِرقان وبُرقان .
(٣) التسهيل : ٢٧٦ .
(٤) في (س) : فهو .

كلامهم أنه سماع لا قياس ، لأنهم إنما يسوقونه مساق المنقول خاصة، قال سيبويه[1] : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلاً فإنك إذا كسَّرتها لأدنى العدد بنيته على أفعال » . ثمَّ مثَّله ، ثم قال : « فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فِعَالٍ وفُعُولٍ » . ثم قال : « وقد يجيء إذا جاوزوا أدنى العدد على فُعْلانَ وفِعْلانَ » . فظاهر هذا المساق يقتضي أنه مسموع ، وبذلك صرح غيره . لكن يجاب عن هذا الأخير بأنه مذهب له ، ذكره في التسهيل ، ولم يقيد أنه سماع بل أطلق القياس فيه ، والخلاف في المسألة خلاف في شهادةٍ بشهرة السماع فيه حتى يصح القياس أو عدم شهرته فلا يقاس . ولا شك أن قول الجمهور أولى . والله أعلم .

الاحتمال الثاني في تفسير كلام الناظم أن يكون فَعَلٌ في قوله: « وفَعَلْ لـه » راجعاً إلى فُعُول أولاً ، كأنه قال : وفَعَلٌ ثابتٌ لفُعُول ، يُجمعُ عليه قياساً ، فيقال : أَسَدٌ وأُسُودٌ ، وذَكَرٌ وذُكُورٌ ، والقياس في هذا ذكره النحويون ، إلا أن الاعتراض على إطلاقه[2] بالصفة وارد على هذا التفسير أيضاً ؛ إذ ليس فُعُولٌ في الصفة جمعاً لفَعَل ، وإنما بابه فِعَالٌ كما تقدم بيانه .

---

(١) الكتاب ٣/٥٧٠ .

(٢) في الأصل : الإطلاق .

وأما الاعتراض بالمعتل فيرد أيضاً على نوع آخر ، وذلك لأنَّ المعتل العين بابه فِعْلان كما سيذكره إثر هذا عند تمثيله بقاع ، ففُعُولٌ غير داخل فيه . وكذلك المضاعف يرد عليه ؛ إذ لا يجمع على فُعُولٍ كما لا يجمع على فِعْلان ، وإنما يصح كلامه في المعتل اللام .

وأما الاعتراض عليه بمخالفة النحويين في التفسير الأول فلا يرد عليه في هذا التفسير ، لكن يرد عليه على وجه آخر من حيث خالف مذهبه التسهيل ، ولهذا لما كانت هذه الاعتراضات الثلاثة واردة عليه في كلا التفسيرين حملتهما كلامه ، ولم أقتصر في شرح كلامه على أحدهما .

[٢٩١] ثم التحقيق في الموضع أنه إنما قصد هذا التفسير الثاني / لأنه قد عد بعد ذلك فَعَلاً على وجهين ، معتل العين وغير معتلها ، فالمعتل شائع مقيس ،وهو الذي مثل بقاع ، والصحيح قليل ، وهو الذي أشار إليه بقوله : « وقل في غيرهما » ، على ما يذكر إن شاء الله ، وإذا كان كذلك تعيَّن هذا الثاني ، وإنما ذكر الأول على حسب الفهم السابق لبادِي الرأي ، وعلى الثاني حمله ابن الناظم[١] ، إلا أنه استشعر من قوله : « وفَعَلْ له » أيضاً حيث أطلق القول فيه ولم يقيده باطرادٍ أنه محفوظٌ فيه . وما قاله خلاف الظاهر من كلام أبيه، فقد مر

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : ٧٧٧ .

له مواضعُ كثيرة ، وتأتي أُخَرُ، لا يقيدها باطراد مع أنها مطّردة ، فما فسَّرَ به ضعيفٌ ، وا لله أعلم .

ثم قال : « وللفعال فِعْلانُ حَصَلْ » ... إلى آخره ، من ها هنا ابتدأ حكمُ فِعْلانَ ، فذكر له ثلاثة أبنية :

البناء الأول : فُعَالٌ ـ بضم الفاء ـ يعني أنه يُجمَعُ على فِعْلان قياساً ومثاله : غُرابٌ وغِرْبانٌ ، وعُقَابٌ وعِقْبانٌ ، وغُلامٌ وغِلْمانٌ ، وبُغاثٌ وبِغْثانٌ، وخُرَاجٌ وخِرْجانٌ . ولم يقيده بصحيح من غيره فيجري القياس، فتقول في المضاعف : ذُبابٌ وذِبَّانٌ ، وفي المعتل : حُوارٌ[1] وحِيرانٌ . وكذلك أيضاً لم يقيده بالاسم فيعطي أن الصفة كذلك أيضاً . وهو غير صحيح ، وإنما ذلك في الاسم لا في الصفة كما تقدم تمثيله ، وبذلك قيده في التسهيل[2] ، وإنما جمع فُعَالِ الصفة على فُعَلاء أو أفْعِلاء على تفصيلٍ يذكره الناظم بعد في فَعِيلٍ ، وإن كان لم يذكره في فُعَالٍ ولم ينبه عليه ، لأنَّ فَعِيلاً وفُعالاً أخَوان يجريان في الصفة مجرًى واحداً .

البناء الثاني : فُعْلٌ إذا كان معتل العين ، وهو الذي نبه عليه بالمثال في قوله : « وشاع في حُوتٍ » ، أي : فيما أشبه هذا المثال ،

---

(١) في (س) : حوار وحيران ، وهو تصحيف ، والحُوار : ولد الناقة حين يولد .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

وجمع ما جمع من الأوصاف ، ولذلك قال بعد ذكر « قاعٍ » : وماضاهاهما[1] ، أي: وما أشبههما في أوصافهما . والذي جمَعَ حوتٌ من الأوصاف ثلاثةُ أوصاف : أن يكون معتل العين ، وأن يكون اعتلاله بالواو ، وأن يكون اسماً لا صفة . وأما كونه اسماً فلأنه إن كان صفة فهو قليلٌ ، ولم يتوسعوا في جمعه بغير الواو والنون ، وإنما جمعوه على أفعالٍ ، وقد تقدم ذلك /. وأما كونه معتل العين فلأنه [٢٩٢]
إن كان صحيحها لم يجمع على « فِعْلان » قياساً ، وإنما جاء بالسَّماع كما سيذكر إذا نبه عليه إن شاء الله . وأمَّا كونه معتل العين بالواو فلأنه إن كان معتلاً بالياء لم يجمع قياساً على ذلك .

فإن قيل : وأين يُتصور أن يكون فُعْلٌ عينه ياءٌ ؟

فالجواب : أن سيبويه لما تكلَّمَ على فِعْلٍ ـ بكسر الفاء ـ وذكر فيه المعتل العين من ذوات الياء نحو مِيْلٍ وأميالٍ ، وفِيْلٍ[2] وأفيال ، وجِيْدٍ وأجيادٍ ، وذكر أحكامه في الجمع على أنه فِعْلٌ ، جوز أن يكون فُعْلاً بالضم ، لكن العرب قلبت ضمة الفاء كسرة لتصبح الياء التي هي ياء، كما فعلوا ذلك في بِيْضٍ جمع أبيض ؛ لأن أصله بُيْضٌ على فُعْلٍ كحُمْرٍ وصُفْرٍ ، فصُيِّرَ إلى بِيْضٍ . قال سيبويه[3] : « فيكون فُيُول

(١) نص الألفية : « مع ما ضاهاهما » .
(٢) في الأصل و(أ) : وقيل وأقيال ، وهو تصحيف .
(٣) الكتاب ٣/٥٩٢ .

ودُيُوك بمنزلة ـ خُرْج[1] وخُرُوج ، وبُرْج وبُرُوج ، ويكون فِيَلَةٌ بمنزلة ـ خِرَجَة وجِحَرَة ، يعني في أن الجمع لفُعْلٍ لا لفِعْلٍ . وأبو الحسن[2] يخالف في هذا ، ويأبى أن يكون دِيكٌ وفِيلٌ ونحوه إلا فِعْلاً ـ بكسر الفاء ـ إذ لا يجوز عنده ذلك الاعتلال الذي ذكره سيبويه إلا في الجمع خاصة كبِيْضٍ ، فلو بنيتَ فُعْلاً من البيع قلت على مذهب سيبويه : بِيْعٌ ، وعلى مذهب الأخفش : بُوْعٌ ، وموضع بسط هذا التصريف . والتفريع هنا على مذهب سيبويه ، وإن بنيتَ على مذهب الأخفش وهو الذي يظهر من الناظم في التصريف فيكون هذا القيد معيناً لمحل السماع لا مخرجاً لشيء. وهذا أيضاً صحيحٌ من التقييد . والحاصلُ أن الناظم تحرز بالمثال من اليائي العين وُجِدَ أو لا ، لأن حكمه على ما فرع عليه سيبويه حكم فِعْلٍ ، وفِعْلٌ لا يجمع قياساً على فِعْلان . فإذا اجتمعت الأوصاف الثلاثة قيس جمعه على فِعْلان نحو: حُوتٍ وحِيتان، وهو مثاله ، وعُودٍ وعِيدان، وكُوزٍ وكِيزان ، وغُولٍ وغِيلانٍ ، ونُونٍ ونِينانٍ[3] . فرقوا بينه وبين فُعْلٍ من اليائيِّ أنَّ جمعَ الذي من الياء على فُعُولٍ ، وجمع هذا على فِعْلان ، كما فرقوا بين فِعْلٍ من الياء وفِعْلٍ من الواو، فجمعوا ذا الواو على فِعَالٍ، وذا الياء على فُعُولٍ . هذا تعليل سيبويه ، وهو حسَنٌ .

---

(١) في الكتاب : بمنزلة بروج وحروح .

(٢) انظر الخصائص لابن جني ١٠٥/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٨٦/٣ .

(٣) النون : الحوت ، والنواة ، ويجمع على أنوان كذلك .

البناء الثالث : فَعَلٌ إذا كان معتل العين ،وهو الذي أشار إليه / [٢٩٣] تمثيله بقاعٍ ـ والقاعُ : المستوِي من الأرض ، وعينه واو لقولهم في الجمع: أقواعٌ ـ ومعنى كلامه أنه شاع أيضاً بناء فِعْلان جمعاً لما كان نحو قاعٍ ، والشياع هنا يريد به الشياع الذي يقاس عليه ، لا أنه يريد به التنبيه على الكثرة مع التوقف عن بلوغه مبلغ القياس ، لأنه كثير جداً بحيث لا يتوقف في القياس عليه . ونبَّهَ بالمثال على أوصاف إذا اجتمعت في فَعَلٍ كان الجمع قياساً ، وهي : أن يكون اسماً لا صفة ، وأن يكون معتلَّ العين ، وأن يكون اعتلاله بالواو لا بالياء ، وأن يكون مذكراً لا مؤنثاً . أمَّا كونه اسماً لا صفة فلأن الصفة لا تجمع على ذلك ، وقد تقدم التنبيه على هذا . وأمَّا كونه معتل العين فلأنه إن كان صحيحها لم يجمع كذلك قياساً ، وسواء أكان معتل اللام أم مضاعفاً أم لا ، وما جاء بخلاف هذا فقليل ، كما نبه عليه إثر هذا . وأمَّا كونه معتلاً بالواو فلأنه إن كان معتلاً بالياء لم يجمع على « فِعْلانٍ » وإنما[1] يجمع على فُعُولٍ ، أي ثبت له قياس نحو : نَابٍ ونُيُوبٍ، وكأنهم جعلوا « فِعْلانَ » في ذوات الواو عوضاً من فُعُولٍ لثقله ، كما فرَّقوا في فُعْلٍ المتقدم . وأمَّا كونه مذكَّراً فلأنه إن كان

(١) في (أ) : (وإنما لم يجمع) . وهو خطأ .

مؤنثاً لم يكن ليجمع قياساً على فِعْلان ، وإنما كثر فيه فُعْلٌ نحو: دارٍ ودُورٍ ، وساقٍ وسُوقٍ ، ونحو ذلك . فإذا اجتمعت هذه الأوصاف شاع القياس فتقول في قاع : قِيعانٌ ، وفي تاج : تِيجانٌ ، وفي غار : غِيرانٌ ، وفي جار : جِيرانٌ ، وفي ساج : سِيجانٌ ، وما أشبه ذلك

والمضاهاة معناها لغة : المشاكلة ، يقال : ضاهيت - بغير همز - وعليه كلام الناظم . ويقال : ضاهأت - مهموزاً أيضاً - وعليه القراءتان: ﴿ يُضَاهُونَ قَولَ الذينَ كَفَرُوا ﴾[1] وهي قراءة مَن عَدا عاصماً ، وقرأ عاصمٌ: ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ . والمعنى واحد فيهما .

وقوله : « وقلَّ في غيرهما » . الضمير راجع إلى حُوتٍ وقَاعٍ وشبههما . يعني أن « فِعْلان » قَلَّ في غير هذين المثالين المقيدين وما كان مثلهما كالصحيح على فُعْلٍ أو فَعَلٍ أو معتل[2] اللام ، أما في / [٢٩٤] فُعْلٍ فقالوا: حُشٌّ[3] وحِشَّانٌ[4] . وأما في فَعَلٍ ففيه كثرة ، قالوا : شَبَثٌ

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة التوبة ، وانظر القراءتين في كتاب القراءات السبعة لابن مجاهد : ٣١٤ .

(٢) في (س) : المعتل .

(٣) الحُشُّ : الحشيش اليابس ، والبستان ، والنخل المجتمع ، ويجمع على حشوش ، وحشَّان ، بضم الحاء وكسرها .

(٤) ضبط في الأصل بضم الحاء ، وهو صحيح لغة ، لكن الحديث عن فِعلان بكسر الفاء.

وشِبْثانٌ ، وخَرَبٌ وخِرْبانٌ ، وبَرَقٌ وبِرْقانٌ ، ووَرَلٌ ووِرْلانٌ ، وفتى وفتيان . وفي المؤنث : نارٌ ونيرانٌ ، ودَارٌ ودِيرانٌ . وقالوا : حائطٌ وحِيطانٌ[1] ، وظَليمٌ وظِلْمانٌ ، وخَرُوفٌ وخِرْفانٌ ، وصِنْوٌ وصِنوانٌ ، وقِنْوٌ وقِنْوانٌ .

وقد تحصَّلَ من كلامه أنه وافق الجماعة في أن فِعْلان لا يقاس في فَعَلٍ مطلقاً ، وإنما يختص قياسه بما خصَّه به ، خلافاً لما ذكر في التسهيل من القياس مطلقاً ؛ إذ قال[2] : « ومنها فِعْلانٌ لاسمٍ على فُعَلٍ أو فُعَالٍ أو فَعَلٍ مطلقاً، أو فُعْلٍ واويِّ العين » فلم يقيد فَعَلاً بما قيده به هنا وجعله شائعاً ، ولا شك أن فيه كثرة ولكن لا تبلغ عندهم مبلغ غيرها ، فما ذهب إليه هنا أَسَدُّ[3] مما ذهب إليه هنالك .

* * *

وفَعْلاً اسماً وفَعِيلاً وفَعَلْ غيرَ مُعَلِّ العينِ فُعْلانٌ شَمَلْ

فَعْلاً : منصوب على المفعولية بقوله آخِراً : « شَمَل » ، أي : شمل فَعْلاً وكذا وكذا . ومعنى شَمَلَ: عَمَّ ، تقول : شَمَلَهم بالعطاء أو بالدعاء: إذا عمَّهم به . فلا يكون إلا في متعدِّد . واللغة الشُّهْرَى فيه

---

(١) في الأصل : وحياط ، وهو تحريف .

(٢) التسهيل : ٢٧٦ .

(٣) في (س) : أشد بالشين ، وهو تصحيف .

شَمِلَ - بالكسر - يَشْمَلُ . وفيه لغة ثانية : شَمَلَهُم - بالفتح - يَشمَلُهُم - بالضم - ولم يعرفها الأصمعيُّ فيما قالوا[1] . ويحتمل أن يكون الناظم أتى بشَمَلَ على هذه اللغة ، لأن الأخرى يلزم فيها السِّنادُ[2] على مذهب الخليل، وذلك باختلاف التوجيه ، وهي حركة ما قبل الرَّويِّ المقيد ، والمنع هنا أشدُّ ؛ لأنه فتح مع كسر ، وقد أجاز ذلك بعض أهل القوافي[3] ، فعليه يمشي كلام الناظم إن كان أتى بشَمِلَ على اللغة الشُّهْرَى. ويعني أن فُعْلان - بضم الفاء - قد شَمِلَ من أبنية المفردات أن يجمع عليه قياساً ثلاثة أبنية : فَعْلٌ - بفتح الفاء - وفَعِيلٌ ، وفَعَلٌ - بفتح الفاء والعين - ، فأمَّا فَعْلٌ فقيَّده بالاسمية فلا يكون عنده قياساً في الصفة ، فلا تقول في كَهْلٍ : كُهْلان ، ولا في صَعْبٍ : صُعْبان ، إلا ما ندر كقولهم : وَغْدٌ[4] ووُغْدانٌ .وإنما يجمع على فُعْلان الاسم فتقول في ظَهْرٍ : ظُهْرانٌ ، وفي بَطْنٍ : بُطْنانٌ ، وفي تَمْرٍ : تُمْرانٌ، وفي عَبْدٍ : عُبْدان . وهو أيضاً لم يقيده بصحة ولا اعتلال ، فيجري حكمه في الصحيح / (كما مثَّل ، وهو صحيح[5]) ،وفي المعتل [٢٩٥]

---

(١) ذكر ذلك الجوهري في الصحاح (شمل) .

(٢) في (أ) : الفساد ، وفي (س) : سناد .

(٣) انظر العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني : ٢٦٣ .

(٤) في الأصل و(أ) : وعد ووُعدان ، بالعين المهملة ، والوغد هنا : الأحمق الدنيء الرَّذْل .

(٥) سقط من (س) .

والمضاعف أيضاً ، وهو غير صحيح ؛ فإن المعتل العين بالواو بابه في الكثير فِعَالٌ ، وهو قليلٌ[1] في ذي الياء والكثير فيه فُعُولٌ . وقد تقدم ذلك . وكذلك في المضاعف ، ولم أر من ذكر في المعتل هنا فُعلان لا قياساً ولا سماعاً، وإنما حُكي في ذي الواو فِعْلان ـ بكسر الفاء ـ نحو: ثَورٍ وثِيرانٍ ، وقَوْزٍ[2] وقِيزَانٍ . فهذا الإطلاق فيه ما ترى ! .

وأمَّا « فَعِيلٌ » فداخل تحت قيد الاسمية ، لأنه عطفه على فَعْلٍ ، وهو مقيد. وكذلك فعَلَ في التسهيل[3] ـ أعني أنه قيَّده بالاسمية ـ وهو صحيحٌ، فإنه إذا كان صفة لم يجمع على فُعْلان قياساً ، فإن جاء منه شيءٌ فمسموعٌ، وذلك نحو: ثِنِيٌّ[4] وثُنْيانٍ، وشَجِيعٍ وشِجعانٍ ، وبَعيدٍ وبُعدانٍ، وقَريبٍ وقِربانٍ ، (يقال : فلانٌ من بُعدانِ المَلِكِ أو من قُربانِهِ[5]) . فإذا كان اسماً جاز القياس ، سواءٌ أكان معتلاً أم[6] مضاعفاً أم لا ، فتقول : رَغيفٌ ورُغفانٌ، وقَضيبٌ وقُضبانٌ ، وكَثيبٌ وكُثبانٌ، وصَلِيبٌ وصُلبانٌ، وعَسِيبٌ وعُسْبانٌ ، وجَرِيبٌ[7] وجُرْبانٌ. وفي المعتل:

---

(١) في الأصل و(أ) : « وهو قليل وفي ذي ... » .
(٢) في (س) : نور ونيران ، والقَوز : الكثيب العالي من الرمل .
(٣) التسهيل : ٢٧٦ .
(٤) الثني : كل ما سقطت ثنيته ، ويجمع كذلك على ثناء ، بضم الفاء وكسرها .
(٥) سقط من (س) .
(٦) في الأصل و(أ) : أو ، ورسم عليها في الأصل : كذا .
(٧) الجريب : المزرعة ، ومكيال قدر أربعة أقفزة ، والحصى فيه التراب .

سَرِيٌّ[1] وسُرْيانٌ ، وقَرِيٌّ[2] وقُرْيانٌ . وفي المضاعف : حَزِيزٌ[3] وحُزَّانٌ .

وأما فَعَلٌ فداخل أيضاً تحت قيد الاسمية لعطفه على ما هو مقيد بها، ونص على ذلك في التسهيل[4] أيضاً ، فلو كان صفة لم يجز جمعه على فُعْلان ، فإن جاء من ذلك شيء فهو موقوفٌ على محله ، قالوا : ثوبٌ خَلَقٌ وجمعوه على خُلْقان . وقالوا : جَذَعٌ وجُذْعانٌ . وأما الاسم فهو الذي له هذا الجمع لكن شَرَطَ فيه زيادة على الاسمية صحة العين ، وذلك بقوله : « غيرَ معتلٌ العَين » . وهو حالٌ من « فَعَل » وحده ، أي : شَمِلَ هذا الجمع فَعَلاً حال كونه غيرَ معلٌ العين ، فلو اعتلَّت عينه فلا يجمع هذا الجمع ، لأنه إن كان مذكَّراً فقد ثبت له فِعْلان كما تقدَّم ، وإن كان مؤنثاً فإنما له فُعْلٌ[5] . وقد مر أيضاً هذا ،

(١) في (س) : شري وشريان ، وهو تصحيف ، والسري : النهر الصغير ، والجدول ، وذكره سيبويه ٦٠٥/٣ ، قال: « سري وأسرية وسُريان » .

(٢) القري : مجرى الماء في الروض . وقد ذكر الجمع سيبويه أيضاً . انظر التعليق السابق .

(٣) في الأصل : حزي ، وفي (أ) : وحزاز ، وهو تحريف ، والحزيز : موضع تكثر فيه الحجارة ، وذكر سيبويه جمعه على فُعلان أيضاً .

(٤) التسهيل : ٢٧٦ .

(٥) انظر شرحه لبيت الألفية :

وفَعَلٌ أيضاً لـه فِعالٌ

ونقده للناظم بعد الشرح .

فإذا صحت العين فحينئذ يسوغ القياس ، فتقول : حَمَلٌ وحُمْلانٌ ، وسَلَقٌ[1] وسُلْقانٌ ، وذَكَرٌ وذُكْرانٌ ، ونحو ذلك .

وما قاله في فَعَلٍ من القياس هو قوله في التسهيل، وغيره يجعله سماعاً، وقد جعله / سيبويه[2] في طبقة فِعْلان في[3] الصحيح ، إذ قال [٢٩٦] منبهاً على قلتهما : « وقد يجيء إذا جاوز[4] أدنى العدد على فُعْلانَ وفِعْلانَ ، فأما فِعْلانٌ فنحو: خِرْبانٍ[5] وبِرْقانٍ ووِرْلانٍ ، وأما فُعْلانٌ فنحو : حُمْلانٍ وسُلْقانٍ » . فمن الغريب كونُ الناظم فرَّقَ بينهما فجعل فِعْلانَ سماعاً حين قال قبل هذا : « وقلَّ في غيرهما » وجعل فُعْلانَ قياساً، فكان الأولى أن يعتمد على رأيٍ واحد فيهما ، إما إجراءُ القياس كما فعل في التسهيل، وإما بالوقوف عندما سُمِعَ كالجماعة . فهذا اضطرابٌ ، إلا أن يكون استقرأ في فُعْلانَ كثرةً لم يجدها في فِعْلانَ . وهذا بعيدٌ ، والله أعلم .

* * *

(١) السلَقُ : القاع المطمئن من الأرض ، وقد ورد جمعه في الكثرة على فِعلان ، بالكسر أيضاً .

(٢) الكتاب ٣/٥٧٠ .

(٣) في (س) : وفي .

(٤) نص الكتاب : « جاوزوا به » .

(٥) في الأصل : حربان ، وهو تصحيف .

ولِكَريمٍ وبخيلٍ فُعَلاَ كَذَا لِمَا ضاهاهُمَا قد جُعِلاَ
ونـاب عنه أفـعلاءُ في المعَلّ لاماً ومُضْعَفٍ[1] وغيرُ ذاك قَلّ

يعني أن فُعَلاء الممدود بناءُ جمعِ جُعِلَ لما كان من الصفات على شاكلة كريمٍ وبخيلٍ ونحوهما ، فهو جمعٌ لذلك في القياس ، وذلك أن هذين المثالين يعطيان بقوتهما التنبيه على ما كان من المفردات صفة لمذكر عاقل على فَعيلٍ بمعنى فاعِلٍ . فهذه خمسةُ أوصاف ، وينضاف إليها كون تلك الصفة صحيحة اللام غير مضاعفة ، وذلك من قوله إثر هذا :

وناب عنه أفعلاءُ في المعَلّ لاماً ومضعف ... ...

فالجميعُ سبعةُ أوصاف :

أحدها : أن يكون صفة ، فإنه إن كان اسماً فقد تقدَّمَ حكمه قبل هذا الفصل، وأنه فُعْلانُ .

والثاني : أن تكون تلك الصفة لمذكَّر ، فإن كانت لمؤنث نحو: كريمةٍ وبخيلةٍ ، فقياسها الجمع على فَعَالٍ وفعائِلَ ، كما تقدم ، وكما سيُذكر إن شاء الله .

والثالث : أن يكون المذكر عاقلاً ، فإنه إن كان غير عاقل لم يجمع هذا الجمع ، فلا يقال في نحو كبشٍ سمينٍ : سُمَناءُ ، ولا في

(١) في (س) : ومضْعَفاً .

هزيل : هُزَلاءُ ، ولا نحو ذلك .

والرابع : أن تكون الصفةُ على فَعِيلٍ ، فإنها إن كانت على غير فَعِيلٍ لم يكن فيها فُعَلاءُ قياساً ، كفاعلٍ مثلاً في قولهم : شاعِرٌ وشُعَراءُ، وعالِمٌ وعُلَماءُ ، هكذا يجمع مَن يقول : عالِم[1] ، على ما نبه عليه سيبويه، وأمثلة غير هذه ينبه عليها إثر هذا إن شاء الله عند قوله: « وغير ذاك قَلّ ».

والخامس : أن يكون فَعِيلٌ بمعنى / فاعِل ، وهو الذي يدل عليه [٢٩٧]
المثالان ، فإنهما بمعنى فاعِلٍ ، فلو كان بمعنى مفعولٍ لم يجمع هذا الجمع، بل قد تقدم حكمه في فصل فَعْلَى .

والسادس : كون الصفة صحيحةَ اللام ، فإن كانت معتلة اللام فبابها أفْعِلاء التي تُذكر إثر هذا .

والسابع : كونها غير مضاعفة ، فإن ضوعِفت لم تجمع على فُعَلاء قياساً .

ولا بدَّ مع هذا من وصف ثامنٍ معتبر لم ينبِّه عليه هاهنا ، وإنما نبه عليه قبل هذا ، وهو كون الصفة صحيحةَ العين ، فإن المعتلة العين مختصة بفِعَال نحو : طَوِيلٍ وطِوَالٍ ، وقَوِيمٍ وقِوَامٍ . وذكر ذلك في

---

(١) قال سيبويه ٦٣٢/٣ : « وعالم وعلماء ، يقولها من لا يقول إلا عالم » . يريد ولا يقول : عليم .

فصل فِعَال فلم يحتج إلى التّنبيه عليه .

فإن قلتَ : هو وإن ذكره هناك فلا يبعُدُ أن يفهم له حصول الجمعين لمعتل العين : فِعَالٌ وفُعَلاءُ ، كما كان ذلك في أمثلة كثيرة كفَعْلٍ وفِعْلٍ وفَعَلٍ ونحو ذلك .

وإذا كان هذا موهِماً كان مشكِلاً ، لأن المعتل العين مقتصر على فِعَالٍ خاصَّةً ، نص على ذلك سيبويه وغيره .

فالجواب : أنَّ الناظم قد بيَّن اختصاصه بفِعَالٍ إذ قال :

... ... والزمْهُ في نحوُ طَوِيلٍ وطويلةٍ تَفِي

فلا اعتراض عليه ، فأما إذا استُوفيت الأوصاف فيجوز الجمعُ فتقول: كَرِيمٌ وكُرَماءُ ، وظَرِيفٌ وظُرَفاءُ ، وشَرِيفٌ وشُرَفاءُ ، وفَقِيهٌ وفُقَهاءُ، ونَبِيهٌ ونُبَهَاءُ ، وفَقِيرٌ وفُقَراءُ ، وبَخِيلٌ وبُخَلاءُ ، وحَلِيمٌ وحُلَمَاءُ، ونحو ذلك . وقوله :

كذا لما ضاهاهُمَا قد جُعِلا

يعني أن فُعَلاءَ قد جُعِل أيضاً لما شابه كريماً وبخيلاً في أوصافه المتقدمة، وفسَّرَهُ ابنُ الناظم بمعنى آخر، وهو أن قال[1] : « وكثُرَ ــ يعني فُعَلاء ـ فيما دلَّ على مَدح أو[2] ذَمٍّ كعاقِلٍ وعُقَلاءَ ، وصالحٍ وصُلَحَاءَ ،

---

(١) شرح الألفية : ٧٧٨ ـ ٧٧٩ .

(٢) قوله : (أو ذم) ليس في شرح ابن الناظم .

وشاعرٍ وشُعَراءَ » . قال : « وإلى هذا الإشارةُ بقوله :

كذا لما ضاهاهُمَا قد جُعِلا »

يعني أن نحو صالحٍ وعاقلٍ وشاعرٍ مشابهٌ لنحو كريمٍ وبخيلٍ في الدلالة على معنًى هو كالغريزة » . قال : « فهو كالنائب عن فَعِيلٍ فلهذا جرى مجراه ». (هذا ما قاله ابن الناظم[1]) ، فالمضاهاة عنده ليست في الأوصاف اللفظية ، وإنما هي من جهة المعنى .

وجرى بهذا التفسير على طريقة أبيه في التسهيل[2] حيث قال : «وحمل عليه ـ يعني على فَعِيلٍ المذكور ـ خَلِيفةٌ[3] ، وما دل على سجيَّةِ حَمْدٍ أو ذمٍ من فَعَالٍ[4]/ أو فُعَالٍ أو فاعل » ومثال ذلك : جَبَانٌ [٢٩٨]
وجُبَنَاءُ، وشُجَاعٌ وشُجَعَاءُ ، وصالحٌ وصُلَحَاءُ . وهو تفسيرٌ صالح إلا أنه يبقى فيه صحة القياس في هذا المحمول . فإن أراد الناظم بقوله : «قد جُعِلا » يعني قياساً ، فليس كذلك إلا في فُعَالٍ المضمومِ الفاء من

---

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٥ .

(٣) قال سيبويه ٦٣٦/٣ : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل ، وقالوا : خلفاء ، من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر ، فحملوه على المعنى وصاروا كأنهم جمعوا (خليف) ، حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . هذا وانظر المساعد ٤٤٤/٣ ـ ٤٤٥ .

(٤) لفظ التسهيل : ٢٧٥ : « من فُعال أو فاعل » فسقط منه فَعال ، بالفتح ، ومثله في المساعد ٤٤٥/٣ ، وشفاء العليل ١٠٤١/٣ .

حيث هو مرادفُ فَعِيلٍ ، تقول : طويلٌ وطُوَالٌ ، وخفيفٌ وخُفَافٌ ، وبعيدٌ وبُعَادٌ ، وشجيعٌ وشُجَاعٌ ، وكبيرٌ وكُبَارٌ ، وعجيبٌ وعُجَابٌ . قال سيبويه[1] : «وفُعَالٌ بمنزلة فَعِيلٍ لأنهما أختان» .

وأما فاعلٌ ففُعَلاءُ فيه قليلٌ عند سيبويه وغيره .

وأما فَعَالٌ فهو عندهم مما ندر فيه فُعَلاءُ ، فكيف يجعل مثل هذا قياساً ؟! فالظاهر إن[2] كان أراد ما قاله ابنُهُ أنه يريد ما جاء مسموعاً، وإلا فيقع البحث فيما قال ، فلا يتخلص كلامه عن الاعتراض ، فتأمل ذلك .

ثم[3] في هذا التمثيل نظرٌ من وجهين :

أحدهما : أنه أتى بمثالين مماثلين يفيدان مقصوداً واحداً ، وهو متحر للاختصار كما مر في أثناء الشرح ، فكان الأولى به أن يقتصر على أحدهما لإفادته المقصود وحده .

والثاني : أنه ترك من فَعِيلٍ المجموع قياساً على فُعَلاء ما كان بمعنى مُفعَلٍ[4] وبمعنى مفاعِلٍ ، وكلٌّ واحد منهما عنده يقاس فيه ، نص

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٤ .

(٢) في (س) : « فالظاهر أنه إن كان » .

(٣) في الأصل : « ثم قال في هذا ... » .

(٤) كذا ضبط في الأصل بفتح العين ، وفي (س) : بمعنى مفعول . وضبط في التسهيل مُفعِل ، بكسر العين ، وسيأتي في كلام الشاطبي ما يرجح أنه بمعنى مُفعَل ـــ بفتح العين . هذا والنحاة قد أجازوا أن يكون بمعنى مفعِل بكسر العين وفتحها . ونقل الزبيدي في التاج عن السنوسي أنه فعيل كـ (ما بعده لم يظهر في التصوير) .

على ذلك في التسهيل(1)، فمثال مُفْعِلٍ : نَبِيءٌ - على لغة مَن هَمَزَ - وجمعُهُ : نُبَآء ، قال الشاعر(2):

يا خاتمَ النُّبَآءِ إنكَ مُرسَلٌ   بالحقِّ كلُّ هدى السَّبيلِ هُدَاكا

ومثال مُفاعِلٍ: نديمٌ ونُدَماءُ، وجليسٌ وجُلَساءُ، وخليطٌ وخُلَطاءُ. وهذان لا يدخلان تحت تمثيله بكريم وبخيل ، إذ ليس واحد منهما بمعنى مُفْعِلٍ ولا بمعنى مُفاعِلٍ ، وإذا كان كذلك كان تطويلُهُ بالمثال الثاني تقصيراً .

وهذا الاعتراضُ الثاني إنما هو مبني على الأوَّل في القصد ، فإن كثيراً من الجموع يجمع عليها ما لم ينبِّه عليه ، ويكون ذلك قياساً إما عنده على ما نص عليه في التسهيل اختياراً له ، وإمَّا عند غيره . وإذا تتبَّعْتَ ذلك في كلامه وجدتَه ، ولم أكن لأُورِدَ عليه الاعتراض بما نقصه من ذلك لكون هذا المختصر لا يحتمله ، إذ لا يتأتى فيه الاستيفاء ، ولا قصد الناظمُ(3) ذلك ، وإنما جيء بالاعتراض هنا / [299] بالنقص من جهة أنَّهُ كان قادراً على أن يأتي بمثالٍ وكان المثال الثاني يشير به إلى معنى مُفْعِلٍ أو إلى معنى مُفاعِلٍ ، فيقول : « ولِكَرِيمٍ

(1) التسهيل : 275 .

(2) هو العباس بن مرداس ، والبيت من قصيدة في سيرة ابن هشام 2/461 ، وهو من شواهد الكتاب 3/46 .

(3) في (أ) و(س) : ولا قصد ذلك الناظم .

ونَبيءٍ » ، أو يقول : « ولِكَرِيـمٍ وجَلِيسٍ » فيعطى زيـادةَ معنًـى وتمـامَ فائدةٍ . ثم قال :

وناب عنه أفْعِلاءُ في المعلّ   لاماً ومُضْعَفٍ ... ...

يعني أن أفعِلاءَ من أبنية الجمع نابَ عن فُعَلاء في موضعين :

أحدهما : حيث كان لامُ فَعِيلٍ الصفةِ معتلاً ، وذلك قوله : « في المعلّ لاماً » ولاماً : منصوبٌ على التمييز المنقول من الفاعل ، وأصله : المعلِّ لامُهُ . فتقول في وليٍّ : أولياء ، وفي نبيٍّ - عند مَن لا يهمزُ - : أنبياء ، وفي سَرِيٍّ : أسرِياء ، وفي صفيٍّ : أصفياء ، وفي غنيٍّ : أغنياء. وفي غويٍّ : أغوياء . ومماأشبه ذلك . وإنما نابَ أفعلاءُ هنا عن فُعَلاءَ لأنهم ممَّا[1] يكرهون تحرك حروف العلة وقبلهـا فتحةٌ ، ولذلـك كـان حكمهـا ألاَّ تبقـى علـى حالهـا ، وأن تُقلـب ألفاً علـى مـا يتبيَّـنُ في التصريف إن شاء الله ، مع أن لهم مندوحةً عن ذلـك ، وهـو الجمع على أفْعِلاءَ ، فـاقتصروا عليـه . هـذا معنـى تعليـلِ سيبويه[2] ، ولأجـل التَّنبيه على هذه العلة أتى الناظم بلفظ النيابة ؛ إذ كانت النيابـة تـؤذن بعلةٍ لأجلها تُرِكَ الأصل ، وهو ما ذُكِرَ .

الموضع الثاني من موضعي النيابة : المضـاعَف ، وهـو الـذي أراد

---

(١) أي : لأنهم ربما يكرهون. وانظر المقتضب ١٧٤/٤ ، وأمالي السهيلي: ٥٢ - ٥٣.

(٢) الكتاب ٦٣٤/٣ - ٦٣٥ .

بقوله : «ومُضْعَفٍ»[1] . فأتى به من « أَضْعَفَ » . وعادةُ النحويين الإتيان به من « ضاعَفَ » وإنما خلافهم للضرورة، مع أن المعنى فيهما واحدٌ، يقال: ضَعَفْتُ الشيء وأضعفتُهُ، وضاعفتُهُ ، بمعنى . فإذا كان فَعِيلٌ مضاعفاً ـ أي : متماثل[2] العين واللام ـ فإنه ينوب فيه أفْعِلاءُ عن فُعَلاءَ ، فتقول : شديدٌ وأشِدَّاءُ ، وشحيحٌ وأشحَّاءُ ، وعزيزٌ وأعِزَّاءُ ، ولبيبٌ وألبَّاءُ ، وحبيبٌ وأحِبَّاءُ ، وطبيبٌ وأطبَّاءُ» ونحو ذلك .

ووجه الهروب عن فُعَلاءَ أنهم كرهوا فُعَلاءَ لاجتماع المِثلين لو قالوا: شُدَداءُ وشُحَماءُ ، وعُزَزاءُ ، ولا يمكن إدغامه ليخفَّ اللفظ به ، لأنه فُعَلٌ ، وفُعَلٌ ليس على وزن الفعل كدُرَرٍ وطُرَرٍ وقُلَلٍ[3] .

فإن قيل : لعل هذا حكمٌ مختص بالثلاثي غير المزيد ـ أعني امتناع الإدغام ـ بخلاف المزيد فإنه يمكن فيه الإدغام ، وإنما المانع المحقق أنهم لو قالوا في المضاعف/ : فُعْلاءٌ[4] لكان يصير إلى مثال ما ينصرف ، [٣٠٠]
لأنه ليس في الكلام فُعْلاءُ إلا مصروفاً[5] ، فعدلوا عنه ، لأنهم لو[6]

(١) في النسخ : « أو مضعف » وهو سهو .
(٢) في (س) : مماثل .
(٣) انظر الكتاب ٣/٦٣٤ ، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٤٠ ـ ٢٤٣ .
(٤) ضبط في الأصل و(أ) : فعَلاء ، بفتح العين ، ولا يستقيم عليه النص .
(٥) في الأصل و(أ) : معروف ، وهو تحريف ، ويبدو أنها صححت في (أ) . ورسم تحت العين (ص) .
(٦) في (أ) : لم .

جمعوه على فُعَلاءَ لـلزم الإدغـام وسـكون الحـرف الأول مـن الحرفـين فتقول : شُدَّاءٌ ، فيأتي على مثال ما ينصرف ، فيلزمُ صرفه .

فالجواب : أنَّ هذا التعليلَ عَلَّلَ بـه ابـنُ خَرُوفٍ ، وليـس بتعليـل سيبويه ، وإنما تعليلُ سيبويه ما تقدم من كراهية التضعيف . وكذلـك قال السيرافي: إنهم كرهوا فُعَلاءَ لتكرير حرف غير مدغم ، وبـه يـلزم لو جمع علـى شُـدَدَاءَ ، وهـو مسـتثقَلٌ . وردَّ ابـنُ الضـائع تعليـلَ ابـن خروف وزعمَه أن الإدغام يجب بأنه فُعَلٌ ، وفُعَلٌ لا يُدغَـمُ . وأجـاب عن الاختصاص بالثلاثي بأنَّ سـيبويه[1] قـد نـص علـى أنـك لـو بنيـت فُعَلانَ من رددتُ لقلتَ : رُدَدَان ولم تُدغم ، قال : لأنـه فُعَـلٌ زيـدت عليه الألف والنون . قال : والدليل على ذلك قولهم : خُشَشَاءُ . قـال ابنُ الضائع : وهذا نصٌّ في محل النزاع . قال : فهـذه سـقطةٌ مـن ابـن خروف ؛ لأنه خالف العرب والإمـام . قـال : وكأنـه أراد أن يغـرب بذلك التعليل فوقع كما ترى .

ثم قال الناظم : « وغيرُ ذاك قَلَّ » ذاك : إشارة إلى جميع مـا تقـدم في أفْعلاء وفُعَلاءَ ، فنرجعُ[2] عليه بالتنقير فنقول :

أما ما خالف قيد الوصفية فقولهم : نَصِيبٌ وأنصِبَـاءُ . وقلّتـه مـن

---

(١) الكتاب ٤/٤٢٧ .

(٢) في الأصل : فيرجع .

وجهين ، من هذا ، ومن كونه غير معتل اللام ولا مضاعف ، جُمِعَ على أفعِلاء .

وأما ما خالف قيد الوزن فقولهم : هَيِّنٌ وأهْوِنَاءُ ، وكذلك : سَمْحٌ وسُمَحاء، وخِلْم ـ بالخاء المعجمة[1] ـ وخُلَماء ، ورسولٌ ورُسَلاء، ووَدُودٌ ، وُدَدَاءُ ، وحَدَثٌ وحُدَثَاء . وقد تقدم ما في نحو شاعر وشُعَراء ، وعالِمٍ وعُلَمَاء ، وجبانٍ وجُبَنَاء ، وشُجَاعٍ وشُجَعَاء ، وبُعادٍ وبُعَداءَ .

وأما ما خالف قَيد كونه بمعنى فاعلٍ فقولهم : أسيرٌ وأُسَراءُ ، وظَنِينٌ ـ بالظاء المشالة ـ وأظِنَّاء . وفي هذا أيضاً ما يقتضي أن فَعِيلاً بمعنى مُفْعَلٍ أو مفاعل سماعٌ . وهو خلاف ما ذكر في التسهيل ، والظَّاهر أنه قياس كما قال هنالك . وقد يقال : إن الاعتراض بالذي في معنى مفاعل لا يلزم ؛ لأنه راجع إلى معنى فاعل. / وأما إذا [٣٠١] كان بمعنى مُفْعَلٍ فهو قليل فلم يعتبره ، ويكون تكراره للمثال أولاً في قوله: « ولِكَريمٍ وبخيلٍ » تنبيهاً على أن الاقتصار على ذلك المعنى وحده مقصود لرجوع ما كثر إلى معنى فاعلٍ ، ولإخراج معنى مُفْعَلٍ

---

(١) سقط من (س) . والخِلم : الصديق الخالص ، ويقال : هو خِلم نساءٍ ويتبعهن ، والعظيم .

عن القياس، ويكون هذا حسناً من التوجيه لكلامه ؛ إذ قد تقدم في بعض مواضعَ من هذا الشرح التنبيهُ على أن الناظم يقصد الإتيان بما ظاهره التكرارُ أو الحشو لفائدة كما تقدم في باب الإضافة في قوله في الإضافة غير المحضة :

كَرُبَّ راجينا عظيمِ الأملِ مُـرَوَّعُ القلبِ قليلُ الحِيَلِ

وأمَّا ما خالف قيد التذكير فقولهم : خليفةٌ وخُلَفاءُ ، قال سيبويه[1] : « من أجل أن لا يقع إلا على مذكّر ، فحملوه على المعنى ، وصاروا كأنهم جمعوا « خَلِيفٌ » حيث علموا أن الهاء لا تثبت في تكسير » . وقد جمع الشاعر بين خليفة وخليف ، أنشد الفارسي لأوسٍ[2] :

إنَّ من القوم موجوداً خليفتُهُ وما خليفُ أبي ليلى[3] بموجـودِ

لكن هذا في غير الخليفة المشهور . وقالوا : فَقِيرةٌ وفُقَراء ، وسَفِيهةٌ وسُفَهاء .

وأما ما خالف قيد العقل فلا أعرف الآن له مثالاً .

وأما ما خالف قيد صحة اللام فقولهم : تَقيٌّ وتُقَواءُ ، حكاه

(١) الكتاب ٣/٦٣٦ .
(٢) التكملة : ١٨٦ ، والبيت في ديوانه : ٢٥ آخر أبيات من قصيدة مطلعها :
يا عين جودي على عمرو بن مسعود أهـل العفـاف وأهل الحزم والجود
(٣) في الديوان : أبي وهب .

السيرافيُّ[1] ، وهو نادر ، قال : « ولشذوذه غيَّره » ، والأصل: تُقَياءُ . قال ابن الضائع : لأنَّه من وقيت . وحكى الفراء[2] : سَرِيٌّ وسُرَوَاءُ ، وقال: سَخِيٌّ وسُخَوَاءُ .

وأمَّا ما خالف قيد عدم التضعيف فلا أعلم الآن له مثالاً . وكذلك ما خالف قيد صحة العين .

وأما ما خالف قيد اعتلال اللام في أَفْعِلاءَ فقولهم : نَصِيبٌ وأنصِبَاءُ ـ وقد تقدم ـ وصديقٌ وأصدقاءُ ، وهما أيضاً مثالان لما خالف قيد التضعيف في أفعلاء ، فإن المثالين غيرُ[3] مضاعفَين ولا معتلَّي اللام ،

---

(١) قال السيرافي بعد أن شرح قول سيبويه ٦٣٤/٣ : « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء » . « وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على فُعلاء لا يعرف غيره وهو تقي وتقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وكان حقه أن يكون تُقَياء . ولا يعلم غيره » .

(٢) قال السيرافي أيضاً : « ومما حكاه البصريون والفراء : سريٌّ وسُرَوَاء وأسرواء وأسرياء » . ونقله عنه ابن بري ، ففي لسان العرب (سرو): « وقد جمع فعيل المعتل اللام على فُعلاء في لفظتين ، وهما تقي وتقواء ، وسري وسرواء وأسرياء » ، وفي اللسان (وقى) عن ابن سيده : « ورجل تقي من قوم أتقياء ، وتقواء ، الأخيرة نادرة، ونظيرها سُخواء وسُرواء ، وسيبويه يمنع ذلك كله » .

(٣) في الأصل : (لا مضاعفين » ، وفي (س) : فإن المثالين مضاعفين » ، والمثبت نص (س) .

فحصلت النيابةُ لأفعِلاءَ عن فُعَلاءَ لغير علة كما أنهم بَقّوا على الأصل من غير نيابة في المعتل اللام في نحو : تُقَوَاءَ . وقد أنابوا أيضاً أفعِلاءَ في الصحيح في قولهم : نبيءٌ - بالهمز - (وأنبياءُ)[1] وهي قراءةُ نافع ، وذلك مطردٌ في جميع القرآن ، ولكنه لفظٌ واحد ، فلا يخرجه ذلك عن كون الجميع / على أفعلاء في الصحيح قليلاً . [٣٠٢]

* * *

فَـوَاعِلٌ لِفَـوعَلٍ وفَـاعَـلِ ... وفاعـلاءَ مَعَ نحـو كَاهِلِ

وحائِضٍ وصاهِـلٍ وفاعِلَهْ ... وشَذَّ في الفارسِ مَعْ ما ماثَلَهْ

ذكر هنا فواعِلَ وما يجمع عليه من المفردات ، وذلك فَوعَلٌ ، وفاعِلٌ المفتوحُ العين ، وفاعلاءُ ، وفاعِلٌ اسماً وصفةً على تفصيل ، يعني : أنَّ هذه الأبنية تجمع قياساً على فواعِلَ .

أما فَوعَلٌ فهو عبارة عما كانت الواو فيه ثانية زائدةً للإلحاق[2] ، وإطلاقه إياه[3] يدل على أن ذلك فيه ثابت ، سواء أكان اسماً نحو كوكَب وتولَب[4] ، أم صفةً نحو توأم وحَومَل[5] ، فإن فواعِلَ فيه قياسٌ ،

---

(١) عن (س) ، وانظر كتاب القراءات السبعة لابن مجاهد : ١٥٦ - ١٥٧ ، والإقناع لابن الباذش ٤٠٣/١ .

(٢) في الأصل : زائدة الإلحاق .

(٣) سقط من (س) .

(٤) التولب : الجحش .

(٥) الحومل : السيل الصافي ، والسحاب الأسود .

فتقـول في كوكَـب : كواكـبُ ، وفي تَولَـب : توالِـب وفي عَوسَـج[1] : عَواسِج ، وفي جَوهَـر : جَواهِـر ، وفي حَومَـل :حَوامِـل ، وفي تَـوأم : تَوائِم ، وفي هَوزَب[2] : هَوازِب . وما أشبه ذلـك . لكـن نبَّـه بـالتمثيل على أن ذلك إنما يكون فيما كانت الواو فيه تلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، فإن « فَوْعلاً » هكذا حقيقته ، فلو كانت الواو تلحقها ببنات الخمسة مثلاً لم يصح جمعها على فواعِلَ مثل: خَوَرْنَق[3] وكَوَألَلٍ ، فـإن الواو هنا لا بدَّ مـن حذفهـا للجمـع فيصـير الجميـع[4] إلى فعـالِلَ لا إلى فواعِلَ .

فإن قيل : إن كلام الناظم في فَوْعَلٍ غير مطَّردٍ ، وذلك أن فَوعلاً على قسمين، أحدهما ما يُجمع كما قال ، والآخَرُ ما تلحق الجمع فيه هاء التأنيث ولا يجيء في الكلام دونها إلا قليلاً ، فالأول ما كان علـى فَوْعَل من العربي الأصيل كما ذكر من الأمثلة .

والآخر مـا كـان أصلـه أعجميـاً فعُرِّبَ نحـو: مَـوْزَجٍ[5] وجَـوْرَبٍ

(١) العوسج : جنس نبات شائك من الفصيلـة الباذنجانيـة ، لـه ثمر مـدوَّر كأنـه خـرز العقيق ، واحدته عوسجة .

(٢) في (س) : هوزى وهوازى ، والهوزب : البعير القوي الجرْي .

(٣) الخورنـق : نهـر ، والمجلـس الـذي يـأكل فيـه الملـك ويشـرب ، فارسـي معـرب ، والكوألل : القصير .

(٤) في (أ) و(س) : الجمع ، وكلاهما صواب .

(٥) الموزَج : الخُفُّ ، ويجمع على موازجة وموازج .

وصَوْلَجٍ[1] ، فإنك تقـول : مَوازِجَةٌ وجَوَارِبَةٌ وصَوَالِجَةٌ . وقـد قـالوا: جَوَارِبُ ، كمـا قـالوا في العربـي المحـض: صَيَاقِلَـةٌ[2] فـألحقوا الهـاء ، وكذلك صَيَارِفَةٌ ، وهو نظير فَوَاعِلَة لو سُمِع ، فقد صار كلام النـاظم يوهم أنك لا تقول إلا جَوَارِبَ ومَوَازِجَ وصَوَالِجَ خاصَّةً ، وذلك غـير مستقيم من الفهم .

فالجواب مـن وجهَـين ، أحدهمـا : أنَّ المعـرَّبَ في جنـب العربـي نادرٌ قليلٌ كالأشياء النـادرة في العربـي المحـض ، ولا معتـبر بهـا ، فلـم يحتج إلى التنبيه عليها لذلك .

والثّاني : أن فواعِلَ حتمٌ فيـه وإن[3] كـان أعجميـاً ، وإنما تلحـق التاءُ بعـد حصـول الجمـع بيانـاً لأنَّ العـرب عرَّبتـه (وصيرتـه)[4] مـن كلامـهـا بعد أنْ لم يكن . وأيـضـاً فإن لحاق التاء لا يخرج الجمع عـن كونه / على فواعِلَ ، بل هو فواعِلُ لحقتهُ الهاء ، فلم يخرج ذلك عمَّا [٣٠٣] قرَّره الناظم من جمعه على فواعِلَ .

وأما فاعَلٌ فهو بفتـح العـين ، وقـد اجتمـع في القافيـة مـع كـاهِلٍ

---

(١) الصولج : الفضة ، والصافي الخالص .

(٢) الصيقل : شحَّاذُ السيوف وجلاَّؤها .

(٣) في الأصل و(أ) : إن ، دون واو .

(٤) في الأصل : « عربته على كلامهـا » ، وفي (أ) : « عربتـه مـن كلامهـا » ، والمثبـت نص (س) .

المكسور العين ، وقد أجازه الخليلُ[1] ، وهو اختلاف الإشباع في حرف الدخيل ، وغيره يرى أن مثل هذا ممنوع ، إلا أنه قد جاء منه في كلام العرب شواهدُ تدل على تسويغه لِمُثُل ابن مالك في هذا النظم وإن كان قليلاً ، وإنما أجازه الخليل حملاً على المجرد من الرِّدْف والتأسيس، ومن ذلك في الشعر قول الشاعر[2] :

يا نخلَ ذاتُ السِّدرِ والجراوِلِ[3]

تَطَاوَلي ما شئتِ أن تَطَاوَلي

وهو في الفتح أقبح من غيره ، ومثل هذا العيب موجود في الشطرين اللذين بعد هذين ، وذلك قوله[4] : « وفاعِلَهْ » و« مَعْ ما ماثَلَهْ».

ودلَّ كلام الناظم على أنه يجمع على فواعِلَ كان اسماً أو صفة ، إلا أن الصفة فيه غير محفوظة عن العرب ، ذكر سيبويه أنَّه لا يعلم أن فاعَلَ[5] جاء صفة ، فبقي الاسم ، ومثاله : طَابَقٌ وطوابِقُ ، وخاتَمٌ وخواتِمُ ، ودانَقٌ ودوانِقُ ، وتابَلٌ وتوابِلُ .

---

(١) ذكر الدماميني في العيون الغامزة : ٢٦٣ أن الخليل كان يرى أن سناد التوجيه ـ وهو حركة ما قبل الروي المقيد ـ أفحش من سناد الإشباع ، وأن الأخفش كان يرى أن اختلاف الإشباع أفحش .

(٢) الرجز في قوافي الأخفش : ٣٨ ، ولسان العرب غير منسوب .

(٣) في الأصل و(أ) : والجداول ، والجراول : جمع جرول ، وهي الحجارة .

(٤) في الأصل : قولك .

(٥) فوقه في الأصل : كذا ، وانظر الكتاب ٤/٢٤٩ .

وأمَّا فاعِلاءُ فإنه يجمع أيضاً علـى فَواعِـلَ ، وظـاهر كـلام النـاظم إطلاقه كان اسماً أو صفة ، ولم يأت صفة فلذلـك لم يحتـج إلى تقييـده بكونه اسماً كالمثال الذي قبلـه ، ومثالـه : قاصِعَـاءُ وقَوَاصِـعُ ، ونافقـاء ونَوَافِـقُ ، وسَـابِيَاء وسَـوَابٍ ، وحانِيَـاءُ وحَـوَانٍ ، ودَامَّـاءُ ودَوَامٍّ[1] ، وراهِطَاءُ ورَوَاهِطُ، ونحو ذلك . ووجه هذا الجمع الـذي حـذف فيـه ألف التأنيث أنهم شبهوها بالهاء وحكموا لها بحكمهـا ، ألا تـرى أنهـا لا تحذف في التصغير كما لا تحذف الهاء ، وتحـذف في التكسـير كمـا تحذف الهاء ، فإذا كان ذلك كذلك فكأنهم إنما كسروا فاعلاً المؤنـث بالهاء ، وبابه فواعل كما سيذكر إثر هذا بحول الله ومشيئته .

ثم قال : « مع نحو كاهِلٍ وحائضٍ وصاهِلٍ » .. إلى آخـره ، يعـني أن هذه المثل وما أشبهها مما جمع أوصافها تجمـع أيضـاً علـى فواعِـلَ ، وأصلهـا كلهـا فـاعِلٌ . ولا بـد مـن تقديـم مقدمـة تكـون كالشـرح لمقصوده في افتراق مُثُلِهِ، وذلك أنَّ بناءَ فاعل على قسمين اسم وصفة، فالاسم نحو كـاهل ، وهـذا الـذي أشـار إليـه بالمثـال ، والصفـة علـى

---

(١) القاصعاء : جحـر اليربوع ، والنافقـاء : إحـدى جحـرة اليربوع يكتمهـا ويظهـر غيرها، فإذا أُتِيَ من جهة القاصعـاء ضـرب النافقـاء برأسـه فدخلهـا . والسـابياء : المشـيمة الـتي تخـرج مـع الولـد . والدامَّـاء : إحـدى جحـرة الـيربوع ، وكذلـك الراهطاء.

قسمين أيضاً ، مؤنثة بالهاء ومجردة من الهاء ، فالمؤنثة بالهاء نحو ضاربة وصاحبة ، وهي التي أشار إليها بـ « فاعِلَهْ » .

والمجردةُ من الهاء على قسمين: واقعٌ على / مذكّر، وواقعٌ على مؤنث، فالواقع على المؤنث نحو: طامِثٍ وطاهِرٍ، وهو المشار إليه بحائِضٍ . [٣٠٤]

والواقعُ على المذكّر على قسمَين ، واقعٌ على مذكّر غير عاقل ، وواقعٌ على مذكّر عاقل ، فالواقعُ على المذكّر العاقل هو المشار إليه بمثال الفارس ، ومثاله أيضاً: قائمٌ وقاعِدٌ ، والواقع على المذكّر غير العاقل نحو: ضامِرٍ وبازِلٍ ، وهو المشار إليه بصاهِلٍ .

فهذه خمسة أقسام أشار إليها بخمسة أمثلة ، حكمها جميعاً جواز الجمع على فواعِلَ إلا الأخير ، وهو ما كان صفةً لمذكّرٍ عاقِلٍ ، فإن فواعِلَ فيه شاذ . فقوله : « مع نحو كاهِلٍ » يعني أن ما كان من أمثلة فاعل اسماً غير صفة فيجمع قياساً على فواعِلَ ، فتقول: كاهِلٌ وكواهِلُ . والكاهلُ : الحاركُ ، وهو ما بين الكتفين ، وفي الحديث : « تميمٌ كاهِلُ مُضَرَ[١] » . وكاهلٌ[٢] أيضاً أبو قبيلة من العرب ، وليس هو

(١) أخرجه البزار عن أبي الطفيل الكناني ولفظه : « وأما كاهلها فهذا الحي من بني تميم بن مر » . انظر مجمع الزوائد ١٠/٤٥ .

(٢) هو كاهل بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ١١، ١٩١ .

المراد هنا . ومثلـه : غـارِبٌ وغـوارِبُ ، وحـائِطٌ وحوائِـطُ ، وحـاجِزٌ وحواجِزُ ، وطـابِقٌ ـ بالكسـر ـ وطوابِـقُ ، ودانِـقٌ ودوانِـقُ ، وخـاتِمٌ وخواتِمُ ، وما أشبه ذلك .

وقوله : « وحائضٍ » يعني أنه يجمع أيضاً على فواعِلَ كل ما كـان صفةً لمؤنـث لم تلحقـه التـاء نحـو: حـائض ، فتقـولُ : حوائِـضُ . وفي القاعد عـن الحيـض : قواعِـدُ. وفي طـامثٍ : طوامِـثُ . وفي حاسِرٍ : حواسِرُ . ووجهه أنه عُومل معاملةَ ما فيه التـاء لمـا كـان مؤنثـاً مثلـه . ولذلك كان حائض وبابه له جهتان ، فجهة اللفظ إذا اعتبرت ، وهـو مذكَّر جُمِعَ على فُعَّل . وجهة المعنى إذا اعتبرت ، وهو مؤنـث جُمِـعَ على فواعِلَ. وأصل فواعِـلَ[1] في فـاعِلٍ إنمـا هـو للمؤنـث ، ومـا عـداه محمول عليه كما سيتبين آخر الفصل إن شاء الله .

فإذا كان كذلك ظهر وجه حوائِضَ ، إلا أن هـذا المثـال قـاصِرٌ ، فإنه يشير إلى قصر هذا الحكـم علـى مـا كـان لمؤنـث عـاقل ، وليـس كذلك ، بل هو جـارٍ قياسـاً في غـير العـاقل ، فتقـول : ناقـةٌ فـارِقٌ[2] ، ونُوقٌ فوارِقُ ، وراجِـعٌ[3] ورواجِـعُ ، وفاسِـجٌ وفواسِـجُ[4] ، أنشـد ابنُ

---

(١) في (س) : فاعل .

(٢) فرَقت الناقة أو الأتان فروقاً : أخذها المخاض فشردت ، فهي فارق .

(٣) الراجع من النوق : التي لقحت ثم أخلفت ؛ لأنها رجعت عما رُجي منها .

(٤) الفاسج من الإبل : اللاقح ، وقيل : اللاقح مع سمنٍ .

الأنباري لِهِمّيان[1] بن قحافة :

يظلُّ يدعو نيبَهَا الضَّماعِجَا
والبَكَرَاتِ اللُّقَحَ الفواسِجَا

وناقةٌ ماخِضٌ[2]، ونوقٌ مواخِضُ ، وعائِذٌ[3] وعوائِذُ ، وريح عاصِفٌ ورياحٌ عواصِفُ . ومن ذلك كثير ، فليس بمختص بصفة المؤنث العاقل ، وقد شرح / ابنُهُ[4] هذا الموضع فأشار إلى ما يظهر منه [٣٠٥] من الاختصاص ، والذي ذكر سيبويه[5] وغيره أن ذلك عام ، قال : « وإذا لحقت الهاء فاعلاً للتأنيث كُسِّرَ على فَوَاعِلَ » . ثم قال : « وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك حواسِرُ وحوائِضُ » . فأطلق كما ترى ، ومثل بالعاقل وغيره ، لأن الحاسر فسَّروه بأنّه من حَسِرَت العينُ والناقة : إذا أَعْيَتَا ، وكلتاهما حاسِرٌ . وكان الأولى بالناظم أن يأتيَ بمثال يشمل العاقل وغيره ، أو

---

(١) في الأصل و(أ) : لهيمان ، وهو خطأ . والرجز في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١٦٠ ، ولسان العرب : ضمعج . والرواية في اللسان (الفواثجا) ، وفيه (فثج) :« ناقة فاثجٌ : سمينة حائل » ... « الأصمعي : الفائج والفاسج: الحامل من النوق » . ونيب ضماعج : إبل ضخام تامة الخلق .

(٢) ناقة ماخض : ضربها المخاض .

(٣) وعائذ : حديثة النتاج .

(٤) قال ابن الناظم : ٧٨٠ : « وفواعل أيضاً لوصف على فاعل إن كان لمؤنث عاقل».

(٥) الكتاب ٦٣٣/٣ .

بمثال يشمل العاقل وغيره ، أو بمثال لكل واحد منهما .

وقوله : « وصاهِلٍ » يريد : أن ما كان مثل صاهِلٍ أيضاً في كونه صفة لمذكر غير عاقل فإن فواعِلَ قياسٌ فيه أيضاً فتقول : صاهِلٌ وصواهِلُ، والصاهل : اسم فاعل من صَهَلَ الفرس : إذا صوَّتَ ، ومثله : بازِلٌ وبوازِلُ ، وضامِرٌ وضوامِرُ ، وبعيرٌ حاسِرٌ وحواسِرُ . وإنما جُمِعَ جمع المؤنث وإن كان مذكَّراً لأنه لا يجوز فيه ما جاز فيما هو للمذكر العاقل من الواو والنون ، فأشبه لذلك المؤنث ، ولم يقْوَ قوَّةَ ما كان للعاقل . هذا تعليلُ سيبويه[1] ، وأيضاً فإنهم يعاملون غير العاقل معاملة المؤنث في التصغير وفي غيره ، كقولهم : دُرَيهماتٌ ودُنَينيراتٌ ، وقولهم : حمَّاماتٌ وسِجِلاَّتٌ وسُرَادِقاتٌ ، ونحو ذلك ، فلذلك جُمِعَ جمع المؤنث .

وقوله : « وفاعِلَهْ » . وهذا[2] أيضاً يريد به أن ما كان من الصفات قد لحقته تاء التأنيث فجمعه على فواعِلَ ، نحو : ضاربةٍ وضوارِبَ ، وسائبةٍ وسوائِبَ ، وقاطعةٍ وقواطِعَ ، ورابيةٍ وروابٍ ، وباكيةٍ وبَوَاكٍ ، وعاملةٍ وعوامِلَ ، ونحو ذلك . قال سيبويه[3] : « وإذا لحقت الهاء فاعلاً

---

(١) الكتاب ٣/٦٣٣ .

(٢) في (أ) و(س) : هذا ، دون واو .

(٣) تقدم النص وتخريجه من قريب .

للتأنيث كُسِّرَ على فواعِلَ» . ثم مثّله ، قالوا : وهو الأصل ، لأن الجمع هنا على فواعل للفرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، فخصوا المؤنث بفواعِلَ ، ولم يجمعوا المذكَّرَ عليه ، وخصُّوا المذكَّرَ بفُعَّلٍ وفُعَّالٍ كما تقدم في كلام الناظم ولم يجمعوا المؤنث عليه إلا قليلاً ، كقولهم : نائمةٌ ونُوَّمٌ ، وزائِرَةٌ وزُوَّرٌ . وأما حُيَّضٌ في حائض ونحوِه فلأنَّ له وجهين ، وقد تقدم بيان هذا ، ولذلك أتى به سيبويه ـ أعني إتيانه بحائض[1] ـ في فصل المذكَّر وفصل المؤنث . ونظيرُ حائضٍ في اعتبار الوجهين فيه الصفةُ المستعملة استعمال الأسماء من هذا الفصل ، نحو صاحبٍ وشابٌّ وفارسٍ وراكِبٍ ، فمن حيث له مؤنَّثٌ على فاعلة يُجمع ذلك المؤنث على فواعِلَ ، لذلك لم يُجمع مذكَّرُهُ على فواعِلَ لأجل اللَّبس ، اعتباراً بأصله من الوصفيَّة ، ولم يجمعوه / (أيضاً)[2] [٣٠٦] على فُعَّلٍ ولكن على فُعْلانَ اعتباراً بحاله من عدم الوصفية ، بل أخرجوه عن فُعَّلٍ الذي هو للوصف إلى فُعْلانَ الذي هو للاسم المبني على فَعِيلٍ إذ هو قريبٌ من فاعل ، وفَعِيلٌ يجمع على فُعْلانَ نحو: جَرِيبٌ وجُرْبان . هذا أصل الاختصاص ، وهو التفرقة بين المذكَّر والمؤنث وخوف اللبس في الجمع ، فلو جُمع المذكَّرُ على فواعِلَ

---

(١) انظر الكتاب ٣/٦٣١ ، ٦٣٣ .

(٢) عن (أ) و(س) .

لأوهَمَ أنه فاعلة ، لكن اختص هذا بالمذكَّر العاقل خاصة ، لأن غير العاقل في حكم المؤنّث كما تقدم من كلام سيبويه وغيره . وكذلك ما ليس فيه الهاء من المؤنث محمولٌ على ما فيه الهاء ، وهذا في الصفات ، وأما الأسماء فإنما جاز جمعها على فواعِلَ على أصل هذا التعليل لعدم احتياجهم إلى التفرقة ؛ إذ لا فاعلةَ له ، فلم يكونوا ليفرُّوا من فواعِلَ ؛ إذ[1] لا لبس ، بخلاف ماله فاعلة ، وهو الصفة .

ثم قال :

وشَذَّ في الفارِسِ مَعْ ما ماثَلَهْ

قال ابن السكّيت : إذا كان الرجلُ على حافِرٍ بِرْذَوناً كان أو فرساً أو بغلاً أو حماراً قلتَ : مرَّ بنا فارسٌ على بغل ، أو مرَّ بنا فارسٌ على حمار ، قال الشاعر :

وإني امرؤٌ للخيل عندي مزيَّةٌ   على فارسِ البِرذَونِ أو فارسِ البغلِ

وقال عُمارةُ بن عَقيلِ بن بلال بن جرير : لا أقولُ لصاحب البغل: فارسٌ ، ولكني أقول : بغّالٌ ، ولا أقولُ لصاحب الحمار : فارسٌ ، ولكني أقولُ : حَمَّارٌ . نقل هذا الجوهري[2] .

ويعني الناظم أنَّ فواعِلَ شذَّ وجودُهُ فيما كان من الصفات لمذكر

(١) في (س) : إذ ليس .

(٢) الصحاح : فرس .

عاقل كالفارس وما أشبه ذلك مما اتصف بصفته ، وإنما شذ لمخالفته ما تقدم من قصد التفرقة وارتفاع اللبس الواقع بين المذكر والمؤنث ، على أنهم قد وجهوا ما جاء من ذلك ؛ إذ « ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به[1] وجهاً ، هذا في الاضطرار فما ظنُّكَ به في حالة الاختيار ؟ فمما جاء من ذلك جمعهم الفارس على فوارِسَ ، قال[2] :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأسرَتِهم   يومَ الصُّلَيفاء لم يُوفُونَ بالجارِ

وهو في الكلام كثيرٌ ، ووجه هذا الجمع بعد أن يقال : إنه من الصفات التي استعملت استعمال الأسماء ، فقرُبَ بذلك منها أنَّ اللبس فيه لا يكون لِمَا ذكَرَ سيبويه من أن الفارس لا يقع في كلامهم إلا للرجال ، قال[3] : « وليس في أصل كلامهم (أن يكون)[4] إلا لهم،/ [٣٠٧] فلمَّا[5] لم يخافوا الالتباس قالوا : فواعِلَ ، كما قالوا : فُعلان » ـ يعني لكونه استعمل استعمال الأسماء ـ « وكما قالوا : حوارِثُ ، حيث كان

(١) في هامش الأصل : لعله (له) ، يعني مكان (به) . وهذا نص سيبويه في الكتاب ٢٢/١ .

(٢) البيت بلا نسبة في المحتسب ٤٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٨٢/٤ ، واللسان (صلف) .

(٣) الكتاب ٦١٥/٣ .

(٤) سقط من (س) .

(٥) في النسخ « فلم يخافوا » ولا يستقيم السياق عليه ، والمثبت نص الكتاب .

اسماً خاصّاً كزيد » ، يعني بسبب اختصاصه وإن كان صفة بالذكور كزيد ، وكحارث إذا سميت به ، وقوله : « في أصل كلامهم » ، تنبيه حسن ؛ لأنه قد كان في غير العرب نساءٌ يركبون[1] الخيل ويحاربون ، على أن ذلك قليلٌ في الكلِّ فلم يُعتدَّ به . ومن ذلك قولهم : « هالكٌ في الهوالك » جمعوا هالكاً وإن كان لمذكّر على هوالك ، ووجهه أنه جرى عندهم مجرى المثل ، ومن عادة الأمثال أن[2] تُغيَّرَ عن أصلها وعمّا تستحقه في الكلام ، أنشد السيرافي[3] :

تجاوزْتُ هنداً رغبةً عن قتاله ... إلى مالكٍ أعشُو إلى ذكر مالكِ

وأيقنتُ أني عند ذلك ثائرٌ ... غداتَئِذٍ أو هالِكٌ في الهوالكِ

وأنشد سيبويه للفرزدق[4] :

---

(١) كذا في النسخ : يركبون ويحاربون ، والقياس : يركبن ويحاربنَ .

(٢) في الأصل و (أ) : « ألا تغير » ، وأرى والله أعلم أن الصواب ما أثبته عن (س) . يريد أن يقول : إن هالكاً غيروه عن أصله الذي يستحقه إلى الجمع على فواعل ، كما أن المثل يغير عن أصله الذي يستحقه في الكلام ، وإذا كانوا يقولون : الأمثال لا تغير ، فالمعنى أنها لا تغير عن موردها ، بل تقال على صورتها ، ولا تعدل بحسب مضربها ، فهي مغيرة بحسب مضربها ، وهي على أصلها بحسب موردها .

(٣) البيت في شرحه على الكتاب ، وموضع الشاهد نسب إلى ابن جذل الطعان في مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٦٥/١ ـ ٢٦٦ ، وفي الصحاح : هلك ، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٥ ، وصدره فيها :
فأيقنت أني ثائرُ ابن مكدم

(٤) الكتاب ٦٣٣/٣ ، والبيت في ديوانه من قصيدة يمدح فيها آل المهلب ٣٠٤/١ ، ومطلعها :

لأمدحنَّ بني المهلب مِدحةً ... غراء ظاهرة على الأشعارِ

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهم خُضُعَ الرِّقاب نواكِسَ الأبصارِ

فجمع ناكساً على نواكِسَ ، والمراد الرجال ، وحملَه سيبويه على اعتبار التأنيث في الرجال، قال[1]: لأنك تقول: هي الرجال ، كما تقول: هي الجمال ، فشُبِّهَ بالجمال » . وطريقة المبرد[2] في هذا النوع أن فواعِلَ هو الأصل في الجميع ،وإنما منع منه هنا هو خوف اللبس ، فإذا اضطروا راجعوا الأصل كما يراجعون في سائر الضرورات ،وكذلك حيث أمنوا الالتباس . وقد وجه « نواكس » ابنُ الضائع على وجه آخرَ، وهو أن يكون صفةً للأبصار من جهة المعنى ، لأن الأصل قبل النقل : نواكسٌ أبصارُهُم ، والجمع في هذا قبل النقل على فواعِلَ سائغٌ لأنه غير عاقل ، فلما نقل تركوا الأمر على ما كان عليه ، لأن المعنى لم ينتقل ، قال : ونطير هذا توجيه الفارسي قوله[3] :

يا ليلةَ خُرْسَ الدَّجاج سهرتُهَا ببغداذَ ما كادت عن الصُّبح تنجلي

على ما هو مذكور في الإيضاح[4]. وذكر السيرافيُّ[5] أنه وَجَدَ غير

(١) الكتاب ٣/٦٣٣ .
(٢) انظر المقتضب ١/٢٥٨ ، ٢/٢١٦ - ٢١٧ .
(٣) لم يرد البيت في الإيضاح ولا في التكملة ، وهو في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٧٦ غير منسوب ، والمخصص ١٦/١٦٣ .
(٤) يريد على التوجيه المذكور في كتاب الإيضاح ، انظر باب الصفة المشبهة باسم الفاعل : ١٧٧ - ١٨٠ .
(٥) ذكر ذلك في شرحه على الكتاب ، ونصه كاملاً : « وقد وجدت غير ذلك في كلام العرب وإن كان المستعمل الكثير ما قاله سيبويه » .

ذلك ، قال عُتَيبةُ[1] بنُ الحارث لجَزْءِ بن سعد :

أُحامي عن ذمار بني أبيكمْ ومثلي في غوائِبُكُمْ قــليــلُ

فقــال جَـزْءٌ : نعـم ، وفي شـواهدنا . قـال : وهـذا جمـع غــائبٍ وشاهد من الناس .

[٣٠٨] وقد نزع الشَّلَوبين في / هوالك ونواكس منزَعاً يجري في جميع ما جاء من هذا مما تقدم ذكره ، وهـو أن قـال : قـد عُـرِف بقولـه أولاً: هالك أنه إنما يريد المذكَّر، وكـذا بقولـه: « وإذا الرجـال رأوا يزيـد »، قال : فصار ذلك مما تقدم ذكره مـن قولهـم : فـارس ، في الفـوارس ، وإن لم يكن مثله بالجملة[2] ، لأن المعنى الـذي يتضمنـه نواكِسُ يصلـح للمذكَّـر والمؤنـث ، والمعنـى الـذي يتضمنــه الفــوارس لا يصلــح إلا للمذكَّر. هذا ما قال ، وهو جارٍ في قوله :

ومثلي في غوائبُكُمْ قليلُ

لأنـه إنمـا يريـد فيمـن غـاب مـن رجـالكم ، ولم يـرد أن مثلـه في نسائهم قليلٌ ، أو فيمن إليهم من رجال ونساء . فتعين أنه يريد المذكَّر من جهة قصده ، فصار كالفوارس بهذا اللحظ .

* * *

---

(١) نقل البغدادي البيت في شرح شواهد الشافية عن الشاطبي . انظر ١٤٢ .

(٢) في (س) : في الجملة .

وبفَعَائلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهُهُ ذا تاءٍ أو مُزَالَهْ

يعني أن فعائلَ من أبنية الجمع ، يجمع عليه ما كان من المفردات على وزن فَعَالَة ، وعلى وزنٍ يُشبه ذلك ، وذلك قياس على ما يقتضي إطلاقه ، والذي يشبه فَعَالَة هو كل ما كان من الأبنية ثالثُهُ حرف مدٍّ ولينٍ زائدٍ ، فيدخل له فيه خمسة أبنيـة : فَعَالـة ـ مثلَّثَ الفـاء بـالضم والفتح والكسر ـ فهذه ثلاثـةٌ ، وفَعِيلـةُ ، وفَعُولـةٌ[1] ، هـذا الـذي يُشبهُ فَعَالة ، (ولا يقال : إنما عنى بفَعَالَةَ ما كان ثالثه ألفاً ، فـلا يدخـل لـه إلا ثلاثة أبنية : فَعَالَة و)[2] فُعَالَـةُ وفِعَالَـةُ ؛ لأنَّ فَعُولَـةَ وفَعِيلـةَ لا يشـبه فَعَالَةَ لاختلاف ما بين الألف وبين الواو والياء ، ولاختلاف حركة مـا قبلها . لأنا نقول كذلك أيضاً : فُعَالَة المضموم الفاء أو المكسورُها لا يشبه المفتوحَها ، فقد حصل الاختلاف ، فيلزم ألا يقصد إليها ، فيبقى فَعَالَةُ المفتوح الفاء وحده ، فلا يكون لقوله : « وشبهَهُ » فائدة أصلاً .

فإن قلتَ: ما[3] الفرق بين هذا وبين ما تقدم له في التشبيه كقوله:

وشاعَ في حُوتٍ وقَاعٍ معَ ما ضَاهَاهُمَا ... ...

فحملتَ المضاهاة على أنها مع بقاء واو حوتٍ وألـفِ قـاعٍ ، ولم

---

(١) في الأصل : وفعولا .

(٢) ما بين القوسين سقط من (س) .

(٣) في (أ) و(س) : فما .

تحمِل عليه ما أشبهه من نحو: فِيلٍ ومِيلٍ ، وكذلك قوله :

ولِكَريمٍ وبَخِيلٍ فُعَلا كذا لما ضاهاهما قد جُعلا

فلم تجعل فَعُولاً ولا فَعَالاً نحو: ضَرُوبٍ وجَبَانٍ مما ضاهى كريماً وبخيلاً ، وغير هذا من المواضع .

فالجواب أن الفرق ظاهر ، وذلك أن مثال فَعَالة مثلاً أتى به مطلقاً غير مقيد ، وليس له فيه ما يعتبر من الأوصاف المقصودة إلا ما يكون فيه من حرف لين أو تحريك فاء أو / نحو ذلك مما اعتبر في [٣٠٩]
تفسير كلام الناظم ، ولو لم يعتبر فيه ذلك لم يكن له شبه ، إذ لا يدخل تحته إلا أمثلةٌ ليست في الحقيقة غيرَه . والممثَّل الذي هو مثلاً كحمامةٍ ودَجاجةٍ داخلٌ تحته سواءٌ فرضْتَهُ اسماً أم صفة ، صحيحاً أم معتلاً ، فإذا قال القائل : حكمُ فَعَالة كذا . فقد دخل تحته كل ما يمثَّلُ به على كلِّ[1] اعتبارٍ كان فيه ، فلم يبقَ لقوله: « وشبهه » معنًى بالنسبة إلى ما يدخل تحت المثال إلا أن يعتبر وصفه في نفسه من حيث هو مثال من كونه ثلاثياً أو رباعياً أو مفتوح الفاء أو مكسورها ، أو ما أشبه ذلك . وعلى ذلك يصح قول من قال : وشبه[2] ذلك . وأمَّا قاعٌ وحُوتٌ وكريمٌ ونحوها في قوة الأمثلة المقيدة ، فكأنه قال في قاع : في

---

(١) سقط من (أ) .

(٢) في (س) : أو شبه .

اسم على فَعَلٍ معتلّ العين مذكّراً . وكذا إلى آخر الأوصاف . وكذلك حُوتٌ في[1] قوة أن لو قال : في اسمٍ على فَعْلٍ معتلّ العين بالواو إلى آخر الأوصاف . فإذن لا يدخل له إلا ما كان مطابقاً لتلك الأوصاف ، فامتنع أن يدخل تحتها نحو فيل وديك ، إذ لم يستوف الأوصاف المذكورة ، فحصل الفرق بين إتيانه بالأمثلة الموزون بها ، وإتيانه بنفس الموزون ، وهو فرق ظاهر ، والله أعلم ، فإذن لا بد من التفسير بما تقدم من دخول فَعيلةَ وفَعُولَةَ مع فَعَالَةَ وفُعَالَةَ (وفِعَالة)[2] .

وإذا تقرّر هذا فنرجع إلى تمثيلها فنقول :

أما فَعَالَةُ ـ بالفتح ـ فنحو: حمامةٍ ودجاجةٍ ، وبهما مثّل سيبويه[3] ، فنقول : حمائِمٌ ودجائِجٌ ، ومنه : سَحَابةٌ وسَحَائِبٌ .

وأما فُعَالَةُ ـ بالضم ـ فمثلُ ذُؤَابةٍ وذَوَائِبَ ، وذبابة وذبائب .

وأما فِعالَةُ ـ بالكسر ـ فنحو: كِنَانَةٍ وكَنَائِنَ ، وعِمَامَةٍ وعَمَائِمَ ، وجِنَازةٍ وجَنَائِزَ ، ورِسَالةٍ ورَسَائِلَ ، ورِبَابَةٍ[4] ورَبَائِبَ ، (ودِلالَةٍ ودَلائِلَ . وأمّا فَعُولَةُ فنحو : حَلُوبةٍ وحَلائِبَ ، ورَكُوبَةٍ ورَكائِبَ)[5] ،

---

(١) في الأصل و(أ) : « وكذلك حوت وقوة » .

(٢) سقط من (س) .

(٣) الكتاب ٦١١/٣ .

(٤) الرِّبابة : جماعة السهام ، وخيط تشد به السهام ، والجلدة التي تجمع فيها السهام .

(٥) سقط من (س) .

وحَمُولةٍ[1] وحَمَائِلَ .

وأما فَعِيلةُ فنحو : كَتِيبةٍ وكَتَائِبَ ، وسفينةٍ وسَفَائِنَ ، وصحيفةٍ وصَحَائِفَ ، وقبيلةٍ وقَبَائِلَ ، وحَديدةٍ وحَدائِدَ ، وهو كثيرٌ .

وقوله : « ذا تاءٍ أو مُزَالَهْ » ذا : منصوبٌ على الحال من فَعَالَة ، أي: حالة كون فَعالَة ذا تاء ، أي : مؤنَّثاً بالتاء . وقوله : « أو مُزَالَهْ » الهاء الموقوف عليها (هاءُ)[2] ضمير عائدٌ على تاء ، كأنه قال : ذا تاء أو مُزالَ التاء . والحروف تُذكَّرُ / وتؤنث ومن التذكير قوله[3] : [٣١٠]

كافاً وميمَين[4] وسيناً طاسما

وقد تقدم لذلك نظائر في هذا النظم مما استعمله الناظم فيه ، وذلك عبارة عن كونه فعالة بلا تاء تأنيث ، فكأنه يقول : هذا البناء يجمع على فعائِلَ سواءٌ كان بالتاء كما وقع في المثال أم لم تكن فيه تاء، إلا أنه يبقى النظر في هذين الشطرين من وجهين :

---

(١) الحمولة : ما احتمل عليه القوم من بعير وحمار ونحوه ، كانت عليه أثقال أو لم تكن .

(٢) عن (س) .

(٣) من شواهد الكتاب ٢٦٠/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٦ ، ولم ينسب . والشاهد في تذكير طاسم ، وهو نعته للسين ، والطاسم الدارس . شبه آثار الديار بالحروف .

(٤) في (س) : أو فيما وسا ، محرف .

أحدهما : أن ظاهر إطلاق هذا الحكم أنه جار في الاسم والصفة معاً لا في الاسم وحده ، ولا في الصفة وحدها .

والثاني : النص منه على أن الحكم جار مع عدم التاء في تلك الأمثلة الخمسة التي أشار إليها بفَعَالَة بقوله : « ذا تاء أو مُزَالَهْ » .

أما النظر الأول فإن ذلك الحكم إنما هو في الأسماء لا في الصفات في فَعِيلٍ كان أو في غيره على مذهب الجمهور أو فيما دون فَعِيل على ظاهر التسهيل[1] ، إذ أطلق في فَعيلٍ الذي ليس بمعنى مفعول ، وقيد الأربعة الباقية بالاسمية ، وهو ظاهر كلام ابن أبي الربيع . فعلى كل تقدير لم يوافق كلامه هنا واحداً من المذهبين ، فصار في محصوله غير مستقيم ، قال سيبويه[2] في فَعيلٍ الصفة إذا لحقته التاء لَمَّا ذكر له فِعالاً في التكسير : « وقد يُكسَّرُ على فَعائِلَ كما كُسِّرَت عليه الأسماء » . قال : وذلك صبائِحُ وصحائِحُ وطبائِبُ » ، يعني في جمع صبيحةٍ وصحيحةٍ وطبيبةٍ ، قال : « وقالوا : خليفة وخلائف ، فجاءوا بها على الأصل » . فهذا يدلُّ على أنه عنده سماع . وقال ابن أبي الربيع في القوانين في فصل فَعيلٍ : وإذا لحقته التاء كُسِّرَ على فعائِلَ ، قالوا : طرائِفُ . ثم ذكر أنه يجري مجرى المذكر في الجمع على فِعَال .

---

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) الكتاب ٣/٦٣٦ .

وأما النظر الثاني ، وهو الحكم لما ليس فيه تاء بحكم ما هي فيه ، فإن النّحويين ينصون على خلاف ذلك ، وأنه موقوف على السماع إلا في فَعُول الذي هو صفة لمؤنث فإنه عند طائفة من العلماء قياس لكثرة ما جاء منه نحو: عَجُوزٍ وعجائِزَ ، وجَدُودٍ[1] وجدائِدَ ، وصَعُودٍ[2] وصعائِدَ ، وسَلُوبٍ[3] وسلائِبَ ، وفرس عَقُوق[4] وعقائِقَ . وإطلاق القياس مذهب ابن أبي الربيع . وكذلك الاسم عنده إذا كان مؤنثاً بغير تاء فهو على حكمه مع التاء ، يجري القياس فيه ، نحو: قَلوصٍ وقلائِصَ[5] ، وذَنُوبٍ[6] وذنائِبَ ، وقَدومٍ[7] وقدائِمَ . وقال / سيبويه[8] [٣١١] في الصفة : « وأما ما كان وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فَعِيلة ؛ لأنه مؤنث مثله » ، قال : « وذلك

---

(١) الجدود : النعجة قلَّ لبنها .

(٢) الصَّعود : الناقة تُخدج - تجيء بولد ناقص وإن كانت أيامه تامة - فتعطف على ولد عام أوَّلَ .

(٣) ناقة سلوبٌ وامرأة سَلوبٌ : مات ولدها ، أو ألقته لغير تمام .

(٤) العقوق من البهائم : الحامل .

(٥) القلوص من الإبل : الفتية المجتمعة الخلق .

(٦) الذنوب : النصيب .

(٧) القَدوم : آلة النجر والنحت .

(٨) الكتاب ٣/٦٣٧ .

عَجوزٌ وعجائِزُ » ، ثم أتى بالمُثُل[1] . أما غير فعول فلا أعلم أحداً يقول بكون فعائِلَ قياساً فيها ، إلا ما في هذا النظم، لكن ينقل في بعضها سماع ، قالوا في سماء « سمائي » قال[2] :

سماءُ الإله فوق سبعِ سمائيَا

وقالوا : أَفِيلٌ[3] وأفائِلُ ، وجَزُورٌ وجزائِرُ . ونقل شيخنا القاضي ـ رحمه الله ـ عن شيخه[4] أبي عبد الله بن هانئ ، أنه سمع سبائِرَ في السِّبار[5] الذي يراد به المسبارُ . قال : ولا أحقِّقُهُ الآن عنه ، وذكر أثير الدين أبو حيان بن حيان أنهم يقولون في رهين المذكّر : رهائِن . فهذا في فَعِيل بمعنى مفعول . وقالوا : شِمالٌ للريح المعروفة وشَمائل[6] ، وشِمالٌ لليد وشمائل ، وعُقابٌ وعقائِبُ . قال شيخنا القاضي : ولا أذكر الآن عقائِبَ إلا عن بعض الشيوخ . هذه جملةٌ من المسموع ، وأشبه المواضع بوجود هذا المسموع في هذه الأمثلة المؤنّثُ منها ، وإن

---

(١) في (س) : بالمثال .

(٢) أمية بن أبي الصلت ، والبيت في ديوانه : ٥٢٨ ، وقد تقدم الاستشهاد بالبيت وتخريجه .

(٣) الأفيل : الصغير من الإبل والغنم .

(٤) في (أ) : عن شيخنا .

(٥) السِّبار : ما يسبر به غور الجرح أو الماء .

(٦) في الأصل و(أ) : شمائل ، دون واو العطف .

كان بغير تاء ، قال في التسهيل[1] بعد ما ذكر الأمثلة المذكورة سوى فَعِيلة : « وإن خلون من التاء مع انتفاء التذكير حُفظ فيهن ، وأحقُّهن به فَعُولٌ ، وقد يثبت له ولفَعِيل وفَعَال مذكرات » . فجعل ثبوت فعائل للمذكَّر أقلياً بالنسبة إلى المؤنث ، وفي أمثلة مخصوصة دون الجميع ، وقد مرَّت أمثلتها آنفاً في الجملة ، ووجه ذلك ما ذكره سيبويه في فَعُولَ من أن ما ليس فيه تاء مؤنث مثل ما هي فيه ، وهو تعليل المسموع خاصةً . فأنت ترى ما في كلام الناظم من الشَّغْب الذي يضعُفُ[2] الاعتذار عنه ، وبالله التوفيق .

وحكم ما لامه من هذه الأمثلة حرفُ علّة حكمُ الصَّحيح ، إلا أنه يلزمه الاعتلال كمطيَّةٍ ومطايا ، ورَوِيَّةٍ ورَوَايا ، وأصله: مطائِيُ ورَوائِيُ إلا أنه دخله الإعلال على ما يذكره في التصريف ، فلم يحتج (إلى)[3] ذكره هنا ، لأنه ليس من الباب .

* * *

---

(١) التسهيل : ٢٧٨ .

(٢) في (س) : يصعب ، ووصف الاعتذار بالضعف مألوف في عبارة الشاطبي في غير موطن .

(٣) عن (س) .

وبالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا　　صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا

يعني أنَّ هذين البناءين من أبنية الجمع ، وهما الفَعَالِي - بياء خفيفة - والفَعَالَى - بالألف - جُمع عليهما ما كان من المفردات / [٣١٢] مثل صحراءَ والعذراءِ قياساً ، وهذان المثالان لا يدلان على ما كان نحوهما من حيث التمثيل ، لأنه إنما ذَكَر أن ذلك الجمع ثابت لهذين المثالين ، فلا(١) يعطي أنه يجري في سواهما إلا بقوله : « والقيسَ اتْبَعَا » والقَيس هو القياس ، فإذ ذاك نعتبر أوصاف المثالين فنقول :

كل ما كان على مثال فعلاءَ سواءٌ أكان اسماً أم صفة مما آخره ألف التأنيث فإنه يجمع على مثال فَعَالٍ وفَعَالَى ، فالاسم يُشعر به مثال صحراء ، تقول فيه : صحارٍ وصحارَى ، وفي العوصاء(٢) : عَوَاصٍ وعواصَى ، وفي الحَرْشَاء(٣) : حَرَاشٍ وحرَاشَى ، وفي الحَوجَاء(٤) : حَوَاجٍ وحَواجَي، وفي الحَوباء(٥) : حَوابٍ وحَوابَى، وما أشبه ذلك. والصفة يُشعر بها مثالُ عذراء،تقول فيه: عَذارٍ وعَذارَى، وفي الأرض المرداء(٦) :

---

(١) في (س) : ولا .

(٢) العوصاء : الشدة والحاجة .

(٣) الحرشاء : نبتٌ .

(٤) الحوجاء : الحاجة .

(٥) الحوباء : النفس .

(٦) المرداء : رملةٌ متسطمة لا تنبت ، وفي اللسان (مرد) : « قال ابن سيده : وأراها سميت مرداء بذلك لقلة نباتها ، قال الراعي :

فليتك حال الدهر دونك قلة　　ومن بالمرادي من فصيح وأعجما

وقد أورد صاحب اللسان البيت أيضاً في (ردى) ، ونقل عن الأصمعي : المرادى : جمع مرداء بكسر الميم ، وهي رمالٌ منبطحة وليست بمشرفة » .

مَرادٍ ومَرَادَى ، قال[1] :

فلَيتَكَ حالَ البحرُ دونكَ كُلُّهُ ... ومَن بالمرادِي من فصيحٍ واعجَمِ

ووَحْفَاء[2] ووَحَافَى ووَحَافٍ ، ووَجْناء ووَجَانَى ووَجَانٍ ، ونحو ذلك. لكن في الصفة التي تُجمع هذا الجمعَ قيدٌ أشار إليه الناظم بالمثال، وهو العذراء ، وذلك فَعلاءُ تارة يكون تأنيث أفعل ، وتارة لا يكون كذلك . وهذا الثاني هو المجموع على فَعَالَى ، ومنه عَذراءُ الممثَّلُ به ، إذ ليس له أفعَلُ ، فإن كان له أفعَلُ كحمراءَ وصفراءَ وعسراءَ وخرساءَ وعمياءَ وما أشبه ذلك ، فجمعه على فُعْلٍ . وقد تقدَّمَ ، وفي هذا الإطلاق ما يدل على مخالفته لما ذهب إليه في التسهيل[3] من أن الصفة لايقاس فيها هذا الجمع ، بل هو موقوفٌ على السماع، ألا ترى أنه قال : « منها فعالَى لاسمٍ على فَعلاءَ » . فقيَّد بالاسمية، ثم قال: « ويُحفظ في نحو حَبِط...» وكذا وكذا « وعذراءَ » . فجعله في نحو عذراء محفوظاً ، كما جعله محفوظاً في أيِّمٍ ويتيمٍ ونحو ذلك . وظاهر كلام سيبويه وغيره من النحويين أنه قياسٌ لا مسموع ومذهب الجمهور أولى .

وكان الأصل في هذا الجمع أن يكون على فَعَاليّ ـ بالتشديد ـ

---

(١) ملحق ديوان الراعي : ٣١١ .

(٢) الوحفاء : أرضٌ فيها حجارةٌ سودٌ وليست بحرَّة .

(٣) التسهيل : ٢٧٦ .

وقد سُمع كذلك ، لكنه قليلٌ ، ولذلك لم يعتبره الناظم ، ومنه قول الشاعر[1] :

لَقَدْ أَغْدُو على أشقَر يغتالُ الصَّحاريَّا

وإنما كان الأصلُ لأن ألف الجمع تقع في صحراء / بين الحاء [٣١٣] والراء، ثم تكسَرُ الراء كما تكسَرُ بعد ألف الجمع في كل موضعٍ نحو مساجد ، فلا بدَّ إذ ذاك من قلب ألف المد ياءً للكسرة قبلها ، وتقلب ألف التأنيث التي صارت همزةً ياءً أيضاً ، فتُدغم في الأخرى، فتقول: صَحَاريٌّ . لكنهم حذفوا ألفَ المد ، وقلبوا الياء المنقلبة عن ألف التأنيث ألفاً ، كما فعلوا في المقصورة في نحو: حُبْلى وحَبَالَى . وإنما حذفت ألفُ المد ولم تترك على ما يوجبه التصريف ليكون آخره كآخِر ما فيه ألفُ التأنيث المقصورة ، لأنهم لو قالوا : صحاريٌّ - بالتشديد - لم يمكنهم القلب ، لأن الألف إنما تقلب من الياء الخفيفة، وأيضاً فليكون آخرُ صحراءَ مخالفاً لآخر عَلباءٍ وحِرباءٍ . لأن هذه للتأنيث وهذه للإلحاق ، فإذا خففوا حصل الفرق بينهما ، فقالوا : عَلابيٌّ وحَرابيٌّ - بالتشديد - على الأصل ، وخففوا في الآخر . قال ابن الضَّائع : وأيضاً فإذا كانوا يستثقلون الياء المشدَّدة في آخر هذا

---

(١) الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان . والبيت في سر الصناعة ٨٦/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٨/٥ ، والخزانة ٤٢٤/٧ .

الجمع فيخففونها كأثافٍ في أُثفيَّة ، فهذه أحرى بالتخفيف ، لزيادة ثقل التأنيث . قال : ويكون هذا تعليلاً لمن قال : صحارٍ وعَذارٍ ، ولم يقلِبْ[1] . قال السيرافيُّ : وقد يكملون على الأصل ، قالوا : صحاريُّ ، لكنه قليلٌ . وأما عِلباءٌ وحِرباءٌ فلا ينبغي أن يخفَّف لأنه ملحق بسِرْداحٍ ، والملحق به لا يخفَّفُ ، فكذلك ما ألحق به ، قال السيرافيُّ: فكما لا يقال في الجمع : سَرَادِح[2] ، دون ياءٍ ، وإنما يقال بالياء ، فكذلك ما[3] أُلحق (به)[4] وهذا حسنٌ من التعليل :

والقَيْسُ: التقديرُ ، قِستُ الشيء قَوساً وقَيساً وقِياساً : إذا قدَّرتَهُ.

* * *

واجعلْ فَعَاليَّ لغيرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ كالكرسيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

جُدِّدَ : جملةٌ في موضع الصفة لنَسَبْ ، أي : لغير ذي نسب مجدَّدٍ، وغير ذي النسب هو الاسمُ الذي تلحقه ياءُ النسب ، ومعنى كونه جُدِّد أي : أُدخل في الكلمة بعد أن لم يكن فصار فيها جديداً ، فبَصْرِيٌّ وقيسيٌّ مثلاً كان أصله « بصرة » و « قيس » ، ثم ألحق بهما

---

(١) في الأصل و(أ) : تقلب .

(٢) في (س) : سرداح ، وهو تحريف .

(٣) في (أ) : كيما .

(٤) عن (أ) و(س) .

أداةُ النسب تحديداً لمعناه ، فصار موجوداً فيهما بعد أن لم يكن ، ويريد أن بناء فَعَاليٍّ المشدد الياء من أبنية الجموع يُجعل في الحكم جمعاً لما كان من المفردات قد / لحقته ياءُ النسب غير المجدد، فإنه إنما نَفَى [٣١٤] ذا النسب بقيد كونه مجدَّداً، فلا تقول في قيسيٍّ: قَيَاسيٌّ ، ولا في بصريٍّ: بَصَاريُّ . وعلى هذا فقولهم: أناسيُّ ليس بجمع لإنسيٍّ ، وإلاَّ لقيل في قيسيٍّ : قَيَاسيٌّ . وإنما هو جمع إنسان ، وأصله أناسين ، فأُبدلت النون ياءً كما أبدلت في ظرابيٍّ جمع ظَرِبان .

ويُفهم منه أنه إذا لم يكن النسب مجدَّداً لكنَّ ياءَيه لحقتا من أول الاستعمال أمراً لفظياً ، فهو الذي يُجمع هذا الجمع قياساً ، ومثل ذلك بالكرسيِّ ، فإن الياءين فيه لم تُفيدا معنى زائداً على الوضع الأول ، إذ لم يستعمل كُرسٌ ثم لحقتاه ، ومثال ذلك : كرسيٌّ وكراسيُّ ، وبُختيٌّ وبَخاتِيُّ ، وقُمْريٌّ وقماريُّ، وبُردِيٌّ[1] وبرادِيُّ ، وأُثفِيَّةٌ وأثافيُّ - على قول من جعلها فُعْلِيَّة[2] - على أنهم قالوا في هذا : أثافٍ ، بالتخفيف أيضاً.

فإن قيلَ : ما فائدةُ تمثيله بالكرسي وقد حصل المقصود بقوله : « لغير ذي نسب جُدِّد » ؟

---

(١) البُرديُّ : نوع من جيد التمر ، والبَردي : بالفتح ضربٌ من النبات .

(٢) انظر سر الصناعة ١٧٣/١ .

(فالجواب : أن له فائدةً في الموضع ضرورية ، وذلك أن قوله : «لغير ذي نسبٍ جُدِّدَ »)[1] يشمل بنفيهِ قسمَين ، أحدهما : ما كان ذا نسب مجدَّد ، وقد انتفى بلا شك . والآخَرُ : ما لم يكن ذا نسب أصلاً، لأن زيداً وجعفراً مثلاً يصدُقُ عليهما أنهما غيرُ ذي نسب مجدَّد ؛ إذ ليس لهما نسبٌ مجدَّد ولا غيرُ مجدَّد . فلما كان المفهوم محتَمِلاً هذَين الاحتمالين صرَّح بمقتضى التمثيل بأحد الاحتمالين .

وأيضاً فقد قيَّد في التسهيل[2] ما كان ذا نسب غير مجدَّد بقيدين آخرين، وهما كونه ثلاثياً، وكونه ساكنَ العين ، فقال : « ومنها فَعَالِيُّ لثلاثيٍّ ساكن العين زائدٍ آخرُه ياءٌ مشددة لا لتجديد نسبٍ » . ولا أحقِّقُ الآن ما أراد بهذين القيدين، ولعله أراد بكونه ثلاثياً التحرُّز من الرباعي الذي لحقته ياءُ النسب ، كما إذا سميت رجلاً بجَعْفَرِيٍّ[3] فإنه يصيرُ بالعلمية مثل كرسيٍّ ، فإذا جمعت هذا قلتَ : جعافِرُ . فتعامِلُ الياءين معاملةَ هاء التأنيث في نحو فَعِيلةٍ وفَعالَةَ، إذ كنت تقول: فعائِلُ فتحذفها . أو كما تحذف أَلِفَي التأنيث فيما زاد على الثلاثي نحو: قاصعاءَ، إذا قلتَ: قواصِعُ. وكثيراً ما يشبِّهُ سيبويه / ياءَي [٣١٥]
النسب بهاء التأنيث . وكما إذا سميتَ بِجَعْفَرُون قلتَ : جعافِرُ أيضاً.

(١) سقط من (س) .

(٢) التسهيل : ٢٧٧ .

(٣) في الأصل : بجعفر .

وأما كونه ساكن العين فلا يظهر لي وجهه ، إذ لو سَمَّيْتَ بنحو شَرَفِيٍّ وقَدَرِيٍّ ونَدُسيٍّ لقلتَ في الجمع : شرافيٌّ وقَداريٌّ ونداسيٌّ . وكذلك ما أشبهه . فتأمل ذلك .

وإذا تقرر هذا ظهر لما مثَّلَ به فائدةٌ لا بد منها ومن التنبيه عليها .

وقوله : « تَتْبَعِ العَرَبْ » ، أي : تكن بذلك العمل مُتَّبعاً للعرب ، جارياً على قياس كلامها ، غير خارج عن ذلك .

* * *

وبِفَعالِلَ وشِبْهِهِ انْطِقَا ... في جمع ما فوق الثلاثةِ ارْتَقَى

من غير ما مضى ومن خماسي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ

والرَّابعُ الشَّبيهُ بالمزيدِ قَدْ ... يُحذَفُ دون ما به تَمَّ العَدَدْ

لما كانت أمثلة مفاعِلَ ومفاعِيلَ وما أشبهها تختلفُ باختلاف المجموعات ، والأسماءُ المجموعة كثيرة تختلف باختلاف الأصول والزوائد، وباختلاف الزيادات في أنفسها كمفاعيلَ وفعالِلَ وفياعِلَ وفواعِلَ وتفاعِلَ وفعاوِلَ وأفاعِلَ وفعاعِلَ ، وغير ذلك من الأبنية التي هي راجعةٌ إلى مفرداتها ، وكانت لا تنضبط إلا بالمفردات ، أعطى فيها حكماً كلياً يشمل جميعها بعد ما ذكر منها بعضاً مما[1] تنتظم ضابطاً كلياً كفواعِلَ وفعائِلَ فإنه يدخل تحتهما أشياءُ ، أو كان فيها

(١) في الأصل : فما .

حكمٌ مخالف لصورة مَفاعِلَ ونحوه كالفَعَالِي والفَعَالَى ، ثمَّ كرَّ على ما بقي بقوله :

وبفعالِلَ وشبهِهِ انْطِقَا

إلى آخره ، يعني أن هذا المثال الذي هو على فعالل وما أشبهه مما هو على زِنَتِهِ خاصة كمفاعِلَ وتفاعِلَ وسائر ما ذكر من الأمثلة جمعٌ لكلِّ ما ارتقى فوق الثلاثة أي : زادت حروفه على ثلاثة أحرف ، فكان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً أو سباعياً . أما كونه أراد بما أشبه فعالِلَ ما هو على زِنَتِهِ[1] فلا بد منه ، إذ لو أراد ما أشبه فعالِلَ في تعيين الحروف لم يكن ثَمَّ غيره ، إذ لا شبيه له في تعيين الفاء والعين واللامين ، إلاَّ[2] أن يقال : إنه أراد بالشَّبَهَ الملحَقَ بالتضعيف فإنه يقال فيه : فعالِلُ ، كما إذا بَنَيتَ من ضَرَبَ مثلَ جَعْفَرٍ أو دِرْهَمٍ أو فَرَزْدَقٍ ثمَّ جمعتَه فإنك تقول : ضَرابِبُ ، ووزنُهُ فعالِلُ. / ولو أراد هذا لكان [٣١٦] قاصراً جداً ، إذ يبقى له من هذه الأمثلة أشياءُ كثيرةٌ جداً ، كما تقدم تمثيل بعضه . فلا بد أن يريد بما أشبهه ما كان على زِنَتِهِ ، فيدخل تحته كل ما زاد على الثلاثة ، وهو المقصود .

وأما كونه جمعاً لما زاد على الثلاثة فلا بد منه ، لأنَّ الثلاثي لا

---

(١) أي : المساوي له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

(٢) في الأصل : ولا .

يُجمع على فعالِلَ وشبهه ، فإن جاء يوماً ما فإنه نادرٌ غير مقيس ، كقولهم في أهل : « أهالِي » ، وقد حكى المؤلف عن جعفر بن محمد أنه قرأ: ﴿ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُونَ أهالِيْكُمْ ﴾[1] . وقالوا : ليلة وليالي ، وكَيْكَةٍ - وهي البيضة - وكَيَاكِي . وهذه عند النحويين جمعٌ لمفرد لم يُنطق به ، كأنهم جمعوه على أَهْلاةٍ ولَيْلاةٍ وكَيْكاةٍ . وعلى أنه قد سُمع ليلاةٌ شاذاً ، وقد صُغِّرَ على لُيَيْلِيَةٍ على اعتبار ليلاة . وقالوا : أرضٌ وأراضٍ ، وحِقَّةٌ[2] وحقائِقُ ، وصَرَّةٌ[3] وصرائِرُ . أنشد في التذكرة[4] :

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة ، وانظر القراءة في الدر المصون للسمين الحلبي ٤٠٨/٤ - ٤٠٩ .

(٢) الحِقة من الإبل : التي دخلت في السنة الرابعة .

(٣) الصرة : الشدة من الكرب والحرب ، وصرة القيظ : شدته ، وشدة حرِّه ، وشدة العطش .

(٤) صدر بيت لذي الرمة ، وهو في ديوانه ٤٥٣/١ ، وعجزه :

وقدْ نَشَحْنَ فلا رِيٌّ ولا هيمُ

وهو في اللسان : صرر ، ونشح ، وقصع .

وانصاعت اعتمدت على العدْو ، ولم تقصع : لم تقتل صرائرها ، والصر : شدة العطش ، والحقب : جمع أحقب ، وهو الحمار الوحشي الذي في بطنه بياضٌ . يقول: لم تروَ هذه الحُمُرُ وقد شربت . ونشَحْنَ : شربن شرباً قليلاً ، فلا هي رواءٌ ولا هي عطاشٌ . والهيم : العطاش .

وانصاعَتِ الحُقْبُ لم تَقْصَعْ صَرائِرَهَا

وكَنَّةٌ[1] وكنائِنُ ، وضَرَّةٌ وضرائِـرُ ، وحُـرَّةٌ وحرائِـرُ . وهـذا كلـه نادرٌ، فإنما المعتبر ما زاد على الثلاثة . قـالوا : والأصـل فيمـا زاد علـى ثلاثة أحرف في العـدد أن يجمـع هـذا الجمـع : يُفتـح الحرفـان الأولان منه[2] ، وتُزاد ألف الجمع ثالثة ، ويُكسَرُ ما بعدها . وما جاء علـى غـير ذلك فمستثنى من هذا الأصل ، وهو الذي يستثنيه بقوله : « مـن غـير ما مضى » .

وقوله : « انطقا » يعني أن النُّطقَ على هذا النوع يكونُ مـن كسـر ما بعد[3] ألف الجمع وغير ذلك ، فيخرج له ما يُكسَّرُ على فَعَالَى وما أشبهه مما لا يكون النطق به كالنطق بفعالِلَ . فأما مـا كـان مـن نحـو: مطيَّـةٍ ومطايـا ، وخطيَّـةٍ وخطايـا ، ورَوِيَّـةٍ ورَوايـا ، فإنـه في الأصـل فعائِلُ[4] . وقد تقدم له الكلام عليه ، ولم يقل هنـالك: انطِـقْ بفعـائِلَ[5] ، وبينهما فرقٌ، وقد قال هنا : « من غير ما مضى » ، فإن مـا مضـى قـد يكون فيه ما النطق به على نحو فعالِلَ ، وعلـى غـيره ، إلا أنـه الأصـلُ

---

(١) الكنة : امرأة الابن أو الأخ .
(٢) سقط من (س) .
(٣) في النسخ : ما قبل ، وهو سهوٌ .
(٤) في (س) : فعالل ، وهو خطأ .
(٥) سقط من (س) .

فيه. وأما ما ذكر في هذا الفصل فلا . ثم قوله : « من غيرما مضى » إخراجٌ ممَّا تقدم ، لكنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يرجع إلى شبه من قوله : « وشبهه » ، فيكون المخرج ما تقدم ذكره من مشبه فعالِلَ[1] ، إذ قد مضى بحكمه مفصلاً فلا يعاد ، كأنه قال: / انطق بفعالِلَ وما كان مثله من غير ما مضى [٣١٧] ذكره .

الثاني : أن يرجع إلى « ما » من قوله :

في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى

يعني من المفردات ، فيكون المخرَجُ كل رباعيٍّ تقدم الكلام على جمعه كأفعل مؤنث[2] فعلى وفَعَالٍ، وما كان مثله من المثل الخمسة ، وهي فُعالٌ وفِعالٌ وفَعُولٌ[3] وفَعِيلٌ ، بالتاء كانت أو بغير تاء . وفُعْلَى مؤنث أفعل ، وفاعلٌ الصفة ، وفاعِلَةُ وفَعْلانُ ، ومؤنثاه : فَعْلَى وفَعْلانَة ، وفُعْلانُ ومؤنثه فُعْلانَةُ ، وفَوعَلٌ وفاعَلٌ ، وفاعلاءُ ، وفَعُلاَءُ، وفُعْليٌّ . هذه[4] هي التي تقدمت مما فوق الثلاثي من الرباعي والخماسي وغيره ، وقد تقدمت أحكامها ، فكأنه يقول : اجمع على فعالِلَ ما

---

(١) في الأصل : فعائل .

(٢) في الأصل و(أ) : مؤنث .

(٣) سقط من (س) .

(٤) في (س) : هي .

عدا هذه الأبنية فإن جموعها القياسية قد تقدمت ، فإن جاء منها ما جمع على فعالِلَ وشبهه ولم يُذكَر في خمسة[1] الأبنية التي هي فواعِلُ وفعائِلُ وفعالِي وفعالَى وفعالَى فليس ذلك فيه بقياس، كان ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي[2]، نحو قولهم في دخان: دواخِنُ، وفي حاجٍ: حوائِجُ، قال الشَّاعر أنشده صاحب الصحاح[3]:

نهارُ المرء أمثل حين يَقضي   حوائجَهُ من الليل الطَّويلِ

وأظنُّ المبردَ[4] يخطِّئ الناسَ في حوائِجَ ويقول: إنه لحنٌ . واتبع في ذلك الأصمعيُّ ، وإنما جمعُه الحاجُ ، وغيره يُثبته من كلام العرب ، وثُؤاجُ وثوائِجُ ، أنشد الفارسي في التذكرة[5]:

---

(١) في الأصل : الخمسة ، وكأن الألف واللام عارضتان على خط الناسخ .

(٢) في (س) : الثلاثة .

(٣) الصحاح (حوج) ، وفي اللسان : تقضى حوائجه ، والبيت فيهما غير منسوب .

(٤) قال في الكامل ٣٦٨/١ - ٣٦٩ : « والحاج جمع حاجة ، وتقديره : فَعَلة ، وفَعَلٌ ، كما تقول : هامة وهام ، وساعة وساع ... فأما قولهم في جمع حاجة : حوائج ، فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المعربين ، ولا قياس له » .

(٥) الرجز في اللسان (شوى) و(كلا) غير منسوب ، وقال في (كلا) : أنشده ابن الأعرابي ، وبعده :

وكان من تحت الكُلى مناتجه

والشويُّ : جمع شاة ، والثؤاج : صياح الغنم ، يقال : ثأجت تثأج ثَأْجاً وثُؤاجاً : صاحت . والمعنى : أن تموت الغنم من شدة الجدب فتنشق بطونها وتخرج منها أولادها .

إِذَا الشَّوِيُّ كَثُرَتْ نَوَابِجُهُ

وقد تقدم من ذلك أشياءُ نبَّه عليهـا في أثنـاء الكـلام على خمسـة الأبنية المشبهة لفعالِلَ . فإذا ثبت هذا فنرجع إلى ما قصده الناظم من الجمع ، فالذي ارتقى فوق الثلاثة إما غيرُ مزيد وإما مزيدٌ ، فأما غير المزيد فرباعي مجردٌ وخماسي مجردٌ كذلك . فأما الرباعي فمثاله جَعْفَرٌ وجعافِرُ ، وجَنْدَلٌ وجنادِلُ . هذا في الاسم ، والصفة أيضاً كذلك ، إذ لم يقيد الناظم ذلك باسم ولا غيره نحو: سَلْهَبٍ[1] وسلاهِبَ ، وشَجْعَمٍ وشَجاعِمَ. ومثل ذلك: زِبْرِجٌ وزبارِجُ ، ودِرهَمٌ ودراهِمُ ، وفِطَحْلٌ[2] وفطاحِلُ ، وجُنْدُبٌ وجنادِبُ . وفي الصفة عِنفِصٌ[3] وعنافِصُ ، وهِجرَعٌ وهجارِعُ ، وهِزْبَرٌ وهزابِرُ ، وما أشبه ذلك .

وأما الخماسيُّ فنحو: سَفَرْجَلٍ وفرَزْدَقٍ / وقِرْطَعْبٍ وحِنْبَتْرٍ[4] ، [٣١٨] تقول : سفارِجُ وفرازِدُ وقراطِعُ وحنابِتُ[5] . وكذلك الصفات أيضاً

---

(١) السلهب : الطويل . والشجعم : الأسد ، والطويل ، وجسد الإنسان أو عنقه .

(٢) الفِطحَل : دهرٌ لم يخلق فيه الناس بعدُ ، أو زمن نوح عليه السلام .

(٣) العِنفِصُ : المرأة البذيئة القليلة الحياء . والهجرع : الأحمق والطويل .والهزبر : المراد به هنا الغليظ الضخم أو الشديد الصلب .

(٤) في الأصل و(أ) : خنبثر ، وفي (س) : حبنثر . والمثبت عن الكتاب ٣٠٢/٤ ، وقد نبه المحقق إلى ما في النسخ من تصحيف . وفي تاج العروس : بتقديم الموحدة على المثناة ، أهمله الجوهري ، وقال الصغاني : مثّل به سيبويه ، وفسره السيرافي فقال : هو الشدة » وانظر اللسان (حنبتر) .

(٥) في النسخ : وخبابث .

كجَحْمَرِشٍ[1] وقَهْبَلِسٍ وخُزَعْبلٍ ، تقول فيه: جَحَامِرُ وقَهابِلُ وخزاعِبُ أيضاً . وهذا لا يتأتى إلا بحذف الحرف الأخير كما ترى ، على ما يتبين إذا تكلم عليه الناظم إثر هذا إن شاء الله .

وأما المزيد فعلى ثلاثة أقسام : ثلاثي مزيد، ورباعي كذلك ، وخماسي كذلك أيضاً ، والحكم واحد ، فأما الثلاثي المزيد فمنه ما لحقته زيادة واحدة للإلحاق بالرباعي ، ومنه ما ليس كذلك . فالأول نحو: عَنْسَلٍ[2] وعناسِلَ ، وبِلَغْنٍ و بلاغِنَ ، وخَيْعَلٍ[3] وخياعِلَ ، وصَيْرَفٍ وصيارِفَ ، وشَأْمَلٍ وشآمِلَ ، وشمألٍ وشمائِلَ ، وجدْوَلٍ وجداوِلَ ، وحَشْوَرٍ وحشاوِرَ[4] .

والثاني نحو: سُلَّم وسلالم ، وأفْكلٍ[5] وأفاكِلَ ، وأَيْدَعٍ وأيادِعَ ، وتُرتُبٍ وتراتِبَ ، وتَنْضُبٍ وتناضِبَ ، وتَتْفُلٍ وتتافِلَ ، ويَرْمَعٍ ويرامِعَ ،

---

(١) الجحمرش : العجوز الكبيرة ، والمرأة السمجة ، والقهبلس : المرأة الضخمة ، والخزعبل : الباطل .

(٢) العنسل : الناقة السريعة كالعسل ، والبِلغْن : البلاغة ، والنمام .

(٣) في النسخ : حيعل ، ولم أجده . وخيعل من أمثلة الكتاب ٢٦٦/٤ ، وهو الفرو ، أو ثوب غير مخيط الفرجين .

(٤) في الأصل : وحشاير ، وهو خطأ . والحشور من الدواب : الملزز الخلق ، ومن الرحال العظيم البطن .

(٥) الأفكل : الرِّعدة ، والأيدع : صبغ أحمر . والترتب : الشيء الثابت . والتنضب : شجر حجازي شوكه كشوك العوسج . والتتفل : الثعلب . واليرمع : الخذروف يلعب به الصبيان . واليلمق : القباء المحشو ، وهو بالفارسية : يلمه .

ويَلْمَقٍ ويلامِقَ . و ما أشبه ذلك . ومنه ما أُلحق بالخماسي وما فوقه نحو: جِنْطَأْوٍ[1] ، تقول : حناطِيٌّ ، وفي عقَنْقَل : عقاقِلُ ، وفي ضَفَنْدَد : ضفادِدٌ ، وفي خُنْفَساء : خنافِسُ ، وفي عُنْصَلاء : عناصِلُ . ونحو ذلك. وسيذكر حكم حذف بعض الحروف عند إقامة بنية التكسير بعد هذا . وكذلك الرباعي المزيد حكمه هذا الحكم ، وكذلك الخماسي المزيد فيه أيضاً ، نحو : عُذَافِرٍ تقول فيه[2]: عَذافِرُ[3]، وفي فَدَوْكَسٍ : فَداكِسُ ، وفي جَحَنْفَلٍ : جحافِلُ ، وفي كَنَهْوَرٍ : كَنَاهِرُ ، وفي فِرْدَوسٍ : فرادِسُ ، وفي قَلَنْسُوَة : قَلانِسُ أو قَلاسٍ . وفي قَبَعْثَرَى: قباعِثُ ، وفي ضَبَغْطَرَى : ضباغِطُ ، وما أشبه ذلك . ثم في هذه الجملة نظر ، ذلك أنها قد صرَّحَتْ بأن فعالِلَ وشبهَه مما سوى الخمسة المتقدمة لِمَا زاد على الثلاثة مطلقاً ما عدا ما تقدم حكمه ،

---

(١) في النسخ : حنظأو بالظاء المعجمة ، والجِنْطَأْو : العظيم البطن ، والعقنقل : الوادي العظيم المتسع ، والكثيب المتراكم . والضفندد : الضخم الأحمق . والعنصلاء بفتح وضم الصاد : البصل البري ، وضم الفاء في خُنفساء لغة كما في اللسان .

(٢) ليست في (أ) و(س) .

(٣) العذافر : الأسد، والعظيم الشديد من الإبل ، والفدوكس : الأسد ، والرجل الشديد. والجحنفل : الغليظ الشفة . والكنهور من السحاب : قطع كالجبال ، والضخم من الرجال ، والقبعثر : العظيم الخلق . والضبغطرى : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق .

فيقضي[1] أن فُوعالاً نحو طُومَارٍ[2]، وفَاعُولاً نحو ساقُورٍ[3]، وفاعـالاً نحـو خاتامٍ، وفَوْعالاً نحو ساباطٍ تُجمع على فعالِلَ وشبهه مما عدا ما تقدم، وكذلك يقتضي أن فُعْلَى نحو حُبْلَى، وفِعْلَى نحو ذِفْـرَى[4] يُجمـع علـى فعالِلَ وشـبهه أيضاً أنها تخرج عن حكم الفعالي والفعالى. وأن فُعْلاء وفِعْـلاء نحو قُوبـاءٍ[5] / وعِلْبـاءٍ وفَعْلايـا نحـو حَوْلايـا لا تُجمـع علـى [٣١٩]
فَعَالِيَّ - بتشديد الياء - وليس كذلك، بل الأمر على خلاف ما اقتضاه النظم، فإنك إنمـا تجمـع « طومـار » علـى فواعيـل، و« سـاقور » علـى سواقير و« خاتام[6] » على خواتيم، و« ساباط » على سوابيط. وقد نص على ذلـك في التسـهيل[7] في فصـل فواعـل[8] لا في غـيره، وهـو الأولى. وليس بين[9] ما ذكره هنا من نحو كوكب وجورب وبين هذه الأشـياء

---

(١) في (س): يقتضي.

(٢) الطامور: الصحيفة.

(٣) في النسخ: شاقور وشواقير. ولم أجده، وفي تاج العروس: « والساقور: الحرُّ، قيل: وبه سميت سقر، وقيل: السـاقور الحديـدة تحمـى علـى النـار ويكـوى بهـا الحمار، نقله الصاغاني ».

(٤) الذفرى: الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن، وهما ذفريان.

(٥) القوباء: داء في الجسد يتقشر منه الجلد، وينجرد منه الشعر. والعِلبـاء: العصبة الممتدة في العنق. وحولايا: قرية بنواحي النهروان، خربت الآن.

(٦) الخاتام: الخاتم، حلي الإصبع، والساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق.

(٧) التسهيل: ٢٧٦.

(٨) في (س) فواعيل، ولا فصل لها في التسهيل.

(٩) في (س) في.

فرق إلا في المد قبل الآخر، وسيذكره[1] إثر هذا ، فلا يلتبس له بشيء، ولا يفوته فيه حكم . وكذلك أيضاً يقال في حُبْلَى: حَبَالَى وحبالِي ، لكن حبالي[2] نادر . وجماعة من النحويين ينكرونه . وذِفْرَى وذفارَى وذفارِي، لكن ذفاري قليلٌ فيمن لم ينون . وكذلك فُعْلاء نحو قُوباء ، وفِعْلاء نحو عِلباءٍ وحِرباءٍ لا يجمع إلا على فعالِيّ ككرسيٍّ ، فتقول : قَوَابيٌّ وعَلاَبِيٌّ ، وفي حَوْلايا : حواليٌّ وكذلك ما أشبهه . هذا وجه من الاعتراض .

ووجه ثانٍ ، وهو أن كثيراً من الصفات الزائدة على الثلاثة دون ما تقدم لا يجمع على فعالِلَ وشبهه ، وإن وجد فموقوفٌ على السماع ، وذلك الصفات مما عدا ما ذكر . وقد ضبطوا ذلك بأن كل ما كان من الصفات جارياً على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد ، أو يكون مختصاً بالمؤنث فإن جمعه في الأمر العام يكون على فعالِلَ وشبهه، كما ظهر من إطلاق الناظم ، وكل ما كان منها يؤنث بالتاء إذا أريد المؤنث ، ولا يؤنث إذا أريد المذكّر ، فهذا بابه التسليم بالواو والنون في المذكر ، والألف والتاء في المؤنث ، ولا يُجمع على مفاعِلَ أو غيره إلا نادراً . ويتبين ذلك بالتفصيل ، فمن ذلك مُفْعِلٌ ومُفْعَلٌ

---

(١) في (س) وسيذكر .

(٢) كذا في النسخ : حبالي ، ذفاري ، وقد ذكره الشارح بحسب الأصل قبل الإعلال. وانظر الكتاب ٦٠٩/٣ .

نحو: مُكرِم ومُكرَم بابه الجمع المسلَّم ، وشذ من ذلك : مُنكَرٌ ومناكيرُ، ومُفطِرٌ ومفاطيرُ ، وموسِرٌ ومياسيرُ . فإن كان مُفْعِلٌ للمؤنث بلفظ التذكير ، وأكثره مما يقع للمؤنث فما قال الناظم فيه صحيح ، ومنه مفعولٌ نحو : مضروبٍ ومقتولٍ ، لا يكسَّرُ على بناء من أبنية التكسير قياساً فضلاً عن أن يكسَّرَ على فعالِلَ وشبهه ، وإنّما بابه التسليم،/ لكنهم قالوا : مكسُورٌ ومكاسيرُ ، وملعونٌ وملاعينُ ، [٣٢٠] ومشئومٌ ومشائيمُ ، قال الأخوص الرياحيُّ[1] أنشده سيبويه[2] :

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عشيرةً ولا ناعباً إلاّ ببينٍ غُرابُهَا

وقالوا : مسلوخةٌ ومساليخُ . وهو نادرٌ ، وشبهوه بالأسماء التي تقرُبُ من هذا الوزن كمُغرُودٍ[3] ومغاريدُ ، ومنه كل صفة على

---

(١) في النسخ : الأحوص بالحاء ، وصوابه بالخاء المعجمة ، وهو زيد بن عمرو التميمي، شاعر مخضرم ، أدرك الإسلام . انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢٢٧ ، وانظر هذه الجموع في شرح الشافية ١٨٠/١ ـ ١٨١، وفيه أيضاً « ميمون: ميامين ».

(٢) الكتاب ١٦٥/١ ، ٣٠٦ ، والبيت مشهور في كتب النحو ، وقد نسب في الكتاب ٢٩/٣ إلى الفرزدق .

(٣) المغرود : ضربٌ من الكمأة ، وهو فطر . وفي اللسان (غرد) : « قال الفراء : ليس في كلام العرب مُفعولٌ ـ بضم الميم ـ إلا مُغرود ومُغفور ـ واحد المغافر ـ وهو شيء ينضحه العرفط ، حلو ، ويقال : مُغثورٌ ، ومُنخورٌ ، للمنخر ، ومُغلوقٌ لواحد المغاليق، والجمع : المغاريد » . وفي شرح الشافية ١٨١/١ مع هـ ٤ (مُلمول) ومعناه : المِكحال ، والحديدة التي يكتب بها في ألواح الدفتر ، وانظر اللسان (ملل) .

مُنْفَعِلٍ، أو مُفتَعِلٍ ، أو مستَفعِلٍ ، أو متفاعِلٍ ، أو مُتفَعِّلٍ . وبالجملة : كل صفة جارية على فعلها فبابها أن تجمع جمع السلامة لأجل الجريان على الفعل . ومنه فَيعِل نحو: سيِّدٍ وميِّتٍ وفَيْلٍ[1] ونحوه ، وهو مما لا يجمع على فعالِلَ وشبهه أيضاً ، وإنما له التسليم أو الجمع على أفعالٍ نحو: أمواتٍ وأفيالٍ وأكياسٍ ، إلا شاذاً نحو: (عَيِّلٍ وعيائِلَ . ومنه فَعَّالٌ فإن بابه التسليم ولا يجمع على ما قال الناظم ، وكذلك فُعَّالٌ نحو:)[2] حُسَّانٍ وكُرَّامٍ[3] وقُرَّاءٍ ، إلا أنهم قالوا : عُوَّارٌ وعَوَاوِيرُ ، شبهوه بالأسماء ، لأنه قلَّما يصفون به (المؤنث)[4] ، لأن العُوَّار هو الجبان ، قال الأعشى[5] :

غيرُ مِيلٍ ولا عواويرَ في الهيْـ ـجَا ولا عُـزَّلٍ ولا أكفالِ

وقال الكميت[6] :

---

(١) كذا ذكره سيبويه في فيعل على أن أصله فَيِّل ، قال ٦٤٢/٣ : « ومثل ذلك فَيلٌ وأفيالٌ ، وكيسٌ وأكياسٌ ، فلو لم يكن الأصل فيه فَيعلاً لما جمعوه بالواو والنون فقالوا : فيلون وكيسون ولينون وميتون » . هذا ولم يقع لي (فَيِّل) بالتشديد .
قلتُ: قد ذكر في القاموس (فيل) : فَيْلُ الرَّأي ، وفَيِّلُ الرَّأي . (سليمان) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) انظر الكتاب ٦٤١/٣ .

(٤) عن (س) ، وهذه عبارة سيبويه ٦٤١/٣ .

(٥) ديوانه : ١٦٨ من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللخمي ، ومطلعها :

ما بكاء الكبير بالأطلال وسؤالي فهل ترد سؤالي

والبيت في التكملة : ١٩٣ .

(٦) الهاشميات : ٧ ، وشرحها لأبي رياش القيسي : ٢٢ ، وفيهما يروى :

لا معازيل في الحروب تنابيـ ـل ولا رائمين بَوَّ اهتضامِ

لا عواويرُ في الحروبِ تنابيـــلُ ولا رائمونَ بُرَّ اهتضامِ

وكذلك فُعَّلٌ نحو جُبَّأ[1] ، وفُعَّيْلٌ نحو زُمَّيْلٍ . هذه كلها مما بابه التسليم لا التكسير ، وكلام الناظم ـ كما ذكر ـ يقتضي الجمع على فعالِلَ وشبهه ، وهو غيرُ صحيح . وأما مِفْعَلٌ ومِفعَالٌ ومِفْعيلٌ فإن فعالِلَ وشبهه قياس فيه ، إذ لا تدخله التاء ، فتقول : مِطْعَنٌ ومَطاعينُ، ومِهْذارٌ ومَهاذِيرُ . وقال[2] :

يظلُّ[3] مقاليتُ النساء يطَأْنَهُ يقلْنَ ألا يُلْقَى على المرءِ مِئْزَرُ

فجمع مِقْلاتاً[4] على مقاليتَ ، لأن التاء لا تلحقُهُ . فهذا كله فيه ما ترى .

ووجه ثالث : وذلك من حيث شمل كلامه الخماسيَّ الأصول ، يقتضي أنه يُكَسَّرُ قياساً لا مقال فيه ، ومطلقاً لا تقييد فيه . وليس كذلك ، بل نص النحويون على أن الأولى فيه التصحيح إن أمكن وألاَّ يُكسَّرَ ، (بل يقل تكسيره)[5] ، لما يلزم من حذف حرفٍ أصلي

(١) الجُبَّأُ : الجبان ، وكذلك الزُّمَّيل .

(٢) بشر بن أبي خازم الأسدي ، والبيت في ديوانه : ١٢٠ ، من قصيدة مطلعها :
أليلى على شط المزار تذكَّر ومن دون ليلى ذو بحارٍ ومَنْوَرُ

(٣) كذا في النسخ ، وفي الديوان : تظل .

(٤) المقلات : المرأة لا يعيش لها ولد .

(٥) سقط من (س) .

من الكلمة ، وهو مستكرَهٌ عندهم ، ولذلك يقول النحويون : لا يُكسَّرُ إلا على استكراه ، وفسَّر لنا شيخنا القاضي/ ـ رحمه الله ـ [٣٢١] كيف وجه استكراههم ، وذلك أن يقال لهم : كيف تجمع سَفَرْجَلاً على حدِّ ما تجمع جَعْفَراً فتقول : جعافِرُ ؟ فحينئذ يقول : سفارِجُ. فكأنَّ العرب لا يُكسِّرونه إلا كارهين لذلك ؛ لأن لهم عن تكسيره واقتطاع جزء من الكلمة مندوحةً ، فيسلم إن كان فيه شرط جمع السلامة ، وإن كان اسمَ جنسٍ لم يحتج إلى جمعه كفرزدق وسفرجل ، قالوا:(١) وعلى ذلك أكثر ما جاء من الخماسيِّ ، فإذا حملوا عليه وأُكرِهوا جمعوه وحذفوا . وإذا كان كذلك ، وكان في جمعه هذا الشَّغْبُ ، ولم يكن في(٢) كلام العرب إلا قليلاً ، فكلام الناظم في إطلاقه جوازَ الجمع غير سديد .

فأما الاعتراض الأول فقد يجاب عن بعض ما فيه ، فأما فُوعالٌ(٣) وفاعُولٌ وما ذكر معهما فحكمهما مأخوذ من كلامه ، وذلك أنه تكلم هنا على ما ليس قبل آخره حرف لين ، ثم استدرك الحكم بعد ذلك على أن ما آخره حرف لين فحكم ذلك الحرف أن يبقى مبدلاً منه الياء، فإذا جمعت بين الموضعين جاء منه أنَّ فاعَالَ هو فاعلٌ ، وقد

(١) في (س) : فالواو على .

(٢) في (س) : من كلام .

(٣) في (س) : فوعل .

ذكره ، وأن فَوعال هو فَوعل وفي حكمه ، وقد ذكره أيضاً ، وكذلك فاعول في حكم فاعل ، إذ هو يشبهه ، وفوعال هو فوعل بزيادة اللين ، فقد حصل له حكمه من الجمع على فواعل ، ولكن بزيادةٍ قبل آخره ، فما ذكره من الأمثلة في فواعل يشمل ما كان في حيِّزها .

وأما قُوباءٌ وحِرباءٌ ونحوهما فليس فَعالِيٌّ فيه بأصل ، وإنما هي أصل في مثل كراسيٍّ ، وبيان هذا أن الياءين في كراسيَّ ونحوه زيادتان زيدتا معاً في كرسيّ كياءي بَصْريٍّ ، ففَعاليُّ فيه على أصله ، بخلاف الياءين في قَوابيَّ فإنَّ المفرد على قُوباء ، وهو مما ثبت قبل آخره حرف لين ، فيثبت لذلك على ما يذكره بعد ، فإذا ثبت كان على شبه مفاعيل كطومار وطوامير ، لكن إذا قلت : قوابيي ، اجتمع ياءان فوجب إدغام إحداهما في الأخرى ، فصار فعاليَّ ، فالإدغام هنا غير أصيل ، بخلاف الإدغام في كراسيَّ فإنه أصيل ، فليس قوابيُّ وعِلابيُّ بفعاليَّ في الحقيقة ، وإنما هو مثل مفاعيلَ ، فلذلك أخرج قُوباءً ونحوه عن فصل فعاليَّ ، وما فعله في التسهيل[1] من الجمع بينهما في فعاليَّ فاعتباراً / بالظاهر، وما فعله هنا فهو التحقيق . وعلى هذا يجري [٣٢٢] القول في حَولايا ؛ إذ لا بدَّ في هذا الجمع من حذف الألف الأخيرة ،

---

(١) التسهيل : ٢٧٧ .

فيبقى حولايَ ، فيجري مجرى عِلباءٍ .

وأما الاعتراض الثاني فلا جواب عنه ، إلا أن يكون قائلاً بالقياس في جمع تلك الصفات على فعالِلَ وشبهه . وهذا بعيدٌ ومردودٌ على من قال بـه ، لأن العرب قد استغنت بالتصحيح[1] ، وكونه في الأصل للجمع القليل[2] ، ثم اقتصرت العرب عليه ، دليل قصد الاستغناء ، وحيث قصد الاستغناء فلا يجوز إجراء القياس ، لأنه نقض الغرض ، ونقض الغرض ممنوع على ما ثبت في الأصول . أو يقال : إن الصفات التي زادت على الثلاثة قد تقدم جواز التصحيح فيها في باب المعرب والمبني ، فنحمل قوله هنا : « من غير ما مضى » يريد به ما مضى في هذا الباب وغيره من هذا النظم . وعلى هذا يكون مُفتَعِلٌ ومستفعِلٌ ونحوهما ممَّا تقدَّم ، مقتصراً به على ما قدم فيه من تصحيح فقط ، أو مع التكسير الذي قدم في فَعيلٍ ونحوه . وهذا ممكن في الاعتذار عنه على ضعفه ، والله أعلم .

وأمَّا الاعتراض الثالث فلا جواب عندي فيه أيضاً ، إلا أن يقول[3] بالقياس فيه كما تقدم قبل هذا ، ولو عين ما يجمع[4] بالواو والنون ،

---

(١) في الأصل و(أ) : بالصحيح .

(٢) في (س) : والقليل .

(٣) في (س) : يقال .

(٤) في (س) : جمع .

أو بالألف والتاء ، لسَلِم من هذا كله .

ولما أتمَّ الكلام على هذا النحو ، وكان فيه ما لا بد من حذف بعض حروفه لتقوم بنية التكسير على فعالِلَ وشبهه ، وهي رباعيَّة ، فلا بد في الخماسي وما فوقه من الحذف ، وسواءٌ أكانت الحروف أصولاً كلها أم فيها زوائد - أخذ يذكر ذلك ، وابتدأ بحذف الحرف الأصلي فقال : « ومن خماسي جُرِّدَ الآخِرَ انفِ » ، من خماسي متعلق بقوله : «انف» ، والنفي ضد الإثبات ، أي : أزل الآخر واحذفه من الاسم الخماسيِّ الذي جُرِّدَ . ومعنى كونه جُرِّدَ : أنَّه جُرِّدَ من لحاق الزوائد ، تحرُّزاً من الخماسي الذي أصله الرباعي نحو: عُذافِرٍ وفَدَوكَسٍ ، أو الثلاثي نحو: صَمَحْمَحٍ[1] وعَقَنْقَلٍ ، فإن هذه[2] لا يُنفى منها الآخر ، بل يبقى آخرها على حاله ثابتاً ويحذف غيره من الزوائد، على ما يتبين إثر هذا إن شاء الله، / فتقول : عَذَافِرُ وفَدَاكِسُ [٣٢٣] وصَمَامِحُ[3] وعَقَاقِلُ ، ونحو ذلك، ولا تقول : عَذَائِفُ ولا فَدَائِكُ ولا صَمَاصِمُ ولا عَقَانِقُ ، لما يؤدِّي إليه من حذف حرفٍ أصلي من غير حاجة .

فإن قلتَ : فيقتضي بمفهومه أن الخماسيَّ غير المجرد على الإطلاق

---

(١) الصمحمح : الرجل الشديد المجتمع الألواح ، والقصير ، والأصلع .

(٢) في الأصل : هذا .

(٣) انظر الكتاب ٤٣٢/٣ ، ٣٢٧/٤ .

لا يحذف الآخر ، وليس كذلك ، فإن الخماسي الأصول إذا لحقته الزيادة حذف أيضاً آخره كعَضْرَفُوطٍ[1] وعَرْطَبِيلٍ[2] وقَبَعْثَرًى . تقولُ : عَضارِفُ ، وعَرَاطِبُ ، وقَبَاعِثُ ، ولا تُبقِي الآخر أصلاً ، لأنَّ بنيةَ التكسير لا تقوم به .

فالجواب : أنه إنما يريد بالتَّجريد تجريد الأحرف[3] الخمسة خاصة من الزوائد ، فلا يكون فيها زائدٌ معدود منها ، فالخماسي المجرد عنده هو الذي جُردت حروفه الخمسة التي سمى بها خماسياً من زائد فيها ، فعلى هذا فالخماسي[4] غير المجرد ما كان على خمسة أحرف لم يتجرد عن زائد[5] ، ولو كان يريد بالخماسي غير المجرد ما هو كعَضْرَفُوطٍ وعَرْطَبِيلٍ لم يكن خماسياً، ولم يطلق عليه لفظ الخماسي ، إذ ليست حروفه خمسة، وإذا أُطلق لفظ الخماسي أو الرباعي في كلامهم فالمراد به ذو الحروف الأصول وحدها أو مع غيرها ، فهو إطلاقٌ عام ، فإذا

---

(١) العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجواري .

(٢) كذا في النسخ : عرطبيل ، ولم أجده ، والمثال القريب منه في الكتاب: عرطبيس ، وهو ثابت في بعض نسخه كما أشار المحقق ٣٠٣/٤ ولم نجده ، وفيه أيضاً : عرطليل ٢٩٤/٤ ، وقال الزبيدي في الاستدراك : ٣٢ : « وقد سمعت أن العرطليل الطويل » .

(٣) في (س) : الخمسة الأحرف .

(٤) ليست في (س) .

(٥) في الأصل : زوائد .

قُيِّدَ فهو على ما قُيِّدَ من انفراد بالأصول أو اشتراك مع الزوائد ، فالحاصل أن نحو عَضْرَفُوطٍ من قبيل الخماسي المجرَّد .

وقوله : « الآخِرَ انفِ بالقياس » ، أي : احذف آخرَه قياساً إذا جمعْتَه[1] فتقول في فَرَزْدَق : فرازِدُ . وفي سَفَرْجَل : سفارِجُ ، وفي قُذَعْمِل[2] : قَذَاعِمُ، وفي جِرْدَحْلٍ : جرادِحُ ، وفي صَهْصَلِقٍ : صهاصِلُ، وتقول أيضاً في عَضْرَفُوطٍ : عضارِفُ ، وفي قَبَعْثَرًى : قباعِثُ ، فتحذف الآخر من الأصول . فأما حذف الزائد[3] معه فيوخذ له مما يأتي إثر هذا .

وإنما قال : « بالقياس » لأنه هو القياس كما قال ؛ لأنَّ الحذف والتغيير موضعه الأواخر لا الأوائل، لأنَّ أوَّل الكلمة أقوى من آخرها، ولذلك (لا)[4] تسهل فيه الهمزات ، بخلاف الآخر إذ هو محل الوقف والتغيير والحذف بالترخيم وغيره ، فإن بِنية التكسير قد كملت قبل الآخر ، فلا حاجة إلى ما بعد ذلك . والناظم هنا على مذهب البصريين في الحذف حتماً ، وقد أجاز الكوفيون بقاءَ الآخر في التصغير، ولا يبعد أن يقولوا به في التكسير ؛ لأنه جار مجراه ،

---

(١) في (س) : « إذا جمعتَ في » .

(٢) القُذعمل : الضخم من الإبل ، ومثله الجِردحل ، والصهصلق : العجوز الصخابة .

(٣) في (س) : الزوائد .

(٤) سقط من الأصل و(أ) ، وانظر شرح الشافية للرضي ٣١/٣ .

وكلاهما ليس من كلام العرب كما قال الخليل في التّصغير ، قال[1] :
لو كنتُ محقّراً الخماسي / لا أحذف منه شيئاً لقلت: سُفَيرِجْلٌ ، [٣٢٤]
ليكون بزِنَةِ دُنَينِيرٌ . قال : هذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب .
يعني أن هذا هو القياس لو قيل .

ووجه ما فعلوا من حذف الحرف الخامس ، وكانوا قادرين على أن يأتوا ببنية تشمل الخمسة: أن التكسير والتصغير ضربٌ من التصرف ، والتصرف أصله للأفعال وحدها ، وما دخل من التصرف للأسماء فبالحمل على الأفعال ، والأفعال إنما تنتهي في أحرفها الأصول إلى أربعة خاصة كقَرْطَسَ[2] وسَرْهَفَ ، فإذا أرادوا أن يبنوا من خماسيٍّ فِعْلاً ردوه إلى الرباعي ، ألا ترى إلى قوله[3] :

وَدَرْدَبَتْ والشَّيخُ دَرْدَبِيسُ

فدَرْدَبَتْ مبني من دَرْدَبِيسٍ ، وليس على حد الاشتقاق مع ذلك، لأن الاشتقاق لا يدخل الخماسيَّ ، فلما كان عامة التصرف إنما هو

---

(١) انظر الكتاب ٤١٨/٣ .

(٢) يقال : رمى فقرطَسَ : أصاب القرطاس ، وهو كل ما ينصب للنضال ، وهو الغرض . وسرهفتُ الصبي : أحسنت غذاءه .

(٣) الرجز في الخصائص ٥٥/٢ غير منسوب ، وفيها : قد دردبت ، ومثله في اللسان (دردب) (دردبس) ، وقبله في اللسان (دردبس) :

أمُّ عيالٍ فحمةٌ تعوسُ

والدردبيس : العجوز ، وتعوس : تطوف بالليل . ودردبت : خضعت .

للفعل ، ولا ينتهي إلا إلى أربعة ، قصروا التصرف على ذلك ، فأتوا بِبنية التكسير والتصغير رباعيَّةً رُجوعاً إلى بِنية ما أصله التصرف .

ثم ذكر الناظم أن ما قبل الآخر قد (يحذف دون الآخر إن كان شبيهاً بالحرف الزائد ، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة ، فقال :

والرابعُ الشَّبيه بالمزيدِ قَدْ يُحذَفُ)[1] ... ...

يعني أن الحرف الرابع من الاسم الخماسي قد يحذف في التكسير لتقوم بِنيتُهُ فيه ، لكن بشرط شَبَهِ ذلك الرابع بحرف من حروف الزيادة التي يجمعها سألتمونيها ، فإذا[2] كان كذلك جاز حذفه ، فتقول في خَدَرْنَق : خُدَيرن[3] ـ على حذف الآخر ـ وخُدَيرِق ـ على حذف ما قبل الآخر وهو النون ، لأنه شبيهٌ بالمزيد ؛ إذ النون من حروف الزيادة . وكذلك تقول في قُذَعْمِل : قُذَيعِم ـ ، إن حذفتَ الآخر ، وإن حذفت ما قبل الآخِر قلتَ : قُذَيعِل ، وما أشبه ذلك .

والشبه بالمزيد على وجهين ، شبهٌ في نفس الصورة كما ذكر في خَدَرنق ، ومثله لو جمعتَ صَهْصَلِق لقلتَ : صهاصِقُ ، وفي قَهْبَلس : قهابِسُ ، ونحو ذلك . وشبَهٌ في الصفة ، كالدال الشبيهة بالتاء لأنها

---

(١) سقط من (س) .

(٢) في الأصل: وإذا .

(٣) كذا في النسخ ، وقد مثل المصنف بأمثلة التصغير ، لأن التكسير والتصغير من واد واحد ، والخَدَرْنَق والخذَرْنق بالدال مهملة ومعجمة : ذكَرُ العناكب .

من مخرجها ، وهي مثلها في الصفة التي هي الشدة ، فقالوا في فرزدق: فرازِقُ ، فحذفوا الدال ، قال ابن عصفور: إلا أن يكون الآخِرُ حرفاً من حروف الزيادة ، فإنك لا تحذف غيرَه ، كقولك[1]: شَمَرْدَل ، فإن اللام من حروف الزيادة . فكأنه يقول : إذا كانوا مما[2] يحذفون / ما[3] قبل الآخر لشبهه[4] حرفَ الزيادة في الصفة كالدال في فرَزْدَق ، فأولى أن يحذفوا ما أشبهه في الصورة والحقيقة ، وذلك اللام ، فلا تحذف الدال من شَمَرْدَلٍ وجَنَعْدَل . وما قاله ابن عصفور ظاهره مخالفةُ سيبويه[5] إذ أجاز في قُذَعْمِلٍ قُذَيعِل بحذف ما قبل الآخر ، مع أن الآخر من حروف الزيادة ، لكن له وجهٌ من القياس إن ساعده عليه السماع . ولم يأخذ الناظم بقول ابن عصفور هذا ، بل أجرى القاعدة على مذهب الجمهور. وعلى كل حالٍ فحذف ما قبل الآخر قليلٌ ، وهو أقل من حذف الآخر على كل حال ، وحذف ما قبل الآخر إذا كان من حروف الزيادة أولى منه إذا كان يشبهها . ولم ينبه الناظمُ على هذا الترتيب ، بل أجاز الوجهين على قلةٍ ، نبَّهَ عليها بقَدْ، [٣٢٥]

---

(١) في الأصل : كقولهم .

(٢) أي : ربما يحذفون .

(٣) في (س) : مما .

(٤) في (س) : يشبهه ، وفي الأصل : لشبه .

(٥) الكتاب ٣/٤٤٩ .

مع أنهما غير متساويين في الجواز ، وذلك على عادته في بعض المواضع حيث يطلق الجواز في حكمين وإن كان أحدُهما أولى من الآخر ، وهذا قريبٌ . واعتبار حقيقة التشبيه الذي نبه عليه يُبيِّنُ[1] أن ما قبل الآخر لا يحذف مطلقاً ، فلا يقال في سَفَرْجَل : سفارِلُ . ولا في هَمَرْجَل[2] : همارلُ . وقد أجاز الكوفيون في التَّصغير حذف ما قبل الآخر كيف كان ، فيقولون : سُفَيرِلَة في سَفَرْجَلَة. وكأنه قياسٌ على فُرَيزِق في فَرَزْدَق . وقد بان الفرق بينهما ، فالصحيح أنه لا يجوز في تصغير ولا تكسير . وأجاز الكوفيون[3] أيضاً والأخفش حذفَ ما قبل الحرف الرابع إن كان يشبه حروف الزيادة في الحقيقة أو[4] في الصفة ، فيقولون في جَحْمَرِش : جَحَارِشُ . وكذلك ما كان مثله ، وهو غير صحيح أيضاً ، إذ لا سماع معهم ، والقياس يأبى ذلك ؛ لأن ميم جَحْمَرِش ليست بطَرَف ولا تلي الطرف ، والتغيير إنما يلحق الطرف أو ما يليه ، قال سيبويه[5] : « ولا يجوز في جَحْمَرِش حذفُ الميم وإن كانت تُزاد ، لأنه لا يُستَنْكَرُ أن يكون بعد الميم حرف يُنتهى إليه في

---

(١) في (س) : بين .

(٢) الهمرجل : الجواد السريع .

(٣) ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل : ٢٧٩ .

(٤) في (س) : والصفة .

(٥) الكتاب ٣/٤٤٨ - ٤٤٩ .

التصغير[1] كما كـان ذلـك في جُعَيفِـر ، وإنمـا يستنكر أن يجـاوَزَ[2] إلى الخـامس ». قـال : « فهـو لا يـزال في سـهولة حتـى يبلـغ الخـامس ثـم يرتَدِع، فإنما حَذَفت[3] الذي ارتُدِع عنده حيث أشبه حروف الزوائـد، لأنه منتَهَى التحقير ، وهو يمنع المحاوَزَة » .

وقـوله : « دون ما به تمَّ العَدَدْ » احترازٌ حسَنٌ ، لأنه لما ذكر أوَّلاً حَذْفَ الآخِرِ،/ ثمَّ عطف عليـه حـذْفَ مـا قبلـه ، خـاف أن يُتوهَّـمَ [٣٢٦] حذفُه مع حذف الآخر أيضاً ، فرفع هذا الإيهام بقوله : « (دون)[4] ما به تم العَدَدْ » ، أي : إنهما في الحذف متعاقبان لا متلازمان . والعدد : أراد به الخماسي المذكور .

وإنما حذفوا ما قبل الآخر لأن حكمه في التصريف حكمُ الآخر ؛ إذ من عادتهم إيقاع الإعلال به كما يقع بالآخر ، بخلاف ما إذا بَعُـدَ من الآخر ، كما قالوا في صائم وقائم : صُيَّمٌ وقُيَّمٌ . والأصـل : صُـوَّمٌ وقُوَّمٌ ، لكنهم قلبوا الواو ياءً لقربهـا مـن الآخِـرِ ، ولمـا قـالوا : صُـوَّامٌ وقُوَّامٌ بَعُدَ من الآخر ، فلم يقلبوا الواو أصـلاً ، فكذلـك هنـا[5] . وقـال

---

(١) في الكتاب و(س) : التحقير .

(٢) في الأصل : يجاوزوا .

(٣) في الكتاب : حَذَف .

(٤) ليست في الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٣٦٣/٤ .

السيرافي: مَن حذف الدال من فَرَزْدَق لم يحذف ميمَ جَحْمَرِشٍ لبُعْدِهـا من الطرف ، قال: والحرف الثالث يؤتَى به في التصغير ضرورةً ، وقـد يكون التصغـير(١) ولا حـرف رابـع ، قـال : فلمـا جـاز أن يُوجـد وألاّ يُوجد شُبِّهَ بالزوائد إذا كان من جنسها أو من مخرجها .

* * *

ولما أتم الكلام على حذف الحرف الأصلي أخـذ في ذكـر حـذف الحرف الزائد فقال :

وزائدَ العَادِي الرباعِي احْذِفْهُ مَا لم يكن لِينـاً اثْـرَهُ اللَّـذْ خَتَمَا

العادي : اسم فاعل من عـدا الشـيء يعـدوه: إذا جـاوَزَه ، وهـو صفةٌ لموصوف محذوفٍ تقديره: وزائدَ الاسم العادي الرباعي. و«زائدَ»: منصـوبٌ بفـعل مضمر من باب الاشتغال مفسـره قولـه : احذفْـهُ . و« الرباعي » : منصوب بالعادي ، أي : العادي الرباعي ، لكنه حذف إحـدى يـاءَيِ النسـب للضـرورة ، ثـم لم يُظهِـر الفتحـة فيـه أيضــاً ، فارتكب ما هو في الشعر كثيرٌ ، نحو قول النابغة(٢) :

---

(١) في الأصل و(أ) : « وقد يكون تصغير الأحرف رابع » ، وعبارة السيرافي في شرحه: « وقد يكون في التصغير ما ليس له رابع » .

(٢) من معلقته ، انظر ديوانه صنعة ابن السكيت : ٤ ، وفيـه يـروى : « رُدَّت » بالبنـاء للمجهول ، ولا شاهد عليها ، ورواية الأصمعـي : رَدَّت بالبنـاء للفـاعل ، وعليهـا الشاهد .
هذا والبيت في المقتضب ٢١/٤ ، والكامل للمبرد ٩٠٩/٣ .

رَدَّت عليه أقاصِيــه ولَبَّـدَهُ ضَرْبُ الوليدة بالمسحاةِ في الثَّأدِ

وفي الكلام نادرٌ ، ومنه القراءة وهي : ﴿ مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُــونَ أهَالِيْكُمْ ﴾[1] هكذا بإسكان الياء .

وضمـير « يـك » عـائدٌ على الزائـد[2] . و « اللَّـذْ » لغـةٌ في الـذي كقوله[3] :

فكانَ والأمرُ الذي قد كِيدا كاللَّذْ تَـزَبَّى زُبْـيَةً فاصطِيدا

ومعنى الكلام : أنَّ ما كان من الأسماء زائداً على الأربعة ، وذلك الخماسي وما فوقه ، فإن الزائـد[4] فيـه مـن الحـروف يُحـذف مطلقـاً ، سواءٌ كان (زائداً واحـداً أم أكـثر مـن ذلـك ، وسـواءٌ أكـان في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها ، وسواء أكان[5]) الزائد حرف لين أم غيره ، إلا إذا كان حرف اللين قبل الآخر فإنك لا تحذفه / أصـلاً [٣٢٧] ، بل تبقيه وإن كان الاسم به فوق الرباعي .

أما الرباعي فقد أخرجه عن أن يحذف منه شيء بوجـه فتقـول في أفْكَلٍ : أفاكِلُ ، وفي صيرَفٍ : صيـارِفُ ، وفي كوكـبٍ : كواكِـبُ ،

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة ، وهذه قراءة جعفر الصـادق . انظر الـدر المصـون للسمين الحلبي ٤٠٨/٤ - ٤٠٩ .
(٢) في الأصل و(س) : الزوائد .
(٣) الرجـز لرجـل مـن هذيـل ، وهـو مـن شـواهد الكـامل للمـبرد ٢٦/١ ــ ٢٧ ، والإنصاف : ٦٧٢ .
(٤) في (س) : الزوائد .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (س) .

وفي تَنْضُبٍ : تناضِبُ ، وفي عَنْسَلٍ : عناسِلُ ، وفي أَرْطًى : أراطٍ ، وفي جَدْولٍ : جداوِلُ . فقد قامت بِنيةُ التكسير مع وجود الزائد ، فلا ضرورة تدعو إلى حذف شيء .

فإذا زاد على الأربعة فلا بدَّ من الحذف ، لأن بِنية التكسير لا تقوم به ، لأنها رباعية كما تقدم ، لكن إنما يحذف الزائد إذا كان ثم زائد لا الأصلي ، إذ كان حذف الأصلي هدماً لأصل الكلمة .

والمحذوف الزائد تارة يكون حرفاً واحداً ، وتارة يكون أكثر ، وذلك داخل تحت إطلاقه وعموم قوله : « وزائد » لأنه اسم جنس مضاف .

فإذا كان الاسم خماسياً حذف منه حرف واحد خاصة ، فتقول في منطلقٍ : مَطَالقُ ، وفي مقتدِرٍ : مَقادِرُ ، وفي مُسَلِّمٍ : مَسالِمُ ، وفي جَحْجَبَى : جحاجِبُ ، وفي جَحَنْفَل : جحافِلُ ، وفي فَدَوكَسُ : فداكِسُ . فإن كان ما قبل الآخر حرف لين أُبقي كما قال ، فتقول في قنديل : قناديل ، وفي شِملال : شماليلُ ، وفي كُرسُوعٍ : كراسيعُ ، ولكن إن كان حرفُ اللين ألفاً قلبت ياءً ، وكذلك إن كان واواً قلبت أيضاً ياءً . وإنما لم تحذف لأن بقاءها لا يُخِلُّ ببنيةِ التصغير[1] بخلاف الحرف الأصليِّ والزائد غير اللين .

---

(١) الحديث هنا عن جمع التكسير ، ولكن التكسير والتصغير من واد واحد كما قال الأوائل .

وإذا كان سداسياً حذف منه حرفان حتى يصير رباعياً، فتقول في مستكبر : مكابِرُ، وفي مستخرج : مخارِجُ ، وفي مُسْحَنْكِك : مسَاحِكُ[1] ، وفي مُغْدَودِن : مغادِنُ[2] ، وفي مُقْشَعِرّ : قشاعِرُ . وما أشبه ذلك . فتحذف حرفَين إلا أن يكون الثاني من الزائدين[3] قبل الآخر فإنك لا تحذف إلا واحداً لقيام بناء التكسير مع وجوده ، فتقول في منجنيقٍ: مجانيقُ ، وفي عَيطَمُوسٍ : عطامِيسُ ، وفي عنتريسٍ : عتاريسُ، وفي عَيْضَمُوزٍ : عضاميزُ .

وإذا كان الاسم سباعياً حذفتَ ثلاثة إلا أن يكون الرابع من الحروف حرف لين فإنه يبقى لحصوله في بِنية التكسير قبل الآخر ، فمثال ما عَدِمَ اللين رابعاً: بَرْدَرَايا ، فإنك تقول فيه : برادِرُ . ومثال ما رابعه اللين: اشْهِيبابٌ ، تقول فيه : شهابيبُ ، وفي احرنجامٍ : حراجيمُ ، وفي اقشِعْرارٍ : قشاعيرُ . وما أشبه ذلك .

وقد ثبت في بعض النسخ هنا عوض قوله :

/ وزائدَ العادِي الرباعي احذِفْهُ مَا [٣٢٨]

قوله :

وزائِدَ الرباعيّ احْذِفَنْهُ ما

---

(١) في الأصل و(أ) : مسانك .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : الزائد .

وهو يريد ذلك المعنى إلا أن الأولى أحسن ، لأن هذه الأخيرة موهمة أن يكون أراد بزائد الرّباعيّ ما كان نحو صيرفٍ وكوكبٍ وقَذالٍ. وهذا المفهوم غير صحيح ، مع ما فيه من تحريك ياء « الرباعي» بعد تخفيفها ، وذلك من الضرورة نحو قول ابن قيس الرقيات[1] :

لا باركَ اللهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فما تقدم هو الأصح . ثم في قوله :

... ... ما لم يكُنْ ليناً إثرَهُ اللَّذْ خُتِمَا

مسائلُ :

إحداها : أن هذا الحكم منسحب على كل ما كان على فعالل وشبهه مما تقدم أو تأخر ، فيدخل تحته : فواعلُ ، وفعائِلُ ، وفَعَالٍ، وغير ذلك ، فيكون جمعُ خاتامٍ وطُومارٍ وجاسوسٍ وتَوْرابٍ ونحو ذلك داخلاً تحت حكم فواعِلَ المتقدم ، فتقول : خواتيمُ وطواميرُ وجواسيسُ وتواريبُ ، بمقتضى كلامه في فواعل ، لكن لا[2] من أمثلته ثَمَّةَ ، ولكن من هذا الموضع ومن هناك معاً كما تقدم التنبيه عليه .

فإن قلتَ : ويظهرُ أن الحكم جارٍ في « فَعَاليّ » ، وهو جمع

---

(١) ديوانه : ٣ ، من قصيدة مطلعها :

عاد له من كثيرة الطرب فعينه بالدموع تنسكب

وهو من شواهد الكتاب ٣/٣١٤ ، وغيره من كتب النحو .

(٢) في (س) : لكن لأن أمثلته .

صحراء المتقدم ؛ لأنه خماسيٌّ ، ما قبل آخره حرف لين ، فيقتضي ألاّ يُحذف حرف اللين منه ، فيُقال : صحارِيٌّ . ولم يحكه الناظم ، فهو نقض عليه به .

فالجواب أن نقول : نعم ، كان الأصل ذلك ، وعليه جاء صحارِيٌّ بالتشديد ، لكنه لما خصه الناظم بحكم غير ما تقتضي هذه القاعدة ، كان موضعاً مستثنًى منها ، من غير أن يحمل على تناقض ، والدَّليل على أنه استثناء نصه على الحكم فيه، إذ لو كان داخلاً لم يحتج إلى ذكره ، وقد مرَّ في التوجيه أن المحذوفة هي الألف الزائدة لا ألف التأنيث . وكذلك تبين من هذا أن عِلباءً وحِرباءً وقُوباءً تُجمع على فعاليَّ ، لأنه وإن كان خماسياً فقد وقع حرف اللين فيه قبل الآخر ، فلا يحذف ، فإذا جمع قيل: عَلابييُ ، فتجتمع ياءان ، فتدغم إحداهما في الأخرى فيقال : عَلابيٌّ . ففَعاليٌّ فيه بالعَرَض كما تقول في حَوْلايَا: حَوَاليٌّ ، كذلك أيضاً .

المسألة الثانية : أن حرف اللين المبقَى[1] لا بد أن يكون زائداً ، ويدل على ذلك من كلامه قوله : « ما لم يكُ ليناً » أي: ما لم يكن ذلك الزائد . فإذاً لا بد من كونه زائداً، فلو كان أصلياً ـ ويتأتى ذلك في الألف بكونها منقلبة عن أصل ، وهو سهل في الياء والواو لكونهما

---

(١) في (س) : المنفي .

يكونان أصليين بأنفسهما ـ فلا يجوز إثباته مدة (كمختار / فلا [٣٢٩] تقول: مخاتِيرُ ، ولا في منقادٍ : مناقِيدُ . بل تحذف تاء مُفتَعِلٍ ونون مُنفَعِلٍ ، وتقول: مخايرُ ومقايدُ[1]) . هذا إن لم تعوّض . وكذلك تقول في مستزاد: مزايد ، ولا تُبقّى الألف ؛ لأنها أصلية لا زائدة ، وذلك لأن بِنية التكسير التي هي مفاعيل الياءُ فيه زائدة ، فلا يجوز أن يُحكم للأصلي بحكم الزائد .

المسألة الثالثة : أن قوله : « لِيناً » ، يريد به حروف اللين الثلاثة ، ولكن لم يقل : « ما لم يكن مدّاً » ليدخل له ما كان من الواو والياء قبلهما مفتوح نحو قولك : كَنَهْوَرٍ[2] وقِلَّوْبٍ وسِنَّوْرٍ وعُلَّيْقٍ وسُكَّيْتٍ وسُرَّيْطٍ ، وشبه ذلك ، فإنك كما تقول في قنديلٍ وبُهلولٍ[3] وشِملال: قناديلُ وبَهاليلُ وشَماليلُ ، كذلك تقول في كَنَهْوَرٍ: كناهِرُ، وفي قِلَّوْبٍ: قلاليبُ ، وفي سِنَّوْرٍ: سنانيرُ، وفي عُلَّيْقٍ : علاليقُ ، وفي

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) كذا ، وليس ما قبل الواو في كنهور مفتوحاً ، بل ساكن ، والواو هي المفتوحة ، وانظر حديث الشاطبي عن كنهور فيما يأتي .

والكنهور من السحاب : قطع كالجبال ، أو المتراكم منها ، والقِلَّوب : الذئب ، والعُلَّيق : نبتٌ يتعلق بالشجر ويتلوّى عليه . والسُكَّيت : الكثير السكوت ، وقالوا في أمثالهم: الأخذ سُرَّيطٌ ، والقضاء ضُرَّيطٌ ، أي : يأخذ الدين ويبتلعه ، فإذا طولب به أضرط به ، أي : عمل بفيه كالضراط .

(٣) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، وناقة شملال : سريعة .

سُكَيْتٍ: سكاكيت ، وفي سُرَيْطٍ : سراريطُ . فلا تحذف حرف اللين لأنه زائد وإن كان غير حرف مد ، لأنه إذا حذف منه الحركة إذا[1] كان متحركاً[2] وكُسر ما قبله ؛ على ما يقتضيه بناء التكسير ، صار كحرف المد ، فصح إبقاؤه ؛ إذ لم تخرج البِنية عن حقيقتها وأصلها[3] من فعاليلَ وشبهه. وعلى هذا تقول إذا كسَّرت مثل مغدودِنٍ قلتَ: مغادينُ ـ بالياء ـ إن قدَّرْتَ أنك حذفتَ الدال الثانية ، قال سيبويه[4] : «كأنك في التصغير[5] حقَّرت مُغْدَوْن » ، قال : « لأنها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو ، فتصير بمنزلة بُهلولٍ وأشباه ذلك » . وأما إذا قدَّرْتَ حذف الدال الأُولى فتقول : مغادِنُ ، بمنزلة عُذافِرٍ ، إذ لم تقع الألف رابعة قبل الآخر . لكن إطلاق الناظم يقتضي أن حرف اللين هذا حكمه ، سواءٌ أكان مدغماً إدغاماً أصلياً أو غير أصلي أم كان غير مدغم ، أما غير المدغم فقد مر ، وأما المدغم إدغاماً أصلياً فكعَطَوَّد ، وهَبَيَّخ[6] ـ والإدغام الأصلي هو الذي ليس أصله الفك ـ فواو عَطَوَّدٍ زيادتان زيدتا معاً كياءَي النسب ، وكذلك ياءا هَبَيَّخٍ ،

---

(١) في (أ) و(س) : إن .

(٢) في (س) : أو .

(٣) في (س) : وأصله .

(٤) الكتاب ٣/٤٢٨ .

(٥) كذا في النسخ ، ولعل صواب العبارة : قال سيبويه في التصغير : كأنك حقَّرتَ...

(٦) العَطَوَّد : السريع السير ، والهَبَيَّخ : الأحمق .

بخلاف واوَي[1] مُقَوَّل إذا بَنيتَ[2] من القول مثل مُسَرْوَلٍ ، فإن الواوين ليستا بزائدتين ، بل الأُولى أصلية ، وهي في مقابلة الراء في مُسَرْوَل ، والثانية هي الزائدة للإلحاق بِمُدَحْرَجٍ ، فإحدى الواوين مفصولةٌ إحداهما من الأخرى ، فليس الإدغام فيها / إدغاماً أصلياً ، فكلا [٣٣٠]
المدغمين داخل تحت كلام الناظم ، أما إذا كانت الواو والياء مدغمة إدغاماً غير أصلي فاتفقوا على أن اللين لا يُحذف لأنه كواو كَنَهْوَر ، فتقول في مُقَوَّل المذكور : مقاويلُ ، بالياء من غير حذف ، وفي مُبَيَّع - إذا بنيتَ من البيع مثل مُرَهْيَأٍ ، على مَن قال : إنَّ رَهْيَأَ[3] فَعْيَلُ - تقول : مباييع ، فلا تحذف وإن كانت مدغمة ، إذ ليست الياءان بمزيدتين معاً، بل الياء الأُولى أصلية في مقابلة الهاء من مُرَهْيَأ ، والثانية هي الزائدة وحدها كمُقَوَّلٍ من كل وجه . وأما المدغمة إدغاماً أصلياً كعَطَوَّدٍ وهَبَيَّخٍ فتقول على مقتضى النظم: عطاويدُ وهبابيخُ ليس إلاَّ ، وهو مذهب المبرد ، قال : لأن رابعه واوٌ زائدة ، يعني في عَطَوَّدٍ كواو كَنَهْوَر ، فكما لا يجوز في كَنَهْوَر إلاَّ أن يقال: كناهيرُ، كذلك لا يجوز في عَطَوَّدٍ إلا عطاويدُ . وكذلك الياء على مذهبه ، والمنقول من

(١) في النسخ : واو .
(٢) في (س) : بنيته .
(٣) رهيأ السحاب : تهيأ للمطر .

هذا عنه إنما رأيته في التصغير[1]، ولا شك في جريانه في التكسير ، لأن أحدهما عند الجميع محمولٌ على الآخر. ومذهب سيبويه[2] أن الواو لا تبقى ، وإنما تقول: عُطَيِّد ، في التصغير بحكم التعويض ، ويجوز عُطَيِّدٌ. والفرق بين المدغمة إدغاماً أصلياً على مذهبه والمدغمة إدغاماً غير أصليٍّ أن الواوين في عَطَوَّد ، والياءين في هَبَيَّخ ونحوهما ، زِيدا معاً فلا يقع مع الواو الثانية والياء الثانية غيرهما ، وليست واو مُقَوَّل ومُبَيَّع كذلك ، بدليل وقوع الراء قبل الواو في مُسَرْوَل ، والهاء قبل الياء في مُرَهْيَاً ، فلهذا كان قولُ سيبويه أولى . ومع هذا فإنَّ الشَّلَوبين يرى أن سيبويه مستندٌ في ذلك إلى السماع لأنه قال في التصغير : « وإذا حقَّرتَ[3] عَطَوَّداً قلتَ: عُطَيِّدٌ وعُطَيِّيْد ، لأنك لو كسَّرته للجمع قلتَ: عَطاوِد . قال الشَّلَوبين: قوله : « لأنك لو كسَّرتَ للجمع قلتَ : عطاوِد » توقيفٌ ، وجعل قول سيبويه أخيراً : « وكذلك قول العرب والخليل » راجعاً إلى المسائل المتقدمة . والذي رجح الناس قول سيبويه، وهو الذي ذهب إليه في التسهيل[4] ، وهو راجحٌ ؛ لأن الأصل في

---

(١) ذكر ذلك السيرافي في شرحه على الكتاب ، باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات .

(٢) الكتاب ٤٢٩/٣ ـ ٤٣٠ .

(٣) في (س) : صغرت ، وانظر الكتاب ٤٢٩/٣ ـ ٤٣٠ .

(٤) التسهيل : ٢٧٨ ، وانظر المساعد ٤٦٢/٣ .

حرف اللين الذي يثبت هو أن يكون زائداً ساكناً ، فإذا تحرك فينبغي أن يبقى بحركته ، وإذ ذاك يخرج به البناء عن أبنية التكسير/ ، فإذا [٣٣١]
كان متحركاً ومنفرداً[١] سهل عليهم حذف حركته فيثبت ؛ لأنه ساكنٌ زائدٌ، فإذا كان ملحقاً بالأصل وزيد مع ذلك أن ضوعف كما تضاعَفُ الأصول زيادةً إلى كونه متحركاً ، بَعُدَ كثيراً عن حرف اللين الزائد ، فوجب لذلك حذف الحرف المدغم فيه .

وما قاله الشلوبين محتَمِلٌ ، فإن كان كما قال فلا مَعدَلَ عنه ، وإلاَّ فما ذهب إليه الناظم يظهَرُ وجهه ، لأن حرف اللين لا ينبغي أن يحذف بإطلاق إذا أمكن إبقاؤه ، وقد أمكن هاهنا ، وأصالة الإدغام لا تمنع .

المسألة الرابعة : أن قوله : « ما لم يَكُ ليناً » يقتضي أن الحذف فيه لا يجوز. وذلك صحيح ، إذ لا يقال في سِربال : سَرابِلُ ، ولا في قِنديل: قَنادِلُ ، ولا في سُرْحوبٍ : سَراحِبُ ، إلاَّ أن يُضطَرَّ شاعرٌ ، نحو ما أنشده سيبويه من قوله[٢] :

وكَحَّلَ العينَين بالعَوَاوِرِ

أراد : العواويرَ ، فحذف ضرورةً . وسيأتي التنبيه عليه إن شاء

---

(١) في (س) : متحركاً منفرداً .

(٢) الرجز لجندل بن المثنى الطُهوي ، وهو في الكتاب ٣٧٠/٤ ، وسر الصناعة : ٧٧١، والخصائص ١٩٥/١ ، وشرح شواهد الشافية : ٣٧٤ .

ا الله في الباب بعد هذا ، وهو باب التصغير .

المسألة الخامسة : أن قوله : « إِثْرَهُ اللَّذْ خُتِمَا » فيه إشكالٌ لفظيٌّ وإشكالٌ معنويٌّ ، فأما الإشكال اللفظي ففَقْدُ الضمير العائد على الذي ، لأن الضمير في « ختم » إما أن يكون هو العائد على الذي ، وكأنه يريد : إثره الحرف المختوم ، وهذا غير مستقيم ، لأن الحرف ليس هو المختوم ، وإما أن يكون عائداً على غير الحرف ، فإذ ذاك يبقى الذي دون ضمير ، وكأن حقيقة المعنى إنما هو: إثره الذي ختم به ، أي : الذي ختم اللفظ (به)[1] ، ولا يقال أعجبني الذي مررت !

والجواب : أنه حذف الضمير المجرور بالباء وإن لم تتوفر شروطه ضرورة ، والمعنى على : ختم به . ومثل ذلك قد ورد في الشعر ، مثل ما أنشده الفارسي في الشيرازيات[2] :

فقلت له لا والذي حَجَّ حاتمٌ ... أَخُونُكَ عَهْداً إنني غيرُ خَوَّانِ

أي : حج حاتمٌ له ، فحذَفَ ضرورة . ومثل ذلك في النظم

---

(١) عن (س) .

(٢) البيت للعريان بن سهلة الجرمي ، جاهلي ، وهو في نوادر أبي زيد : ٢٧٢ ، من أبيات ثلاثة ، وصدره فيه :

فقال مجيباً : والذي حج حاتمٌ

وانظره في كتاب الشعر لأبي علي : ٣٩٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥/٣ ، والخزانة ٥٦/٦ .

مغتَفَرٌ[1]، هذا كله إن كان « خُتِم » مبنياً للمفعول ، وأمَّا إن كان مبنيـاً للفاعل ، ومرفوعه ضمير الحرف الذي ختَمَ الكلمة فلا إشكال . ولم يأت إلى بلادنا من هذا الرجز نسخةٌ مرويَّةٌ ، فـالعذر في نحـو (هـذا)[2] مقبولٌ .

وأمَّا الإشكال المعنوي فإن ظاهره أنه يريد بضمير « خُتِم » العودَ على ما عدا الرباعي من الأسماء، وهو مرادُه بالعادِي، فكأنه يقـول:/ [٣٣٢] إثره الحرف الذي ختم اللفظ الخماسي به . وإذا كان كذلك فحـرف اللين الذي يثبت لا يلزم أن يكون إثره الحرف الآخر ، بل قـد يكـون بعده أكثر من حرف واحد ، وذلـك نحـو حولايـا ، فـإن اللـين الـذي يثبت فيه ليس قبل الآخر، وإنمـا هـو قبـل مـا قبـل الآخـر، وكذلـك : هِجِّيْرَى[3] ، وحِثِّيْثَى، وإِهْجِـيْرَى ، ومُغـدَوْدِن ، ولُغَّـيزَى ، وبُقَّـيْرَى[4] ، وخُضَّـارى ، وشُعَّارى، ومعلوجـاءُ ، ومشـيوخاءُ ، فـإنك تقـول : حواليٌّ، وهجاجيرُ، وأهاجيرُ ، ومغادينُ - إن حذفت الـدال[5] الثانيـة -

(١) في الأصل و(أ) : مفتقر ، وهو تحريف .

(٢) سقط من الأصل و(أ) .

(٣) يقال : هذا هِجِّيراه وإهجيراه ، أي : دأبه وشأنه . والحِثِّيثى : الحث أو كثرته . واللغّيزى : ما يُعَمَّى به . والخُضَّارى : نبتٌ . والشُعَّارى : الكذب . ومعلوجـاء : جمع عِلج : وهو الحمار ، والرجل من كفار العجم ، ومشيوخاء : جمع شيخ .

(٤) في الأصل : بغيرى ، وفي (أ) : بغرى ، وبُقيرى : لعبة .

(٥) في الأصل وفي (أ) : الواو الثانية ، وهو سهوٌ .

ولغـاغيزُ ، وبقاقيرُ ، وخضاضيرُ ، وشقاقيرُ ، ومعـاليجُ ، ومشـايخُ. وكثيرٌ من ذلك ، فليس اللين الثابت فيه ما قبل الآخر ، فقول الناظم : « إثْرَهُ الّذي ختِما » فيه ما ترى .

والجواب : أن جميع ما ذكر في السؤال من الأسماء أَقَلّيٌّ بالنسبة إلى ما اللين فيه قبل الحرف الآخر . وأيضاً فإنه قبل الآخر بالنسبة إلى صيغة جمع التكسير ، لأنك إنما تكسر الاسم الخماسي فمـا فوقـه بعـد أن تحـذف مـا يحتـاج إلى حذفه تقديراً وتصيره اسماً تقـوم بـه بنيـة التكسير، وهكذا يقرّرُ الأمر فيه سيبويه ، فهجّيْرَى وحِثّيْثَى ومـا ذكـر معه يقدر أولاً محذوفاً منه ما يفتَقَرُ[1] فيه إلى الحذف ، وهو الألف فيما آخره ألفٌ[2]، وحذف الدال الثانية من مُغْدَودِن حتى تصير في التقدير « مُغْدَون » ، وسيتبين شيءٌ من هذا إثر هـذا بحـول ا لله ، وقـاعدةُ بيانـه الأصولُ ، فإذاً لا اعتراض بذلك وا لله أعلم .

* * *

ثم ذكر مـا يحـذف مـن الزوائـد إذا اجتمـع منهـا اثنـان فـأكثر ، وكانت الحاجة في حذف البعض فقال :

---

(١) في (س) : يغتفر ، وهو تحريفٌ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٣٩ .

والسِّـــين والتا مِن كَمُسْتَدْعٍ أزِلْ إذ بِـبِنَا الجـمـع بَقَاهُمَا مُخِلّ
والمِـــيـمُ أولى مِن سِـواهُ بالبَقَـا والهـمـزُ والياء مـثـلُهُ إن سَبَقَا
والياءَ[1] لا الواوَ احذفِ انْ جَمَعْتَ ما كحَيْزَبُونٍ فَـهْـوَ حُكْـمٌ حُتِمَا

هذا الفصل يستدعي تمهيدَ أصلٍ ، وذلك أنَّ الخماسي إن كان فيه زائدٌ واحدٌ ليس قبل الآخر فلا بد من حذفه ، فإن كان فيه زيادتان فلا بدَّ من حذف إحداهما ، وكذلك السداسي إن كان فيه زيادة أو زيادتان فلا بدَّ من حذفهما معاً ، فإن كان فيه ثلاثُ زوائدَ فإنك تحذف زيادتين وتُبقي الثالث. وإذا ثبت أن بعض الزَّوائد يُحذف دون بعض فلا بدَّ لبقاء المبقَّى وحذف / المحذوف من علةٍ [٣٣٣] توجبُ ذلك وترجح أحدهما على الآخر في الإثبات إن كان ثَمَّ مرجِّحٌ ، أو يقع التخيير إن امتنع الترجيح أو تقابلت المرجحات .

والأوجه المذكورة في الترجيح سبعةٌ : التقدم ، والتحرك ، والدلالة على المعنى، ومقابلة الأصول ـ وهو كونه للإلحاق ـ والخروج عن حروف سألتمونيها ، وأن يكون لا يؤدِّي إلى مثال غير موجود ، وألاَّ يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف .

فأما التقدُّمُ فنحو أَلَنْدَدٍ[2] وأَلَنْجَجٍ ، وكذلك يَلَنْدَدٌ ويَلَنْجَجٌ ،

---

(١) في (س) : والياء والواو .

(٢) الألندد واليلندد : الخصم الشحيح الذي لا يميل إلى الحق . والألنجج واليلنجج : عود البخور ، والأرندج : جلد أسود ، معرَّب رنده .

فالهمزة والياء هنا المثبتتان لأجل تقدُّمهما ، فتقول : ألاجٌّ[1] وألادٌّ ، وكذلك : يَلاجٌّ ويَلادٌّ، ولا تقول: لنَادِدُ، ولا: لَنَاجِجُ ، لتقدُّمِ الهمزة والياء . ومثل ذلك: أَرَنْدَجٌ ، تقول فيه : أرادِجُ ، فتُثبتُ الهمزة لتقدمها .

وأما التَّحرُّكُ فمثل ما ذُكر من المُثُل ، ومن ذلك : كَوَأْلَلٌ[2] ، الظاهر على ما يأتي أن تُحذفَ الواو وتبقى اللامان ، فتقول : كَآلِلُ على مثال: كعالِلُ ، لأنَّ الواو من حروف سألتمونيها ، بخلاف اللام[3] ، فلو حذفت إحدى اللامين فقلت : كوائِلُ ،كنت قد آثرتَ ما هو من سألتمونيها على ما هو بخلاف ذلك ، وهو مخالفٌ لما سيذكره في عَفَنْجَجٍ[4] ونحوه ، لكن لما كانت الواو في كَوَأْلَلٍ قد قويت بالتحرك جعلها سيبويه[5] مكافئة للام فخيَّرَ فيهما .

وأما الدلالة على المعنى فنحو منطلقٌ ، فالميم دالَّةٌ على اسم الفاعل بخلاف النون ، فكانت أولى ، مع الترجيح أيضاً بالتقدم والتحرك ،

---

(١) انظر سيبويه ٣/٤٣٠ في توجيه إدغام المثلين في الجمع (ألادّ) ، والفك في (لنادد) ، وكان أبو العباس المبرد يخالف سيبويه في إدغام المثلين ، ورجح السيرافي مذهب سيبويه في شرحه على الكتاب .

(٢) الكَوَأْلَل : القصير .

(٣) يريد أن الزيادة هنا ليست من حروف سألتمونيها ، وإنما هي زيادةٌ بالتضعيف ، وأن مثل اللام مثل الجيم في عفنجج للإلحاق بأصل .

(٤) العفنجج : الضخم الأحمق ، والناقة السريعة .

(٥) الكتاب ٣/٤٣٦ .

فتقول : مَطَالِقُ . وكذلك مصطبر تقول : مصابرُ . وفي مقتدر : مقادر. وكذلك تقول على مذهب سيبويه[1] في مُجَلْبِبٍ : مَجَالِبُ؛ لأن الميم زائدةٌ لمعنًى ، وإحدى الباءين زائدةٌ لغير معنى . والمبرد يفضل الحرف الملحق بالأصل على حرف المعنى فيقول: جلابِيبُ ، قال : لأن مجلبباً ملحق بمدحرج ، ولا يجوز في مدحرج إلا حذف الميم، فكذلك ما ألحق به . فعنده أن ما كان في مقابلة أصلٍ فهو كالحرف الأصلي . قالوا : ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن إحدى الباءين زائدة ، وقصاراها في الفضل أن تفضل ما ليس بملحق إذا لم تكن فيه صفة أخرى تقابل الإلحاق . وأيضاً الإلحاق ليس بمعنى بالحقيقة ، وإنما هو أمر لفظي ، فالميم أقوى ، قالوا : وأيضاً فتزيد الميم بالتقدم ، وغاية الإلحاق أمر لفظي فيرجح به / إذا لم يكن غيره. ولهذا الوجه التزَمَ [٣٣٤]
المبرِّدُ[2] في حُبارى أن يقال في التصغير: حُبَيْرَى . فأثبت ألف التأنيث لأنها لمعنى ، وكذلك يقول في التكسير: حَبَارٍ أو: حَبارَى ، فيحذف الألف الأولى دون ما جاء لمعنًى كميم منطلق ، هذا إن أجاز[3] القياس

(١) انظر الكتاب ٤٢٩/٣ ، والمقتضب ٢٥١/٢ - ٢٥٢ ، والخصائص ٤٧٨/٢ .

(٢) المقتضب ٢٥٩/٢ .

(٣) قال سيبويه ٦١٧/٣ : « أما ما كان على فُعالى فإنه يجمع بالتاء ، وذلك حبارى وحباريات ... ولم يقولوا : حبائر ولا حَبَّارَى ، ولا حبارٍ ، ليفرقوا بينها وبين فعلاء وفعالةَ وأخواتها ، وفعيلةَ وفعالةَ وأخواتها » .

في التكسير ، إذ لم يكسِّرُوا فُعَالى. وأما سيبويه فيخيِّرُ في التصغير ، والتخيير على مذهبه جارٍ في التكسير لو قيل بقياسه . ووجهوا قول سيبويه في حذف ألف التأنيث أنَّ كونها للتأنيث أمرٌ لفظي ، قال ابن الضائع : لأنَّ التأنيث لا يحتاج إلى علامة ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثرُ مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ، فلذلك تساوت هنا الزيادتان ، لاسيِّما على التعويض من الألف تاء ، وهو مذهب أبي عمرو ، قال سيبويه[1] : لما كان هاتان الزيادتان ليستا للإلحاق فاستوتا في ذلك كما استوتا في حَبَنْطًى في كونهما[2] للإلحاق سُوِّيَ بينهما في خيار الحذف كما سوَّوا بين الملحقتين . قال ابنُ الضائع : وهو تشبيهٌ جيِّدٌ . وأما الترجيح بكون الحرف[3] للإلحاق فمثاله قولك في قُمارصٍ: قَمَارِصُ[4] ، وفي دُلامِصٍ: دَلامِصُ، تُحذف الألفُ وتبقى الميم ؛ لأنها ملحقةٌ بعُذافِرٍ ، بخلاف الألف.

وأما الترجيح بالخروج عن سألتمونيها فمثاله : خَفَيْدَدٌ[5] وعَفَنْجَجٌ، تُحذف الياء والنون في الجمع فتقول : خَفادِدُ وعفاجِجُ ؛

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٢) في الأصل : وكونهما .

(٣) في الأصل : و(أ) : بكون الألف ، وهو خطأ .

(٤) القمارص : الحامض من ألبان الإبل ، والدلامص : البرّاق .

(٥) الخَفَيدد : السريع .

لأنهما من حروفُ سألتمونيها ، ولا تُحذف الدال ولا الجيم ؛ لأنهما خارجان عن حروف سألتمونيها ، فكان ما[1] هو من جنس ما يُحذف أولى بالحذف من غيره . ومن ذلك على رأيٍ قولهم : عِثْـوَلٌّ[2] ، يجمعه سيبويه[3] على عثاوِلَ ، فيحذف إحدى اللامين ، قال ابن خروف : لأنها[4] ليست للإلحاق ، والواو للإلحاق . وأما المبرِّدُ فيحذف الواو دون اللام فيقول : عثالِلُ ، لأنهما معاً ـ الواو واللام ـ للإلحاق ، فيرجحُ إثبات اللام بأن زيادتها ليست زيادة سألتمونيها ، وإنما هي تضعيفُ أصلٍ ، وهو المرجِّحُ الآتي إثر هذا . قال ابن الضائع مرجِّحاً لما قاله ابن خروف : ويظهر من سيبويه أن إلحاق الثلاثيِّ لا يكون بالخماسي دفعةً ، بل ينبغي أن يُلحق بما يليه ، فجَعَل عِثْوَلاًّ ملحقاً بقِرْشَبٍّ ، وجعل الواو بإزاء الشين ، وضوعفت اللام كما ضوعفت في قِرْشَبٍّ ، فليست للإلحاق بقِرْشَبٍّ ، والواو للإلحاق بقِرْشَبٍّ قال : فيكون / ملحقاً بما يليه[5] أولى من أن يكون ملحقاً بالخماسي وهو [٣٣٥]
جِرْدَحْلٍ ، فحذفت اللام من عِثْوَلٍّ كما حذفت الباء من قِرْشَبٍّ .

---

(١) في (س) : بما .

(٢) العِثْوَلُّ : الأحمق .

(٣) الكتاب ٣/٤٣٠ ، وانظر المقتضب ٢/٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(٤) في (س) : لأنهما .

(٥) أي : يكون ملحقاً بالرباعي المزيد ، وهو أولى من إلحاقه بالخماسي المجرد .

فعلى هذا مذهب سيبويه يكون هذا من باب الترجيح بكون الحرف للإلحاق .

ومنه أيضاً ما رجح به سيبويه[1] حذف الياء والنون من خَفَيْدَدٍ وعَفَنْجَجٍ ، إذ قال : خفادِدُ وعفاجِجُ ، بأن الجيم والدال ليسا من حروف سألتمونيها ، بخلاف الياء والنون . وكذلك غَدَوْدَنٌ وعَثَوْثَلٌ، تقول : غدادِنُ وعثاثِلُ ، وما أشبه ذلك .

وأما الترجيح بكونه لا يؤدي إلى مثال غير موجود فمثالُ استضراب واستخراج ، تقول : تضاريبُ وتخاريجُ ، فتُحذف همزةُ الوصل ، لأن ما بعدها لا بدَّ أن يتحرك ، وتُحذف السين أيضاً وتبقي التاء ، لأنك لو أبقيت السين وحذفت التاء فقلت : سخاريجُ ، وسضاريبُ ، لكان على مثال سفاعيلَ ، وسفاعيلُ مثال غير موجود . وأما إذا أثبت التاء دون السين فإنه يكون على مثال تفاعيلَ ، وتفاعيلُ مثال موجود نحو: تماثيلُ وتجافيفُ . وإلى نوع من هذا النحو ذهب المازني في تصغير انطلاق ، فيحذف الهمزة والنون فيقول : طلائِقُ ، وفي التصغير : طُلَيِّقٌ ، لأن نطاليقَ نفاعيلُ ، ونفاعيلُ غير موجود ، بخلاف طلائِقَ فإن مثاله موجودٌ. ومذهب سيبويه[2] أن يقال : نطاليقُ،

(١) انظر كلامه في باب التصغير ٣/٤٢٨ ـ ٤٢٩ .

(٢) الكتاب ٢/٤٣٤ .

والتزمه وإن كان غير موجود . وفرَّقَ ابن الضائع بين الموضعين بأن استضراب استوت فيه السين والتاء في جواز الحذف في كل واحدة منهما ، فكان حذف السين أولى. قال: فغاية هذا المعنى أن يكون مرجِّحاً . قال : وأما أن تحذِفَ ما لا تضُمُّ[1] الضرورة إلى حذفه فلا ، لأن بناء التصغير ليس أصلاً بل هو فرع لا يُلتفت إليه ، كما أن الترخيم يجوز في جميع الأسماء على شروطه على اللغتين وإن أدَّى في اللفظ إلى مثالٍ غير موجود ، كترخيم طَيْلِسَان[2] بالكسر . ثم احتج عليه بما في كتاب التصغير من شرحه للجمل ، وليس هذا موضع بسط ذلك على وجهه .

والحاصل أن تحاميَ المثال غير الموجود مرجِّحٌ على الجملة ، لكن مع اعتبار جواز الحذف في كلٍّ واحد من الزائدين . وذكر الفارسي في التذكرة مما علّقه إسماعيل بن نصر ، عن أبي العباس قال : حدثني أبو العباس قال : سألت أبا عثمان عن تصغير انطلاق فقال : طُلَيِّقٌ ،

(١) تقول العرب : ضممت فلاناً إليَّ إذا استصحبته ، فكأن الضرورة تستصحب ما تدعو إليه من حذف أو غيره .

(٢) في الصحاح (طلس) : والطيلَسان بفتح اللام واحد الطيالسة ، والهاء في الجمع للعجمة لأنه فارسي معرب ، والعامة تقول : الطيلِسان بكسر اللام ، فلو رخمت هذا في النداء لم يجز ؛ لأنه ليس في كلامهم فَيعِلٌ إلا معتلاً نحو : سيِّد وميِّت » . هذا وقد ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٢٠ - ١٢١ هذه المسألة ، ونصها غير محرر .

لأنـه ليس في الكلام نِفْعَالٌ ، وكذلك في افتقار : فُقَيِّرٌ ، لأنه ليس في الكلام فِتْعَالٌ /، فحكيتُ[1] ذلك للرياشي فعجِبَ مـن ذلـك ، وجـاء [٣٣٦] بأعظم من خطأ المازني فقال : قولُكَ: اقتِتَالٌ إذا أدغمتَ قلتَ : قِتّـالٌ فِتْعَالٌ . وقول المازني غلَطٌ كبير ، وقـول الرياشـي كذلـك ، ألا تـرى أنك إذا قلت نُطَيليقٌ فلسنا نريد نِفْعال ، وإنما أردنا « انفعال »، فحذفنا منه لما تحرك الساكن ونحن نقدر ما حذَفْنا ، ألا ترى أنك إذا صغّـرتَ سَفَرْجَلاً قلتَ : سُفَيرِجٌ ، لم أقل[2] : إني صغرت « سَـفْرَج » ، فكذلـك فُتَيْقِير[3] ، ليس تصغير فِتْعَال ، وإنما هو تصغير الاسم الذي حَذَفْتَ .

وقول الرياشي : قِتّالٌ فِتعَالٌ ، ليس كما ذكَر ، لأن المدغم أيضـاً يقدر فيه الأصل وإظهاره ، ألا ترى أنــك لـو قيـل لـك : مـا وزن رد قلت: فَعَل . ولكن الإدغام صيره كـذا . وكذلـك أصَـمُّ أفْعَـلُ ، ولـو كان كما قاله الرياشي لكان أصَمُّ أفْعُلُ[4] ، ورَدٌّ : فَعْلٌ . وهذا لا يقوله أحد ، لأن الأشياء تُرد إلى أصولها . انتهت الحكاية .

قال الفارسي : كل هذا يقوله أبو الحسن علـى اللفـظ الـذي هـو

---

(١) في (س) : فحكيت له ذلك .

(٢) في (س) : لم نقل .

(٣) في النسخ : « افتقار » ، ورسم عليه في الأصل و(أ) : كذا ، وفي حاشـية الأصـل : لعله فتيقير .

(٤) في النسخ : لكان أصم فعل .

عليه ولا يفسِّرُ الأصل . انتهى . وهذا الكلامُ من أبي العباس ردٌّ في وجه سيبويه حيث يمنع سفاعِيلَ ونحوه .

وأما الترجيح بألا يؤدي حذف المحذوف إلى حذف المثبت أيضاً فمثاله: عَيْطَمُوسٌ[1] وعَيْضَمُوزٌ ، فالمحذوف الياء دون الواو ، لأنك لو حذفتَ الواو لم يكن بد من حذف الياء ، إذ لا تقوم بِنيةُ التكسير دون حذفها ؛ إذ كان يبقى الاسم معها على خمسة أحرف ليس ما قبل الآخر حرف لين ، وبِنية التكسير رباعية ، فلا بد من الحذف ، ولو حذفت الياء لم يحتج إلى حذف غيرها ؛ إذ كانت الواو واقعة قبل الآخر ، فتستقيم بِنية التكسير معها . وكذلك خَنْشَلِيلٌ[2] ، فإنك تحذف النون فتقول: خشالِيلُ ، فيُغني حذفها عن حذف الياء لقيام بِنية التكسير ، ولو حذفتَ الياء لم يكن بدٌّ بعد من حذف النون ، فلذلك أوثرت الياء بالإثبات دون النون ، ومن هذا كثيرٌ. ولسيبويه[3] ترجيحاتٌ أُخَرُ ذَكَرها في كتابه ، وهذه هي المشهورة عند المتأخرين ، والذي ذكر في التسهيل[4] ثلاثة ؛ المزية من جهة المعنى ، أو من جهة

---

(١) العيطموس : التامة الخلق من الإبل والنساء ، والمرأة الجميلة ، والعيضموز : العجوز ، والناقة الضخمة ، منعها الشحم أن تحمل .

(٢) رجل خنشليلٌ : مسن قوي .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٤/٣ وما بعدها .

(٤) التسهيل : ٢٧٩ .

اللفظ ، أو من كونه لا يغني حذفه عن حذف غيره . وأما في هذا النظم فذكر أربعة :

أحدها : الترجيح بكونه لا يؤدي إلى الإخلال بالبِنية ومثالٍ[1] غير موجود ، وذلك قوله :

والسينَ والتا من كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ

إلى آخره ، يعني أنك إذا كسَّرتَ ما هو على مثال مُستَفْعِلٍ مثل مُسْتَدْعٍ فإنك تحذف حرفَين لا بدَّ من ذلك ؛ لأنه سداسيّ ، وقد أخبر أن ما عدا الرباعي يحذف زائده حتى يصير إلى مثال الرباعي ، وذانك[2] الحرفان هما السين والتاء على التعيين[3] دون الميم ، لأنك إذا حذفتَهما صار إلى مثال مدعى فتقول : مَدَاعٍ ، فصحَّت معه بِنية التكسير ، لأن مفاعِلَ موجودٌ في الكلام كمَغَازٍ ومَرَامٍ ، فلو تركتَهما[4] لقلتَ : مساتِدْع. وهذا بناءٌ فاسدٌ لا يوجد مثله ، وهذا معنى قوله :

إذ بِبِنَا الجمعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ

وعلى هذا يجري ما لو حذفتَ الميم مع التاء فقلتَ : سَدَاعٍ ، لكان وزنه سَفاعِلَ ، وذلك بناءٌ غير موجود . ولو قلتَ: تَدَاعٍ ،

(١) في (س) : مثال ، دون واو العطف .

(٢) في (س) : وذلك .

(٣) في (س) : على اللغتين .

(٤) في الأصل و(أ) : تركتها .

فحذفتَ الميم والسين ، لكان على مثال موجودٍ وهو تفاعِلُ نحو تَناضِبَ[1] ، لكن الميم ذهبت وهي دالة على بِنية الفاعل أو المفعول ، فإذا حُذِفَت اختلت بِنيته من حيث هي لاسم فاعل أو مفعول ، وأيضاً فإنها حرف معنى ، وقد قال :

والميمُ أَولى مِن سِوَاهُ بالبَقَا

وهو المرجِّحُ الثاني ، لكون الميم دالة على معنى اسم الفاعل أو المفعول ، وما دل على معنًى أولى بالإثبات مما ليس كذلك .

فإن قلتَ : لِمَ قال : « والميمُ أَولى من سواه » ، وقد فُهِمَ له ذلك من تعيينه ما يحذف من مستَدْعٍ ؛ إذ قال :

والسينَ والتا مِن كَمُسْتَدْعٍ أَزِلْ

أن الميم تثبتُ ولا بدَّ ، فالظاهر أن هذا الكلام فضلٌ لا يُحتاج إليه؟

فالجواب : أن ذلك ليس بحشوٍ ، بل هو مفيدٌ لفوائدَ :

إحداها : التنصيص على بقاء الميم بخصوصها ، إذ لو لم يذكر ذلك لفهم من العلة جواز حذف الميم مع السين وإبقاء التاء ، لأن ذلك أيضاً لا يخل ببناء الجمع لبقائه على تَفاعِلَ ، وذلك موجودٌ ، فكان يكون قوله: « والسينَ والتَّا أَزِلْ » غير مقصودٍ في نفسه . وهذا

(١) التناضب : جمع تَنضُبٍ ، وهو شجر ينبت بالحجاز .

خطأٌ في نفسه ، إذ زوالهما يتعين لِمَا قال من الإخلال بالبِنية ، ولوجهٍ آخرَ وهو حذف حرف المعنى من غير فائدة ولا ضرورة ، فلذلك نص على إثبات الميم .

والثانية : التنبيه على الترجيح بالدلالة على المعنى ، لأنا لو فرضنا أنه يُفهم مما تقدم بقاء الميم لم يُعَين لابقائها معنًى زائد على ما ذكر من الإخلال ، بخلاف ما إذا نص عليها فإن الفهم ينصرف إلى وجه خلاف ما تقدم ، وهذا هو / الدلالة على المعنى، وقد تقدمت أمثلة [٣٣٧]
ذلك .

والفائدة الثالثة : أنه نصَّ على ذلك ليدخل له بالمعنى كلُّ ميم موجودة أول الكلمة دالة على معنى ، فتقول في مُقتَدِرٍ : مقادِرُ ، وفي منطَلِقٍ : مطالِقُ ، وفي متكاسِلٍ : مكاسِلُ ، ونحو ذلك ، ولا تعكس الأمر .

والفائدة الرابعة : الإشارة إلى قَصْرِ حرف المعنى على الميم رداً لاختيار المبرد في ألف التأنيث في حُبَارى ، إذ زعم أنها لمعنًى(١) فتثبت دون الألف الأُولى ، فكأنه يَرُدُّ على المبرد إما بكون(٢) ألف التأنيث ليست بحرف معنى ، وإما بكون معناها لا يعتبر أخذاً(٣) بقياس

---

(١) سقط من (س) .
(٢) في الأصل و(أ) : إما كون .
(٣) في الأصل و(أ) : أخذ .

سيبويه[1] للألفين على حرفي الإلحاق في حَبَنْطًى ونحوه .

المرجح الثالث : السبقيَّةُ ، وذلك قوله :

والهمزُ واليا مثلُهُ إن سَبَقَا

يعني أن الهمزة والياء مثلُ الميم في كونهما[2] أحقُّ وأولى بالبقاء من غيرهما ، كما كانت الميم أولى بالبقاء من غيرها ، إن كانت الهمزة والياء قد سبقتا غيرهما من الزوائد ، ومثال ذلك ما تقدم من أَلَنْدَدٍ ويَلَنْدَدٍ ، وأَلَنْجَجٍ ويَلَنْجَجٍ ، فالهمزة والياء أولى بالإثبات لمرجِّح السبقية .

فإن قلتَ : لِمَ عيَّنَ هذين الحرفين والترجيحُ بالسبقية عام في كلام النحويين ، إذ لا يُعينون ذلك في همزة أو ياء ولا غيرهما ، بل يطلقون القول إطلاقاً ، فكلام الناظم مخالف لكلامهم .

فالجواب : أن ما قاله الناظم صحيحٌ ، وذلك لأن الترجيح بالتقدم لا تكاد تجده إلا في هذين المثالين ، لاتفاق حرفي الزيادة في كونهما في الكلمة للإلحاق ، وليس في أحد الموضعين مرجِّحٌ إلا التحرك ، وهو مرجِّحٌ ضعيفٌ ، وأما غير هذين فقد يقع السبقُ ولا يحصل الترجيح به، كما قالوا في خَفَيدَدٍ ، فعينوا إبقاء الدال مع إمكان ترجيح الياء

---

(١) الكتاب ٣/٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٢) في الأصل و(أ) : كونها .

بالتقدم ، ولا أقل من أن يكون التقدم مكافئاً لكون الدال ليس من حروف سألتمونيها ، فكان يكون محل تخيير كما خيروا بين نون حنبطًى وألفه ، إذ تكافآ[1] بسبقية النون وتحرك الألف ، فكون النحويين لم يقولوا ذلك في خَفَيدَدٍ دليل على عدم اعتبار السبقية وحدها اعتباراً مطلقاً كغيرها ، أو لا ترى إلى تخييرهم في عَفَرْنًى بين حذف النون والألف ، وكلاهما ملحَقٌ ومتحرك ، وانفردت النون بمزية السبق ، ثم لم يجعلوا ذلك مؤثراً، بل قالوا : العَفَارَى / [٣٣٨]
والعفارِنُ[2] على الجواز . وإذا استقرأتَ أكثر مسائل الباب وجدتَ الترجيح بالتقدم تابعاً لغيره ، وأما هذان الحرفان فيظهر للتقدم فيهما مزية ، فلذلك عينهما . ووجه ذلك - والله أعلم - أن مجرد سبقية أحد الحرفين للآخر ليست هي المعتبرة وحدها ، بل السبقية أول الكلمة ما لم يعارض معارضٌ أقوى ، لأن أول الكلمة محلٌّ لوقوع حروف المعاني كهمزة التعدية ، وحروف المضارعة ، وكالميم الدال على الفاعل والمفعول ، ولذلك قالوا في إستبرق : أبارِقُ وأُبَيرقٌ ، وهو داخل تحت نظم الناظم ، لموافقته أفاكِلَ مع وقوعه موضع الميم من اسم الفاعل؛ لأن أصله الفعل . وهذه السبقية هي التي أراد الناظم ، إذ لم يرد مجرد

(١) في (س) : إذ تكافأ السبقية النون ، وتحرك الألف بكون ...
(٢) انظر الكتاب ٤٣٨/٣ .

السبقية على الزائد الآخر ، وإنما أراد التقدم أول الكلمة ، فهذا ممكن في توجيه هذا الموضع .

المرجِّح الرابع :كون أحد الزائدين لا يُغني حذفه عن حذف غيره، وهو قوله :

والياءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا

كَحَيْزَبُونٍ ... ...

« الياء » : مفعولٌ بـ « احذف »، و « ما »: موصولة صلتها المجرور بالكاف . يريد أن ما كان من الأسماء مثل حيزبون في كونه سداسياً ذا زائدين ، أحدهما لين قبل الآخر ، فإنك إذا أردت جمعه حذفت الياء الأولى ، ولا تحذف الواو أصلاً ، فتقول : حزابينُ. ومثله عَيْطَمُوسٌ تقول فيه : عطاميسُ ، فتحذف الياء ، وفي عَيْضَموزٍ : عضاميزُ ، وفي عَيْسَجُورٍ[1]: عساجيرُ ، وفي خَيْسَفُوجٍ :خسافيجُ ، وفي خَيْتَعُورٍ : ختاعيرُ . وكذلك تقول في خَنْفَقِيقٍ : خفاقيقُ فتحذف النون، وفي خَنْشَلِيلٍ: خشاليلُ ، وفي مَنْجَنِيقٍ : مجانيقُ ، وفي عَنْتَرِيسٍ : عتاريسُ. وكذلك تقول في الجِحْنِبَار: جحابيرُ. فتحذف النون أيضاً ،

---

(١) العيسجور : الناقة الصلبة والسريعة ، والخيسفوج : حَب القطن ، والخشب البالي. والخيتعور : السراب ، والسيئة الخلق . والخنفقيق : السريعة جداً من النوق ، وحكاية جري الخيل، وهو مشيٌ فيه اضطرابٌ . والعنتريس : الناقة الغليظة الوثيقة. والجحنبار : الرحل الضخم . والجعنبار : القصير الغليظ . والفرنداد : شجر .

وفي جِعْنِبَارٍ: جعابيرُ ، وفي فِرِنْدَادٍ : فراديدُ .

ولا يجوز : حذف الحرف الذي قبل الآخر ويـترك الأول لقولـه : «فهو حكمٌ حُتِمَا » ، أي حذف الأول . ووجه هـذا الانحتـام مـا تقـدم من أنه لو حذف الثاني لم يُغـنِ حذفـه عـن حـذف الأول ، إذ كـانت بِنية التكسير لا تقوم بحذف الثاني وحده، وتقوم بحذف الأول وحده.

والحَيْزَبُون في كلامه معناه : العجوز .

هذه[1] جملة ما ذكر من المرجحات ، وعليه فيها نظر ، وهـو أنـه وقع له فيما ذكر تكرار لا يحتاج إليه ، وترك ذكر ما يحتاج إليه . أما وقوع التكرار فلأن هذا المرجِّحَ الأخـير إنمـا / اعتـبر لعـدم قيـام بِنيـة [٣٣٩]
التكسير كما ذَكَر آنفاً ، وهـذا المعنـى راجـع إلى مـا ذكـر أولاً ، ألا ترى أنك لو حذفت واو « حيزبون » وحدها لقلت : حيازِبْنُ[2] ، فوقـع بعد الألف ثلاثة أحرف ليس ثانيها مدة ، كما أنك لو تركت السـين والتاء من مُسْتَدْعٍ أو حذفت واحداً لم تقُم بِنيـة التكسـير ، فـلا فـرق بين هذا وذاك في محصول الأمر .

وأما تركه ما يحتاج إليه فإنه ترَكَ من مشهور ما ذكر الناس ثلاثـة أشياءَ: التحرك ، ومقابلة الأصول ، والخروج عن حروف سألتمونيها،

---

(١) في (س) : هذا .

(٢) في (س) : حيزاين ، وهو تصحيف .

وترك ذلك يوهم القول بأشياء لا يقول بها من عدم اعتبار هذه الأمور في التكسير ، وقد اعتبروها على ما تقدم في بيانها .

والجواب عن الأول : أنَّ النوعين ، وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد ، قد ذكرهما النحويون على انفراد كل واحد منهما ، فاتبعهم في ذلك .

وعن الثاني : أن هذا النظم ليس قصده الاستيفاء ، وإنما قصده الإتيان بالجليل من الأحكام ،والمشهور منها ، والتنبيه على جملة من المسائل . وأيضاً فالتي ذكَرَ هي الضروريات في الموضع أو ما يقرب منها، وأما ما ترك فليس مثل ذلك ، والله أعلم .

وقوله : « والسينَ والتا من كَمُسْتَدْعٍ » ، أدخَلَ حرف الجر على الكاف ، وذلك لا يكون إلا في الضرورة ، إذ لا يقال : مررت بكالأسد ، ولا : ركبت على كالطير . ولكن لما كانت الكاف تعطي معنى مثل عوملت معاملته ، كأنه قال : من مثل مُسْتَدْعٍ ، ومثله في الشعر قول ابن عادية السلمي(١) :

---

(١) البيت في معاني القرآن للفراء ٨٥/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، والمقرب لابن عصفور ١٩٦/١ غير منسوب . وفي الضرائر لابن عصفور : ٣٠٣ منسوباً إلى ابن غادية السلمي ، وفي اللسان (ثوب) (وثب) (شمعل) منسوباً إلى ربيعة بن مقروم الضبي .
يصف الشاعر فرساً كريماً منسوباً إلى أعوج الأكبر ، فحلٌ كان لغني بن أعصر ، ووزعتُ : كففتُ .

وزَغـتُ بكالهـرَواةِ أعْـوَجِيٌّ إذا وَنَتِ الركابُ جرى وثابا

وقال امرؤ القيس ، ويروى لعمرو بن عمار الطائي[1] :

ورُحْنا بكابنِ الماء يُجنَبُ وسطُنَا تَصَوَّبُ فيه العين طوراً وترتقي

وقال خِطام المجاشعي أنشده سيبويه[2] :

وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ

وفيه كثرةٌ في الشعر .

وقوله : « إذ بينَا الجمع » ، أراد « ببناء » فقصَر . وهـذه عادتـه في أكثر هذا النظم ، ومنه في هذين الشطرين ثلاثة مواضع ، وهـو قيـاس في الشعر .

والحرف الجار متعلق بـ « مخِلّ » . وقد مرَّ له من هـذا النـوع مـن

---

(١) في الأصل : الطلي . والبيت في ديوان امرئ القيس : ١٣٧ من قصيدة مطلعها :

ألا عـم صبـاحاً أيهـا الربع وانطق وحدث حديث الركب إن شئت واصدق

وهو في الأمالي الشجرية ٢/٢٢٩ .

وابن الماء : طائر طويل العنق ، شبه الفرس في خفته وطـول عنقـه . وجَنَبَـه : قـاده إلى جنبه . ويقول : إن العين تنظر إلى أسفله وأعلاه إعجاباً .

(٢) الكتـاب ٣٢/١ ، ٤٠٨ ، ٢٧٩/٤ ، والمقتضب ٩٥/٢ ، وهـو كثير الـورود في كتب النحو . والصاليات : الأحجار التي توضع عليها القدر ، وهي الأثافي ، لأنها صَليت بالنار ، أي : أحرقت حتى اسودت ، يقول : إن هذه الأحجار على حالها حين أثفيت ، أي: جعلت أثافي ، يصف الراجز آثار الديار .

تقديم معمول الخبر على المبتدأ مواضع كثيرة .

وقوله : « من سواه » بإدخال الجار على سوى / على رأيه في [٣٤٠] تصرُّف سوى[1] . وهاء « سواه » عائد على « الميم »،وهو يذكَّر ويؤنث. وكذلك الضمير في « مثله » للميم أيضاً . والألف في « سَبَقَا » ضمير التثنية عائد على الهمز والياء .

* * *

ثم ذكر موضع التكافؤ بين الزيادتين فقال :

وخيَّرُوا في زائِدَي سَرَنْدَى   وكل ما ضاهاه كالعَلَنْدَى

يعني أن النحويين جعلوا الحرفين الزائدين في هذا الاسم الذي هو سَرَنْدَى مخيراً فيهما ، فيجوز لك حذف النون دون الألف ، ويجوز حذف الألف دون النون، فتقول على الأول : سرانِدُ ، وتقول على الثاني: سرادٍ ، وكذلك ما ضاهاهما وأشبهه مثل العَلَنْدَى ، فلك أن تقول فيه : علانِدُ وعلادٍ ، ومثله حَبَنْطًى[2] ، تقول : حبانِطُ إن شئت وحباطٍ . وكذلك العَكَنْبَى ، والقَرَنْبَى ، والدَلَنْظَى ، والسَّبَنْدَى ،

---

(١) انظر مغني اللبيب : سواء .

(٢) الحبنطى : الممتلئ غيظاً أو بطنة . والقرنبى : دويبّة شبه الخنفساء طويلة الرجل ، وأما العكنبى فلم أجده ، وفي المنتخب لكراع : ١٢٦ : « يقال للأنثى من العناكب : العكنباة » . والدلنظى : الجمل السريع ، والسبندى : الطويل والجريء، وهو السبنتى.

والسَّبَنْتَى، وما أشبه ذلك. وهذه الأسماء كلها مما وقعت النون والألف فيهما ملحقتين معاً فاستوتا في هذا الوصف ، قالوا : لكن رجَحَت النون بالتقدم ، ورَجَحت الألف بتقدير الحركة فتكافأتا[1] ، فصارتا في الحذف والإثبات سواء ، فصار الحاذف مخيراً . فالوصف الخاص بهذين المثالين اللذين مثل بهما الناظم[2] أن الحرفين معاً فيهما لقصد واحد وهو الإلحاق، وليس أحدهما خارجاً عن حروف «سألتمونيها»، فاستويا في ذلك ، ولم يرجُح أحدهما على الآخر بوجه من الترجيح إلا والآخر قد ترجح بوجه آخر ، فيلحق بهما ما كان في معناهما ، فمن ذلك قَلَنْسُوَةٌ ، أنت مخير في أن تقول : قلانِسُ فتحذف الواو ، أو قلاسٍ فتثبتها ، ومع أن النون ترجُح بالتقدم والواو بالتحرك . ومن ذلك عند سيبويه حُبَارَى كما تقدم ، ووجه التخيير في الألفين بأنهما[3] زيادتان متساويتان في أنهما ليسا للإلحاق ،كما استوت الزيادتان في حَبَنْطَى في أنهما للإلحاق تساويا في حكم التخيير . ويلحق بهذه المسائل غيرُها ، والحكم فيها موكولٌ إلى نظر الناظر في الترجيح ، ولكن أكثر ما يكون التخيير فيما أشار إليه الناظم .

---

(١) في (س) : فتكافأت .

(٢) سقط من (س) .

(٣) في (س) : لأنهما .

والسَّرَنْدَى من الرجال : الشديد ، ويقال : الجريء ، والأنثى سَرَنْدَاةٌ . وأنشد يعقوبُ عن أبي عمرو لأبي مُساوِرٍ الفَقْعسيِّ[1] :

سَـــرَيْنَا وفينا صارِمٌ مُتَغَطْرِسٌ
سَرَنْدَى خَشُوفٌ في الدُّجى مؤلِفُ / القَفْرِ [٣٤١]

وقال رؤبةُ[2] :

كلُّ سَرَنْدَاةِ السُّرَى نَعُوفِ
بَـوَّاعـةٍ أو بَشَكَى زَيُوفِ

والعَلَنْدَى : الجمل الضخم ، والأنثى عَلَنْدَاةٌ . وقال الأصمعيُّ : العَلَنْدَى الغليظُ من كل شيء ، وقال ذو الرمة[3] :

فَعَاجَا عَلَنْدَى ناجياً ذا بُرَايَةٍ   وَعَوَّجْتُ مِذْعَاناً لَمُوعاً زِمَامُهَا

والعَلَنْدَى أيضاً : نبتٌ . قال عنترة[4] :

---

(١) البيت في اللسان (خشف) منسوباً إلى أبي المساور العبسي . هذا والخشوف : الذاهب في الليل أو غيره بجرأة .

(٢) لم نجده في ديوانه ، وفيه أرجوزة على قافيته .

(٣) ديوانه ١٣٢٧/٣ من قصيدة مطلعها :

خليليَّ عوجا حيِّيا رسم دمنةٍ   محتها الصَّبا بعدي فطار ثمامها

عاجا : عطفا ، ذا براية : تبقى منه بعد الجهد بقية . مِذعان : منقادة سلسلة . لموعاً : يضطرب زمامها .

(٤) شرح ديوانه : ٤٧ ، من أبيات مطلعها :

هديُّكم خيراً أباً من أبيكم   أعفُّ وأدنى بالجوار وأحمدُ

سَتأتيكُمُ مني وإن كُنْتُ نائياً   دُخانُ العَلَنْدَى دون بيتيَ مِذْوَدُ

وقد انتهى كلامه في الجمـوع ، وسـقط لـه منـه معنًـى ضـروريٌّ التنبيه عليه، وهو بيان التعويض قبل الآخر مما حذف من الاسم لإقامـة بنية التكسير ، لكن سيأتي التّنبيه على ذلك بعد هذا في باب التصغير ، فَثَمَّ ذِكر هذا الحكم ، وبالله التوفيق[1] .

* * *

وهو في المنصف ٣/٢٩ ، واللسان (علد) .

والعلندى : ضربٌ من شجر الرمل يهيج له دخان شديد . يقول : إن بيني وبينكـم منابت العلندى ، يقول : سيأتي مذود يذودكم ، يريد الهجاء .

(١) بعده في (س): « نجز هذا السفر الرابع من المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافيـة بحمد الله وحسن عونـه . وصلـى الله علـى مولانـا محمـد نبيـه وعبـده وعلـى آلـه وصحبه وسلم » .

التصغير

تحقيق

أ . د . السيّد تقي عبد السيّد

التّصغير

فُعَيلاً اجْعَلِ الثُّلاثيَّ إذا صَغَّرْتَهُ نحوُ قُذَيٍّ في قَذَى
فُعَيعِلٌ مع فُعَيعِيلٍ لِمَا فَاقَ كجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم ، يدل به على أحد ثلاثة معان : تحقير ذات ما يتوهم عظيماً ، أو تقليل ما يتوهم كثيراً، أو تقريب ما يتوهم بعيداً ، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني ، فإذا قلت : رُجيل فهو بمنزلة قولك : رجلٌ صغيرٌ ، وإذا قلتَ : دُريهمات ، فهو بمنزلة قولك : دراهمُ قليلةٌ ، وإذا قلتَ : دُوَينَ السماءِ ، فهو بمنزلة قولك : بمكان قريبٍ من السماء ، إلا أنه لما كان هذا التغيير أخصرَ[1] عدلوا إليه .

وابتدأ الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ بالإشارة إلى مسائلَ :

إحداها : أن أبنية التصغير ثلاثةٌ ، لا مزيد عليها ، وذلك ظاهر

---

(١) في الأصل : أخص .

من كلامه ، وهي : فُعَيلٌ ، وفُعَيعِلٌ ، وفُعَيعِيلٌ ، وإنما أراد بهذه الأبنية الصور والأشكال ، كأنه يريد مقابلة المتحرك بالمتحرك ، والساكن بالساكن ، لا أنه يريد مقابلة الزائد بالزائد ، والأصليّ بالأصليّ كما فعلوا في التصريف ، ألا ترى أن (أُحَيمِرَ) في التصغير وزنه ومثاله (فُعَيعِلٌ) ومثاله في التصريف (أُفَيعِلٌ) ؛ لأنهم إنما يريدون في التصريف بيان الزائد من الأصلي ، فتركوا الزائد في البناء ـ إذا لم يكن بالتضعيف ـ على لفظه ، وعبَّروا عن الأصلي بالفاء والعين واللام ، وأما ههنا فلم يريدوا ذلك ، وإنما أرادوا ما ذُكِر .

ومثل التصغير في هذا المعنى ما تقدَّم لنا فيما / لا ينصرف مما هو [٣٤٢] على زنة (مفاعِل) أو (مفاعيل) ؛ إذ لم يُرِدْ هنالك هو و لا غيره إلا مقابلة الساكن بالساكن والمتحرِّكَ بالمتحرِّكِ خاصَّةً .

الثانية : بيانُ كيفية التصغير ، وذلك ـ على مقتضى ما مثل به ـ أن يُضمَّ أوَّلُ الاسم ويُفتح ثانيه ، ويُزادَ ياءٌ ساكنةٌ تقع ثالثة ؛ ويُكسَرَ ما قبل الآخر إن كان المصغَّرُ فوق الثلاثي . هذا الذي يُعطيه كلامُهُ إذ قال:

فُعَيلاً اجعَلِ الثلاثي ... ...

ثم قال :

فُعَيعِلٌ مع فُعَيعِيلِ لِمَا فَاقَ ... ...

يعني لما فاق الثلاثة فكان رباعياً ، أو خماسياً ، أو أكثر ، فما عدا

(فُعيلاً) يُكسَرُ ما قبل آخره على هذا ، فتقـول في (رجـل) : رُجَيـل ، وفي (زَيد) : زُيَيد ، وفي (قُفْل) : قُفَيل ، وفي (جَعْفَـر) : جُعَيفر، وفي (هِجْرَع)[1] : هُجَيرِع ، وفي (سَفَرْجَل) : سُفيرِج ، وفي (قِنديـل) : قُنَيدِيل، وفي (تمثال) : تُمَيثِيل ، وفي (بُهلُول)[2] : بُهَيلِيل .

ومثَّل الناظم الثلاثي بـ(قَذًى) ، وأنك تقـول فيـه : (قُـذَيٌّ) كمـا يقتضي الحكم ؛ فإنك لما ضَمَمْـتَ القـاف ، وفتحـتَ الـذال ، وزدتَ ياء التصغير ثالثة زالت الألف ، ورجعت إلى أصلها من اليـاء ؛ لـزوال ما أوجب قلبها ألفاً وهو تحـرك مـا قبلهـا ، فـالتقت مـع يـاء التصغـير الساكنة ، فوجب الإدغام ، فقيل : قُذَيٌّ .

والقَذَى في العين وفي الشراب : مـا يسقط فيـه ، يقـال : قَذِيـت العين تَقذى : إذا سقط فيها ذلك ، وقـذت العـين تَقـذى : إذا رمـت بالرَّمَصِ وما فيها من القذى .

ومثَّل ما فوق الثلاثي بـ (درهم) ، تقول فيه : دُرَيهِم .

وهذا كله حكمٌ جُمْليٌّ حتى يتبين في تفصيل الأحكام ؛ إذ ليـس كل ما فوق الثلاثي يُكسَرُ ما بعد ياء التصغير فيه كحُبْلَى ، وصحراء، وسَكْران ، وأَطْلال مسمًّى به ، وما كان نحو ذلك مما سيبين الناظم .

---

(١) الهِجرع : الطويل الممشوق .

(٢) البُهلول : الحيِيُّ الكريم .

الثالثة : أنَّ مراده ـ هنا ـ بالثلاثي المجرَّد من الزوائد كما مثل به ، لا أنه يريد الثلاثيَّ الأصول وإن كانت فيه زيادة كأحمر وأرطًى ؛ لأن مثل هذا رباعيٌّ ، لا ثلاثيٌّ ، وقد تقدَّم مثل هذا في التكسير ، وأيضاً فإنما يريد ـ ههنا ـ ما كان ثلاثياً باعتبار اللفظ والأصل ، وهو الذي يعطيه المثال . وأما غير ذلك مما خرج عن أصله بالحذف فله حكم يستدركه بعد . وكذلك القول في الرباعي هو مقصور على ما كان[1] نحو مثاله ، وما فوق الرباعي على ذلك السبيل إلا ما يستثنى فيه من الأحكام العارضة .

الرابعة : أن مثاله قد يعطي الاقتصار / بالتصغير (على ما كان)[2] متمكناً مثله ؛ فـ(قَذًى) و (دِرهم) متمكنان ، أصلهما الإعراب ، فما كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان الاسم غير متمكن فلا يصح تصغيره نحو: (حيث[3] ، وكيف ، وأين ، وأيان ، ولَدُن) وما أشبه ذلك وإن كان ثلاثياً ، ومن باب أولى خروج ما كان من غير المتمكن ثنائياً نحو: (مَن ، وما ، وكم) ونحو ذلك، فلا يجوز أن تقول: [٣٤٣]

---

(١) في الأصل و(ز) : «على ما كان كذلك فهو الذي يصح تصغيره ، فلو كان الاسم» ، وهو خطأ ، والتصحيح من (س) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) في (س) : كيت .

حُيَيْـث ، ولا كُيَيْـف ، ولا نحـو ذلـك ؛ لتوغلهـا في شـبه الحـرف ، والتصغير نوع من التصرّف[1] ، وهو قد قال في باب التصريف :

حَرفٌ وشبهُهُ من الصَّرفِ بَرِي

فتحرَّز هنا بالمثال مما عسى أن يُعترض به على إطلاقه .

وما جاء من التصغـير في أسمـاء الإشـارة ، و(الـذي) و(الـتي) مـن الموصولات فعلى خلاف الأصل ، وسيأتي وجه ذلك فيه إن شـاء الله تعالى حيث يذكره الناظم .

الخامسة : أن التصغير إنما يكون فيما يقبل معناه ، ودلَّ على هذا قوله :

فُعَيلاً اجعلِ الثلاثيَّ إذا صغَّرتَهُ ... ...

ويريد إذا أردتَ تصغيره ، وإرادةَ التصغير إنما تكون حيث يكـون ذلك المعنى جائزاً فيه ، وحيث يكون الاسم قابلاً لمعنى التصغير ؛ لأنه المطلوبُ تصغيره ، وما لا يقبل التصغير لا يمكن أن يراد تصغيره . ومـا لا يقبل التصغير على وجهين :

أحدهما : أن يكون ذلك مـن جهـة[2] معقوليـة معنـاه كـالمضمن معنى الحرف من الأسماء مثل : (مَن ، وكم ، ومـا) ونحـو ذلـك ؛ لأن

---

(١) في (س) : وللتصغير نوع من التصريف .

(٢) في (س) : من غير .

وضع هذه الأشياء لقصد الإبهام والعموم ، والتصغير يناقض ذلك ؛ لأنه تخصيصٌ بوصف من الأوصاف التي يمكن أن تكون عليها ، فمعنى التخصيص مناقض لوضعها من جهة المعنى ، وكذلك هو مناقض من جهة اللفظ ؛ لأن وضعها وضع الحروف ، والحروف لا تقبل التصغير .

ومثل هذا الظروف المضمنة معاني الحروف كمتى وأين ، يمتنع تصغيرها من جهة مناقضة اللفظ والمعنى كما ذكر؛ لأنها تشبه الحروف، ووُضعت على الإبهام .

ومثل ذلك (عند) . قال سيبويه : «لأنك إذا قلت : (عند) فقد قلّلتَ ما بينهما ، وليس يُراد بالتحقير إلا مثل ذلك»[1] .

يعني أن التحقير في الظروف إنما يراد به التقريب ، وإذا قلت : (زيد عندك) فقد قرَّبته منه ، فلا معنى للتصغير فيه . وكذلك (بين) و(وسْط) مما يقتضي التقريب .

ومنه (غير) لا يقبل معناه التحقير ؛ بخلاف (مثل) فإن المماثلة تقل وتكثر بخلاف / (غير) ، فإنه ليس في كون شيء ما غير شيء آخر [٣٤٤] معنى يكون أنقص من معنى آخرَ، تقول : هذا أكثر مماثَلةً لهذا من

---

(١) الكتاب ٣/٤٨٠ - ٤٨١ ، ونصه : «ولا تحقر (عند) كما تحقر (قبل) و(بعد) ونحوهما ؛ لأنك إذا قلت : عند فقد قللت ما بينهما ، وليس يراد من التقليل أقل من ذا» .

غيره وأقلُّ، ولا تقول : هذا أكثرُ مغايرة لذا[1] ، قال السيرافي : «ويعني بالمغايرة كونه ليس به » ، وأيضاً فإنه كـ(سوى) في المعنى ، و(سوى) غير متمكن فلا يُحَقَّرُ .

وكذلك (حَسْبُكَ) لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه في معنى (كفاك)، و(كفاك) فِعلٌ لا يصح تحقيره ، فكذا ما في معناه ، ومن هذا النحو اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال النائب مناب الفعل ، فإنه لا يُحَقَّرُ ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، فلا يجوز: (ضُوَيرِبٌ زيداً) ، فإن كان بمعنى الماضي جاز ؛ لأنه اسمٌ من الأسماء ليس في معنى الفعل .

ومن ذلك الأسماء المختصة بالنفي كأحد وعَريب ، وكَتيع ودُبيّ وطُوريّ[2] ونحوها ؛ لأن معناها التعميم في النفي ، والتصغير يناقص التعميم .

ومن ذلك أيضاً جموع الكثرة. قال ابن عصفور: «لأنه لا فائدةَ في تصغيرها ، ألا ترى أن دَراهِمَ تقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرة ، فإن صغّرتها فإنك تقصد تقليلها ، وليس ذلك مما يعطي ذلك ؛ لأن كل عدد يقلُّ ويكثُرُ بالإضافة إلى غيره ، بخلاف

---

(١) في (س) : كذا .

(٢) في الصحاح (كتع) : « يقال: ما بالدار كتيع ، أي : أحد ، حكاه يعقوب ، وسمعته أيضاً من أعراب بني تميم ». وفيه أيضاً (دبب) : « ويقال : ما بالدار دُبِّيٌّ ودِبِّيٌّ ، أي : أحدٌ . قال الكسائيُّ : هو من دببْتُ ، أي : ليس فيها مَن يدِب ، وكذلك ما بها دُعْويٌّ ودُوريٌّ وطُوريٌّ ، لا يتكلم بها إلا في الجحد » .

جموع القلة ؛ لأنها تقع على العشرة فما دونها ، فإذا قلّلتَ عُلم أن العدد أقل من العشرة، ولا يتصور ذلك في جموع الكثرة » .

والثاني : أن يكون ذلك من جهة أمر خارج عن معقولية المعنى، وهو على ثلاثة أنواع :

أحدها : ما امتنع تحقيره شرعاً كأسماء الله وأسماء الأنبياء وكتب الله تعالى ، وغير ذلك مما هو معظّمٌ شرعاً ، ولذلك لما أراد سيبويه تصغير (النّبيء) قصد عند ذلك ما يَقبَلُ التصغير فقال : «كان مُسيلِمَةُ نُبَيِّئَ سَوءٍ » ، و («كان مُسَيلِمَةُ نُبوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ »)[1] وذلك ظاهرٌ .

والثاني : ما فُهم منه استغناءُ العرب عن تصغيره بتصغير غيره كالأسماء[2] الأعلام وما أشبهها في أسماء الأوقات ، وذلك كالسبت والأحد والمحرَّم ، وما أشبه ذلك ، والمشبه للأعلام (أمس) و(أول من أمس) و (غد) و(بعد غد) و(البارحة) ونحو ذلك ، استغنوا عن تصغيرها بتصغير الأيام والشهور . قال ابن الضائع : ظاهر كلام سيبويه فيما زعم أنه لا يحقر السماعُ ؛ لأنه قال : «فعلاماتُ ما ذكرنا من الدهر لا يُحقّرُ ، إنما يُحقَّرُ الاسم غير العلم »[3] .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) ، وانظر الكتاب ٣/٤٦٠ .

(٢) في (س) كأسماء الأعلام . وانظر كلام سيبويه عما لا يحقر في الكتاب ٣/٤٧٨ ـ ٤٨١ .

(٣) الكتاب ٣/٤٨٠ .

قال ابن الضائع : يعني / أنهم استغنوا عن تحقير العلم بتحقير [٣٤٥] الاسم الذي يقع عليه وعلى غيره وذلك يوم الجمعة ، وشهر المحرم ، قال : وكأن هذه الأسماء لما كانت أعلاماً لأيام تتكرر صارت شبيهة بالمضمرات وأسماء الإشارة ؛ لأنها تقع على كل من هو بتلك الصفة ، فقل تمكنها لذلك ، فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة المضاف إليها .

وأما (أمس) و(غد) فأقوى في ذلك ؛ لأن تعريفها بالإشارة . وهذا التعليل الذي علل به امتناع تصغيرها والانصراف إلى الاستغناء بتصغير غيرها من اليوم والشهر ونحوه يعطي أن المانع في هذا النوع هو المانع في النوع الأول من عدم قبول هذه الأسماء للتصغير ، لكن لما كان ذلك فيها ليس في قوته في (مَنْ) و(متى) ونحو ذلك عدل سيبويه وغيره إلى الوقوف مع السماع ، وادعاء[1] الاستغناء ، فهو قسم قائم برأسه .

والثالث : أن يكون الاسم المراد تصغيره لا يتأتى ذلك في لفظه كما كان متأتياً في أمثلة الناظم ونحوها كالمركب تركيب إسناد ، واللازم للحكاية ، فإنه ليست له صيغة ثلاثي ولا غيره ، فلا يصح أن

(١) في (س) : لادعاء الاستغناء . والصواب ما في الأصل ، وقد قال سيبويه عن أمس وغد : «واستغنوا عن تصغيرها بالذي هو أشد تمكناً وهو اليوم والليلة والساعة ...» الخ . الكتاب ٤/٤٨٠ .

يُصغر ، وكذلك الاسم المصغر لا يصح تصغيره ثانية ، وإن قلت : إنه يُصغر بعدما تُزال بنيـة التصغـير الأول ، فهـو تصغـيرُ مـا ليـس بمصغـر تقديراً، فقد حصل هذا القيد الذي أعطاه تمثيل الناظم من كون الاسم قابلاً للتصغير فوائد كثيرة جداً . وقوله :

فُعيلاً اجعلِ الثلاثيَّ ... ...[1]

(اجعل) ههنا يتعدى[2] إلى اثنين بمعنى التصيير : أولهما (الثلاثي) ، والثاني هو (فُعيل) المقدم ، أي : صير الاسم الثلاثي فُعيلاً .

وقولـه : (... إذا صغّرتـه ..) أي إذا أردت تصغـيره ، كقولـه تعالى: ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاَةِ ﴾[3] ، وقوله[4] : ﴿ فَـإِذَا قَـرَأْتَ القُـرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِا للهِ ﴾[5] .

وقوله : (فُعيعِلٌ معَ فُعَيعِيـلٍ ...) أي هاتـان الصيغتـان ثابتتـان لمـا فاق، يريد لما فاق الثلاثي ، فحذف المفعول وهو الضمـير العـائد على الثلاثي .

وقوله :

... ... كجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيهِماً

---

(١) في (س) : الثلاثي إذا .
(٢) في (ز) و(س) : هنا مما يتعدى .
(٣) الآية : ٦ من سورة المائدة .
(٤) في (س) : وقوله تعالى .
(٥) الآية : ٩٨ من سورة النحل .

الجعل أيضاً هنا بمعنى التصيير ، وهو مصدر مقدر بأن والفعل أضيف إلى أحد مفعوليه وهو الأول ، و(دُرِيهما) هو الثاني . ثم على الناظم هنا سؤلان :

أحدهما : أن أبنية التصغير بحسب الاستقراء غير منحصرة في هذه الأبنية الثلاثة وما كان على شاكلتها ، بل هي أكثر من هذا بحيث لا يتأتّى فيها دعوى / الرد إلى هذه الثلاثة ؛ وذلك أنك تصغر [٣٤٦] على (فُعَيْلَى) نحو : حُبَيْلَى ، وعلى (فُعَيْلاء) نحو : حُمَيراء ، وعلى (فُعَيلان) (وفُعَيلِين) نحو : سُكَيران وسُرَيجِين ، وعلى (أُفِيعَال) نحو : أُجَيمال ، وعلى (فُعَيعِلان) نحو : زُعَيفِران ، وعلى (فُعَيعِلاء) نحو : خُنَيفِساء ، وعلى (فُعَيلون) و(فُعَيلات) و(فُعَيعِلون) و(فُعَيعِلات) نحو : زُيَيدون وجُعَيفرون وهُنَيدات وزُيَيْنِبات، وكثير من ذلك جداً، فكيف يتأتى ههنا الرد إلى[1] أحد الثلاثة؟

وإن سُلِّم في الجميع لم يُسلَّم في (أُفَيعال)، ولذلك قال السيرافيُّ: «لو ضَمَّ سيبويه إلى ثلاثة أمثلة التصغير رابعاً وهو (أُفَيعال) لعَمَّ التصغير» . يعني أنه قد كان يمكن الاعتذار فيما عداه ، وأما فيه فبعيد الاعتذار عنه .

والثاني : أنه أطلق القول في جعله البناءين الأخيرين لما فاق

---

(١) في (س) : على .

الثلاثي، فيقتضي أنهما معاً يصحان لكل رباعي ، ولكل خماسي ، ولكل ما فرض مما عدا الثلاثي ، فيصح مثلاً في جَعفر جُعَيفر وجُعَيفِير ليحصل فُعَيعِل وفُعَيعِيل، وكذلك في (بُهلول) يصح أن يقال : بُهَيلِل على فُعَيعل[1] ، وبُهَيلِيل على فعيعيل ، وذلك كله غير مستقيم، فكلامه فيه إجمال كما ترى .

والجواب عن الأول: أنَّ هذه الأبنية الثلاثة هي أصولُ التصغير كما ذكر ، وما خرج عن ذلك في اللفظ فإنما خرج لسبب طارئ أوجب خروجه ، مع أن الأصل فيه أحدُ هذه الثلاثة ، فمن ذلك أن ما فيه تاء التأنيث المصغر[2] ما قبلها ، وذلك لأنها عندهم ليست زيادة في الاسم قد بُني عليها ، والدليل على ذلك أنها تجيء ثامنة نحو : اشْهِيبابة ، واحْرِنْجَامة[3] ، وليس في الكلام اسمٌ على أكثر من سبعة أحرف ، وأيضاً فإنه لا يُحذف في التصغير لإقامة بنائه حرفٌ أصلي وفي الكلمة حرفٌ زائد ، وهم يقولون : (سُفَيرِجَة) فيحذفون اللام والتاء باقية ؛ لأنها عندهم ليست من الكلمة ، فـ(تُمَيرَةٌ) ونحوه لا يخرج عن فُعَيل ؛ لأن مثال التصغير ما قبل التاء ، وكذلك ألفُ التأنيث الممدودة حكموا لها بهذا الحكم فصغَّروا ما قبلها ، فقالوا :

---

(١) في (س) : وكذا يصح أن يقال : بُهلول على فُعيعل .

(٢) خبر (أنَّ) .

(٣) في (ز) : احرنجماه ، وهو خطأ .

(خُنَيفِساء) فهذا راجعٌ إلى فُعَيعِل كفُعَيعِلَة بالتاء ، وكذلك مـا أُجـري مُجرى هذه الألف مما في آخره الألف والنون الزائدتان نحو : سكران وعثمان على ما يتبين في موضعه حيث يتعرض / له الناظم . [٣٤٧]

وأمّا (فُعَيْلَى) فراجع أيضاً إلى (فُعَيعِل) ، لكن لم يكسِروا ما بعـد ياء التصغير لعلةٍ تُذكر بعد إن شاء الله تعالى .

(وكذلك (أُفَيعال) هو راجـع إلى (فُعَيعِيـل) لكنـه لم يُكسـر لعلـةٍ تذكر بعد إن شاء الله)[1] فليس قـول السـيرافي فيهـا بموافـق[2] لمذاهـب النحويين .

وأما مالحقته علامتا الجمـع المذكّـر أو المؤنـث فمـن ذلـك القبيـل أيضاً ؛ إذ الكلمة لم تبنَ عليهما وإنما المصغّر هو الصـدر ، والصـدر لا يكون إلا على [أحد][3] الثلاثة على ما يذكره النـاظم في ذلـك كلـه ، وهذا كله ظاهر .

والجواب عن الثاني: أن البيت الذي يلي هذا فيه يتبين أنَّ موضـع (فُعَيعِل) ليس هو موضع (فُعَيعِيل) ، وإنما ذَكـر هنـا حكمـاً جُمليـاً لا يتبين منه حكمٌ مستوفًى ، لأنه كالمقدمة لمـا يـأتي تفصيلـه في البـاب ، فلا اعتراض عليه .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .
(٢) في الأصل و(ز) : موافق ، والتصحيح من (س) .
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل .

وما به لمنتَهى الجمعِ وُصِلْ   بهِ إلى أمثلةِ التّصغير صِـلْ

هذه قاعدةٌ شاملة مختصرة تحتها تفصيل كثير لم يبينه لذكره لـه في باب التكسير .

وبناؤه حكم التصغير على حكم التكسير موافقٌ لما فعل سـيبويه ؛ إذ كانت عادته أن يبني أحكامه على أحكام التكسير فيقـول : يُصغـر هذا على كذا[1] ؛ لأنه كُسِّـرَ على كـذا ، ولا يعكـس الحكـم فيجعـلُ التصغير أصلاً للتكسير ، وكأن الناظم لما رأى هذا قدَّم بـاب التكسـير أوَّلاً ثم عطـف عليـه بـاب التصغـير ، وأحـال في أحكامـه علـى بـاب التكسير تنبيهاً على أن التكسير هو الأصل .

وقد قال ابن جني : سألتُ مرةً أبا عليٍّ (رحمه الله تعالى) عـن رد سيبويه كثـيراً مـن أحكـام التحقـير إلى أحكـام التكسـير وحمِلِـه إياهـا عليها، ألا تراه قال : تقول : سُرَيحِين ؛ لقولك: سَرَاحِين ، ولا تقـول: عُثَيمِين؛ لأنك لا تقول : عَثامِين ، ونحو ذلك قال .

فقال : إنما حمل التحقير في هـذا علـى التكسـير مـن حيـث كـان التكسير بعيداً عن رتبة الآحاد ، فاعتدَّ بما يعرض فيه لاعتداده بمعنـاه ، والمحقَّر هو المكبر ، والتحقير فيه جارٍ مَجرى الصفة ، فكأنه لم يحـدُث

---

(١) الكتاب ٣/٤٢٠ ـ ٤٢٢ .

بالتحقير أمرٌ يُحمل عليه غيره ، كما حدث بالتكسير حكمٌ يُحمل عليه الأفرادُ[1] .

هذا ما نقله ، وإنما يشير إلى أن ما عرض في الجمع أصلٌ فيه ، والجمع مستقلٌ بنفسه ؛ لتكسير بناء الأفراد ، فكلُّ حكم لحقه من حيث هو جمع معتدٌّ به ومستند إليه ، والمفرد كأنه متناسًى فيه ، بخلاف / التحقير ، فإن العرب حافظت فيه على أحكام المفرد ؛ ألا [٣٤٨] تراهم يحقرون ما حُذف منه حرفٌ على حاله إذا قامت بما بقي[2] منه بنيَّة التصغير ، ويقولون[3] في قائم : قُويئم[4] بالهمز اعتداداً بحكم المفرد، فكأنَّ التحقير لم يكن ، وأنت لو كسَّرت لردَدْتَ[5] ما حذفتَ ولا بد، ولرددتَ[6] همزة (قائم) إلى أصلها فقلتَ : قُوَّمٌ وقُوَّام اعتداداً ببنية التكسير ، فلما كان الأمر على هذا جعلوا التكسير أصلاً ، وجعلوا التحقير فرعاً . وهذا التفاتٌ حسنٌ .

ومعنى كلام الناظم: أنَّ ما يتوصل به إلى إقامة بنية الجمع المتناهي من حذفِ[7] أصليٍّ وزائدٍ واحد ، أو اثنين ، أو أكثر من ذلك ، فإنك

(١) الخصائص ٣/٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٢) في الأصل : بنى ، وفي (ز) : يفي ، والتصحيح من (س) .
(٣) في الأصل : فيقولون ، وما أثبته من (ز) و(س) .
(٤) في (س) : قييِّم ، وهو تحريف .
(٥) في (س) : لوجدت .
(٦) في الأصل و(ز) : ولو رددت ، وهو تحريف وما أثبته من (س) .
(٧) في (ز) : من حرف ، وهو تحريف .

بذلك تصل إلى إقامة أبنية التصغير باتفاق أو باختلاف ؛ فإن الكلام في الموضعين واحد ؛ ولذلك ذكرْتُ في الباب قبل هذا من مسائل التصغير أشياءَ لكون أحدهما على حكم الآخر ، لا يختلف عنه ، فكل ما مر هنالك فانقله إلى هنا حسبما ينبه عليه .

وإنما قال : (لمنتهى الجمع) ليخصَّ بذلك الجمع المتناهي ، وصيغة (فعالِلَ) وشبهه تسمى صيغة منتهى الجموع ، وهو معنى كلامه ، فكأنه يقول : ما يوصل به إلى الجمع على (فعالِلَ) وشبهه فبمثل ذلك يتوصل إلى بنية التصغير ؛ وذلك لأنَّ[1] بنية التصغير على (فُعَيعِل) أو (فُعيعِيل) رباعيَّةٌ ، فلا بد أن يُرَدَّ ما زاد على الأربعة إلى الأربعة ، فتقول في الخماسي الأصول : (سُفَيرج) في سفرجل ، و (قُذَيعِم) في قُذَعْمِل[2] .

وما ذكر في التكسير من حذف ما قبل الآخر إذا كان مضاهياً للزائد في حقيقة أو صيغة فهو ههنا كذلك ، فتقولُ ـ إن شئت ـ : قُذَيعِل ، وفُرَيزِق[3] .

---

(١) في (س) : وذلك أن ...

(٢) القُذَعْمِل : القصير الضخم من الإبل .

(٣) الميم في (قُذعمِل) حرف أصلي ، ولكنه مشابه للحرف الزائد في لفظه لكونه من حروف (هناء وتسليم)، والدال في (فرزدق) حرف أصليٌّ ، ولكنه مشابه للحرف الزائد في مخرجه ؛ لأن الدال من مخرج التاء .

وخلاف الكوفيين في جواز إبقاء الحرف الخامس جارٍ هنا[1] ، وكذلك خلاف من خالف فأجاز حذفَ ما كان ثالثاً[2] ، وغير ذلك مما تقدم الخلاف فيه .

وكذلك تقول فيما فيه من الخماسي زوائد: إن كانت زيادة واحدة حذفتَها نحو: (عُذَيفِر) في عُذَافِر[3] ، و (فُدَيكِس) في فَدَوْكَس[4] ، وإن كانت زيادتان[5] نظرت إلى الترجيح ، فتقول في عَقَنْقَل[6] : (عُقَيْقِل) ، وفي عَفَنْجَج[7] : (عُفَيجِج) ، وعلى هذه[8] السبيل في السُّداسي والسباعي.

وعلى هذا إذا احتيج إلى حذف أحد الزائدين نظرتَ في أوجه

---

(١) أجاز الأخفش والكوفيون تصغير (سفرجل) على سُفَيرِجَل ، بإبقاء الحرف الخامس وهو اللام مع بقاء فتح الجيم . (شرح الرضي للشافية ١/٢٠٥) .

(٢) أجاز الأخفش والكوفيون حذف الحرف الثالث فيقولون في (فرزدق) : فرادق ، بحذف الزاي.

(٣) العُذافر : الجمل الصلب العظيم الشديد .

(٤) الفَدَوكس : الأسد ، والرجل الشديد .

(٥) في (س) : زيادتين . (على أن كان ناقصة ، أما ما هنا فعلى تمامها) .

(٦) العقنقل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل .

(٧) العَفَنجَج : الضخم الأحمق .

(٨) في (ز) : هذا السبيل .

الترجيح المتقدمة[1] في التكسير ؟ فرجَّحْتَ ، ثم حذفت المرجوح وأثبت الراجح :

/ فترجَّح بالتقدم ، فتقول في (أَلَنْدَد) و(يَلَنْدَد)[2] : أُلَيْدّ ويُلَيْدّ ؛ [٣٤٩] لأنك تقول : ألادّ ويَلادّ .

وبالدلالة على المعنى فتقول : مُطَيلِق في (منطَلِق) ؛ لأنك تقول : مَطالِق . وبكون الإثبات يؤدي إلى مثال غير موجود ، أو إلى كسر بنيَّة التصغير كـ(مُدَيعٍ) في (مستدع)[3] ، وامتناع (سُدَيع) و(مُسَيدِع)؛ لأنك تقول : مَدَاعٍ ، ولا تقول : سَداعٍ ، ولا مَسَاتِدْع .

وبكونه لا يغني حذفه عن حذف غيره ، فتقول في (حَيْزَبون)[4] : حزيبين ، كما تقول : حزابين .

وهذه الأربعة هي التي ذكر الناظم هنالك من المرجحات ، وهو الذي أشار إليه ، وفيه أيضاً الإحالة على القيد المعتبر في هذا الحذف، وهو ألاّ يكون الزائد حرف لين زائداً قبل الآخر ، فإن كان كذلك لم تحذفه ، بل تثبته ؛ لأنه يوصل به إلى أبنية التصغير كما يوصل به إلى

---

(١) في (س) للتفرقة . وهو تحريف .

(٢) الألندد واليلندد : الشديد الخصومة ، وتصغيرها على ما ذكر مذهب سيبويه ، والمبرد يقول : أليدد بالفك . شرح الشافية ٢٥٤/١ .

(٣) في الأصل و(ز) : (مستودع) ، وما أثبته من (س) وهو الصواب .

(٤) الحيزبون : العجوز .

بِنية التكسير ، فكما تقول : (فعاليل) كذلك تقول: (فُعَيعِيل) وهذا هو الموضع الذي يتعين فيه (فُعَيعِيل) بالياء ، وما عدا ذلك فلفُعَيعِل، فإذاً قد زال الإجمال في قوله[1] أوَّلاً :

فُعَيعِلٌ معْ فُعَيعِيلٍ لِمَا   فَاقَ ... ...

فإن قلتَ : إنَّ هذا الحكم لا يُؤخذ من هنا ؛ (لأنه)[2] إنما قال :

وما به لمنتهى الجمعِ وُصِلْ   ... ...الخ

يعني أن البِنية إن كانت لا تقوم بالمراد تصغيره لكثرة حروفه فاحذف منه ، وهذا[3] الذي قلتُ ليس من أحكام الحذف ، بل من أحكام الإثبات ، فلم يدخل تحت مراده .

فالجواب : أن مراده أعمُّ من هذا ؛ لأنه قد بين في الباب قبل هذا ما يحذف منه ومالا ؛ إذ بين أن زائد ما عدا الرباعي يحذَفُ ، لكن إذا لم يكن ليناً بعده[4] الحرف الآخر (فإنك لا تحذفه ، بل)[5] تتركه بحاله، لكن تكسِرُ ما قبله فينقلب ياء ، فإنه على هذا الوصف يُتوصل إلى إقامة بِنية التكسير ، فكذلك[6] تقول هنا ، وعليه أحال « أنَّ » زائدَ ما

---

(١) في (س) : قولك .
(٢) ساقط من (س) .
(٣) في الأصل : وهو الذي قلت .
(٤) في (ز) : بعد الحرف .
(٥) ما بين القوسين ساقط من (س) .
(٦) في (س) : فكذا .

عدا الرباعي يحذف إن لم يكن ليناً بعده الحرف الآخِر فإنه يترك على حد ما تُرك في التكسير » ، وقد بين في هذا الباب أن (فُعَيْعِل) يُكسَرُ فيه ما بعد ياء التصغير ، فلا بد أن ينقلب حرف اللين ياءً إن لم يكن كذلك.

وفيه أيضًا أن حرف اللين قبل الآخر يعتبر فيه من الأوصاف ما اعتبر في التكسير من كونه زائداً ، لا أصلاً ، ولا منقلباً عنه ، وكونه حرف لين، لا حرف مد، فتقول : / في (كَنَهْوَر)[1] و(قِلَّوْب)[2] [٣٥٠] و(عُلَّيْق)[3] : كُنَيْهِير ، وقُلَيليب ، وعُلَيْلِيق ، وأنه لا يُعتبر اللين المدغَم إدغاماً أصلياً ، بل يثبته ، فتقول : (عُطَيِّد)[4] و(هُبَيِّخ)[5] على مذهبه[6] وهو رأي المبرد كما تقدم[7] .

هذا كله محالٌ عليه بهذا القول من الناظم[8] : إلا أنَّ في عبارته

(١) الكَنَهْوَر : السحاب المتراكم .

(٢) القِلَّوب : الذئب في لغة أهل اليمن .

(٣) العُلَّيق : نباتٌ يتعلق بالشجر ويلتوي عليه .

(٤) تصغير عَطَوَّد وهو الشديد الشاق من كل شيء .

(٥) تصغير هَبَيَّخ وهو الغلام (بلغة حمير) ، والهَبَيَّخ - أيضاً - الرجل الأحمق .

(٦) في (ز) و(س) : على مذهبه لا غير .

(٧) أما سيبويه فيقول : عطيِّد (بحذف الواو الأولى ، ثم قلب الواو الثانية وإدغامها في ياء التصغير ، ويجوز أيضاً عطيِّيد) . انظر الكتاب ٤٢٩/٣ - ٤٣٠ ، وشرح الرضي على الشافية ٢٥٣/١ ، والارتشاف ١٧٢/١ .

(٨) في (س) : فهذا كقول ابن الناظم ، وهو تحريف .

بعضَ إشكال من جهة قوله :

به إلى أمثلةِ التصغير صِلْ

فجمَعَ الأمثلة ، فيظهر أنه أراد جميع الأمثلة : فُعَيلاً وفُعَيعِلاً وفُعَيعِيلاً ، فإذا كان كذلك فُهم منه أن الحذف قد يجوز ليوصل به إلى بناء (فُعَيل) ، وهذا غير صحيح ؛ لأنَّ كلَّ ما يتأتّى فيه فُعَيعِل أو فُعَيعِيل لا يجوز أن يحذف منه شيءٌ حتى يصير إلى مثال فُعَيل ؛ لأنه حذف من غير فائدة ، كما أنهم لم يحذفوا من نحو (قِنْدِيلٍ) الياءَ ليتوصلوا به إلى فُعَيعِل ، بل تركوها ، وأتَوا بها على فُعَيعِيل ، فهذا الجمع للأمثلة من الناظم غير سديد .

والجواب : أن هذا كلَّه إحالةٌ على ما تقدم ، وهو قد قال هنالك :

وزائدَ العادِي الرباعِي احذِفْه ...

فاقتضَى أن زائدَ الرباعي لا يحذف أصلاً ، وذلك ثابتٌ هنا ، ورجوع الرباعي إلى فعيل لا يكون إلا بحذف زائده حتى يصير ثلاثياً، فقد حصل أن (فُعيلاً) لا حظٌّ له فيما عدا الرباعي فما فوقه ، وإنما يبقى في كلامه أنه أطلق لفظ الأمثلة ـ وهو جمع ـ على اثنين منها وهما ما عدا (فُعَيلاً) ، وقد جاء منه في القرآن: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾[1] ، المراد عند العلماء أَخَوَان[2] ، فسامح الناظم نفسَه في مثل هذا؛ لأن المراد حاصلٌ .

---

(١) الآية : ١١ من سورة النساء .

(٢) انظر التفسير الكبير للفخر الرازي ١٧٤/٩ ـ ١٧٥ .

و(به) في الشطر الأول ، و(لمنتهى) متعلقان بـ(وُصِلْ) .

و(به) في الثاني، و(إلى) متعلقان بـ (صِلْ) أي : صِلْ إلى أمثلة التصغير بما وُصِلَ به إلى منتهى الجمع ، و(ما) بمعنى (الذي) واقعةٌ على الحذف المقيَّد في باب التكسير .

* * *

ثم أخذ يذكر حكم التعويض ممَّا حُذف فقال :

وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إنْ كان بعضُ الاسمِ فيهما انْحَذَفْ

هذه تتمةٌ لحكم ما ذُكر في التصغير والتكسير ، فالضمير في (فيهما) عائدٌ إلى التصغير والتكسير المذكورَين في قوله :

وما به لمنتهى الجمعِ وُصِلْ

إلى آخره . و(يا) مقصورٌ من ياء ، وهو حذفٌ في الحقيقة نادر في الكلام ، وإنما حُكي منه: (شربت ماً[1] يا هذا) ، وعادة الناظم ارتكاب هذا الشذوذ بعينه في مواضع كثيرة : منها ما تقدم ، ومنها ما يأتي .

ويعني أن الاسم المصغَّر أو المكسَّر إن كان قد حُذف منه شيء حرفٌ واحد فأكثر ، زائداً كان المحذوف / أو أصلياً ـ وهو مقتضى [٣٥١]
إطلاقه ـ فإنه يجوزُ أن تعوِّض من ذلك المحذوف ياءً قبل الطرف ،

(١) في الأصل: (ماء) وهو تحريف .

أي: قبل آخر الاسم ، ويجوز ألا تعوِّض ، فأنت مخيَّرٌ في ذلك ، ولذلك قال : (وجائزٌ ...)[1] ولم يقل : ولازمٌ ؛ لأن العرب أتت به على الجواز لا على اللزوم ، فتقول في (فرزدق) : فُرَيزِد و(فُرَيزِيد)[2] ، وفي (جَحَنْفَل)[3] : جُحَيفِل وجُحَيفِيل، وفي (سَرَنْدَى)[4] : سُرَيِند وسُرَيْنِيد ، وفي (خَفَيْدَد)[5] : خُفَيدِد وخُفَيدِيد ، وفي (عَضْرَفُوطَ)[6] : عُضَيرِف وعُضَيرِيف ، وما أشبه ذلك ، ومنه قول يزيد الغواني[7] :

وما زال تاجُ الملك فينا وتاجُهُم ... قلاسِيُّ فوقَ الهام من سَعَفِ النَّخلِ[8]

وإنما أتى بالياء جَبْراً لما حذف ، كأنه عوض منه لكن على وجه لا يخل ببِنية واحدٍ من التصغير والتكسير ، بل بحيث يمكن بقاء البنية مع وجود العوض ، ولا يمكن مع بقاء المعوض منه ، وليس ذلك إلا

---

(١) في الأصل و(ز) : يجوز ، وما أثبته من (س) وهو الصواب .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) الجَحَنْفَل : الغليظ .

(٤) السَّرنْدَى : الجريء ، وقيل : الشديد .

(٥) الخفيدد : السريع ، وقيل : الظليم الخفيف .

(٦) عضرفوط : دويبّة بيضاء ناعمة ، وقيل : هو ذكر العظاء .

(٧) في الأصل و(ز) : القرابى ، وهو تحريف .

(٨) هذا بيت من الطويل والشاهد فيه قوله : (قلاسيُّ) فإنه جمع قلنسوة ، وقد حذف النون من الجمع وعوض عنها الياء ، وأدغمها في الياء المنقلبة عن الواو ، ولو لم يعوض لقال : قلاسٍ . انظر سر الصناعة : ٧٧٠ .

في المدة قبل الآخر ، ولذلك أبقَوا الحرف الزائد إذا كان في ذلك الموضع ، إذا كان حرف لين ولم يحذفوه وإن كان خامساً ، ولا تقوم بنية تصغير أو تكسير بخمسة أحرف ، لأنَّ (فعالِلَ)[1] و(فُعَيعِل) وشبههما لا يخل بها بقاء ذلك الحرف .

وفي قوله : (فيهما) فائدةٌ حسنة ، وذلك أنه متعلق بـ(الحذْفُ) ، أي: إن كان حذف بعض الاسم بسبب التصغير أو التكسير ، تحرزاً من أن يكون محذوفاً قبل ذلك، ثم يأتي التصغير أو التكسير بعد استقرار الحذف ، فإن العرب[2] لا تعوِّض في هذا الموضع ، وذلك أنك لو سميتَ بسَفْرَج المحذوف من (سَفَرْجَل) لقلتَ في التكسير: سفارِجُ ، وفي التصغير : سُفَيرِج لا غير ، ولا يجوز أن تقول : سَفَارِيج ، ولا سُفَيرِيج إلاّ على من قال ضرورة :

نَفْيَ الدَّراهِيمِ تنقادُ الصياريفِ[3]

---

(١) في (ز) : فعاعل .

(٢) في الأصل : بأن العرب .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط للفرزدق في وصف ناقته بالسرعة ، وصدره :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة

والشاهد فيه زيادة الياء في (الدراهيم) و(الصياريف) للضرورة . والبيت في الكتاب ١٠/١ ، والكامل : ١٤٣ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٦ ، والخزانة ٢٥٥/٢ ، وغيرها من كتب النحو .

وعلى هذا تقول في تحقير[1] (سِنين) في لغة مَن أعربه في النون على تقدير أنَّ أصله (فِعْلِين) وأنه محذوفٌ : (سُنَيِّن) لا غير ، ولا تقول : (سُنَيِّين) إلا على قول مَن يرد المحذوف في التصغير[2] ، لا أن الياء عوض مما حذف .

وقد زعمَ ابنُ خروف أنه يجوز أن تقول : (سُنَيِّين) بالياء على أنها عوضٌ ، لا على رد المحذوف كما يقال : سُفَيريج .

قال ابن الضَّائع : وهذا عندي خطأٌ ؛ لأن هذه الياء إنما تعوَّضُ من المحذوف بسبب التصغير ، أمَّا إذا كان الاسم محذوفاً قبل التصغير فلا ينبغي أن تكون عوضاً ممَّا حذف في غير التصغير ، قال: ثم إن / [٣٥٢] هذه الزيادة للعوض إنَّما ينبغي أن تقاس حيث تثبت ، وما قال هذا القائل وهو أن يعوض في التصغير مما حذف قبل التصغير لم يثبت ، فلا ينبغي أن يقال به أصلاً .

وعلى هذا يجري القول في تكسير (سِنين) هذا .

فما تحرز به الناظم من قوله : (فيهما انحذَفْ) حسنٌ من التحرز جداً ، إلا أن فيه نظراً من جهة أخرى ، وذلك أنه أطلق القول بجواز

---

(١) في الأصل (في التكسير تحقير سنين) ، وما أثبته من (ز) و(س) .

(٢) وهو يونس. انظر في هذه المسألة الكتاب ٣/٤٩٥ - ٤٩٦، والارتشاف ١/١٨٥، والأشموني ٤/١٧٦ .

إلحاق الياء عوضاً قبل الآخر ، وليس على إطلاقه ؛ لأن ما حذف منه لأجل إقامة بنية التصغير على وجهين :

أحدهما : ما يصح فيه ذلك وهو جميع ما تقدم من الأمثلة .

والثاني : ما لا يصح ذلك فيه كالذي آخره ألف التأنيث مثل (حُبَارى) إذا حذفت ألفه فإنك تقول: حُبَيرَى كما ذكره بعد، ولا سبيل إلى تعويض الياء قبل الألف ؛ لأن الألفَ تَطلُبُ أن يُفتَحَ ما قبلها ، والياء ساكنة أبداً ، فلا يصح أن تقع قبلها ، فالتزموا ترك التعويض لعدم تأتّيه .

وكذلك ما كان نحو : (جَلُولاء)(1) على مذهب سيبويه حيث [لا](2) تحذف الألف ، فتقول : جليلاء ، فلا يصح أن تعوض الياء قبل همزة التأنيث ؛ لأن همزة التأنيث كألف التأنيث .

ومن الحذف الذي لا تعوض منه حذف الزوائد في تصغير الترخيم؛ لأن الغرض بتصغير الترخيم الاقتصار على الأصول وحذف الزوائد كلها، والتعويض ينافي ذلك. فهذه أشياء تقتضي قاعدته فيها خلاف حكمها .

والجواب : أن التعويض لما كان فيما آخره ألف التأنيث أو همزته

---

(1) جلولاء : ناحية من سواد العراق .

(2) زيادة يتطلبها السايق .. وانظر الكتاب ٤٢٣/٣ .

لا يتأتى نطقاً اتّكل علـى ذلـك فيـه فلـم يحتـج إلى النـص عليـه ؛ لأن لألفِ التأنيث في عدم قلبها حكماً تختص بـه سيأتي ذكـره ، وهمـزة التأنيث معدودة في المنفصل ، وأيضاً فليس مذهبه في (حَلُـولاء) ونحـوه إلا مذهب المبرد[1] على ما يظهر من كلامه بعد ، فلا اعتراض به .

وأما تصغيرُ الترخيم فليس الحذف فيه لأجـل إقامـة بنيـة التصغـير فيعوض منه ، وإنما هذا الحكم فيما حذف لإقامتهـا ، لا فيمـا حـذف مطلقاً ، ألا ترى أن (عطاءً) و (سماءً) على مذهـب سيبويه لم يعـوَّض فيها من المحذوف حين قلتَ : عُطَيٌّ وسُمَيَّة ؛ إذْ لم يكـن الحـذف فيـه إلا من أجل اجتماع الياءات . فكلامه صحيحٌ .

ومفـهـوم كلام الناظم أنه إذا لم يحذف من الاسم شيء في البابين فلا يلحق حرف اللين ، وهذا ظاهر ؛ لأنه / إنمـا يؤتـى [به][2] جـبراً [٣٥٣] وعوضاً ، وليس ثم ما يجبر ولا ما يعوض منه . وهذا الـذي قـرر هنـا هو مذهب أهل البصرة .

وقد ذكر في التسهيل[3] في التكسير منه أنه يجوز أن يماثل مفـاعِيلَ

---

(١) منهب المبرد عدم حذف الواو ؛ لأن ألف التأنيث الممـدودة كتـاء التـأنيث في نيـة الانفصال ، فيقول : حُلَيِّلاء ، بقلب الواو ياء وإدغامها في ياء التصغير .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) التسهيل : ٢٧٩ .

وشبهه لمفاعل وشبهه مطلقاً فتحذف الياء مما يستحق أن تثبت فيه ، وأن يماثل مفاعل لمفاعيل فتزاد فيه الياء لغير عوض إلا في فواعِلَ، فإنه لا يجوز فيه فواعيلُ إلا أن يشذَّ ذلك ، فيجوز عنده أن تقول في قنديلٍ: قنادِلُ ، وفي بُهلولٍ : بهالِلُ ، وفي انطلاقٍ : نَطالِقُ ونحو ذلك، وسواءٌ كان على فواعل أو غير ذلك .

ويجوز أيضاً أن تقول في جعفر : جعافير ، وفي دِرهم : دراهيم إلا في فواعل[1] فإنك لا تقول في هالكة : هواليك ، ولا في سابغة : سوابيغ إلا أن يشذَّ . نحو ما أنشده الفراء[2] :

عليها أسودٌ ضاريات لَبُوسُهم سوابيغُ بِيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبلُ

وقال الأخطل[3] :

... ... وإن تركبوا إحدى الدواهيِّ تَرْكَبِ

---

(١) في الأصل : في فواعيل . وما أثبته من (س) .

(٢) هذا بيت من الطويل لزهير بن أبي سُلمى . والشاهد فيه زيادة الباء في (فواعل) شذوذاً ، والقياس (سوابغ) .
وهو في ديوانه : ١٠٣ ، والهمع ١٨٢/٢ ، والأشموني ١٥٢/٤ .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره :
فإن تَربَعوا تَربَعْ فوارسُ مُعرضٍ
والشاهد قوله : (... الدواهيِّ) حيث زاد الياء في فواعل ، وهذا شاذ . ويروى البيت (إحدى الغواية) ولا شاهد في البيت حينئذ . انظر شرح ديوان الأخطل : ٦٦٣ .

وأما ما كان من نحو ما أنشده سيبويه :

وكحّل العينين بالعواور[1]

بحذف الياء ، وواحده (عُوَّار) ، وكذلك ما أنشده من قوله :

والبَكَرَاتِ الفُسَّجَ العَطامِسَا[2]

يريد (العطاميس) ، ومنه أيضًا :

وغيرُ سُـــفْـعٍ مُثّلٍ يَحَامِمِ[3]

جمع (يحموم) ، وقول أبي طالب :

ترى الودْعَ فيها والرُّخام وزينةً   بأعنـاقـهـا معـقـودةً كالعثاكِلِ[4]

---

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ينسب لجندل بن المثنى الطُّهوي ، وقبله :

جنى عظامي وأراه ثاغري

وهو في الكتاب ٤/٣٧٠ .

(٢) من الرجز ، وقبله :

قد قربت ساداتها الروائسا

أنشده سيبويه في الكتاب ٣/٤٤٥ ، وهو لذي الرمة ، وخرجه هارون في هامش الكتاب .

(٣) في الكتاب ٤/٤٣٩ ، وتخريجه هناك .

(٤) في اللسان (عثكل) :

يرى الودع فيها والرجائز زينة

والرجائز : مراكب أصغر من الهوادج ، وهي للنساء ، واحدها الرِّجازة . انظر اللسان (رجز) ، ولعل الرخام في البيت تحريف الرجائز .

يريد (العثاكيل) ، وقول عبيد الله بن الحرّ :

وبُدِّلْتُ بَعْدَ الزَّعْفَرَانِ وَطِيْبِهِ
صَدا الدِّرْعِ مِنْ مُسْتَحْكِمَاتِ المسَامِرِ[1]

يريد (المسامير) فجائز عنده في الكلام ، وكذلك ما أنشده سيبويه من قول الفرزدق[2] :

تَنفِي يَدَاهَا الحَصَى في كُلِّ هَاجِرةٍ نَفْيَ الدَّنانيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيْفِ

فمد الصياريف جمع صيرف ، ويروى أيضاً : (نفى الدراهيم) كذلك بزيادة الياء . وقال أبو النجم[3] :

مِنْهَا المطَافِيْلُ وَغَيرُ المطْفِلِ

وهذا كله غير مذهب البصريين في التكسير .

و لم ينص ابن مالك في التسهيل على هذا الحكم في التصغير ، فلا أدري هل هو قائل بالجواز فيه أم لا ؟ وإن ذهب النظر فيه إلى السماع فلا شك أن أكثر ما سمع فيه هذا التكسير .

وقد قالوا ـ مما هو عنده في التسهيل شاذ ـ : طابَق[4] وطوابيق ،

---

(١) من الطويل ، وهو في المحتسب ١/٩٥ ، ٣٠٠ .

(٢) سبق تخريجه ص : ٢٨٨ .

(٣) هذا بيتٌ من مشطور الرجز ، وهو في الخصائص ١٢٣/٣ . والمطافيل : ذوات الأطفال . والشاهد فيه (المطافيل) حيث زاد الياء ضرورة ؛ لأنه جمع مُطفِل ، فقياسه مطافل .

(٤) الطابَق : العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرجل . اللسان (طبق) .

وخاتَم وخواتيم ، ودانَق[1] ودوانق .

وأما التصغير فقلما سمع ذلك فيه ، وحكى سيبويه : خُوَيتيم وخواتيم ، لكن حكى عن أبي الخطّاب : خاتام ، فيكون (خُوَيتيم) مصغراً[2] عليه ، وقالوا: درهم / ودُرَيهيم، وصَغِير وصُغَيِّير[3] ، وفي [٣٥٤] عكسه قال الراجز[4] :

قد شربَتْ إلاّ دُهَيدِهِينا
قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيكِرِيْنَا

وهو تصغير (دَهْدَاه) فقياسُه (دُهَيْدِيه) .

والمعتمد من هذا كله ما[5] ذهب إليه هنا من أن ذلك كله

---

(١) الدانَق : سدس الدرهم .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٥/٣ ، قال سيبويه : « والذين قالوا : دوانيق وخواتيم وطوابيق إنما حعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم» ، ثم قال : «غير أنهم قد قالوا: خاتام ، حدثنا بذلك أبو الخطاب ، سمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب : خُويتيم ، فإذا جمع قال : خواتيم» .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٥/٣ : «ومن العرب من يقول : صُغَيِّير ودريهيم فلا يجيء بالتصغير على صغير ودرهم ، كما لم يجئ دوانيق على دانَق ، فكأنهم حقروا درهاماً وصِغيارٌ» .

(٤) لم يعرف قائل هذا الرجز ، وهو في وصف الإبل ، وانظره في الخزانة ٥٠/٨ـ٥٥.
وفي شرح الشافية ٢٧٠/١ :

قد رَويت إلا الدهيدهينا

(٥) في الأصل (بما) ، والتصحيح من (ز) و(س) .

مسموعٌ لا يقاس عليه ، وهو مذهب سيبويه ومن انتمى إليه ، لضعفه من جهة القياس ، وقلته من جهة السماع . وإلى هذا المعنى[1] أشار الناظم بقوله:

وحائدٌ عن القياس كلُّ ما خالف في البابَين حُكماً رُسِمَا

يعني أن كل ما جاء عن العرب مخالفاً لما ذكر في البابين معاً : باب التكسير وباب التصغير من الحكم فهو حائد عن القياس ، موقوف على محله ، والحائد عن الشيء هو الذي مال عنه ، وعدل عنه ، يقال: حاد عنه يحيد حَيْدةً وحُيوداً وحَيْدُودة .

وإنّما قصد بهذا الكلام التنبيه على ما خالف ما تقدم من الحذف لإقامة بنية التصغير ، والتعويض عن المحذوف خاصة ، وهو الفصل الذي ختم به باب التكسير، والفصل الذي افتتح به باب التصغير ، لا أنه يعني كل ما خالف جميع ما ذكر في البابين من أولهما إلى آخرهما؛ لأنه لو عنى ذلك لكان فاسداً ؛ لأنا نعلم قطعاً أنه إنما ذكر من أحكام التكسير وقياساته ما هو الأشهر والمحتاج إليه ، وكذلك في باب التصغير لم يورد فيه من الأحكام إلا جملاً ضرورية على مقدار ما نصب إليه نفسه في هذا المختصر ؛ إذ لم يقصد فيه استيفاء أحكام النحو فكان يكون هذا الكلام منه يردّ جميع ما ترك ذكره من

---

(١) في (س) : (هذا المعنى ونحوه) .

أحكامهما إلى السماع ونفى القياس ، وذلك باطل قطعاً بحسب الأمـر في نفسه ، وبحسب قصده هو ، والله أعلم .

ويمكن أن يكـون قصـده بهـذا الكـلام التنبيـه علـى مـا جـاء مـن التصغير والتكسير على غير بناء واحده ، فيحفظ ولا يقاس عليه .

فمن ذلك في التصغير قولهم في المغرب : مُغَيربـان ، وفي العشيَّة : عُشَيشِيَة ، وفي إنسـان : أُنيسيان ، وفي ليلـة : لُيَيلِيَـة ، وفي رجـل : رُوَيجِل، وفي صِبْيَة[1] : أُصَيْبِيَة ، وقد بوَّب على ذلك سيبويه وغيره[2] .

ومن ذلك في التكسير قولهم : رَهْط وأراهط ، وكُراع وأكارع ، وحديث وأحاديث ، وعَروض وأعاريض ، ومكان وأمكُن ، ونـاقـة وأينُق ونُوق / ومَوانيق ، وبهذا المعنى فسَّر كلامَ النـاظم ابنُـهُ ، وهـو [٣٥٥] صحيحٌ إذا انضم إلى المعنى المذكور أوَّلاً .

فعلى هذا يدخل تحت هذا النـوع مـن السَّماع وقـوع (مفـاعل) موقع (مفاعيل) وبالعكس كما ذكره ، ويدخل أيضاً تحته مثل ذلك في التصغير كما تقدم ذكره .

ويدخل تحته ما نقل من تكميل مـا يحتـاج إلى الحـذف في البـابين

---

(١) في الأصل : صَبِيَّة (بفتح الصاد وتشديد الياء) ، والصواب ما أثبته .

(٢) انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ـ ٤٨٦ ، والمقتضب ٢٧٨/٢ ، والأصـول ٦٢/٣ ـ ٦٣ ، وانظر شواذ التصغير في شرح الشافية ٢٧٣/١ ـ ٢٧٨ .

معاً. نحو قولهم: عناكبيت في عنكبوت[1] .

ومن هذا يفهم أنه لم يرتض مذهب الكوفيين في التصغير والتكسير حيث أجازوا التكميل في نحو : سَفَرْجَل وكُمَّثْرَى وباقِلّى وجَرْجَرَايَا ، وأشياء ذُكرت عنهم لا يقول بها أصلاً ، إذ[2] أجازوا في (سفرجلة): سُفَيرِجَلَة وسُفَيرِجْلَة وسُفَيرِلَة، وفي (كُمَّثْرَى) : كُمَيثِرِيَة وكُمَيثِرَى[3] ، وفي (باقِلَّى)[4] : بُويقِلَة وبُوَيقيلِيَة ، وفي (جَرْجَرَايا)[5] : جُرَيجِرِيَا وجُرَيجِرَايا، وهذا كُلُّهُ كما ترى .

* * *

---

(١) حكى الأصمعي : عناكبيت وعُنيكبيت . انظر شرح الرضي للشافية ٢٠٢/١ ـ ٢٦٣ .

(٢) في كل النسخ : (إذا أجازوا) .

(٣) في الأصل وفي (ز) : كُمَيمثر ، وما أثبته من (س) ، وفي اللسان (كمثر) أن تصغيرها كُميمثرة ، وحكى ثعلب : كميمثراة ، ونقل عن التهذيب أن تصغيرها كُميمثرى ، وكُميثرة ، وكُميمثراة . وفي القاموس (الكمثرة) : « والكمثرى منه ... ويصغر كُميمثرة ، وكُميمثرية ، وكُميثرة وكُميمثراة » ا.هـ .

(٤) بتشديد اللام وتخفيفها : الفول .

(٥) في حاشية القاموس في مادة (جرجر) : «وجرجرايا بلد بالمغرب ، وكتب عليها الشارح : وقد سقطت هذه العبارة من بعض النسخ ، والذي نعرفه أنه مدينة بالنهروان الأسفل بين بغداد وواسط» .

لِتِلْوِ يا التصغير من قبلِ عَلَمْ　　تأنيثٍ أو مدَّتِهِ الفتحُ انحَتَمْ
كَذاكَ ما مدَّةَ أفعالٍ سَبَقْ　　أو مَدَّ سكرانَ وما به التَحَقْ

لما كان الناظم (رحمه الله تعالى) قد قدم أول الباب أنَّ الرباعيَّ وما فوقه له فُعَيْعِيل وفُعَيْعِل، وأن ما بعد ياء التصغير يُكسَرُ كما أعطاه مثاله، وكان ذلك حكماً جُمْلياً لا بد من تفصيله ، أراد أن يبين أن ذلك ليس في كل ما زاد على الثلاثي ، بل قد يكون ثَمَّ أمرٌ آخَرُ وهو عدم الكسر، وإن كان الكسر هو الأصل مثلاً ، وكذلك ما كان من الثلاثي قد لحقته تاء التأنيث فصار بسببها على أربعة على الجملة .

و(التلو) هو التالي أي: التابع[1] ، و(علم التأنيث) هو علامته .

و(انحتم) معناه وجب ، وهو مطاوع حتمته فانحتم .

ومعنى كلامه أن الفتح يجب للحرف الذي يلي ياء التصغير ، وهو العين الثانية في (فُعَيْعِل) واللام في (فُعَيل) في مثال التصغير إذا وقع ذلك الحرف قبل أحد خمسة أشياء وهي : تاء التأنيث ، وألف التأنيث، والمدة المزيدة قبل ألف التأنيث التي صارت بسببها همزة ، وألف أفعال الذي هو جمع ، وألف فَعلان .

فأمَّا تاء التأنيث فداخل تحت قوله قبلُ: (علم تأنيث) فإن علم التأنيث في كلامه جنسٌ يدخل تحته جميع علاماته ومنها التاء ، ومثال

---

(١) في (س) : والتابع .

الفتح لأجلها قولك في طلحة : طُليحة ، وفي ضربة : ضُريبة ، وفي عُلبة: عُلَيبة ، وفي سِدرة : سُديرة. / ووجه لزوم الفتح ظاهر ؛ لأن [٣٥٦] التاء ليست من أصل الكلمة ، ولا بنيت الكلمة عليها ، فهي إنما دخلت لمعناها من التأنيث ، والمصغر هو صدر الاسم ، لا التاء ، وهي لا بد من فتح ما قبلها ؛ إذ لا يكون ما قبل تاء التأنيث ساكناً ما عدا الألف ، ولذلك جعلوا تاء (أخت وبنت) للإلحاق بقُفْل وعِدْل ، لا للتأنيث على ما ذكر سيبويه وغيره[١] ، فعاملوا التاء معاملة الثاني من المركبين فصغّروا الصدر وألحقوها .

وأما ألف التأنيث فداخلة أيضاً تحت قوله : (علم تأنيث) والفتح لأجلها أيضاً لازم ، فتقول في حُبلَى : حُبَيلى ، وفي بُشرى: بُشَيرى ، وفي ذِكرى : ذُكيرى ، وفي دِفلى[٢] : دفيلى ، وفي سَلمى: سُليمى ، وفي عَلْقى[٣] : عُلَيْقَى ، وفي غَرثى[٤] : غُرَيثى ، وما أشبه ذلك . وإنما فتح ما قبلها ، وكان الأصل أن تقلب ياءً كما هو قياس التكسير حملاً

---

(١) انظر الكتاب ١٦٦/٤ ، وشرح الكتاب للرماني ١٩١/١ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، والخصائص ٢٠٠/١ ـ ٢٠١ .

(٢) الدِّفلى : نبتٌ مر .

(٣) العَلقى : نبات قضبانة دقاق يتخذ منه مكانس ، وألفه تحتمل التأنيث والإلحاق ، فإذا نون كانت للإلحاق .

(٤) الغرثى : الجائعة .

لألف التأنيث على تائه[1] ؛ إذ كانت الألف علامة له كتاء فعاملوها معاملتها، وأيضاً فليفرقوا بين ألف الإلحاق وألف التأنيث ؛ إذ كانوا يقولون في أرطًى[2] : أُريط ، وفي ذِفرًى[3] - منوناً -: ذُفير ، وفي علقًى - منوناً -: عُليقٍ ، وما أشبه ذلك ، فلو قلبوها إذا كانت للتأنيث لالتبست بهذه الألف فتركوا ما قبلها مفتوحاً .

وعلى هذه القاعدة يجري الحكم في (حُبارى) على مذهب سيبويه إذا حذفنا الألف الأولى فإنه يصير من قبيل : ذِكرى وبُشرى ، فتقع الألف التي للتأنيث تلي الحرف التالي لياء التصغير ، فنقول : حبيرى فيلزم فتح الراء .

وأما مدة التأنيث فيعني الناظم بها الألف الزائدة قبل همزة التأنيث ، وذلك أن الأصل في ألف التأنيث القصر والسكون ، فزيد قبلها هذه المدة المذكورة ، فوجب لها المد والهمز على ما تقرر في التصريف ، وصار الحرفان كالحرف الواحد ، وهذه المدة تطلب فتح ما قبلها ، وهو ما بعد ياء التصغير ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فيقول في (حمراء) : حُميراء ، وفي (صفراء) : صُفيراء ، وفي

---

(١) في الأصل وفي (ز) : على بابه ، والتصحيح من (س) .

(٢) الأرطى : شجر واحده أرطاة ، وألفه للإلحاق .

(٣) الذّفرى : العظم النائي خلف الأذن ، وألفه تحتمل التأنيث والإلحاق ، فإذا نون كانت ألفه للإلحاق .

(سوداء) : سُويداء ، وفي (صحراء) : صُحيراء ، وفي (عذراء) : عُذيراء .

وكان الأصل أن تنقلب هذه المدة ياء مع الهمزة كما فعلوا في التكسير ، فقالوا: صحارٍ ، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأن همزة التأنيث شبيهة بالتاء من جهة التأنيث / وكون الكلمة غير مبنية عليها ، [٣٥٧] وأيضاً فأرادوا أن يفرقوا بين الألف الممدودة المنقلبة عن ألف التأنيث وبين الألف المدودة المنقلبة عن غير ألف التأنيث ، كما فرقوا بين الألف المقصورة التي للتأنيث والتي ليست للتأنيث ؛ لأنك تقول في (علباء)[١] : عُليبى ، وفي (قُوباء)[٢] : قُوَيبى ، وفي (حِرباء) : حُريبى ، فلو قلت : حُميرى لالتبس الأمر في الألفين ، فرأوا الفرق أولى[٣] .

وأما مدَّةَ أفعال فهو قوله :

كذاك ما مدَّةَ أفعالٍ سَبَقْ ... ...

(مدَّةَ) مفعولٌ بسبق ، و(سَبَقْ) صلة ما ، و(أفعالٍ) هنا هو الجمع كأجمال وأعدال[٤] وأطمار[٥] يعني أن الحرف الذي قبل ألف (أفعال)

---

(١) العِلباء : عصب العنق .

(٢) القُوباء : داء يصيب الجلد .

(٣) انظر الكتاب ٣/٣٢٠ - ٣٢١ .

(٤) جمع عِدل : وهو النظير والمثيل .

(٥) جمع طِمر : وهو الثوب الخَلَق .

وهو عين الكلمة حكمه أيضاً لزوم فتحه ، فتقول في (أجمال) : أجيمال، وفي (أُعَيدال) : أُعيدل ، وكذلك إذا سميت به تقول : أُفيعال أيضاً ، لا أُفيعيل ، وإن كنت تقول في تكسيره : أفاعيل ، فتقلب الألف ياء . ولأجل أن (أفعالاً) جمعاً ومفرداً لمسمًّى به حكمهما واحد أطلق الناظم القول فيه ، فلم يقيده بكونه جمعاً ، فقد نصوا على أن الحكم كذلك : كان جمعاً على أصله ، أو مسمى به .

وإنما لم يكسروا ويقلبوا الألف ياء ليفرقوا بينه وبين (إفعال) المفرد المكسور الهمزة ؛ إذ كنت إنما تقول في (إسكاف)[1] : أُسَيكيف ، على قياس أساكيف ، بخلاف الجمع ؛ إذ كانت صيغة (أفعال) لا تكون إلا جمعاً ، ولا تغير بعد التسمية به عن حاله قبل أن يكون اسماً علماً ،كما لا يغير (سِرحان) عن تحقيره إذا سميت به .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : (أفاعيل) في (أفعال) فيلزم على قياسه أن يقال : (أُفيعيل) كما قيل في (سِرحان) : سُرَيحين ؛ لأنهم قالوا : سَراحين .

فالجواب أن هذا لو كان كما قلت لقلت في (جمَّال) : جُميمال ؛ لأنهم لم يقولوا : جماميل ، وفي (حمَّال) : حُميمال ، وفي (نَجَّار) : نُجَيجار ، ونحو ذلك ؛ لأنهم لم يجمعوها على (فعاعيل) . فإنما وجه

---

(١) الإسكاف : الصانع أيًّا كان .

(أُفيعال) هنا الفرق كما تقدم بين المفرد والجمع ، وهـذا معنـى تعليـل سيبويه وغيره[1] .

وأما مد سكران فهو قوله : « أو مد سكران وما به التحق » يعـني أنَّه يلزم أيضاً فتح الحرف التالي لياء التصغـير إذا كـان قـد سبق ألـف سكران وما لحق به في وصفه المعتـبر ، فتقـول في سـكران: سُـكيران ، وفي غضبان : غضيبان ، وفي عطشان : عطيشان ، وما أشـبـه ذلك ، ومثل بسكران الذي هو من باب / « فَعلان فَعلى » تنبيهاً علـى أصـل [٣٥٨]
العلة في الباب ، وذلك أنه لما وجب لفُعلاء ما تقدم من لزوم فتـح مـا قبل الألف فيه بناء على تحقير صدره وجب أيضاً ذلك لفعلان فَعْلـى ، الذي مثل الناظم بمثـال منـه لمـا تقـدم في بـاب مـا لا ينصـرف مـن أن حكمهما واحد للشبه الحاصل بينهما حتى قيـل : إن النـون بـدل مـن الهمزة ، ففتحوا ما قبل الألف والنون بناء على تحقير الصدر كما فعلوا ذلـك في فعـلاء، قـالوا : سُـكيران، ولم يقولـوا : سُـكيرين[2] ، كمـا لم يقولوا في حمراء : حُميرى[3] ، ثم أرادوا أن يلحقوا بنحو سكران غـيره

(١) قال سيبويه في ٤٩٦/٣ : « وتحقير أفعال مطرد على أفيعـال ، وليسـت أفعـال وإن قلّت فيها أفاعيل كأنعام وأناعيم تجري مجرى سِـرحان وسـراحين ؛ لأنه لـو كـان كذلك قلت في حَمَّال : حُميمال ؛ لأنـك لا تقـول : جمـاميل ، وإنمـا حـرى هـذا ليفرق بين الجمع والواحد » . وانظر المقتضب ٢٧٨/٢ .

(٢) في الأصل و(ز) : سُكيرى ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : حميرا ، والتصحيح من (س) .

مما[1] لم تُكسِّرْه العرب تكسيراً يخالف[2] به فعلان فَعلى ، فحكموا له بحكمه في التصغير ؛ لأنه شبيه به ، كما حكم له أيضاً بحكمه حيث امتنع دخول تاء التأنيث عليه ، وذلك في حال العلمية والتكسير الذي يخالف به فعلان فعلى هو فعالين .

هذا هو الوصف المعتبر في فعلان فَعْلى الذي أشار إليه الناظم بقوله: (وما به التحق) [أي التحق به][3] في كونه لا يجمع على فَعَالين، فكل ما كان على (فَعْلان)[4] فانظر : فإن جمعتْهُ العرب على فعالين فاذهب به مذهبَ القياس في كسر ما (بعد)[5] ياء التصغير على ما أعطاه كلامه أولاً، فتقول في (حَومان)[6] : حُوَيمين ، ولا تقول : حويمان ؛ لأن العرب لم تلحق (فيه)[7] الألف والنون بالألف والنون في سكران .

---

(١) في الأصل : ما لم ، والتصحيح من (ز) .

(٢) في الأصل : بخلاف ، والتصحيح من (ز) و(س) .

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل .

(٤) في (س) : فعالين ، وهو خطأ .

(٥) في جميع النسخ : (ما قبل ياء التصغير) ، وهو خطأ .

(٦) الحَومان من السهل : ما أنبت العرفج ، وقيل : الحَومان نبات بالبادية . اللسان (حوم) .

(٧) في الأصل و(ز) : به ، والتصحيح من (س) .

وإن لم تجمعه العرب على فعالين فاذهب به مذهب سكران فتقول : دُحيمان في (دَحمان)[1] كما قلت : سُكيران في سَكران .

ولا يقتصر بهذا الإلحاق على (فَعلان) المفتوح الفاء ، بل يكون في المكسور الفاء والمضمومها ، وأيضاً يكون في كل ما كان ثلاثي الأصول آخره ألف ونون زائدتان فإن حكمه أيضاً حكم سكران إذا كان مثله ، فتقول في (عثمان) : عُثيمان ؛ لأنهم لم يقولوا: عثامين ، وتقول في سلطان : سُليطين ؛ لأنهم قالوا : سلاطين ، وتقول في (عِمران) : عُميران ؛ لأن العرب لم تجمعه على فعالين ، وتقول في (سِرحان): سُريحين؛ لأنهم قالوا : سَراحين ، وفي (ضَبُعان) : ضُبيعين؛ لأنهم قالوا: ضباعين ، وكذلك لو سميت بـ (نَزَوان)[2] لقلتَ : نُزَيَّان؛ لأنهم لم يكسِّروه على (فعالين)[3] ، فإن صغرتَ (وَرَشان)[4] قلتَ: وُرَيشين ؛ لأنهم قالوا : وَرَاشين .

قال سيبويه: «واعلم[5] أن كل شيء كان / آخره كآخر « فَعْلان » [٣٥٩] الذي له « فَعْلَى » وكان عدة حروفه كعدة حروف « فعلان » الذي له

---

(١) دَحمان : اسم رجل . اللسان (رحم) .

(٢) النَّزَوان : الوثوب . اللسان (نزو) .

(٣) في (س) : فعاليل ، والصواب ما هنا .

(٤) الوَرَشان : طائر يشبه الحمامة . اللسان (ورش) .

(٥) في (س) : اعلم . بدون واو .

« فعلى » : توالت فيه ثلاث حركات أو لم يتوالين ، اختلفت حركاته، أو لم يختلفن ، ولم تكسره للجمع حتى يصير على [مثالٍ][1] مفاعيل فإن تحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى »[2] .

ثم ذكر وجه الشبه بينه وبين ألفَي التأنيث ، ثم ذكر نحو ذلك آخر الباب ، ثم نص على أن أحد هذه الأشياء إذا سميت به فحكمه حكم ما سُمِّيَ به ، لا تخرجه عن أصله إلى غيره (فإذا)[3] سميتَ بسِرحان قلت : سُرَيحين ، وكذلك أيضاً إذا سميتَ بسكران قلتَ : سُكيران ، فالحكم واحد قبل التسمية وبعدها ، وذلك كله هو معنى قول الناظم : (وما به التحق)[4] .

وقد ظهر منه أن (كل)[5] ما [لم][6] يجمع على فَعالين سواء أكان علماً أو غير علم فحكمه هذا الحكم كما ظهر [من سيبويه][7] ومما نص عليه الفارسي في الإيضاح من أن (سَعدان ومُرجان) يصغران ببقاء الألف ، فتقول : سُعيدان ومُريجان ، قال : سميت بذلك شيئاً ،

---

(١) ساقط من الأصل . وهو في الكتاب و(ز) و(س) .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٢٠ .

(٣) في (س) : وإذا .

(٤) في الأصل : (وما به لمنتهى الجمع التحق) ، وهو خطأ .

(٥) ساقط من (س) .

(٦) ساقط من الأصل .

(٧) ساقط من الأصل و(ز) .

أو لم تنقله من اسم الجنس إلى مسمى به، إلا أنك إذا سميت به شيئاً لم تصرفه. وقال السيرافي بعد ما ذكر معنى كلام سيبويه : وإن جاء شيء فجهلت جمعه لم تقلب الألف في التصغير كـ (مُرَيَّان) و(رُغَيَّان) في مَروان ورَغوان[1] ، وعلى هذا جمهور النحويين .

والجامع الذي به التحق هذا كله بسكران هو شبه الألف والنون لألفَي التأنيث ، والشاهد على ذلك الشبه كون العرب لم تجمعه على (فعالين) استدلالاً بالأثر على المؤثر . وقد زعم الشلوبين ـ على ما حكى عنه ابن الضائع ـ أن هذه الألف والنون لا تثبتان في التصغير إلا (في)[2] فعلان (فَعلى)[3] أو ما يشبهها مما يمتنع صرفه وهو العلم ، فاعتبر في الأثر الحاصل من الشبه منع الصرف ، ولم يعتبر امتناع جمعه على فعالين ، وهو الذي اعتبره سيبويه وغيره .

قال ابن الضائع : ونصصت على الأستاذ أبي علي ما تقدم ـ يعني ما ذكره سيبويه من اعتبار التكسير ـ فلم يقبله ، ولَجَّ فيه ، وزعم ما تقدم . قال : وهو خلاف نص سيبويه وغيره ، ألا ترى أنك تقول في تصغير (ظَرِبان): ظُريبان. قال: فإن قال: قد تمحض الشَّبه في هذا

---

(١) في القاموس (رغا) : (ورغوان لقب مجاشع لفصاحته) .

(٢) ليست في (ز) .

(٣) في الأصل : (فعلان فعلا) .

أكثر من منع الصرف بقولهم في الجمع : ظَرَابيّ ، فقد حكم لها بحكم (صحارى) قيل : فقد قال / سيبويه : «إن جاء شيء كسِرحان ولم [٣٦٠] تعلم العربَ كسَّرَتْهُ فتحقيره كتحقير فعلان الذي له فعلى» ، ثم حكى ما ذكر الفارسي في الإيضاح في (سَعدان) و(مُرْجان) ،وأن سيبويه قد نص على أنك تقول في (زعفران): زُعَيفِران[1] .

قال : فلو كان ثبوتها في (فَعْلان) حيث يترك صرفه فقط لما ثبتت في مثل (زعفران) . قال : وهذا ظاهر جداً .

واعلم أن كلام الناظم فيه احتمال في دخول العلم تحته ،وذلك أن العلم يمتنع صرفه للحاق الألف والنون مع العلمية ،وقد مر أن سبب ذلك شبه الألف والنون بألفي التأنيث ،وإذا كان كذلك وكان (فَعْلان) إذا سُمي به يمتنع صرفه لشبه (فَعلان) بألفي فعلاء فينبغي ألا يعتبر بأصله في جمعه على (فعالين) أوعدم جمعه ، بل يقال في (سِرحان) إذا سمي به : (سُريحان) كما يقال في (عثمان) : عُثيمان .

وهذا رأيُ ابن الطراوة في المسألة، ولم يرتض مذهب سيبويه وغيره، فقد يفهم هذا من كلام الناظم ؛ لقوله : (وما به التحق) ، يعني ما كان من نحو (عثمان) وما سُمي به من فَعلان ونحوه ، ووجه اللحاق اجتماعهما في شبه الألف والنون فيهما بألِفَي فَعلاء ، ألا ترى

---

(١) انظر الكتاب ٤٢٤/٣ .

أن التاء لا تلحق في حال العلمية ، وأيضاً امتناع صرف العلم دليل على تحقيق الشبه، بخلاف ما قبل التسمية فإن الشبه لا يتحقق إلا إذا امتنعت العرب عن جمعه على (فعالين)، فحينئذٍ يظهر للشبه وجه فيكون على (فُعيلان)،ونحن لم نجد العرب جمعت العلم على (فعالين)، فلم تقل في (عمران) : عمارين ، ولا في (سلمان) : سلامين ، ولا في (عثمان) : عثامين .

قال ابن جني : «سألت الشجري يوماً فقلت له : كيف تجمع دُكَّاناً ؟ قال : دكاكين . قلت : فسِرحاناً ؟ قال : سَراحين . قلت : فقُرطاناً ؟ قال: قراطين . قلت : فعُثماناً ؟ قال : عثمانون . قلتُ : فهلا قلت أيضاً : عثامين ، فقال : أيشٍ عَثامين ؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ؟ وا لله لا أقولها[1] أبداً»[2] .

فأنت تراهم لم يجمعوا العلم على فعالين ، فندعي نحن ذلك في سرحان بعد التسمية ، وأنه لا يجمع على سراحين ، فكذلك لا يصغر على سُريحين ما لم يكن سماع عن العرب ، وهو معدوم .

وكما أن سكران حين أشبه « فعلاء » لم يصغر على سُكيرين ، فكذلك / أيضاً سرحان حين أشبه فعلاء بالتسمية لا يصغّر على [٣٦١]

---

(١) في الأصل : (لا أقراها) ، والتصحيح من (س) ومن الخصائص .

(٢) انظر الخصائص ٢٤٢/١ .

سُريحين[1] وإلا وجب أن ينصرف سِرحان مسمًّى به ، وهو باطل اتفاقاً .

ويبعد أن يريد الناظم بقوله : (وما به التحق) وما التحق به في كونه لا يجمع على فعالين من غير أن يعتبر منع الصرف أيضاً ، وكلاهما ناشئ عن ثبوت الشبه بفعلاء ، ولو كان المراد هذا لم يفهم له ، بل السابق إلى الذهن في وجه ذلك ما تقدم من الشبه ، وعنهما ينشأ عدم الجمع على فعالين ، وامتناع الصرف .

وإذا ثبت هذا كان هذا النظم موافقاً للشلوبين في اقتصاره على امتناع الصرف فيما فيه الألف والنون ، ومخالفاً لسيبويه ومن وافقه في الاقتصار على عدم الجمع على فعالين . لكن هذه الطريقة قد اعترضها سيبويه وغيره :

أما سيبويه فقال : «ولو قلتَ : سُريحان ـ يعني بعد ما سُمي به ـ لقلت : في رجل يُسمى علقى : عُليقى ، وفي مِعزى : مُعيزى ، وفي امرأة اسمها سِربال : سُريبال ؛ لأنها لا تنصرف ، قال : فالتحقير على أصله وإن لم ينصرف الاسم»[2] .

ورده الشَّلوبين بوجه آخر ، وهو أنه لو كان كذلك للزمه إذا

(١) في جميع النسخ (على سراحين) ، وهو سهو .

(٢) انظر الكتاب ٤٢٣/٣ .

نكر سِرحان اسمَ رجل أن يصغره بالقلب ، قال : وليس في ([1] الكلام اسم يفترق[2] تصغيره ويختلف بحسب تعريفه وتنكيره .

وقد يعتذر ابن الطراوة عن هذين : أما عُلَيقًى ومُعيزًى فبينه وبين سِرحان فرقٌ هو أن باب عَلقًى ومِعزًى أصله قبل التسمية التحقير على (فُعيعِل)[3] تقول : عُلَيقٍ ومُعَيزٍ ، فإذا سَميت بهما حملتَهما على الأكثر في الباب ، بخلاف سِرحان فإن الأكثر فيه قبل التسمية أن يحقر على (فُعيلان) إلا أن يكسِّره العرب ، فتحقِّرَه على (فُعيلين) وأما مع عدم العلم بالتكسير فـ(فُعيلان) هو الأصل ، فإذا سمى به أو بغيره فالأصل فيه فعيلان ، ولا يعتبر فيه تكسيره قبل التسمية ؛لأن باب الأعلام منع التكسير .

قال سيبويه في باب جمع الرجال والنساء : «وأما عثمان ونحوه فلا يجوز فيه أن تكسره ؛ لأنك توجب في تحقيره عثيمان ، فلا تقول : عثامين [فيما يجب له عثيمان][4] ولكن عثمانون كما يجب له عُثيمان؛

---

(١) من هنا إلى قوله : «كذا المزيد آخراً للنسب » في ص : ٣٦٧ من صفحات الأصل ساقط من (س) .

(٢) في (ز) : يفتقر ، وهو تحريف .

(٣) في الأصل و(ز) : فُعيل ، وهو تحريف .

(٤) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، والتصحيح من الكتاب .

لأن أصل هـذا أن يكون الغالب عليـه باب غضبان ، إلا أن تكسِّر العرب منه شيئاً على مثال (فعاعيل)[1] / فيجيء التحقير عليه »[2] . [٣٦٢]

فحاصل الأمر أن كل واحد من باب (عَلقًى) وباب (سِرحان) رُدَّ بعد التسمية إلى الأكثر والأصل فيه ، مع أن الباب في نحو (عثمان) ألاَّ يكسَّرُ .

وأمَّا إلزامه (سُرَيبال) فلا يلزم ؛ إذ لم يعتبر مجـرَّد منع الصرف ، وإنما اعتبر الشبه المؤثر لمنع الصرف ، وهو الشبه بـألفَي التـأنيث ، فـلا اعتراض به .

وأما ما قالـه الشـلوبين فـلا يـلزم ؛ لأنَّ تحقيره بعد (التسمية)[3] والتنكير إنما يكون على اعتبار وجود التعريف ، فاعتبر أصله من العلمية، وليس بوصف في الأصل فيعتبر أصله قبل التسمية ، كما لا يعتبر الأصل إذا سميت بمصدر من المصادر ، فيمتنع من الجمع فيه ، بل يعتبر الانتقال إلى الاسمية وإن نُكِّر[4] بعد التسمية .

هـذا أقصى ما وجدته في الاحتجاج عن ظاهر مفهوم كلام الناظم. والذي رآه في التسهيل موافَقةُ الجماعة ، فهو الذي يغلب على

---

(١) في الأصل : فعاليل ، وما أثبته من الكتاب .
(٢) انظر كتاب سيبويه ٤٠٦/٣ .
(٣) ساقط من (ز) .
(٤) في (ز) : نكن .

الظن في مثل ابن مالك، وإن كان اللفظ أظهر فيما تقدم ، وا لله أعلم.

وفي قوله : (أو مدَّ سكران) تنبيهٌ على كون النون بعد الألف لا بد من زيادتها: أما في (سكران) فظاهرٌ . وأما في غيره فكذلك أيضاً؛ لأن الشَّبه إنما يحصل بين الألف والنون وألفَي التأنيث إذا كانت [النون][1] زائدة ، لا أصلية ، فلو صغرت (حسَّان) أو (تبَّان) أو نحو ذلك على اعتقاد أصالة النون لقلت: حُسَيسِين ، وتُبَيبِيْن لا غير؛ لأنه إذ ذاك بمنزلة سِربال وقِرطاس، فلا يمكن فيه بقاء الألف ، وسبب ذلك فقد الشبه بين الألف والنون وألفَي التأنيث .

وقد بقي عليه مما يلزم فتحه بعد ياء التصغير أن يكون قبل الاسم الثاني من المركبين ، فإن حكمه حكم تاء التأنيث في لزوم الفتح ، فتقول: حُضَيرموت ، وبُعَيلَبك ، ونحو ذلك فتفتح ولا يجوز غير ذلك، فتَرْكُ الناظم له مُشْعِرٌ بأنه ليس كذلك ، وذلك غير صحيح .

وقد ذكر الناس فيما لا يكسَّربعد ياء التصغير على الجملة عشرةَ مواضع وهي :

أن يكون حرفَ إعراب ، أو يكون بعده ألف تأنيث، أو همزته، أو تاؤه ، أو علامة تثنية ، أو واو جمع على حدِّها ، أو ألف جمع

(١) ساقطة من الأصل ، وهي في (ز) .

المؤنث السالم ، أو ألف أفعال مطلقاً ، أو ألف ونون إلا فيما كسر على (فعالين) ، أو الثاني من المركبين .

هكذا ضبط الناس هذا ، وهو أحسن مما / ذكره الناظم ، وماعدا [٣٦٣] هذه العشرة المواضع فلا بد فيما بعد ياء التصغير فيه من الكسر .

* * *

وألفُ التانيث حيث مُدَّا ... وتاؤه منفَصِلَين عُــدَّا

كذا المزيدُ آخِراً للنَّسَبِ ... وعجزُ المضاف والمركَّبِ

وهكـذا زيادَتَـا فَعْلانَا ... مِن بعد أربعٍ كزَعْفَرَانَا

وقدِّرِ انفصالَ ما دلَّ على ... تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ جَلا

لما قدَّم أول الباب أن (فُعَيلاً) للثلاثي ، وأن (فُعَيعِلاً) و (فُعَيعِيلاً) لما فوق ذلك من رباعيٍّ أو خماسيٍّ أو غيرهما ، وكانت ألفُ التأنيث الممدودة ، وتاء التأنيث ، وياء النسب ، والألف والنون وسائر ما ذكره هنا مما يلحق بالكلمة فيعد من حروفها ، أو يتوهم [أنه][1] معدود في حروفها ، وكان من مقتضى ما قدَّم أن أبنية التصغير تُقام من حروف الاسم ، خاف أن يتوهَّم أن هذه الحروف المذكورة من جملة ما يدخل في بِنية التصغير ، فأخذ في نفي ما يحتاج إلى نفيه من ذلك ، وعد من ذلك ثمانية أشياء :

(١) ساقطة من الأصل ، والتصحيح من (ز) .

أحدها : ألف التأنيث الممدودة ، وذلك قوله :

وألفُ التأنيث حيث مُدَّا

وقوله : (حيث مُدَّا) إخراجٌ لألف التأنيث المقصورة ، فإنه يذكر حكمها ، وأنها ليست مما يُعد منفصلاً عن الكلمة ، ويعني أن هذه الألف الممدودة لا يعتدُّ بها في التصغير ، بل يقع التصغير فيما قبلها كأنها لم تكن ثَمَّ بعد ، كأنها لحقت بعد استقرار التصغير ، وهذا معنى انفصالها، أي أنها لم تبن عليها الكلمة، وذلك قولك في حمراء : حُميراء، وفي صحراء : صُحيراء ، وفي طَرْفاء : طُرَيفاء ، وكذلك تقول في (خنفساء) : خُنَيفساء ، وفي (عُنْصَلاء)[1] : عُنَيصلاء ، وفي (قَرْمَلاء)[2] : قُرَيملاء ، وما أشبه ذلك .

وإنما كان ذلك لأن ألف التأنيث الممدودة لما قويت بالحركة فصارت متحرِّكة بعد أن كانت ساكنة ، وعضَدها الحرف الذي قبلها في ذلك كرهوا حذفها ؛ إذ أشبهت بذلك التاء ، والتاء لا تُحذف لما يذكر .

والفرق بينها وبين الألف المقصورة أن الألف المقصورة حرفٌ ميت لا حظ لها في الحركة ، فلم يقْوَ أن يثبت إذا وقع بعد أربعة أحرف . وسيأتي لذلك ذكرٌ إذا تكلم على الألف المقصورة إن شاء الله تعالى .

---

(١) العُنصَلاء : البصل البري . اللسان (عصل) .

(٢) القَرمَلاء : ـ على وزن كَربَلاء ـ اسم موضع . القاموس (قرم) .

فإن قيل : قد تقدَّم أن التصغير أصله[1] أن يكون على قياس التكسير، وهم يحذفون هذه الألف في التكسير فيقولون في (خُنفساء): خَنافس .

فالجواب/ : أن تاء التأنيث ليس حكمها أن يكسر ما قبلها ثم تلحق، فيحمل عليها الجمع في ذلك ، بل متى صح كسر ما فيه[2] تاء التأنيث حُذفت ، فلم يكن وجهٌ لثبوت ألف التأنيث في التكسير ؛ إذ حكم التاء كذلك بخلاف التصغير . [٣٦٤]

وقد ظهر من كلام الناظم ظُهوراً بيناً ـ حيث أطلق القول في عدِّهِ الألف الممدودة منفصلة على الإطلاق ـ أن مثل (جَلُولاء) و(بَرَاكاء)[3] و(قَرِيثَاء)[4] يُصغر منه الصدر ، كأن الألف لم تكن ، وأنت لو حقرتَ مثل : جَلُول ، وبَرَاك ، وقَرِيث فإنك تقول : جُلَيِّلٌ وبُرَيِّكٌ وقُرَيِّثٌ ، ثم تلحق الألف ، فيجيء منه : جُلَيِّلاء ، وبُرَيِّكاء ، وقُرَيِّثاء ، وهذا هو مذهب المبرد ، واحتج لما ذهب إليه بأن ألف التأنيث إما أن يعتد بها فيلزم على ذلك أن يقال : جُلَيْلِيّ ، وبُرَيكيّ ، وقُرَيثيّ ، كما يقال في التكسير : جَلالِيّ وبَرَاكيّ وقَرَاثيّ . وإما ألا يعتدّ بها ، فيصغر ما

(١) في (ز) : أن أصله التصغير ، وهو تحريف .
(٢) في (ز) : ما كسر فيه .
(٣) البراكاء : الثبات في الحرب . اللسان (برك) .
(٤) القريثاء : ضرب من أجود التمر بسراً . القاموس (قرث) .

قبلها ، فيقال : جُلَيِّلاء وبُرَيِّكاء وقُرَيِّثاء ، ثم صحَّح هذا الثاني ؛ لأنه قد ثبت أن حكم هذه الألف أن يصغر ما قبلها ، وحينئذ يلحق[1] ، وبهذا المعنى رَدَّ على سيبويه مذهبه في أنه يقول : جُلَيلاء وبُرَيكاء وقُرَيثاء فيحذف المدة الثالثة .

وقد حكى ابن الضائع عن الشلوبين أنه ذهب في بعض الأوقات إلى أن قياس المبرد صحيح ، وأنه لا يمكن أن يكون سيبويه خالف ذلك القياس الظاهر إلا بسماع من العرب .

قال ابن الضائع : ولو كان سيبويه سمع شيئاً من ذلك وهو مخالف القياس للسماع لنصَّ على السماع[2] ، وإنما أتى به سيبويه بصورة القياس[3] ، وقد رجح الناس مذهب سيبويه ، وهو الذي ارتضى في التسهيل[4] .

ووجهه عند السيرافي وغيره أن ألف التأنيث الممدودة لها شبهٌ بالتاء من جهة التأنيث ، وقوتها بالحركة بعد ما كانت حرفاً ميتاً ، ولذلك لا تثبت المقصورة في التصغير إذا زادت على مثال التصغير كما تقدم ، ولها أيضاً شبه بما هو من نفس الحرف ، بدليل قولهم :

---

(١) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٢) في (ز) : لنص السماع على السماع .

(٣) انظر قياس سيبويه في ٣/٤٤٠ ـ ٤٤١ .

(٤) انظر التسهيل : ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

صحاريٌّ وعذرايٌّ ، فأجريت مُجرى ما هو ملحق بالأصل كحِرباء وحَرَابِيٍّ ، فلمَّا كانت هذه الألف ذات وجهين ، وكثُرَت الزوائد استعمل في تحقيرها ضربٌ من تحقير الترخيم ، فلما لم يجز حذف ألف التأنيث صارت المدة الأخرى كألف مبارك ، فحذفوا هذه الزوائد كألِفِ / مبارك . [٣٦٥]

والذي ارتضى ابن الضائع في التوجيه أن باب التصغير محمول على باب التكسير ، وهم قد قالوا : (بَرَاكِيُّ) فحذفوا الألف الثالثة في التكسير ، فكذلك يكون الأمر في التصغير .

وإنما وقع الفرق في ألف التأنيث فإنها قلبت في التكسير لضرورة كسر ما بعد ألفه ، ولم تقلب في التصغير لما استقر فيه من الضرورة لذلك ، ولشبه تاء التأنيث ، فما قاله سيبويه جارٍ على القياس دون قول المبرد ، وإليه أشار ابن خروف بقوله : «حُذفت في التصغير كما حُذفت في التكسير» .

وهذا التوجيه مقتضَبٌ من كلام ابن الضائع لطوله ، فإن أردتَه مستوفىً فعليك به في « شرح الجمل » ففيه شفاء .

الثاني : من الأمور التي عُدَّت في التصغير منفصلة[1] تاء التأنيث ، وذلك قوله :

---

(١) في الأصل : مفصلة .

وتـاؤه مـنـفـصـلين عُـدّا

أي عُدت التاء مع ألف التـأنيث الممـدودة منفصلـين مـن الكلمـة تقديراً ، وإن كانا موجودين حِساً ، ولذلك قال : (عُدَّا) ، ولم يقل : حُذِفا ، ولا فُصِلا ؛ ليدل على أن ذلك الانفصال إنما هو في التقديـر ، كأنهما لحقا بعد كمال بنية التصغير ، كذلك ما بعدُ: من ياء النسـب وعجز المضاف والمركب ، وسائر ما ذكر .

وذكَّرهما ، ولم يقل : مُدت ، ولا منفصلتين ،وذلك جائز .

فتقول في طلحة : طُليحة ، وفي دجاجة : دُجيِّجة ، وفي حلوبة : حُلَيِّبة، وفي سقيفة : سُقيِّفة ، وفي قَمَحْدُوَة[1] : قُمَيْحِدة ، وفي سلحفاة: سُلَيحِفَة ، فـلا تحـذف التـاء كمـا تحذفهـا في التكسـير حـين قلـت : سقائف ، وقماحد ، ودجائج ، وإنمـا كـان ذلـك يخـالف التصغـير في لحاقها التكسير[2]؛ لأن التكسير لم يجيزوا فيـه زيـادة علـى أمثلتـه ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك، وذلك أنهم إذا أرادوا جمع ما فيه التاء كان لهم مثال آخر من الجمع تظهر فيه التاء إذا أرادوا ظهورهـا ، وهـو الجمـع بالألف والتاء ، فكان الاستغناء به إذا قصدوا ذلك أولى مـن التكسـير وحذف التاء ، فتفوت فائدتها ، أو يكسـروا الصـدر ويزيـدوا التـاء ،

---

(١) انظر الكتاب ٤١٩/٣ ونصه : « وإنما كانت هاء التأنيث بهـذه المنزلـة لأنهـا تضـم إلى الاسم كما يضم (موت) إلى (حضر) و(بكّ) إلى (بعل) » .

(٢) أي : في عدم عدها منفصلة عنه .

وكذلك اختلف في أمثلة التكسير . وضمتهم الضرورة في التصغير لذلك ؛ إذ لم يريدوا حذف التاء وهي دالّة على معنى ، وليس للتصغيربناء آخر يستغنى به كما كان ذلك للجمع ، فلما جاز في التصغير أن يصغر الصدر ، ويزاد بعده حرف المعنى ، ولم يجز في التكسير فرقوا بينهما في تاء التأنيث ، وكذلك في ألفه الممدودة ، وفي

/ ياءي النسب مع أن الياء كعجز المركب من صدره ، قال سيبويه : [٣٦٦]

«والهاء بمنزلة اسم ضُمَّ إلى مثله فجعلا اسماً واحداً»[١] ، فالآخر لا يحذف أبداً ؛ لأنه بمنزلة اسم مضاف إليه ، والتاء لا خلاف في معاملتها معاملة عجز المركب من صدره ، لا يخالف في ذلك سيبويه ولا غيره ، كما لا يخالفون في الثاني من المركبين، بل يقولون في حلوبة : حُلَيِّبة ، وفي سقيفة : سُقَيِّفة ، بخلاف ألف التأنيث فإن لها شبهاً بما هو من نفس الحرف كما تقدم .

الثالث : ياء النسب وذلك قوله :

كذا[٢] المزيد آخراً للنسب[٣]

يعني أن ما زيد في الكلمة من الأدوات لمعنى النسب فهو معدود

---

(١) الكتاب ٤١٩/٣ .

(٢) في الأصل : كذلك .

(٣) في الأصل : آخر النسب .

أيضاً فيما هو منفصل عن الكلمة ، فيصَغَّرُ الصدر ، وتلحق الياءان ، فتقول: في جعفريّ : جُعَيفريّ ، وفي فاطميّ : فُوَيطميّ ، وفي زَيْدي: زُيَيديّ ، وفي فرزدقيّ[1] : فُرَيزِديّ ، وما أشبه ذلك .

وعلة ذلك ما تقدم في تاء التأنيث حرفاً بحرف من أن بناء التكسير لم يجيزوا فيه زيادة على أمثلته ؛ لأن لهم مندوحة عن ذلك ؛ إذ يمكنهم الانصراف عن التكسير إلى التصحيح كجعفريون وجعفريات بخلاف التصغير ، وأيضاً ما تقدم من شبه ياءي النسب بتاء التأنيث .

وقوله : (آخِراً) يظهر أنه لافائدة فيه ؛ لأن ياءَ النسب لا تزاد إلا آخراً ، فما الذي احترز [منه][2] بهذا اللفظ ؟

فلعله أراد التحرز من نحو (تَهامٍ ويَمانٍ وشَآمٍ) ؛ لأن الذي يعد كالمنفصل حقيقة الياء المشدَّدة اللاحقة آخراً ، فأما إذا عوض من إحدى الياءين ألف فقدم إلى وسط الاسم فإنه[3] لا يحكم له بحكم ما لحقه ياء النسب ، بل يصير بمنزلة بناء على (فعالٍ) كصَحَارٍ ومَلاَهٍ ، فإنك تقول : صُحَيرٍ ومُلَيهٍ ، فكذلك تقول هنا ، لأنه إن كانت الألف تدل على النسب فقد صارت البِنية كأنها هي الدالة على

---

(١) في جميع النسخ : فرزدق ، بدون ياء النسب .

(٢) زيادة يتطلبها السياق .

(٣) في الأصل و(ز) : وإنه ، والتصحيح من (س) .

النسب ، لا الياء ، فتقول على هذا في (يمان) : يُمَين ، وفي (شآم) : شُؤَيم ، وفي (تَهَام): تُهَيم ، فتحذف الألف وإن كانت عوضاً من إحدى الياءين ، لما صارت في غير موضعها ، وأيضاً ليست بياء النسب ، (بل)[1] هي شيءٌ آخر عوض منها ، والعوض لا يكون هو المعوض منه .

وانظر في هذا مع النقل فإني لم أجده منقولاً ، ولا منصوصاً لأحد ممن رأيت كلامه من النحويين .

الرابع : عجز المضاف ،وهو المضاف إليه ، وذلك قوله :

وعجز المضافِ والمركّبِ

يعني أن المضاف إليه حكمه مع المضاف / حكم تاء التأنيث وياء [٣٦٧] النسب وغير ذلك في أنه لا يصغر إلا الصدر ، ويلحق المضاف إليه بعد تمام بِنية التصغير في الصدر ، فتقول في (غلامُ زيد): غُلَيِّمُ زيد ، وفي (صاحب عمرو) : صُوَيحِبُ عمرو ، وفي (فرس بكر)[2] : فُرَيْسُ بكر ، وفي (عبدا لله) : عُبَيد ا لله ، وما أشبه ذلك .

وسمي المضاف إليه عَجُزاً ؛ لأنه آخر الاسم ، وعجز كل شيء مؤخره ، وفي مقابلة الصدر ، وصدر كل شيء أوله ، فغلام زيد ، أو

---

(١) ليست في (ز) .

(٢) في (ز) : فريس بكر .

امرؤ القيس قد تركب الاسم فيه من كلمتين : أُولى وأخرى ، فسميت الأولى صدراً، والثانية عجزاً ؛ لحصول معنى التسمية[1] فيهما.

وإنما صُغِّر الصدر ؛ لأنه المقصود بالتصغير ، وهو الاسم المراد تصغيره، وأمَّا المضاف إليه فإنَّما هو معرِّف أو مخصِّص ، فقولك : غلام زيد (غلام) هو المقصود بالمعنى ، و(زَيد) مزيدٌ لتعريف الغلام ، وكذلك (عبدا لله) و(امرؤ القيس) . وإن كان علماً فإن الأصل فيه ما ذكر ، وأيضاً فإن أبنية التصغير مفردات ، والعرب لا تبني المفردات من الجمل إلا شذوذاً ، نحو ما جاء في النسب من قولهم : عَبْشَميّ ، وعَبْقَسيّ[2] ، ونحو ذلك فهو من القلة بحيث لا يُلتفت إليه ، ولا يُبنَى عليه .

هذا الذي ذهب إليه هو مذهب البصريين . وقد ذهب الفراء ـ على ما نقله ابن الأنباري عنه ـ أنه أجاز أن يقال في (بعلبك) على لغة مَن أضاف : بَعْلُ بُكَيْكَةَ إن لم يصرف (بَكّ) ، فإن صرفه قال : بَعْلُ بُكَيْكٍ ، وقال في (حضرموت) على لغة الإضافة : أحبُّ إليَّ[3] أن تقول : حَضْرَ مُوَيتَةَ ، قال : لأن العرب إذا أضافت مؤنثاً إلى مذكَّر ليس بالمعلوم جعلوا الآخر كأنه هو الاسم ، ألا ترى الشاعر قال[4] :

---

(١) في (ز) : الشبيهة .

(٢) انظر الأشموني ٤/١٩٠ .

(٣) في الأصل : التي .

(٤) هذا بيت من الكامل ، لم أحد من نسبه لقائل معين . والشاهد: أنه أضاف الاسم

وإلى ابنِ أمِّ أناسَ تَعمِدُ ناقتي ... عـمـرٍو لتُنْجِحَ حاجتي أوتتلفُ

قال : فلم يُجرِ (أناسَ) والاسم هو الأول ، ثم ذكر نحواً مما تقدم في (بعلبك) ، فأجاز كما ترى تصغير العجز دون الصدر ، والعربُ لا تقول هكذا ، وإن قالته فعلى غايةٍ من الشذوذ لا يُعتمد عليه .

الخامس : عجز المركب وهو الاسم الثاني من المركبين ، وذلك قوله :

وعجزُ المضافِ والمركّبِ

أي : وعجزُ المركب ، يعني أن الثاني من المركبين حكمه في التصغير الانفصال ، فيصغَّرُ الصدر ، ثم يلحق العجز ، فتقول في (حضرموت) : حُضَيرموتٍ ، و(بعلبك) : بُعَيلبك ، وفي (رَامَهُرْمُزَ) : رُوَيْمَهُرْمُز، وفي (بلال أباد): بُلَيِّلُ أباد ، وما أشبه ذلك ، وكذلك / [٣٦٨]
تقول في (خمسة عشر) : خُميسة عشر ، وكذلك أخواته .

ووجَّه الخليل ذلك بأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف ، والآخر بمنزلة المضاف إليه ؛ إذ[1] كانا شيئين ، ثم قال : كأنك حقَّرْتَ

المؤنث وهو (أم) إلى اسم مذكر غير معلوم وهو (أناس) ، فجعله كأنه الاسم الأول المؤنث ، ولذلك منعه من الصرف .

والبيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧١٦ ، والمخصص لابن سيده ٩٥/١٧ .

(١) كل النسخ (إذا) والتصحيح من الكتاب ٤٧٥/٣ .

(عبدعمرو) و(طلحة زيد)[1] .

وأيضاً فما تقدم في المضاف من أن العرب لا تبني اسماً من اسمين حتى تصيره بنية مستقلة ، إلا ما شذ .

وما ذهب إليه هو المذهب المختار ، والرأي الموافق لكلام العرب.

ومن الكوفيين مَن يجيز حذف العجز رأساً ، فيقول : (هذه بُعَيلة) وهو مذهب الفراء[2] ، قال : وبعضهم يقول في التصغير : (بُكَيكَة)[3] بحذف (بعلاً) يعني مع اعتقاد التركيب ، وأجازوا أيضاً أن تقول : (هذه بُعَيْلِب) فيبنى من الاسمين ، وكذلك قالوا في تصغير (حضرموت) : حُضَيرم ، وحُضَيرَة ، ومُوَيْتَة ، فأجازوا ثلاثة أوجه :

تركيب البِنية من الاسمين ، وتصغير الصدر مع حذف العجز ، وتصغير العجز مع حذف الصدر ولحاق تاء التأنيث أيضاً كما وقع تمثيله[4] .

وهذا كله لا تقوله العرب ، ولذلك أعرض عنه الناظم هنا وفي التسهيل ، فلم يحك خلافهم فيه خلافاً .

وعلى كلامه اعتراض ، وهو أن المركَّب على وجهين : مركَّبٌ

---

(١) الكتاب ٤٧٥/٣ .

(٢) انظر الارتشاف ١٨٢/١ . تحقيق د/ مصطفى النماس .

(٣) في الأصل و(ز) : بكيكت ، والتصويب من (س) .

(٤) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧١٥ - ٧١٦ .

تركيب مزجٍ وخلطٍ كبعلبك ، ومركَّبٌ تركيب إسناد نحو : (تأبط شراً) و (برق نحره) فكلاهما مركَّبٌ ، إلاَّ أن أحدهما هوالذي يجري فيه ما قال[1] ، وهو المركب تركيب مزج ، وقد تقدم مثاله .

وأما الآخَر وهو المركب تركيب إسناد فلا يجري ذلك فيه[2] أصلاً، بل يمتنع تصغيره مطلقاً ، فلا يصغر في صدر ولا عجز ، وأولى ألا يبنى من الجميع مثال تصغير .

وكلام الناظم يُوهم تصغير الصدر مثل هذا ، وليس كذلك ؛ لأنه حكاية ، والمحكي باقٍ على أصله ، و (تأبَّط) هنا فِعلٌ ، وكذلك [(برَقَ) مِن][3] (برق نحره) ، و(ذَرَّى) من (ذَرَّى حَبّاً) وما أشبه ذلك ، والأفعال لا تصغر .

وأيضاً فالاسم الأول ليس بالذي تريد أن تصغّره ؛ لأن الجميع هوالدال على المراد تصغيره فلا يصح تصغير بعض ذلك دون بعض على كل تقدير .

والجواب : أن[4] المركب عنده إنما أراد به المركب تركيب مزجٍ وخلطٍ ؛ لأن ذلك ليس في الاصطلاح إلا محكياً ، لا مركباً ، وإنما

---

(١) في الأصل وحده : (ما تقدم قال ...) .

(٢) في (س) : (... فيه ذلك) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ز) .

(٤) في (ز) : عن المركب .

يسمَّى مركباً ما كان مثل : بعلبك ، ورامهرمز ونحوه ، هكذا قال النحويون .

فإن قيل : ما الذي يدل / على ذلك من كلام الناظم ؟ ولعل ذلك ليس باصطلاح له . [٣٦٩]

فالجواب أن في نظمه ما يدل على ذاك مما تقدم له ، ألا ترى إلى قوله في باب العلم حين تكلم على أقسام الأعلام :

ومنه منقولٌ كفضلٍ وأسَدْ وذو ارتجالٍ كسُعادَ وأُدَدْ

ثم قال :

وجملةٌ وما بمزجٍ رُكِّبَا

فلم يطلق على المحكي لفظ التركيب ، وأبين من هذا قوله في باب الترخيم :

والعجزَ احذِفْ من مركَّبٍ وقلْ ترخيم جملة وذا عمرٌو نَـقَـلْ

وقد تقدَّم التنبيه على هذا هناك .

وإذا كان كذلك فإطلاقه التركيب غير مخل بمقصود ؛ لأنه مختص بما أراده ، فيخرج المحكي إذن من كلامه .

فإن قيل : يبقى عليه أنه لم يذكره ، ولا تعرّض لحكمه هنا ، والواجب ذكره .

فالجواب: أنه قد تقدَّمت الإشارة إلى إخراجه عن حكم التصغير؛ لكونه غير قابل لصيغته .

السادس : الألف والنون الزائدتان في آخر الاسم إذا كان قبلهما[1] أربعة أحرف، وذلك قوله :

وهكذا زيادتا فَعْلانا مِن بعدِ أربعٍ ... ...

يعني : أن الألف والنون الزائدتين في (فَعْلان) حكمهما[2] حكم ما تقدم من تقدير الانفصال ، فيصَغَّر الصدر ، ثم تلحقان بعد ذلك تقديراً ، لكن إذا كانتا بعد أربعةِ أحرف كزعفران الممثَّل به ، فتقول على هذا : زُعيفران ، كأنك صغَّرت (زُعيفر) كجُعيفر ، ثم لحقت الألف والنون ، وإلا فلو لم تعدا[3] منفصلتين لحذفتا لإقامة بنية التصغير، كما يحذفان في التكسير، فكنت تقول : زُعَيفر ، كما تقول: زعافر ، لكنهم تركوهما، وعدوهما منفصلتين .

ومثل ذلك (عُقْرُبان)[4] تقولُ في تصغيره : عُقَيربان ، وفي (عُنْظُوان)[5]: عُنَيظِيَان ، وفي (أُقْحُوان)[6] : أُقَيحِيان ، وما أشبه ذلك .

واشتراطه أن تكون الزيادة بعد أربعٍ ؛ لأنها إن كانت بعد ثلاث

---

(١) في كل النسخ : قبلها ، والصواب ما أثبته .

(٢) في الأصل و(ز) : حكمها ، والتصحيح من (س) .

(٣) في الأصل و(ز) : فلو لم تُعَدّ ، والتصحيح من (س) .

(٤) العُقربان : ذكر العقارب .

(٥) العُنظوان : الشرير المسمَّع الفحَّاش .

(٦) الأقحوان : نبت طيب الرائحة من نبات الربيع .

فقد تقدم حكمها قبل هذا ، وإن كانت بعد خمس فلا بد من حذفها، لو وجد نحو: (سَفَرْجَلان) ، فإنك كنت تقول : سُفَيرج ، فتحذف[1] الحرف الآخر ، وتحذف بحذفه ما بعده بلا بد ، كما كنت تقول لو كانت ألف تأنيث ممدودة ، ألا ترى أنك تحذف الحرف الخامس وما بعده في مثل: (عَرْطَبيل)[2] ، فتقول : عُرَيطِب ، و(عَضْرَفوط) فتقول : عُضَيرف، فكذلك هذا ، مع أنَّ هذا الفرض غير موجود في الكلام ، فتحرَّزَ عن هذا كله .

ولا يريد بالمثال أن تكون الأربع أصولاً ، بل يدخل تحته ما تقدم من نحو: (عُنْظُوان) / وكذلك فِعْليان كـ(عِنْظِيان)[3] ، وفَيْعَلان [٣٧٠] كـ(قَيْقَبَان)[4] ، وما كان من ذلك النحو ، ووجه عدِّ الألف والنون هنا منفصلتين تشبيه الألف والنون بالألف الممدودة . قال سيبويه : «وإنما وافق (عَقْرَبان) خُنْفُساء كما وافق تحقير (عُثمان) تحقير حمراء ، جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث من بنات الأربعة ، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه

---

(١) في الأصل و(ز) : فتحرك .

(٢) الذي عثرت عليه في المعاجم (عَرطَليل) ، ومعناه : الطويل ، وذكر سيبويه (عَرْطَبيس) . انظر الكتاب ٣٠٣/٤ .

(٣) العِنظيان والعُنظوان بمعنى واحد ، وقد تقدم .

(٤) القَيقبان : خشب تعمل منه السروج .

ألف التأنيث من بنات الثلاثة ، ؛ لأن النون من بنات الأربعة لما تحركت أشبهت الهمزة في (خنفساء) وأخواتها ، ولم تسكن فتشبه بسكونها[1] الألف التي في (قَرْقَرى)[2] و(قَهْقَرى)[3] و[قَبَعْثَرى][4] وتكون حرفاً [واحداً][5] بمنزلة قَهْقَرى »[6] .

يعني : أن النون لم تشبه ألف قَرْقَرى في السكون والضعف المؤدِّي إلى الضعف الذي يطرق إليها الحذف ، بل أشبهت الهمزةَ القويَّةَ بالحركة المؤدِّي إلى إثباتها كما ثبتت الهمزة .

وقوله : (من بعد أربع) فأنث الأربع والمراد الحروف ؛ لأنها تذكر تارة ؛ لأن الحرف مذكر ، وتؤنث تارة ؛ لأن اللفظة مؤنثة ، فبهذين الاعتبارينِ حصل التذكيرُ والتأنيثُ .

السابع : الألف والنون أو الياء والنون الدالاَّن على التثنية ، وذلك قوله :

وقدِّرِ انفصال ما دلَّ على تثنية ... ...

---

(١) في الأصل و(ز) : سكونها .

(٢) اسم موضع .

(٣) مصدر قهقر : إذا رجع على عقبيه .

(٤) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتها من الكتاب .

(٥) ساقطة من النسخ كلها وقد أثبتها من الكتاب .

(٦) في النسخ كلها (قبعثرى) بدل (قهقرى) . والتصحيح من الكتاب ٣/٤٢٤ .

أي قدر هاتين العلامتين كأنهما منفصلتان من الكلمة ، فتحقر الكلمة كأنهما لم يكونا فيها ، ثم تلحقهما ، فتقول في (زيدان) : زُيَيدان ، وفي (جعفران) : جُعَيفران ، وفي (قنديلان) : قُنَيديلان ، وفي (حَبَنْطَيان)[1] : حُبَيطَيَان، أو حُبَينِطان ، وفي (سَفَرْجَلَتان) : سُفَيرِجَتَان، وبالجملة تفعل ما كنت فاعله قبل التثنية، ثم تلحق العلامتين بلا إشكال.

وكذلك إن كان ممّا يردّ إليه في التصغير شيء ، فإنك ترده كذلك، فتقول في: (ابنان): بُنَيَّان ، وفي (بنتان) : بُنَيَّتان ، وفي (أختان) : أُخَيَّتان، وفي (دَمَان) : دُمَيَّان ، وكذلك مع الياء والنون في النصب والجر .

هذا كلُّه يدل عليه قوله :

وقدِّرِ انفصال ما دلَّ على تثنية ... ...

واشتراطه الدلالة على التثنية ، و لم يقل : وقدِّر انفصال علامتي التثنية يقتضي أنك إذا صغَّرْتَ المثنى قبل أن تسمِّي به فإن حكمه ما قال، يُعَدُّ كأن العلامتين إنما لحقتا بعد تصغيره ، فلذلك تقول في تصغير (جِدَارَين) : جُدَيِّرَان بتشديد الياء ، فلا تحذف شيئاً ؛ لأنك لو صغَّرتَ (جِداراً) لقلت: جُدَيِّرٌ ، فعلى هذا دل كلامه / ؛ لأنَّ [٣٧١]
الدلالة على التثنية باقية .

---

(١) الحَبَنطى : الممتلئ غيظاً ، أو المنتفخ البطن .

فإن سميتَ بالمثنى حكمتَ له بحكم آخر على مقتضى المفهوم ؛ لأن الألف والنون إذ ذاك [لا][1] تدل على تثنية ، فلم تعتبر إلا على حدِّ[2] اعتبار الألف والنون في (زَعفران) فتقول في تصغيره : جُدَيْرَان بتخفيف الياء ؛ لأن الألف والنون كالألف الممدودة ، فصار كتصغير (بَرَاكاء) على مذهب سيبويه ، فلا تقول إلاّ بُرَيكاء .

قال سيبويه : «ولو سميتَ رجلاً (جِدَارَين) ثمَّ حقَّرتَهُ لقلتَ : جُدَيْرَان ، ولم تثقل ؛ لأنك لست تريد معنى التثنية ، وإنما هو اسم واحد»[3] .

وعلى هذا الحدِّ لو سمَّيتَ بحَصِيرَين أو قَبُولَين[4] لقلتَ : حُصَيْرَان ، وقُبَيْلاَن ، إلاَّ في تثنية ما فيه التاء ، فإن سيبويه والمبرد يتفقان على التشديد ، فيقولان في (دَجَاجَتَان) : دُجَيِّجَتَان ، سمَّيتَ أو لم تُسَمِّ ، كأن الاسم إذ ذاك مما آخره التاء ، وقد تقدم أن التاء لا يعتد بها كياءي النسب ، فهذا داخل في ذلك الموضع ، لا ههنا .

فإن كان الناظم أراد هذا المعنى لم يتفق مع ما ظهر من كلامه فيما تقدم ؛ إذ ظاهرُ كلامه التزام مذهب المبرد في قوله :

---

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .
(٢) ساقط من (ز) .
(٣) انظر الكتاب ٤٤٣/٣ .
(٤) في الأصل : قمولين ، وهو تحريف .

وألفُ التأنيث حيث مُدَّا   وتاؤه[1] منفَصِلَين عُدَّا

وقد نقل أن المبرد يخالف سيبويه في هذه المسائل كلِّها ، فإنما يصغر هنا ـ وإن سُمي به ـ على حدِّه قبل التسمية به ؛ لاعتقاده الانفصال في الجميع ؛ لأنه يخالف في الألف الممدودة وفي الألف والنون الشبيهتين بها، وقد نص على ذلك في المقتضب[2] .

فثبت بهذا التفسير التعارض بين المنطوق هنالك ، والمفهوم (هنا)[3] ؛ إذ المفهوم هنا ليس إلاَّ على مذهب سيبويه ، فلا بدَّ من التأويل لأحد الموضعين ، وذلك بأن يقال : إنَّ الموضع الأول لم يقصد فيه إلى[4] بيان حكم جَلُولاء ونحوه ، بل ذَكَرَ كون الهمزة الممدودة تُعَدُّ كالمنفصلة ذِكراً مجملاً .

ولا شك أن نحو : جَلُولاء ، وبَرَاكاء ، وقَرِيثاء أَقَلِّيٌّ بالنسبة إلى ما فيه همزةُ التأنيث ، فأهمَل اعتباره رأساً .

وأيضاً فالألف الممدودة في جَلُولاء لا يصدقُ عليها على مذهب سيبويه أنها في تقدير الانفصال ، فإنها ذات وجهين كما تقدم تقديره من كلام السيرافي .

---

(١) في الأصل وحده : وتارة ، وهو تحريف .
(٢) انظر المقتضب ٢/٢٦٠ ـ ٢٦٣ .
(٣) ساقطة من (س) .
(٤) في الأصل و(ز) : إلا .

فإذا كـان كذلـك ، وأمكـن أن يكـون مقصـوده هنـالك الحكـم الإجمالي [صح][1] هنا احترازه ، إلا أنَّ احترازه هـنـا لا يعطى دلالـة مفهوم / بل يعطـي أن مـا آخـره علامتـا تثنيـة دالتـان علـى معناهمـا [٣٧٢] حكمهما حكم مالو كانتا معدومتـين ، فـإن كانتـا غـير دالّتـين علـى معناهما فليس الحكم معهما كذلك ، ويبقى ذلك مسكوتاً عنه ؛ لأنـه (ليس)[2] من الأحكام المهمة بحسب قصده .

هذا أقصى ما وجدتُهُ في الحال في الجمع بين كلاميه ، وا لله أعلـم بمراده .

وقد يمكن أيضاً التأويل في هذا الموضـع علـى بقـاء الموضـع الأول على ما فسر به ، وهو أن يكون قوله : (ما دلَّ على تثنية) لا يريد بـه الدلالة في الحال ، بل يريد ما شأنه الدلالة على التثنية ، فيصير الكـلام مرادفاً لقولك : (علامتا التّثنية) ، فيدخل إذن تحت لفظه المثنّى المسمّى به وغيره بناءً على ظاهر كلامه هنـالك مـن ارتكابـه مذهـب المـبرد ، ولعل هذا يكونُ أقربَ متناولاً من التأويل (الأوّل)[3] ، وا لله أعلم .

الثامن : الواو والنون أو الياء والنون الدالاّن على الجمع ، وذلـك قولـه : (أو جمـع تصحيـح) أي: وقـدِّر انفصـال مـا دل علـى جمـع

---

(١) ساقط من الأصل و(ز) .

(٢) ساقط من (س) .

(٣) ساقطة من (س) .

التصحيح، فلا تحذف الزيادتين، بل يُصغَّر ما قبلهما على أنه دونهما، ثم تلحقهما، فتقول في: زيدون : زُيَيْدون ، وفي عامرون : عُوَيمرون، وفي مسلمون: مُسَيلِمُون ، وفي جَعْفَرُون : جُعَيْفِرُون ، وفي فَرَزْدَقُون : فُرَيْزِدُون ، وفي حَبَنْطَى: حُبَينِطُون أو حُبَيطُون ، وكذلك تقول في : ظَريفون : ظُرَيِّفُون، وما أشبه ذلك ، ويجري هنا ما جرى في التثنية فيما إذا سميتَ بجمع المذكر السالم ، هل تحمله محمَلَ (قَرَيْثَاء وجَلُولاء) على مذهب سيبويه ، فتقول : ظُرَيْفُون بالتخفيف ، أو ظُرَيِّفُون بالتشديد على مذهب المبرد على ما تقدَّم من النظر ؟

ولا فرق بين الموضعَين في هذا المعنى ، ويدخل تحت كلامه على التأويل الثاني ما إذا صغرتَ (ثلاثين) وإن لم تسمِّ به فإنك لا تقول : ثُلَيثون على مذهب سيبويه ،كما قيل في جَلُولاء ؛ لأن (ثلاثين) وإن كان ليس جمعاً لثلاث وإنما [هو][1] اسمٌ واحدٌ جرى مجرى الجمع في الإعراب[2] ، وإنما تقول : ثُلَيِّثون كما يقوله المبرد جرياً على مفهوم كلام الناظم ، إلا أنه مخالف لكلام العرب ؛ إذ زعم الفارسي أن (ثُلَيْثِين) في ثلاثين ـ بالحذف ـ قولُ جميع العرب[3] . فيبقى في دخول هذا تحت كلام الناظم نظر .

والتاسع : الألف والتاء الدالتان على الجمع، وهو داخلٌ تحت/ [٣٧٣]

---

(١) ساقط من الأصل .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٤٢ .

(٣) انظر المسائل البصريات : ٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد .

قوله: (أو جمع تصحيحٍ) ، فتقدير الانفصال فيهما كما تقدَّم في جمع التصحيح بالواو والنون ، فتقول في طلحة : طُلَيْحَات ، وفي فاطمة : فُوَيْطِمَات ، وفي اشْهِيبابات[1] : شُهَيْبِيّات[2] ، وفي دَجاجة : دُجَيِّجَات بالتشديد إن لم تُسمِّ به ، فإن سمَّيتَ به جرى على ما تقدم في الواو والنون ، لا فرق بينهما .

قال سيبويه : «وإذا حقَّرتَ ظَرِيفَين غير اسم رجل ، أو ظريفات أو دَجاجات غير اسم رجل قلتَ : ظُرَيِّفُون ، وظُرَيِّفَات ، ودُجَيِّجَات» .

ثم علَّل بأن تلك الزوائد لم تبن الكلمة عليها، ولا صُغرت عليها، كما صُغرت على أَلِفَي جَلُولاء ، ولكن هذه الزوائد إنما تلحق إذا أريد الجمع بعد كمال تحقير الاسم وتغييره عن شكله ، وتزيلها إذا لم ترد الجمع كياءَي الإضافة ، حيث تلحقهما إذا أردت النسب ، وتخرجهما إذا لم ترد ذلك ، فلما كانت الزوائد للجمع كذلك ، شبهوها بتاء التأنيث. هذا معنى كلامه[3]. ثم إنك إذا سميت بها تخفّف كما ذَكَر .

---

(١) جمع (اشهيبابة) اسم مرة من اشهابَّ الزرع : إذا قارب الهَيْجَ فابيضَّ . اللسان (شهب) .

(٢) في (س) : (اشهيبات: شُهيبات) وهو تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٤٤٢/٣ .

وقول الناظم : (جلا) جملة في موضع الصفة لـ(جمع) ، أي لجمع تصحيحٍ جَليٍّ بمعنى ظاهر . فإن قيل : فما فائدة هذا الوصف ؟

فالجواب : أن له فائدة حسنة ؛ وذلك أن جمع التصحيح على قسمَين : جمع تصحيحٍ قياسي على أصل بابه ،كزيدون وعَمْرون ، وهذا هو جمع التصحيح الجليُّ الظاهر ، و هو الذي قصد ذكره .

وجمع تصحيح هو في الحقيقة جمع تكسيرٍ جارٍ مَجرى جمع التصحيح ، وهو كل ما حُذف منه حرفٌ فعُوض منه الواو والنون كسِنين وعِضين وعِزين ومِئين ، ونحو ذلك فإنه جارٍ مَجرى جمع التصحيح ، وليس كذلك في الحقيقة ، والحكمُ فيه أن الواو والنون لا تُعدان كالمنفصلة من الكلمة ، فتكون ثابتة بعد تصغير الصدر ؛ لأنهما عِوضٌ من المحذوف ، فإذا صُغِّر الاسم فلا بدَّ من ردِّ المحذوف ، فإذا رُدَّ زال العوض وهو الواو[1] والنون ؛ إذ لا يجتمع العوض والمعوض منه، ترجع من جمعه إلى ما كان القياس فيه ، وهو الجمع بالألف والتاء، فتقول في : سنين : سُنَيَّات ، وفي عِضين : عُضَيَّات ، وفي مِئين: مُؤَيَّات .

---

(١) في جميع النسخ : وهو الألف والنون .

فإن لم تُبقِ الواو والنون ، بل حذفتَهما بسبب التصغير ، فصار حكمهما[1] كحكم ما ليس كالمنفصل من الكلمة ففارقت / حكم [٣٧٤] الواو والنون في جمع التصحيح الجليّ ، فلأجل هذا احترز بقوله : (جلا) أن يدخل عليه (سنون) وبابه ، لكن لم يبين الحكم فيه ؛ لأنه ليس من المهمات الأكيدة في باب التصغير بالنسبة إلى هذا المختصر ، ولأنه إذا تحرز من مثل ذلك فهو قد نبَّهَ عليه ، فكأنه يقول للناظر في نظمه: انظر أنت ما حكمه فقد نبهتُكَ على خروجه مما ذكرتُهُ[2] ، فلم يخلُ من التنبيه عليه ، وهذا من المقاصد الحسان اللائقة بابن مالك رحمه الله تعالى[3] ، ولم يَذكر هذه المسألة في التسهيل فيما أظن ، وذكرها ههنا .

* * *

وألفُ التأنيث ذو القصر متى زادَ على أربعةٍ لن يَثْبُتَا
وعند تصغيرِ حُبارى خَيِّرِ بين الحُبَيرى فاذرِ والحُبَيِّرِ

لما ذكَرَ أولاً أن ألف التأنيث إذا وقعت بعد ثلاثة أحرف فإنها تثبت كما ثبتت تاء التأنيث ، وألفه الممدودة ، والألف والنون ، ثم ذكر بعد ذلك أن الألف الممدودة والألف والنون أيضاً تثبت بعد

(١) في الأصل و(ز) : حكمها .
(٢) في (س) : مما ذكرت .
(٣) ساقطة من (س) .

أربعة أحـرف كمـا تقـدم ، خـاف أن يتوهـم أن الألـف أيضـاً تثبـت كذلك تلافـى الحكـم فيهـا ، وأنهـا مخالفـة للألـف الممـدودة والألـف والنون فقال :

وألف التانيث ذو القصر ...

إلى آخره ، يعني أن هذه الألف المقصورة إذا وقعت زيادة على أربعة أحرف فكانت خامسة أو سادسة فالحكم ألاّ تثبت أصلاً، بـل تُحـذف ، فتقـول في قَرْقَـرى : قُرَيْقِـر ، وفي جَحْجَبَـى[1] : جُحَيْجِـب ، وفي عَرْقَلى[2] : عُرَيقِل ، وفي قَهْمَزَى[3] : قُهَيْمِز ، وفي عِبِدَّى[4] : عُبَيْدّ .

وقوله : (متى زاد على أربعة) على إطلاقه فيما كانت فيه خامسة أو سادسة، فتقول في حَبَرْكَى[5] : حُبَيْكِر ، وفي شَفَنْتَرى[6] : شُفَيتِر ، وفي مِرْعِزَّى[7] : مُرَيْعِز ، وفي شُقَّارى[8] : شُقَيْقِر ، وفي لُغَّيْزَى[9] : لُغَيْغِز ، ومـا

---

(١) حيٌّ من الأنصار . اللسان (جحجب) .

(٢) مشية فيها تبختر . اللسان (عرقل) .

(٣) القهمزى : الإحضار وهو ارتفاع الفرس في عدوه عـن الثعلبـة . اللسـان (قهمـز ـ حضر) .

(٤) العِبِدَّى : قيل هم جماعة العبيد الذين ولدوا في العبودية . اللسان (عبد) .

(٥) الحَبَركى : الطويل الظهر القصير الرجلين . اللسان (حبرك) .

(٦) في اللسان (شفتر) : الشفترة : التفرق ، والمشْفَتِرّ : المتفرق .

(٧) الزغب الذي تحت شعر العنز . اللسان (رعز) .

(٨) الشُّقَّارى : نبتٌ . اللسان (رعز) . وانظر شرح الشافية ١/٢٤٥ .

(٩) اللغز . اللسان (لغز) .

أشبه ذلك .

وإنما حُذفت الألف هنا ؛ لأن بناء التصغير قد انتهى قبلها ، وفارقت هذه الألف تاء التأنيث والألف الممدودة لمزيتهما عليها بالحركة، فجعلا كاسم ضُم إلى اسم آخر ، وأما المقصورة فحرفٌ ميت، فحذفت ؛ لأنها لم تشبه الاسم الذي يضم إلى الاسم . هذا تعليلُ السيرافي[1] ، وهو راجع إلى تعليل سيبويه حيث قال : «وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ؛ لأنها ميتة مثلها) ، قال : « ولأنها لو كسِّرت الأسماء للجمع لم تثبت » ، قال : « فلما اجتمع فيها / ذلك صارت عند العرب [٣٧٥] بتلك المنزلة »[2] .

وقول الناظم : (ذو القصر) و(زاد) و (لن[3] يثبتا) على اعتبار تذكير الألف ، ثم قال :

وعند تصغير حبارى خيِّرِ

إلى آخره. يعني أنك إذا صغَّرتَ هذا اللفظ فأنت مخيَّرٌ بين أمرين:

أحدهما : أن تحذف الألفَ الأولى لتقيم بِنية التصغير ، وتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبيرى .

---

(١) انظر حاشية الكتاب ٤١٩/٣ .
(٢) انظر الكتاب ٤١٩/٣ .
(٣) في الأصل : لم .

والثاني : أن تترك الألفَ الأُولى على حالها ، فتصير ألف التـأنيث بعد أربعة أحرف ، فتحذف على ما تقرَّر آنفاً ، فتقول : حُبَيِّر ، كمـا قلتَ في (قَرْقَرَى) : قُرَيْقِر .

فإن قلت : لأي شيء وقع التخيير هنا بخلافه فيما تقـدم ، فإنـه أطلق القول في حذف الألف حتماً ؟

فـالجواب : أن ذلـك لأجـل أنه لا بـد هنـا مـن حـذف إحـدى الزائدين لإقامة بِنية التصغير : إما الألـف الأولى ، وإمـا الثانيـة ، فهمـا زائدان قـد تكافـآ : هـذا بـالتقدم ، وهـذا بـالتحرك ، وذلـك يقتضـي التخيير ، فلأجل ذلك اختلف الحكم فيها مع ما تقدم[1] .

فإن قلتَ : فإن [هذا][2] الكلام منه إذن فضـلٌ لا فـائدة فيـه ؛ إذ كان قـدم هـذه القـاعدة في أخريـات التكسـير ، وبينهـا بيانـاً شـافياً ، وشرح وجوه الترخيم ، ووجوه[3] التخيير ، وهـذا داخـل تحتهـا ، ثـم ذكر في هذا الباب أن مـا وصـل بـه إلى (فعـالِلَ) وشـبهه مـن الحـذف فإنك تصل به إلى أبنية التصغير ، فشمل هذه المسـألة أيضـاً ، فحصـل من ذلك أن هذه المسـألة قـد تقـدم حكمهـا ، فكـانت إعادتهـا علـى نقيض ما قصده من الاختصار المناقض للتكرار ، وهذا كما ترى .

---

(١) في (س) : ما قدم .
(٢) ساقط من الأصل وهو في (ز) و(س) .
(٣) في (س) : وبعده .

فالجواب : أنَّ ابن مالك قد عُلِمَت عادته في هذا النحو أنه لا يأتي بما يوهم تكراراً أو حشواً إلا لمزيد فائدة . والذي حصل بهذا الكلام أربع فوائد :

إحداها : أنه لما قدَّم آنفاً في ألف التأنيث حكماً لازماً وهو الحذف خاف أن يتوهم أن هذه المسألة مستثناة مما تقدم من التخيير ، فأخذ يبين أن لزوم الحذف في ألف التأنيث إنما هو حيث لا يعارضه حكم التخيير ، بل يبقى المخير فيه على بابه ، واللازم الحذف على بابه . فلو لم ينبه على هذا المعنى لعد هذا الحكم المذكور ناسخاً لما تقدم من التخيير.

والثانية: أن ألف التأنيث هنا وإن كان حكم التخيير قد ثبت لها، فقد تقدم له ما يعطي الحكم بإثباتها لزوماً، وذلك أن ألف التأنيث/ [٣٧٦] حرف معنى ، وقد تقدمت إشارته إلى أن حرف المعنى مرجح على ما ليس بحرف معنى على ما شرحته هنالك ، وثبت أيضاً لألف حبارى التخيير على ما نص عليه سيبويه وغيره ، فصارت القاعدة الثانية في ترجيح حرف المعنى منخرمة في حبارى ، إذ أجمعوا على إثبات ميم مستفعل؛ لأنه حرف معنى ، ونحوه مما هو مثله، وهنا خيروا حتى افترق[1] الناس في حبارى ثلاث فرق :

(١) في الأصل : أفرق الناس ، وهو تحريف .

فزعم ابن عصفور وغيره[1] أن مذهب سيبويه أن إحدى الزيادتين إذا كانت لمعنى ، والأخرى ليست لمعنى فإنك تحذف أيتهما شئت ، فأطلق على سيبويه القول بالتخيير[2] بين ما هو ليس بمعنى ، وما ليس كذلك .

وخالف قوم سيبويه في التخيير فألزموا حذف الألف الأولى وإبقاء ألف التأنيث اعتباراً بمزية الدلالة على المعنى ، منهم المبرد[3] .

وقال ابن السراج : حذفُ الأُولى أجوَد[4] ، واختاره ابن عصفور ، وهو ظاهر على قاعدتهم ، إلا أن من انتصر لسيبويه ردَّ على المبرد بأنه لو كان كما يقول : للزم أن يقول في (حُلَنْدَى)[5] : حُلَيْدَى ، فيحذف النون ، وفي (عِبِدَّى) : عُبَيْدَى .

لكن العرب لم تقل إلاَّ : عُبَيْدّ ، وحُلَيْنِد ، فحُذفت الألف رأساً، فدل على أنَّ كون الألف لمعنى التأنيث غير معتبر : إما لأن ذلك أمر لفظيٌّ ، وإما لغير ذلك من التأويلات. و لم يخالف المبرد إلا فيما ثالثه مدةٌ كحُبارى ، فما ألزموه لازم له .

---

(١) في الأصل و(ز) : أو غيره .

(٢) في (ز) : بالتخيير القول .

(٣) المبرد يقول بالتخيير غير أنه يرى حذف الألف الأولى أقيس . انظر المقتضب ٢٥٩/٢.

(٤) انظر الأصول ٤٧/٣ .

(٥) اسم رجل .

وجَنحت فرقة ثالثة إلى التأويل ، فقال بعضهم : إنما حذفت الألف وإن كانت لمعنى ؛ لأن التأنيث يفهم من البناء ، وأيضاً فهي عند سيبويه بمنزلة ألف مبارك ، يعني أن العرب تتلاعب بها في الحذف كما تتلاعب بألف مبارك التي هي زائدة لغير معنى .

وقال بعضهم : إنها ـ وإن كانت لمعنى ـ لما تطرّفت وكان موضعها الآخر ضعُفت رتبتها ، فتجرّءوا عليها بالحذف لأجل ذلك .

وقال السيرافيُّ: إنما جاز حذف ألف التأنيث ؛ لأنها بمنزلة ما هو من نفس الحرف فيما كان على خمسة أحرف .

وقال ابن الضائع : كون الألف للتأنيث أمرٌ لفظي ؛ لأن التأنيث لا يحتاج إلى علامةٍ ، بل جاء منه بغير علامة في أسماء الأجناس أكثر مما جاء بعلامة ، والحذف إلى الأواخر أسرع ؛ فلذلك تساوت هنا ، لاسيما على التعويض من الألف تاء ، وهو مذهب أبي عمرو[1] ، ثم ذكر علة سيبويه ، وقد تقدم ذلك .

فأنت ترى ما في (حبارى) من النزاع والإشكال ، فأراد أن يبين أن هذه الألف / مما يخير في حذفها بناءً على دخولها تحت قاعدة [٣٧٧] التخيير بناء على أحد هذه التأويلات ،وأيضاً ليبين أن مذهبه مذهب سيبويه لا مذهب المبرد ومن وافقه ؛ إذ لو سكت عن هذا لدخل في حكم لزوم الحذف المذكور قبل هذا ، **وهذه فائدةٌ ثالثةٌ** .

---

(١) انظر الكتاب ٤٣٧/٣ .

والرابعة : بيان كونه غيرَ مرتضٍ لمذهب أبي عمرو في حذف[1] الألف وتعويض التاء منها ؛ وذلك لأنه خَيَّرَ في وجهين ، وترك الثالث وهو أن تقول: حُبيِّرة ، فتحذف[2] ألف التأنيث ([3]على شرط العوض قال سيبويه : «فأما أبو عمرو فكان يقول : حُبيِّرة ، ويجعل الهاء بدلاً من الألف التي كانت للتأنيث) إذ لم تصل إلى أن تثبت»[4] .

ولم يرد عليه سيبويه ، لكن الفارسي قال : (حُبَيِّرة ليست تصغير حُبارى ، وإنما هي كلمة أخرى)[5] . قال ابن خروف : هذه[6] دعوى، ويلزم ذلك في نظائرها ، يعني أن تكون التاء حيث عوضت من حرف كزنادقة أن تكون كلمة أخرى غير الأُولى ، وهذا غير صحيح .

والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التخيير ، فأراد الناظم أن يحقق مذهبه فيها . وقول الناظم : (وعند تصغير حبارى) لا يريد هذا اللفظ فقط ، بل هو مثال كليٌّ يعطي دخول ما كان نحوه من نحو :

---

(١) في (س) : في هذه الألف .

(٢) في (س) : فتترك .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٤) الكتاب ٤٣٧/٣ .

(٥) لم أعثر على هذا القول في كتبه التي اطلعت عليها ، والذي قاله في المسائل البصريات: ٢٧٦ موافق لقول سيبويه .

(٦) في الأصل و(ز) : هذا . وما أثبته من (س) .

أَرَاطَى[1] وأُرَانَى[2] وحَلاَوى[3] وخُزَامَى[4] ورُخَامَى[5] ونُعَامَى[6] ومـا أشبه ذلك ، فيتخير في تصغيره بين الوجهين .

وكذلك ألحقوا بالبـاب أيضـاً مـا إذا كـان المد غـير ألـف نحـو : عَشُورَى[7] ، تقول : عُشَيْرَى - إن شئت - وعُشَيِّر — إن شئت — وإنما نقل خلاف المبرد وأبي عمرو فيما كان ثالثه مدَّةٌ ، لا في غير ذلك .

وقوله : (فادْرِ) تنبيهٌ منه ليُعْلِمَكَ بموقع المسألة عنده ، وأنها مما لا ينبغي أن يترَكَ التنبيه عليهـا ؛ لمـا فيهـا مـن الفوائـد المحصِّنـة لكلامـه ، والمكمِّلة لمقصده .

و(الحُبـارَى): طـائرٌ معـروف . أنشـد القــاليُّ ، ونسـبه إلى أبـي ذؤيب[8] :

تَرَقَّى بـأطـراف القِرَانِ وعَيْنُهَا ... كَعَيْنِ الحُبارَى أخطأتْهَا الأجَادِلُ

---

(١) الأراطَى : جمع الأرطى ، وهو شجر ينبت في الرمل . اللسان (أرط) .

(٢) الأُراني : حب بقل يطرح في اللبن فيُجَبِّنُهُ . اللسان (أرن) .

(٣) الحلاوَى : ضرب من النبات يكون بالبادية . اللسان (حلا) .

(٤) الخُزامَى : نبت طيب الرائحة . اللسان (خزم) .

(٥) الرُّخامَى : نبت تجذبه السائمة ، وهي بقلة غبراء تضرب إلى البيـاض وهـي حلـوة لها أصل أبيض إذا انتزع حلب لبناً . اللسان (رخم) .

(٦) النُّعامى : من أسماء ريح الجنوب . اللسان (نعم) .

(٧) في القاموس (عشر) : والعاشوراء والعَشوراء ويقصران : عاشر المحرم .

(٨) البيت في شرح أشعار الهذليين : ١٦٠ من قصيدة مطلعها :

وسائلة ما كان حِذوةُ بعلها ... غداتَئِذٍ مِن شاءِ قردٍ وكاهلِ

مكسورة الروي ، وفي الشاهد إقواء ، والرواية فيه : (تَرَقَّى ...وطرفها كطرف).

* * *

واردُدْ لأصلٍ ثانيــاً لَيْناً قُلِبْ فَقِيْمَةٌ صَيِّـرْ قُـوَيْـمَـةً تُصِبْ
وشَــذَّ في عِيْدٍ عُيَيْـدٌ وَحُتِمْ للجَمْعِ مِن ذا ما لِتَصْغيرٍ عُلِمْ

هذا الفصل يذكر فيه الناظم بعض ما يعرض في الاسم المصغر من الإعلال بالقلب وغيره ،وما حكم ذلك في التصغير ، وما يردّ من المحذوف في المكبر ، وما لا يردّ . وجملة ما ذكر فيه من المسائل ثلاث:

إحداها : حكم الحرف الثاني إذا كان حرف لين قد قلب في المكبر / لموجبٍ فزال في التصغير . [٣٧٨]

الثانية : حكم الألف إذا وقعت ثانية غير منقلبة : زائدة كانت ، أو مجهولة .

الثالثة : حكم الاسم المنقوص إذا اضطر في التصغير إلى ردّ ما حذف منه ، أو لم يضطر .

هذه هي المسائل التي اعتنى بذكرها ،واقتصر من سائر وجوه الإعلال على هذه الأوجه ، فنذكرها على حسب ما قصد فيها بحول الله تعالى .

المسألة الأولى : قال فيها :

واردُدْ لأصلٍ ثانياً ليناً قلِبْ

يعني أنَّ الاسم المصغَّرَ إذا وقع ثانيه حرف لين ، وكان قد قلب في المكبر ، ويريد ما عدا الألف المذكورة بعد فإن الحكم في التصغير

أن ترد ذلك اللين إلى أصله الذي دل عليه الاشتقاق والتصريف في ذلك المكبر . هذا معنى كلامه على الجملة .

وقوله : (قُلِبْ) شرطٌ[1] في اللين ،وهو في موضع الصفة ، أي لينا قلب في المكبر عن أصله إلى نحو آخر .

وإنما قال : (ثانياً) ولم يقل : عيناً، وإن كان الحرف الثاني في مكان عين الكلمة على الجملة ؛ لأنه قد يكون الأول زائداً ، فيكون الثاني فاءً كميزان وميعاد ، ولا بد من رده إلى أصله على ما يتبين إن شاء الله تعالى ، فلأجل ذلك لم يقيده بعين دون غيره ، بل عين رتبته في العدد ؛ لأن ذلك هو المعتبر في بنية التصغير .

وأما التفصيل فحرف اللين الذي قلب وكان ثانياً في الكلمة على أنواع :

أحدها : أن يكون اللين في الأصل واواً فيُقلب ياءً لكسرةٍ قبله ، وعلى هذا جاء مثاله وهو (قِيمة) ؛ إذ أصله الواو ؛ لأنه من التقويم ، فمادته [ق و م][2] بلا شك ، فتقول : قُوَيْمَة ؛ ولذلك قال :

فَقِيمةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

أي ردَّ الياء إلى أصلها ـ وأصلها الواو ـ تُصِبْ ؛ لأن العلة التي

---

(١) في الأصل و(ز) : شرط شرط ... ، والتصحيح من (س) .
(٢) ساقط من الأصل و(ز) .

لأجلها صارت الواو ياء ، وهي الكسرة قبل الواو قد زالت في التصغير، فترجع إلى أصلها لزوال ما أوجب قلبها .

وكذلك تقول في (دِيمة) : دُوَيمة ، وفي (قِيل) : قُوَيل ، وفي (رِيح) : رُوَيحة ؛ لأنه من الواو ؛ لقولهم : أَرْوَاح . قال[1] :

قِفْ بالدِّيارِ التي لَمْ يُعْفِهَا القِدَمُ ... بَلى وغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

ومثل هذا: مِيزان ، ومِيعاد ، ومِيثاق ، هو من الوزن والوعد والوُثوق ، فتقول فيه : مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد ومُوَيْثِيق ، وكذلك ما أشبهه.

الثَّاني : أن يكون اللينُ واواً ، فيقلب ياءً لإدغامه في ياء بعده ، فتقول في (طيّ) : طُوَيّ ، وفي (شيّ) : شُوَيّ ، وفي (لَيّ)/ : لُوَيّ ، [٣٧٩] ومثله طُوَيَّان في (طَيَّان) ورُوَيَّان في (رَيَّان) ، وما كان نحو ذلك ، تردُّ ذلك كلّه إلى أصله ، وأصله الواو ؛ لأنه من طَوَيتُ وشَوَيتُ ولَوَيتُ ؛ لأن الواو إنما قلبت لاجتماعها مع الياء ، وسبقها بالسكون ، فلمَّا صغِّرت وقعت ياء التصغير بينهما فوجب رجوع الواو إلى أصلها ؛ لزوال موجِب الإعلال .

الثالث : أن يكون اللين ياءً في الأصل لكنه قلب واواً لسكونه مع الضمة قبله ، فإذا صغَّرْتَهُ فلا بدَّ من الرجوع إلى الأصل ، فتقول

---

(١) هذا بيت من البسيط من قصيدة لزهير بن أبي سُلمى في مدح هرم بن سنان المرّيّ. والشاهد فيه جمع ريح على أرواح ؛ لأن الياء أصلها الواو . والبيت في شرح ديوانه صنعة ثعلب : ١٤٥ .

إذا صغَّرْتَ (مُوقِن) : مُيَيْقِـن ، وفي (مُوسِر) : مُيَيْسِـر ، وفي (مُـودِع) من أَيْدَع الحجَّ على نفسه[1] : مُيَيْدِع ، وفي (مُوْنِع) مـن أينَـعَ : مُيَيْنِـع ، وكذلك ما كان نحوه .

قالوا : ولا يجوز غير ذلك ؛ لأن اليـاء لم تقلـب واواً إلا لضعفهـا بالسـكون ، والسـكون بالتصغـير قـد زال ، فـيزول بـلا بـدٍّ القلـب ، فترجع إلى الأصل .

قال سيبويه : «وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة ، قال : فإذا تحركت ذهب مـا استثقلوا»[2] ، وقال : «وليس البدل هنا لازمـاً ، كمـا لم يكـن ذلـك في (ميزان) ، ألا ترى أنك تقول : مياسير »[3] .

الرابع : أن يكون اللـين يـاء أو واواً في الأصـل لكنـه قلـب ألفـاً لتحركه وانفتـاح مـا قبلـه ، وذلـك نحـو : بـاب ودار ومـال وحـال ، فتقول : بُوَيب، ودُوَيْـرة ، وكذلـك: مُوَيْـل وحُوَيْـل ، وشبه ذلـك ؛ لأنها من الواو؛ لقولهم : أبواب ، وأدْوُر ، وأموال ، وأحوال .

وتقول في (ناب) : نُيَيْب ؛ لقولهم : أنياب ، وفي (خال) الخئولة، و(خال) المخيلة : خُيَيْل[4] ؛ لأنه من قولهـم : رجـلٌ أخيَـلٌ ، أي: كثـير

---

(١) أَيْدَعَ الحجَّ على نفسه : أوجبه ، وذلك إذا تطيب لإحرامه . اللسان (يدع) .

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٥٩ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) كذا في جميع النسخ ، ولست أدري كيف يصغر الخال (من الخئولة) على خُيَيْل مع أنه واوي بدليل جمعه على أخوال ؟ فلعل في الكـلام نقصـاً ، وأصلـه : (وفي خـال الخئولة : خُوَيل ، وفي خال المخيلة : خُيَيْل ...)

الخِيْلان[1] ، ولقولهم : الخيلاء .

وإنما رددت ذلك كله إلى أصله ؛ لأنَّ موجِبَ القلب ألفاً هو تحركها وانفتاح ما قبلها ، والتصغير يزيل الفتح الذي قبلها ، فلا بد يزول معلوله وهو القلب ، فترجع تلك الألفات إلى أصولها . واعلم أن قول الناظم :

واردُدْ لأصلٍ ثانياً لِيناً قُلِبْ

يحتمل وجهين من التفسير :

أحدهما : أن يكون قوله (لِيناً) حالاً من الضمير في (قُلِب) كأنه قال: واردُدْ لأصلٍ حرفاً ثانياً قُلِبَ حالة كونه ليناً ، ويكون حالاً مقدرة، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[2] ، والمعنى أن الحرف الثاني من الكلمة كائناً ما كان من لين أو غير ذلك إذا كان قد قلب ليناً ، أي : صُيِّرَ حرفاً ليناً فإنك إذا صغرت الاسم ترده إلى أصله . هذا وجه صحيح.

[٣٨٠] **الثاني** : أن يكون قوله (لِيناً) / بدلاً ثانياً ، كأن المعنى: واردُدْ لأصلٍ حرف اللين الثاني إذا كان قد قلب إلى غيره، وصُيِّرَ حرفاً آخر، سواء كان ما صُيِّرَ إليه ليناً أو غير لين، وهذا أيضاً وجه صحيح.

وكلا الوجهين يشمل جميع ما تقدم من أنواع القلب ، فإن

---

(١) جمع خال : وهو الشامة السوداء في البدن . اللسان (خيل) .

(٢) الآية : ١٢ من سورة القمر .

(قِيمة) حين كان أصله الواو ثانيه حرف قُلِبَ حرف لين وهو الياء ، فالواجب كما قال أن تقول : قُوَيْمَة . هذا على التفسير الأول .

وتقول أيضاً : (قِيْمَة) أصله حرف لين وهو الواو دخله القلب ، فوجب أن ترده إلى أصله أيضاً ، وكذلك سائر الأنواع . لكن يختلف الحكم فيهما في حال أخرى ، وذلك حيث يكون الثاني غير لين ، فيقلب إلى اللين ، أو يكون ليناً فيقلب إلى غير اللين .

فعلى التفسير الأول يشمل كلامه نوعين زائداً على ما تقدم :

أحدهما : ما كان أصل الحرف الثاني فيه مضاعفاً لكنه قلب حرف لين استثقالاً للتضعيف نحو : (دِينار) و(قِيراط) ، فإن أصلهما دِنَّارٌ وقِرَّاطٌ ، لكنهم قلبوا النون الأولى والراء الأولى ياء لثقل التضعيف، والدليل على ذلك قولهم في الجمع : قَرارِيط ودَنَانِير ، فهذا إذا صغر اقتضى كلامه أنك ترده إلى أصله فتقول : قُرَيْرِيط ودُنَيْنِير ؛ لأن التضعيف الموجب للإبدال قد زال بفصل ياء التصغير بين المضاعفين ، فزال الثقل ، وكذلك تقول في (ديماس)[1] : دُمَيْمِيس على لغة مَن قال في الجمع : دَمَامِيس ، وفي (ديباج) : دُبَيْبِيج على لغة مَن قال : دَبَابِيج ، وأما من قال : دَيَامِيس، ودَيَابِيج فالياء عنده غير منقلبة عن غيرها ، بل هي كياء جِرْيَال[2] ، وواو جِلْوَاخ[3] . كذلك قال

(١) الديماس : الحمام .

(٢) الجريال : الخمر الشديدة الحمرة . اللسان (جرل) .

(٣) الجِلواخ : الواسع الضخم الممتلئ من الأودية . اللسان (جلخ) .

سيبويه والخليل ويونس[1].

والثاني : ما كان أصل الحرف الثاني فيه همـزة ، فقلبت يـاء أو غير ياء تخفيفاً نحو: (ذئب) و(بئر) إذا خففت فقلت : ذِيب وبِير . قال الأستاذ (رحمه الله تعالى) : تقول فيه ـ فيمن خفّف ـ : ذُوَيب وبُوَيرة ، يعني بغير تخفيف ، قال : لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لسكونها بعد الكسرة . قال: فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل . ومثل ذلك لو سميت رجلاً (ذوائب) لقلتَ : ذُوَيْئِب[2] بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها ؛ لأن أصل الواو الهمز ، لكن قلبت واواً في الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهي شبيهة بالهمزة، وكان هذا من شذوذ الجمع الذي لا يطرد ، فإذا صغر رد إلى القياس، فجعل مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل / . [٣٨١]

وعلى التفسير الثاني يشمل كلامه نوعاً من البدل فيما كان أصله اللين ، ثم قلب إلى غير لين ، وذلك نحو : مُتَّعِد ، ومُتَّسِر ، أصله مفتعل من الوعد واليسر: موتعد وموتسر ، فأدغمت الواو من موتعد، والياء في موتسر ـ إذ أصله مُيْتَسِر ـ في التاء الذي في بنية مفتعل بعد قلبهما[3] تاء، فقيل : مُتَّعد ومُتَّسر ، وهذا في لغة غير الحجازيين ،

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٠ ـ ٤٦١ .

(٢) في الأصل : ذويئب ، والصواب ما أثبته .

(٣) في الأصل : قلبها . وما أثبته من (ز) و (س) .

فسبب هـذا القلـب في الـواو واليـاء طلـب الإدغـام للمجـاورة ، فـإذا حالت ياء التصغير بينهمـا لم يبـق لقلـب الـواو واليـاء تـاءً موجِـبٌ ، فروجع الأصل ، فتقـول فيهمـا : مُوَيْعِـد ومُيَيْسِـر . وإلى هـذا ذهـب الزجَّاج[1] ، وعليه عوَّل الفارسي في الإيضاح، ووجه ذلك ما ذكر من زوال موجب القلب تاء .

وذهب سيبويه إلى إبقاء الأمر في المصغر علـى مـا كـان عليـه في المكبر من ترك التاء غير مردودة إلى أصلها ، فتقول : متيعد ومتيسـر ، وكذلك (مُتَّلِج) و(مُتَّخِم) و(مُتَّهِـم) ونحـو ذلـك[2] . واحتـجَّ لسيبويه بأمرين :

أحدهما : الفرق بين اللغتين ؛ لأن لغة أهل الحجاز عدم القلب ، إذ يقولون: مُوتَعِد ، ومُوتَسِر ، ولا شك أن التصغير علـى هـذه اللغـة مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، فلـو قـالوا في اللغـة الأخـرى كذلـك ، وردت الـواو والياء لالتبست اللغتان .

والثاني : وهـو الأقـوى عندهـم في الاحتجـاج[3] أن الـواو واليـاء ليستا من الحروف التي تدغم في التاء[4] ، فقلبهما هنا تاءين[5] كـالقلب

(١) انظر : شرح الرضي على الكافية ١/٢١٦.

(٢) انظر الكتاب ٣/٤٦٤ .

(٣) في الأصل : الاحتجاح . وهو تحريف .

(٤) في جميع النسخ (...في الياء) . وهو تصحيف .

(٥) في جميع النسخ : (ياءين) . وهو تصحيف .

في (تُكَأَة) ونحوه ؛ لأن هذه الواو لما كانت في هذا يجب لها تغيير كثير وهو الثابت في لغة أهل الحجاز ، فتقول : ايتَعَد ياتَعِدُ ايتِعَاداً ، وهو مُوتَّعِد ، واوتَعَدَ فلان ، فصارت أحوالها تختلف فتكون ألفاً تارة، وواواً أخرى وياء أرادوا أن يقلبوها حرفاً يثبت في جميع الأحوال، وهي مما نقل إليه كثيراً، وذلك التاء ، ورأوا ذلك أولى ، قالوا : فليست التاء التي بعدها هي الموجبة للقلب فيلزم أن ترجع إلى أصلها عند زوال تلك التاء ، وإنما الموجب ما ذكر .

هذا ما احتجوا به لسيبويه ومن تبعه ، وللزجاج ومن تبعه .

وقد ألزم ابن خروف سيبويه أن يقول في الجمع : مَتَاعِد ومَتَاسِر ومَتَالِج ، والإلزام [صحيح][1] .

وعلى الجملة فإن كانت العرب قد قالت : مَوَاعد ومَوَازن لزم إبطال مُتَيْعد ومُتَيْزن ، والرجوع إلى مُوَيْعد ومُوَيْزن ، وإن كانت قد قالت: / مَتَاعِد ومَتَازِن لزم أن يقال هنا: مُتَيْعِد ومُتَيْزِن ، وبطل [٣٨٢]
مذهبُ الزَّجَّاج . وإن كانت لم تقل هذا ، ولا هذا فهي في موضع الاجتهاد .

والظاهر أن التصغير فيها غير مسموع ، فالنظران متقاربان . والله أعلم .

ثم إن كلام الناظم يرشد إلى معنيين :

---

(١) ساقط من الأصل وحده .

أحدهما : بيان أن ما كان من اللين غير منقلب عن شيء ، ولا منقلب إليه شيء يبقى[1] على ما كان عليه ، وذلك أن ما تقدم من الأنواع إنما يأتي فيما كان ليناً قلب إلى غيره ، أو قلب إليه غيره على التفسيرين ، وبذلك قيد في قوله : (ليناً قلب) فيفهم أن ما لم يقلب حكمه ما تقدم من ظهور البقاء على أصله ، فما كان ثانيه واواً أو ياء لم ينقلب إلى حرف آخر،ولم ينقلب إليها حرف آخر بقي على حاله، فتقول في (حَوْل) : حُوَيْل ، وفي (عُود) : عُوَيد وفي (قَول) : قُوَيل، وفي (سَوط) : سُوَيط ، وفي (دَيْر) : دُيَير ، وفي (زَيد) : زُيَيد ، وفي (بيت) : بُيَيْت ، وفي (شَيْخ): شُيَيْخ . هذا ما يقتضيه نظمُه ، وهو صحيحٌ على مذهب البصريين ، خلافاً لما ذهب إليه الكوفيون[2] من تجويزهم أن تقلب الياء واواً ؛ للضمة ، فيقولون في (بَيْت): بُوَيْت ، وفي (شَيخ) : شُوَيخ، وفي (عَين) : عُوَينة ، وفي (سَير) : سُوَير ، ونحو ذلك . وإنما قالوا ذلك لأنهم سمعوا في (نَاب) وأصله الياء: نُوَيْب ، وقالوا : شُوَيخ وبُوَيْت ، وهي عند البصريين ألفاظٌ شاذّةٌ وعلى غير القياس ؛ لأن الثاني في بنية التصغير وهو الياء يجب لها التحرك بالفتح، والضمة لا تقوى على قلبها إلا إذا كانت ساكنة كمُوقِن ونحوه ،

---

(١) في الأصل :) فبقي) . والصواب ما أثبته من (ز) و (س) .

(٢) في (ز) و(س) : الكوفيين .

بخلاف المتحركة فإنها قوية بالحركة ، فلم تقْوَ الحركة عليها ، بل قويت الياء على الضمة حتى قلبتها كسرة ، لكن على الجواز ، فقالوا: شِيَيْخ وبِيَيْت ونِيَيْب. ولم يحك[1] الناظم هنا هذا الكسر، وقال سيبويه: «ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْب ، فيجيء بالواو ؛ لأن هذه الألف [مبدلة][2] من الواوات أكثر» يعني أن الواو على العين أغلب ، قال: «وهو غلط منهم»[3] .

وقد حكى السيرافي أنها لغة لبعض العرب .

قال ابن الضائع : وهاتان اللغتان نظيرتا (قِيل) و(بِيع) ، و(قُول) و(بُوع) فيما بُني للمفعول ، قال : وعلى هذا يجوز في (الناب) نُيَيْب بالضم والكسر ، قال : ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في (نُوَيْب) لحمل عليها هذا .

قال : ويقوِّي توجيه سيبويه ضمُّ الأول ، ألا ترى أن الضم هو الموجب للواو في تصغير (بَيت) فقط ؟ انتهى .

وعلى كل تقدير فهو نادر ، والنادر لا يعتد به ، فلذلك لم يبن عليه الناظم .

والمعنى الثاني في كلام الناظم أن هذا / الرد الذي يحكم به في [٣٨٣]

---

(١) في (ز) : ولم يحط الناظم .

(٢) ساقط من جميع النسخ ، وقد أثبته من كتاب سيبويه .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٦٢ .

التصغير إنما هو حيث يزول موجب الخروج عن الأصل ، وهذا[1] مأخوذ من تمثيله ؛ لأن (قِيمة) أصله : قِوْمَة ، والواو الساكنة لا تثبت بعد الكسرة ، فقلبوها ياء ، فلما زالت الكسرة حين ضمت القاف للتصغير لم يبق لبقاء الياء موجب، فرجعت إلى أصلها ، فقيل : قُوَيْمَة، فكذلك جميع ما يرد في التصغير إلى أصله ، وقد تقدم تمثيله .

قال السيرافي : ما كان من بدل الحروف لحركة أوجبت قلب ما بعده ، أو لحرف على حال يوجب قلب حرف بعده ، ثم صغرت ذلك الاسم أو جمعته ، فزالت العلة الموجبة للقلب في التصغير أو في الجمع رددته إلى أصله ، ثم مثل ذلك بما تقدم[2] .

فأما إذا كان موجب القلب باقياً في التصغير فإن المصغر لا يرد إلى أصله ، بل يبقى على حاله ، وهو مقتضى ما يعطيه حاصل المثال من المفهوم ؛ لأنه في قوة أن لو قال : واردد لأصل كذا إن زالت علة القلب في التصغير ، فلا شك أن مفهومه أن العلة إذا[3] لم تَزُل فالحال يبقى كما كان قبل التصغير .

ومثال ذلك مسألة سيبويه إذْ سأل الخليل عن (فُعْلٍ) مبني من (وَأَيْتُ) فقال : وُؤْيٌ ، قال فسألته عنها فيمن خفّف فقال: أُوْيٌ ،

---

(1) في (ز) و (س) : وذلك .

(2) في الأصل : ما تقدم . والتصحيح من (ز) و(س) .

(3) ساقطة من (س) .

ولا بدَّ من الهمزة ؛ لاجتماع الواوين [1] .

فعلى هذا إذا صغرت هذا بناء على التخفيف فلا بد أن تقول : أُوَيٌّ ، فتبقى الواو الأولى على إبدالها همزة ، وتبقى الهمزة بعدها على تسهيلها كما كانت ، ولم يفعل التصغير شيئاً ؛ لأن ما لأجله وقع الإعلال بالقلب باقٍ بعد التصغير ، وذلك أن الهمزة الساكنة لما أبدلت واواً اجتمع واوان في أول الكلمة ، فلزم همزُ الأولى على مقتضى القاعدة التصريفية .

وكذلك إذا سميت بـ (فُعُلٍ) من الوَأْدِ جمع (وَءُود) كصَبُّور ، ثم خفَّفت فإنك تقول : أُوُد ، فإذا صغرت قلتَ : (أُوَيد) ولا بدَّ .

وكذلك إذا سميت بـ (أَوَادِم) جمع آدم على أنه (أَفْعَلُ) من الأدمة فإنك تقول في تصغيره : أُوَيْدِم ، لبقاء موجب قلب الهمزة الثانية واواً، وهو اجتماعها مع الهمزة الأولى . وكذلك إذا بنيتَ (أفعل) من الأمن فقلت : (آمَن) ثم جمعته على (أفاعل) فقلت : (أَوَامِن) ثم سميت به فإنك تقول في تصغيره : أُوَيمن . ومن هذا كثيرٌ .

ومثله لو بنيتَ من الأَمْنِ ، أو من الأُدْمَة مثل (شامِل) لقلت : آمِن، وآدِم، ثم تجمع / على (أَوَامِن) و (أَوَادِم) ، ثم تصغّر كما [٣٨٤]
تقدم. وهذا كلُّهُ ظاهرٌ .

---

(١) نقل الشارح كلام سيبويه بتصرف فيه . انظر الكتاب ٣٣٣/٤ .

وكذلك تعتبر كل ما كان ثانيه ليناً مبدلاً ، أو مبدلاً منه ، ولم تَزُلْ علة الإبدال في التصغير فتبقي الأمر كما كان عليه .

ومعنى ثالث : مستفادٌ أيضاً من المثال وهو ألاّ يبقى بعد تصغيره علّةٌ أخرى تخلُفُ الأُولى في الإخراج عن الأصل ، وذلك أنه إذا زالت العلة التي أَخرجت الحرف في المكبر عن أصله ، ثم خلفتها علّةٌ أخرى من جنسها، أو من غير جنسها فالحرف لا يرجع إلى أصله ؛ لمعارضته هذه العلة الحادثة فلا بد أن تعطى حكمها ، وذلك أنك تقول : إيمان وإيلاف وإيتاء ، وسائر ما كان على (إِفْعَال) مما فاؤه همزةٌ ، فلا بدَّ من إبدال تلك الهمزة (للهمزة)[1] المتقدمة ، وتكون ياءً للكسرة[2] ، فقد خرجت عن أصلها إلى الياء ، فإذا صغَّرْتَ ذلك قلت : أُوَيمين وأُوَيليف وأُوَيْتِيء، فيزول كون الهمزة ياء ؛ لزوال الكسرة، ولا يزول[3] إبدالها لثبوت الهمزة الأُولى ، وإنما تصير واواً للضمة الحادثة في التصغير ، فقد اختلف البدلان ولم ترجع إلى أصلها ؛ إذ لا سبيل إلى ذلك مع وجود علة الإبدال . وفي هذا المثال نوعٌ مما قبله .

ثم ذكر ما شذَّ من هذا فقال :

وشــذّ في عِيـدٍ عُيَيْـد

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل وحده : وتكون بالكسرة .

(٣) في (س) : ولا يزيل .

يعني أن هذا الاسم الذي هو (عِيد) قالوا فيه : عُيَيْدٌ على لفظه ، لا على أصله ؛ لأن أصله الواو من العَودة ؛ لأنه يعود في كل سنة فكأنهم التزموا فيه البدل ، ألا تراهم قالوا : أعياد ، فإذا كانوا قد التزموا الياء فلا بدَّ من التزامه في التصغير كما كان في التكسير .

قال سيبويه : « وأما عيد فإن تحقيره عييد ؛ لأنهم ألزموا[1] هذا البدلَ ، قالوا : أعياد ، ولم يقولوا : أعْوَاد ، كما قالوا: أقوال ، قال: فصار بمنزلة همزة قائل »[2] . يعني في أنها تثبت في التصغير حين تقول: قُوَيْئِل[3] .

ونحو من هذا الذي ذكر الناظم ما أجاز ابن جني في الخصائص من تصغير (مِيثاق) على مُيَيْثِيق على قول مَن قال : مَيَاثيق ، وأنشد أبو زيد:

حِمًى لا يحلُّ الدَّهْرَ إلاَّ بإذْنِنَا ولا نسألُ الأقوامَ عَقْدَ الميَاثِقِ[4]

ووجَّهَ ترك الرد إلى الأصل بكثرة استعمالهم لميثاق حتى كأنهم تناسوا أصله ، وأنه الواو ، فتوهموا أنه في الأصل على ظاهر لفظه غير

---

(١) في الأصل وحده : التزموا .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٨/٣.

(٣) في جميع النسخ : قويل .

(٤) هذا بيت من الطويل لعياض بن أم درة . والشاهد فيه قوله : (المياثق) حيث لم يرد الياء إلى أصلها وهو الواو ، وقياسه المواثيق . وهو في الخصائص ١٥٧/٣ وابن يعيش ١٢٢/٥ وشرح شواهد الشافية ص٩٥ والعيني ٥٤٧/٤ والأشموني ٦٦/٤ واللسان (وثق) ، ومعجم شواهد العربية ٢٥٠/١ .

مسبب عن علّة ، كبنائك (مِفعالاً) من اليُسْر ، ثم تكسيرك إيَّاه على (مفاعيل) فتقول : مِيْسَار ومياسير ، فأنِسُوا بميثاق أنسَهُم بمثل / [٣٨٥] مِيْسَار، فقالوا : مَيَاثِيق ، قال ابن جني : « وكذلك عندي قياسُ تحقيره على هذه اللغة أن تقول : مُيَيْثِيق »[١] .

وما قاله ابن جني ليس بمصادم لما ادعى ابن مالك هنا من الشذوذ؛ لأن المياثيق نادرةٌ في اللغات أن تثبت لغة ، وما قاله ابن جني من القياس بناءٌ عليها ، وابن مالك إنما تكلم على اللغة المشهورة ، ولا شك أن عُيَيْداً[٢] شاذٌّ فيها وعند أهلها[٣] ، لا أنها اختصَّ بها قومٌ دون قوم ، فمن هذا الوجه شذت .

ثم قال :

... ... وحُتِمْ للجمع من ذا ما لتصغيرٍ عُلِمْ

[حُتم][٤] معناه : أُوجِب وأُلْزِم ، و(ذا) إشارة إلى الحكم[٥] المقرر للتصغير ، وهو رد الثاني الذي هو لين إلى أصله ، فيريد أن ما ثبت من هذا للتصغير فإنه ثابت للجمع ، ويريد به الجمع المكسَّر ، فإذا كانت علّةُ القلب في المفرد قد زالت في الجمع فلا بدَّ من ردِّ الثاني

---

(١) انظر الخصائص ٣/١٥٧ ـ ١٦٠ .

(٢) في الأصل و(ز) : عبيد .

(٣) في الأصل : وعمد أهلها .

(٤) ساقط من الأصل وحده .

(٥) في الأصل و(ز) : (إلى أن الحكم) .

اللين إلى أصله ، فتقول في (رِيح) : أَرْوَاح . قال :

قِفْ بالدِّيارِ التي لم يَعْفُهَا القِدَمُ   بلَى وغيَّرَها الأرْوَاحُ والدِّيَمُ

وفي (رَيَّا) و(رَيَّان): رِوَاء ، وفي (مِيزان) : مَوَازِين ، وفي (مِيعاد): مَوَاعيد ، وفي (مِيقات) : مَوَاقيت[1] ، وكذلك تقول في (مُوسِر) و(مُوقِن) لو كسَّرته : مَيَاسِر[2] ، ومياقِن ، وتقول في (مال) : أموال ، وفي (حال) : أحوال ، وفي (باب) : أبواب ، وفي (ناب) : أنياب ، وما أشبه ذلك ؛ لأن موجب الإعلال في هذه الأشياء قد زال حالة الجمع ، فيراجع الأصل بلا بدٍّ .

وكذلك تقول في (قِيراط) : قَرَاريط ، وفي (دِينار) دَنَانير ، وفي (دِيباج) : دَبَابِيج ، وفي (دِيماس) : دَمَامِيس في أحد الوجهين ، وهذا على التفسير الأول .

وعلى التفسير الثاني تقول : مَوَاعِد ومَيَاسِر في (مُتَّعِد) و(مُتَّسِر) ، ومَوَالِج في (مُتَّلِج) ، ونحو ذلك ، وقد تقدم بسط هذا قُبَيل .

وأما إذا كانت على الإعلال باقيةً فلا بد من بقاء الثاني على ما كان عليه قبل ذلك ، فتقول في (قِيمة) : قِيَم ، وفي (دِيمة) : دِيَم ، وفي (حِيلة) : حِيَل ؛ لأنَّ موجب قلب الواو ياء وهو الكسرة قبلها باقٍ في الجمع ([3] فيبقى موجبُهُ .

---

(١) في الأصل وحده : ميثاق : مواثيق . وهو مثال الخصائص ١٥٩/٣ مع سابقيه .

(٢) في (س) : مياسير .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ز) .

وكذلك إذا بَنيت من الهمزة مثل (سَفَرْجَل) فقلت : أَوَأْيَا ، ثم جمعتَه فإنك تقول : أَوَاءٍ) فتبقى الواو على حالها بسبب بقاء موجب إبدالها على حاله ، وهو اجتماع الهمزتين ، وكذلك إن خلفت في الجمع علة أخرى فإنك لا تردُّ حرفَ اللين إلى أصله لما عرض في الجمع من المانع ، ومثاله : (إيمان) و(إيلاف) / تقول في جمعه : [٣٨٦] أَوَامين وأَوَاليف ، وكذلك كل (أفعال) مما الفاء فيه همزة ، فالأصل: إِأْلَاف وإِأْمَان ، أُبدلت ياءً لأجل الهمزة ، فلما جمعوها لم تُردَّ إلى أصلها ؛ لبقاء موجِب الإبدال وهو اجتماع الهمزتين[1] .

وبالجملة فكل ما تقدم في التصغير جارٍ مثله في التكسير ، فلذلك قال :

... ... وحُتِمْ للجمع من ذا ما لتصغيرٍ عُلِم

أي هذا الحكم لازمٌ في الجمع ، لا انفكاكَ له عنه .

ويشمل كلام الناظم ما كان من ذلك مقيساً ، وما كان سماعاً ، ألا ترى أنهم قالوا : أعياد في جمع (عِيد) ، وأصله الواو ، وكذلك قالوا : مياثيق في جمع (ميثاق) ، وأصل هذا أن التصغير جارٍ على التكسير ، ولاسيما فيما كان على مثال (مَفَاعِل) و(مَفَاعِيل) ؛ إذ هو مُسَاوِقٌ[2] في بنائه[3] لبناء التصغير ، ولذلك حَمَلَ سيبويه (عُيَيْد) على

---

(١) في الأصل وحده : الهمزة .
(٢) في الأصل : مواثيق . وهو خطأ .
(٣) في النسخ كلها : بقائه .

أعياد ، وحمل ابنُ جني (مُيَيْثِيق) على مياثيق .

إلا أن في ظاهر كلام الناظم شيئاً يُشَاحُّ فيه ، وهو أنه أحال في إعطاء حكم التكسير على التصغير[1] ؛ إذ ذكر أن كلَّ ما ثبت من هذا الحكم للتصغير فهو ثابتٌ للتكسير ، والذي بنى عليه النحويون العكس من حمل التصغير على التكسير ، كما تقدم عن سيبويه وابن جني وابن خروف ، وثبت ذلك عن غيرهما[2] ، وقد تقدم أيضاً سؤال ابن جني للفارسي في هذا ، فصارت عبارة الناظم مخالفةً لهذه القاعدة، وإن كان المعنى والمحصول صحيحاً .

فالجواب : أن مراد الناظم ليس الحمل القياسي وهو الذي ذكره النّحويون ، بل التعريف بالحكم مجرَّداً ، فكأنه يقول : الحكم في التكسير في هذه المسألةِ كالحكمِ في التصغير ، ولا يلزم من هذا الحملِ القياسيّ ، فلا مُشاحَّةَ عليه في عبارته .

وقوله : (من ذا) يريد من هذا الحكم المذكور قريباً ، فحرر عبارته وقيَّدها؛ لئلا يُتوهَّم أن جميع الأحكام الثابتة للتصغير ثابتة كلها للتكسير، وهذا فاسد .

وقوله : (ما لتصغيرٍ عُلِمْ) يعني عُلِمَ من كلامه فيها وتقريره .

* * *

---

(١) في (س) : (... حكم التصغير على التكسير) . والصواب ما هنا .

(٢) كذا في جميع النسخ،ولعله يقصد بضمير المثنى في (غيرهما) ابن جني وابن خروف فقط

والمسألة الثانية من المسائل الثلاث التي ذكر الناظم في هذا الفصل في حكم الألف إذا كانت زائدة أو مجهولة الأصل ، وذلك قوله :

والألفُ الثاني المزيدُ يُجعَلُ   واواً كذا ما الأصلُ فيه يُجهَلُ

يعني أن الحرف [الثاني] [١] إذا كان ألفاً مزيدة غير منقلبة عن أصل فإنك تقلبها عند التصغير واواً فتقول في (ضارب) : ضُوَيرِب ، وفي / دابَّة: دُوَيبَّة ، وفي (آدم) على أنه فاعل : أُوَيْـدِم ،وكذلك ما [٣٨٧]
كان نحوه .

ووجه ذلك أن أول الكلمة لا بد من ضمه في التصغير ، وإذا ضم لم تثبت بعده الألف؛ إذ لا يمكن بقاؤها بعد ضمَّة ، فلا بدَّ من القلب فيها، وقلبها إما إلى الواو، أو إلى الياء، والقلب إلى الواو أولى لمناسبتها للضمة، ولذلك إذا سُهِّلَت الهمزة المفتوحة بعد الضمة صُيِّرَت واواً ، وأما الياء فهي أبعد من الواو في هذا الموضع ، ولذلك إذا حقَّروا مثل (شَيخ) فرُّوا في أحد الوجهين إلى كسر الأول ، فقالوا في (شَيخ) : شِيَيْخ ، وقال بعضُ العرب في (ناب) : نُوَيْب ، فلم يعتبروا الأصل ، وهو واجبُ الاعتبار ، بل اعتبروا الضمَّة فأَتَوا لها بالواو ، وهو مذهب الكوفيين .

فلما كان الأمر على هذا ذهبوا مذهب الاستخفاف ، فقلبوا الألف واواً ، فقالوا : ضُوَيرب ، وقُوَيئم ، ونُوَيميس في ناموس .

---

(١) ساقط من الأصل ومن (ز) .

وإنما قيَّد الألفَ بكونه مزيداً ؛ ليخرج الألف الأصلي عن هذا الحكم ، أي المنقلب عن أصل كألف (مال) و(ناب)، فإن هذا الألف قد دخل في حكم الثاني اللين في المسألة الأولى .

وأما الألفُ الثالث فهو الذي نبَّهَ عليه بقوله :

كَذَا ما الأصلُ فيه يُجهَلُ

(ما) واقعة على الألف الثاني ؛ لأنه جعل الألف إذا كانت ثانية على وجهين : زائدةً ، ومنقلبةً عن أصل مجهول ، وأما المنقلبة عن أصل معلومٍ فقد تقدَّمَ ذِكرها ، فيريد أن الألف الثانية إذا جُهل أصلها، فلم يُدْرَ أأصلُها الواوُ أم الياء ، فحكمها أن تُقلَبَ واواً .

وقد يُشعر قوله : (ما الأصلُ فيه يُجهَلُ) بأن المسألة عنده مفروضة فيما كان له أصل ثابت ، لكن لم يدلَّ دليلٌ على كونه واواً أو ياء ، فيخرج عنه ما ليس له من الألف أصل انقلبت عنه،بل هي أصولٌ بأنفسها، كما إذا سمَّيتَ بـ(ما) و (لا) و(ها)[1] على مذهبه في التسهيل ، وقد تقدم التنبيه عليه .

وعلى هذا المحمل يشمل كلامه ضربين :

أحدهما : ما كان من الأسماء المعربة المتصرف فيها مجهول الأصل نحو : (صاب) و(عاج) ، وأظن أن ابن سِيدَه جعل من هذا (البان) الشَّجَرَ المعلوم ؛ إذْ لم يدل عنده دليلٌ على أصل الألف فيه .

---

(١) ساقطة من (س) .

ويجري مجراه على مذهب الجماعة ما إذا سميتَ بـ (ما) أو (لا) أو (ها) التنبيه ، فأنت تقول : هذا ماءٌ ولاءٌ وهاءٌ ، فتحكم على الألف بالانقلاب ، لكن تكون مجهولة الأصل يمكن انقلابها عن الواو أو عن الياء ، فمثل هذا تقول في تصغيره : بُوَين / ومُوَيّ ولُوَيّ وهُوَيّ ، [٣٨٨] وكذلك إذا سميت بـ(غاق) أو غيره من أسماء الأفعال والأصوات .

والثاني : أسماء الحروف الموقوفة الجارية مَجرى الأصوات نحو : كافْ ، لامْ ، زايْ ، صادْ ، ضادْ ، قافْ ، ونحو ذلك ، فهذه الألفات من المجهول الأصل إذا جعلتَها أسماءً للحروف فقلتَ : كافٌ ولامٌ وزايٌ ونحو ذلك كانت مجهولة الأصل فتقول فيها عند التصغير : كُوَيفٌ ، ولُوَيْمٌ ، وزُوَيٌّ ، وصُوَيْدٌ ، وضُوَيْدٌ ، وقُوَيْفٌ ، وإن شئت أنثت بالهاء اعتباراً بتأنيث الحروف . وإنما كان القلب فيها إلى الواو دون الياء لوجهين :

أحدهما : أن الواو أقرب تناسباً للضمة المتقدمة من الياء وأخفُّ نطقاً ، فكان القلب إليها أولى كما تقدم فوق هذا[1] .

والثاني : أن القاعدة المعتمدة عن المحققين أن الواو أغلبُ على العين من الياء . ذكر ذلك سيبويه واعتمده غيره[2] .

---

(١) لأن الثنائي وضعا المعتل الثاني إذا سمى به وجب تضعيفه ، فيجتمع في هذه الأمثلة التي ذكرها ألفان فتنقلب الثانية منهما همزة ، فإذا صغرت قلبت الألف واواً ، ثم تقلب الهمزة ياء ، وتدغم فيها ياء التصغير .

(٢) انظر الكتاب ٤٦٢/٣ ، وشرح الرضى للشافية ٢٠٩/١ .

قال ابن جني: لأنك إذا استقرأتَ اللغة وجدتَها في أكثر الأمر كذا، ألا ترى إلى بابٍ ودارٍ وساقٍ وغارٍ وتاجٍ وصاعٍ فهذا كله من الواو ، والياء في هذا الموضع قليلة[1] .

وإذا ثبت هذا فالألف المجهولة الواقعة ثانيةً هي في موضع العين ، فهي داخلة تحت حكم ذلك الغالب ، وهو كونها واواً في الأصل ، فترجع إلى أصلها .

وعلى هذا التقرير[2] يَرِدُ على الناظم هنا سؤالان :

أحدهما: أن نصه على ما الأصل فيه مجهولٌ حشوٌ لا فائدة فيه[3] ، وذلك أن النحويين حكموا على ما كان هكذا لم يعرف له أصل بأنه من الواو ، لا من الياء ، فإذن أصله عندهم معلومٌ ، وإن لم يكن معلوماً باشتقاق ولا تصريف فهو معلومٌ بالكثرة ، أو بالحمل على النظير ، أو بغير ذلك من الأدلة المذكورة في علم التصريف الدالة على الأصالة والزيادة ، وغير ذلك من الأمور التي هذا منها ، وإذا كان كذلك فقد دخل له تحت قوله أولاً :

واردُدْ لأصلٍ ثانياً لِيناً قُلِب

فإنه لم يُحل الناظم على الأصل إلاّ وهو معلومٌ بطريقٍ من الطرق

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ص٧٩٩ بتصرف .

(٢) في الأصل : (وعلى هذا التقدير فيرد ..) وما أثبته من (س) .

(٣) في (س) : له .

المعرَّفَةِ[1] بذلك ، وهذا النمـط معلومُ الأصـل أيضـاً بطريـقٍ مـن تلـك الطرق فشمله[2] الكلام ولا بدَّ ، فصار هذا النوع غير مفيد .

والثاني : على تسليم عدم دخوله تحت ما قدَّمَ فليس الحكـم فيـه مطلقاً كما يقتضيه نظمُهُ ، بل الألف المجهولة تنقسم قسمين : مُمالةً ، وغيرَ مُمالةٍ .

فغير الممالة هي التي يستتبُّ فيها ما ذَكَر من الحكم[3] .

وأما الممالة فليس الحكم / فيها مـا قـال ، بـل تُعـد كـأن أصلهـا [٣٨٩] الياء، فتقلب ياءً كمـا قـال ابـن جـني في (مـا) إذا سمِّيـتَ بـه ، فـإنك تقضي على الألف بأنها ياء ، قال : لأجل الإمالة فيه ، فجعـل الألـف كالمنقلبة عن الياء كما تـرى[4] ، فتقـول إذن في تحقـيره : مُيَـيٌّ ، كمـا تقول في ناب : نُيَيْبٌ ، وكذلـك كـل مـا كـان مـن الألفـات الثوانـي مُمالاً ، والإمالة سببٌ[5] في قلب الألـف يـاءً والحكـم عليهـا بذلـك ، ولذلك تقول في تثنية (متى) مسمًّى بـه : مَتَيَـان لأجـل الإمالـة ، وقـد تقدم ذكرُ ذلك في باب التثنية .

وقد أمالوا الباء والتاء والثـاء ونحـوه بعدمـا أعربوهـا ، وعاملوهـا

---

(١) في الأصل : المعربة .

(٢) في الأصل : يشمله .

(٣) في (س) : (ما ذكروا) مع إسقاط (من الحكم) .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص٧٩٦ . تحقيق هنداوي .

(٥) في (س) (سبباً) .

معاملة ما ثانيه ياءٌ بحق الأصل لما كانوا قد أمالوها قبل الإعـراب حـين قالوا : با، تا[1] ، ثا ، ثم بَنوا ذلك على أن قالوا : بَيَّيْتُ بـاءً حسـنةً ، وتَيَّيْتُ ، وحَيَّيْتُ[2] ، ونحو ذلك ؛ لأجل ما تقدم لهم فيها من الإمالـة ولم يحكموا للألف بحكم ما أصله الواو ، فيقولون : بَوَّيْتُ ، وتَوَّيْتُ ، وحَوَّيْتُ ، وإذا كان كذلك كان الواجـب على مقتضى القـاعدة أن يقولوا في التصغير : بُيَيّ ، وتُيَيّ ، وحُيَيّ ولا يقولوا[3] : بُوَيّ ، وتُوَيّ ، وحُوَيّ .

وظهر أن إطلاق كلام الناظم مشكلٌ ومعترضٌ .

والجواب عن السؤال الأول أن الألف المجهولـة عنـد أهـل العربيـة هـي مـا لم يقـم دليـلٌ عليـه مـن اشتقاق أو تصريـف ؛ لأن الاشـتقاق والتصريف هما أصلا جميعِ الأدلة ، وإليهما يُرجَعُ ، علـى مـا بينتُـهُ في كتاب الاشتقاق .

فإذن كل ما لم يقُم دليلٌ على تعيـين أصلـه مـن الألفـات يسـمى مجهول الأصل اصطلاحاً منهم ، ثم بعد ثبوت هذا الأصل[4] نظروا إلى الأكثر في تلك الألفات ، فعاملوا المجهولة تلك المعاملة ، فقضَـوا عليهـا بأنها [من الواو مع أنها][5] لم تخرج عن حقيقـة كونهـا مجهولـة ؛ إذ

---

(١) في الأصل و(ز) : (با ، ما ، ثا) . وما أثبته من (س) .
(٢) أي كتبت حاء .
(٣) في الأصل : ولا يقولون .
(٤) ساقطة من (س) .
(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

دليلُ الكثرة شبَهيٌّ ، وعلى هذا السبيل جرى الناظم فسمَّاها مجهولة الأصل اعتباراً بفقد أحد الدليلين الأصليين ، وحكَمَ بمقتضى ما أصَّلُوهُ فيها ، فبنى على حكم الواو فيها ، فقلبها في التصغير واواً ؛ لأن هذا حكم ما أصله الواو من الألفات الثواني ، فلم يخرج عن طريقهم .

والجواب عن السؤال الثاني أن اعتبار الإمالة غير متفق عليه في الحكم بكون الألف ياء ، بل أطلقوا القول في القاعدة ، ولم يستثن سيبويه منها ممالاً من غيره[1] ، وكذلك فعل الفارسي[2] ، فلذلك لما ذكر ابن جني / فيما تقدم قال : وقياس قول أبي علي أن يكون من [٣٩٠]
الواو ، يعني لأجل أن الواو على العين أغلب ؛ لأن باب (طَوَيْتُ) كثيرٌ جداً ، وباب (عَيِيتُ) قليلٌ ، والحمل على الأكثر واجب ، لكن لما كانوا قد أمالوا هذه الحروف تصرفوا فيها على ذلك الحكم فقالوا : بَيَّيْتُ وحَيَّيْتُ ، فلما كانت الإمالة ليست إلا للإعلام بأنَّ تلك الألفات كانت قبل النقل ممالة، لا لأن أصلها الياء لم يبق فيها دلالة على الياء ، كما لم يكن فيها دلالة عليها في (بلَى) و (لا) في قولهم : (إمَّا لا)[3] ونحو ذلك ، فتصح إذن دعوى الانقلاب عن الواو بهذا النظر .

على هذا المعنى اعتمد ابن جني في ترجيح قياس أبي علي ، وهو

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٦٢ .

(٢) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٨٩ .

(٣) انظر الكتاب ١/٢٩٤ ، ٢/١٢٩ .

مبسوطٌ في سر الصناعة[1] ، فقضى الناظم بذلك أيضاً ، وترك اعتبار ذلك التصرف ، وهو جوابٌ مقدوح فيه ؛ لمصادمته السماعَ وكلامَ النحويين في اعتبار الإمالة في التثنية ونحوها .

وعلى الجملة فالسؤال هنا قويُّ الإيراد ، والله أعلم .

* * *

المسألة الثالثة : في حكم الاسم المنقوص في التصغير ، وما يردُّ لأجله من المحذوف وما لا يردُّ ، وذلك قوله :

وَكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما ... لَمْ يَحْوِ غيرَ التّاءِ ثالثاً كَمَا

إنما تكلم في المنقوص وترَكَ غير المنقوص ؛ لأنه لا إشكالَ فيه .

قوله : (في التصغير) متعلقٌ بـ(كَمِّلِ) أي: كَمِّل في التصغير المنقوص إلى آخره ، ويعني بهذا الكلام أن الاسم المصغر على ضربين:

أحدهما : ما كان منقوصاً منه حرف ، ولم يحو حرفاً ثالثاً ، أي هو بعد النقص على حرفين فقط ، لم يبق بعد النقص على أكثر من حرفين .

والثاني : أن يحوي ثالثاً ، وإن كان منقوصاً منه .

فأمَّا الضرب الأول وهو الباقي على حرفين فلا بد من تكميله وتصييره على ثلاثة أحرف كما كان قبل النقص ؛ لأن بِنية التصغير لا تقوم بأقل من ذلك ؛ إذ كانت ياؤه لا تقع إلا ثالثة ، وبعدها حرف

---

(١) انظر سر صناعة الإعراب ص ٧٩٦ .

يقع عليه الإعراب ، ولا يمكن ذلك في أقل من ثلاثة أحرف دونها ؛ إذ لو وقع الإعراب على الياء لاعتلَّت واختلَّت دلالتها ، فلا بد من الرد لذلك .

وأما الضرب الثاني وهو الذي بقي بعد النقص على أكثر من حرفين فلا يرد إليه شيءٌ ؛ لأن الرد إنما هو للضرورة المتقدمة ، ولا ضرورة مع وجود حرف ثالث يقع عليه الإعراب ، وتسلم به ياء التصغير ، فلذلك قال الناظم : (ما لم يحوِ ثالثاً) أي: فإن حوى ثالثاً فلا تُكمِلْهُ .

هذا ما أراده على الجملة ، وإذا رجعنا / إلى تفصيل ما أراد[1] [٣٩١]
بهذا الكلام فنقول : النقص المراد عنده يحتمل في بادي الرأي أحد وجهين :

أحدهما : أن يريد النقصَ العرفي المشهور عند النحاة ، وهو حذف الحرف الآخِر خاصَّةً كيَدٍ ودَمٍ وهَنٍ ، ونحو ذلك ، وقد يُرشد إلى هذا تمثيله بما في آخِر الشطر الثاني ، وعلى هذا الوجه لا إشكال في صحة ما قال ، فتقول على هذا في الثنائي الذي لا بدَّ من الرد فيه : في (يدٍ) : يُدَيَّة ، وفي (دمٍ) : دُمَيٌّ ، وفي (سَنة) : سُنَيَّةٌ على مَن قال : سَانَيْتُ ، وسُنَيْهَةٌ على مَن قال : سَانَهْتُ ، وكذلك عُضَيَّة ، أو عُضَيْهَة ، وكذلك ما أشبهه .

---

(١) في (س) : ما أفاد .

والثاني: أن يريد ما هو أعمُّ من ذلك وهو النقص اللغوي مطلقاً: كان[1] النقص [من][2] الآخِرِ أو من غيره . وكلامه أيضاً على هذا المنزع صحيحٌ ؛ لأن الحكم واحد في المحذوف الفاء أو العين أو اللام ؛ لأن الضرورة داعيةٌ إلى الرد كما تقدم .

ولا يقدح في هذا الوجه تمثيله بـ « ما » ؛ لأنها مثال من أحد أقسامه ، لكن حملُ كلامه على هذا الثاني أولى ؛ لاشتماله على ما هو ضروري الذكر ، بخلاف الأوَّل فإنه قاصرٌ عن ذلك ، إلا أنه على غير إطلاق العرفي ، وهذا قريبٌ .

وعلى هذا الإطلاق الثاني جرى في التسهيل ؛ إذ قال: «ويُتوصَّلُ إلى مثال (فُعَيل) في الثنائي بردٍّ ما حُذف منه إن كان منقوصاً» ، ثم قال: «وإن تَأَتَّى (فُعَيلٌ) بما بقي من منقوص لم يُردَّ إلى أصله » ، وأشار إلى نحو (ناسٍ) و(هارٍ) إذ أصله: (أناسٌ) و(هائرٌ)[3] فحُذف منه غير الأخير .

وأما ما نقص من أوله حرفٌ فنحو : (عِدَةٍ) و(زِنَةٍ) و(رِقَةٍ)[4] وبابه تقول فيه : وُعَيْدَةٌ[5] ، ووُزَيْنَةٌ ، ووُرَيْقَةٌ[6] ، وفي (شِيَةٍ) : وُشَيَّةٌ ،

---

(١) في الأصل وفي (ز) : كالنقص . والتصحيح من (س) .

(٢) هذا الحرف ساقط من الأصل .

(٣) في (ز) : وهارٍ . ونصوص التسهيل فيه ص٢٨٥ ولم أجد إشارته إلى أصل « ناس » «وهار» في باب التصغير .

(٤) الرقة : الدراهم . (اللسان : ورق)

(٥) في الأصل وفي (ز) : وعيد . والتصحيح من (س) .

(٦) فى الأصل وفى (ز) : ورقيقة ، وهو خطأ . والكلمة ساقطة من (س) .

وفي (خُذْ) و(كُلْ) مسمًّى بهما : أُخَيْذٌ ، وأُكَيْلٌ ، وما أشبه ذلك .

وأما ما نقص من أوسطه حرفٌ فنحو (سَهٍ) تقول فيها : سُتَيْهَةٌ ، وفي (مذ) مسمًّى به : مُنَيذٌ ؛ لأنه عند سيبويه محذوفٌ من (منذ)[1] ، وكذلك إن سَمَّيتَ بـ(سَلْ) ثم صغَّرتَه قلتَ : سُؤَيْلٌ ، على أن (سل) أصله من الهمز ، لا من الواو .

وهذا التكميل الذي ذكره الناظم يحتمل وجهين أيضاً :

أحدهما : ما فسَّرْتُهُ به من تكميله بالحرف المحذوف الذي من أصل الكلمة ، وهو صحيحٌ جارٍ على كلامه في التسهيل وكلام غيره.

الثاني : أن يريدَ به أنه يُؤتَى بحرفٍ مكمل على الجملة من غير اعتبارٍ بكونه من أصل الكلمة أو لا ، وإنما القصد أن تصير به الكلمة ثلاثيةً ، فإن كانت الكلمة محذوفاً منها فذاك ، وإلا أتيَ بحرف مكمِّلٍ لا ينسب / إليها كالأسماء المبنيَّة والحروف التي على حرفين ، ولا [٣٩٢] شكَّ أن مثل هذا مرادٌ له ، ولذلك مثل بـ(ما) في قوله :

... ... ما لم يحْوِ غير التاء ثالثاً كما

حسبما يأتي التمثيل فيه إن شاء الله تعالى .

وإذا كان كذلك ففي إطلاقه التكميل نظر ؛ فإنه لم يقيد ذلك ، فيقتضي أنك تكمِّلُ الاسم بمكمِّلٍ ، أيِّ مكمِّلٍ كان ، لا يعتبر فيه كونه من أصل الكلمة أو من غيرها ، فيجيء من ذلك نحو[2] ما حكَى

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٩٤ .

(٢) في الأصل : (نحوها) وفي (ز) : (نحوهما) وما أثبته من (س) .

الأخفش عن حماد بن الزبرقان النحوي أنه قال في النسب إلى (شِيَة) : شِيَوِيٌّ ، فقياسه في التصغير شُوَيَّةٌ[1] ، فيؤتَى إذن بحرفٍ أجنبي من الكلمة تكمَّلُ به ، ويطَّرِدُ هذا في جميع ما تقدم ، وهو غير صحيح ، فإن ما حكى في النسب لا يقاس عليه .

قال ابن الضائع : لاختصاص النسب بتغييرٍ كثير لا يجوز في غيره ، فالوجه أن يقال : وُشَيَّةٌ ، وكذلك تقول في النسب: وِشَوِيٌّ، أو وِشْيِيٌّ، وقد أشار إلى هذا الرأي سيبويه في النسب ، واحتجَّ على فساده بأشياءَ منها التحقير[2] .

فهذا المذهب واردٌ على عبارة الناظم أن يؤخذ منها ؛ إذ يقال : لو قصد ما عليه الناس لقيد الحرف المكمَّلَ بكونه هو المحذوفَ في الأصل ، ولم يفعل ذلك ، فكان فيه إشكالٌ .

والعذر عن هذا أنه قصد إدخال الضربين معاً ، وهما المكمَّلُ بما هو من أصل الكلمة ، والمكمَّلُ بحرف خارجي إذا لم يكن لها أصلٌ سوى ما ظهر ، فلم يقيد ذلك ليدخلا معاً ، وكأنه أحال في التكميل من أصل الكلمة على ما هو المعروف المتداول عند النحاة ، أو ترك ذلك اتكالاً على بحث الباحث وإفادة المعلِّم .

---

(١) قياس تصغيره على هذا الرأي شُيَيَّة ، ويجوز : شُوَيَّة على مذهب الكوفيين الذين يقولون في (ناب) نويب .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ .

وأمَّا الثُّلاثيّ المنقوص منه حرفٌ كـ(ناسٍ) و (هارٍ) أصله: أُنَاسٌ ، وهائِرٌ ، فقد أعطى كلامه بمفهومه حكمه ؛ إذ قال : (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) مفهومه أنه إن حوى ثالثاً فلا تكمِّله بما حُذف منه ، وعلى هذا تقول في (ناسٍ) : نُوَيْسٌ ، وقد رواه الفراء هكذا عن الكِسائي ، لكنهم استدلوا به على أنه ليس بمحذوف من (أناس) ، خلاف ما ذهب إليه سيبويه من أنه محذوف منه[1] .

وتقول في (هارٍ) : هُوَيْرٌ ، وفي (مَيْتٍ) : مُيَيْتٌ ، وفي (هَيْنٍ)[2] : هُوَيْنٌ ، وفي (يَضَعُ) (ويَعِدُ) مسمًّى بهما : يُضَيْعٌ ويُعَيْدٌ ، وفي (خيرٍ منك) و(شرٍّ منك) : خُيَيْرٌ منك ، وشُرَيْرٌ منك ، وكذلك في (كَيْنُونة)[3] و(قَيْدُودة)[4] : كُيَيْنِينَة، وقُيَيْدِيْدَة ، ولا تردُّ المحذوف فتقول : كُوَيْنِيْنَة[5] ، وقُوَيْدِيْدَة ، وكذلك كل ما / كان منقوصاً [٣٩٣] وبقي منه ثلاثةٌ فأكثر . وما ذهب إليه هو مذهب سيبويه والجماعة ، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه لا بدَّ من الرد ، فتقول في (ناس) :

---

(١) انظر الكتاب ٣/٤٥٧ .

(٢) مخفف هين . انظر اللسان (هون) .

(٣) أصلها : كيونونة ، فقلبت الواو الأولى ياء وأدغمت في الياء فصارت كَيِّنونة ، ثم خففت فصارت كَيْنُونة .

(٤) مصدر قاد الفرس يقوده قيدودة ، والكلام في أصلها وما حدث فيها كالكلام في كَيْنونة .

(٥) في (س) : كوينية . وهو تحريف .

أُنَيِّسٌ، وفي (هارٍ)[1] : هُوَيْئِرٌ[2]، وكذلك تقول في (يَرَى) ـ مسمًّى به ـ: يُرَيْئٍ ، وله من الحجة أمران :

أحدهما : أن من شأن التصغير أن يردَّ الأشـياء إلى أصولها كما تقرر باتفـاق في الثنـائي كـ(يَـدٍ) و(دَمٍ) ، فكذلـك ينبغـي فيمـا كـان منقوصاً مثله.

ورُدَّ هذا الاحتجـاج بـأن ردَّ الشـيء إلى أصلـه في التصغـير ليـس لأجل التصغير من حيث هو كذلك ، بل لأجل الضـرورة الداعيـة إلى الرد ، وذلك في الثنائي لكمال بِنية التصغير كمـا تقـدم ، وأيضـاً فـإن العرب لم تردَّ حين قالت : نُوَيْسٌ في ناس حسبما حكاه[3] الفـراء عـن الكسائي .

والثاني : ما حكاه سيبويه عن يونس عن العرب أنهم يقولـون في (هارٍ) : هُوَيْئِرٌ على مثال (هُوَيْعِرٍ)[4] . وهذا نصٌّ في موضع الخلاف ، فيقاس عليه ما عداه .

ورُدَّ هذا الاحتجاج بثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا السماع غير متفَقٍ عليه عند العـرب ، وإنمـا هـو شيءٌ منقول عن نـاس منهـم ، قـال سـيبويه : وزعـم يونـس أن ناسـاً

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) في الأصل : هوير .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) انظر الكتاب٣/ ٤٥٦ .

يقولون: هُوَيْئِرٌ على مثال (هُوَيْعِرٍ) . فلم ينقله إلا عن بعض العرب ، وذلك لا يكون حجَّةً على جميع العرب .

والثاني : أنَّ ما سُمِعَ من ذلك نادرٌ شاذٌّ لا يبلُغُ مبلغ القياس عليه، فلا يُبنَى عليه قاعدةٌ ، وأيضاً فهو مُؤوَّل . قال سيبويه ـ بعد الحكاية ـ : « فهؤلاء لم يحقِّروا هاراً ، وإنما حقَّروا هائراً ،كما قالوا : رُوَيجل كأنهم حقَّروا راجلاً ، وكما قالوا : أُبَيْنُون وأُنَيْسَان ، قال : إلا أن تَسمع شيئاً من العرب فتؤدِّيَه[1] ، وتجيءَ بنظائره مما ليس على القياس »[2] .

وأبينون وأنيسان تصغير لابن وإنسان علىغير قياس ، لكن على تقدير واحد غير مستعمل ، كأنهم صغَّروا (أَبْنَى) و(إِنْسِيَان) ، فكذلك القول في (هُوَيْئِر) . وإذا احتمل هذا التأويلَ لم يكن فيه دليلٌ.

والثالث : المعارضة بقول العرب في (ناس) : نُوَيْسٌ ، فهو إما أن يقول فيه : أُنَيِّسٌ ، فيخالف العرب ، وإما أن يقول : نُوَيْسٌ ، فيخالف قاعدته ، ومن هنا رَدَّ عليه سيبويه حين حكى عنه هذا المذهب قال : فهو ينبغي له أن يقول : مُيَيْتٌ يعني في (ميت) مخففاً ، وينبغي له أن يقول في (ناس) : أُنَيِّسٌ ؛ لأنهم إنما حذفوا ألف (أُناسٍ)[3] . فقد ظهر وجهُ ما ذهب إليه الناظم / . [٣٩٤]

---

(١) في (س) : فترويه .

(٢) انظر الكتاب ٤٥٦/٣ ـ ٤٥٧ .

(٣) الكتاب ٤٥٧/٣ .

ثم استثنى من القسم الثاني الذي لا يُرَدُّ فيه المحذوف إلا أن يكون الحرف الثالث الذي يكمِّلُ به الاسم المصغَّر تاء ، وذلك قوله : (ما لم يحو غير التاء ثالثاً) وهو استثناءٌ من ثالث مقدَّمٌ عليه ، فكأنه يقول[1] : إن حَوَى ثالثاً فلا تكمِّلْهُ ، إلا أن يكون الحرف الثالث تاء ، ويعني تاء التأنيث فإنه لا بد من التكميل بردِّ المحذوف . والتاء المستثناة تاءان :

إحداهما : التي تسمى الهاء نحو: ضارِبَة، وقائِمَة، فهذه التاء لا يُعتدُّ بها، فتقول في (شِيَةٍ) و(عِدَةٍ) : وُشَيَّةٌ ، ووُعَيْدَةٌ ، فتردُّ المحذوف؛ لأنها في تقدير المنفصل عن الكلمة ، ولذلك تشبَّهُ بالاسم الثاني من المركَّبين ، وتعامَل بتلك المعاملة، وقد قرر الناظم هذا المعنى أول الباب إذ قال :

والفُ التانيث حيثُ مُدَّا وتاؤهُ منفصِلَين عُـدَّا

والثانية : التاء اللاحقةُ لأخت وبنت وهَنْت[2] فإنها وإن كانت قد بُنيت الكلمة[3] عليها ، وصارت مُلحِقَةً لبنات الاثنين ببنات الثلاثة أصلها أن تكون للتأنيث ، ولذلك يُطلِقُ عليها سيبويه في بعض المواضع أنها للتأنيث ، وإن كان ذلك تجوُّزاً منه اعتباراً بأصلها ، وقد

---

(١) ساقطة من (س) .

(٢) كناية عما يستقبح ذكره .

(٣) في (ز) : الكلام .

بين حقيقتها في غير موضعٍ مـن كتابـه ، وأنهـا كتـاء (سَنْبَتَة)[1] وتـاء (عِفْرِيْت)[2] .

لكن الناظم اعتبر أصلها ، وأنهـا كـانت قبـل الحـذف للتـأنيث ، وإطلاقُ لفظ الإمام عليها أنها للتأنيث فشملها لفظُه هنا ، وكذلك في قوله :

وتـاؤه منـفـصلـين عُـدَّا

فتقول هنا في التصغير : أُخيَّة ، وبُنيَّة ، وهُنيَّـة ، فـتردُّ المحـذوف ، ولا تجتزَئ بها اعتباراً ببناء الكلمة عليها؛ لأن ذلك غير معتبر عندهـم، وكذلك سكون ما قبلها غير معتبر في هذا المعنـى ، نظـراً إلى أصلهـا ، وإلى أنهـا لا تثبـت في نسـبٍ ولا جمـعٍ بالتـاء ، فلهـا عندهـم حـالان مختلفان ، واعتبر الناظم أحدَهما وهو الحال القَبْليّ .

ولو قال كما قال في التسهيل : « ولا اعتداد بما فيه من هاء تأنيث أو تائه »[3] ففصل إحداهما من الأخرى لكان أبين .

لكن حين جعل التاء للتـأنيث في التسـهيل احـتزأ بهـذا الاشـتراك كما تقدم .

وعليه في إيراد هذا الحكم سؤالٌ وهو أنه يقتضي أنَّ ما كـان مـن

---

(١) السنبتة : الحقبة من الدهر . وهي في الأصل (سنستة) ، وهو تحريف .

(٢) انظر الكتاب ٣/٢١٣ .

(٣) انظر التسهيل ص٢٨٥ .

الأسماء منقوصاً ، وكان له في اللفظ ثالثٌ هو ألفُ الوصل فإنه [لا][1] يُردُّ إليه ما حُذف منه ، بل يُجْتَزَأ بذلك الثالث في إقامة بنية التصغير ، فكنتَ[2] تقول في (ابن) : أُبَيْنٌ ، وفي (اسم) : أُسَيْمٌ ، وفي (استٍ) : أُسَيْتٌ ، وفي (ابنة) : أُبَيْنَة ، وكذلك ما أشبهه ، وهذا حكمٌ فاسدٌ ؛

لأن ألف الوصل / لا حكم لها في الكلمة من حيث كان الإتيان بها [٣٩٥] لأجل الابتداء بالساكن ، فلما كان أوَّل المصغَّر وثانيه يتحركان كان من الضرورة سقوط ألف الوصل ، فيبقى على حرفين ، فلا بدَّ من رد اللام، فكان من الواجب كما استثنى التاء أن يستثنيَ ألف الوصل أيضاً .

والجواب أن سقوط ألف الوصل مأخوذٌ من بابه ، لا من ههنا ؛ إذ هو حكمٌ من أحكامها ، فذِكْرُهُ مختص بباب ألف الوصل فلا اعتراض عليه بذلك .

وأما تمثيله بـ (ما) في قوله :

مالم يحوِ غير التاء ثالثاً [كما]

فإنه راجعٌ إلى المنقوص الذي لم يحوِ ثالثاً وهي كلمةٌ ثنائية : حرفٌ، أو اسمٌ ، وقصد التمثيل به أن ما يكمل من الأسماء الثنائية على قسمين :

---

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في الأصل : فكيف . وهو تحريف .

أحدهما : ما كان محذوفاً منه في الأصل الاستعمالي ، وأصله الأول القياس التام[1] ، ثم حُذف منه كيَدٍ ، ودَمٍ ، وثُبَةٍ[2] ، وشِيَةٍ ، ونحو ذلك مما تقدم ، فإن الأصل القياسي فيها أنها ثلاثية ، ثم استُعملت محذوفة ، وهذا الذي تقدَّم التمثيل به .

والثاني: مالم يكن محذوفاً منه في أصله القياسي، ولا الاستعمالي، بل كان في الأصل ثنائياً نحو مثاله المذكور ، لأنَّ (ما) موضوعةٌ في الأصل وضعَ الحرف ، فليس لها أصل ، فإذا سُمِّيَ بها ثم أريد التصغير فلا بد من تصييرها إلى القسم الأول تقديراً ؛ لأنها قد صارت في حزب الأسماء المعربة ، وليس في الأسماء المعربة ثنائيٌّ إلا وهو محذوفٌ منه في الأصل ، فيقدَّرُ هذا كذلك منقوصاً ، فيرد إليه ما قدر حذفه منه، وهو ياءٌ في الآخر ، أو واوٌ ، والياء أولى ؛ لأنها أكثر فيما حذفت لامه من الأسماء .

فإلى هذا أشار بمثاله ؛ وذلك لأن التصغير لا يصح في (ما) وهي على حالها ، فلا بد أن يحمل على حالةٍ يصح فيها التصغير ، وذلك لا يكون إلا بعد التسمية بها ، فأطلق عليها لفظ المنقوص اعتباراً بصيرورتها عند التسمية إلى حكمه ، وأتى في التمثيل[3] بها اتكالاً على

(١) في (ز) و (س) : التمام .

(٢) في (ز) : سنة ، وفي (س) ثبة ، وفي الأصل كلمة غير واضحة . والثبة : الجماعة .

(٣) في الأصل : في التسهيل ، وما أثبته من (س) .

فهم هذا المعنى، وهو من المواضع المشكلة على المشتغلين بهذه الأرجوزة، وقد نبه في التسهيل على هذا المعنى إذ قال : « يُتوصل إلى مثال فُعَيل في الثنائي بردٍّ ما حُذف منه إن كان منقوصاً »[1] يعني في أصله الاستعمالي عن كماله في الأصل القياسي ، قال : « وإلا فإلحاقه بدم أولى من إلحاقه بأبٍ »[2] اهـ أي: وإن لم يكن منقوصاً في أصله الاستعمالي عن أصله القياسي ، فلم يُعلم له أصلٌ حُذف منه فإلحاقه بما حذف لامه وهو ياء أولى مما حذف لامه / ، وهو واوٌ ؛ لأن الياء [٣٩٦] على ما حذف لامه أغلب. فأطلق[3] الناظم على مثل هذا المثال لفظَ المنقوص ؛ لأنه صار بعد التسمية كالمنقوص ، وذلك ظاهرٌ . فتقول ـ إذن ـ في (ما) : مُوَيٌّ ، وفي (مَن) : مُنَيٌّ ، وكذلك في (مِن) ، وفي (عَن) : عُنَيٌّ ، وفي (كم) : كُمَيٌّ، وما أشبه ذلك .

بخلاف (إنْ) المخفّفة من إنَّ ، أو (أنْ) المخفّفة من أنَّ ، أو (قطْ) أو (رُبَ)[4] أو نحو ذلك ، فإنها من القسم الأوَّل الذي له أصل يُردُّ إليه بعد التسمية إذا صُغِّرَ ، فتقول : : أُنَيْنٌ ، وقُطَيْطٌ ورُبَيْبٌ ؛ إذ أصلها التضعيف وإن كان في حال الحرفية ، فترد إليه ، وهذا ظاهرٌ .

إلا أن على كلام الناظم بهذا التفسير اعتراضاً وهو أن (ما) الممثَّل

---

(١) التسهيل ص٢٨٥ .
(٢) في الأصل والتسهيل : بأفٍّ . وما أثبته من (س) و(ز) .وانظر التسهيل ص٢٨٥.
(٣) في (س) : فإطلاق .
(٤) قَطْ : مخففة من (قَطّ) ، ورُبَ : مخففة من رُبَّ .

بها لا يصلح التمثيل بها فيما قَصَد ؛ وذلك لأنها كلمةٌ على حرفَين آخرهما حرفُ لِين ، والقاعدة: أنَّ ما كان مثل هذا لا يبقى في التسمية على حالته الأُولى ، بل يُزاد على الألف مثلها ، فتقلب همزة بسبب اجتماعها مع الألف الأُولى ، والتقائهما ساكنين ، على ما هو مقرَّرٌ في موضعه ، وإذا ثبت ذلك فإذا اعتقد في (ما) أنها اسمٌ لشيء ما لزم مدُّها ، فتقول : (هذا ماءٌ يا فَتَى) وحينئذ يقع عليه التصغير ؛ إذ لا يكون مبنياً على التكبير[1] ، والاسم حالة التكبير[2] غير منقوص ، لأنه على ثلاثة أحرف ؛ لقولهم : ماءٌ لاسمِ الماء المعلوم ، وكقولك : ثاءٌ وباءٌ وتاءٌ أسماء الحروف ، فإذا صُغِّر لم يحتج إلى التكميل ؛ لأنه في المكبر كامل ، فصار التَّمثيل غير صحيح على هذا التَّقدير ، وإنما كان يطابق المسألة أن يمثلها بهَلْ وبَلْ وأَمْ ومِنْ وعَنْ ، ونحو ذلك مما إذا سُمِّيَ به بقي على لفظه ثنائياً ،كما كان قبل التسمية ، فثبت أن هذا التمثيل في غاية الإشكال ، ولا يسوغ أن يعتذر عنه بأنه لم يقصد إلا مجرَّدَ الثنائي من غير نظرٍ إلى خصوص (ما)، بل يكون كأنه قال : كالأدوات التي جاءت على حرفين ، فيشمل هل وبل ومِنْ وعن وغير ذلك من المُثُل التي يصحُّ الكلام على فرضها ؛ لأنا نقول: هذا بعيدٌ عن طريقته في التمثيل ، إذ قد تقرر غير ما مرة أنه يأتي بالمثل عوضاً من التقييدات ، ويذكرها في معرض الاشتراط ؛ لاشتمال المُثُل على

---

(١) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

(٢) في الأصل : التكثير . وهو تصحيف .

تلك الشُّروط ، وتأمل ما تقدم له في المعرَب والمبني من قوله :

كالشَّبه الوضعيّ[1] / في اسمَي جِئْتَنَا [٣٩٧]

وقصده الإتيان بـ(نا) التي هي على حرفين أحدهما لين .

وإذا كان من طريقته ما ذُكر لم يَسُغْ حمل كلامه على خلافه .

ثم إن سلَّمْنَا ذلك فيقال له : هل يدخل لك في جملة المُثُل ما مثَّلْتَ به أو لا يدخل ؟

فإن قال : لا يدخل كان ذلك فاسداً أن يأتي بمثال غير مطابق لمسألته ، وإن قال : نعم كان تسليماً ، للإشكال .

فعلى كل تقديرٍ لا يصحُّ هذا التمثيل .

فلو قال ـ مثلاً ـ :

وكمِّلِ المنقوص في التصغير إنْ لَم يَحوِ غيرَ التّاء ثالثاً كَمِنْ

لاستقام ولم يكن فيه إشكالٌ ولا مقالٌ .

* * *

ومَنْ بترخيمٍ يُصغِّرِ اكتَفَى بالأصل كالعُطَيْفِ يعني المِعْطَفَا

هذا هو الكلام في تصغير الترخيم ، وذلك أن التصغير على وجهين :

تصغيرٌ على اعتبار حروف الكلمة : أصولاً كانت أو زوائد ، وهو عامُّ التصغير ، وهو الذي تكلم عليه من أول الباب إلى هنا .

---

(١) في (ز) : اللفظي .

وتصغيرٌ على اعتبار أصول الكلمة ، وعدمِ اعتبار زوائدها ، وهو تصغير الترخيم الذي شرع في الكلام عليه .

وإنما سُمِّي تصغير الترخيم لما فيه من الترخيم اللغوي وهو التسهيل ؛ لأن حذف الزوائد تسهيلٌ للكلمة على النطق بها ، ومن الترخيم الاصطلاحي وهو جعل الاسم المزيد فيه مجرداً من الزيادة ، كأنه لم يستعمل إلا دون زيادة .

وقوله :

ومَن بترخيم يصغّرِ اكتفَى

(مَن) فيه شرطية ، (ويصغّرِ) مجزومٌ ، والجواب (اكتفى) ، وهو جوابٌ بالفعل الماضي بعد كون فعلِ الشَّرط مضارعاً ، وهو جائز عند الناظم نحو :

مَن يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كنتُ منهُ كالشَّجا بين حَلْقِهِ والوَرِيدِ[1]

ويحتمل أن تكون (من) موصولة ، و(اكتفى) خبرها ؛ لأنها في موضع رفع على الابتداء ، وهي واقعة : إما على العرب الذي يفعلون ذلك ، فكأنه يقول : والذي لغته من العرب أن يصغّر تصغير الترخيم

---

(1) هذا بيت من الخفيف لأبي زبيد الطائي .
والشاهد فيه (من يكدني .. كنت منه) حيث جاء فعل الشرط مضارعاً ، وجاء الجواب ماضياً .
وهو في المقتضب ٥٩/٢ والمقرب ص٥٩ ، والخزانة ٦٥٤/٣ ، والعيني ٤٢٧/٤ ، والأشموني ١٧/٤ ، وجمهرة أشعار العرب للقرشي ص٢٦٣، وديوانه ص٤٤ ، ومعجم شواهد العربية ١٢٩/١ .

فإنه يكتفي بالأصل ، وهذا لأن بعضهم يحكي أن ذلك لغةٌ لبعض العرب، وأن منهم مَن يحذفُ الزوائدَ كلها ، ويردُّ الاسم إلى أصله .

وإمَّا على مريد التصغير ، وهو الأظهر ، فكأنه يقول : مَن أراد أن يصغِّرَ تصغير الترخيم ، فإنه يفعل كذا وكذا ، وكأنه جعل ذلك إلى خيرة المصغِّر : فإن أراد تصغيره على الوجه الأعمِّ فَعَل ، وإن / [٣٩٨]
أراد على هذا الوجه الأخص فذلك أيضاً جائز .

وعلى طريقة التخيير[١] أتى به سيبويه إذ قال : « اعلم أن كل شيء [زِيدَ][٢] في بنات الثلاثة فهو يجوز لك[٣] أن تحذفه في الترخيم حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال (فُعَيل) »[٤]، ثم مثل ذلك ، ثم ذكر أن بنات الأربعة بمنزلة بنات الثلاثة في ذلك .

وأما الوجه الأول وهو أن تكون (مَنْ) واقعة على العرب فهو سائغ، ويكون قوله : (اكتفى) بياناً لكيفية ترخيمهم للاسم المزيد فيه.

ثم إن قوله : (بالأصل) يشتمل على مسائل ثلاث[٥] :

إحداها : ما أعطى صريحه ومفهومه وهو أنك تحذف في هذا

---

(١) في (س) : التصغير . وهو خطأ .

(٢) ساقطة من الأصل .

(٣) في النسخ كلها : (.. يجوز له أن يحذفه) . وما أثبته من كتاب سيبويه .

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

(٥) في (س) ثلاثي .

التصغير الزوائد ، وتبقي الحروف الأصول وحدها ، فتقول في تصغير (حارث) : حُرَيْث ، كأنك تصغر (حَرْثاً) ، وفي (أَسْود) : سُوَيْد ، وفي (خارج) : خُرَيْج ، وفي (استضراب): ضُرِيْب ، وفي (تكرم) : كُرَيْم ، وكذلك ما أشبهه ، وسواءٌ في هذا الحكم أكان الاسم ثلاثي الأصول أم رباعيها . الحكم في الجميع واحد ، فتقول في (دِحْرَاج) : دُحَيْرِج ، وفي (قَرَبُوس) : قُرَيْبِس[1] ، وفي عصفور : عُصَيْفِر ، وفي (قنديل) : قُنَيْدِل ، ونحو ذلك .

والثانية : إطلاق القول في كل زائد حُكِمَ بزيادته على الإطلاق، وهذا يشمل نوعين من الاعتبار :

أحدهما : شموله ما كان : مما يدل على معنى ، أو لا يدل عليه ، فالحكم سواءٌ في مقتضى كلامه ، فتقول على [هذا] في (حبلى) : حُبَيلٌ[2] ، وفي (زكرياء) : زُكَيْرٌ ، ونحو ذلك ، فتحذف الألف وإن كانت دالة على التأنيث ؛ لأنها زائدة على أصول الكلمة .

---

(١) في (س) : قريبيس .

(٢) لم يلحق بها تاء التأنيث لأنه لم يسم بها . قال المبرد في المقتضب ٢/٢٩٢ : (وكذلك لو حقرت عجوزاً لقلت : عجيزة ؛ لأنك إذا حذفت الواو بقيت على ثلاثة أحرف فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير) ثم قال: (فإن لم تسم بعجوز وتركتها نعتاً قلت: عجيز) اهـ وهذا خلاف ما عليه الجمهور .

والمسألة مختلف فيها على ما أشار إليه ابن هانئ[1] في « شرح التسهيل » :

فمن النحويين من ذهب إلى ما ذهب إليه الناظم هنا من جواز حذف الزوائد مطلقاً . ومنهم من منع ذلك .

والذي يقوله ابن أبي الربيع : أنه يستثنى من حذف الزوائد تاء التأنيث ، وهذه[2] متفق عليها ، وألف التأنيث وهمزته ، وعلامتا التثنية والجمع المسلم ، وألف (أفعال) في جمع التكسير .

فإن كان الخلاف على ما أشار إليه ابن هانئ فلِمَن يحتج لمذهب الناظم أن يقول : إن القصد المفهوم من العرب في تصغير الترخيم لا يتم إلا بشمول حذف الزوائد من غير استثناء ؛ إذ لم يقصدوا إلى حذف بعضها دون بعض ، وإنما قصدوا إلى خلوص الأصول عما عداها ، وهذا القصد إنما يحصل بحذفِ كلِّ زائد في الكلمة من غير استثناء شيء ، وانظر إلى محافظتهم على هذا الغرض حيث حذفوا في
/ هذا التصغير بعض الأصول الشبيهة بالزوائد ، وذلك قولهم : بُرَيْهٌ [٣٩٩]
وسُمَيْعٌ في إبراهيم وإسماعيل فاعتبروا مجرد الاشتراك اللفظي ، فحذفوا ميم إبراهيم ، ولام إسماعيل لما اشتركتا لفظاً مع حروف الزيادة ، وإن لم تكونا هنا زائدتين .

---

(١) هو محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبتي أحد أعلام العلماء . له شرح التسهيل وغيره. توفي سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة (البغية ١/١٩٢) .

(٢) في الأصل وفي (ز) : وهذا . وما أثبته من (س) .

فإن قال صاحب المذهب الآخر : إن حذف حرف المعنى إخلالٌ[1] بالكلمة كما أنَّ حذف الحرف الأصلي إخلالٌ[2] بالكلمة ، بخلاف الزائد الذي لا يدل على معنى فإنه غير مخل .

فالجواب : أنَّ هذا غيرُ لازم ؛ إذ لو اعتبر هذا لم يصح تصغير ترخيم، من حيث كانت الأبنية قد تدل على معنى مع الزيادة ، ولا تدل عليه دونه ، فتحذف الزائد فيكون ذلك (إخلالاً)[3] بمعنى البِنية ، و لم يمنع ذلك من جواز هذا التصغير كضارب وقائم ومستخرِج ، ونحو أسماء المصادر والزمان والمكان نحو : مَضْرِب ، ومَخْرَج ، وما أشبه ذلك .

وإذا ثبت هذا وأنه غير معتبر باتفاقٍ مع ثبوت الإخلال بمعنًى ما متعلّقٍ بالزوائد فكذلك ما ذكرتم .

والنوع الثاني : شموله ما كان من الزوائد من سألتمونيها ، أو من الزائد[4] بالتضعيف . الحكمُ واحدٌ أيضاً ، فتقول في (ضَفَنْدَد)[5] : ضُفَيْدٌ ، فتحذف النون وإحدى الدالين ، وكذلك في (خَفَيْدَد)[6] :

---

(١) في الأصل : (إخلالاً) .

(٢) في الأصل : (إخلالاً) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) في (س) : الزوائد .

(٥) يقال : رجل ضفندد : أي كثير اللحم ثقيل مع حمق . (اللسان : ضفد) .

(٦) الخفيدد : السريع ، والظليم . (القاموس : خفد) .

خُفَيْدٌ ، وفي (مُقْعَنسِسٍ)[1] : قُعَيْسٌ ، وفي(مُسْحَنْكِكٍ)[2] : سُحَيْكٌ ، وما أشبه ذلك. حكى إجازة هذا الوجه[3] سيبويه عن الخليل[4] .

والمسألة الثالثة : منع حذف الحرف الأصلي ؛ لقوله : (اكتُفي بالأصل) أي فهو الباقي[5] الذي تقوم به بنية التصغير ، وهذا إنما يتصور في الرباعي فتقول في (فَقْعَس) : فُقَيْعِس ، وفي (جَعْفَر) : جُعَيْفِر ، ولا تحذف منه شيئاً ؛ لأن العرب لا تتجرأ على حذف الأصلي فراراً من الإخلال بالبِنية من غير ضرورة ، اللهم إلا أن يكون الاسمُ خماسياً لا تقوم مع كماله بِنية التصغير فإنه يحذف ، وليس بمخصوص بالترخيم ، بل يجري في التصغير كله ، وقد تقدم ذلك .

فإن جاء ما حذف منه الأصلي فشاذٌّ محفوظٌ ، نحو ما حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع في إبراهيم وإسماعيل بُرَيْهٌ وسُمَيْعٌ[6] ، والقياس على مذهب سيبويه في هذا التصغير : بُرَيْهِيْمٌ وسُمَيْعِيْلٌ ، حكماً منه على الهمزة بالزيادة ، وعلى مذهب المبرد : أُبَيْرِيْهٌ ، وأُسَيْمِيْعٌ بناء منه على أنها أصلية[7] .

---

(١) اقعنسس البعير : تأخر ورجع إلى خلف . (القاموس : قعس) .

(٢) مسحنكك : شديد السواد . (القاموس : سحكك) .

(٣) في الأصل وفي (ز) : هذا النوع . وما أثبته من (س) .

(٤) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٥) في الأصل وفي (ز) : فهو الثاني . وهو تحريف .

(٦) انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

(٧) انظر الأصول ٦١/٣ ، وشرح الشافية للرضى ٢٨٣/١ ، والارتشاف ١٩١/١ .

ووجه الترخيم في ذلك تشبيهُ الحرف الأصلي بالحرف الزائد ؛ إذ كان على لفظه ، فكأنه توهم زيادته فحذفه[1] .

وتمثيله بالمِعْطَف / وتصغيره عُطَيْفاً تنبيهٌ على **مسألة رابعة** ، [٤٠٠] وذلك أنه مثّل باسم نكرة ، وهو المِعْطَف ، فدل على أن هذا الترخيم عنده جائز فيها ، لا يختص بالأعلام ، فتقول في (أَسْوَد) : سُوَيْدٌ ، وفي (قائم) : قُوَيْمٌ ، وفي (آكل) : أُكَيْلٌ ، كما تقول في (حارث) : حُرَيْثٌ ، وفي (فاطمة) : فُطَيْمَةٌ ، وفي (عامر): عُمَيْرٌ . هذا مذهب البصريين .

ونُقل عن الفراء أن العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام خاصة، وأمَّا غيرها فلا يُصَغَّرُ إلا على غير الترخيم .

وهذا الذي قاله البصريون يفتقر إلى سماع .

وقيل : إن قول الفراء هو المشبه والقياس ، قال ابن الضائع : بل لا ينبغي أن يُعدَلَ عنه إلا بسماع بيِّن ، ألا ترى أن الترخيم في النداء لا يكون إلا في الأعلام، ثم ذَكَرَ ما نُقل من قولهم : (عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه)[2] وهو تصغير (أَحْمَق)[3] ، وليس بعَلَم ، وحُكِيَ أيضاً في مثل: (يجري بُلَيْقٌ ويُذَمّ)[4] وهو كالأول .

---

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٢٨٣/١ ، والهمع ١٩٢/٢ .

(٢) أي : عرف هذا القدر وإن كان أحمق . انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٠١/١ . تحقيق محمد محي الدين .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) بليق : اسم فرس ، وهو تصغير أبلق تصغير ترخيم ، والمثل يضرب لمن يحسن ويعاب.

ومن حجة الفرَّاء أن يقول : هذا مَثَلٌ فلا يقاس عليه .

ولكن زعم سيبويه عن الخليل أنه جائزٌ في كل اسمٍ مَزيد[1] ، فإن كان قياساً منه على ما ورد في الأعلام فضعيفٌ ، ويبعد أن يكون ذلك قياساً منهم مع كثرة محافظتهم على الوقوف مع السَّماع ، بل لا بد لهم في هذا من أصل سَماعٍ يَرجعون إليه مما لم يحفظه الفرَّاء . والله أعلم .

والضمير في (يعني) عائد على (مَن) في قوله : (ومَن بترخيم يُصَغِّر) . والمعْطَف في اللغة العِطْفُ ، وهو الجانبُ من كل شيء ، وعِطْفَا الرجل جانباه من لدن رأسه إلى وَرِكَيْه .

* * *

واختِمْ بتَا التَّأنيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثيٍّ كَسِنْ
مَا لَمْ يَكُن بالتَّا يُرَى ذا لَبْسِ كَشَجَرٍ وبَقَرٍ وَخَمْسِ
وشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ ونَدَرْ إلْحاقُ تَا فيما ثُلاثياً كَثُرْ

قد تقدم أن المؤنث بالتاء لا تحذف منه في التصغير ، بل يبقى على حاله قبل التصغير ، وإنما ذَكَر الآن حكم ما كان من المؤنث عارياً من التاء ، هل تلحقه التاء في التصغير أم لا ؟

و(ما) في قوله: (ما صَغَّرْتَ) واقعةٌ على المصغر ، وهي تفيد

(مجمع الأمثال ٢/٤١٤) .

(١) انظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

العموم، فكل ما صُغِّرَ من ثلاثي يدخل له في العبارة ، فالمصغَّرُ تصغير الترخيم كزينب وسعاد وغَلابِ[1] حكمه ما قال ، وذلك لأنه في الحكم ثلاثي ؛ إذ التصغير إنما ورد على ثلاثي في التقدير ، كأنك صغَّرْتَ زنب وسعد وغلب .

ويعني الناظم أن كل ما (صُغِّرَ مما)[2] اجتمعت فيه ثلاثة أوصاف وهي : كونه مؤنثاً ، وكونه عارياً من العلامة / وكونه ثلاثياً ، فالتاء [٤٠١] تلحقه علامة على تأنيثه .

فأما وصف التأنيث فلقوله : (من مؤنث) ؛ لأن المذكَّر لا حاجة له بعلامة ، وإنما يحتاج إليها المؤنث .

واعلم أن التأنيث المراد في كلام الناظم هو التأنيث للكلمة بأصل وضعها ، أو بالنقل المحض ، وذلك أن الاسم المؤنث على وجهين :

تارة يكون مؤنثاً بأصل وضعه كزينب وسعاد وشمس ويد ورِجْل ونحو ذلك ، فهذا تأنيث لا إشكال فيه ، ويجري فيه الحكم المذكور ، فتلحق التاء عند التصغير .

وكذلك إذا نقل إلى المؤنث نقلاً محضاً ، كالمرأة تسميها بزيد ، أو أَكْلٍ أو غير ذلك من الألفاظ ، فهذا نقل محض أيضاً ، فتلحقه التاء في التصغير بلا بدٍّ ؛ لأنه اسم مؤنث حقيقة ، ولا يراعى أصله ؛ لأنه مهمل مطَّرَحٌ[3] ، وهذا مذهب الجمهور .

---

(١) اسم امرأة على وزن (قطامِ) .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) في (س) : فيطرح .

ونقل ابن الأنباري عن الكسائي أنَّ ما كان من أسماء النساء على ثلاثة أحرفٍ منقولاً من المصدر فإنَّ فيه وجهين :

لحاق التاء اعتباراً بالحال ، وعدم اللحاق اعتباراً بالأصل ، وهو مذكّر .

وما كان غير منقول فإنه بالتاء في الأكثر ، فتقول في : بَرْق[1] ، ولَهْو ، وخَوْد ، وجُمْل، ورِيْم أسماء نساء : خُوَيْدٌ وخُوَيْدَةٌ ، وبُرَيْقٌ وبُرَيْقَةٌ ، ولَهْيٌ ولُهَيَّةٌ ، وجُمَيْلٌ وجُمَيْلَةٌ ، ورُوَيْمٌ ورُوَيْمَةٌ[2] .

وتقول في شمس : شُمَيْسَةٌ ، وفي عين : عُيَيْنَةٌ ونحو ذلك .

فاعتبر الكسائي الأصل في النقل المحض ، كما اعتبره الجميعُ البتّة في الوجه الثاني، وهو أن يكون مؤنثاً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل الحقيقي، ولكن بالجريان على المؤنث وإطلاقه عليه مع أن أصله المذكّر، واعتباره باقٍ لم ينتسخ حكمه ، فهذا حكمه خلاف حكم الأول ، وذلك كالصفات الجارية على المؤنث بغير تاء كامرأة حائضٍ وطاهرٍ ونَصَفٍ ، وكذلك الوصف بالمصادر نحو : امرأة عَدْلٌ ورِضاً وزَوْرٌ وفِطْرٌ ، فالأصل في هذه الأشياء التذكير ، والصفات عند سيبويه جارية على المذكر تقديراً ، والمصادر باقية على أصلها ؛ لأن الوصف بها وصف بالجنس وهو مذكّرٌ ، فلم تخرج إذن عن أصلها

(١) في الأصل : (برق نحره) . وما أثبته من (ز) و (س) والمذكر والمؤنث .

(٢) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ص٧٠٣ ، تحقيق د/ طارق عبد عون الجنابي . بغداد سنة ١٩٧٨ .

من التذكير ، فليست بمؤنثة في الحقيقة وإن كانت جارية على المؤنث في اللفظ ، فلم تدخل تحت كلام الناظم ؛ إذ لم يثبت كونها مؤنثة بعد ، فيقتضي ألا تلحقها التاء في التصغير وإن جرت على المؤنث ، فتقول في عدل / : عُدَيْلٌ ، وفي رِضًا: رُضَيٌّ وفي زَوْرٍ : زُوَيْرٌ ، وفي [٤٠٢]
صَوْمٍ : صُوَيْمٌ ، وكذلك تقول في حائضٍ وطاهِرٍ وطامِثٍ ونحوها إذا صغَّرتَهَا تصغيرَ الترخيم : حُوَيْضٌ وطُهَيْرٌ وطُمَيْثٌ ، وفي نَصَفٍ : نُصَيْفٌ ، فلا تلحق تاء أصلاً .

وهذا التقرير في الوجهين أصَّله سيبويه قال : (وسألته ــ يعني الخليل رحمه الله (تعالى)[1] ـ عن تحقير (نَصَفٍ) نعتِ امرأة ، فقال : تحقيرها نُصَيْفٌ ، وذلك لأنه مذكَّرٌ وُصِفَ به مؤنث ، ألا ترى أنك تقول : هذا رجلٌ نَصَفٌ ، قال : ومثل ذلك أنك تقول : هذه امرأة رِضًا ، فإذا حقَّرْتَها لم تدخل الهاء ؛ لأنها وصفت بمذكَّر ، شاركت المذكر في صفته ، فلم تغلب عليه ، ألا ترى أنك لو رخمتَ (الضامر) لم تقل : ضُمَيْرَة . قال : وتصديق ذلك فيما زعم الخليل رحمه الله (تعالى)[2] في الخلق: خُلَيْقٌ ، وإن عنَوا المؤنث ؛ لأنه مذكَّرٌ يُوصف [به][3] المذكَّر فشاركه فيه المؤنث)[4] .

---

(١) الكلمة ساقطة من (س) .

(٢) الكلمة ساقطة من (س) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصل .

(٤) انظر الكتاب ٣/٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

وما ذهب إليه الناظم من تقسيم الاسم المؤنث إلى القسمين هو المذهب الذي عليه كلام العرب ، ولم يتحرر كلام الكسائي في ذلك، فلا ينبغي أن يؤخَذَ به في المسألة .

وما تقرر في المؤنث هو بعينه جارٍ في المذكَّر ، فتارةً يكون مذكّراً بأصل وضعه كرَجُلٍ وزَيدٍ وعَمْرٍو ونَابٍ[1] ، ونحو ذلك ، فهذا لا إشكالَ فيه في عدم لحاقه التاء ، وذلك بمقتضى تقييده ، ومثله ما نقل نقلاً حقيقياً إلى المذكَّر وإن كان أصله المؤنث كرجلٍ يُسمى بعَين أو أُذُنٍ أو (يَدٍ) أو نحو ذلك (فلا تلحقه التاء)[2] عند الناظم ؛ لأنه ليس بمؤنث ، وأصله من التأنيث منسوخ بالتذكير ، غير معتبر ولا ملحوظ.

وتارة يكون مذكَّراً لا بأصل الوضع ، ولا بالنقل الحقيقي ، وإنما يكون مذكَّراً باعتبارٍ مَّا مع أن أصل اللفظ من التذكير معتبر ، وذلك كالعين المراد به الرَّبِيئَة[3] فإنك تقول في تصغيره : عُيَيْنَةٌ ، لأنه إنما سمي عيناً استعارة من العين المبصرة ؛ لأن المقصود منه عينه ، فصار كالناب في نوعه ، فلم يطَّرَحْ أصله ، فلا بد أن يقال : عُيَيْنَةٌ بالتاء ؛ لأن العين للربيئة ليس بخالص النقل ، فلم يكن ليترك أصله . وهذا كلُّهُ داخلٌ تحت كلام الناظم .

---

(١) وهو السن .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) الربيئة : الطليعة .

وبهذا التقدير يظهر أنه مخالف ليونس في اعتبار الأصل بعد النقــل الحقيقي ، فيقول في (قَدَم) و(يَدٍ) اسمَي رجـلٍ : قُدَيْمَـة ويُدَيَّـة اعتبـاراً بأصله، وهو أيضاً مذهب الفراء [1].

وحجته في ذلك ما جاء من قولهم : أُذَيْنَة في اسم الرجل / مع أنه [٤٠٣] منقولٌ نقلاً محضاً ، ولكنهم اعتبروا أصله .

وأجاب سيبويه عن هذا أنه إنما سُـمِّيَ الرجـل بـالأذن محقَّـرَةً ، لا بها مكبَّرةً ثم صغَّروه فقالوا : أذينة [2].

قال ابن الضَّائع : والدليل على ذلك أن الرجل الذي اسمه (أُذَيْنَـة) لا يقال فيه: أُذُن .

ونظير مذهب يونس ههنا مذهب الكسائي فيما تقدم .

وأما وصف العُرُوِّ ، وهو التجرد عن العلامة فلقوله : (عـارٍ) أي: متجـرد عـن علامـة التـأنيث ، فإنـه إن لم يكـن عاريـاً عنهـا فذلـك هوالمقصود، فلا يحتاج إلى علامة أخرى .

والعلامة التي هو عارٍ منها هي كل علامة تـأنيثٍ : سـواءٌ كـانت تاءً أو ألفاً أو همزةً ، فإنه إن كان في الاسم واحـدٌ منهـا استُغنِيَ عـن الإتيان بعلامةٍ أخرى نحو : عَمْرَة وحُبْلَى وحمراء .

فإذن إذا عَرِيَ عن كل علامةٍ فهو الـذي يفتقـر إلى التـاء إحـرازاً

---

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري أبي بكر ص٧٠٣ .

(٢) الكتاب ٣/٤٨٤ .

لمعنى التأنيث ودلالة عليه .

وأما وصفه بكونه ثلاثياً فذلك قوله : (ثلاثـي) وهـو احـتراز مـن الرباعي ، فإن الرباعي لا تلحقه إذا صُغِّر ، إلا ما نبَّه عليه من الشذوذ بعد ، فإذا صُغِّر (زينـب) و(سـعاد) و(غَـلابِ) و(رَقـاشِ) ونحـو ذلـك قلتَ : زُيَيْنِبُ وسُعَيِّدُ ورُقَيِّشُ ، ولا تأتي بتاءٍ ؛ لأنه ليس بثلاثي ، ولا فرق في هذا الحكم بين كون الرباعي ذا وجهين[1] كذراع وكُراع، أو ذا وجه واحدٍ ، وهو مقتضى كلامه ، وهو مذهب الجمهور .

وذهب ابن الأنباري إلى أن ما كان ذا وجهين فإنـه يُصغَّـرُ بالتـاء عند قصد التأنيث ، فإذا صغَّرْتَ كُراعاً على مَن أنَّثَ قلتَ : كُرَيِّعَة ، وكذلك في ذراع : ذُرَيِّعَة ، ولا تقول : كُرَيِّعٌ ، ولا ذُرَيِّـعٌ وإن كـان رباعياً ؛ لئلا يلتبس بتصغيره على من ذَكَّر[2] .

وماقالاه يفتقر إلى سماع مخصص .

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة لزم لحاق التـاء في التصغير إلا ما استثنى ، فتقـول في : (يَـدٍ) : يُدَيَّـة ، وفي (رِجـلٍ) : رُجَيْلَـة ، وفي (أُذُن) : أُذَيْنَة ، وفي (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفي (دَعْدٍ) : دُعَيْدَة .

وكذلك تقول في تصغير الترخيم إذا حذفت الزوائد من الثلاثي ، فتقول في (سعاد) : سُـعَيْدَة ، وفي (غَـلابِ) : غُلَيِّبَـة ، وفي (زينـب) :

---

(١) أي يذكر ويؤنث .

(٢) وهذا أيضاً مذهب الفراء وثعلب . انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٧٠٦ .

زُنَيْبَة[1] ، وما أشبه ذلك ؛ لأنه ثلاثي بعد دخول التصغير .

وحقيقة الأمر فيه أنهم إذا أرادوا التصغير / عَرَّوْهُ عن الزوائد [٤٠٤] تقديراً، وصَيَّرُوه كأنه ثلاثي في الأصل ، فكأن (سعاد) صار إلى سَعْد، و(غَلابِ) صار إلى غَلَب ، و (زينب) إلى زَنَب ، هكذا القياس فيه ، وإذا كان كذلك فلم يرد التصغير إلا على اسم على ثلاثة أحرف ، وهو مؤنث ، عارٍ ، فتلحقه العلامة .

وكذلك تقول على هذا القياس في (سماء) : سُمَيَّة ، وفي (قضاء) و(عطاء) و (بقاء) . ونحو ذلك ـ اسم مؤنث ـ : قُضَيَّة وعُطَيَّة وبُقَيَّة ، فتأتي بالهاء ، وذلك أن أصله: عُطَيِّيٌ ، وقُضَيِّيٌ ، وسُمَيِّيٌ على بناء فُعَيْعِل ؛ لأنه رباعيّ ، لكن استثقلوا الياء لكثرتها ، فحذفوا الآخر ، فصار في التحصيل ثلاثياً ، فلزم لحاق التاء .

قال سيبويه : « قلتُ : فما بال (سماء) قالوا : سُمَيَّة ؟ يعني : أنهم ألحقوا التاء مع أنه رباعي ، قال : من قِبَلِ أنها تحذف في التحقير ، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف . قال : فلما خَفَّت[2] صارت بمنزلة دَلْو ، كأنك حقّرتَ شيئاً على ثلاثة أحرف»[3] .

فإن قيل: هذا الذي تقرَّر صحيحٌ ، فكيف يتنزل عليه كلام

---

(١) في الأصل وفي (ز) : زييبة .

(٢) في (ز) : خفف .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨١ ـ ٤٨٢ .

الناظم؟ فالجواب أن تنزيله على هذا المعنى ظاهر ؛ لأنه قال :

واختم بتا التأنيث ما صَغَّرْتَ مِنْ مـؤنَّثٍ عـارٍ ثلاثيٍّ (كَسِـنْ)[1]

وما ذكر من سماءٍ وعطاءٍ وزينب يَصدُقُ عليه أنـه ثلاثـيٌّ صُغِّـر ؛ لأنه ما وقعت عليه بِنية التصغير إلا وهو كذلك .

فالثلاثي المراد على قسمين : ثلاثي في التحقيق[2] وهو المستعمل ، وثلاثي في التقدير وهو هذا .

والجميع في القياس ثلاثي ، ويشمل كلام الناظم القسمين .

ومثل ما أراد بقوله : (كَسِنْ) تقول فيه : سُنَيْنَة ، والسِـنُّ واحـدة الأسنان ، وهي معلومة ، والسِنُّ مـن الكِبَر أيضـاً[3] ، يقـال : كَـبِرَتْ سِنِّي.

ووجه لحاق هذه التـاء في التصغير أن الأصل في كل مؤنـث أن يكون بعلامة التأنيث ، فكان ما جاء منه دون علامة كأنه محذوف منه العلامة، ولما كان الحرف الثالث إذا حُذف يُرَدُّ في التحقـير ، حَكَمُـوا لهذه العلامة بحكمه ، فردُّوها في تحقـير الثلاثـي كمـا ردُّوا الـلام ، ألا ترى أنهم قد حكموا في بعـض المواضـع للتـاء المحذوفـة بحكـم الـلام ، قالوا : (أَرَضُـون) فجعلـوا هـذا الموضـع الـذي هـو علـى طريـق جمـع

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل ومن (ز) .

(٢) في (س) : في التحقير .

(٣) في الأصل وحده : من المكبر .

السَّلامة عوضاً من التاء المحذوفة ، كما جعلوه عوضاً من اللام في (سِنِين) و (ثُبِين) ونحو ذلك ، هذا مع [أن][1] التصغير عندهم كأنه يردُّ الشيء إلى أصله . وأما الرباعي فقد كان الأصل فيه أيضاً أن تلحقه الهاء تنبيهاً على أنه مؤنث ، كما لحقت الثلاثي ، قال الخليل :

لكنهم لما زاد العدد / استثقلوا الهاء ، فكأنهم صيَّرُوا الحرف الرابع عوضاً منها[2] . [٤٠٥]

وقد علَّلَ سيبويه اللَّحاق في الثلاثي بالفرق بين المذكَّر والمؤنث[3] .

ثم استثنى الناظم من هذا الحكم المذكور ما كان من الثلاثي مؤدياً لحاقُ التاء فيه إلى اللبس ، فقال :

مالم يكن بالتا يُرَى ذا لَبْسِ

الضمير في (يكن)[4] عائدٌ على المؤنث الثلاثي المتقدم ، يعني أن حكم اللحاق إنما يكون إذا لم يؤدِّ إلى لبسٍ في الكلام ، فإن كان مؤدياً لِلَّبْسِ كان اللحاق مجتَنباً ، وصُغِّرَ بغير تاء كما يُصَغَّرُ الرباعي المؤنث والثلاثي المذكر .

وظاهر هذا الاستثناء أنه قياسٌ لا سماعٌ ؛ إذ لم يقيد ذلك بشيء، بل عين للسماع شيئاً آخر بقوله : « وشذَّ تركٌ دون لبسٍ » فأعطى كلامه أن مثل هذا قياس .

---

(١) هذا الحرف ساقط من الأصل ومن (ز) .
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٨١ . والنقل بالمعنى .
(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨٣ - ٤٨٤ .
(٤) في الأصل وحده : يكون .

وما قاله ظاهر ، لكنه جعله في التسهيل شاذاً في الجملة حيث قال: (تلحق تاء التأنيث في تصغير ما لم يشذ من مؤنث ، بلا علامة ، ثلاثي)[1] إلى آخره، و لم يُجْرِ للتفرقة ذكراً .

وكذلك عده غيره من الأشياء الخارجة عن مقتضى القياس على ما سيأتي إثر هذا إن شاء الله تعالى .

وأتى بأمثلة ثلاثة مما يقع اللبس فيها إن أتى بالتاء[2] في التصغير ، وذلك قوله : (كشجرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ) .

أما (شجرٌ وبقرٌ) فلأنك لو قلت في شجر : شُجَيْرَةٌ ، وفي بقر : بُقَيْرَةٌ ، وذلك إنما يكون على لغة مَن أنَّثَ فقال : هي الشجر ، وهي البقر[3] ، لالتبس بتصغير الواحد من الجنس وهو شجرة وبقرة ، فلا يُعلم أهو تصغير شجرة أم شَجَر ؟ فتركوا التاء في الجنس وألحقوه في الواحد ، وكذلك ما أشبهها من أسماء الأجناس .

وأما (خَمس) فلأنك لو قلت : خُمَيْسَة لالتبس بتصغير خَمسة بالتاء ، فتُرِكَت التاء في تصغيره وإن كان مؤنثاً لذلك ، وكذلك سائر أسماء العدد الثلاثية[4] كستٌ[5] وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ ، تقول : سُدَيْسٌ وسُبَيْعٌ وتُسَيْعٌ وعُشَيْرٌ ، دون تاء كذلك .

---

(١) انظر التسهيل ص٢٨٦ .

(٢) في الأصل : بالياء .

(٣) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٥٤٧ .

(٤) في الأصل وفي (ز) : الثلاثة .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

فإن قيل : إنه أتى بثلاثة أمثلة لنوعَين مما يقع فيه اللبس ، فأتى لاسم الجنس مع واحده بمثالين وهما : شَجَرٌ وبَقَرٌ ، وكان الواحد كافياً فيما أراد ، فما فائدة التكرار ؟

فالجواب أن التكرار في مثل هذا قريبٌ ، لكن يمكن أن يقصد بذلك التنبيه على معنًى زائدٍ على ظاهر المفهوم ، وذلك أن اسم الجنس يستعمل على وجهين :

أحدهما : على أصل وضعه من الدلالة على حقيقة ذلك الجنس، يصدق على الواحد منه فأكثر .

والثاني : أن يستعمل نائباً عن جمع الكثرة ، كأنك أردتَ / أن [٤٠٦] تجمع الواحد من الجنس فاستغنيت عن جمع الكثرة باسم الجنس باعتبار إطلاقه مراداً به كثرة آحاده، وفي القلة تستغني بجمع التصحيح، وهو في كلا الاستعمالين اسمٌ مفرد يذكَّرُ ويؤنث ، والتأنيث للحجازيين ، والتذكير للتميميين والنجديين ، والتفرقة فيهما بين ذي التاء وغيره محتاج[١] إليها ، فلعله أراد التنبيه على كلا القِسْمَين ، وأن كل واحد منهما يجري فيه ذلك الحكم المذكور ، وا لله أعلم .

ثم إنه نبَّه على ما شذَّ عن القاعدة دون ما ذكر من خوف اللبس بقوله : (وشذ تركٌ دون لبسٍ) يعني: أنه جاء من كلام العرب تركُ التاء في تصغير المؤنث الثلاثي العاري مع عدم اللبس ، لكنه شاذٌّ

---

(١) في (س) : يُحتاج .

يُحفَظُ ولا يقاس عليه ، ولا يُخلُّ بما تقدم من القاعدة .

والذي خرج عن القاعدة على الجملة على ما جمعه المتأخرون عشرون لفظاً ، منها ما تقدم من اسم الجنس كشَجَرٍ ونَخْلٍ وعِنَبٍ وبُرٌّ وتَمْرٍ وبَقَرٍ ونحو ذلك ، وأسماء العدد الثلاثية بلا تاء وهي : خَمْسٌ وسِتٌّ وسَبْعٌ وتِسْعٌ وعَشْرٌ ، **فهذه ستة ألفاظ** .

والسابع : (النَّابُ) للناقة المسنَّة ، قالوا في تصغيره : نُيَيْبٌ ، لما سموها بنابها الذي بَزَلَ ، وهو مذكَّر راعوه في التصغير[1] .

والثامن : (الحرب) قالوا في تصغيره : حُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة ، لما كان مصدراً وهو السَّلْبُ سُمِّيت به لكثرة السَّلب فيها ، فراعَوا أصلها ، فلم يأتوا بالتاء ، كما فعلوا في (الناب)[2] .

والتاسع : (الفرس) قالوا : فُرَيْسٌ ، وذكر سيبويه في وجه ذلك شيءٌ مذكَّرٌ في الأصل أوقعوه على المؤنث ، وشبهه بقولك للمرأة : ما أنتِ إلا رُجَيلٌ ، وللرجل : ما أنتَ إلاَّ مُرَيَّةٌ ، قال : وإنما حقَّرْتَ الرجل والمرأة ، فكذلك عنده الفرس[3] .

وقال ابن أبي الربيع : يمكن أن يراعَى فيها الصفة ، كأنها من الفَرْسِ وهو الدَّقُّ ، ثم ذكر معنى كلام سيبويه ، وهذا هو المشهور المعروف .

---

(١) انظر الكتاب : ٤٨٣/٣ .

(٢) انظر اللسان (حرب) .

(٣) انظرالكتاب ٤٨٣/٣ .

ونقل ابن هانئ في شرح التسهيل عن بعض من قيَّدَ على المفصل للزمخشري قال : إن أردتَ بالفرس المذكّر قلتَ : فُرَيْسٌ ، وإن أردتَ المؤنث قلتَ : فُرَيْسَةٌ ، قاله الشيخ يعيش والتبريزي[1] ، قال ابن هانئ: و لم أرَ هذه التفرقة لغيره . هذا ما قاله .

والجوهري يحكي عن ابن السَّرّاج أن تصغير الفرس فُرَيْسٌ ، فإذا أردتَ المؤنث على الخصوص قلتَ : فُرَيْسَةٌ[2] ، وهونقلٌ أثبتُ ممَّا ذَكَرَه ابن هانئ عن أولئك / . [٤٠٧]

والعاشر : (الدِّرع) ذكَرَ الجرمي أنهم صغَّرُوهُ بغير هاءٍ مع أنه مؤنث ، وهي دِرعُ الحديد فقالوا : دُرَيْعٌ . قال الأستاذ (رحمة الله (تعالى)[3] عليه) : راعُوا فيها معنى الملبوس أو الثوب .

والحادي عشر : (العرب) قالوا في تصغيرها : عُرَيْبٌ ، وهي مؤنثة، قال [أبو الهندي][4] عبد المؤمن بن عبد القدوس :

ومَكْنُ الضِّبابِ طعامُ العُرَيْبِ ... ولا تشــتهيهِ نُفُوسُ العَجَمْ[5]

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ .

(٢) نقله عنه ابن منظور في اللسان (فرس) .

(٣) ساقطة من (س) .

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ومن (ز) .

(٥) هذا بيت من المتقارب .

اللغة : مكن الضباب : بيضها . والشاهد فيه قوله : (العُرَيب) حيث صغر (العرب) بدون تاء، وهي مؤنثة ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه . والبيت في المخصص ٨٣/١٦ ، ١٠/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٥ ، ومعجم الشواهد العربية ٣٢٧/١

وكأنهم لحظوا فيه معنى (قوم ورَهْط) ؛ إذ[1] كانت من أسماء الجموع .

والثاني عشر : (القوس) قالوا في تصغيره : قُوَيْسٌ ، قال الشاعرُ:

تَرَكْتُهُمْ خَيْرَ قُوَيْسٍ سَهْما[2]

وكأنهم لحظوا أنها في الأصل مصدرُ: قاسَ يَقُوسُ قَوساً[3] ، وانظر في الصحاح فإن الجوهري زعم أن (القوس) يذكَّرُ ويؤنث ، فمن أنث قال : قُوَيْسَة ، ومَن ذكّر قال : قُوَيْسٌ على القياس[4] ، والذي ينقله النحويون ما تقدم .

والثالث عشر : (العُرْس) قالوا : عُرَيْسٌ وعُرَيْسَةٌ بالوجهين مع التأنيث . ذكر ذلك الفرَّاءُ ويعقوب[5] وقد حُكي أنها تذكّر وتؤنث ، وإنما صغروها بغير هاء ؛ لأنهم لحظوا فيها معنى الغِنَاء واللهو ، وعلى القول بأن (العُرْس) يراد بها الطعام رُوعِيَ مدلولها وهو مذكّر .

والرابع عشر : (العُرْس) وهي الزوجة ، قالوا : عُرَيْسٌ ، كأنهم لحظوا فيها معنى العَشِير والصاحب ، أو الطعام .

---

(١) في الأصل وفي (ز) : (إذا) ، والتصحيح من (س) .

(٢) لم أجد من نسب هذا الرجز لقائل معين .

(٣) انظر اللسان (قوس) . حيث لم يصغره بالتاء مع أنه مؤنث ، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه.

(٤) الصحاح ولسان العرب (قوس) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٤٤ ، وإصلاح المنطق ليعقوب : ٣٥٨ ، والمخصص ١٧/١٩ .

والخامس عشر : (الذَّوْدُ) قالوا : ذُوَيْدٌ ، وهي مؤنثة ، قال[1] :

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

كأنهم (رأوا)[2] أن أصلها المصدر من ذَادَ يَذُودُ ذَوداً .

والسادس عشر : (الضُّحَى) قالوا : ضُحَيّ ، مع أنها مؤنثة . قال الفراء : كرهوا أن يصغِّرُوها بالهاء ؛ لئلا يشبه تصغيرها تصغير ضَحْوَة[3] ، وعلى هذا التأويل تدخل في القسم المطرد إن كان الناظم راعى ذلك هنا.

والسابع عشر : (الطَّسْتُ) زاده بعضهم، وحكى أنهم (قالوا)[4] : طُسَيْتٌ، وكذلك (الطَسُّ) قالوا: طُسَيْسٌ فرقاً بينه وبين تصغير (طَسَّة)؛ لأن فيها لغتين[5] ؛ إذ يقال : طَسَّة، وتصغير هذه طُسَيْسَة

---

(١) هذا صدر بيت من الوافر للحطيئة . عجزه :
لقد جار الزمان على عيالي .
والشاهد قوله (وثلاث ذود) حيث ذكَّر العدد، فدل ذلك على أن (الذود) مؤنث، والبيت في الكتاب ٥٦٥/٣ ، ومجالس ثعلب ص٣٠٤ ، والخصائص ٢١٤/٢، والإنصاف ص٧٧١ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٠٦ ، والخزانة ٣٠١/٣ ، والعيني ٤٨٥/٤ ، والتصريح ٢٧٠/٢ ، والهمع ٢٥٣/١ ، ١٤٩/٢ ، ١٧٠ ، والدرر ٢٠٩/١ و ٢٠٤/٢ ، ٢٢٤ ، والأشموني ٦٣/٤ وديوانه ص١٢٠ ومعجم الشواهد ٣١٥/١ .

(٢) في (ز) : أرادوا .

(٣) انظر المذكر والمؤنث للفراء ص : ٨٤ . تحقيق رمضان عبد التواب ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٤٢٣ .

(٤) ساقطة من (س) .

(٥) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص : ٣١٦ ، واللسان (طسس) .

على الأصل ، فعلى هذا تنضم إلى الضابط الأول .

والثامن عشر : (الشَّوْلُ) يقال فيه : شُوَيْلٌ . كذا ذكر ابن الأنباري عن الكسائي[1] .

والتاسع عشر : (الغنم) نقل ابن الأنباري أنها تصغَّرُ بالهاء وبغير هاء ، فتقول : غُنَيْمٌ وغُنَيْمَةٌ[2] ، مع أن الغنم مؤنثة لا غير ، كأنهم لحظوا فيها وفيما قبلها معنى الجمع .

والعشرون : (القِدْرُ) ، قالوا في تصغيرها : قُدَيْرٌ .

حدثنا شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبدا لله بن / الفخار (رحمة ا لله [٤٠٨] (تعالى)[3] عليه) قال : لقيتُ بعض أصحابنا في سوقٍ من أسواق سبتَةَ زمان قراءتي بها ، فسألني : كيف تصغِّرُ (قِدْراً) ؟ فقلتُ : قُدَيْرَة ، فقال: كذا كنتُ أقول ، ولكن هَلُمَّ معي ، فمضيتُ معه ، فإذا شيخنا الأستاذ أبو عبد ا لله بن عبد المنعم (رحمة ا لله تعالى[4] عليه) يقول لفخّارٍ كان يساومه : بكم هذه القُدَيْرُ ؟ فقلتُ له في ذلك ، فقال : كذا هو النصُّ عن الخليل في ا لعين . قال الأستاذ : ثم رأيت ذلك في الصحاح للجوهريِّ . انتهت الحكاية .

وعلى أن الزمخشريَّ قال : تقول في (قِدْرٍ) : قُدَيْرَة ، وهو الذي

---

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٧٠٥ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) الكلمة ساقطة من (س) .
(٤) الكلمة ساقطة من (س) .

ذكر ابن الأنباري في كتاب المذكر والمؤنث ، فجاء بها على القياس[1] ، ووجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء ، قاله الأستاذ (رحمه الله تعالى)[2] .

هذا أقصى ما رأيته في جمع هذه الألفاظ الشاذة عن القياس ، وقد عد منها الأُبَّذِيُّ (النَّعْلَ) وأنه يقال فيها : نُعَيْلٌ ، ورأيت ذلك بخطه ، والذي ذكر الجوهري وغيره في (النعل) : نُعَيْلَةٌ بالتاء على القياس والأصل[3] ، فانظر من أين نقل الأُبَّذِيُّ ما نقل .

وعدَّ أيضاً من هذه الألفاظ (النادرة)[4] بعض ما تقدم التنبيه عليه من نحو : امرأةٌ عَدْلٌ وحائضٌ ، وهذا ليس منها على ما تقدم للناظم .

وكذا ينبغي أن يكون الأمر في اسم الجنس ، (وألاَّ)[5] يعد منها ، لكونه قياساً على ما ظهر من كلام الناظم .

وأما أسماء العدد المذكورة فسائغٌ أن تُعَدَّ في الألفاظ الشاذة ؛ لانحصارها بالعدد . والله أعلم .

ثم قال :

... ... ونَدَرْ لحاقُ تا فيما ثلاثياً كَثَرْ

---

(١) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣١٨ .

(٢) الكلمة ساقطة من (س) .

(٣) انظر الصحاح : (نعل) والمذكر والمؤنث .

(٤) ليست في (س) .

(٥) في الأصل : (ولايعد) .

(تا) ههنا قد قصر حتى صار مثل قولهم : (شربتُ ماً يا هذا) ، و(كثَر) فعلٌ مفتوح العين ، لا مضمومها ؛ لأنه من أفعال المغالبة ، كقولك : ضاربتُهُ فضربتُهُ أضرِبُهُ ، أي فغلبتُهُ في الضرب ، وشاتمته فشتمته ، أي غلبتُه في الشتم ، فكذلك تقول : كاثرتُهُ فكَثَرْتُهُ أكثُرُهُ ، أي غلبته في الكثرة .

و(ثلاثياً) مفعولُه ، كأنه قال : وندر لحاقها فيما كَثَرَ الثلاثيَّ ، يعني أن ما زاد على الثلاثي قد جاء فيه لحاق التاء في التصغير نادراً ، وأشار بذلك إلى ما جاء من قولهم : (قُدَيْدِيْمَة) في قُدَّام[1] ، و(وُرَيِّئَة) في وراء . قال الشاعرُ وهو علقمة :

وقد علَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي ... يومٌ قُدَيْدِيْمَةَ / الجوزاءِ مسمومُ[2] [٤٠٩]

وقال القُطامي[3] :

قُدَيْدِيْمَةُ التجريبِ والحِلم إنني ... أرى غَفَلات العَيش قبل التجاربِ[4]

---

(١) في الأصل وفي (ز) : وقدام .

(٢) هذا البيت من البسيط لعلقمة بن عبدة .

اللغة : قتود : جمع قتد ، وهو خشب الرحل ، يسفعني : يلفحني ، الجوزاء : برج من أبراج السماء ، مسموم : ذو السموم . والشاهد قوله : (قديديمة) حيث ألحق به تاء التأنيث في التصغير مع أنه زائد على الثلاثة ، وهذا نادر . والبيت في المقتضب ٢٧٢/٢ ، و٤١/٤ ، والمخصص ٩٠/٩ و ٨٣/١٦ ، والمفضليات ص٤٠٣ ، واللسان (سمم) وديوانه ص١٣١ .

(٣) في الأصل : القلطيامي . وهو تحريف .

(٤) البيت من الطويل ، والشاهد فيه إلحاق تاء التأنيث بتصغير (قدام) مع أنه زائد على

وقالوا : (وُرَيِّئَة) أيضاً في لغة مَن جعل همزة (وراء) أصلية ، فقال : وَرَأْتُ بكذا . وعلى ظني أو البتّةَ : أنَّ ابن جني حكى في (أمام) أُمَيْمَة ، وقد حكى ذلك ابن الأنباري عن الفراء قال : يقولون في تحقير (أمام) : أُمَيِّمَة ، وكذلك حكى الوجهين أيضاً في (قدام)"[1] .

ووجه هذا الإلحاق في الرباعي أن هذه الظروف المصغرة التي يراد بها التقريب قليلةُ الاستعمال استعمال الأسماء في أن يكون مخبراً عنها ، أو تقع فاعلة أو مبتدأة ، فلما لم تتصرَّف تصرف الأسماء وصغروها قوَّوا فيها التذكير ، فلم يدخلوا في تصغيرها التاء حملاً على تغليب التذكير وهو الأكثر ، ونوَوا في (قدَّام) و(وراء) التأنيث ، لكن لما لم يخبر عنهما ، ولم يتصرفا تصرف الأسماء التي يتبين فيها الفرق بين المذكر والمؤنث كالوصف والإشارة وغيرهما ، أدخلوا التاء في تصغيرهما وإن كانا على أكثر من ثلاثة أحرف حرصاً على التنبيه على التأنيث ؛ إذ لو لم يفعلوا ذلك لم يتبين قصدهم لتأنيثهما . وهذا توجيه ظاهرٌ .

فإن قيل : إن الناظم قال هنا: (ندر) فأتى بلفظ يُشعر بسهولةٍ مَّا،

أربعة ، وهذا نادر . وهو في المقتضب ٢٧٢/٢ و٤١/٤ ، و المذكر والمؤنث للمبرد ص١٥ ، و المذكر والمؤنث للفراء ص١٠٩ ، و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٣٧٧ ، وجمل الزجاجي ص٢٥١ ، والأمالي الشجرية ١٥٥/٢ ، والصحاح (قدم) واللسان (قدم) وديوانه ص٥٠ ، ومعجم الشواهد ٥٧/١ .

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٣٧٧ .

وعدم الشذوذ لا يشعر بها أن لو قال: (وشذ) ، وقال فيما قبل هذا : (وشذ) فأتى بلفظٍ يُشعر بضيقٍ في الباب لا يُشعر بـه (نـدر) ، مع أن الاستقراء قد ظهر منه أن ما تُركت فيه الهاء من الثلاثي أكثرُ وأوسع في السماع مما لحقته من الرباعي ، وأن ما لحقته من الرباعي أقلُّ وأندرُ مما تُركت فيه من الثلاثي ، ألا ترى أن النحويين حكوا في الأول ألفاظاً صالحة ، ومنها ألفاظ لها وجهٌ من القياس ، ولم يحكوا في الثاني إلا لفظتين أو ثلاثة ، ولم يذكُروا غير ذلك ، ولو وجدوا لذَكَروا ، فكان الأحق أن لو عكس العبارة ، فأتى بلفظ الندور في الأول ، فكان يقول فيه : (ونـدر تَرْكٌ دون لبس) ؛ وأتى بلفظ الشذوذ في الثاني ، فكان يقول فيه : (وشذ لحاق التاء فيما زاد على الثلاثيِّ) فما وجه ما قال ؟

فالجواب أن لفظ الندور لا يقتضي سهولةً ، وإنما يقتضي غاية القلة على الجملة، وأما (شذَّ) فهو مقتضٍ للانفراد[1] عن الجمهور ؛ لقولهم : شذت الشاة / عن الغنم إذا خرجت عن جملتهم ، وإذا [٤١٠]
كان كذلك فمحصول الحال توافقهما في المعنى ، إلا أن لفظ الشذوذ مُشعر بخروجٍ عن جنسه مخصوصٍ ، وذلك موجود فيما قال فيه شذوذ، وذلك أن الأصل القياسيَّ أن تلحق التاء في المصغر مطلقاً، كما مرَّ بيانه أول الفصل ، فكل ما لحقته من المصغر فهو على القياس،

(١) في (ز) : مقتضى الانفراد .

وما لم تلحقه خارج عن مقتضى ذلك القياس .

والشذوذ هو الخروج والانفراد عن الجملة ، فكأنه أشعر بأن ما لم تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه .

وأما الندور فراجع إلى معنى القلة من غير إشعار بخروجٍ عن القياس، وكذلك (قُدَيْدِيْمَة) وأخواته غيرُ خارجة عن مقتضى القياس من لحاق التاء ، فكان لفظ الندور الذي لا يُشعر بخروج عن القياس أنسبَ فيه ، ولفظ الشذوذ المشْعِر بذلك أنسب في (نابٍ) وبابه[1] .

والله أعلم .

* * *

وصغَّروا شُذُوذاً الذي التي وذا مع الفُرُوعِ مِنْهَا تَا وتِي

نبَّه في هذين المزدَوَجَين على ما جاء في كلام العرب من التصغير في غير المتمكن ، وذلك أنه قدم الإشارة إلى أن المبني بحق الأصل لا يُصَغَّرُ ، ومر التنبيه عليه أول الباب ، فألحق هنا ما خرج عن ذلك الحكم ، ونسب ذلك إلى العرب فقال : (وصغَّروا) فالضمير للعرب ، ثم نبَّهَ على أن ذلك شاذٌّ خارج عن القياس .

ولما قال : (وصغَّروا شذوذاً) دلَّ ذلك من كلامه على أنه لا يقال منه إلا ما سمع ؛ إذ ليس على أصل القياس ، ولا واقعاً في متمكن ،

(١) في الأصل وفي (ز) : (في ناب وباب) . والتصحيح من (س) .

لكن عَيَّنَ للتصغير[١] من غير المتمكن بابين : أحدهما: باب الموصول، والآخَرُ : باب اسم الإشارة ، وعيَّنَ من باب الموصول لفظين وهما : الذي والتي ، وعيَّنَ من باب الإشارة ثلاثة ألفاظ وهي : ذا وتا وتي ، ثم بين أن فروع هذه الألفاظ لاحقة بها .

فقوله : (وصغَّرُوا شذوذاً الذي التي) أي الذي والتي ، فحذف العاطف ، فهذا من باب الموصول ، فخرج عنها (ما) و(من) و(أي) و(ذا) مع ما أو مَن الاستفهامية ، ونحو ذلك من الموصولات .

وقوله : (وذا) هذه من باب الإشارة .

وقوله : (مع الفروع منها) يعني الفروع من (الذي والتي وذا) كالتثنية والجمع على ما سيذكر بحول الله .

ثم قال : (تا وتي) وهو[٢] على حذف / العاطف ، أي (وتا وتي) [٤١١]
كأنه قال : (وذا وتا وتي مع الفروع منها) لكن لما تأخرت (تا وتي) وجب أن يقدر لهما مثل ما تقدم لـ(ذا) ، والتقدير: وذا مع الفروع منها، وتاو تي مع الفروع منها أيضاً .

هذا وجه الكلام في هذا النظم .

ولا يقال : إن قوله : (منها) راجعٌ إلى الفروع، كأنه قال : والفروع المذكورة (تا وتي) ، لأن (تا وتي) ليست من فروع (ذا) ،

---

(١) في الأصل وفي (ز) : عين التصغير . وما أثبته من (س) .

(٢) في (ز) : هو على حذف .

بل كل لفظ مستقل بنفسه ، وإنما الفروع التثنية والجمع فـ (تا) مع (ذا) كالتي مع الذي ، ليس أحدُهما فرعاً عن صاحبه ، وأيضاً فإنه كان يوهم أن غير ذلك أيضاً من الفروع الداخلة في الحكم كذي وذه ونحو ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا يصغَّرُ منها إلاَّ ما ذَكَره ، كما ستراه إن شاء ا لله (تعالى)[1] ، فإنما يستقيم المعنى المقصود على ما ذَكَرْتُهُ من التنزيل ، والذي ذَكَر في التسهيل من التصغير في هذه الأشياء وما لحق فيها من فروعها هو ما أذكره[2] .

أما الذي فقالوا فيه : اللّذيا ، وفي تثنيته : اللّذيَّان ، وفي الذين : اللّذيُّون ـ على رأي سيبويه[3] ـ واللّذَيُّوْن ـ على رأي الأخفش . والمبرد: اللّذيُّون في الأكثر[4] .

وأما (التي) فقالوا : اللّتيَّا . أنشد سيبويه للعجاج :

بَعْدَ اللّتيَّا واللّتيَّا والَّتي[5]

وفي اللتان : اللّتيَّان ، واللّوَيْتَا في اللاتي ، واللّويَّا في اللائي ، هذا

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س) .

(٢) انظر التسهيل ص٢٨٨ .

(٣) انظر الكتاب ٣/٤٨٨ ، وشرح الرضى على الشافية ١/٢٨٨ .

(٤) انظر المقتضب ٢/٢٨٩ .

(٥) الشاهد في هذا الرجز تصغير (التي) على (اللتيا) . وهو في كتاب سيبويه ٢/٢٤٧ و٣/٤٨٨ ونوادر أبي زيد ص١٢٢ والمقتضب ٢/٢٨٩ و المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٧٣٥ والأمالي الشجرية ١/٢٤ ، ٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٤٠ ، والمغني ص٦٩٢ تحقيق د/ مازن المبارك وآخرين ، واللسان (لتا) .

على مذهب الأخفش ، فيحذف الآخِرَ خوفاً من بقاء الكلمة بعد التصغير على خمسة أحرفٍ لو قال : اللُّوَيْتِيَا واللُّوَيْتِيَا ، وذلك غير موجودٍ .

ومذهب المازني أن تحذف الألف الثانية ؛ لأنها زائدةٌ ، وحذف الزائد أولى ، فيقول في (اللاتي) : اللَّتَيَّا[1] .

وأما سيبويه فعنده أنَّ هذا لا يقال ، وإنما اقتصروا على اللَّتَيَّات جمع التي ، ولم يصغّروا غير ذلك[2] . وأما (ذا) فقالوا فيه : ذَيَّا وفي تثنيته : ذَيَّان ، وفي (أُولَى) : أُلَيَّا ، وفي (أولاء) : أُلَيَّاء . قال :

يا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[3]

وأما (تا) و (تي) فقالوا : (تَيَّا) فيهما . قال الأعشى :

---

(1) انظر شرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١ .

(2) انظر الكتاب ٤٨٩/٣ .

(3) هذا بيت من البسيط ينسب للعرجي ، وينسب أيضاً للمجنون .
اللغة : شدن : شدن الظبي : إذا قوي وطلع قرناه . الضال : السدر البري . السمر: جمع سَمُرة ، وهي شجرة الطلح .
والشاهد فيه (هو ليائكن) حيث صغر اسم الإشارة (هؤلاء) . والبيت في الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ؛ والإنصاف ص١٢٧ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٦١/١، ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ ، ١٤٣/٧ ؛ والخزانة ٤٥/١ ، ٩٥/٤ ؛ والعيني ٤١٦/١ ، ٤٦٣/٣ ؛ والهمع ٧٦/١ ، ١٩٠/٢ ، ١٩١ ؛ والدرر ٤٩/١، ٥٠ ، ١١٩/٢ ، ٢٢٩ ؛ والأشموني ١٨/٣ ، ٢٦ ؛ واللسان (شدن) وديوانه ص١٨٢ وديوان المجنون ص١٦٨ ؛ ومعجم الشواهد ١٧٩/١ .

الاَ قُلْ لِتَيَّا قَبْلَ مِرَّتِهَا[1] اسْلَمِي ... تَحِيَّةَ مُشْـتَاقٍ[2] إِلَيْهَا مُتَيَّـمِ[3]

وقال الأعشى أيضاً :

الاَ قُـــلْ لِتَـيَّـاكَ مَـا بَالُهَا ... أَلِلْبَيْنِ[4] تُحْدَجُ أَجْـمَـالُهَا[5] ؟

وقال أيضاً :

تَـــذَكَّرُ[6] تَـيَّـا وَأَنَّى[7] بِهَا ... وقَـدْ أَخْلَفَتْ بعضَ[8] مِيْعَادِهَا[9]

وفي (تان) : تَيَّان . هذا ما نُقل في التسهيل من ذلك ، إلا أنه معترض عليه هنا من أوجه :

---

(١) في الأصل (مدتها) بالدال وهو تحريف .

(٢) في الأصل (مشتقاق) وهو تحريف .

(٣) هذا بيت من الطويل ، والشاهد فيه تصغير (تا) على (تيا) ويجوز أن يكون تصغير (تي)، وهو في جمل الزجاجي ص٢٥١ تحقيق د. علي توفيق الحمد ؛ ورصف المباني ص١٢٢ تحقيق د.محمد أحمد الخراط ؛ واللسان (مرر) وديوانه ص١٨٠ دار صادر بيروت .

(٤) في الأصل : اللتيين . وهو تحريف .

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة من المتقارب ، قالها الأعشى في مدح إياس بن قبيصة الطائي.
اللغة : البين : الفراق ، تحدج : تشد عليها الحدوج وهي مراكب النساء .
والشاهد قوله : (لتياك) حيث صغر (تا) أو (تي) على (تيا) . والبيت في ديوانه ص: ١٥٩ . دار صادر بيروت .

(٦) في الأصل : (وتذكر) .

(٧) في الأصل : (وأنا) .

(٨) في الأصل : (ميعادها) . وهو تحريف .

(٩) هذا بيت من المتقارب من قصيدة في مدح سلامة ذي فائش الحميري .
والشاهد فيه كالذي قبله . والبيت في ديوانه ص٥٧ . دار صادر بيروت .

[٤١٢] **أحدها** : أنه لم يبين كيفية التصغير / مع أنه مخالف لما تقدم له من التصغير في المعربات ؛ فإن تصغير هذه الأسماء المبهمة حكمه ألا يضم أوائلها ، بل تترك على حالها من الفتح فرقاً بينها وبين المتمكن ، غير أنهم خصُّوها بزيادة ألف في أواخرها فقالوا في (الذي) : اللَّذَيَّا ، وفتحوا ثانيه ؛ لأنَّ ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وزادوا ياء التصغير ثالثة على ما ينبغي ، وأدغموها في الياء ، وزادوا ألفاً لتدل على التحقير، وكأنها عوضٌ من الضمة في أول الكلمة ، وفتحوا ما قبل الألف كما يجب، فقالوا : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا .

وأما (أولاء) فتركوا الهمزة على ضمها ، وألحقوا الألف لما ذَكَر ، وقلبوا الألف ياء ،وأدغموها في ياء التصغير فقالوا : أُولَيَّاء على القياس المذكور .

وأما (ذا) فكان الأصل[١] فيه: ذَيَيا عند التصغير ؛ لأن الاسم الثنائي[٢] إذا صُغِّرَ رُدَّ له ثالث[٣] لإقامة بناء التصغير على الجملة ، فكان ينبغي أن تقلب ألفُهُ ياءً وتفتح ، وتزادُ ياء التصغير بعدها ، وترد إليه ياء أخرى لتمام حروف المصغَّر ، تدغم فيها [ياء][٤] التصغير ، ثم

---

(١) في (س) : (القياس فيه) .

(٢) في الأصل : (الثاني) . وهو تحريف .

(٣) في (س) : ثلاث ، وهو تحريف .

(٤) ساقطة من الأصل .

تلحق الألف التي تزاد في آخر المبهم[1] المصغر ، ويفتح ما قبلها فكان يقال : ذَيَيًّا ، لكنهم حذفوا الياء المنقلبة عن الألف كراهية لاجتماع ثلاث ياءات ، مع قلَّةِ تمكُّنِ هذه الأسماء ، ولأنهم قد يفعلون ذلك في المتمكن كراهية الاجتماع ، فهذا أولى .

وأما (تَيَّا) فحكمها حكم (ذا) فيما تقدم .

وأما (ذَيَّان) و(تَيَّان) فكالمفرد منهما ، وكذلك (اللَّذَيَّان) و (اللَّتَيَّان) حذفوا الألف منهما ، ثم ألحقوا العلامتين ، وهذا الحذف عند سيبويه كالحذف في المفرد حين حذفت الياء من (الذي) و(التي) والألف من (ذا) و(تا) . وعند الأخفش إنما حُذفت الألف لالتقائها ساكنة مع علامة التثنية ، لا أنها حذفت قبل لحاقها .

ولا يظهر لاختلافهما[2] في التثنية ثمرة ، وإنما تظهر في الجمع : فسيبويه يقول: اللَّذَيُّون ، واللَّذَيِّين بضم ما قبل الواو ، وكسرِ ما قبل الياء . والأخفش يقول : اللَّذَيَّون واللَّذَيَّين بفتح ما قبلهما كالمقصور في المعربات . هذا كله مما ذكره أهل النحو في كيفية التثنية وما يتعلق بها ، ولم يشر الناظم إلى شيءٍ من ذلك ، ولا عرَّجَ عليه ، ولو بالمثال، فكان ذلك موهماً لتصغيرها على تصغير المعربات، أو مبهماً[3]

---

(١) في الأصل : الميم . وهو تحريف .

(٢) في الأصل : (لاختلافها) .

(٣) كذا في الأصل وفي (ز) ، ولكن في (س) كلمة غير واضحة بعد كلمة (مبهماً) .

لحكم محتاج إلى ذكره حين / ذكر أن المبهمات تصغَّر . [٤١٣]

والثاني : أنه خصَّ ذلك بالنقل ، وردَّه إلى السماع ، ونفى عنه القياس ، وظاهرُ كلامهم أنه قياسٌ فيما ذُكِّر هو وفروعه على حسب ما نصوا عليه ؛ إذ لم يقفوا ذلك على ما سُمع ، وقد رأيت خلاف الناس في تثنية اللاتي واللائي وغيرهما ، فأين وقوفهم على السماع ؟

والثالث : على تسليم أنه سماعٌ ، لم يعين مواضعه ، بل ظاهره أن هذه الأشياء التي ذكر وجميع فروعها يدخلها التصغير سماعاً ، وليس كذلك ؛ إذ من الفروع التي لم تصغَّر (اللاّتي) و(اللاّئي) عند سيبويه ، واستغنوا عن تحقيرهما بقولهم اللّتيّات ، وما ذكر من قولهم : (اللّويّا) و(اللّوَيْتا) فالظاهر أنه قياسٌ ، ولا شك أن القياس في مثل هذا الباب ممنوع ، لأنه خارج عن أقيسة كلام العرب ؛ إذ المبني بحق الأصل لا يصغَّر ، فما خرج عن هذا فموقوفٌ على محله ، وكذلك (اللّويُّون) في (اللاَّئِي) لم يذكرْهُ سيبويه ، وإنما يظهر من غيره القياس كما ذكر .

وأيضاً أسماء الإشارة لم يصغَّر منها إلا (ذا) و (تا) ـ وأعني من المفرد ـ استغنوا بذلك عن تصغير[1] (ذي) و(تي) ،كما استغنوا في التثنية بتثنيتهما عن تثنية ما سواهما ، والناظم قد أدخل (تي) فيما

---

(١) في الأصل : (تثنية ذي وتي) وهو سهو .

صغِّرَ سماعاً، وذلك لا يتعيَّن فيه سماعٌ أصلاً ؛ لأنهم قالوا : تَيَّان ، وهذا أولى أن يُدَّعى فيه أنه تثنية (تا) ، لا تثنية (تي) ، بل قد يقال : لو كانوا ثَنَّوا (تي) لقالوا : (تِيَان) بكسر أوله ، لكن يجاب عن هذا بأنهم لما حذفوا الحرف الثاني الذي قبل ياء التصغير، وجب فتح التاء؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فهذا كله فيه من النظر ما ترى .

والرابع : أنه قال : (وصغَّرُوا شذوذاً كذا ..) وظاهر هذا أنه لا يقال به إلا في محله الذي سُمِعَ فيه ، فكنت مثلاً تقتصرُ في (اللَّتَيَّا) على موضعه المنقول وهو قوله :

بَعْدَ اللَّتَيَّا واللَّتَيَّا والتي[1]

ولا تقول أنت : (رأيتُ فلانةَ اللَّتَيَّا فَعَلَتْ) ، وكذلك تقتصر في[2] (أُولَيَّاء) على قوله :

مِن هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ[3]

ولا تقول : (رأيتُ أُولَيَّائِكَ النساء) أو (السُّمُر) أو نحو ذلك ؛ لأنَّ هذا مقتضى الشذوذ أنه يوقَفُ فيه على موضع السماع ، كما أنك لا تقول : (أطْوَلَ زَيدٌ المدَّةَ) من حيث قالوا :

---

(١) سبق تخريجه ص : ٤١٧ . والشاهد هنا أن تصغير (التي) شذوذ لا ينبغي أن يتجاوز به موطن السماع .

(٢) في (س) : (على) بدل (في) .

(٣) سبق تخريجه ص : ٤١٨ . والشاهد فيه كالذي قبله .

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ ....[1]

ولا تقول : (مررتُ بعُنَيزَةٍ) مثلاً قياساً على قوله :

وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ[2]

ومن ذلك ما لا يحصى ، بل تقتصر / في ذلك على نفس المنقول، فإذا أتيتَ باللفظة الشّاذة في غير ذلك الموضع المسموع أتيت بها على القياس، فتقول : (أطالَ زَيدٌ المدَّة) ، و(مررتُ بعُنَيزَةَ) وما أشبه ذلك، فكلام الناظم يشعر بالاقتصار في هذا على موضع السماع ، وليس كذلك ، بل هو في نفسه قياسٌ تقوله أنت في كل موضع تحتاج إليه فيه ، وعلى ذلك أتى به سيبويه والنحويون[3] .

---

(١) هذا حزء بيت من الطويل ينسب للمرار الفقعسي . والبيت بتمامه :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلّما وِصالٌ على طول الصُّدود يَدُومُ

والشاهد فيه أن تصحيح (أطولت) شذوذ ينبغي أن يقتصر به على موطن السماع.

والبيت في الكتاب ٣١/١ ، ١١٥/٣ والمقتضب ٤٨/١ والمنصف ١٩١/١ ، ٦٩/٢ ،والمحتسب ٩٦/١ ، والأمالي الشجرية ١٣٩/٢، ١٤٤ ؛ والإنصاف ص١٤٤ ؛ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤، ١١٦/٧ ، ١٣٢/٨، ٧٦/١٠ ؛ ومغني اللبيب ص٣٣٩ ، ص٦٤٤ ، ص٦٥٢ ؛ والتصريح ٢٦٩/١؛ والهمع ٨٣/٢، ٢٢٤ ؛ والدرر ١٠٧/٢، ٢٤٠ ؛ وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٤٩٤ ؛ ومعجم الشواهد ٣٤٣/١ .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس وعجزه :

فقالت : لك الويلات إنك مُرْجِلي

والشاهد فيه أن صرف (عنيزة شاذ لا ينبغي أن يتحاوز به موطن السماع .

فالبيت في المغني ص٣٧٩ ؛ والعيني ٣٧٤/٤ ؛ والتصريح ٢٢٧/٢ ؛ والأشموني ٢٧٤/٣ ؛ وشرح السبع الطوال ص١٣٦ ؛ وديوانه ص١٤٦ .

(٣) في الأصل وحده : والنحويين .

وأيضاً فليس في طبقة الشذوذ الـذي ذكـر ، بـل هـو في السَّماع كثيرٌ، ألا ترى أن كبار النَّحويين كأبي الحسن والمازني وغيرهما ، قـد قاسوا على ما سمع منه غيره ،كما تقدم ذكره ، وما كـان في رتبـة مـا يقال بالقياس فيه لا يوصف بالشذوذ .

والجواب عن الأول أنه إنما لم يبين الكيفية من جهة أنه أحال على السَّماع ، فلم يحتج إلى تبيينه لأن السماع بعين الكيفيـة إذا بحث عـن موضعه فلا يقع فيه إشكالٌ من هذا الوجه ، وإنما كان يقـع الإشـكال أن لو قال به قياساً ؛ وهو لم يفعل ذلك .

والجواب عن الثاني أن سيبويه لم يقل بالقياس فيـه ، وإنمـا اقتصـر على المنقول ، وإياه ذَكَر ، وإنمـا قـاس الأخفـش ومَـن تقـدم ذِكْـرُه ، فالناظم اتبع سيبويه ، ونعمَ ما فعل ؛ فـإن القيـاس كمـا تقـدم في مثـل هذا غيرُ سائغ ، فلا اعـتراض عليـه في اتباعـه أحـد المذهبـين إذا كـان راجحاً عنده .

والجواب عن الثالث : أن المؤلف يَظهـر منـه أنـه حمـل مـا ذَكَـره الأخفش وغيره على أنه سماعٌ ، لا قياس ، وذلك أنه قال في التسهيل: (لا يصغَّر)[1] من غـير المتمكـن إلا (ذا) و(الـذي) وفروعهمـا الآتـي[2] ذِكرها) ، ثمَّ ذَكَر ما تقدم ذكره أول الفصل ، فدل ذلك مـن كلامـه

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٢) في الأصل : اللاتي . وهو تحريف .

على أنه مسموع من حيث قال : (الآتي[1] ذكرها) فقيدها بما ذكر ، ولم[2] يطلق القول فيما ذَكَر وما لم يُذكر ، ثم قال في هذا النظم : (مع الفروع) ويريد ما ذكر في التسهيل ، ولم يقيد كما قيَّدَ في التسهيل ؛ لأنه أحال على كلام العرب ، وإذا حُصِرَ المسموع وُجِدَ على ما ذكر في التسهيل ، وليس فيما نقل عن الأخفش وغيره ما يقطع بعُرُوِّهِ عن السماع .

ولذلك قال ابن الضائع : (إن كان قول أبي[3] الحسن في اللَّوَيْتَا واللَّوَيَّا مسموعاً قيل : ولا مجال للقياس في هذه الأسماء) . فلم يقطع بنفي السماع فيهما ، وإن كان الأظهر / نفيُهُ ، فلذلك قال : وإلا [٤١٥] فالصَّحيح ما نقل سيبويه من الاستغناء .

وأما قول الناظم : (تا وتي) فإن كون (تَيَّا) تصغير (تا) ليس لنا ما يعينه دون (تي) كالتثنية أيضاً إذا قلت : (تان) و(تَيَّان) غير أن (تا) أولى به من (تي) ؛ لأنها الأكثر .

وفي قوله : (تا وتي) ما ينفي عن (ذي) أن يكون مصغَّراً ، وهذا صحيحٌ ؛ لأنهم لو صغَّروه لالتبس بتصغير (ذا) ، فهذا الاعتراض ليس ببيِّنِ الورود عليه .

والجواب عن الرابع: أنَّ الشَّاذَّ في كلام العرب على وجهين :

---

(١) في الأصل : اللاتي . وهو تحريف .

(٢) في (س) : فلم .

(٣) في الأصل وحده : (في الحسن) .

شاذٌّ عمَّا ثبت من القياس في نوعه ، وشاذٌّ عمَّا ثبت من القياس فيه نفسه .

فأمَّاالشَّاذ عما ثبت في نوعه فنحو قولهم : استَحْوَذَ ، واسْتَنْوَقَ ، فإنه قد شذ بالتصحيح عما ثبت في نوعه من الإعلال ، وهو ما كان على (استفعل) معتل العين نحو : استقام واستطال ، ونحو ذلك ، ولم يثبت له في نفسه قياسٌ ، فهذا شاذٌّ في نوعه ، يتبع السماع فيه مطلقاً حيث استعمل وحيث لم يستعمل ، فلا تقول : استحاذ ولا استناق ؛ لأن العرب لم تقله ، بل اقتصرَتْ فيه على التصحيح فلا بد من اتباعها في التصحيح مطلقاً ، وإن كان شاذاً ؛ لأنها اعتزمت[1] فيه ذلك الحكم .

ونظير هذا في باب التصغير قولهم : قُدَيْرٌ في (قِدْر) ،وضُحَيٌّ في (ضُحَا) ، وعُرَيْسٌ في (عُرْس) فإن العرب قد اعتزمت[2] فيها طرحَ التاء وإن كان ذلك خارجاً عن قياس الثلاثي المؤنث ، فلا يقتصر من ذلك على موضع السماع ؛ لأن العرب لم تستعمل فيها غير ذلك .

ومسألتنا من هذا القبيل ؛ إذ لم يصغَّر الموصول والمبهم إلا على ذلك، فلا بدَّ من العمل به والاتباع له ، ولم يخرج في ذلك عن اتباع السماع ؛ لأنها لم تعتمد في المبهم والموصول غير ذلك .

---

(١) في الأصل : اعترضت . وهو تحريف .

(٢) في (س) : اعترضت . وهو تحريف .

وأما الشَّاذُّ عمَّا ثبت في الكلمة نفسها فهو الذي اعترض به السائل، وحكمه ما تقدم ، وذلك أن (أطْوَلْتِ الصُّدُودَ) ثبت فيه نفسُهُ أطلتِ[1] الصُّدودَ ، وأطلتِ السَّفَرَ هكذا مُعَلاًّ ، وهو قياسه ، فلو قلنا : أطْوَلْتِ السَّفَرَ قياساً على (أطْوَلْتِ الصُّدود) لكنا قد خرجنا عن كلام العرب في هذه الكلمة ؛ إذ لا تقول العرب فيها : (أطْوَلْتِ) إلا ضرورةً ، بخلاف الوجه الأول ، فإن العرب اعتمدت فيه ذلك الشُّذوذ، فلم تُعْمِلْ فيه قياس نوعه ،وكذلك (عُنيزَةٍ) في بيت الكندي، /إنما استعملَتْهُ العرب غير منصرفٍ إلا في هذا الموضع مثلاً ، فلا بدَّ [٤١٦] أن نستعملَهُ على ما استعملته من القياس في غير هذا الموضع ، فليس شذوذُ التصغير (في هذا الموضع)[2] بالذي يُخرجه عن استعماله كذلك في غير محل السَّماع ؛ لأنه سماعٌ متَّبَعٌ ، فكل ما كان من الشَّاذِّ خارجاً عن قياس نوعه ، فلا يلزم الاقتصارُ به على محل السَّماع ، وكل ما كان خارجاً عن قياسه في نفسه فهو الذي يلزم الاقتصار فيه (على محله)[3] .

وهذه قاعدةٌ محلُّ ذِكرها في الأصول . وكلامُ الناظم صحيحٌ ، وبا لله التوفيق .

---

(١) في (ز) : أطولت . وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (س) .

النَّسب

تحقيق

أ . د . سليمان بن إبراهيم العايد

النَّسب

يَاءً كَيَا الكُرْسِيِّ زادوا للنَّسبْ   وكلُّ مَا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَبْ

الإضافةُ والنِّسْبةُ: لفظان اصطلح النَّحويـون على إطلاقهمـا على نسبة الشَّيء إلى الشَّيء بنوعٍ مـن أنـواع النِّسـبة ، لكـن على ترتيـبٍ مخصوصٍ ، وقد أتى النَّاظمُ بكلامٍ يُشعر بتعريفه عند النَّحويين ، وذلك قولُهُ :

« ياءً كَيَا الكرسيِّ زادوا للنَّسب »

فـ « ياءً » منصوبٌ على المفعولية بـ « زادوا » يعـني: أنهـم زادوا في آخرِ الاسم ياءً مشدَّدة لتدلَّ على نسبةٍ معنًى مـا لذلـك الاسـم ، هـذا معنى قوله : « للنسب » أي : لتنسـب إلى ذلـك الاسـم ، فالنَّسـب في كلامه على معناه الأصليِّ ؛ لأنَّه تعريـفٌ للنَّسـب الاصطلاحـيِّ ، فـلا يمكن أن يكون النَّسبُ في لفظه إلاَّ على أصل اللغة ، وإلاَّ كان تعريفـاً للشَّيء بنفسـه ، ويـلزم منـه الـدَّورُ المجتَنَب في الحـدود والتعريفـات ، فكأنه يقول : النَّسب الاصطلاحيُّ هو : أن تزيـد في آخـر الاسـم يـاءً مشدَّدةً علامةً على أنَّك تنسب لذلك الاسم معنًى ما لتعلقه بـه ضربـاً من التعليق ، وهذا تعريف بعض المتأخرين .

فقوله : « أن تزيد في آخر الاسم ياءً مشـدَّدةً » قيـدان دل عليهمـا

قول الناظم: «كيا الكرسيّ» ؛ لأن ياء الكرسيّ في آخرِ الاسم هي ياءٌ مشدَّدةٌ.

وقوله : « علامةً على أنك تنسِبُ لذلك الاسم إلى آخره » دلَّ عليه قوله : «للنسب» ؛ أي : لتنسب إليه معنًى من المعاني ، فقولك: تميميٌّ أصله : تميمٌ ، فألحقته الياء لتنسب إليه الرجل لتعلُّقه به من حيث هو منهم ، وكذلك بصريٌّ وزيديٌّ ، ونحو ذلك ، وقوله: « ياءً كيا الكرسي زادوا » فقدَّم المفعول إشعاراً بالحصر ؛ أي : أن هذه الياء هي الدَّالَّة في كلامهم / على النسب ، والمشهورة عندهم لا غيرها . [٤١٧] وهذا تنكيتٌ على أنَّ ما دلَّ على النَّسب من غير الياء فهو قليل بالنسبة إلى دلالة الياء ، وذلك كدلالة (فاعل) نحو: حائض ، وطامث، أي: ذات حيضٍ وطَمْثٍ عند القائل به ، وكذلك لابنٌ وتامرٌ ، و(فعَّال) نحو : فكّاه ونجّار، ونحو ذلك ، و(فَعِل) نحو : نَهِر ، وسيَذكر ذلك كلَّهُ ، فالياء هي المعتدَّة في الباب لا غيرها ، ثمَّ قال :

« وَكُلُّ ما تَلِيْهِ كَسْرُهُ وَجَبْ »

هذا ذكر بعض التغايير اللاحقة للاسم المنسوب ، وذلك أن هذه الياء المشدَّدة يلزمها أيضاً في الكلام أربعةُ تغاييرَ مطَّردةٌ لا بدَّ منها :

تغييران لفظيان وهما :

كسر ما قبل هذه الياء ، وهو الذي ذكره الناظم ، ولا بدَّ من ذلك ، فالكسر هنا نظير الفتح قبل تاء التأنيث فتقول : زيديٌّ ،

وعمريٌّ ، وغَرناطيٌّ ، فتكسر ما قبل الياء .

ونَقْلُ الإعراب إلى الياء ؛ لأنها صارت في الكلمة كهاء التأنيث .

وتغييران معنويان وهما :

صيرورةُ الاسم صفة ، يرفَـعُ الفـاعل كمـا ترفعه الصفـةُ المشـبَّهة باسـم الفـاعل تقـول : مـررتُ برجـلٍ تميمـيٍّ أبـوه ، وتميمـيٌّ الأبَ ، وتميميٌّ الأبِ ، وجميع ما ذكر في باب (الصفة المشـبهة) مـن الأحكـام جارٍ هنا في المنسوب .

وصيرورته واقعاً على غيره ؛ إذ كان قبل لحـاق اليـاء واقعـاً علـى المنسوب إليه ، فلمَّا لحقت صار واقعاً على المنسـوب ، فغَرناطـةُ اسـمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة ، وغَرناطيٌّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها .

ولَمَّا كانت هذه التغاييرُ الأربعة لا يتعلق منها بباب (النَّسـب) إلاَّ الأوَّلُ ، اقتصر الناظم عليه ، فلم يذكر غيره ، ويعني أن مـا يليـه اليـاءُ المشدَّدةُ ، وهو آخرُ الكلمة كسرُهُ معها واجبٌ ، كان الاسمُ صحيحاً أو معتلاًّ ، أو على أيِّ وجهٍ كان ، لا بدَّ من ذلك ، وإنَّما أطلق النَّاظمُ عليهـا يـاءً واحـدة ، وهمـا يـاءان في الحقيقـة أُدغمـت إحداهمـا في الأخرى ؛ توسعاً في العبارة لارتفـاع اللسـان بهمـا ارتفاعـةً واحـدةً ، وذلك في باب التغيير قريبٌ ، والضمير المرفوع بـ « يليـه » عـائدٌ علـى اليـاء ، والهـاء في « يليـه » عـائدةٌ علـى « مـا » ومدلولهـا آخـر الاسـم المنسوب.

* * *

ومِثلَهُ مِمَّا حَــوَاهُ احْذِفْ وتَا ... تأنيثٍ او مدَّتَهُ لا تُـثْـبِـتَـا

وإِنْ تَكُنْ تربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ ... فقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

/ لمَّا ذَكَر أوَّلاً التَّغييرَ اللازم للاسم المنسوب في كل حال ، [٤١٨] أردف ذلك بما يلحقه من التغايير التي لا تلزم إلا لموجبٍ ، وذلك أنَّ الأصلَ فيه ألاَّ يتغيَّر عمَّا كان عليه إلاَّ ما تقدَّم من التغيير ، فكلُّ تغيير زاد على ذلك فإنَّما هو لعلَّةٍ ، فيُسْأَلُ عن سببه ، لكنَّ هذا التغيير على ضربين :

أحدهما : تغييرٌ عُلِمَ من استقراء كلام العرب اطِّرادُهُ وقياسُهُ .

والآخَرُ : تغييرٌ لم يُعلَم له اطِّرادٌ ، بل عُلِمَ قصرُهُ على السَّماع ، وأنَّ غيره هو المطَّرد .

فأمَّا الأوَّل : فهو الجزء الذي يجب على النَّحويِّ التَّعرُّضُ له من حيث هو نحويٌّ ، وهو الذي أخذ النَّاظمُ في الكلام عليه ، وأمَّا الثَّاني فليس للنَّحويِّ من حيث هو نحويٌّ ، وإنَّما هو للُّغويِّ ؛ إذْ كان شأن النَّحويِّ أن يتكلَّم فيما اطَّرد لا فيما خرج عن باب الاطِّراد ، فإذا تكلَّم على المطَّرد عُلِمَ أنَّ ما خرج عنه مقصورٌ على السَّماع ، فلذلك لم يتعرَّض له النَّاظمُ لا سيَّما في هذا المختصر ، وإنَّما أشار إليه آخر الباب إشارةً على عادته في الإشارة إلى الشُّذوذات ، وقد تعرَّضَ النَّحويون لذكر بعض هذا الذي لم يطَّرد ، وأوَّلهم في ذلك سيبويه[1]،

(١) الكتاب ٣/٣٨٠ .

واتبعه أرباب المطوَّلات ، واقتدى بهم بعض أرباب المختصرات كـأبي القاسم الزجاجي[1] وغيره ، وهم في ذكر ذلك لغويُّون لا نحويُّون ، فالنَّاظم بقي على طريقته لم يتعدَّها ، وغيره أنس بذكر بعض المسموع على جهة التَّمثيل والتَّوجيه لِمَا سُمِع ، وكلٌّ في طريقته على صوابٍ .

وبدأ النَّاظمُ بذكر التَّغيير بالحذف فقـال : « ومثلَه » ، الضمـير في «مثله» عـائدٌ علـى اليـاء المشـدَّدة ، وذُكِّـرَ اعتبـاراً بـالحرف ، و « مـا » الموصولة واقعةٌ على الاسم الذي فيـه اليـاء المشـدَّدةُ، والضمـير العـائد على « ما » هو الفاعل بــ « حـوى »، وهـاء « حـواه » عـائدٌ علـى اليـاء أيضاً، ونصب «مثلَه» بـ « احذف » ، يعني : أنَّ الاسم إذا كان في آخره ياءٌ مشدَّدةٌ على وجهين :

أحدهما : أن تكون الياءُ المشدَّدةُ في أصلها زائدةً أي: أنَّ أصلها ياءان زيدتا معاً كما زيدت ياءا النَّسب معـاً ، وهـو الـذي أراد هنـا ، وإليه أشار بمثاله ، فهو قد أعطى قيداً وهو الثَّاني من القيود ؛ إذ قال : « ومثله مما حواه » فقيَّد بالمماثلة ، فيقتضي أنهما زائدتان زِيدتا / معاً ، [٤١٩]
وذلك نحو: كرسيّ ، وبُختيّ[2]، وقُمْريّ ، فالحكم الـذي أعطـاه فيـه

---

(١) الجمل في النحو : ٢٥٢ .

(٢) البُخْت بـالضم : الإبـل الخراسـانية ، عـن ابـن دريـد: عربيـة صحيحـة. ينظـر الجمهـرة ١/١٩٣، ومعجم مقاييس اللغة (بخت) ١/٢٠٨ ، واللسـان (بخت) ، وقصـد السـبيل : ٢٥٥ .

أنك تحذفُ الياءَ المشدَّدةَ، ثمَّ تلحقُ يـاءَ النَّسـب، فتقـول في النسـب : كرسيٌّ ، وبُخْتِيٌّ ، وقُمْرِيٌّ[1] ، وكذلك إذا لحقتْهُ يـاءُ النَّسـب لا بدَّ أن تحذفهـا ؛ إذْ صـارت بالتَّسـمية مسـتهلَكةَ المعنـى ، فأشـبهت كرسـيّاً فتحذفها وتلحق ياءَ النَّسب، إلاَّ أنَّ اللَّفظَ في ذلـك كلِّهِ قبـل النَّسـب وبعده واحدٌ، لكن يقع الفرقُ بينهما من وجهين :

أحدهما : أنَّ الاسم بعد النَّسب من قبيل الصِّفات المشبَّهة باسـم الفاعل ، وجارٍ على أحكامها بخلاف ما قبل النَّسب ، فإنَّهُ اسمٌ جامدٌ لا عملَ له .

والثَّاني : أنَّ الاسمَ بعد النَّسب مصروفٌ علـى كـلِّ حـالٍ ، وإنْ كان قبل النَّسب غير مصروفٍ ، فكراسيٌّ ، وبَخاتيٌّ إذا سمَّيتَ بهما ، ثمَّ نسبتَ إليهما قلتَ : بخاتيٌّ ، وكراسـيٌّ ، فصرفـت كمـا تصـرف: مدائنيـاً ومَعَافِرِيّـاً[2]؛ لأنَّ اليـاءَين الآن غـيرُ اليـاءين اللَّتـين كانتـا قبـل التَّسمية، بهذا المعنى استدلَّ سيبويهِ على أنَّ اليـاءَين بعـد النَّسـب غـير الياءَين قبله ، وهو من الأدلَّة الحِسَان[3].

وأما الوجه الثاني : وهو ألاَّ تكون الياءُ المشدَّدةُ بمنزلة ياء النَّسب

---

(١) القُمْرِيّ : طائرٌ يشبه الحمام القُمْرَ : البيض ، أو هو ضربٌ من الحمام . اللسان (قمر) .

(٢) المعافريُّ : نسبة إلى معافر ، قبيلة يمانية ، أبوهم المعافر بن يعفر بن مالك . انظر جمهرة أنساب العرب : ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٠ .

فلم يُرِدْهُ هنا ، وسيذكره بعد ، وإنّما حُذِفَ الياءَان معاً لزوماً، ولم يُفْعَل بهما ما فُعِلَ بمرميٍّ وبابه ؛ لأنّهما زيادتان زيدتا معاً ، فيجب أن يُحذَفَا معاً ، بمنزلة كلِّ زيادتَين زيدتا معاً ، ولا يجوز أن يقال : كُرْسَوِيٌّ ، ولا بُخْتَوِيٌّ ، على مَن قال في « مرميٍّ » : مَرْمَوِيٌّ ؛ لِمَا ذكر ، وقد وقع لابن خروفٍ في هذا الموضع من شرح الكتاب أنَّ قياس مَرْمَوِيٍّ : بُخْتَوِيٌّ[1]، وقال في موضعٍ آخرَ : ومَن قال: مَرْمَوِيٌّ قال : بُخْتَوِيٌّ وكُرْسَوِيٌّ ؛ لأنّهما ليسا بنسبٍ[2]. وما قاله غير صحيح، وياءا مرميٍّ منفصلتان في الحقيقة ؛ لأنَّ إحداهما أصليَّةٌ ، والأخرى زائدةٌ ، فالقياسُ يقتضي ألاّ تُحذَفَا معاً ، وإنّما حُذِفَتَا معاً تشبيهاً بكرسيٍّ: معاملةً للأصليِّ معاملةَ الزّائد ، فكيف يُعكَسُ الأمرُ في المسألة ، ويلزم عليه أن يفعلَ مثل هذا في كلِّ زيادَتَين زيدتا معاً كعلامَتَي التّثنية والجمع ونحو ذلك ، فالصّحيح ما حَتَمَ به الناظم من لزوم الحذف ، وهو مذهب النّحويين ، ثمَّ قال الناظم:

... ... وتَا تأنيثٍ او / مدَّتَهُ لا تُثْبِتَا [٤٢٠]

« تا » مقصورٌ على حدِّ قولهم: شربتُ ماً يا هذا ، وهو منصوبٌ بـ « لا تثبت » ، وقوله: « أو مدته » معطوفٌ عليه ، يريد : أنَّ تاء التّأنيث ومدَّته لا يجوز إثباتَهَا في النّسب ، بل تحذفُهما فيه بلا بدٍّ .

---

(١) تنقيح الألباب : ٤٠٥ ، وانظر: ٣٩٩ .

(٢) تنقيح الألباب : ٤٠٥ .

فأمَّا التّاءُ : فإنّها تُحذفُ كما قال ، فتقول في النّسب إلى طلحةَ: طَلحيٌّ ، وإلى بصرة: بصريٌّ ، وإلى غَرناطة : غَرنـاطيٌّ ، ولا تقـولُ : طَلحَـتِيٌّ ، ولا بصرتـيٌّ، ولا غَرنـاطيٌّ ، وذكـر النحويُّـون في توجيـه حذفِ التّاء هنا وجوهاً منها: أنَّ تاء التّأنيث مع ما لحقته بمنزلـة الثّـاني من المركّبين ؛ لأنه زيادةٌ على ما قبله مع عدد حروفـه ، فكمـا أنَّ يـاء النّسب لا تلحق بعد الثّاني من المركّبين ، فكذلـك لا تلحَقُ بعـد تـاء التّأنيث ، وإذا كانوا ممّا يحذفون في النّسـب الحـرفُ الأصلـيُّ إذا كـان خامساً على ما سيأتي - إن شاء الله تعالى - فهذا أولى بالحذف .

ومنها: أنَّ ياءَ النّسب تجتمع مـع تـاء التّـأنيث في أنَّ كـلَّ واحـدٌ منهما يُفرّقُ به بين الجنسِ والواحدِ ، فتقول : يهوديٌّ ويهودٌ ، وزنجيٌّ وزنجٌ ، كما تقول : تمرةٌ وتمرٌ ، وشجرةٌ وشجرٌ ، وأيضاً فتجتمعان في الدّلالة على معنى النّسب كمهلّـبيٍّ ومهالبـة ، وبربـريٍّ وبرابـرةٍ ، لَمّـا زالت ياءُ النسب بالجمع صارت التّاءُ عوضاً منها على معناها ، وأيضاً - فكلٌّ واحدة منهما علامةٌ تلحقُ آخِـرَ الاسم ، تنقلـه عـن معنـاه إلى معنًى آخرَ ، وينتقلُ الإعرابُ إليهـا ، فلمّـا اشتبهتا مـن هـذه الأوجـه حُكِمَ للتّاء بحكم الياء ، فلم يجمعوا بينهمـا ؛ لأنَّ الجمـع بينهمـا كـان يكون كالجمع بين حرفين لمعنًى واحدٍ . قال ابن الضّائع بعد مـا ذكـر بعض هذه الأوجه من المشابهة: وهذا كما ترى (يعـني في الضّعـف) ، قال: وإذ لا بدَّ من تعليلٍ فالأولى ما قال بعضُهُم: إنَّ الاسـمَ المنسـوبَ

يصير بياء النَّسب صفةً ، فتدخُلُهُ تاءُ التَّأنيث إذا جرى على مؤنَّثٍ ، تقول : امرأةٌ تميميَّةٌ ، وقَيسيَّةٌ ، قال: فلو لم تحذِف من الاسم المنسوب إليه علامةَ التَّأنيث ، فقيل في النَّسب إلى فاطمة: فاطميٌّ لوَجَبَ إذا جرَى على مؤنَّثٍ [أن يقال]: فاطمتيَّةٌ ، فيجمع بين علامتي تأنيث في كلمةٍ واحدةٍ ، فتجنَّبُوه ، مع أنَّ تاء التَّأنيث إن كانت للتَّأنيث في الاسم المنسوب إليه فيصيرُ وزنُهُ يقعُ على المنسوب زال ذلك التَّأنيثُ له ، فيصير حكمُ الاسم حكمَ المنسوب لا حكم المنسوب إليه ، قال :

[٤٢١] وحذفُ تاء التَّأنيث / من الاسم مطَّردٌ لم ينكسر ، ولم يشذَّ منه شيءٌ ، ولذلك وجب في أختٍ وبنتٍ حذفُ التَّاء لشبههما بها ، وتركهم الجمعَ بينهما البتَّةَ[1].

وقول النَّاظم: « وتا تأنيث » يدخلُ له من حيث العبارةُ تاء التَّأنيث في: أخت وبنت كما تقدَّم له ذلك في باب (التَّصغير)، إلاَّ أنَّه قد خصَّهما بالذِّكر بعد هذا، وحكى خلافَ يونس[2] فيهما ، فيصيرُ هذا الموضع مقيَّداً بذلك ، فيريد هنا التَّاءَ التي هي على أصلها .

وأمَّا مدَّةُ التَّأنيث: فهي الألف التي للتَّأنيث ؛ لأنَّ حقيقة الألف مدَّةُ صوتٍ ناشئةٌ عن الفتحة ، فيريد: أنَّها لا تثبتُ في النَّسب أيضاً ، بل يجب حذفها على الإطلاق إلاَّ ما يُستثنى من ذلك إثر هذا ، وألف

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٦ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦١ ، وانظر ما يشير إليه الشارح ص : ٥٦من هذا الشرح .

التَّأنيث لا تكون إلاَّ رابعةً فصاعداً ، ولا تقعُ ثالثةً أبداً ، وإذا كانت كذلك فهي في الأسماء إمَّا رابعةٌ وإمَّا خامسةٌ وإمَّا سادسةٌ وإمَّا سابعةٌ، وهي الغايةُ .

فالخامسة لا بدَّ من حذفها ، كما ذَكَر ، فتقول في النَّسب إلى حَجْجَبَى[1]: حَجْجَبِيٌّ ، وفي سُمَّهى[2]: سُمَّهِيٌّ ، وفي حُبارَى : حُبارِيٌّ، وفي سِبَطْرَى[3]: سِبَطْرِيٌّ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك السَّادسة لا بدَّ من حذفها ، فتقول في شُقَّارَى[4]: شُقَّارِيٌّ، وفي فَيْضُوْضَى[5]: فَيْضُوضِيٌّ ، وفي يَهْيَرَّى: يَهْيَرِّيٌّ[6]، وفي حَوْلاَيَا : حَوْلاَئِيٌّ[7].

---

(١) حيٌّ من الأنصار . شرح أبنية سيبويه : ٦٠ .

(٢) الهواء بين السماء والأرض . شرح أبنية سيبويه: ١٠٠ .

(٣) ضربٌ من المشي . شرح أبنية سيبويه : ٩٧ .

(٤) الشُّقَّارى : نبتٌ . شرح أبنية سيبويه : ١٠٤ .

(٥) أمرهم فَيضُوضَى بينهم وفيضوضاء بينهم ، وفيضيضى وفيضيضاء وفَوضوضى وفَوضوضاء بينهم ، كلها عن اللحياني : إذا كانوا مختلطين ، يتصرف كل منهم فيما للآخر . انظر اللسان (فضض) ، والقاموس (فوض) .

(٦) اليهْيَرَّى واليَهْيَرِّيّ : حجر صغير ، وهو من أسماء الباطل ، والماء الكثير . اللسان (هار) ، وانظر: الكتاب ٣٥٥/٣ ، وقد ضُبط فيه بتخفيف الراء « يَهْيَرَى » .

(٧) بقلب الياء همزة . انظر الكتاب ٣٥١/٣ ، وحولايا : قرية بنواحي النهروان من العراق. معجم البلدان ٣٢٢/٢ .

وكذلك السَّابعة ، فتقول في أربعاوَى[1]: أربعاويٌّ ، وفي حَنْدَقُوقَى[2]: حَنْدَقُوقِيٌّ ، وفي بَرْدَرَايَا[3]: بَرْدَرَائِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ولا تثبت الألفُ ، وإنما لم يثبتوا الألف هنا استثقالاً لثبوتها ، لوقالوا مثلاً: شُقَّارَوِيٌّ ، وفَيْضُوضَوِيٌّ ، ونحو ذلك ، وأيضاً فإذا كان الحذفُ في نحو : حُبْلى أحسنَ على ما نص عليه سيبويه ، فمن بابِ أولى أن يكون فيما فوقَ ذلك أوجَبَ ، قال سيبويه : وإنما ألزموا ما كان على خمسة فصاعداً الحذفَ ؛ لأنه حين كان رابعاً في الاسم بمنزلة ما ألفه منه ، كان الحذفُ فيه جيِّداً ، وجاز الحذفُ فيما كانت ألفه من نفسِهِ، فلما كثر العدد كان الحذفُ لازماً ؛ إذْ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى ، فإذا ازداد الاسم ثِقلاً كان الحذفُ ألزمَ[4].

فأمَّا إذا كانت الألف رابعةً ، فقد أعطى كلامُهُ فيها تقسيماً ، وهو أن الاسم الذي هي فيه على وجهين :

أحدهما : أن يكون محرَّكَ الثاني .

والآخَر : أن يكون ساكنَ الثاني ، فقوله :

---

(١) يقال: قعد الأربعاء والأُرْبُعاوى بضم الهمزة والباء منهما ، أي : متربعاً . القاموس (ربع).

(٢) الحندقوق والحندقوقى : بقلةٌ يقال لها : الذُّرَقُ ، والرجل الطويل المضطرب ، والأحمق . القاموس (حندق) .

(٣) موضع بالنهروان من أعمال بغداد . معجم البلدان ١/٣٧٧ .

(٤) الكتاب ٣/٣٥٥ .

دالٌّ على أنَّ الحكم المذكور إنَّما هو ثابتٌ فيما لم يكن كذلك ، فإذا ما كان منه محرك الثاني ، فحكمه حكم ما كانت ألفه فيه خامسة فصاعداً ، وهو وجوبُ الحذف، فتقول في بَشَكَى[1]: بَشَكِيٌّ ، وفي مَرَطَى[2]: مَرَطِيٌّ ، وفي جَمَزَى[3]: جَمَزِيٌّ ، ولا يجوز أن تقول: جَمَزَوِيٌّ ؛ وذلك لاستثقال توالي أربع متحركات ، وإذا كان الحذف في نحو : حُبْلَى جيداً كما سيأتي ، فالواجب أن يُلتزمَ الحذفُ في نحو : جَمَزَى ، وهذا مما جعل النحويون الحركةَ فيه تنزِلُ منزلة الحرف ؛ إذ عاملوا نحو : جَمَزَى معاملة نحو : حُبَارَى في لزوم حذف الألف .

والوجه الثاني : أن يكون الحرف الثاني ساكناً ، وذلك قوله : «وإنْ تَكُنْ ترْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ» إلى آخره ، تربعُ : معناه تصيِّرُهُ ذا أربعة أحرف ، ولا يكون الاسم إذ ذاك إلا ثلاثياً ، تقول: رَبَعتُ الثَّلاثةَ : إذا صيَّرتَهُم أربعة ، فيريد: أنَّ الألف التي للتأنيث إذا كانت رابعةً في اسمٍ ساكنِ الثاني فإنَّ لك فيه وجهين حسنَين عنده :

أحدهما: قلب الألف واواً في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي بُشْرَى : بُشْرَوِيٌّ ، وفي ذِكْرَى : ذِكْرَوِيٌّ ، ونحو ذلك ، ووجهُ هذا العمل

---

(١) ناقةٌ بشَكَى : سريعة . شرح أبنية سيبويه : ٤٧ .

(٢) مشيٌ فيه سرعةٌ . شرح أبنية سيبويه : ١٥٢ .

(٣) ضربٌ من السير . شرح أبنية سيبويه : ٦٥ .

إلحاقُ الألف الزائدة بالمنقلبة عن أصل ؛ إذ حكمها القلبُ في الوجه المختار لا الحذف ، كما سيذكره إثر هذا ، فكما قالوا في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ، كذلك قالوا في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، وفي حقيقة التدريج إنما قُلِبت حملاً على ألف الإلحاق المحمولةِ على الألف المنقلبة عن الأصل ، ولكنّ سيبويه إنما ذَكَر ما تقدم ، إذْ كانت ألفُ التأنيث قد بُنيت عليها الكلمة[1]، والكلمة شبيهةٌ بمَلْهًى ونحوه ، في الحركة والسكون وعدة الحروف ، فحملوها عليه لذلك .

والثاني: حذف الألف رأساً كالخامسة والسادسة، فتقول: حُبْلِيٌّ، وبُشْرِيٌّ، وذِكْرِيٌّ في: حُبْلَى، وبُشْرَى، وذِكْرَى، ومن السَّماع في ذلك قولهم في سِلَّى[2]: سِلِّيٌّ ، وأنشد سيبويه لساعدةَ بنِ جؤيَّةَ :

كَأَنَّمَا يَقَعُ البُصْرِيُّ بينَهُمُ … منَ الطَّوائِفِ والأعْنَاقِ بالوَذَمِ[3]

وأنشد أبو عُبيد لأوس بن حجر :

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٢) سُلَّى بضم السين : موضعٌ بالأهواز . معجم البلدان ٤/٢٤٤ ، وفي شرح السيرافي ٤/ق١٢٦ ب : « سِلَّى (بكسر السين) : قبيلة من حرم ، وهم باليمامة مع بني هِرَّان من عنزة » .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٤ ولم ينسبه ، وهو من شواهده الخمسين . انظر : التبصرة والتذكرة : ٥٩١ ـ ٥٩٢ ، وشرح أشعار الهذليين : ١١٣٤ منسوباً إلى ساعدة . والشاهد فيه : «البصريّ» ، وهي سيوفٌ منسوبة إلى « بُصرَى » .
الطوائف : النواحي : الأيدي والأرحل ، والوَذَمة : السير بين العَرْقُوَة وأُذُن الدلو . انظر شرح أشعار الهذليين .

يَعْلونَ بالقَلَعِ البُصْرِيِّ هامَهُمُ ... ويَخْرُجُ الفَسْوُ من تحتِ الدَّقاريرِ[1]

فنسب إلى بُصْرَى بالحذف ، ووجه الحذف أنَّ الألف زائدةٌ غير أصلية ، ولا ملحقة بأصل ، فأرادوا أن يفرِّقوا بينهما ، ويجعلوا الحذفَ حظَّ الزائد على الإطلاق ؛ لأنه أولى به من / الأصلي ؛ إذ كان في [٤٢٣] حذف الأصل خرمُ البِنية . هذا تعليل سيبويه[2] بالمعنى ، وأيضاً فحُمِلَت ألف التأنيث في الحذف على التاء ، وقد تقدم وجوب حذفها لاختصاصها بعلةٍ تناسب الوجوبَ بخلاف هذه ، فكان الحذفُ فيها جائزاً لا واجباً ، وقوله :

فقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

تسويةٌ منه بين الوجهين ، وليس في تقديم ما قُدِّمَ ما يُشعر برجحانه، بل الظاهر فيه التسوية بينهما في الاستحسان ، إلا أنه معتَرَضٌ عليه من أوجه: أنه ذكر وجهين من ثلاثة ، وكان من حقِّه إذا أراد الاقتصار على بعضها أن يقتصر على ما هو أشهَرُ من غيره ، ويترِكَ الأقلَّ في الاستعمال ، وهو لم يفعل ذلك ، بل ذكر الأقلَّ ، وتركَ ما هو أكثر وأشهر منها، وذلك أنَّ في النَّسب إلى نحو: حُبْلَى

---

(١) ديوانه : ٤٥ ، واللسان (دقر) ، وفيه « الهنديّ » بدل « البصريّ » ، ولا شاهد فيه .
والقَلَع : نوعٌ من السيوف منسوب إلى القلعة ، موضع بالبادية . اللسان (قلع) .
والدقّاريرُ : جمع دقّرارة ، وهو السِّروال الصغير الذي يستر العورة وحدها . اللسان (دقر) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٢ ـ ٣٥٤ .

ثلاثةَ أوجه :

أحدها: الحذفُ، كما تقدم ذكرُهُ .

والثاني: إثباتها وزيادةُ ألفٍ قبلها، فتقول: حُبْـلاويٌّ ، ودِفْـلاوِيٌّ ، وقالت العرب في النسب إلى دهنا: دَهْناوِيٌّ[1]، وإلى دنيـا: دُنْيـاويٌّ، فرَّقوا بزيادة هذه الألف بين هذه الألف والألـف المنقلبـة عـن أصـلٍ ، كذا قال سيبويه[2]، وأيضاً فعاملوه معاملة الممدود كما سوَّوا بينهما في الجمع ، إذ قـالوا في صحـراء : صَحَـارَى ، كمـا قـالوا في حُبلَـى : حَبَالَى.

والثالث: قلبها واواً من غير زيادة ألفٍ ،كما تقدم .

وهـذه الأوجـه الثلاثـة في الجـودة والكـثرة علـى هـذا الـترتيب ، فالأول أجودُها، ثمَّ يليه الثَّـاني ، ثـمَّ الثَّـالث ، وبهـذا الـترتيب رتبهـا سيبويه في الذكر[3]، وأشار المؤلف إلى هذا الترتيب في التسهيل فذَكَـر الحذف في ألف التَّأنيث مطلقاً في الرابعة فمـا زاد ، ثـمَّ قـال: « وربَّمـا حُذفت الألف الرابعة كائنةً لغير التأنيث ، وقُلبت كائنةً له فيما يسكُنُ ثانيه ، وقد تُزاد ألفٌ قبل بدلها وبدل الرابعة التي للإلحـاق »[4]، فجعـل

---

(١) في الأصل والأزهرية : « يهنى » وهو تصحيف . والدهنا : رمالٌ معروفة في شمال الجزيرة العربية ، يمد ويقصر . انظر اللسان (دهن) .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

القلب [في] نحو: حُبْلَى نادراً ؛ إذ أتى فيه بـ « ربَّما » ، وجعل زيادة الألف مع القلب أكثر قليلاً من القلب وحده؛ إذ قال: « وقد »، والتعبير بـ« ربَّما » يعطي من الندور والقلة ما لا يعطيه التعبير بـ « قد »، فهو موافقٌ لِمَا ذكره غيره ، فالدَّرَكُ عليه في هذا الموضع من وجهين:

أحدهما: أنه جعل الأقلَّ مساوياً في الحسن للأكثر .

والثاني: أنه تركَ ذكرَ ما هو أكثر من ذلك الأقلِّ /، على أنَّ [٤٢٤] كلامَ السيرافي يشعر بأنَّ القلبَ مع إلحاق ألفٍ وعدمِ إلحاقها متساويان؛ إذ قال: إنَّ الأجودَ حُبلِيٌّ ثمَّ حُبلاوِيٌّ[١]، وقد يعتذَرُ عنه بعذرٍ بعيدٍ ، وإن كان ممكناً ، وهو أنَّ ما ذُكِر من الوجهَين مسموعٌ مقيسٌ ، وإن كان أحدهما أكثرَ وأشهرَ من الآخر ، لكنَّ ذلك لا يُخرج الآخَرَ عن كونه مقيساً ، فأطلق عليهما لفظ الحسن بهذا الاعتبار ، وأيضاً فهما في النظر القياسيِّ كما قال ؛ لأنَّ كلَّ واحد من الحذف والقلب على نظر مستقيمٍ اعتباراً بالشَّبه بالأصليةِ ، فلا تحذف بل تقلب ، أو إلحاقاً للرابعة بما فوقها بخلاف زيادة الألف من غير موجب، فإنه على غير قياس، بل هو شبيهٌ بتغييرات النَّسب السَّماعيَّة، كقولهم في زَبِينة[٢]: زَبَانيٌّ ، وما أشبه ذلك، ومن هنا يخرج الجواب عن الاعتراض الثاني ، فإنه لَمَّا خرج عن الحكم القياسيِّ لم يعتبرْهُ ،

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٢٦ ب .

(٢) زبينة: قبيلةٌ من باهلة . انظر الكتاب ٣٣٥/٣ ، وشرح المفصل ١١/٦ ، واللسان (زبن).

وجعله داخلاً تحت قوله :

وغَيرُ مَا أسْــلَفتُهُ مُقرَّرَا على الَّذي يُنقَلُ فيه القَصِرَا

ثمَّ أخذَ يذكُرُ بـاقي أقسـام الألـف ؛ لأن الألـف في آخِر الاسـم على ثلاثة أقسام: زائدة للتأنيث ، وهي التي فرَغَ من ذكرها ، وزائـدة للإلحاق، ومنقلبة عن أصل ، وضمهما في كلامه فقال :

لِشِبْهِهَـا المُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَـهَا وللأصْلِيِّ قَـلْـبٌ يُعْـتَمَى

والألِـفَ الجائِــزَ أرْبَـعـاً أزِلْ كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

والحذْفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحَـتْـمٌ قَلْبُ ثالثٍ يَعِـنّ

الضمير في « شبهها » عائدٌ على الألـف الـتي تربـع الكلمـة، وهـي التي قال فيها:

وإنْ تَكُنْ ترْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ

فيعني أن ما كان من الألفات الزائدة للإلحاق ، أو التي هي أصليَّـةٌ غير زائدة شبيهاً بالألف المتقدمة الذكر قريباً ، فإنَّ حكمها في الحذف أو القلب في النسب حكم تلك الألف ، إذا وُجد الشبه المشـارُ إليـه ؛ وهو كون الألف رابعة ، وقد تقدم هنــالك أن فيهـا وجهـين: حـذفَ الألف ، وقلبها واواً ، فكذلك يكون الأمر هنا ، فأمَّا الأصليـة فنحـو: ملهًى ، ومغـزًى ، ومدعًـى ، ومرمًـى ، تقـول في الحـذف: ملْهِــيٌّ ، ومَغْزِيٌّ ، ومَدْعِيٌّ ، ومَرْمِيٌّ ، فتعاملها معاملة الزائدة للتأنيث ، تشبيهاً لها بها ؛ لأنَّها رابعة مثلها ، قبلها ثلاثة أحرف ، وهي أيضاً غير أصل

بنفسها ؛ لأن حقيقَتَها أنَّها منقلبةٌ عن أصلٍ ؛ إذ لا تكون / الألف [٤٢٥]
أصلاً بنفسها ، في معرَبٍ أصلاً، ولذلك يكون قولُ الناظم : «والأصليُّ » مجازاً ؛ إذ ليس بأصليٍّ، بل هو منقلبٌ عنه ، لكنَّ مثلَ هذا التوسُّعِ قريبٌ / ، وتقول في القلب : مَلْهَوِيٌّ، ومَغْزَوِيٌّ ، ومَدْعَوِيٌّ ، ومَرْمَوِيٌّ ، فتقلب الألف واواً مطلقاً ، وسواءٌ في هذا القلب ما كان أصله الواوَ أو الياء ، كما تقدم تمثيلُهُ لاستثقال توالي الياءات ، لو قلت في مرمًى: مَرْمَيِيٌّ ، وكذلك إذا عاملت في مَدْعًى ومَغْزًى أصلَهَا القريبَ ، وهو الياء ؛ لأنَّ حقيقة الألف فيها الانقلابُ عن الياء المنقلبة عن الواو لوقوعها رابعةً بعد فتحةٍ في اسمٍ على مثال الفعل،كما سيأتي في التصريف، إن شاء الله تعالى .

فالواو في: مَلْهوِيٌّ بدل من ألفٍ بدلٍ من ياءٍ بدلٍ من واوٍ ، وفي: مَرْمَوِيٌّ بدل من ألف بدلٍ من ياءٍ ، وتركُ الحذف هنا هو الأصل ؛ لأن الألف من أصل الكلمة ، فالحذف فيها على غير الأصل ، قال سيبويه: « فهذا يجري مَجْرى ما كان على ثلاثة أحرف ، وكان آخرُهُ ألفاً مبدَلَةً من حرفٍ من نفس الكلمة ، نحو: حصًى ، ورحًى »[1]، وحكى من هذا في أعيا[2]: أَعْيَوِيٌّ ، وفي أَحْوَى : أَحْوَوِيٌّ .

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٢ وفيه: « بنو أعيا : حيٌّ من جرم » .

(٢) في الكتاب ٣/٣٥٢ : « بنو أعيا : حيٌّ من جرم » ، وفي شرح السيرافي ٤/ق ١٥٦ أ : «والمعروف عند أهل النسب: بنو أعيا من بني أسد ، وهو أعيا بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دوحان بن أسد » .

وأما الألف التي للإلحاق فنحو: مِعْزًى ، وأَرْطًى على من قال: أديمٌ مأروطٌ، وتقول في الحذف: مِعْزِيٌّ ، وأَرْطِيٌّ ، وإنما حُذفت لشبهها بألف التأنيث من الوجه الذي أشبهتها الألفُ الأصلية ، وتزيد عليها ألفُ الإلحاق بالاجتماع في الزيادة ، فتمكن وجه الحذف ، وتقول في الإثبات والقلب : مَعْزَوِيٌّ ، وأَرْطَوِيٌّ، وهو الأجودُ عندهم، ووجهُهُ معاملتها معاملة ما هو منقلبٌ عن أصل ؛ لأنَّ الألف هنا في مقابلة الأصل، كما انَّ الهمزة المنقلبة عن الملحق بالأصل كعِلْبَاءٍ، بمنزلة الألف المنقلبة عن الأصل ككساءٍ ، على ما سيأتي ذكره ، إن شاء الله . وهذا معنى تعليل سيبويه على ما نقل عن يونس قال: « ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من حُبْلَى[1] » يعني أن حُبْلَى قد أُثبتت فيها الألفُ وهي زائدةٌ زيادة محضة لا في مقابلة أصلٍ في أحد الوجهين ، فلو لم تثبتْ ألفُ الإلحاق مع أنها في مقابلة أصل لكانت أسوأ حالاً منها ، وهو تعليلٌ ظاهرٌ ، ولَمَّا ذَكَرَ حكم هذين الألفَين ، وأحال بذلك على ألف التأنيث ، وكان قد قدَّم في ألف التأنيث / [٤٢٦] وجهين على تساوٍ كما تقرَّر قبلُ ، خاف أن يُتوهَّمَ مثلُ ذلك هنا ، فبيَّنَ ما أراد من تفضيل أحد الوجهين على الآخَر ، فقال : « وللأصليِّ قلبٌ يُعتَمَى » أي: يختار ، يعني : أنَّ الألف الأصليَّ أي : المنقلبَ عن

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٢ .

الأصل ، يُختَارُ فيه من الوجهين القلبُ . وأما الحذفُ فليس بمُختـارٍ ، وما اختاره هو المختار عند غيره[1]؛ وذلك أن سيبويه قرَّر أولاً في مثل هذا القلبَ ، ثم قال بعد ذلك: « فإن قلت في مَلْهًى : مَلْهِيٌّ لم أر بذلك بأساً »[2]، فجعل الحذفَ تابعاً لِمَا تقدم أولاً أنه الباب وهو القلبُ، وكذلك نصَّ غيره[3] على أنه الأجود ، ووجهُهُ ظاهرٌ من جهة كونه أصلاً ، بخلاف الزائد؛ فإن الحذفَ فيه أجودُ من جهة كونه زائداً ، وقد تقدم هذا المعنى، وهذا في الأصليّ .

وأما الملحق فلم يختر فيه هنا شيئاً ، فالظاهر أنَّ الوجهين فيه عنده متساويان أو مسكوتٌ عنهما كما تقدم تفسيره عند قوله:

فقَلْبُهَا واواً وحَذْفُهَا حَسَنْ

ولا شك أن الحذف في ألف الإلحاق أمثلُ منه في الأصليَّةِ ، والإثباتُ فيها أجودُ منه في ألف التأنيث ، وإحالته في الألِفَين معاً على ما تقدم من الوجهين في ألف التأنيث ، يؤذِنُ بأن الوجهَ الثالثَ فيهما غيرُ معتَبرٍ عنده ، أما في ألف الإلحاق فلأنه لم يحْكِ فيه سيبويه أرْطاويٌّ ، وإنما حكاه أبو عليٍّ[4] عن أبي زيدٍ الأنصاري ، فهو على

---

(١) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ وابن السراج في الأصول ٦٧/٣ ، ٧٥ ، والزمخشري وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٩/٥ ـ ١٥٠ ، والرضي في شرح الشافية ٣٥/٢، ٣٩ .

(٢) الكتاب ٣٥٣/٣ .

(٣) كالمبرد في المقتضب ١٤٧/٣ .

(٤) التكملة : ٢٤٣ .

الجملة قليلٌ ، وأما في الألف الأصلية فلم يُسمَع ، وإنما قاسه السيرافيُّ على مسألة حُبْلاوِيّ ، فأجاز: مَلْهَاوِيٌّ[1]، قالوا: وهو قياسٌ ضعيفٌ[2]، فلم يتعرض الناظمُ لهذا الوجه لِمَا فيه من مخالفة القياس ، ولقلته أو عدمه سماعاً ، ويقال: اعتَمَيتُ الشَّيءَ بمعنى: اخترتُهُ[3]، قال الجوهريُّ: وهو قلبُ الاعتيام[4]، فيقال: اعتام الرجلُ : إذا أخذ العِيمَةَ بالكسر ، وهو خيارُ المال ، ورجُلٌ عَيْمَانُ أَيْمَانُ أي : ذهبت إبِلُهُ ، وماتت امرأتُهُ[5].

ثمَّ يتصدَّى النظر[6] إلى كلام الناظم هنا من جهة أن ما تقدمَّ من الحكم في هذه الألف الأصلية والملحقة هو غَيْرُ مقيَّدٍ عند النحويين بشيءٍ ، غير كون الألف رابعةً خاصةً ، وقد نصَّ عليه ، والناظم قد أحال به على ما يعطي بنصه قيداً ثانياً زائداً إلى الأول ، وذلك أنه أحال على قوله أوَّلاً :

وإنْ تَكُنْ تربَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ

وهذا له قيدان :/كون الألف رابعةً ، وكون الاسم الذي هي فيه [٤٢٧]

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٦ ب وعبارته: « وينبغي أن يجوز أيضاً ملهاويّ »

(٢) هذا من كلام لابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١١٨ ب .

(٣) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٤) الصحاح (عمي) ٦/٢٤٣٩ .

(٥) الصحاح (عام) ٥/١٩٩٥ .

(٦) في التونسية « للنظر » .

ساكنَ الثاني ، وإذا كان كذلك فهو قد قال بعدُ :

لِشِبْهِهَا الْمُلْحِقِ وَالأَصْلِيِّ مَا لَهَا ... ...

والشِّبْهُ إنما يكون مع استيفاء كلا القيدين ، لكن قيد سكون الثاني غير معتبرٍ في المشبَّه أصلاً ، بل الحكم كذلك ، ولو فرَضْتَهُ مُحَرَّكَ الثَّاني ، فظهر الخلل في هذه الإحالة التي أحالها .

والجوابُ : أن يقال: إنما نلتزمُ أولاً القيدين معاً ، ونقول: لا بدَّ منهما وإن لم يذكر النحويون الثاني منهما ، وذلك أن ما فيه الألف رابعةً إذا كانت للتأنيث فإنَّ سكون الثاني وتحريكه موجودٌ فيه ، كما تقدَّم ، نحو : مرطًى ، وحُبْلَى ؛ إذ لا يلزم على ذلك محذورٌ بخلاف ما إذا كانت أصليَّةً أو ملحَقَةً ، فإن تحريك الثاني غير موجودٍ في كلام العرب لِمَا يلزمُ عليه من توالي أربع حركات في كلمةٍ واحدةٍ ، وقد حصر الناظمُ أبنيةَ الرباعيّ في أول التصريف ، فلم يذكر فيها نحو: جَعَفَرٍ، وإنما يأتي ذلك لعارض حذفٍ كعُلَبِطٍ[1] وذَلَذِلٍ[2]، أو زيادةً في تقديرِ الانفصال كشجرةٍ ، وأما أن يأتي في أصل بناءٍ فلا، فنحو:

---

(١) العُلابط ويخفف إلى العُلبط : اللبن الخاثر ، وهو الغليظ ، وقيل : الكثير . انظر شرح أبنية سيبويه : ١٢٥ ، وفي القاموس (علبط) : الضخم والقطيع من الغنم ، وثقل الشخص ونفسه.

(٢) الذّلاذل والذّلَذِل : أسافل القميص الطويل . القاموس (ذلل) .

مَلْهًى، الألف فيها منقلبةٌ عن حرفٍ متحركٍ ، وألف أرطًى في مقابلة متحرك ، فلو قدَّرنا تحريكَ الثاني منهما ، لكان تقديراً لوجود أربع حركات متوالية في بناءٍ أصليٍّ .

فإن قلتَ : قد توالت أربعُ حركاتٍ في نحو : مَرَطًى ؛ لأن ألف التأنيث لا بدَّ من تقدير الإعراب فيها فتساوَيَا ، فلِمَ نفيتَ ذلك عن الوجود ؟ فهذا ليس من المعاني المرادة في هذا الباب ، وإنما موضعها التصريف ، وسيأتي بيانها إن شاء الله تعالى .

فإذا ثبت ذلك لم يضرنا التقييد بسكون الثاني ، إذ ليس ثَمَّ متحركٌ يُتَوَهَّمُ مخالفةُ حكمه لهذا الحكم ، وعلى هذا نقول ثانياً : إنَّ ذلك القيدَ في كلامه غيرُ معتَبَرٍ ؛ إذ ليس ثَمَّ ما يتحرَّزُ به منه بنصٍّ كلامه في حصر الأبنية في التصريف ، فكلامُهُ مفسَّرٌ بكلامه ، فرجع الأمر إلى ما ذكره النحويون من إهمالِ قيدِ سكون الثاني ، والاقتصار على اعتبار القيد الآخَر ، وكلُّ ما تقدم إنما هو فيما إذا كانت الألف رابعةً ، فإن زادت الأحرفُ قبلها بأن تكون خامسةً ، فذلك قوله :

والألِفَ الحائِزَ أرْبَعاً أزِلْ

الألف منصوبٌ بأزِلْ ، أي: / أزِلِ الألفَ الحائزَ أربعاً ، والأربع [٤٢٨] أتى به مؤنثاً، والمراد الأحرف ؛ لأن ذلك جائزٌ ، وقد تقدم مثلُهُ ، والاستشهاد عليه ، والحائز للشيء هو الذي يضمُّه إلى نفسه ، وكل من ضمَّ إلى نفسه شيئاً فقد حازه حوزاً وحِيازةً واحتازه أيضاً ، وأصلُهُ

الجمع ، فالألف الحائز في كلامه هو الذي جمع إليه أربعة أحرفٍ ، فيكون هو الخامس ، يريد: أنَّ الألف إذا كانت خامسةً في الكلمة ، فإن حذفَهَا في النسب واجبٌ مطلقاً ؛ لقوله: « أزِل » ، ولم يقيد ذلك بقيدٍ ، ولا ذَكَرَ وجهاً آخرَ من الإثبات ، والألف في كلامه هي: ما عدا ألف التأنيث ، فإن ألف التأنيث قد تقدم ذكرُهَا ، فلا وجهَ لإعادة ذكرها ، فبقي ما كان من الألفات دون ذلك، فالأصلية نحو: مُرَامًى ، ومُشْتَرًى ، ومُقْتَنًى، تقول في النسب إليه: مُرَامِيٌّ ، وفي مُشْتَرًى: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُقْتَنًى: مُقْتَنِيٌّ ، ونحو ذلك ، والملحقة نحو: حَبَرْكًى[1]، وجَلَعْبًى[2]، وحَبَنْطًى[3]، تقول فيه: حَبَرْكِيٌّ ، وجَلَعْبِيٌّ ، وحَبَنْطِيٌّ ، فتحذف ولا تثبتها أصلاً ، وإنما حُذفت ، وقد كان لإثباتها وجهٌ لمكان الأصلية ، أو مقابلة الأصلي ، استثقالاً للكلمة مع ثبوتها ؛ إذْ كانوا قد حذفوا الرابعة جوازاً في مَلْهًى وحُبْلَى ، فليجب هنا ؛ لأنها خامسةٌ ، فالثقل مع إثباتها أكثر ، وأيضاً فشبهوا هذه الألفات بألف التأنيث فحذفوها ، كما حذفوها ، وعلّةُ الحذف في ألف التأنيث متمكّنةٌ وحَمَلوا هذه عليها ؛ إذ كان من شأنهم تشبيه الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء، وأيضاً فقال يونسُ

(١) حَبَرْكًى : طويل الظهر ، قصير الرجلين . شرح أبنية سيبويه : ٦٨ .

(٢) الجَلَعْبَى : الجمل العظيم . شرح أبنية سيبويه : ٦٤ .

(٣) الحبنطى : الممتلئ غيظاً أو بطنة ، ويهمز . القاموس (حبط) .

وسأله سيويه عن المسألة: لو قلتَ: مُرَامَوِيٌّ لقلتَ في حبارَى: حُبارَوِيٌّ[1]، يعني : أنه كان يجب أن تحمل ألف التأنيث على الأصلية في الإثبات كما أجازوا في حُبْلَى : حُبْلَوِيٌّ ، حملاً على قولهم في مَلْهًى : مَلْهَوِيٌّ ، ثم قال : ولو قلتَ ذا لقلتَ في مُقْلَوْلًى : مُقْلَولَوِيٌّ ، وهذا لا يقوله أحدٌ ؛ إنما يقولون : مُقْلَوْلِيٌّ كما تقول : في يَهْيَرَّى : يَهْيَرِّيٌّ[2]، يعني : لو لم تستثقل الخامسة ، فأثبتها لم تستثقل السادسة ، ولا يقول هذا أحدٌ من العرب قال : فإذا سُوِّيَ بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدةٌ ، نحو: حُبْلَى ، لم يجز إلاَّ أن تجعلَ ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة حُبَارَى[3]، ثم يتعلق النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : / أن ما ذكر من الحكم في الألف الخامسة حكمٌ [٤٢٩] مطلَقٌ لم يقيده بشيءٍ ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب يونس إلى التفرقة بين أن يكون ما قبل الألف مشدَّداً أو لا[4]، فإن لم يكن كذلك فالحكمُ ما تقدَّمَ ، وإن كان ما قبلها مشدَّداً نحو: مُثَنًّى ومُعَلًّى

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٥ ، وفيه « يقال » بدل « يقولون » .

(٣) الكتاب ٣/٣٥٥ .

(٤) الكتاب ٣/٣٥٦ وفيه : « وزعم يونس أن (مثنًّى) بمنزلة مِعزًى ومُعْطًى ، وهو بمنزلة مُرَامًى ؛ لأنه خمسة أحرف » .

ومُعَدًّى ، وما أشبهه ممَّا الألف فيه أصليَّة ، فحكمه عنده حكم ما الألف فيه رابعةٌ ، نحو: مِعْزًى ، ومُعْطًى ، فيجوز فيه الوجهان على ما تقدَّم ، ولا يلزم الحذف[1]، أما إن كانت الألف فيه زائدةً نحو: زِمِكَّى[2]، وعِبِدَّى[3]، فإن السيرافيَّ قد أشار إلى أن مذهب يونس فيها كمذهب غيره[4]، ولذلك ألزمه سيبويه أن يقول في عِبِدَّى : عِبِدَّوِيّ ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ[5]، وذلك أن يونس اعتبر الصورةَ في الدال وهي صورة لحرف واحد ، وأن اللسان يرتفع بالمدغم ارتفاعةً واحدةً فأُجرِيَ مُجْرَى الحرف الواحد[6]، قال سيبويه : « ينبغي له أن يجيز في عِبِدَّى: عِبِدَّوِيٌّ ، كما جاز في حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ[7]، ثم ألزمه أيضاً أنه إن سمَّى رجلاً باسمٍ مؤنث على وزن معَدٍّ مدغم أن يصرفه كما يصرف قَدَماً اسم رجل ، فيجعل المدغم كحرف واحد[8]، وهو

---

(1) انظر الكتاب ٣٥٦/٣ .

(2) الزِّمِكَّى والزِّمِجَّى : أصل ذنب الطائر . شرح أبنية سيبويه : ٩٥ .

(3) عِبِدَّى : جمع عبدٍ . شرح أبنية سيبويه : ١٨ ، ويقصد أنه اسم جمع ؛ لأنه ليس من أوزان الجمع المعدودة .

(4) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٧ ب .

(5) انظر الكتاب ٣٥٦/٣ ـ ٣٥٧ .

(6) انظر الكتاب ٣٥٧/٣ .

(7) الكتاب ٣٥٦/٣ ـ ٣٥٧ .

(8) الكتاب ٣٥٧/٣، وانظر شرح السيرافي ٤/ق ٢٥٧ ب، وشرح الرضي للشافية ٤٢/٢.

إلزامٌ من سيبويه صحيح ، ثم بين سيبويه أن الحرف المدغَم حرفان لا حرفٌ واحدٌ ، وكذلك هو في بناء الشعر محسوب بحرفين[1]. وقد انتصر الفارسيُّ ليونس ، وأجاب عمَّا ألزمه سيبويه[2]، فانظر فيه ثَمَّة .

فالناظم لَمَّا لم يفرق في هذه الألف اقتضى أن مذهبه مذهب الجماعة ، وكذلك مذهبه في « التسهيل »[3].

والمسألة الثانية : فيما يقتضيه هذا النظم في الألف السادسة والسابعة ، والذي يظهر أولاً أنه سكت عن حكم ذلك اتكالاً على فهم حكمه مما تقدم ؛ لأنه إذا كان حكم الخامسة وجوبَ الحذف ، فمن باب أولى أن يكون الحذف ثابتاً للسادسة والسابعة ، وهذا المنزَع ظاهر، وقد يقال : إن حكم السادسة والسابعة منصوصٌ عليه بحسب مقتضى اللفظ ، وذلك أن الألف الحائزة للخمسة فصاعداً حائزةٌ للأربعة ، وهو قد قال:

والألِفَ الحائِزَ أرْبَعاً أزِلْ

فاقتضى محصول هذا اللفظ الحذفَ في الحائز للخمسة لأنه ما كان حائزاً لها إلاّ وهو حائز لما تحتها ، فهذا أيضاً قد يقال، وهو منزَعٌ لفظيٌّ، / والأول منزَعٌ معنويٌّ . [٤٣٠]

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٢) لم أقف على انتصار أبي عليٍّ ليونس فيما بين يدي من كتبه .

(٣) ٢٦٢ ، ونصه: « ولا تقلب ألف فُعلى ونحوه من المضاعف العين خلافاً ليونس » .

والمسألة الثالثة: وهي أن لفظه يدخل له تحته ألف التكثير ، فيكون حكمها الحذفَ ، وذلك أنه قال: « والألف الحائز أربعاً » ، فدخل تحته كلُّ ألف إلا ما قدم من ألف التأنيث . والألفات أربعُ أنواع : ألف التأنيث ، وألف الإلحاق ، والألف الأصلية ، وألف التكسير ، نحو: قَبَعْثَرًى[1]، وضَبَغْطَرًى[2]، فتقول فيه: قَبَعْثَرِيٌّ ، وضَبَغْطَرِيٌّ بمقتضى لفظِه، وهو صحيحٌ ، ووجه الحذف ما تقدَّم من الاستثقال مع أنَّها زائدة، فهي أولى بالحذف من الأصلية كألف التأنيث، ثمَّ لَمَّا أتمَّ الكلام على الألف انتقل منها إلى حكم الياء فقال:

كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

إلى آخره . المنقوص في كلامه المراد به ما كان آخره ياء قبلها كسرةٌ ، وهو عند المتأخِّرين المنقوص بقياسٍ ، وذلك لنقصان يائه إذا التقت ساكنةً مع التنوين ، نحو: قاضٍ ، وغازٍ ، وإذا ثبت هذا عُلِمَ أنَّ النحويين يقسمون الاسم ههنا إلى أربعة أقسام :

أحدها : ما كانت الياء فيه ثانيةً ، نحو: في[3] زيدٍ ، وذي مالٍ ، وشِيَة ،وما أشبه ذلك .

والثاني : ما كانت الياء فيه ثالثةً، نحو: عَمٍ ، وشَجٍ .

---

(١) قبعثرًى : الجمل الضخم ، والأنثى : قبعثراه . شرح أبنية سيبويه : ١٣٨ .

(٢) الضَّبغطرى : الطويل من الرجال . شرح أبنية سيبويه : ١١١ .

(٣) اسم من الأسماء الستة ، ولا يقصد بها حرف الجر .

والثالث : ما كانت فيه رابعةً نحو : قاضٍ وغازٍ وداعٍ .

والرابع : ما كانت فيه خامسةً فصاعداً ، نحو: مُشترٍ ، ومُهْتَدٍ ، ومُسْتَدْعٍ، ومتقاضٍ، وما أشبه ذلك ، ولكلٍّ واحد من هذه الأقسام حكمٌ مختصٌّ به ذكروه، والناظم إنما ذكر هنا ثلاثةَ أقسام ، وهي: ما كانت الياء ثالثة وما بعده ، ولم يذكر الأول هنا ، بل ذكره قريباً من آخر الباب في قوله :

وَضَاعِفِ الثَّانيَ مِن ثُنَائِيّ ثَانِيهِ ذُو لِيْنٍ كَلاَ ولاَئِيّ

إلى آخر المسألة .

وكان من حقه أن يذكره هنا ، كما فعل غيره من هؤلاء المتأخرين، لكن اتبع الناظم في ذلك لفظ المنقوص ، وذلك أن ما الياء فيه ثانيةٌ ليس في الحقيقة من المنقوص الذي آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ ، بل من قبيل ما حُذف منه حرفٌ فصار لذلك ثنائياً كشِيَةٍ ، أصله: وِشْيَةٌ، وفي زَيدٍ ، أصله: فو زَيدٍ ، وفا زَيدٍ ، وذو مال ، وذا مال ، فكأن الناظم لم يأت هنا إلاّ بما دخل تحت لفظ المنقوص ، ثم ذكر الثنائيَّ على حِدَةٍ ، وأما مَن أتى / من النحويين بأربعة الأقسام ، فإنما أتى [٤٣١] بها من حيث قسَمَ ما آخره ياءٌ ، لا المنقوص المصطلح عليه ، فكلٌّ اتبع طريقاً صحيحاً .

وبدأ الناظم بالخماسي ، وهو الذي الياء فيه خامسةٌ فقال:

كَذَاكَ يَا المنقُوصِ خامِساً عُزِلْ

وقد دخل له بالمعنى ما فوق الخماسيّ ؛ لأنه إذا كان الحذف

يتوجّه على الياء خامسةً للاستثقال ، فأولى أن يتوجّه إذا كانت سادسةً ، ويعني: أنَّ الياء التي قبلها كسرة إذا كان قبلها أربعة أحرف فوقعت خامسة ، فإنها تُعزل في النسب ؛ أي: تحذف وجوباً ، فتقول في مشترٍ: مُشْتَرِيٌّ ، وفي مُعْتَدٍ: مُعْتَدِيٌّ ، وفي منقضٍ: منقضيٌّ ، ونحو ذلك ، ولا تقول : مشتَرَوِيٌّ ، ولا مُعتَدَوِيٌّ ، ولا مُنقَضَوِيٌّ ، وفي صحارٍ: صحاريٌّ ، وفي ثمانٍ: ثمانيٌّ ، وفي يمانٍ: يمانيٌّ ، إذا سميتَ بذلك كله، إلا أن الحذف في ثمانٍ ويمان على غير جهة الحذف في صحارٍ ومشترٍ ، كما سيذكر ، وكذلك تقول في مستدعٍ: مستدعيٌّ ، وفي متقاضٍ: متقاضيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ولا تبقي الياء ؛ لِمَا في بقائها من الثقل ، ولِمَا في الياء من السكون مع سكون ياء النسب الأولى فيلتقي ساكنان ، والقلب لا يمكن ؛ لأنه لا يكون إلاَّ مع فتح ما قبلها ، وهو غير جائزٍ ؛ إذ لا موجب له ، وأما الفتح في تغلَبيٌّ فله وجهٌ ، على أنه مسموعٌ على ظاهر كلام الخليل[1]، كما سيذكر بحول الله تعالى، ولا يمكن أيضاً تحريك الياء بالكسر ؛ لِمَا في ذلك من الثقل، كذلك لم يجيزوا في رحًى: رحَيِيٌّ، فلم يبق إلا الحذف فحذفوها ، وأما ياء يمانٍ فهي ياء نسب ، فوجب أن تحذف لدخول ياء النسب الطارئة ، كما تقدم ذكره ، وياء ثمان لاحقةٌ في الحكم

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١ .

بيمان ، وكلامه شامل لهما من جهة أنهما كالاسم المنقوص فدخلا في حكمه ، و « عُزل » معناه: نُحِّي وأُزيل ، يقال: عزلتُهُ عن العمل والولاية أي: أزلتُهُ ونحَّيتُهُ ، ثم قال:

واحذفْ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ... ...

وهذا هو القسم الثاني من أقسام المنقوص ، وهو ما كانت الياء فيه رابعة ، فيعني: أن المنقوص إذا كان رباعياً وقعت الياء فيه رابعةً ، فإن لك فيه وجهين :

أحدهما : حذف الياء وجعله أحق وأولى ، فتقول في قاضٍ: قاضيٌّ، وفي غازٍ: غازيٌّ ، وفي داعٍ: داعيٌّ ، وحكى سيبويه أنهم قالوا في رجل من بني ناجية: ناجيٌّ[1]، ومثل ذلك لو / سميتَ بيَرْمِي [٤٣٢] ويقضي لقلتَ : يرمِيٌّ[2] ويقضِيٌّ ، وأنشد سيبويه لعلقمة بن عَبْدَة :

كأسُ عزيزٍ من الأعنابِ عتَّقَهَا لِبَعضِ أربَابِهـا حانِيَّةٌ حُومُ[3]

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٣) ديوانه : ٦٨ ، والكتاب ٣/٣٤١ ، والمحتسب ١/١٣٤ ، والمقرب : ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٢ ، وشرح المفضليات للتبريزي : ١٣٤٢ ، وقد ذكر أن النسب إلى «حانة» وهذا لا إشكال فيه ؛ لأنه نسب قياسيٌّ ، وفي الكتاب ما يفهم أنه منسوب إلى «حانية» ؛ لأنه قال: ... أضاف إلى مثل ناحية ، وقاضي . وقال ابن جني في المحتسب ١/١٣٤ : « منسوب إلى حانية : فاعلة ... فأما الحانة فمحذوفة من الحانية ، ومثالها قاعة... » .

وذكر أنه أضاف إلى مثل: ناحية وقاض[1]، قال السيرافي: ذكر بعضُ أصحابنا أنه يقال: حانيَّة للموضع الذي تباع فيه الخمر كناحية، قال السيرافي: والمعروف حانة[2]، كما قال الأخطل :

وخَمرَةٍ من جِبَالِ الرُّومِ جاءَ بها　　ذو حانَةٍ ماجِدٌ أكْرِمْ بهَا حَانَا[3]

ووجه هذا الحذف ما تقدم من سكونها فتلتقي ساكنةً مع ياء النسب ، وذلك لا يجوز ، وأيضاً تحريكها بالكسر لا يجوز لثقله ، فحذفوا لأجل ذلك .

والوجه الثاني : وهو الوجه المرجوح قلب الياء واواً ، ولا يدفع ذلك من تحويل كسرة ما قبل الياء فتحةً فتقول: قاضَوِيٌّ ، وداعَوِيٌّ ، وأُمَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول في يرمي: يرمَوِيٌّ، ونظيره ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

فكَيفَ لَنَا بالشُّرْبِ إنْ لَمْ تَكُنْ لَنَا　　دَوَانِقُ عِندَ الحانَوِيِّ وَلاَ نَقْدُ[4]

وهذا الوجه محمول على مَن قال في تَغلِب : تَغلَبِيٌّ ، وفي يثرِب:

---

(١) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب ، وقد أورد بيت الأخطل .

(٣) ليس في ديوان الأخطل ، وهو في شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ ب ، ونسبه للأخطل ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/١٥٣ .

(٤) البيت يعزى للفرزدق ، وليس في ديوانه ، وعُزي لأعرابي ، ولذي الرمة (ملحقات ديوانه : ٦٦٥) ، والمحتسب ١/١٣٤ ، وابن يعيش ٥/١٥١ ، وعُزي لتميم بن أُبيٍّ بن مقبل العجلاني ، وهو في ملحق ديوانه : ٣٦٢ .

يَثْرَبِيٌّ ، فكأن قاضياً وغازياً مثل: يثرِب وتغلِب ، وهم قد فتحوا ما قبل الآخر لتوالي الكَسَرات مع عدم الاعتداد بالساكن ، فصار كنَمَرِيّ وشَقَرِيّ في نَمِر وشَقِر ، فكذلك قاض ونحوه ، تُقلب كسرته فتحة ، فتنقلب ياؤه واواً ، وقولهم: تغلَبيٌّ ليس بكثير ولا بلغ عند سيبويه مبلغ القياس ، ولذلك قال فيه: إلا أن ذا ليس بالقياس اللازم ، وإنما هو تغييرٌ[1]، يعني بالتغيير: التغيير الشاذّ كسُهْلِيٍّ ونحوه[2] ، وهو عند المبرد قياسٌ، لأنه لا يعتدُّ بالسَّاكن[3]، ولَمَّا كان قاضويٌّ مفرعاً على ذلك كله، كان وِزانَه في القلة وعدم الاطراد ، فلذلك صار مرجوحاً عند الناظم.

وبعد فهاهنا نظران :

الأول: أنَّ الناظم جعل الحذف في المنقوص المذكور هو الأجودَ على الإطلاق ؛ إذ لم يستثن من ذلك شيئاً ، وليس كذلك عند غيره ؛ لأنهم يقولون: إذا تحولت كسرة ما قبل الياء فتحةً قياساً على تغلَبي ، انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير في التقدير: قاضَيّ وغازَيّ ، فمَن قال في ملهًى وبابه: ملهَوِيٌّ ، قال في هذا: قاضَوِيّ وغازَوِيّ ، وهو أحسن الوجهين ، ومَن قال في ملهًى: ملهِيٌّ / [٤٣٣]

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب ، وعزاه إليه السيرافي في شرح الكتاب ٤/ق ١٥١ أ فقال: « وقال أبو العباس : جواز ذلك مطرد » ، وهو في شرح الرضي ٢/١٩ .

فحذف حملاً على باب (حُبلى)، قال في هذا: قـاضِيٌّ وغـازِيٌّ ، وهـو أضعفُ الوجهين ، قالوا: فقـد صـار قـاضِيٌّ علـى وجهـين ــ أحدهمـا أحسن الأوجه الثلاثة وهو الأصل ـ : الأول والثاني ، والوجـه الثـالث وهو أضعفها ، وهو فرع الفرع ، والوجه الثـاني فـرعٌ باعتبـار الوجـه الأول الأصيل فرعٌ باعتبار الوجه الثالث ، فهو فرعٌ بين أصل وفرعٍ ، هذا ما قـالوه ، فـإذن ليس قولهـم: قـاضِيٌّ بـأحقَّ علـى الإطـلاق مـن قاضَوِيٌّ ، والناظم قد أطلق القولَ بأنه أحقُّ ، فهو مشكلٌ ، والجواب: أنَّ هذه الطريقة جرى عليها ابن أبـي الربيـع وبعـض المتـأخرين، وإنمـا قالوا ذلك بالقياس ، وأمَّا غيرهم فعلى ما قاله الناظم من إطلاق القول براجحية الحذف ، وقد يقال: لا يلزم مـن كـون قـاضٍ إذا صـار بعـد التحويل على قاضًى تقديراً أن يجريَ مجرى ملهًـى في جميـع وجوهـه ، وإنَّمـا ذكـر سـيبويه جريانَـه مجـرى تَغْلَبِـيٌّ في القلـب لا في الحـذف[1]، فلنقتصر عليه حتَّى يقوم دليل على غير ذلك .

والنظر الثاني: أن المنقوص في باب النسب على وجهين :

أحدهمـا: أن يكـون مسـتعملاً قبلـه ، وهـذا هـو البـاب والأعـمُّ كقاضٍ وغازٍ ومستدعٍ ، ونحو ذلك ، وحكمه ما تقدم .

والثاني: أن يكون مقدراً في باب النسب خاصـة لم يسـتعمل في

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١ .

غيره، وذلك يتصور في كل اسم كان آخره واواً قبلها ضمةٌ ، إلا أنه لم يرفض لبناءِ الكلمة على تاء التأنيث كقَلَنسُوَةٍ ، وقَمَحدُوَةٍ[1]، وقَرْنُوَةٍ لنبْتٍ يُدبغ به ، وعَرْقُوَةٍ[2]، ونحو ذلك ، فهذا إذا أرادوا النسب إليه فلا بدَّ من حذف التاء كما تقدم ، فيصير اسماً آخره واوٌ قبلها ضمةٌ فلا بدَّ أن يرجعِ إلى القياس من قلب الضمة كسرة والواو ياء فيصير في التقدير قَلَنْسٍ ، وقَمَحْدٍ ، وقَرْنٍ ، وعَرْقٍ ، كما قالوا: أدْلٍ ، وأَجْرٍ ، وإذا صار كذلك كان حكمُهُ حكمَ المنقوص في الاستعمال ، إن كانت الياء خامسةً ، فلا بدَّ من حذفها ، فتقول: قَلَنْسِيٌّ ، وقَمَحْدِيٌّ ، وإن كانت رابعةً فالوجهان ، فتقول في الأجود: عَرْقِيٌّ ، وقَرْنِيٌّ[3]، وفي غيره : عَرْقَوِيٌّ ، وقَرْنَوِيٌّ ، وقد نص السيرافي على جواز ذلك في: عَرْقَوِيٌّ ، وحكاه سماعاً في قَرْنَوِيٌّ[4]، وإذا ثبتَ هذا وأنَّ المنقوص / تقديراً كالمنقوص تحقيقاً ، فقد يقال: إن الناظم [٤٣٤] لم يتعرَّض له ، وإنما تكلم في المنقوص المستعمل ، وترك غيره لبعد فهمِهِ من كلامه ، إذ لا يسبق الذهن في المنقوص إلا إلى المستعمل ،

---

(١) القَمَحدُوَة كما قال أبو زيد : ما أشرف على القفا من عظم الرأس والهامة فوقها ، والقذال دونها مما يلي المقذ . اللسان (قمحد) .

(٢) العَرقُوة : خشبة معروضة على الدلو . اللسان (عرق) .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٠ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٥٠ أ .

وقد يقال: إنه قصد ما هو أعمُّ من المستعمل؛ إذ كان المقدَّرُ النقص منقوصاً ، وعليه يجري حكمه ، والقياس مؤدٍّ إليه ، ويطلق عليه لفظ المنقوص ؛ لأنّه مِمَّا آخرُهُ ياءٌ قبلها كسرةٌ ، أعني : عند النسب إليه ، وإذا حملناه على هذا ، كان أكثرَ فائدةً وأقربَ إلى مقاصد الناظم في الحصر والاستيفاء للقوانين مع الاختصار ، والله أعلم .

ثم قال :

... وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

هذا هو القسم / الثالث من أقسام المنقوص وهو ما كانت الياء فيه ثالثة ، فيريد أن الياء إذا وقعت في المنقوص ثالثة ، فإنَّ القلب فيها واواً حتمٌ لازمٌ لا يجوز غيره ، فلا تُحذَفُ فيه الياءُ كما حُذفت فيما تقدَّمَ ، فتقول في شجٍ وعمٍ ورَدٍ: شَجَوِيٌّ ، وعَمَوِيٌّ ، ورَدَوِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، ووجهه أنه لما كان هذا القسم من باب نَمِرٍ وشَقِرٍ يجب أن تحوَّلَ كسرتُهُ في النسب فتحةً وياؤُهُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما سيأتي ، صار من باب المقصور الذي الألف فيه ثالثة ، فقد تقدم منعُ الحذف فيه ووجوب القلب ، فكذلك هذا ، وتقول عنَّ الشيءُ لي يعنُّ بالكسر ، ويَعُنُّ بالضم عنّاً ، أي: اعترضَ لي ، يقال: لا أفعله ما عنَّ في السماء نجمٌ ، أي: ما عرَضَ ، ورجلٌ مِعَنٌّ، وامرأةٌ مِعَنَّةٌ من ذلك .

واعلم أن الثلاثي المقصور ، نحو: عصًى ورحًى لا يدخل له هنا ،

ولا يشمله لفظ ثالث ، وإن كانت الألف ثالثة ؛ لأن « ثالثاً » في كلامه على حذف الموصوف ، فإما أن يقدر الياء حتى كأنه قال: وحتمٌ قلب ياء ثالثٍ ، وإما أن يقدر الحرف المعتلُّ كأنه قال: قلبُ معتلٍّ ثالث ، أمَّا الأول فصحيحٌ ، ومما يدل عليه ما قبله ؛ إذ قال :

والحذْفُ في اليَا رَابعاً أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ ... ...

فهذا حكم الياء الرابع ، وقد تقدم حكم الخامس ، فلم يبق إلا الثالث فذكره ، وأما الثاني فلا دليل عليه ، فوجب اطِّراحه ، وعلى هذا يبقى له حكم المقصور الذي ألفه ثالث ، فانظر من أين يؤخذ له الحكم فيه ، وإلا فمسألته ناقصة ،/ وا لله أعلم . [٤٣٥]

ولمَّا حكم على الياء الثالثة بوجوب القلب واواً ثم ما يلزم عن ذلك من فتح ما قبل ذلك المنقلب ؛ إذ لا يمكن بقاءُ الواوِ مع كسر ما قبلها ، فقال :

وأَوْلِ ذَا القَلْبِ انفِتَاحاً وَفَعِلْ وَفِعِلٌ عينَهُما افْتَحْ وَفُعِلْ

ذو القلب هو الياء الذي حكم عليه بالقلب أي : اجعل الفتح والياء للياء المنقلب واواً ، وقد تقدم تمثيله ، إلا أن في كلامه ما يظهر منه عكسُ القياس الصناعي ، وذلك أنه حكم أولاً بقلب الياء واواً ، ثم ذكر أن الحرف المنقلب إلى الواو لا بدَّ من إيلائه الفتحَ ، فحصل من كلامه أن القلب كأنه سابقٌ على الفتح لاحقٌ بالحرف المقلوب ، هذا ظاهر ما يفهم من كلامه ، وهو مفهوم على غير وضع الصناعة

وغير ممكن فيها ، ؛ لأنَّ القلب إذا فرض حصوله قبل الفتح لم يمكن استقراره لمكان الكسر قبل الواو ، والواو لا تثبُتُ معه ، فلا بدَّ من رجوعها إلى أصلها من الياء ؛ لأنها المناسبة للكسرة . فحصل نقض الغرض من القلب واواً ، بل وضع الصناعة فيه ما قالوه من أنَّ « شَجٍ وقَاضٍ » ونحوهما لما عُلِمَ أن الياء تلحقه أعني : ياء النسب ، فتصير ياؤُهُ مكسورةً في التقدير ، فتتوالى كسرتان ، فيُلحَقُ بباب نَمِر ونحوه، عمِلوا على إزالة هذا العارض من النقل ، فحوَّلوا كسرته الأولى فتحة، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير : شَجًى كفَتًى ورحًى وما أشبه ذلك ، ومن شأن النسب إلى مثل هذا أن تقلب الألف فيه واواً لا ياءً ، لما يلزم من الثقل باجتماع الياءات والكسر ، فكذلك العمل في شَجٍ ، هذا وجه الصناعة عندهم ، وهو سبق تحويل الكسرة فتحةً لقلب الياء واواً ، وهو الجاري على الأمر المعقول والمتعارف لا ما ظهر من كلامه ـ وأيضاً ـ فليس القلب في هذه الياء كما قال ، بل انقلبت الياء ألفاً لوجود موجب القلب ، ثم انقلبت الألف واواً ؛ لأنهم إنما يغيرون ما يغيرون في الاسم قبل لحاق ياء النسب في التقدير ، فكل ما أمكن لحاقُهُ من الإعلال قبل لحاقها فلو استعمل كذلك دون ياء ، فهو الذي يلحقونه في الاسم المنسوب، ألا ترى إلى ما تقدم من كلامهم في عَرْقُوَة، وقَمَحْدُوَة، ونحوهما ، وقد نصوا على أن النسب إلى عَبَايَة ، وهِرَاوَة، ونحوهما، / مما ينبى [٤٣٦]

على التاء : عَبَائِيٌّ وهَرَائِيٌّ[1] بالهمز لَمَّا كانوا يقدرون حذف التاء قبل لحاق ياء النسب ، واستعماله على ذلك وتقدير الاستعمال كذلك موجبٌ لقلب الواو والياء همزةً لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة ، هذه قاعدةٌ معلومةٌ لسيبويه وغيره في باب النسب[2]، وفي باب جمع التكسير ، وغير ذلك ، ولا أحد يمنعها فيما أذكره ، فكيف يجعل الواو هنا منقلبة عن الياء من غير ذلك التدريج المذكور ، فهذا أيضاً عدم اعتبارٍ لقوانين الصناعة ووجوه التعليم .

والجواب عن الأول: أنَّه لا يتعيَّنُ من كلامه سَبْقِيَّةُ قلبِ الياء واواً لتحويل الكسرة فتحةً ؛ لأنه معطوفٌ عليه بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ، كما نصَّ هو عليه في باب العطف ، وأما قوله: « وأَوْلِ ذا القلب » فلا يقتضي أيضاً حصول القلب إلى الفتحة ، إذْ لم يمكن أن يسمَّى ذا القلب مع عدم حصوله في الوقت ؛ لأنه سيحصل بعد

---

(١) ظاهر كلام سيبويه ألاّ تقلب الواو همزة ، فتقول في النسب إلى هراوة : هراوي ، كما تفعل في شقاوة وغباوة ؛ لأنهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لثقلها ، ولأنها مع الألف مشبهة بآخر حمراء حين تقول : حمراوي وحمراوان ، ثم يبدلون الواو مكان الهمزة فيما كانت همزة منقلبة عن أصل ، مثل غداء ورداء ، فيقولون : غداوي ورداوي ، ولا يفعلون ذلك في الياء » . ٣٤٩/٣ باختصار ، ففرقوا بين الياء والواو ، فقلبوا الياء همزة، وأبقوا الواو . انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٥٥أ ـ ١٥٦أ .

(٢) ٣٤٨/٣ ـ ٣٤٩ ، وهي قاعدة معروفة ، إذا تطرفت الواو أو الياء أو الألف بعد ألف زائدة قلبت همزة .

ذلك، كما لو قلتَ : وأوْلِ الياء التي ستقلب واواً فتحاً ؛ ليكون هو المسوِّغَ لقلبها ؛ وإذا أمكنَ حملُهُ على هذا لم ينبغِ حملُهُ على غير تحصيل .

والجواب عن الثاني:

إنَّ انقلاب الواو عن الألف المنقلبة عن الياء مسوِّغٌ لأن يقال : انقلبت عن الياء ، وإلغاء الواسطة في اللفظ وإن كان الأصلُ النطقَ بذلك، اختصار تلك لا يضر ، وأيضاً فذلك تقديريٌّ ، والظاهر عدم الواسطة، ومن عادة الناظم اعتبار الظاهر في كتبه ، والبناء على ذلك، ولا شك أن الظاهر قلب الواو عن الياء وأن لا واسطة ، ثم قال :

... ... وَفَعِلْ وَفِعِلٌ عينَهُما افْتَحْ وَفُعِلْ

يعني أن هذه الأبنيةَ الثلاثة وهي (فَعِل) على كَتِف ، و(فِعِل) على وزن إِبِل، و(فُعِل) على وزن دُئِل ، إذا نسبتَ إلى ما كان من الأسماء على وزنها فلا بد من فتح عينها ، فيصير (فَعِل) إلى (فَعَل) كطَلَل ، و(فِعِل) إلى (فِعَل) كعِنَب، و(فُعِل) إلى (فُعَل) نحو صُرَد ، فتقول في نَمِر: نَمَري ، وفي كَتِف: كَتَفي ، وفي شَقِر: شَقَرِيّ[1]، كأنك نسبتَ إلى نَمَر وكَتَف ، وتقول في إبل: إِبَلي ، كأنك نسبتَ إلى إِبَل ،

---

(١) الشَّقِر : شقائق النعمان ، ويقال : نبتٌ أحمر ، واحدتها شَقِرة . اللسان (شقر)، وفي شرح أبنية سيبويه : ١٠٥ : « الشَّقِران : شقائق النعمان » .

وتقول في دُئِـل: دُؤَلي ، ومن ذلـك: أبـو الأسـود الـدؤلي، وفي رُئِـم: رُؤَمي[1]، كأنك نسبتَ إلى دُؤَل ورُؤَم ، وكذلك إذا سميتَ بضُرِبَ أو قُتِلَ ، تقول فيه : ضُرَبي وقُتَلي ، ووجه ذلك أنها لو تركت كسرتُها غير محوَّلة / لكان الثِّقلُ أغلبَ على الكلمة من حيث توالت فيها [٤٣٧] الحركاتُ ، واجتمع فيها كسرتان متواليتـان ، وياءان ، ولم يبق من الكلمـة غـيرَ مكسور إلا حرفٌ واحدٌ ، فكـان ذلـك أثقلَ عليهم، ولذلك حوَّلوا الكسرة فتحةً ، وأما (فَعُل) و(فُعُل) فلم يذكر الناظم فيهما، ولا فيما كان نحوهما تغييراً ، فدل بذلك على بقائها على أصلها، فتقول في سَمُر: سَمُري، وفي طُنُب[2]: طُنُبي ، قال سيبويه : «وإن أضفتَ إلى (فَعُل) لم تغيره؛ لأنها إنما هي كسرةٌ واحدة ، كلهم يقولون : سَمُري »[3]، يعني: يبقونه على حاله، وهنا مسألتان :

إحداهما : أنه إنما ذكر في هذا التحويل والقلب ما كان على ثلاثة أحرف، وترك ما كان على أكثر من ذلك ، ولم ينصَّ على حكمه مع تأكُّدِ النظر فيه ، فدل ذلك من قصده على أنه يبقى على أصله دون تغيير ، وإن توالت فيه كسرتان مع الياءين وذلك إذا كان

---

(١) الرُّئم : الاست ، ولا نظير لها إلا الدُّئل ، وهي دويبّـةٌ . اللسـان (رأم) . والوُعِل لغة في الوَعِل : تيس الجبل .

(٢) الطُّنْب والطُّنُب : حبل الخباء والسُّرادق . اللسان (طنب) . وانظر شرح أبنية سيبويه : ١١٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٣ .

الاسم رباعياً نحو: تَغلِب ، فإنه يقتضي أنك تبقيه على أصله ، وإن توالت الكسرتان فتقول فيه : تَغلِبي ، وكذلك إذا سميت بتَضْرِبُ تقول فيه: تضرِبي ، وهذا أحد الوجهين فيه ، وهو أجودهما ، بل هو القياس والأصل عند سيبويه والخليل[1] والجمهور ، ووجه ذلك: أن الثقل بتوالي الكسرات لم يغلب على الكلمة لمكان الساكن الموجود، والساكن معتد به فلم يكن كنَمِر وشَقِر، في غلبة الكسرات، فلم يلحَق به .

والوجه الثاني: ـ وتركه الناظم ـ فتح اللام وهو مسموعٌ من كلامهم في تغلِب ، فإنهم قالوا: تَغلَبيّ ، وجعله سيبويه والخليل موقوفاً على السماع كالتغيير اللاحق في نحو: سُهْليّ[2] وأُمَويّ في: أمية ، وما أشبهها ، مما هو معدود غير مقيس، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا نبَّه عليه ، ولا ارتضى مذهب المبرد فيه أن يجعله مقيساً[3]، فالفتح والكسر عنده وجهان جائزان ، ووجه ذلك عنده عدم الاعتداد بالساكن لضعفه، فصار كالعدم ، فأشبه ذلك نَمِر وشَقِر ، كما لم يعتدوا به في

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٠ ـ ٣٤١ ، ٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤١ .

(٣) لم أقف على هذا الرأي في المقتضب (باب النسب) ولا في كتبه الأخرى ، وقد عُزي إليه في شرح الرضي للشافية ٢/١٩ ، والتوطئة للشلوبين : ٣٢٧ ، وانظر هامش ص : ٢٦ من هذا الباب .

قولهم: صِبيَة وقِنية ، فقلبوا الواو ياءً لأجل الكسرة مع وجود الحاجز، فلولا أنه كالعدم لم يفعلوا ذلك .

قال الشلوبين: ألا يعتدَّ بالساكن ليس بالأصل ، بل هو توجيه شذوذ ، فكيف يجعل قياساً، وإنما هو كقول العرب في البصرة: بَصْرِيّ، كما قال الخليل[1].

ووقع للجزولي / في تغلِب مذهبٌ ثالث لم يرتضِهِ أيضاً الناظم ، [٤٣٨] وهو أنه يجعل البناء على الكسر هو المختار مع جواز الآخر قياساً[2]. قال أبو علي الشلوبين: هذا مذهبٌ ثالث غير مذهب المبرد وسيبويه ؛ لأن المبرد يجيز الوجهين، ولا يختار الكسر كما اختاره أبو موسى، وسيبويه لا يجيز الفتح إلا فيما سُمع كتَغْلَبيّ ، قال: وهذا المذهب مذهب مَن توسط بين القولين ، ولا أحفظه لغير أبي موسى[3]. وتقول على هذا في مكتسِب ومتماسِك وما أشبه ذلك: مكتسِبي ومتماسِكيّ، ولا تغير شيئاً عن حاله، وهو أولى بعدم التغيير لعدم الثقل ؛ إذ فيه ثلاثة أحرف غير مكسورة ، فخفَّ الأمر فيه في توالي الكسرتين ، فلم يكن ثقله مثله في نَمِر ونحوه ، ولا خلاف في هذا ،

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢١ أ .

(٢) انظر شرح المقدمة المقدمة الجزولية : ١٠٢٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية : ١٠٢٦ . وأبو موسى هو الجزولي (ت ٦٠٧هـ) صاحب المقدمة الجزولية .

وإنما الخلاف في الرباعيّ كما تقدم .

والمسألة الثانية : أن كلامه يقتضي في النسب إلى صَعِق[1] بفتح الصاد أن تقول: صَعَقِيّ بفتحهما معاً، كما تقول في نَمِر: نَمَرِيّ ، وعلى مَن كسر الصاد إتباعاً فقال: صِعِق أن تقول: صِعَقيّ بكسر الصاد وفتح العين كما تقول في إِبِل: إِبَلِيّ ؛ لأن الناظم أطلق القول في تلك الأبنية ، وهذا فيه نظران :

أحدهما: أن يقال: أمّا النسب إلى صَعِق المفتوح الصاد فظاهر لا إشكال فيه، وأما النسب إلى المكسور الصاد فإنه إتباع لكسرة العين ، فالقياس إذا زالت كسرة العين في النسب أن تزول كسرة الصاد لا أن تبقى ، فتقول إذن فيه: صَعَقيّ بفتحهما إلا أن تقول: صِعِقيّ كـإِبِليّ ، ويدلك على ذلك قول سيبويه لما حكى الإتباع في النسب سماعاً . قال بعد ذلك : « والوجه الجيد: صَعَقيّ[2] » يعني: بفتحهما لما تقدم من ارتفاع علة الإتباع ، هذا نظر .

والنظر الثاني في كلامه: اقتضاؤه للقياس في ذلك كغيره مما هو على مثاله ، وذلك غير سديد ؛ لأنه عنده على السماع ، ولذلك لما قال

---

(١) الصَّعِق : الشديد الصوت ، والرَّجل تصيبه الصاعقة ، ومَن يُغشى إذا سمع صوتاً شديداً ، واسم رجل . اللسان (صعق) .

(٢) ونصه ٣٤٣/٣ : « وقد سمعنا بعضهم يقول في الصعق : صِعِقيٌّ ، يدعه على حاله وكسر الصاد ؛ لأنه يقول : صِعِق ، والوجه الجيد فيه صَعَقِيّ ، وصِعَقيٌّ جيد » .

سيبويه: « وصَعِقِي جيدٌ[1] » اعتذروا عن هـذا الكـلام فقـالوا: ليـس في قوله: « إنه جيد » نص على أنه مقيسٌ ، بل يمكن أن نقول ذلك بالنظر إلى السماع ، قاله ابن الضائع[2] .

والجواب عن الأول : أنّا لا نسـلّم أن النـاظم تعرض لما كانت صورة البناء فيه / إتباعاً ؛ لأن ذلك عارض في الكلمـة ، وإنمـا تكلـم [٤٣٩]
على ما هو أصل بناء كإبِل،، وعلى هذا يزول الإشكالان معاً ، نعـم لو سمّيتَ بذلك المتْبَع لقلـتَ في النسب إليـه: صِعَقِـي ، ودخـل تحت كلامه؛ لأنه الآن أصلُ بناءٍ زال فيه حكـم الإتبـاع بالتسـمية، ثـم إنـه يجابُ عن الثاني بأن كون ذلك سماعاً غيرُ مسلّم ، بل هو قيـاسٌ، وإن ذهَبَ ذاهبٌ إلى القـول بكونـه سماعـاً ، فقـد ذهـب ابـن خـروف إلى جواز القياس فيه ؛ لأنَّ الفتح في العين عارضٌ[3]، فلا يعتدُّ به كالكسر في قولهم: اُدْعِي ، في خطاب المؤنث ، ألا ترى أن ضمَّ الهمـزة بـاقٍ ، وإن كان موجِبه قد زال ، وهو ضم العين ، ثم ذكر أن مَن فتح الصاد فعلى مراعاة العارض ، والاعتـداد بـه، وكذلـك جعـل العلّـة صـاحب الترشيح أبـو بكـر المـارديّ[4] صِعَقـيّ بكسـر الصـاد وفتـح العـين هـو

---

(١) الكتاب ٣٤٣/٣ ، وانظر الحاشية السابقة .

(٢) شرح الجمل ١/ق ١٢٠ ب .

(٣) لم أجده في تنقيح الألباب ، وهو في شرح الجمل لابن الضائع ٢/ق ١٢٠ ب .

(٤) هو خطاب بن يوسف المارديّ ، من أهل قرطبة من ماردة ، ثم سكن بَطَلْيَوس ، عاش في النصـف الأول مـن القـرن الخـامس الهجـري ، لـه شـعر فيمـا يذكـر ويؤنـث ، وكتـاب

الأقيس تفريعاً على لغة مَن قال: صِعِقي بالإتباع ، وهو ظاهر؛ لأنها لغةٌ ثانية ، فلا يبعد فيها مراعاة العارض ، إن سلم أنه عند أهلها عارضٌ . ويرشد إلى قول ابن خروف قول سيبويه: « وصِعِقي جيدٌ » ، ولم يقل: إنه نادرٌ ، ولا شاذٌّ ، ولا موقوف على السماع ، كما قال أولاً في : صِعِقي المكسور الصاد والعين ؛ إذ قال: وقد سمعنا بعضهم يقول: في الصَّعِق: صِعِقي ، يدعه على حاله وكسرِ الصاد ؛ لأنه يقول: صِعِق ، فأحال فيه على السماع ، بخلاف الوجهَين الأخيرين ، وهذا كله على رواية مَن روى صِعَقي ، وهو الذي اعتمد السيرافيّ في شرحه لكلام سيبويه[1].

وفي المسألة كلامٌ متعلق بلفظ الكتاب لا حاجة بنا إليه ، وإنما يتكلم في لفظ سيبويه في هذا الشرح إن اتفق ذلك لتعلقه بكلام ابن مالك في هذه الخلاصة ؛ إذ الشرط أن لا يتعرض إلى غير الشرح لها ،

«الترشيح» في النحو ، قال عنه ابن الأبار : كان من جلة النحاة ومحققيهم ، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق، روى عن أبي عبد الله بن الفخار ، وأبي عمر أحمد ابن الوليد ، وهلال بن عريب ، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر وغيرهما ، تصدر لإقراء العربية طويلاً ، نقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً ، توفي بعد سنة خمسين وأربعمائة. انظر ترجمته في إشارة التعيين : ١١٢ ، والبلغة : ٧٧ ، وبغية الوعاة ٥٥٣/١، والتكملة لابن الأبار ٤٢/١ ، وكشف الظنون : ٥٠٧، ٩٤٨ ، ومعجم المؤلفين ١٠٣/٤ ، والدراسة التي كتبها عنه أ. د. حسن بن موسى الشاعر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة عدد ٧٩ ـ ٨٠ سنة ١٤٠٨هـ .

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٩ أ .

والكلام مع الناظم في ألفاظها ، وا لله المستعان .

* * *

وقِيلَ في المرميِّ : مَرْمَوِيُّ   واختِيرَ في اسْتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ
ونحوُ : حيٍّ فتحُ ثانِيهِ يجبْ   وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

هذا الفصل من تمام مسألةِ ما آخره ياءٌ مشددة ، وقد تقدم أنه على قسمين، وتقدم الكلام على القسم الأول فيهما ، وهو ما كانت الياء المشدَّدة فيه زائدة وهي: ياء النسب ، وما أشبهها ، وآخُذُ الآن في الكلام على القسم الثاني ؛ وهو ما لم تكن الياء المشدَّدة فيه كذلك، وهذا على نوعين :

أحدهما: ما كانت إحدى الياءين / فيه زائدة والأخرى أصلية . [٤٤٠]

والآخر: ما كانتا فيه أصليتين . والأول على نوعين أيضاً :

أحدهما: ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيل)، وهذا سيذكر إثر هذا.

والآخر: ما ليس كذلك ، وهو الذي شرع فيه فقال:

وقِيلَ في المرميِّ : مَرْمَوِيُّ

إلى آخره . يريد : أن العرب تنسب إلى مرميّ ، وما كان نحوه مما آخره ياءٌ مشدَّدة إلا أن إحدى الياءين فيه أصلية على وجهين:

أحدهما: أن تقول: مرميٌّ فتحذف الياءين معاً كما تحذفها من كرسيّ[١]، فصورة اللفظ بعد النسب كصورته قبله ، إلا أنه يفرق

(١) الكتاب ٣/٣٤٦ .

بينهما بما تقدم ، وهذا هو المختار عند الناظم ؛ إذ قال:

واخْتِيرَ فِي اسْـتِعْمَالِهِم مَرْمِيُّ

أي: في استعمال العرب ، وحذف الياءين هنـا ليس على قياس حذف ياء كرسيّ ، وإن وقع الحذف فيهما معاً على صـورةٍ واحـدةٍ ، بل حذفتَ هنا الياء الساكنة كمـا حذفتَهَا في عـديّ، وعلـيّ ، وهـذا أولى بالحذف منـه مـن عـديّ وعلـيّ؛ إذ كـان هـذا خماسياً ، وذلـك رباعيٌّ ، فإذا حذفتَهَا بقي اللفظ على وزن (مَرْمٍ) بمنزلة قاضٍ .

والثاني: أن تحوّلَ الكسرة فتحة كما حولتَهَا في تغلِـبَ ، فتقـول: قاضَوِيٌّ ، كما تقـول في مرمِـيّ: مَرمِـيٌّ ، كمـا تـرى ، وعلـى الثـاني تقول: مَرْمَوِيٌّ، وهذا الذي قال فيه الناظم:

وقِـيلَ فِي المـرمِيِّ : مَرْمَوِيُّ

وليس بالمختار ، كما لم يكن في قاضٍ: قاضَوِيٌّ هو المختار ، بـل هذا أولى ألاَّ يكون مختـاراً لزيـادة حروفـه علـى حـروف قـاضٍ ، قـال سيبويه: « ومَن قال : حانَوِيٌّ قال: مَرْمَوِيٌّ[1] » ، ومن ذلك: مَقْضيٌّ ، ومعْنِيٌّ ، ومَدْحِيٌّ ، تقول فيه: مَقْضيٌّ ومقضَوِيٌّ ، ومَعْنِـيٌّ ومعْنَـويٌّ ، ومَدْحِيٌّ ومَدْحَوِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، ثم ذكر النوع الثاني فقال :

ونحوُ حيٍّ فـتْحُ ثانيهِ يجبْ

يعني: أن ما كان آخره ياء مشددةً أصليةً ، حكمُهُ إذا نسبتَ إليـه أن يفتَحَ ثانيه مطلقاً وهي الياء المدغمة ، فإذا فعلـت ذلـك رددتَهَـا إلى

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٣ .

أصلها ، فإن كان أصلُهَا الياءَ تركتَهـا على حالهـا ، وإن كـان أصلهـا الواوَ رددتَهَا واواً ، ولا تتركُهَا ياءً كما كانت حالة الإدغامُ ، وذلـك معنى قوله:

وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

وضمير « اردده » المنصوب عائدٌ على الثاني في قوله: «فتْحُ ثانِيهِ يجبْ » ، وكذلك ضمير « يكن » و « قُلِب » ، وأمـا ضمـير « عنـه » / [٤٤١] فعائدٌ على الواو ، والتقدير: وارْدُد ثانيَ نحو: حيٌّ واواً إن يكن ذلـك الثاني منقلباً عن الـواو ، ومفهـوم هـذا الشرط أن الثـاني إن لم يكـن منقلباً عن الواو لم يُردَّ واواً ، بل يبقى على حاله ، وأما ردُّ الياء الثالثـة واواً فقد تقــدم ذكـره ، فلـم يحتـج إلى إعادتـه ، وإنما رُدت اليـاء إلى أصلها من الواو في النسـب ؛ لأن الموجـب قلبهـا يـاءً ، وهـي: واوٌ في الأصل، إنما كان اجتماعها مع الياء الثانية، وسبق إحداهما بالسـكون، فلما زال الموجِب زال الموجَـب ، وهـو القلـب فرجعـت إلى أصلهـا ، وأما الياء الثانية فلا بدَّ من قلبها واواً لأجل ياء النسب في حيٌّ: حيَوِيٌّ ؛ لأنـه مـن حَيِـيَ ، وحكـى سيبويه عـن العـرب في حيَّـةَ بـن بهدَلَـةَ: حَيَوِيٌّ[1]، وتقول في طيّ: طَوَوِيٌّ ؛ لأنه من طويـتُ ، وقـالوا في ليَّـة: لَوَوِيٌّ ، وكذلك تقول: في شيّ: شَوَوِيٌّ ، وفي كـيّ: كَـوَوِيٌّ ، ونحـو ذلك ، وإنما فتحوا وأصله السكون ؛ إذ كانوا في الصحيح قد يفتحون

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٥ .

من غير ضـرورة ، وذلـك قولهـم في الحمْـض: حَمَضـي ، وفي الرمْـل: رَمَلِيٌّ، فلما لم يمكنهم أن يجمعوا بين أربع ياءات لثقل جمعها ، ولا أن يردوا الواو إلى أصلها مع بقاء السكون في لـوِّيّ مثـلاً ونحـوه ، فتحـوا ليتوصَّلوا إلى التخفيف بذلك التحريك ، ثم علـى النـاظم هنـا سؤالٌ: وهو أنه حَتَمَ هنا بوجهٍ واحدٍ ، وهو ما ذَكَرَه ، والناس قد ذكروا فيـه وجهين: أحدهما: هذا ، والثاني: إبقاؤه على حاله، والجمع بين أربـع ياءات ، فتقول على هذا: حيِّيٌّ ، وليِّـيٌّ ، وطيِّـيٌّ ، ومـا أشبه ذلـك ، وعليه طائفـة مـن العـرب ، وهـو قـول أبـي عمـرو بـن العـلاء ، قـال سيبويه: « ومن قال: أُمَيِّيٌّ قال: حيِّيٌّ ، وكان أبو عمـرو يقـول: حيِّـيٌّ وليِّيٌّ »[1]، فأنت ترى كيف ذكر الناس الوجهـين علـى الجـواز ، فحَتَـمَ النـاظم بأحدهمـا ، ولم يجز غيرَه ، وهـذا خـلاف مـا عليـه العــربُ والنحويون ، ولا يقال: إن ما ذكـره هـو القيـاسُ ؛ لأن عـادة العـرب الفرار من اجتماع الياءات في هــذا البـاب ؛ لأنـا نقـول : التعليـل إنمـا يكون من وراء السماع ، ولا سيما على عادته في التمسـك بالسـماع كيفما كان.

والجوابُ عن ذلك: أن نحو: حيِّيٌّ وليِّيٌّ ـ وإن أجازه غيرُهُ ـ شاذٌّ عنده ، لم يبلغ في السماع مبلغ القياس ، ولا ما يقرب من ذلـك ، ألا

---

(١) الكتاب ٣٤٥/٣ .

تراه قال في التسهيل : « وشذ نحو: حيّيٌّ وأُمَيِّيٌّ »[1]، وفي كلام سيبويه / ما يشعر بقلته في الموضعين ، فقال في: أُميَّة لَمَّا ذكر حكمه وأنه [٤٤٢] أُمويٌّ: « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: أُمَيِّيٌّ فلا يغيرون لَمَّا صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتلّ شبهوه به[2]» . فهذا الكلام مشعرٌ بالقلة بلا بدّ ، وقد جعل بعد ذلك حَيِّيّ قياساً على أُمَيِّيّ[3]، فالمسألتان من باب واحد ، ولذلك لما ذكر الناظم هنا حكم (فُعَيلة) لم يذكر فيها إلا (فُعَليٌّ) خاصة، وألزم ذلك ، فقال: « وفُعَليٌّ في فُعَيلَةَ حُتِمَ » ، فلا اعتراضَ إذن عليه ، إذْ كانت طريقته هذه ، وقوله:

وارْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عَنهُ قُلِبْ

فيه من الضرورة إتيانه بفعل الشرط مضارعاً مع تقدم ما يدل على الجواب، نحو:

فَلَم أَرْقِهِ إنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإنْ يَمُتْ فَطَعْنَةُ لاَ غُسٍّ وَلاَ بِمُغَمَّرِ[4]

وقد تقدم له شيءٌ من هذا ، وتقدم التنبيه عليه .

* * *

---

(١) التسهيل : ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٤٤ ـ ٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٣/٣٤٥ .

(٤) استشهد المؤلف بهذا البيت في باب عوامل الجزم ، ونسبه هناك لقيس بن مسعود ، وهو له في نوادر أبي زيد : ٢٨٣ ، والخصائص ٢/٣٨٨ ، والإنصاف : ٦٢٦ ، واللسان (غسس).
والغُسُّ : الضعيف اللئيم ، والمغمّر : الجاهل الذي لم يجرب الأمور .

وَعَلَمَ التَّثْنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ   ومِثْلُ ذا في جمعِ تصْحِيحٍ وَجَبْ

كلامه هنا فيما يُحذف من المثنى والمجموع على حدِّه أو بالألف والتاء ؛ لأن جمع التصحيح شامل الجمعين معاً ، وأما جمع التكسير فسيذكر بعد هذا ، فقوله :

وَعَلَمَ التَّثْنيةِ احْذِفْ للنَّسَبْ

« علم » منصوب بـ « احذف » ، يعني: أنك تحذف العلامتين اللاحقتين للاسم المثنى ، فتقول في النسب إلى رَجُلان أو رَجُلين: رَجُلِيٌّ، فتحذف الألف والنون والياء والنون أيضاً ، وكذلك إذا نسبتَ إلى أي مثنًّى كان ، ويجري مجراه في هذا الحكم كلُّ ما جرى مجراه في الإعراب كاثنين واثنتين ، وكما إذا سمَّيتَ بالمثنى ، فإن العلامتين إذ ذاك علمٌ للمثنى في الأصل كالمسمَّى به ، أو في الحكم كاثنين ، فكأنهما هما، فصحَّ دخول ذلك تحت إطلاق الناظم ، وأفرد الناظم العلامة وإن كانتا علامتين ؛ لأنهما زيادتان زيدتا معاً فكانتا كالزيادة الواحدة ، وأيضاً فهما كالعلم على التثنية في الحقيقة الواحدة لا إحداهما ، كما أن ياءي النسب هما العلم على النسب لا إحداهما ، ثم قال :

ومِثْلُ ذا في جمعِ تصْحِيحٍ وَجَبْ

يعني : أن مثل هذا الحكم الذي هو حذف العلامتين معاً للنسب واجبٌ في جمع التصحيح ، يريد في قسميه معاً ، فأمَّا جمع المذكر

فتقول في مسلمين : مسلِمِيّ ، وفي زيدون: زَيدِيّ ، وما أشبه ذلـك ، ويجـري هـذا المجـرى ما كنا نحوه من الأسماء الجارية مجرى الجمع ، وليسـت / بجمع في الحقيقـة ، كأسمـاء العـدد ، تقـول في عشـرين : [٤٤٣] عِشرِيّ ، وفي ثلاثين : ثَلاثِيٌّ ، وكذا إلى آخرها ويدخل تحـت كـلام الناظم كلُّ ما لحقته هاتان العلامتان بحكـم الأصـل ، وكـل مـا جـرى مجراهما من واوٍ ونونٍ ، أو ياءٍ ونونٍ ، كما إذا سمَّيتَ بالمجموع فتقـول في مسلمين مُسَمًّى به: مُسْلِمِيٌّ ، كما تقـول: لـو لم تُسَمِّ ، وكذلـك تقول في قِنَّسْرون ويَبْرون[1] فيمـن أجراه مُجرى الجمـع : قِنَّسْرِيّ ، ويَبْرِيّ ، قال :

أَطَـرَبـاً وَأَنْتَ قِنَّسْـرِيُّ[2]

وأما مَن جعل الإعـراب في النـون فـلا إشـكال في جريانـه مجـرى

---

(١) يبرون أو يبرين : واحد على بناء الجمع ، وحكمـه : يكـون في الرفـع بـالواو ، وفي الجـر والنصب بالياء ، وربما أعربوه ، وهو رملٌ لا تدرك أطرافه في حزيرة العرب . قال جرير:

فقلتُ للرَّكب إذ جدَّ الرحيلُ بنا ما بُعدُ يبرينَ من باب الفراديسِ

معجـم البلـدان ٤٢٧/٥ ، وديـوان جريـر : ٣٢٢ ، ومعجـم مـا اسـتعجم : ١٣٨٧، واللسان (يبر) .

(٢) للعجاج ، وبعده :

والدهرُ بالإنسان دوَّاريُّ

ديوانه: ٣١٠ ، والكتاب ٣٣٨/١ ، وأمالي ابن الشجري ٤٠٠/١ ، والمخصص ٤٥/١. والقِنَّسْرِيُّ : المسنُّ الكبير القديم .

غِسْلين وحين وبابه ، وكذلك ما كانت الواو والنون فيه عوضاً نحو: سنين ، ومِئِين ، وقِلِين ، وما أشبه ذلك ، هذه كلُّها حكمها هنا واحدٌ ، تحذف العلامتان منهما في النسب وإنما حُذفت العلامة ؛ لأنها لو لم تُحذف لاجتمع على الاسم الواحد إعرابان: إعرابٌ بالواو أو الألف أو الياء ، وإعرابٌ في ياء النسب ، لأن تلك الحروفَ في الجمع حروفُ إعرابٍ ، وإن سُمِّيَ به ، فكرهوا ذلك . هذا في الألف والواو والياء ، وأما النون فإنما حُذفت ؛ لأنها لا يمكن أن تثبتَ إذا ذهب ما قبلها، لأنهما زيادتان زيدتا معاً ، مثل: أَلِفَي التأنيث ، وياءَي النسب، وما أشبه ذلك . وهذا معنى تعليل سيبويه[1]، قال السيرافي: لو ثبتت علامتا التثنية والجمع مع ياء النسب لجاز أن تثنِّيَ المنسوب وتجمعه ، وذلك باطل ؛ لأن في التثنية إعراباً في التقدير بلفظ الألف، وكذلك الجمع ، فكان يجتمع في التقدير إعرابان[2]. انتهى. وكأنه فسَّر بهذا تعليل سيبويه. وأمَّا الجمع المؤنَّث فتقول في مسلماتٍ: مسلِميٌّ، وفي هنداتٍ: هِنديٌّ ، وإنَّما حُذفت هاتان العلامتان عند سيبويه لأمرين:

أحدهما: أن هذه العلامة قد صارت كالتاء في المفرد ، والتاء لا تجتمع مع ياء النسب ، فكذلك ما كان مثلها .

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٢ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٤ ب .

والثاني: تشبيه هاتين العلامتين بعلامتي جمع المذكر ، فحذفوهما هنا كما حذفوهما هناك ، ألا ترى الشبه بينهما في الإعراب من حيث جُعل النصب والجر فيهما سواء ، كأن الألف والتاء حُملت في الإعراب على الواو والنون[1]. وقال السيرافي: « لو قيل: أذرعاتيٌّ لجاز أن تنسب إليهما مؤنثاً ، فتقول: أذرعاتِيَّة، وذلك ممتنع ، ألا / ترى امتناع تمرتات»[2]. [٤٤٤]

ثم في عبارة الناظم نظر ، وهو أنه ذكر أن علَمَ التثنية هو المحذوفُ في النَّسب ، وكذلك علَمُ جمع التصحيح ، ولا يخلو أن يريد ظاهر الكلام من أنه يحذف العلامتين من التثنية والجمع ، وهما على أصلهما لا مسمًّى بهما ، وإما أن يريد أن ذلك بعد ما سُمِّيَ بهما ، فإن كان المرادُ الأولَ فغير صحيحٍ؛ إذ ليس هذا حكمَ المثنى والمجموع، وإنما حكمهما الردُّ إلى الواحد ، كما سيذكره بعد ، فليس العمل فيه إزالةَ العلامتين ، وإنما ذلك في المسمَّى به ، وما جرى مجراه فقط، وهو إنما قال: إنك تحذف العلامتين من التثنية والجمع ، والتثنية والجمع مردودان إلى الواحد، ففي هذا الحمل ما ترى ، وإن كان المراد الثانيَ فهو صحيحُ المعنى لكنه غير مفهومِ الدخول تحت لفظه ؛ لأنه إنما أضاف العلامتين للتثنية والجمع ، ولفظ التثنية إنما يطلق على ما كانت

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٣ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ أ .

حقيقتهما فيه ، لا على ما خرج عن ذلك ، فلفظه يأبى هذا التفسير .

فإن قيل: إنَّ علَمَ التثنية والجمع قد يضاف إليهما وإن كان في غيرهما من مسمًّى بهما أو محمولٍ عليهما في الإعراب ، فتقول في «رجلان» مسمًّى به: إنه قد تضمن علَمَ التثنية ، وفي «مسلمون» مسمًّى به كذلك ، إنّه قد تضمن علم الجمع المسلّم ، وكذلك في قِنّسْرين وما أشبهه من الأسماء الجارية مجرى الجمع السالم ، وإنما صحت إضافة العلَم لغير التثنية والجمع اعتباراً بأصل التسمية ؛ إذ كان قبلها علماً على التثنية والجمع ، ولغلبته عليهما واختصاصه بهما في أكثر الأمر ومحصول الكلام، وأيضاً فالمسمى بهما يجري عند العرب مجرى الأصل ، وأما قنّسرين فعلى تقدير النقل ، أو اعتباراً بالشبه ، فإذا ثبت هذا لم يكن في قوله: «وعلَم التثنية» ما ينفي دخولَ المسمَّى بالتثنية مع التثنية الحقيقية ، ولا المسمى بالمجموع مع المجموع الحقيقي ، وكذلك ما جرى مجراهما ، فيؤخذ له الحكم على أعم من ذلك حتى كأنه يقول: احذف العلامتين من المثنى والمجموع كانا على حقيقتهما، أو مسمًّى بهما ، أو جارياً مجرى ذلك ، وأما قوله في السؤال: إنما حكم التثنية والجمع الردُّ إلى الواحد لا حذف العلامتين ، فلا يلزم ؛ لأن الصورة في ردهما إلى واحدهما في النسب أو حذف علمهما / [٤٤٥] واحدٌ ؛ إذ لا فرق في ذلك بين المفرد وغيره إلا بالعلامتين ، فإذا أزلتهما رجع إلى صورة المفرد، فيستوي عند ذلك قولنا: إنهما رُدَّا إلى

الواحد ، وقولنا: حذف منها العلامتان فقط ، كل ذلك صحيحٌ ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى « رجلان » وهو على أصله قلتَ: رَجُليٌّ ، فإن نسبتَ إليه مسمًّى به قلتَ: رَجُليٌّ ، فالصورة واحدةٌ ، وإن كان العمل في الحكم مختلفاً ، فالأول على أنك رددْتَهُ إلى المفرد ، والثاني على أنك حذفتَ علامتَيه ، واختلاف العمل لا يوجب اختلاف الصورة ، وهذا في التثنية والجمع إذا كانا على أصلهما ، أو بعد التسمية اعتباراً بالأصل ، أو حملاً عليهما ، كما حُمل عليهما في الإعراب حُمل عليهما في توابعه ، وهذا من توابعه ؛ لأنه متعلق بالعلامتين ، فإذا كان كذلك حصل منه حكم النَّسب إلى التثنية والجمع على أصلهما أو مسمًّى بهما ، وكان ما ذُكر في آخر الفصل مختصاً بجموع التكسير، وما جرى مجراهما من جمع التصحيح ، وذلك ذو الألف والتاء، وإلاَّ لزم من ذلك التكرارُ ، وحُمل كلامه على كلامه، وتفسير بعضه ببعض هو الواجبُ .

فالجواب: أن في هذا المحمل ارتكابَ سوء التعليم ، والجريَ على غير طريق مستقيم ؛ لأن ذلك موهمٌ أن يكون النَّسبُ إلى الجمع أو إلى التثنية مع اعتقاد بقاء معناهما ، وإن زالت العلامة ؛ لأن هذا شأن النَّسبِ في المختلفين في الأصل إذا اتفقت صورتهما في النَّسب ، ألا تراهم إذا نسبوا إلى (خمسة عشر) قالوا : خَمْسِيٌّ ، وإلى (خمسةٍ) قالوا: خَمْسِيٌّ ، وكذلك إذا نسبوا إلى (عبدٍ) قالوا : عَبْدِيٌّ، وإذا

نسبوا إلى (عبد القيس) قالوا: عَبْدِيٌّ ، وهم مع ذلك معتقدون للأصل ، فيقولون : هذا منسوبٌ إلى خمسةَ عشرَ ، وهذا منسوبٌ إلى خمسَةٍ ، وكذلك النَّسبُ إلى عبدٍ ، أو عبد القيس ، ولا يعتقدون ما هو ظاهر الحال في النَّسَبَين من أنهما معاً منسوبان إلى خمسةٍ فقط ، أو إلى عبدٍ فقط ، هذا لا يعتقدونه ولا يقولون به ، وكذلك مسألتنا إذا قيل لك : إذا نسبتَ إلى التثنية حذفتَ علَمَهَا ، لم يحصل لك من ذلك إلا أنك تعتقدُ بناءها على أصلها من التثنية في المعنى ، وكذلك في النَّسب إلى الجمع /، وهو خلاف ما يقول الناس ، فليس ما اعتذر به [٤٤٦]
عن الناظم باعتذارٍ يُسَلَّمُ .

والجواب عن ذلك : من وجهين: **أحدهما**: أن ما ذكر من الإيهام غيرُ مخلص ، فقد يمكن أن يكون القصد بالنسب إلى المفرد على حقيقته كما قال ، وقد يمكن أن يكون على خلاف ذلك ، وهو موضع نظر يبحثُ فيه عما يُفهم من كلام الأئمة المتقدمين .

والثاني: إذا سلَّمْنَا ذلك فهذا الموضعُ لا يؤخذ منه للناظم حقيقة النسب إلى المثنى والمجموع ، وإنما يؤخذ منه ما نصَّ عليه من حذف العلامتَين فقط ، ويبقى اعتماد البناء على الأصل من معنى التثنية أو الجمع ، أو عدم البقاء ، لم يتعرض إليه هنا فاستدركه بقوله:

والواحِدَ اذْكُرْ ناسباً للجَمْعِ

إلى آخره ، حسبما يأتي ، إن شاء الله تعالى .

* * *

وَثَالِثٌ مِنْ نحوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَـذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ

يعني: أنَّ ما كان من الأسماء مثل: طيِّب وعلى صفته ، فالنسب إليه أن تحذفَ ثالث حروفه وهو الياء المتحركة بالكسر المدغم فيها ، فتقول: طَيْبِيٌّ ، واعتبر هنا في هذا الحذف أن يَقَعَ قبل الحرف المكسور لياءَي النّسب ، وهو آخر الاسم ، ياء مدغم فيها ، وأن تكونَ مكسورةً ، وأن تكون غيرَ مفصولٍ بينها وبين آخِرِ الاسم ، فهذه ثلاثة أوصافٍ .

فأمَّا الأول: فلا بدَّ منه ؛ لأن الحذفَ موجبُهُ كثرةُ الأمثال ، ولا يكون ذلك مع كون الياء غير مدغمٍ فيها ، فإذا نسبْتَ إلى بَيْتٍ وحُمَيْدٍ قلتَ : بَيْتِيٌّ وحُمَيدِيٌّ ، وكذلك إذا نسبتَ إلى (أَفْعِلْ) من البيع قلتَ: أَبْيِعي ، ولا تحذف شيئاً ، ومثله ما إذا لم يكن ما قبلَ الآخِرِ ياءً نحو : عَطَوَّد ، ومُهَوَّم ، فإنك تقول: عَطَوَّدِيٌّ ، ومُهَوَّمِيٌّ ، من غير حذفٍ ؛ إذ لا موجب له ، وإنما الموجب في الياء المدغمة كانت واواً في الأصل كهيِّن وميِّت وسيِّد ، فانقلبت ياءً للعلّة التّصريفية ، أو لم تكن كذلك كبَيِّن من بانَ يَبِينُ ، وطيِّب من طابَ يطيبُ .

وأمَّا الثّاني: فمعتبرٌ أيضاً في علة الحذف ؛ لأن الكسرة مع الياءات كياءٍ أخرى ، فكثرت الأمثال فلو كانت الياء المدغم فيها

مفتوحةً ، لم ينهض اجتماع المثال علّةً في الحذف ، فتقـول في هَبَيَّـخ : هَبَيَّخيٌّ ، ، ولا تحذفُ شيئاً .

وأمَّا الوصفُ الثالث: وهو أن تكون الياء غير مفصول بينها وبين / الطرف فمعتبر أيضاً ، فإن لم يكن كذلك لم يجب الحـذف ، ومـن [٤٤٧] ثَمَّ قالوا في النسب إلى مُهَيِّم تصغـير مُهَيَّـم أو مُهَـوِّم : مُهَيِّمِـيٌّ ، ولم يحذفوا شيئاً لوجهين :

أحدهما: أن سبب الحذف في طيِّبٍ ونحـوه : مـا فيـه مـن الثقـل باجتماع أربع ياءات وكسرتين ، ففرُّوا مـن ذلـك الحـذفِ ، فحذفـوا إحدى الياءات وكسرتَهَا فخفَّ ، ولم يحذفوا الياء الساكنةَ ؛ لأنهـم لا يصلون بحذفهـا إلى مـا يريـدون مـن التّخفيـف ، كمـا لم يخفّفـوا قبـل النّسب إلاّ بحذف المتحرِّك حينَ قالوا: هَيْنٌ، ولَيْنٌ، ومَيْتٌ ، فـإذا كـان كذلك فذلك الثّقَل لا يكون في مُهَيِّمٍ ؛ لأنَّ الفصل بين الياءات بـالمدِّ يزيـل الثّقـل ؛ إذ المـدُّ في الحـرف بمنزلـة الحركـة ، أو هـو أكـثرُ مـن الحركة،كما سيذكُرُ في الإدغام[1]، إن شاء الله تعالى .

فسَهُلَ الأمرُ بسببه كما سَهُلَ بسببه اجتمـاع السـاكنين كدابَّـة ، وتُمُـودَّ الثّـوبُ، ونحـوه، وهـذا هـو المقصـودُ هنـا في اشـتراط وقـوع المحذوف قبلَ آخرِ الكلمة الذي يلي ياءَ النّسب .

---

(١) انظر ٩/٤٣٠ من هذا الكتاب .

والثاني: خارجٌ عن هذا ، وهو أنهم لو حذفوا ، فإمـا أن يحذفـوا الياءَ الأخيرة التي للمدِّ ، وهذا لا ينجيهم من حـذفٍ آخرَ ؛ إذ تصير الكلمة على مثال: أسيِّد ، والحذف فيه واجبٌ ، كما تقدم ، فلو قلتَ : مُهَيْمِيٌّ لكان إخلالاً لكثرة الحذف ، وإمَّا أن يحذفوا المتحركة المحذوفة من أُسَيِّدٍ ، وهذا لا يصحُّ ؛ لما يلزم من التقاء الياءين ساكنين، وذلك مرفوضٌ، وإمَّا أن يحذفوا الأولى الساكنة، وهو أيضاً غير سائغ؛ لوجوب قلبٍ ما بعدها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك إعلالٌ وتغييرٌ غير محتاج إليه ، فرأوا أن بقاء الكلمة على حالها أيسر من هذا كلِّه ، فصاروا إليه واجتنبوا ما عداه ، فإذا اجتمعت هذه الأوصافُ الثلاثةُ لزم حذف تلك الياءات ، فقلت في طيِّب : وهو مثاله : طَيْبِيٌّ، وفي ميِّت: مَيْتِيٌّ، وفي هيِّن : هَيْنِيٌّ ، وفي سيِّد : سَيْدِيٌّ ، وما أشبه ذلك، ويدخل له في هذا العقد ما إذا نسبتَ إلى أُسَيِّد ، وأُبَيِّض ، ولُبَيِّد ، وحُمَيِّر مصغَّراتٍ ، فتقول على مقتضى كلامه: أُسَيدِيٌّ ، وأُبَيْضِيٌّ ، ولُبَيْدِيٌّ ، وحُمَيْرِيٌّ ، ونحو ذلك ، وقد تقدمت الإشارة إلى تعليل الحذف . ثم قال :

وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولاً بالأَلِفْ

يعني: أن قولهم في النسب إلى طيِّئ /: طائيٌّ شاذٌّ عمَّا تقدم من [٤٤٨] القاعدة ، يُحفظُ ولا يقاسُ عليه ، ووجه شذوذه مجيئُهُ بالألف ، ولذلك قال : « مقولاً بالألف » أي : شذَّ في هذا الحال ، فشذوذه من

أجل إتيانه بالألف ؛ لأن طيِّئاً مثل: طيِّب ، فكان قياسُهُ ان تقول : طَيْئِيٌّ كطَيْبِيٌّ ، لكنَّ العرب قلبت الياءَ ألفاً على حد ما قلبتها ألفاً في (يَيْجَل) ؛ إذ قالوا : ياجَلُ ، وهذا بابٌ محفوظٌ ليس بقياس ، وكذلك طائيٌّ ، وطَيِّئٌ أبو قبيلة من اليمن وهو طيِّئ بن أُدد بن زيد ابن كهلان بن سبأ بن حمير.

* * *

وَفَعَلِيٌّ فِي فَعِيْلَةَ الْتُزِمْ ... وَفُعَلِيٌّ فِي فُعَيْلَةَ حُتِمْ
وأَلْحَقُوا مُعَلٌّ لاَمٍ عَرِيَا ... مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التّا أُولِيَا
وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ ... وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيْلَهْ

اعلمْ أنَّ النحويين المتأخرين يذكرون في هذا الفصل أبنيةً أربعة: البناءان المذكوران وهما: (فَعِيلَة) على وزن قَبِيلَة ، و(فُعَيْلَة) على وزن جُهَينة ، ويزيدون بناءين آخرَين: (فَعُولَة) على وزن حَلُوبَة ، و(فُعُولَة) على وزن خُتُولَة ، ولا يقتصرون على ما ذكره الناظم ؛ إذ كان الحكم فيها واحداً عندهم ، فما ثبت في (فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) فهو ثابتٌ في (فَعُولَة) و(فُعُولَة) ، وقد ذكر (فَعُولَة) في «التسهيل[1]» ولم يذكر (فُعُولة) فكان من حقه أن يتمِّمَ الفصلَ ، ويأتي على أمثلته، أو يذكر (فَعُولَة) فقط، كما فعل في « التسهيل » ، وهو الذي ذكر سيبويه[2]

(١) التسهيل : ٢٦٣ .
(٢) الكتاب ٣٣٩/٣ .

وغيره من المتقدمين .

والجوابُ: أن ما ذكر الناظمُ هو أصلُ الباب المتفقُ عليه ، وهو الذي ذكر غيره ، حتى قال بعض من عقد في المسألة عقداً كليّاً من حذّاق المتأخرين[1]: « إذا كان اسمٌ على أربعة أحرفٍ ثالثه ياءٌ زائدةٌ ساكنةٌ ، وفي آخره تاء التأنيث ، وليس قبل الياء حرفُ علة ، ولا ما قبل الياء من جنس ما بعدها ؛ فإن الياء تُحذَفُ قياساً مطرداً ، ويفتح الحرف الذي قبلها إن لم يكن مفتوحاً » ، فتأمل كيف لم يأت فيه إلا بالياء ، وترك الواو التي في (فَعُولَة) و(فُعُولَة) بناءً على الإلحاق؛ إذ ليس الحكم فيهما على القياس الأصليّ كما سيتبيَّن عند ذكر التعليل، إن شاء الله تعالى ، مع أن غير ذَيِنكَ المثالَين مختلفٌ فيهما ، فالمبرد يجعل (شنوءة) في (فَعُولَة) شاذاً ؛ إذ لم يُسمع غيره[2]، وأيضاً فهو ضعيفٌ في القياس بدليل أن / (فَعُولاً) لم يجز فيه ما جاز في (فَعِيل) ، [٤٤٩]
كما لم يجز أيضاً في (فَعُل) كسَمُر ما جاز في (فَعِل) كنَمِر ؛ لأن

---

(١) يقصد ابن الضّائع ، وهذا القول في شرح الجمل ١/ق ١١٦ أ .

(٢) لم أقف على قول المبرد في كتبه ، وقد جاء في شرح الشافية للرضي ٥٢١/٢: وقال المبرد: شنئيّ في شنوءة شاذّ لا يجوز القياس عليه ، وقال: بين الواو والياء ، والضم والكسر في هذا الباب فرقٌ . ألا ترى أنهم قالوا : نَمَريّ بالفتح في نَمِر ، ولم يقولوا : في سَمُر : سَمَريّ اتفاقاً » .
وفي المقتضب ١٣٧/٣: « ... ألا ترى أنك قد سوَّيتَ بين (فَعِلَ) و(فَعَلَ) فلو كان مكان الكسرة ضمة لم تغيره؛ لأنه لم يتوال ما تكره ، وذلك قولك في « سَمُرَة » : سَمُريّ لا غير».

المستثقل مع ياءَي النسب الياءاتُ والكسَرَاتُ فقط ، فهذا شـاذٌّ سماعـاً وقياساً .

وأما (فُعُولَة) فلم يذكره المتقدمون ، وإنما يظهرمـن الفارسـي في « الإيضاح » ظهوراً ما لا نصاً ؛ إذ قال في باب ما يطرد فيـه الحـذف في النّسب : وكلُّ اسمٍ ثالثه ياءٌ أو واوٌ ساكنةٌ وآخرُهُ هاءُ التأنيث[1]، ثـمَّ مثَّل و لم يأت بمثال لـ(فُعُولَة) ، وإنَّما مثَّل لـ(فَعُولَة) كما فعل سيبويه[2]، وأما ابنُ أبي الربيع ومَن تبعه فإنهم اعتمدوا على إلحاق البناء الرابع[3]، فانظر كيف أهمل ذكرَه المتقدمون ، فلم يعتنوا به ، فلذلك ترك ذكره هنا ، وفي « التسهيل » ، ونِعْمَ مـا فعَـلَ هنـا ، فإنـه علـى فـرض إثباتـه محمولٌ على (فَعُولَة) ، وهو أحرى به ، فقـد يحتَمِـلُ أن يكـون النـاظمُ ترَكَ (فَعُولَة)؛ لأنه قائلٌ بمذهب أبي العبَّاس المـبرد ، وإن لم يكـن رأيـه في «التسهيل»[4]، وقد تقدم لذلك نظائر ، ويكون وجه ما ذهَبَ إليه ما تقـدم ذكـرُهُ للمـبرد ، وهـو ظـاهرٌ مـن التعليـل في نفسـه ، حتـى إن السيرافيَّ لم يصحِّحْ هنا مذهبَ سيبويه، ومن عادته تصحيحُـهُ ، وتـرك النظر في قياس المبرد بعد إيراده له ، وما ذاك إلاَّ لظهـوره عنـده ، وإن

---

(١) التكملة : ٢٤٥ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط قوانين العربية ٢/١٠١ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

كان قياسُ سيبويه أولى عندهم ، ونظرُهُ أدقُّ [1]، ويحتَمِلُ أن يكون تَرْكُ ذكرِ (فَعُولَةَ) محلاًّ للنظر ؛ إذ كانت المسألة اجتهاديةً ، وللنظر فيها مجالٌ ؛ فلم ير في الوقت فيها مذهباً بعينه ، فأضرب عنها لتكون للناظر في كتابه في محل الاجتهاد؛ إذ هي محمولةٌ على ما نصَّ عليه ، وليس لها قياسٌ بخصوصها ـ والله أعلم ـ .

فإذا ثبتَ هذا فنرجعُ إلى بيان لفظه فنقول : قوله :

وَفَعَلِيٌّ في فَعِيلَةَ التُزِمْ

يعني: أن كلَّ ما كان من الأسماء على وزن (فَعِيلَةَ) بفتح الفاء وكسر العين، فإن النسب إليه بحذف الياء التي بعد العين ، وفتح العين المكسورة ، فتقول: (فَعَلِيٌّ) ، وذلك قولهم في ربيعة: رَبَعِيٌّ ، وفي جَذِيمَةَ: جَذَمِيٌّ، وفي حنيفةَ: حَنَفِيٌّ، وفي قبيلة: قَبَلِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، ومن هنا يكون قولُ العامة في النسب إلى المَرِيَّة[2]: مَرِينِيٌّ أو مَرَنِيٌّ ، وفي النسب إلى الجزيرة : جَزِيريٌّ خطأً إلاَّ أن يسمع من ذلك شيءٌ فيكون / محفوظاً، وكذلك قول الحكماء في النسب إلى الطَّبيعة: [٤٥٠] طَبِيعيٌّ، وإنما القياسُ في ذلك : مَرَوِيٌّ ، وجَزَرِيٌّ ، وطَبَعِيٌّ ، إلاَّ أنهم

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ق ١٤٩ أ ، وشرح الجمل لابن الضَّائع ١/ق ١١٦ .

(٢) المرِيَّة : بلد بالأندلس ، أحدثه المسلمون في خلافة الناصر ، انظر: الروض المعطار في خبر الأقطار : ٥٣٧ ـ ٥٣٨ ، وذكر في معجم البلدان ١٢٠/٥: مريَّة بلَّش في الأندلس ، ومريَّة واسط في العراق .

قالوا في معنى طبيعي: سَلِيقيٌّ ، في النسب إلى السَّلِيقة وهي: الطَّبيعـة، فهذا مؤنس بعض تأنيس، وهو مع ذلك لا يقاس .

وقوله: « التزم » خبر المبتدأ الذي هو « فَعَلِـيٌّ » أي: أنَّ هـذا البنـاءَ وهو (فَعَليٌّ) ، التُزِمَ في بنـاء (فَعِيلَـةَ) ، فـلا يتعـدَّى إلى غـيره ، ويعـني بذلك في القياس ، وهو التزامٌ متَّفقٌ عليه فيما أعلم .

وأما [في] السماع فقد جاء ما يخالف هذا الحكم ، لكنـه نـادرٌ لا يعتد به ، وذلك بالبقاء على الأصل من غير تغييرٍ ، قال سـيبويه: وقـد تركوا التغيـير في مثـل حنيفـة ، ولكنـه شـاذٌّ قليـلٌ ، قـالوا في سَـلِيمة: سَليميٌّ، وفي عَمِيرة كلب يعني بخصوصها: عَمِيريٌّ ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيثٌ ، قال: وقالوا: سَلِيقيٌّ للرجل يكون مـن أهـل السَّـليقة[1]، يعني من أهل الطبيعة ، وهو الذي يتكلم بطبعـه ، فهـذه ألفـاظ نـادرةٌ يوقف على محلها .

ثم قال :

وَفُعَلِيٌّ في فُـعَـيـلَـةَ حُتِمْ

يعني: أن كل ما كان أيضاً مـن الأسمـاء علـى وزن (فُعَيلَـة) بضـم الفاء وفتح العين على بِنية التصغير ، فـإن النسـب إليـه بحـذف اليـاء ، فتقول: (فُعَلـيٌّ) نحـو: جُهَينـة: جُهَـني ، وفي قُتَيبـة: قُتَـبيٌّ ، وفي أُمَيَّـة :

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

أُمَويٌّ ، وما أشبه ذلك . وقوله: «حُتِم » كقوله: « التزم » ، أي: أن هذا هو الواجب في القياس، فلا قياس إلا عليه، فإن جاء ما يخالف ذلك فموقوفٌ على السماع ، نحو ما حكى سيبويه من قولهم: خُرَيبة: خُرَيْبيٌّ[1] بالإتمام ، وقالوا أيضاً: رماحٌ رُدَيْنِيَّةٌ منسوبة إلى رُدَينة[2]، وقالوا في أمية: أُمَيِّيٌّ ، وهذا كله شاذٌّ ، ووجه ما فعلوا في ذلك أن هذه الياء قد تحذف، وإن لم تكن في الكلمة تاء التأنيث ، كما حذفوها في قرشيٌّ ، وثَقفي ، فلما لزم الحذف إذا كان في آخره التاء لزم حذف التاء أيضاً ؛ لأن الحذف لِما يتغيَّر في كلامهم ألزمُ منه لما لا يتغيَّرُ ، ألا ترى لزوم الترخيم لما فيه الياء؛ لأنها حرف تغيير ؛ إذ تبدل في الوقف هاءً ، ثم إنهم استثقلوا حَنيفيٌّ ؛ لأن الكلمة كلها كسر إلا حرفاً واحداً ، وفي جُهَنِيٌّ إلا حرفين ، فحذفوا الياء ؛ لأجل ذلك ، هذا معنى تعليل سيبويه[3]، وفتحوا عين (فَعِيلَة) ؛ لأنه صار إلى (فَعِلَة) وليشاكل / (فُعَيلَة) ، ولما قرر حكم هذين البناءين على [٤٥١]
الجملة عقَّب بالكلام على شروط تقرر ذلك الحكم المذكور ، وهي ثلاثة تضمنها قولُهُ :

---

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) رُدَينة : زوجة سمهر المنسوب إليها الرماح . شرح الرضي للشافية ٢/٢٩ ، واللسان (ردن).

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ .

وأَلْـحَـقُـوا مُـعَـلَّ لاَمٍ عَرِيَا

إلى آخر الفصل .

الشرط لأول : كون البناءين يلزمهما التاء .

الشرط الثاني : ألاَّ يكونا مضاعفَين .

الشرط الثالث : ألاَّ يكونا معتَلَّي اللام .

فأمَّا الشرط الأوَّل فدل عليه من كلامه أمران:

أحدهما : نفس التمثيل بـ(فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) ؛ إذ لم يأت بهما دون تاء.

والثاني : مفهوم قوله:

وأَلْحَقُوا مُـعَـلَّ لاَمٍ عَـرِيَا

إذ مفهومه: أن ما ليس بمعلِّ اللام مما هو معرًّى من التاء فغير لاحقٍ بما تقدم في الحكم ؛ لأن شرطه لحاقُ التاء ، وهو الذي أردنا ، وهذا ظاهر ، وإذا كان كذلك فقوله: « وألحقوا » الضمير عائد إما على العرب، أي: أن هذا معدود في كلامهم الشهير ، وإما على النحويين ، يريد: أنهم قاسوا ذلك و لم يقفوه على السماع ، والمعلُّ اللام ما كانت لامه حرفَ علة ، وقوله: « عريا » جملة في موضع الصفة لمعلّ ، و لم يذكر المعرَّى منه اختصاراً لفهم المعنى ، وأنَّ المعرَّى منه التاء المذكورة في المثالين ، وقوله: « بما التا أُوليا » يدل على ذلك أيضاً ، والتعرية بمعنى : التجريد ، أي : جرِّد منها ، وقوله: « من

المثالين » متعلق بـ « مُعلّ » لا بـ « عريا » ؛ لفساد المعنى ، أي : ما يُعل من المثالين المتقدمَي[1] الذكر . وقوله: « بما التا أوليا » المجرور متعلق بـ «ألحقوا » ، والتاء منصوب على المفعول الثاني لـ « أولي » ، اي: ألحقوا هذا بما أولي التاءَ ، ومعنى هذا الكلام: أن العرب أو النحويين القائسين ألحقوا بما لحقته التاءُ من المثالين ما لم تلحقه التاءُ إذا كان ذلك المعرَّى عن التاء معتلَّ اللام ، أي: آخره حرفُ علة ، ولا يكون إلا الياء ، فأجازوا فيه ما أجازوا في المثالين من الحذف والتغيير ، فأمَّا (فَعِيل) فنحو: عَلِيّ ، وقَصِيّ ، ونَبِيّ ، ووَلِيّ ، تقول فيه: عَلَوِيّ ، وقَصَوي ، ونَبَوِيّ ، ووَلَوِيّ ، وما أشبه ذلك .

وأما (فُعَيل) فنحو: قُصَيّ ، ورُحَيّ ، تقول فيه: قُصَوِيّ ، ورُحَوِيّ، ونحو ذلك ، هذا القياس على ما قال ، وهو حكمٌ عنده منحتمٌ ؛ لأنه منحتمٌ بما تقدم ، فعلى هذا إن جاء شيءٌ على خلافه فمحفوظٌ غير مقيس ، وإن قال بقياسه أحد فالناظم مخالفٌ له في ذلك القياس، فممَّا جاء أن بعضَ العرب يقول في عليّ : عليِّيٌّ ، وفي عَدِيّ: عَدِيِّيٌّ ، فيتركه على حاله وإن اجتمعت الياءات[2]، ولا يعتبر الثقل ، وكذلك منهم من يقول:/ قُصَيِّيٌّ[3]، ولكن قلَّ من يقولهما من [٤٥٢]

(١) في الأصل: « المتقدمين » .

(٢) انظر الكتاب ٣٤٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣٥١/٣ .

العرب، فأخذ الناظم بعدم قياسه ، ومن النحويين من يقيس ذلك على قلّة ، ومنهم من يجيزه هكذا مطلقاً ، وهو مستشعَرٌ من كلام الفارسي في الإيضاح[1]، لذا قالوا: ولا يخلو كلامه من إشعارٍ بالقلّة ؛ لأنه ذكر أولاً الوجهَ الشهير ، كما ذكره سيبويه مقدَّماً على غيره ، ثم قال: ويجوز كذا ، فدل على أنه دون ما تقدم ، ووجه هذا العمل أنّه لما ثَقُلَ عليهم اجتماع الياءات مع الكسر عدلوا إلى الياء الساكنة وهي الزائدة ، لضعفها بالسكون والزيادة فحذفوها ، فلما حذفوها بقي (علٍ) على مثال: عمٍ ، فوجب فتح عينه فصار إلى: علا نحو: عصاً ، وبقي قُصَيٌّ على مثال: قُصًى نحو: هُدًى ، ففعلوا بهما في النسب مثل ما فعلوا بعصًا وهُدًى، فقالوا: عَلَوِيٌّ، وقُصَوِيٌّ ، كما قالوا: عَصَوِيٌّ، وهُدَوِيٌّ ، فأمَّا إن كان الاسم على أحد هذين المثالين فمفهومُ قوله أنه غير لاحقٍ بما تقدَّم في ذلك الحكم ، وهذا معنى اشتراط التاء .

فالحاصل أن ما كان على (فَعِيل) أو (فُعَيل) إما أن يكون صحيحَ اللام أو معتلَّها ، فإن كان معتلَّ اللام كان (فَعَلِيٌّ) و(فُعَلِيٌّ) فيه قياساً، وإن كان صحيحَ اللام لم يكن قياساً فيه، فإن جاء منه شيءٌ فموقوف على السماع ، وإن قاسه أحدٌ فالناظم مخالفٌ فيه ، فمما جاء من ذلك في (فَعِيل) قولهم: ثَقَفيٌّ في ثقيف ، وفي (فُعَيل) قولهم: قُرَشيٌّ في

---

(١) لم أقف على هذا الرأي في باب النسب من كتاب التكملة .

قُرَيش ، وكذلك سُلَمي في: سُلَيم ، وقُرَمي في: قُرَيم ، وهُذَليٌّ في: هُذَيل ، وخُثَميٌّ في: خُثَيم ، وخُرَبيٌّ في: خُرَيب ، وفُقَميٌّ في: فُقَيم ، ومُلَحيٌّ في: مُلَيح خُزاعة ، وهذه أُلَيفاظٌ لا تجعل الباب قياساً لورود القياس في أكثرها وهو الإتمام ، وفي نظائرها مما قصدوا فيه الفرق بينهما ، على ما فسره السيرافي[1] وغيره ، وقد جعل المبرد ذلك قياساً[2]، فأجراه[3] في كل ما كان على أحد البناءين للقياس والسماع، أما القياس فلا استثقال باجتماع الياءات ولم يعتبر ما اعتبره سيبويه[4] في تاء التأنيث ، وأما السماع فما تقدم ، وهو عنده مما يبلغ مبلغ القياس عليه ، وهو في ذلك ذاهبٌ مذهب الكوفيين ؛ إذ قالوا بالقياس أيضاً فيهما ، قال ابن خروف: « وتكوَّف المبرد في حذف (فَعِيل) و(فُعَيل) وجعله قياساً كما فعل الكوفيون[5]، قال: وهو قول فاسدٌ ؛ لعدم اطراده / ولقلته »[6] . [٤٥٣]

ومذهب الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور ، وللسيرافي مذهبٌ ثالث ، وهو جعل ذلك قياساً في (فُعَيل) وحده ؛ إذْ قال حين ذكر

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٦ أ .

(٢) المقتضب ٣/١٣٣ .

(٣) في التونسية : « فأجري كل ما كان ... » .

(٤) إذ يفهم من كلام سيبويه اشتراط ختمه بتاء التأنيث . انظر ٣/٣٣٩ .

(٥) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

(٦) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٣٩٦ .

نقل سيبويه في هذيل: هذليّ جاءت على هذا أسماء كثيرة ، ثم عدد أشياء على (فُعيل) مما تقدم ، ثم قال: وهذا يكثر حتى يخرج عن الشذوذ عندي[1]، والناظم لم يرتض من ذلك كله إلا مذهب سيبويه والجمهور . وكذلك فعل في « التسهيل »[2].

وأما الشرط الثاني: وهو ألا تكون العين معتلة ، فهو الذي أراده بقوله:

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ

يعني: أن العرب لم تحذف الياء من (فَعيلة) إذا كانت العين معتلة، كما كانت في طويلة ، بل تمّمته ، أي : أتت به على تمامه ، فتقول فيه: طَويليٌّ ، وقالت العرب في بني حَوِيزَة : حَوِيزِيٌّ ، فلم يُغيِّر ، وإنما أتت به على ذلك ؛ لأنهم يكرهون تحرك هذه الواو لو قالوا : طَوَلِيٌّ ، كما يكرهون ذلك في (فَعَلَ) ، ولذلك لا يبقونها متحركةً بل يعملونها بقلبها ألفاً ، فتركوا طويلياً على أصله لذلك .هذا معنى ما علّل به الخليل[3] .

وأمّا الشرط الثالث: ألاّ يكون مضاعَف العين واللام ، فهو المراد

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٦ أ .

(٢) التسهيل : ٢٦٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٣٩ وفيه: « وسألته - يعني الخليل - : كيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف ؛ لكراهتهم تحريك هذه الواو في (فَعَل) ... الخ ، والمعروف أن سيبويه إذا قال: سألته ، فإنما يعني الخليل .

بقوله :

وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالجَلِيلَهْ

يعني : أنهم تمّموا أيضاً كلّ اسم على (فَعِيلة) كان مضاعفاً كهذا المثال فتقول فيه: جَليليٌّ ، وفي شديدة : شَديديٌّ ، وإنما ذلك كراهية لاجتماع مِثْلَين لو قلتَ : جَلَليٌّ وشَدَديٌّ ، قال سيبويه : وسألتُهُ ـ يعني:الخليل ـ (رحمه الله) عن شديدة فقال : « أحذِفُ ؛ لاستثقالهم التضعيفَ ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف »[1]، ثم سأله عن مسألة (طويلة) وأجاب بمعنى ما تقدم[2].

هذا تمام ما ذكر من الشروط ، وهي وافيةٌ بالمقصود ، إلا أنه يبقى في كلامه نظرٌ في اقتصاره في الشرطين الآخرَين على ما كان على (فَعيلة) دون ما كان على (فُعَيلة)، وكان الأولى أنْ لو ذكر الشرطين مضافين إلى المثالين معًا ، وقد جعل ابن أبي الربيع[3] وغيره ذلك كذلك ، فعندهم أنه يقال في نحو: لُوَيزة : لُوَيْزِيٌّ ، وتقول في هُريرة : هُرَيريٌّ ، كما تقول في طَويلة : طَوِيليٌّ ، وفي شديدة : شَدِيديٌّ ؛ لأنَّ الحكم فيهما واحدٌ ، مع صحة العين وعدم التضعيف ، فكذلك ينبغي أن يكون الحكم فيهما مع إعلال العين ووجود

(١) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٢) الكتاب ٣/٣٣٩ .

(٣) الملخص في ضبط القوانين : ١٠١/٢ .

التضعيف، وإلاّ فما الفرقُ؟

والجـوابُ : أن مســألة (فُعَيلة) في المضاعف والمعتلّ العين لم يذكرها المتقدمون من النحويين ، ولا تعرَّضـوا للنظـر فيهـا ، وإنمـا / [٤٥٤] تكلَّم سيبويه وغيره في (فَعِيلَة) خاصَّةً ، فأمَّا المعتـل العـين فقـد حكـى شيخنا الأستاذ ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه أبي إسحاق الغـافقي[١] أنه قال: لا أذكـر في هـذا نصـاً[٢]، يعـني للمتقدمـين، والمتـأخرون قـد اختلفوا فيها ، وذلك أن السبب الموجب لإبقاء نحو: طويلة على أصلـه ، ما يلزم عليه من الثقل وموجب القلب لو قيـل: طَـوَليٌّ كمـا تقـدم ، وذلك مفقود في (فُعَيلة) ؛ إذ لا موجب لقلب الـواو ألفـاً لـو قلـتَ في لُوَيزة: لُوَزيٌّ ، فلما كان الأمر على هذا اختلفوا ؛ فمنهم مَـن أجـرى (فُعَيلة) مجرى (فَعيلة) كأنـه حمـل مـا ليـس فيـه موجِـب علـى مـا فيـه موجِبٌ » ليجريَ الجميع على أسلوب واحد، وإلى هذا ذهب ابن أبـي الربيع وشيخ شيخنا أبو إسحاق الغافقي، حكى عنه الأستاذ أنه قال : « الوجه عندي أن تجريا مجـرى أختيهمـا ، يعـني: مجرى فَعِيلـة وفَعُولـة ليجريَ الكلُّ على أسلوب واحدٍ كما فعلوا في باب « يعِـدُ » وفي بـاب

---

(١) إبراهيم بن أحمد بن عيسى الإشبيلي ، نزل سبتة ، وصار شيخها ، وساد أهـل المغـرب ، وأخذ عنه ابن الفخار ، وشرح كتاب الجمـل ، ولـه كتـاب في قـراءة نـافع ، تـوفي سـنة ٧١٥ هـ أو ٧١٦ هـ . ترجمته في : الدرر الكامنة ١٣/١ ـــ ١٤ ، وغاية النهاية ٨/١ ، وبغية الوعاة : ٤٠٥٧/١ ، ودرة الحجال ١٧٦/١ ـ ١٧٧ .

(٢) انظر شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

«أكرم»[1]؛ إذ حذفوا واو « يوعد » لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا عليه أعد، ونعد ، وتعد ، ليجري الباب مجرًى واحداً، وكذا حذفوا همزة أأكرم لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا عليه يكرم ونكرم وتكرم ، فلذلك حملوا (فُعُولة) و(فُعَيلة) على (فَعُولة) و(فَعِيلة) ليجري الجميع مجرًى واحداً ، ومنهم مَن ذهب إلى أن لـ(فُعَيلة) حكمَ نفسها لما نفدت العلة التي لأجلها لم يقع في الكلمة تغيير رجع بها إلى الأصل القياسي من حصول التغيير ، فيقال عنده في لُوَيزة: لُوَزي ، وفي حُثُولة: حُثَليٌّ ،كما تقول في قُتَيبة: قُتَبِيٌّ ، وفي سَبُوطة: سَبَطيٌّ ، وهذا مذهب ابن عَبيدة[2]، قال (رحمه الله تعالى): وهي من المسائل التي خالف فيها شيخه أبا الحسين[3] يعني: ابن أبي الربيع .

وأمَّا المضاعف فلم يقع فيه بين هؤلاء المتأخرين اختلافٌ لوجود العلة ، لو قيل في هُريرة: هُرَرِيٌّ ، فيحتمل أن يكون الناظم لم يتكلم على ذلك اتباعاً لمن تقدم ووقفاً لها في محل النظر ، وعلى أن ظاهر كلامه في التسهيل أنه على طريقة ابن عَبيدة إذ قال : « يقال في

(١) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن عُبيدة الإشبيلي (ت٧٠٦هـ) ، أستاذ مقرئ ، أديب نحوي بارع ، من شيوخه أبو الحسن الدباج ، وابن أبي الربيع ، وأخذ عن الوادي آشي . ترجمته في : برنامج الوادي آشي : ١٢٦ ، وغاية النهاية ١٨٢/٢ ، وبغية الوعاة ١٧٠/١ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٣٢ .

(فُعَيلة): فُعَلي ، وفي (فَعِيلة) و(فَعُولة): فَعَليٌّ ، ما لم يضاعفن أو تعدم الشهرة أو تعتلَّ عين (فَعيلة) أو (فَعُولة) صحيحة اللام[1]، فيترك (فَعِيلة) المعتلة العين على الحكم الأول ولم يستثنها ، وهذا هو القياس.

وهو / الذي جرأ ابن عَبيدة على مخالفة شيخه ، والله أعلم . [٤٥٥]

ويحتمل أن يكون المثالان وهما: الطويلة والجليلة منبِّهاً بهما على علة التصحيح ، فأمَّا الطويلة فقد مر قبيل هذا أن العلة في تصحيحه خوف الإعلال بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فكأن الناظم يقول : صححوا ماكان مثل: الطويلة مما يلقى فيه مع الحذف الإعلال ، فعلى هذا لا يدخل فيه نحو: نُوَيزة لفقد سبب الإعلال ، وهو: انفتاح ما قبل الواو ، وأما الجليلة فقد مر أيضاً أن العلة في تصحيحه ثقل اجتماع المضاعفين ، ولا شك أن هذا موجود في نحو : هُريرة لو حذفت ، فقلت: هُرَري ، فكأنه يقول: ما كان كالجليلة مما يلقى فيه مع الحذف ، التقاء المثلين فواجب تصحيحه ، فإذن ليس الحكم بمقتَصَرٍ به على (فَعِيلة) فقط ، وهذا أولى ما يُجابُ به ، والله أعلم .

* * *

وهمزُ ذي مدٍّ يُنالُ في النَّسبْ ما كان في تثنيةٍ له انتَسَبْ

ذو المد هو الاسم الممدود ، والاسم الممدود يطلق اصطلاحاً على

---

(١) التسهيل : ٢٦٣ .

ما كان آخره همزةً قبلها ألف زائـدة ، وهـو في كلامـه علـى حـذف الموصوف ، كأنه قال: « وهمز اسم ذي مد » والنيل: الإصابة ، يقـال: نال فلانٌ خيراً يناله : إذا أصابه ، وينال في موضع خبر المبتدأ الذي هو « همز » ، و « ما » مفعول « ينـال » ، وهـي واقعـة علـى الحكـم ، أي: ينالُ في النسب حكم التثنية ، أو علـى التغيـير اللاحـق للكلمـة ، أي: ينال في النسب التغيير اللاحق للتثنية ، وضمير « كان » عائدٌ على «ما»، وفي «له» عائد على الاسم « ذي مد » ، و « له » متعلق بـ « انتسـب » ، وكذلـك قولـه: « في تثنيـة » ، و « في النسـب » متعلـق بـ « ينـال » ، والتقدير: همز اسم ذي مـد ينـال في النسـب الحكـم أو التغيـير الـذي كان انتسب لذلك الاسم في التثنية ، وجملة المعنى أن الممـدود حكمـه في النسب حكم التثنية، فحيث لزم التغيير في التثنيـة لـزم في النسـب ، وحيث امتنع امتنع ، وحيث جاز جاز ، هذا محصوله وهـو (ظـاهر إلا أنه ينظر)[1] في التفصيل على ما تقدَّم له في التثنية ، فإنه أحـال عليـه ، وبكلامـه يفسـر كلامـه ، وقـد تقـدم لـه في بـاب (كيفيـة التثنيـة) أن الممدود على ثلاثة أقسام: ما همزته أصلية ، وما همزته للتأنيث ، ومـا عداهما ، فأمَّا القسـم الأول: فالإثبـات حتمـاً ، وأمـا القسـم الثـاني: فالإبدال واواً وجوباً ، وأما القسم الثالث: فالوجهان ، ويشـتمل علـى

---

(١) في الأصل : « لا أنه ينظر » ، وفي الأزهرية: « ظاهر دالاً على أنـه ينظـر » ، والمثبـت عـن التونسية .

قسمين :

أحدهما: ما الهمزة / فيه بدل من الأصل . [٤٥٦]

والثاني: ما هي فيه بدل من حرف زائد للإلحاق ، وفي كلا القسمين الوجهان ، إلا أنه يترجح القلب في المبدلة من زائد الإلحاق ، ويترجح الإثبات في المبدلة من أصل على رأي المؤلف ، كما تقدَّم ، فكذلك يكون الحكم هنا ، وقد تقرر في التثنية أن الهمزة لا تحذف أصلاً، فكذلك لا تحذف هنا ، فهي هنا بخلاف ألف التأنيث من حيث كان حكمها الحذفَ كما تقدم ، فالفرق بينهما نظير ما تقدم من الفرق بينهما في التصغير، وذلك أن آخر الاسم في حمراء لما تحرك على خلاف ما عليه الألف ، وكان حياً يظهر في الرفع والنصب والجر صار بمنزلة ما آخره ألف ونون نحو: سلامان ، وزعفران ، وغير ذلك من الأواخر التي هي من أصل الكلمة كاشهيباب ، فصارت الهمزة كالأصلية كما صارت ألف مِعزى كألف مرمى بخلاف الألف، فإنها ميِّتةٌ[1] لا يظهر فيها وجهٌ من وجوه الإعراب ، فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة ، هذا تعليل سيبويه[2].

ولنرجع إلى التمثيل فأمَّا الهمزة الأصلية فنحو: قُرَّاء[3] ووُضَّاء[4]،

---

(١) في الأزهرية : « مبنية » .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

(٣) القُرَّاء بضم القاف وتشديد الراء : الناسك . اللسان (قرأ) .

(٤) الوُضَّاء بضم الواو وتشديد الضاد : صار وضيئاً ، من الوضاءة : الحسْن والبهجة =

تقول فيه: قُرّائيّ ووُضّائِيٌّ ، وأمّا الـتي للتـأنيث فنحـو: حمـراء ، وصحراء، وزكرياء ، تقول فيه: حمراوي وصحراوي وزَكَرياوي ، وكذلك ما أشبهه ، وأما المبدلة من أصل فنحو: كِسَاء ورِدَاء وحَيَاء ، تقول فيه: كِسائي ورِدائي وحَيَائيّ إذا أثبتّ ، وكِساوي ورِداوي وحَيَاوي إذا قلبت ، وأمّا المبدلة من زائد الإلحاقِ فنحو عِلباءٍ وحِرباءٍ، تقول إذا قلبت : عِلباويٌّ وحِرباويٌّ ، وإذا أثبتَّ: عِلبـائي وحِربـائي . هذا جملة ما ذكر هنالك ، وما يترتب عليه هنا ، ووجه القلب أن أصله في همزة التأنيث ، وذلك أن الهمزة مستثقلةٌ ، وهي بعد ألف قريبة من همزة ، ولذلك كانت بين ألفين كهمزتين وبعدها ياءٌ مشددة وهي مستثقلة أصلاً ، والتأنيث مستثقل في المعنى والأحكام ، هذا مع أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الهمزة المنقلبة عن ألف التأنيث وغيرها ، كما فرقوا بين ألف التأنيث المقصورة وغيرها فيما تقدم ، فألزموا هذه الهمزة القلب واواً ؛ لأنه لا يمكن أن تقلب ياء ، ألا تراهم يفرون من الياء إذا كانت أصلية ، فيقولون: رَحَوي ، لثقلها مع ياءي النسب ، فهذا الوضع بذلك أحرى ، وعلّل ابن جني القلب بأن الهمزة لو أقرّت على حالها لوقعت علامة التأنيث حشواً[1] إذا قلت : حَمْرائي ، فكرهوا ذلك: أن موضع / علامة التأنيث الأطرافُ لا [٤٥٧] الأوساط ، ثمّ إنّ القلب في عِلباء بالحمل على الهمزة التي للتأنيث ،

= اللسان (وضو) .

(١) الخصائص ٢١٣/١ ـ ٢١٤ .

لشبهها بها في الصورة والزيادة ، وفي كِساء بالحمل على عِلباء لشبهها بها في الصورة ومقابلة الأصل ، وقد حكى قُرّاوي شاذاً ، حملوه على كِساء لاجتماعهما في الأصالة على الجملة(١).

وهذا التدريج وجه الصناعة في هذه الأقسام ، وهو الذي اعتمده ابن جني وبوّب عليه وعلى أمثاله في الخصائص(٢)، وكما لم يراع الناظم في حكاية الوجهين في القسم الثالث الترجيح لأحد الوجهين على الآخر في التثنية، كذلك ههنا ، وقد تقدم وجه الترجيح ، والخلاف فيه ، وهو جارٍ هنا ، بلا بدٍّ .

فإن قلتَ : فإن النحويين حكوا هنالك أشياء - أعني في التثنية - من قلب همزة التأنيث ياء ، ومن قلب همزة نحو: كساء ياءً ، ومن إثبات همزة التأنيث على حالها ، ومن حذفها رأساً كأنها لم تكن ، ومن غير ذلك ، ولم يحكوا في النسب من ذلك شيئاً ، وحكوا في النسب قُرّاويٌّ ، ولم يحكوا في التثنية: قُرّاوان ، وإنما قاسه الفارسيُّ على قُرّاويّ(٣) ، وقد تقدم التنبيه عليه في باب التثنية ، على أن ابن جني يظهر من كلامه أن قُرّاوان سماعٌ وليس بنصٍّ منه فيه(٤)، والفارسيّ لم يعرفه، فالأظهر أنه لم يُسمع، وأيضاً فمن الأشياء التي

---

(١) الخصائص ٢١٤/١ .

(٢) في باب حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم ٢١٣/١.

(٣) التكملة : ٢٢٧ .

(٤) الخصائص ٢١٤/١ .

وقع التنبيه عليها ما في كونه قياساً خلافٌ ؛ كمذهب الكسائي في جواز حمراءان بإثبات الهمزة[1]، وكذلك مذهب الكوفيين في جواز حذفها رأساً إذا طال الممدود[2]، وأجازوا أيضاً قياس إبدالها ياءً[3]، وهكذا عادتهم في الشذوذ أن يقيسوا عليها ، ولم يُحك عنهم في النسب شيءٌ من ذلك فيما علمت ، وإذا كان كذلك فكان من حق الناظم ألاّ يُطلق قولَه في مضاهاة النسب للتثنية؛ إذ يوهم الجريان والمضاهاة في القياس ، والشذوذ، والمختلف فيه ، وليس كذلك كما ظهر لك .

فالجواب : أن مقصد الناظم إنما هو مضاهاة المقيس عليه خاصة ، وهو الّذي بنى عليه في المختصر ، بل هو الذي بنى عليه جميع النحويين، وإنما حكوا الشذوذات احترازاً منها وتنبيهاً على عدم القياس فيها ، وذكرها عندهم تكميلٌ وزيادةٌ على الحاجة ، لم يقصد الناظم الشذوذ في هذا التقرير ، وأما المختلف فيه فهو راجع إلى الشذوذ أيضاً ؛ لأنَّ كلَّ ما قاس عليه الكوفيون أصله الشذوذ ، فلم يحفل به ، فلم يبق إلا أنه / عنى المقيس خاصةً ، والمضاهاة فيه [٤٥٨]
ظاهرة لا إشكال فيها .

* * *

(١) ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

(٣) هي لغة فزارة . انظر ارتشاف الضرب ١/٢٥٩ .

وانسِبْ لصدرِ جملةٍ وصدرِ ما ... رُكِّبَ مزجاً ولِثَانٍ تَمَّمَا

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوَ ابْ ... أو ماله التّعريفُ بالثّاني وجبْ

فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأوّلِ ... ما لم يُخَفْ لَبسٌ كعبد الأشهَلِ

هذا فصلٌ يذكر فيه النسب إلى المركب ، وقد مر أن المركب من الأسماء على ثلاثة أقسام : مركب تركيب إسناد كتأبَّط شراً ، ومركب تركيب مزجٍ كبعلبكٌ ، ومركب تركيب إضافة كامرئ القيس ، وهذه الأقسام الثلاثة هي التي تكلم عليها .

فأمَّا القسم الأول: وهو المركب تركيب الإسناد ، فهو الذي قال فيه: «وانسِبْ لصدر جملةٍ » يعني أنك إذا أردتَ النسب إلى اسم مركب من جملة فإنك لا تنسب إلى جميعها ، ولا إلى الآخِرِ منها ، وإنما تنسب إلى صدرها ، وهي الكلمة الأولى من تلك الجملة ، فتقول في: برَقَ نحرُهُ: بَرَقيٌّ، كأنك إنَّما نسبتَ إلى بَرَقَ خاصةً من أول الأمر، وفي تأبَّط شراً: تأبَّطِيٌّ ، وكذلك إذا نسبتَ إلى نحو: « ضربتُ » و«ضَرَبَكَ »، فإنك تقول فيهما: ضَرَبيٌّ ، أونسبتَ إلى « قُلْتُ » فإنك تقول: قُوليٌّ ، ترد الفعل إلى أصله ؛ لأنك صيَّرْتَ الاسمَ: قُلْ ، وأنتَ إذا سمَّيتَ بـ «قُل» رددتَه إلى أصله ، فقلتَ: هذا قُولٌ يا فتى ، وكذلك ما أشبهه ، وحكى سيبويه في النسب إلى « كنتُ » : كُونيٌّ[1]، وهو موافقٌ لـ « قُوليّ » ، هذا وجه القياس كما قال الناظم ، فما خالفه

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

فمسموعٌ ، فقد قالت العرب في النسب إلى « كنتُ » : كنتيٌّ ، حكى ابن خروف عن أبي زيد أنه قال: يقال رجلٌ كنتيٌّ ؛ أي : كبيرٌ ، قال رجل حرمازيٌّ مذ مائة سنة فيما حدَّثني ابنه :

إذا ما كنتَ ملتمساً لغوثٍ   فلا تصرُخْ بكُنْتِيٍّ كبيرِ
فليسَ بمدركٍ شيئاً بسعيٍ   ولا سَمْعٍ ولا نظَرٍ بصيرِ[1]

وكُنْتُنِيٌّ يحكى بزيادة نون بعد التاء ، قال السيرافي: زادوا النون ليسلمَ لفظ « كنت » ، وأنشد عن ثعلب :

ولستُ بكنتيٍّ ولستُ بعاجِزٍ   وشرُّ الرجال الكنتِنِيُّ وعَاجِزُ[2]

هكذا وقع بالزاي[3]، والشلوبين[4] ينشده عاجنٌ بالنون[5]، وهذا كله نسبٌ إلى «كنتُ » ؛ لأن الشيخ كان كثيراً ما يقول: كنت وكنت ، فنسب إلى لفظه وهو نسب على غير قياس ، ولذلك قال ابن ولَّاد[6] على ما وقع له في كتاب سيبويه: ليس يقول: كنتنيٌّ إلا غالطٌ؛

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٨ .
(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٧ ب ، وشرح المفصل ١/١٤ ، ٧/٦ ، وشرح شواهد الشافية ١١٨/٤ ، واللسان (كون ، عجن)، وهو غير منسوب .
(٣) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٧ ب .
(٤) في الأزهرية : « والبعض » .
(٥) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٨ ب .
(٦) أبو الحسن محمد بن الوليد المعروف بابن ولّاد ، نحوي مصري ، قرأ كتاب سيبويه على المبرد، وهو أول من أدخل الكتاب مصر ، له كتاب « المنمق » في النحو، توفي سنة ٢٩٨هـ. ترجمته في : طبقات الزبيدي : ١٤٧ ـ ١٤٨ ، وتاريخ بغداد ٣٣٢/٣ ، وإنباه الرواة ٢٢٤/٤ ، ومعجم الأدباء ١٠٥/١٩ ـ ١٠٦ .
ولم أقف على قول ابن ولاد في كتابه « الانتصار لسيبويه على المبرد » .

لأنه فعلٌ واسم ، ويلزم من قاله أن يقول: تأَبَّط شرِّيٌّ ، والغلط الذي أراد هو أن يتكلَّم العربيُّ بالشيء على قياسٍ ما /، ثـمَّ يعـرض لـه في [٤٥٩] تَوَهُّمِ أمـرٍ آخـرَ فيعتـبره ، ويـترك الأوَّلَ لضـرب مـن التوسـع؛ لأنَّهـم ليست لهم أصول يرجعون إليها، وإنمـا تهجـم بهـم طبـاعهم علـى مـا ينطقون به ، فربما استهواهم الشيء فأخرجوه عن القصد ، هذا معناه، ووجه الغلط هنا جعلهم فاعل الفعل كـالجزء منـه ، وبـه اسـتدل ابـن جني على شدة اتصال الفاعل بفعله[1]، وقد خالف في المسألة الجرمي[2] علـى مـا نقـل عنـه المؤلـف ؛ إذ أجـاز النسـب إلى العجـز في تركيـب الإسناد قياساً على تركيب المزج حيث جاء فيـه النسـب إلى العجـز ، فأجاز أن تقول: تأَبَّطيٌّ[3]، وأن تقول: شَرِّيٌّ ، وما أشبه ذلـك ، وهـو مذهبٌ مرفوضٌ عند غيره ؛ لأن النسب إلى عجز مثل بعلبك نادرٌ غير شائعٌ ، فكيف يُقاس عليه ، وهو بعـدُ لم يبلـغ مبلـغ أن يقـاس عليـه ، ووجه النسب إلى الجملة وإن امتنعت التثنية فيها والجمع ونحو ذلـك ، أن النسب يُزيل الاسم عـن مسـماه ، فيصـير المنسـوب غـيرَ المنسـوب إليه، ألا ترى أن البصريَّ مدلوله غير مدلول البصـرة ، فسَـهُلَ عليهـم

---

(١) الخصائص ١/١٠٠ ـ ١٠٤ باب في تقاود السماع وتقارع الانتزاع .

(٢) أبو عمر صالح بن إسحاق ، انتهت إليه والمازني رياسة نحاة البصرة ، وله في النحو كتاب «المختصر » و « الفـرخ » و « الأبنيـة » و « العـروض » و « غريـب سيبويه » ، تـوفي سنة ٢٢٥ هـ. ترجمته في أخبار النحويـين البصريـين للسـيرافي : ٨٣ ـ ٨٥ ، ونزهـة الألبـا : ١٤٣ ـ ١٤٥، وإنباه الرواه ٢/٨٠ ـ ٨٣ .

(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٢/٧٢ ، وارتشاف الضرب ١/٢٧٩ .

تغييره ، وإن كان جملةً ، ولأنَّ المنسوب قد ينسب إلى بعض حروف المنسوب إليه ، فلذلك نسبوا إلى بعض الجملة ، ووجه النسب إلى الصدر شبهه بالمضاف ؛ لأنه عامل فيما بعده ، كما أن المضاف عاملٌ فيما بعده ، قال سيبويه: « ويدلُّك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، [قال][1]: فكذلك تفرده في الإضافة[2]، يعني في النسب ؛ لأن الياءين معاً بابا تغيير ، والتغيير بالنسب أحق ؛ لأن النسب يخرج الاسم عن مسماه ، وذلك لا يكون في النداء ، فهو[3] أولى بالتغيير من النداء .

وأما القسم الثاني: من المركَّب وهو المركب تركيب مزجٍ ، فهو الذي قال فيه :

... ... وصدرِ ما رُكِّب مزجاً ... ...

وهو معطوف على « صدر » في قوله: « وانسِب لصدر جملة » ، فكأنه في التقدير وانسِب لصدر ما رُكِّب مزجاً ، و « مزجاً » منصوب على المصدر بفعل مضمر على حد قولهم: تبسَّمْتُ وميضَ البرقِ ، كأنه على تقدير: مزَجَ مزجاً ، ومعنى الكلام ظاهر ، وهو أن الاسم المركَّب تركيب مزجٍ إذا نسبت إليه حذفتَ العجز ونسبتَ إلى الصدر، لا يجوز غير ذلك ، فتقول في معدي كرب: معديٌّ ومعدويٌّ،

---

(١) زيادة في الأصل .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٣) في الأزهرية « فهذا » .

وفي رامَهُرْمُزْ : راميٌّ ، وفي بِلال أباد[1]: بـلاليٌّ ، وفي مارَسَرْجِسَ[2] : ماريٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، وكذلك تقول في خمسة عشر مسمًّى به: خمسيٌّ ، وفي إحدى عشرة : إِحْدِيٌّ وإِحْدَويٌّ ، وكذا القياس فيما / [٤٦٠] أشبه ذلك من المركبات، وهو مذهب الجمهور ، وما جاء على خلاف ذلك فمسموعٌ، نحو قول الشاعر:

تَزَوَّجْتُهَا رامِيَّةً هُرمُزِيَّةً   بفضل الذي أعطى الأميرُ من الرِّزقِ[3]

فنسب إلى الاسمين معاً، ولم يقتصر على الصدر فيقول: راميَّة، وهو القياس؛ إذ نسبها إلى رامهرمز ، وقد بنوا من الاسمين اسماً واحداً، ونسبوا إليه فقالوا: حضرميٌّ في النسب إلى حضرموت ، ومثل هذا في هذا القسم نادرٌ ، وإنما يكثر في المضاف نحو: عبشميٌّ في عبد شمس ، على ما سيأتي ، إن شاء الله تعالى .

ووجه ما ذهب إليه الناظم والجمهور أن الاسم الثاني من المركبين مشبَّهٌ بتاء التأنيث ، وهذا تشبيه الخليل[4]، ووجه التشبيه أن كل واحد منهما ـ أعني من العجز والتاء ـ ليست الكلمة مبنية عليه ، ألا ترى أنه

---

(١) موضع كما في اللسان (بلل) ، ولم يرد في معجم البلدان .

(٢) موضع ورد في شعر جرير والأخطل . الصحاح (مار) ٨٢٠/٢ ، واللسان (سرجس ، مار)، ولم يرد في معجم البلدان .

(٣) من شواهد ابن عصفور في المقرب ٥٨/٢ ، وهو في شرح الشافية للرضي ٧٢/٢ ، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ١١٥/٤ ، والتصريح ٣٣٢/٢ ، والأشموني ١٩٠/٤ ، وهو شاهد لا يعرف قائله ، ولا يعرف له ثان .

(٤) انظر الكتاب ٣٧٤/٣ .

لا يتوالى في اسم واحد أربع متحركات ، وتتوالى مع التاء كشجرة ، ومع العجز كـ « شَغَرَ بَغَر »[1]، وأيضاً فلا يكون اسمٌ على أكثر من سبعة أحرف ويكون ثمانية بتاء التأنيث كاشهيبابة، وكذلك بالعجز نحو: « أيادي سبا » ، فلما كانا على هذا النحو حذف العجز كما حذفت التاء، وأيضاً فهذا المركب شبهه سيبويه بالمضاف والمضاف إليه ، حيث كان من شيئين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر ، وليس بزيادة في الأول ، كما أن المضاف إليه ليس بزيادة في الأول المضاف ، ولما تقدم آنفاً قال ابن الضائع : «وهو جيّد ؛ إذ لا يجوز فيه الإضافة ، وهو أوقع في التشبيه[2]» ، وحكم المضاف أنه لا يمكن فيه النسب إلا إلى الأول كما سيأتي إن شاء الله ، فلذلك يكون الحكم هنا أيضاً ، قال سيبويه بعد ما قرر أوجه التثنية: « فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع[3]» ، وقد خالف الناظمُ بارتكابه هذا المذهب مذهبين آخرين: أحدهما مذهب الجرمي، حكاه عنه السيرافي: أنه يجيز النسب إلى العجز منهما إو إلى الصدر: إلى أيٍّ ذلك أحببت فتقول في حضرموت: حَضَرِيٌّ إن شئتَ ، وموتيٌّ إن شئتَ ، وكذا في بعلبك: بعليٌّ أو بكيٌّ[4]، وفي بلال أباذ: بلالي أو أباذيٌّ ، وكأنه اعتبر

---

(١) ذهب القوم شغَرَبَغَرَ ، أي : متفرقين في كل وجه . اللسان (بغر ، شغر) .

(٢) في الأزهرية : « واقع في التشبيه » .

(٣) الكتاب ٣/٣٧٤ .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وانظر شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

في هذا الحكم الإضافة من حيث كان كل مركب بجوز الإضافة ، والمضاف قد يجوز حذف الصدر منه والنسبة إلى العجز ، فحمل المركب تركيب مزجٍ على / ذلك[1]، قال ابن الضائع : « وهو [٤٦١] ضعيفٌ ؛ لأنه إذا أُضيف لا يجوز فيه إلا حذفُ الثاني[2]» كما سيأتي ، فقوله ومذهبه مرجوحٌ .

والمذهب الثاني من المذهبين مذهبُ أبي حاتم السجستاني في النسبة إلى خمسة عشر ونحوه وهو : أنه أجاز النسب إلى الاسمين مفردين لأجل اللبس ، فتقول: هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وإحدويّ عشريّ ، وإحديّ أو إحدويّ عشريّ ، كل ذلك في النسب إلى إحدى عشرة ، يريد : أنَّ هذا ثوبٌ طوله إحدى عشرة ، وفتح الشين في عشري على لغة من قال: عشِر فكسر الشين ، وكذلك سائر المثل إلى تسع عشرة أو تسعة عشر ، فتقول: هذا الثوب ثلاثيٌّ عشريٌّ ، أو عشريٌّ في ثلاثة عشر ، أو ثلاثة عشر وتسعيٌّ عشريٌّ ، أو عشريٌّ ، وكأنّه قاس هذا على مَن قال:

تَـزَوَّجْـتُـهَـا رامِـيَّـةً هُـرمُزِيَّةً

مع أنّه لا يمكن حذف الثاني لوقوع اللبس بالنسب إلى ثلاثٍ أو ثلاثةٍ، ونحوهما غير مركّب ، فإذا كانوا قد ينسبون إليهما معاً حيث

---

(١) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٥ ب ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

(٢) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

لا يراعى اللبس ، وذلك في الأسماء الأعلام ففي العدد حيث يقع اللبس أولى أن ينسب إليهما معاً[1]، وهذا المذهب مخالفٌ للجمهور في مسألتين:

إحداهما: في النسب إلى الاسمين معاً .

والأخرى: في أصل النسب إلى العدد المركب ، وهو عدد غير مسمًّى به ، ولأجل المسألة الأولى أتيتُ به عند ذكر المسألة الأخرى إثر هذا بحول الله .

وأما القسم الثالث: وهو المركب تركيب إضافة فإنها عنده على أربعة أقسام: ثلاثة منها يكون النسب فيها إلى الثاني المضافِ إليه ، ويحذف الأول ، وواحد يكون فيه النسب إلى الأول .

فالنوع الأول: يكون النسب فيه إلى الثاني، وهو كل مضاف كانت فيه إضافة الابن أو الأب وذلك قوله:

... . ولِثَانٍ تَمَّمَا

إضافةً مبدوءةً بابنٍ أوَ ابْ ... ...

يعني : أنك تنسب للاسم الثاني الذي تَمَّمَ الإضافة ، أي: كان فيها مضافاً إليه، وكانت تلك الإضافةُ مبدوءةً بابن أو أبٍ ، أي: كان المضاف لفظَ الابن أو لفظ الأب ، كابن فلانٍ وأبي فلان ، فالنسب بمثل هذا إنَّما هو للثاني ، ويحذف الأول ، فتقول في ابن زيد: زيديٌّ ،

---

(١) ينظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق١٢٦ب -١٢٧أ .

وفي ابن كراع: كُراعي ، وفي ابن الزبير وابن عباس وابن عمر: زبيريٌّ وعبَّاسيٌّ وعُمَريٌّ ، وما أشبه ذلك ، وتقول أيضاً في أبي زيد: زَيديٌّ، وفي أبي بكر وأبي مسلم: بكريٌّ ومسلميٌّ / ، وكذلك قالت العرب [٤٦٢] في ابن دعلج: دعلجي ، وفي أبي بكر بن كلاب: بكري ، وهذا كله لا يقع فيه النسب إلا على الثاني ، ويحذف الأول ؛ لأنهما إضافة قد بدأت بابن وبأب ، فحيث كان أبو فلان أو ابن فلان فعلى هذا الحكم يجري ، ويدخل في معناه بنت فلان وأم فلان ، فتقول في النسب إلى بنت غيلان: غيلانيٌّ، وفي بنت قيس: قيسيٌّ ، وكذلك في أم السعد: سعديٌّ ، وفي أم الوليد: وليدي، وما أشبه ذلك ، فهو داخلٌ تحت كلام الناظم بمعناه لا بلفظه ، ووجه حذف الأول هنا أن الثاني هو المقصود ، ولم يؤتَ بالأول إلا ليتعرف به ، فلو حذف الثاني هنا مع أنه المقصود وبه الشهرة والمعرفة لكان ذلك نقضاً للغرض في الإتيان به ، فلم يكونوا ليحذفوا ما كان مقصوداً في التعريف به ، فلم يبق إلا أن يحذف الأول .

فإن قيل: هذا ظاهر في ابن فلان ؛ لأن ابن كراع لم يوضع لمن ليس بابن كراع ، بل هو ابن له تعرف أولاً بالإضافة إليه حتى صار غالباً عليه، فلم يجز حذف الثاني ؛ لأن العلمية من حيث جاءت بالغلبة ، وأما أبو فلان وسائر الكنى فليس فيها تعريف بالثاني أصلاً ؛ إذ ليس بموجود فضلاً عن أن يتعرف به الأول .

فالجواب: أن العرب قصدت بالكنى التفاؤل فصيَّرَتْهُ كأنه يتعرف بالثاني تفاؤلاً له أن يكون له ابنٌ يتعرف به فهو داخلٌ بالحكم في ذلك بالقصد ، وقد علَّل أيضاً باللبس ؛ لأنك لو نسبت إلى الأول وهو ابن أو أب ، فقلت: أبوي أو ابني، لم يتميَّز أبو بكر من أبي عمرو ، ولا ابن كراع من ابن عمر ، وما أشبه ذلك ، فنسبوا إلى الثاني ليرتفع اللبس ويبين المراد .

والنوع الثاني: يكون النسب فيه للثاني المضاف إليه ، وذلك قوله:

أو ماله التّعريفُ بالثّاني وجبْ

« ما » معطوفٌ على « ابن » في قوله: « بابن أو أب » ، والضمير في « له » عائد على « ما » وصلة ما الفعل الذي هو « وجب » إن جعلتها موصولة ، وإن جعلتها نكرة فصفتها وجب ، و « له » متعلق به وبـ « الثاني » متعلق بالتعريف ، والتقدير: ولثانٍ تمَّمَ إضافةً مبدوءةً بما وجب له التعريف بالثاني ، والثاني هو المضاف إليه ، يعني: أن النسب يجب أيضاً للثاني إذا كان التعريف للأول ، إنما جاء من إضافته إليه[1]، ومثال / ذلك ما إذا نسبت إلى دار زيد وصاحب عمرو وغلام بكر [٤٦٣] وما أشبه ذلك ، وهي باقية على ما وضعت له لم تنتقل بالتسمية إلى غير ما دلَّت عليه بالوضع فإنك تقول: زيديٌّ ، وعمريٌّ ، وبكريٌّ ،

(١) في الأزهرية: « إضافة النسب إليه » .

فتحذف الأول وتنسب إلى الثاني ، ويتأتّى النسب إلى مثل هذا بأن يكون الأول قد كثر تعريفه بالثاني ، حتى صار غالباً عليه ، وصار في حيِّز الأعلام بالغلبة كابن عمر وابن عباس في النوع الأول ، وقد تقدم بيان كون هذا المعرَّف بالغلبة مما حصل له التعريف بالثاني في أصله ، وأنَّ أصله ملحوظ، فإن غلب فلا يعترض به عليه ، وأمَّا إذا كان على أصله لم يغلب عليه الاسم حتّى صار علماً له ، فقد ينسب أيضاً لكن ليس في تمكُّن النسب إليه هناك . ولكنَّ الشَّلوبين قد فرض النسب إلى كلٍّ منهما[1]، وهو ظاهر كلام الناظم ، ولا مشاحَّة في مثل هذا ، ولكنَّ ابن عصفور فصل بين القسمين في الحكم ، فقال في شرح الجمل فيما إذا كان نحو غلام زيد باقياً على أصله لم ينتقل إلى علَميَّة بغلبة أو بتعليق: فإنك مخير في النسب إلى ما شئتَ ، فإن شئتَ قلتَ: غلامِيٌّ ، وإن شئتَ قلتَ: زَيْدِيٌّ ، وإن كان قد انتقل إلى التعريف بالغلبة ، فحكمه ما تقدَّم[2]، ولم أرَ هذه التفرقة لغيره ، ولكن

---

(١) لم أقف عليه فيما بين يدي من كتب الشلوبين .

(٢) الذي في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٠ يتفق مع المثبت هنا في حكم القسم الأول ، ويفصِّل في القسم الثاني إذا كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد ، فجعل النسب إلى الثاني إذا كان المضاف يتعرف بالمضاف إليه في الأصل ، ثم غلب بعد ذلك ، فصار كالعلم، مثل ابن كراع ، وابن عمر .

وإن كان المضاف والمضاف إليه علِّق في أول أحواله علماً على مسمَّاه ، نسبت إلى الأول إلا إذا خفت اللبس ، فتقول في امرئ القيس : امرئيّ ، وفي عبد مناف : منافيّ ، وفي عبد القيس : قيسيّ . انتهى باختصار .

الأُبَّديّ[1] وجَّه ذاك ، وذهب إليه ، وذلك أنه حين شرع في الكلام على المضاف قال: « والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف ، وهو علمٌ أو غالبٌ لا في العلم على الإطلاق نحو: غلام زيد الذي ليس علماً ولا غالباً ، فإنه لا يقصد بالنسب إليه ولا النسب إلى مفرداته ، وليس لمجموع الاسمين معنًى مفردٌ فينسبَ إليه كابن الزبير ، وامرئ القيس ، قال: فإن قال قائلٌ: كيف تنسب إلى غلامِ زيدٍ إذا لم يكن علماً ولا غالباً ؟

فيقال له: هذا سؤال فاسد ؛ لأنك إن كنت قاصداً السؤال عن النسب إلى مفرداته فما الفائدة في قولك: كيف تنسب إلى غلام زيد ، وهلاَّ قلت: إلى زيد أو إلى غلام ؟ ، وإن كان قصدك السؤالَ عن مجموع الاسمين فقد تقدَّم ـ يعني في المركب تركيب مزجٍ، هذا والأمر أيسر ممَّا قال ؛ لأنَّ النسب إلى غلام زيد ، وهو غير علم ولا غالب متأتٍّ من حيث كان هذا اللفظ واقعاً على الغلام ، وهو المراد بالكلام حين أخبرت عنه / مثلاً بالقيام في قولك: قام غلام زيد ؛ لأنك [٤٦٤] أردتَ مدلولي الاسمين معاً في إخبارك ؛ إذ ليس إتيانك بـ « زيد » لأجل أنك تخبر عنه بشيء ، وإنما أتيت به تخصيصاً للغلام من بين

---

(١) شرح الجزولية للأبذي ٢٨٩/٢ .
والأُبَّذي هو علي بن محمد الخشني ، ينسب إلى أُبَّذة في وسط الأندلس ، نشأ بإشبيلية ، ولازم الشلوبين ، وأبا الحسن الدباج سنين ، وأملى تقاييد على كتاب سيبويه ، والإيضاح، والجمل، وغيرها، توفي سنة ٦٨٦ هـ . ترجمته في : إشارة التعيين : ٢٣٣ ـ ٢٣٤ ، والبلغة : ١٦٨ ، وبغية الوعاة ١٩٩/٢ .

سائر الغلمان ، فصار كالألف واللام جزءاً من الكلمة ، وإذا كان كذلك ، وكان بينك وبين مخاطبك عهدٌ فيه، فما الذي يمنع من أن تنسب إليه ، لا فرق بين النسب إليه في هذا الحال والنسب إليه إذا صار الاسم غالباً عليه، وهم يقولون: إنما نسب إلى الثاني في الذي غلبت عليه الإضافة؛ لأنه المقصود، وبه الشهرة ، أي: المقصود في جهة التعريف الغالب ؛ لأنه ما غلب إلا تعريفه بالثاني ، فكذلك أيضاً يكون الحكم فيما إذا لم يغلب ؛ لأن الثاني أيضاً مقصود ، وبه الشهرة والتعريف ، اللهم إلا أن يقال: إن النسب إلى مثل هذا يقلّ لبعده عن شهرة الأعلام ؛ إذ هو مفتقر إلى عهد، وتقدم معرفة به بينك وبين مخاطبك، فهذا الذي يقالُ، لكن ذلك غير مانع من صحة النسب إليه ، فما قاله الأُبَّذي فيه ما ترى ، وعلى هذا التقرير نقول : إنه يدخل تحت كلام الناظم في النوع الأول أبو فلان وابن فلان وإن لم يغلبا ، وكذلك بنت فلان وأم فلان ، وهو ظاهر ، ووجه النسب إلى الثاني في النوع ما تقدم في النوع الأول من أن الثاني مقصود ، وبه الشهرة والتعريف، فلم يمكن حذفه لفقد ذلك المقصود بحذفه .

والنوع الثالث: يكون النسب فيه إلى الأول لا إلى الثاني ، ويحذف الثاني ، وهو ما عدا ما تقدَّم إذا لم يوقع لبساً ، وذلك قوله:

فيما سِوَى هذا انسُبَنْ للأوَّل

هذا إشارة إلى النوعين الأوَّلين ، و « فيما » متعلّق بـ « انسبن » ، يعني: أن ما سوى ما تقدَّم ذكره من النوعين المذكورين يكون النسب فيه إلى الاسم الأول من المضافين ، وتحذف الثاني ، ويجري على ما تقدَّم

في أقسام المركّب من حذف عجزه ، والنسب إلى صدره ، ولم يبين هذا النوعَ بياناً يخصّه في نفسه كما فعل في الأوَّلين ، وإنَّما عرَّفه بنفي ما عداه، وهو تعريف جمليّ ولكنّه موفٍ بالمقصود؛ إذ معناه: كل مضاف لم يتعرَّفْ فيه الأول بالثاني ولا كان مبدوءاً بابن أو أب ، وحقيقته أنَّ كلَّ مضاف وقع علماً لشيء بالتعليق والوضع الأول ، ولم يُرَد به معنًى غير ذلك ، هذا هو التعريفُ الخاصُّ به كامرئ القيس ، وعبد / القيس ، وما أشبه ذلك ، فمثلُ هذا تقول فيه: امرئيّ ومرئيّ [٤٦٥]
في امرئ القيس ، وعبديّ في عبد القيس ، قال سويدُ بن أبي كاهل :

هُمُ صَلبوا العبديَّ في جِذع نخلةٍ فلا عَطَسَتْ شَيبانُ إلاَّ بأجدَعَا[1]

وقال ذو الرمة في النسبة إلى امرئ القيس :

تُبيِّنُ نسبةُ المرئيِّ لؤماً كما بيَّنْتَ في الأدم العُوَارا

إذا المرئيُّ شبَّ له بناتٌ عَصَبْنَ برأسه إبةً وعارا

إذا المرئيُّ سيقَ ليوم فخرٍ أُهِينَ ومدَّ أنواعاً قصارا

إذا مرئيَّةٌ ولَدَت غلاماً فالأمُ ناشئٍ نُشِغَ المَحَارا

وفي هذه القصيدة في رواية بعضهم :

---

(١) البيت في تأويل مشكل القرآن : ٥٦٧ ، والخصائص ٣١٣/٢ ، والصاحبي : ٢٣٩ ، والصحاح (شمس) ٩٣٧/٢ ، والحماسة البصرية ٢٦٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٦٠٦/٢ ، والمخصص ٦٤/١٤ .
وقد نُسب البيت إلى امرأة من العرب ، ونُسب إلى قُراد بن حنش الصارديّ .

ويَهْلِكُ وسْطَهَا المرئيُّ لغواً كما ألغيتَ في الدِّيَةِ الحُوَارا[1]

ويروى هذا البيت لجرير رفَدَ به ذا الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله فانتحلهـا ذو الرمـة[2]، نقـل ذلـك البكـريّ في صلـة الموصـول[3]، وكذلك إذا سميت رجلاً بـ « غـلامِ زيـدٍ » تعليقـاً أوَّليّـاً ، تقـول فيـه : «غلامي » ، وفي صاحب عمرو علَماً ، كذلك صاحبي ، وأمثال ذلـك، والنَّسـب إلى الأول الـذي هـو الصـدر وحـذف الثـاني هـو القيـاس والوجه، لأنَّ الثانيَ بمنزلة تمام الأول ، وواقع موقع التنوين منه ، حيث لم يكن له تأثيرٌ في تعريـف الأول فصـار الاسـم الأول بمنزلـة «زيـد » ، والثاني : بمنزلة التكملة له كـ « التنوين » ، فهذا أولى بالحذف ، ولكن عوض فيمـا تقـدَّم شـيء أوجـب ألاَّ يحـذف الثـاني ، فـإذا زال ذلـك العارضُ فلا بُدَّ من الرجوع إلى الأصلِ ، ما لم يقع لبس كما سيأتي ،

---

(1) هذه الأبيات من قصيدة في ديوانه ١٣٧٩/٢ ـ ١٣٩٣ مطلعها :

نبت عيناكَ عن طللٍ بحُزوَى عفتْهُ الرِّيحُ وامتنح القطارا

وهي أبيات مفرقة في القصيدة .

(2) في الأزهرية: « ونقله ذو الرمة في قصيدته هذه مع بيتين قبله وانتحلها » .

(3) أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب البكري بكر بن وائل، أندلسي لغوي متعدد المعـارف، أجازه ابن عبد البر ، ولي القضاء بلبلة ، له مؤلفات منها: معجـم مـا استعجم ، والتنبيـه على أبي علي القالي في أماليه ، وشرح فصل المقال في شرح كتاب أبي عبيد في الأمثال ، وصلة المفصول (الموصول) . ترجمته في : كتاب الصلة لابن بشـكوال : ٢٨٧ ــ ٢٨٨ ، ومقدمة كتاب معجم ما استعجم ص ـ ش ، والأعلام ٢٣٣/٤ .

فإنه يرجع إلى النسب إلى الثاني ؛ لأنَّ اللبس عارضٌ يجب اعتباره عند الناظم .

والنوع الرابع : يكون النسب فيه إلى الثاني على غير الأصل ، ويحذف الأول لطروء لَبْسٍ فيما قبله، وذلك قوله « ما لم يُخَفْ لَبْسٌ »، يعني : أن الحكم المذكور في ذلك النوع المتقدم ، إنما هو إذا لم يقع بحذف الثاني لبسٌ، فإن وقع لبسٌ فالمفهوم أن النسب لا يكون للأول، وإنما يكون للثاني ، ثمَّ مثَّل ما يقع فيه اللبس فينسب إلى الثاني بـ « عبد الأشهل » ، وذلك أنك لو نسبت إليه على القياس فقلتَ: عبدي لالتبس بعبد القيس أو عبد الدار ، أو غير ذلك من العباد المضافة ، فيطرح الأصل لذلك ، فيقال فيه: أشهلوا ؛ إذ يفهم منه النسب إلى عبد الأشهل، وعلى هذا قالوا في « عبد مناف » : منافيٌّ ، قال سيبويه : وسألت الخليل (رحمه الله) عن قولهم في « عبد مناف » : منافيّ ، فقال: أما / القياس فكما ذكرتُ لك إلاَّ أنَّهم قالوا: منافي مخافة [٤٦٦] الالتباس[1]، يعني: الالتباس بعبد الدار ، إلا أنَّ النحويين في مراعاة هذا اللبس على فرقتين ، فمنهم من يقف ذلك على السماع كابن أبي الربيع ، ويجعل منافيّاً وما جاء نحوه شاذّاً[2]، ومنهم من يقيسه وهو مذهب الناظم، كما رأيت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنّه لماَّ ذكر

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٢) الملخص في ضبط القوانين ٢/١٢٤ ـ ١٢٥ .

كلام الخليل في منافٍ قال هو أو الخليل : ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز كراهية الالتباس[1]. هذا نصُّهُ ، وإليه ذهب السيرافيّ[2] والشلوبين[3] وابن عصفور[4] وغيرهم.

واعلم أنه قد تقرر من هذه الأنواع أنه لا ينسب إلى الاسمين معاً المضاف والمضاف إليه ،بل إلى أحدهما ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الأول من الاسمين إعرابه بحسب العامل ، والثاني مخفوض بلا بدٍّ بالإضافة إليه ، وإذا كان كذلك لم يكن أن تزاد ياء النسب في آخر الاسم بالحقيقة ، وهو آخر الثاني مع بقاء الأول ؛ إذ لو قلت في غلام زيد: غلام زيدي ، وياء النسب لا بد أن ينتقل إليها الإعراب . فإن نقلت إليها الإعراب الأول مع أنه مضاف إلى الثاني لم يمكن الجمع بين إعرابين ، وإن أزلته عن الإضافة إلى ما بعده تغير عما كان عليه قبل ، ولا يمكن أيضاً أن ينتقل إلى الياء إعراب الاسم الثاني ، فيلتبس بمضاف إلى منسوب، قال سيبويه[5]: كما لا تقول في تثنية أبي عمرو: أبو عمرين ، فالأول هو الذي ينبغي أن تجري الأحكام عليه؛ لأن الثاني من تمامه، ولا يجوز أيضاً أن تلحق ياء النسب الأول، ثم تضيفه

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ .

(٢) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٨ أ .

(٣) لم أقف على رأيه في شرحه على المقدمة الجزولية .

(٤) شرح الجمل ٢/٣١٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٧٦ .

إلى الثاني، فيلتبس بمنسوب مضاف إلى ما بعده. هذا مع أن النسب قد يحذف بسببه من الاسم الواحد إذا طال، فهذا أولى بالحذف؛ لأنه أطول مع أن الضرورة تضم إلى ذلك ، كما تقدم تقريره . فثبت أنه لا بد من حذف أحدهما: إما الأول ، وإما الثاني . وما جاء على خلاف ذلك فشاذ ومسموع ، يحفظ ولا يقاس عليه ، والذي نقل في مخالفة أنهم بنوا من الاسمين اسماً واحداً على زنة الأسماء ، فقالوا في عبد شمس : عبشميّ، قال عبد يغوث بن وقّاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مني شيخةٌ عبْشَمِيَّةٌ   كأنْ لم تَرَى قبلي أسيراً يَمَانياً[1]

وفي عبد القيس: عبقسيّ، وإلى عبد الدار : عبدريّ ، وهو كثير، وكذلك [2]جعله الجوهري قياساً على ما يظهر منه في الصحاح[3].

وقال ابن خروف : إنه كثير غير مقيس[4]، والجمهور على أنه لم

---

(١) عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، فارس ، شاعر ، جاهلي ، أسير في يوم الكلاب الثاني ، وقتلته الرباب بفارسهم النعمان بن جساس ، ورثى نفسه بقصيدة من عيون الأدب ، منها هذا البيت . وهو في ذيل أمالي القالي ١٣٢/٣ ، والعقد الفريد ٢٢٨/٥ ، ٢٣٠ ، والصحاح (شمس) ٩٣٨/٢ ، وشرح المفضليات للتبريزي : ٦١١ ، والخزانة ٢٠١/٢ .

(٢) في المصرية زيادة: « لعله » .

(٣) الصحاح (شمس) ٩٣٨/٢ .

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٥ .

يبلغ مبلغ القياس، وقد نصَّ سيبويه على عدم القياس فيه[1]، وهو الأصح، وإليه ذهب الناظم، حيث قصر النسب على أحد ذينك الوجهين: إمَّا النسب إلى الصدر وحده، أو إلى العجز وحده ، ثم يبقى النظر مع الناظم في هذا الفصل في مواضع :

أحدها: قوله: « وانسِب لصدر جملة » فإنه يقتضي جواز النسب إلى نفس الجملة من حيث هي جملة ، وهذا لا يعقل ، وإنما ينسب إلى الجملة إذا صارت في حكم المفرد وذلك عند التسمية بها ، فعند ذلك يصح النسب إليها ؛ لأنه كالنسب إلى زيد وعمرو ، وأما غير ذلك فممتنعٌ لا يصح ؛ إذ لا يعقل أن يسأل أحدٌ: كيف تنسب إلى قولك: قام زيدٌ ، فإن هذا لا ينسب إليه ، كما لا يصح أن ينسب إلى الفعل أو الحرف ، وهو فعلٌ أو حرفٌ ؛ إذْ كان النسب مختصاً بالأسماء ، والناظم لم يبيِّن كونه مختصاً بالأسماء ، فصار كلامه في ظاهره غيرَ محصَّل .

والثاني: على تسليم أنه أراد الجملة المسمَّى بها لم يبين إلام ينسب؟ وذلك أن النسب إنما هو إلى الجملة نفسها،لكن لا ينسب إليها إلا بالنسب إلى صدرها، وهو قد قال: « وانسب لصدر جملة » ، وهذا الكلام إنما يفيد جواز النسب إلى صدر الجملة لا إلى الجملة ، وهذا غير مطلوب ؛ لأنَّ صدر الجملة إذا كان اسماً كزيد قائم ، فوجه

(١) الكتاب ٣/٣٧٦ - ٣٧٧ .

السؤال: كيف تنسب إلى زيد ؟ إذ لا فائدة في إضافته إلى الجملة إذا أردت النسب إليه ، وإن كان صدرها فعلاً لم يصح من أصله ؛ إذ لا ينسب إلى هذا الصدر ، وإنما مطلوبنا هنا هو كيفية النسب إلى الجملة لا جواز النسب إلى صدرها ، فهو أراد أن يبين معنًى فخرج إلى معنًى آخَرَ غير محتاج إليه.

هذا وإن كان قصده معلوماً عند العارف بالمسألة ، فإنما الكلام معه في لفظه بالنسبة إلى تعلم العربية منه، فوجه الكلام هنا أن لو قال: وانْسُبْ لجملة ، بأن تنسب إلى صدرها ، أو تحذف عجزها ، أو ما يعطي هذا المعنى .

والثالث: إذا سلمنا ما ذكر ، فهو لم يبين كيفية هذا النسب ؛ لأنه إنما قال: « وانسب لصدر جملة » ، وهذا الكلام غاية ما يعطي: أن تُلحِقَ الصدرَ ياءَ النسب، فيبقى حذف العجز مسكوتاً عنه ، فقد يتوهم بقاؤه، وكذلك قوله:

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجا ... ...

/ وقوله: [٤٦٨]

فيما سوى هذا انسُبَن للأوّلِ

وقد تقدم أنه لا بدَّ من حذف غير المنسوب إليه من الجزئين ، فكان حقاً على الناظم أن ينبِّه على حذف ما لم ينسب إليه ، فتركُهُ لذلك إخلالٌ كبيرٌ .

والرابع: إتيانه بعبارة قاصرةٍ غير موفية بأطراف المسألة ؛ لأنه

قال: «وانسب لصدر جملة» فقصر ذلك على الجملة، وهذا الحكم ليس بمقصورٍ عليها، بل هو عام في كل ما يحكى في الكلام، ولذلك لما بوَّب سيبويه على المسألة قال: «هذا باب الإضافة إلى الحكاية[1]» فدخل تحته الجملة المسمَّى بها، وكل ما يحكى مما يُسمَّى به، وكذلك بـ «حيثما» و «لولا» و «إنَّما»، وما أشبه ذلك ممَّا إذا سُمِّيَ به بقي على حاله، وذكر أنَّ حكمه حكم الجملة، فكما تقول: تأبَّطيٌّ وبَرَقيٌّ في: تأبط شراً وبرق نحره، كذلك تقول في الإضافة إلى «حيثما» مسمًّى بها: حيثيٌّ، وفي الإضافة إلى «لولا»: لوِّيٌّ، وإلى «إنما»: إنِّيٌّ، فتحذف العجز وتنسب إلى الصدر[2]، وهذا عام في كل مركَّب يُحكى.

فكان من حق الناظم أن يَعُمَّ ولا يَخُصَّ؛ إذ كان يوهم تخصيصه أنه لا يفعل ذلك إلا بالجملة وحدها، وهو مفهومٌ مُخِلٌّ، وكلامه في التسهيل شاملٌ؛ إذ قال: «ويحذف لها (يعني لياء النسب) عجز المركب غير المضاف[3]»، فإن المركب يشمل ما تقدم، فلو قال: «وانسب لصدر ما حُكِي» أو ما يعطي هذا المعنى، لكان أعم وأولى.

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٧.

(٣) التسهيل: ٢٦١.

والخامس: أن قوله:

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجاً ... ...

عامٌّ في كل مركب تركيب مزج ، سواء أكان علماً أم غير علم، وذلك غير صحيح ؛ لأنَّ النَّحويين إنَّما أجرَوه على عمومه في الأعلام خاصة ، فكل ما سميت به من مركَّب تركيبَ مزجٍ ، فالنسب إلى صدره قياساً ، فإن سميت بـ« شَغَرَبَغَرَ » قلتَ: شَغَرِيٌّ ، وإن سمَّيتَ بـ« خمسة عَشَر » قلتَ: خَمْسِيٌّ ، وكذلك سائرها ، أما ما كان مركباً غيرَ مسمًّى به ، فإنهم قالوا: لا يجوز النسب إلى « خمسة عشر » وهو عدد على أصله، ولا إلى أحد عشر وأخواتهما من المركَّب ؛ لأنه يلتبس بمثل صدره من المفرد؛ إذْ لا يعرف إذا قلتَ: خمْسِيٌّ أو أحَدِيٌّ، هل نسبتَ إلى خمسة عشر أو إلى خمسة ، أو إلى أحد عشر أو إلى أحد، فلما كان ذلك يوقع اللبس تحامَوه ولم يتكلموا به ، وقد أجاز أبو حاتم النسب إلى العدد المركَّب وهو عدد ، ولكن ألحق الياء الاسمين معاً مفردين فتقول: هذا ثوب أحديّ عشريّ ، وخمسيّ عشريّ[1]، وقد تقدَّم تمثيل ذلك ، وإنما فعل ذلك خوف اللبس ؛ إذْ كانوا إنَّما تركوه للبس ، فهذا العمل لا يقع به لبسٌ ، فلا يجتمع ، وقد / تقدَّم وجه قياسه على قوله: [٤٦٩]

تَزَوَّجْتُهَا رامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً

---

(١) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الرضي على الشافية ٢/٧٤ .

وأنه لا يمكن حذف الثاني لأجل اللبس ، وإذ كانوا قد ينسبون ، وإن وقع اللبس ،كالأعلام ، ففي العدد حيث لا يقع لبس أولى بالجواز ، قال ابن الضَّائع: «وهو وجه ، غير أنه لا يوجب إلا طرح النسب إلى الأول ، وحذف الثاني ، فيستغنى عن النسب إليهما بما يعطي معناه ، كما استغنوا عن إضافة اثني عشر اسم عدد ، وقد بنت العرب من الاسمين اسماً واحداً ، فقالوا: [في حضرموت]: حضرمي ، ولم يطردوه كما لم يطردوا النسب إليهما » ، وقال: « ولا شك أنه لا يجوز أن يبنى من خمسة عشر اسمٌ واحد ، فكذلك لا ينسب إلى الاسمين[1] » .

فإن قيل: كيف هذا مع أنكم أجزتم النسب إلى خمسة عشر: خمسي، وهو يلتبس بالنسب إلى المسمَّى بخمسةٍ أو خمسٍ ، ولم تراعُوا اللَّبسَ ، فلِمَ راعيتموه في العدد قبل التسمية ولم تراعوه بعد التسمية ؟

فالجواب: ما قاله السيرافي من أن اللبس لا يراعى عند التسمية ؛ لأن الأسماء الأعلام ليست تقع لمعانٍ في المسمَّين ، فيكون التباسهما يوقع فصلاً بين معنيين ، يعني بخلاف ما قبل التسمية ، فإن الأسماء واقعةٌ لمعانٍ في مدلولاتها يوجب اللبس فيها الفصل بين المعنيين ، وقد يقع في المنسوب إليه لبسٌ لا يحفل به لعلم المخاطب بما نسب إليه كقولنا: حنفي وربعي في النسب إلى: حنيفة وربيعة ، وإن كنا نجيز أن

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ .

يكون في الأسماء: حَنَفٌ وربَعٌ ، وذلك لعلم المخاطب بما ينسب إليه ؛ إذ هو اسمٌ علمٌ بخلاف العدد ؛ فإنه لا يعرف بما ينسب إليه إلا بما يدل عليه ، فامتنع الوقوع في اللبس ؛ لأجل ذلك[1]» انتهى .

وأيضاً فإن اللبس في الأعلام قليل النسبة إلى كثرته في غيرها ، فاغتفر فيها لقلته ، ولم يغتفر في غيرها لكثرته ، وإذا ثبت هذا فإطلاق الناظم القول بالنسب إلى الصدر ، ولم يقيده بالعلمية ، فيه ما ترى ، ولا يقال: لعله ارتكب في ذلك مذهب أبي حاتم في جواز النسب إلى خمسة عشر ونحوه ، وهو عدد ؛ لأنّا نقول: مذهب أبي حاتم من الشذوذ بمكانٍ مكين ، وقليلاً ما ينقله أرباب المطولات فضلاً عن أهل المختصرات ، وهو خارجٌ عن القياسات ، فبعيد أن يرتكبه غير مَن نقل عنه ، وعلى هذا فلا يستقيم الحمل على مذهب أبي حاتم ؛ لأنه إنما أجاز النسب إلى الاسمين مفردين ، والناظم لا يقول بهذا ، ولا / [٤٧٠] يقتضيه كلامه ، وإنما يعطي كلامُهُ النسب إلى الصدر خاصة وحذف العجز ، فكان هذا مذهباً ثالثاً لم يقل به أحد من النحويين .

والسادس: أنه أطلق القول في الإضافة بابن أو أب ، فالنسب هنالك يكون للثاني لا للأول ، والإطلاق غير صحيح ؛ لأن ما كان مبدوءاً بابن أو أب على قسمين :

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٦ أ ، وشرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٧ أ ، وقد تصرف المؤلف في النص .

أحدهما: أن لا يكون مسمًّى به ، فلا شك أن حكمه ما قال ، وكذلك ما كانت كنية تجري ذلك المجرى ؛ لأن الكنية معتبرة الأصل؛ إذ هي غير معلقة وضعاً على شخص بعينه ، بل مرادهم بـ « أبي فلان» أن يكون أباً لفلان فصار كقولك: هذا ابنُ فلان تريد: ولده ، وهذا أبو فلان تريد: والده .

والثاني: أن يكون مسمًّى به معلقاً على رجل بعينه بالوضع الأول لا يراد به معنًى غير التعليق على المسمَّى ، كما كان امرؤ القيس معلقاً على رجل بعينه ، لا يراد به معنًى سوى التعليق على المسمّى ، فهذا حكمه حكم امرئ القيس ، فلا ينسب إليه إلا بحذف العجز ، فتقول في « ابن زيد » علماً: ابنيٌّ أو بنويٌّ ، وفي أبي زيد علماً كذلك: أبويٌّ لا بد من هذا[1]؛ إذ العلة التي لأجلها نسب إلى العجز هناك هي: قصد الثاني للتعريف به ، وليس ذلك هنا بل حاصله حاصل امرئ القيس ، فدخل تحت حكم امرئ القيس في أنَّ العلميَّة وقعت بهما معاً، ولم يتعرف الأول بالثاني ، كما أنه لو كان رجل غلاماً لزيد ، فكثر تعريفه به حتى غلب وصار في حيِّز الأعلام ، وأردت أن تنسب إليه لوجب أن تقول: زيديٌّ ؛ لأنَّ التعريف هنا بالغلبة لا بالتعليق ، هذا ما في هذه المسألة ، وهي ممَّا قرَّر ابن الضائع[2]، وذكر أنه القياسُ عنده ، وهو قياسٌ لا مدفعَ فيه ، قال: ولم

---

(١) انظر تقرير ابن الضائع وقوله في شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

(٢) شرح الجمل له ١/ق ١٢٧ ب .

أرَ أحداً تتبعهما كذا ، بل اقتصروا على ابن فلان وأبي فلان[1].

فالناظم لم يلتفت إلى هذه التفرقة هنا ، وهي ضرورية ، وكلامه في «التسهيل»[1] صالح لهذه التفرقة الحسنة التي ترْكُهَا إخلالٌ .

والسابع: أنه أتى بنوعين أحدهما داخل في الآخر ، فكان من حقه أن يأتي بهما نوعاً واحداً ؛ لأن الإتيان بهما نوعين تطويلٌ بلا فائدة، وذلك أن نوع الإضافة المبدوءة بالابن أو الأب داخلٌ في الإضافة التي يعرَّف بها الأول بالثاني ؛ لأن ابن فلان أو أبا فلان إنما وجب فيه النسب إلى الثاني ؛ لأن الثاني مقصود ، وبه التعريف والشهرة ، فلو حذف لكان نقضاً للغرض ،كما تقدم بسطه ، وهذا بعينه هو الذي عُرف به النوع الثاني ، فصار النوع الأول حشواً ؛ لأنه لو سكت عنه لم يسقط له مما / أراد شيءٌ ، وحيث اكتفى في [٤٧١] التسهيل بهذا الثاني فقال: ويحذف لها عجز المركب غير المضاف وصدر المضاف إن تعرَّف بالثاني تحقيقاً ، وإلاَّ فعجزه ، وقد يحذف صدره خوف اللبس[2].

والجواب عن هذه الاعتراضات أن يقال :

أما الأوّل: فمن المعلوم أن الجملة من حيث هي جملة لا ينسب إليها ؛ إذ لا يتأتّى فيها ذلك من جهة المعنى ؛ لأنَّ النسب إلى الشيء

---

(١) التسهيل : ٢٦١ .

(٢) التسهيل : ٢٦١ .

إضافة إليه في المعنى ، والإضافة مختصَّة بالأسماء ، فإنما قصد الناظم ما يصح قصده ، وذلك الجملة المسمى بها .

وأما الثاني: فإن القصد يفهم من كلامه ، وإن كان كلامه إنَّما وقع جواباً لسؤال كيف تنسب إلى الجملة ، وذلك أن قصده بيان ما يعرض في الاسم المنسوب من التغيير ، فهاهنا لا بدَّ أن يحمل كلامه على هذا القصد ، فإذا حمَّلناه ذلك لاح لنا أنه يريد: أن الجملة ينسب إلى صدرها؛ أي: تلحق ياء النسب صدرها ، وإما أن يريد ما صدر في الاعتراض فذلك لا يسأل عنه مَن عنده أدنى مُسْكَةٍ من العربية ، فأطلق العبارة اتكالاً على ما يفهم العاقل المتدبر فيها ، وقد تضيق على الناظم العبارةُ حتى يأتي بها في غاية من التثبيج[1] فيسمح له لمكان ضرورة النظم ، ولذلك سومح الشعراء في الضرورات ، وأجيز ارتكابها قياساً على ما هو مبسوط في مظانه ، وهذا الجواب جارٍ في قوله :

... ... وصدرِ ما رُكِّبَ مزجا ولثانٍ تُمِّمَا

إلى آخره .

وأمَّا الثالث: فإن الكيفية مفهومة من كلامه ، وذلك أنه قد تقدم[2] له الإشارة إلى أن ياء النسب موضعها الآخر ، أي: آخر

---

(١) التثبيج : الاضطراب والتخليط ، يقال : ثبَّج الكتاب والكلام تثبيجاً: لم يبيِّنه ، وقيل : لم يأت به على وجهه . انظر اللسان (ثبج) .

(٢) انظر ص : ٤٣١ .

الكلمة فلا تلحق وسطاً ، ولما قال هنا: « وانسب لصدر جملة » كان معناه ألحق ياء النسب آخر الصدر ، وآخر الصدر إن كان آخر الاسم على ما اقتضاه كلامه أول الباب فهو المراد ، ويفهم منه أنه لا يكون بعد الياء شيءٌ ، وهو معنى الحذف ، وإن لم يكن آخِرَ الاسم لم يصحّ كلامه الأول ، لكنه صحيح ، فلا بد من انحتام الحذف للعجز حتى يكون آخر الصدر هو آخر الاسم ، والاسم هو الجملة كلّها لا بعضها ، فلا يقال: إن الياء قد وقعت آخر الصدر ، فهي واقعة آخراً؛ إذْ ليس آخر الصدر آخراً ، وكذلك القول في قوله :

... ... وصدرِ ما رُكّبَ مزجاً ... ...

وغيره ، فأمَّا قوله : « ولِثانٍ تُمِّمَا إضافة » فإن معناه: ألحق الياء آخر الاسم الثاني من المركبين ، وحقيقة الاسم / المركب مركبة من شيئين: فكان من حقه لو لم يُرِدْ حذفَ الأول أن يقول: وانسب للمركَّب بلحاق الياء آخره ؛ لأن آخر الكلمة الثانية آخرٌ للأولى بسبب المزج ، لكن لمَّا قال: « ولِثانٍ » أي: وانسب لثانٍ دلَّ على أن مراده النسب إلى الكلمة الأخيرة فقط مع اطراح الأولى وزوال المزج؛ إذ لا يظهر للكلمة الثانية آخِرٌ إلا بذلك ، فإذن الحذف قد تضمنه كلام الناظم بإشارة خفية. [٤٧٢]

وأمَّا الرابع: فإنا لا نقول: قد يدخل له ما سوى الجملة من الحكاية في تركيب المزج ؛ لأنَّ « حيثما » و « لولا » ونحوهما من قبيل ما ضُمَّ صدره إلى عجزه وصيِّرا شيئاً واحداً ، ولا يقتصر بتركيب

المزج على الأعلام ، وأما الإبهام بالمفهوم فلا يتجه ؛ لأن ذلك مفهومُ اللقب ، وهو مردودٌ .

وأمَّا الخامس: فإن النسب إلى الأعلام المركبة كثير وشهير فتكلم عليه ، وأما النسب إلى غير الأعلام فنادرٌ بالنسبة إلى باب (المركب) فلم يحفل بالتنبيه على المنع فيه ، وأيضاً فإن النسب إلىما رُكِّب ممَّا ليس بعلم موقعٌ في اللبس كما تقدَّم في السؤال ، بخلاف العلم فإنه لا يوقع في الغالب لبساً ، وقد عرف من حال الناظم احتنابه اللبس في مسائلَ كثيرةٍ وأبواب عدة ، ومن جملتها هذا الفصل ؛ إذ قال فيه:

ما لم يُخَفْ لَبسٌ كعبد الأشهَلِ

فاقتضت هذه القاعدة عنده ألاَّ ينسب إلى نحو: خمسة عشر غيرَ علمٍ لالتباسه بما ينسب إلى غير المركَّب ، فلذلك ـ وا لله أعلم ـ أطلق العبارة إطلاقاً .

وأمَّا السَّادس: فإن الناظم إنما أراد القسم الأول ، وهو ما لم يكن مسمًّى به، والحكم المذكور فيه صحيح ، وأما المسمَّى به فهو نادر ومرفوض قلما يأتي من كلام العرب ابن فلان وأبو فلان علماً بالتعليق، وإنما يأتي علماً بالغلبة، والعلم بالغلبة حكمه حكم غير العلم كما تقدم ، ويكفيك عذراً عنه أن النحويين لم يذكروا فيه إلا قسم التعريف بالغلبة ، وأهملوا التعريف بالتعليق حتى عدَّ ابن الضائع أنه لم ينبه عليه أحد إلاَّ هو[1]. وما ذاك إلا لفقده في كلام العرب ، فالنَّاظم

---

(١) شرح الجمل ١/ق ١٢٧ ب .

في تركه غير ملومٍ من جهتين:

إحداهما: أن المتقدِّمين لم يذكروه نصاً ولاتحـرَّزوا منـه، فـاتبعهم هو في ذلك.

والثانية : فقده أو قلَّته في السماع .

وأمَّا السـابع: فتقـول : إن مـا بـدئ بـابن أو أب علـى قسـمين:

أحدهما: ما ظهر منه وجه التعريف بالثاني ، كما إذا قلتَ: هذا ابـنُ زيدٍ، هذا ولد زيدٍ ، وما / أشبهه مماَّ لم يغلبْ عليه الاسم . [٤٧٣]

والثاني: ما لم يظهر فيه وجـه التعريـف وإن كـان أصلـه ذلـك ، وذلك الكنى بالنسبة إلى الأب كأبي فلان ، والتعريف بالغلبة بالنسـبة إلى ابن فلان ، وهذا هـو الغـالب في الأب والابـن المنسوب إليهمـا ، وعلى إرادته هذا الثاني ، لا يكون عليه اعـتراض ؛ لأن وجـه تعريـف الأول بالثاني فيه غير ظاهر ، وإنما ظاهر الأمـر فيـه تعريـف العلميَّـة ، وكذلك يعدون من أقسام العلم المعرف بالغلبة والكنية ، وقد تقدم لـه ذلك في باب (العلم) إذ قال :

واسماً أتى وكنيةً ولَقَبَا

وقال في آخر الباب :

وقـد يصير عـلـمـاً بالغلبة مضافٌ او مصحوبُ أل كالعقبَة

لكن الفرق بين هذين وبين العلم بالتعليق أن هذيـن يظهـر فيهمـا القصد الأصلي من التعريف بالثاني ؛ إذ كان هو أصـلَ العلميَّـة فيهمـا كما تقدم ، فالثاني هو المحرز لعلمية الغلبة فيهمـا ، فلـو فرضنـا زوالَـه

والنسب إلى الأول ، لذهب التعريف المكتسب بالغلبة ، فأمَّا هنا فإن التعريف بالثاني غير ظاهر ولا بيِّنٍ .

ولذلك حرَّر العبارة في التسهيل في هذا المقصد ؛ إذ قال: وصدر المضاف إن تعرف بالثاني تحقيقاً أو تقديراً[1]» ، وأشار بالتقدير إلى الكنى والمعرف بالغلبة ، فلمَّا كان التَّعريف بالثاني أمراً تقديرياً لم ير أنْ يكتفي بالنوع الثاني دون الأول، وهذا يمشي في القسم الثاني ، وأما الأول وهو ما ظهر فيه وجه التعريف فهو قليل في النسب إليه ، وأيضاً فإنما يريد بالنوع الثاني ما عدا ما تقدم ، فكأنه يقول: انسب لثانٍ تُمِّمَ إضافة مبدوءة بابن أو أب أو ما وجب له التعريف بالثاني من غير الابن والأب، ولو لم يرد هذا لداخل التقسيمَ ، والحمل على عدم التداخل أولى .

* * *

واجبُر بِـرَدِّ اللامِ ما منه حُذِف جـوازاً إن لم يـكُ ردُّهُ أُلِفْ

في جمعَي التَّصحيح أو في التثنيهْ وحـقُّ مجبورٍ بـهذي تَوْفِيَـهْ

هذا الفصل يذكر فيه حكم الاسم المحذوف منه إذا نُسب إليه ، وما يرد إليه المحذوف وجوباً أو جوازاً ، وما لا يردّ إليه ، وما يلحق مع ذلك من التغيير الحادثِ في النسب .

واعلم أن ما حذف منه حرف على ثلاثة أقسام :

---

(١) التسهيل : ٢٦١ .

أحدها: ما كان المحذوف منه الفاء كشِيَة وعِدَة ، ونحو ذلك .

والثاني: ما كان المحذوف منه العين كَسَه ومُذْ إذا سُمِّيَ / به ، [٤٧٤]
فإنَّه عند سيبويه محذوفٌ من (منذ) ، فلذلك تقول في تصغيره : مُنيذ[١].

والثالث: ما كان المحذوفُ منه اللامَ كيَدٍ ودَمٍ وابنٍ واسمٍ ونحو ذلك ، وهو كثير ، والناظم أخذ يتكلّم على حكم كلٍّ واحد من هذه الأقسام إلا القسم الثاني ، وهو ما حذفت منه عينه ، فإنه لم يتعرض لحكمه ولا أشعر به ، فربما ينقدح للسائل سؤال عن هذا فيقول: كان من حقه إذا تكلم عن القسمين أن يذكر القسم الثالث، كما فعل غيره من النحويين، والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن ما حُذفت عينه قليلٌ جداً في كلام العرب ، حتّى إنه لم ينقل إلا اللفظة أو اللفظتان ، وما لا يعتد به فاختصر الناظم ذكره لذلك .

والثاني: على تسليم أنه كثير ومحتاج إلى ذكر ، لم يذكره ؛ إذْ لا زيادة فيه على ما ثبت له ، وذلك أنه لما ذكر القسمين وما يغير منهما دل على أن ما سكت عنه لا يغير عن حاله ، ويدل على هذا المقصد من كلامه: أنه لما ذكر منه ما حذف منه الفاء ، لم يذكر منه إلا ما يجب فيه الرد وهو « شِيَة » ونحوه ، وسكت عما الحكم فيه أن يترك

(١) الكتاب ٣/٤٥٠ .

على حاله كزِنَة ، ورِقَة، وعِدَة ، وما أشبه ذلك، فليس قصده إلا ذكر ما فيه تغييرٌ ينبه عليه ، وأما ما ليس فيه من التغيير إلا كسر آخره ليـاء النسب ، فقد تقدم ذلك أول الباب في قوله:

وكلُّ ما تليه كسرُهُ وجَبْ

فهذا المعنى معتمد عليه في تفسير كلامه ، وهو ظاهر جليٌّ ، فإذا ثبت هذا فكأنَّ الناظم قد استوفى الكلامَ على ثلاثة أقسام .

ووجه عدم الرد فيما حذفت عينه أن الرد من باب تغيير الاسـم ، ولا يرد في النسب من بنات الحرفين إلى أصله إلا مـا يقـع عليـه تغيـير النسب وهو اللام ، وأما العين والفاء فلا يقع عليهما تغييرٌ لبعدهما من ياء النسب الموجب للتغيير ؛ لأنهما لو ظهرا لم يلزمهما ما يـلزم الـلامَ لو ظهرت من التغيير ، ثم نرجع إلى تفسير المتن.

والناظم قد بدأ بما حُذفت منه الـلام فقـال: واجـبر بـردٍّ الـلام » ، أصل هذا الجبر الإصلاح وإزالة الآفة اللاحقة ، يقـال: جـبَرتُ العظـمَ أَجبُرُهُ: إذا أصلَحْتَهُ ، وجبرتُ الفقيرَ: إذا رقَّيته من فقره وأزلتـه عنـه ، وهذا المعنى في مسألتنا ظاهر؛ لأنَّ المحذوفَ منـه قـد دخلـه نقـص مـن حروفه ، وفاته بعضها فأتى بلفظ الجبر عبارة عن رد محذوفه ، و « ما » واقعة على الاسم / المحذوف منه ، وضمير « منه » عـائد علـى « مـا » ، [٤٧٥]
و«منه[1]حذف » عائد علـى الـلام ، و « جـوازاً » مصـدر علـى حـذف

(١) في المصرية : « وقد » .

المضاف أي: ذا جواز، ومعنى كلامه أن ما حذفت لامه فحكمه عند النسب إليه أنه ينقسم قسمين :

أحدهما: أنَّ ترجع إليه اللام في التثنية أو أحد جمعي التصحيح ، وهذا الجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء ، وسُمّيا جمعي تصحيح لصحة المفرد فيهما وسلامته من التغيير .

والثاني: أن لا ترجع إليه اللامُ في واحدٍ منهما ، فأمَّا إن لم ترجع اللام في واحد منهما فإن في النسب إليه وجهين : إن شئتَ تركته على حاله فلم تجبره بردٍّ لامه ، وإن شئتَ رددت إليه اللام ونسبتَ إليه مجبوراً وذلك قوله :

واجبرْ برَدِّ اللامِ ما منه حُذِفْ جـوازاً إنْ لم يكُ ردُّهُ أُلِفْ

في كذا: يعني أن الحكم الرد على الجواز بهذا الشرط ، وهو ترك التثنية أو الجمعين ، ومثال ذلك: يد ، ودم ، وغد ، لك في هذه ونحوها وجهان: إن شئتَ رددتَ المحذوفَ فقلتَ: يَدَوِيٌّ ، وإن شئتَ لم تردَّها فقلتَ: يَدِيٌّ ، وكذلك تقولُ: دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك: غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ، وهذا الأخير مسموعٌ للعرب حكاه سيبويه[1]، وذكرَ أنَّ التَّمثيل كلَّه عربيٌّ ، وكذلك تقول في شَفَة: شَفِيٌّ إن شئتَ وشَفَهيٌّ ، فترد اللام وهي هاء لقولهم: شفاهٌ ، وكذلك ثُبة[2] فتقول

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ .

(٢) الثُّبة : الجماعة ، وأصلها ثُبَيٌ ، والجمع : ثباتٌ وثُبون وأثابيُّ . الصحاح (ثبي) ٦/٢٢٩ .

فيه: ثُبيٌّ وثُبَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وكان هذا كله ذا وجهين ؛ لأنه لم يرد منه في التثنية ولا في جمعي التصحيح محذوفٌ ، بل ترك فيها على حاله ، فتقول في التثنية: يدان ودمان وشفتان وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول في حِرٍ: حِرِيٌّ وحِرَحِيٌّ فترد اللام وهي حاءٌ بدليل أحراح وحُرَيح، وجاز الوجهان ؛ لأنك تقول في التثنية: حِران لا غير، وقول الناظم: « إن لم يك ردُّهُ أُلف» يعني: إن لم يكن ردُّ المحذوف في التثنية والجمعين مألوفاً ، وفي قوله: « أُلِف » تنبيهٌ حسنٌ ، وذلك أنه أثبت الحكم المتقدم من جواز الوجهين لما يُؤلف ردّ لامه في التثنية وجمعي التصحيح ، ومعنى المألوف أن يكون معتاداً مشتهراً ، فكأنه يقول: إن لم يشتهر رده جاز الوجهان ، فعلى هذا يدخل تحت ما لم يرد فيه اللام أصلاً ، ويطلق على مثل هذا أنه لم يشتهر ردّه ، أي: ليس له رد فيشتهر على حد قولهم:

على لاحِبٍ لا يُهتَدَى بمَنارِهِ[1]

ويدخل له أيضاً ما رُدَّ ، لكن الرد لم يشتهر فيه ، ولم يعتد[2]

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس ، وعجزه :

إذا سافَهُ العَودُ الدِّيافيُّ جَرْجَرَا

وهو في ديوانه : ١٧٢ ، وفيه: « لمناره » و « النباطي » ، والعمدة ٢/٨٠ ، والخصائص ١٦٥/٣ . واللاحب : المهزول ، والدِّيافي : الضخم الجليل من الإبل ، نسبة إلى دياف من قرى الشام . اللسان (ديف ، سوف ، نسا ، لحف) .

(٢) في الأصل : « ولم يتعد » .

بكل ما وقع في التثنية والجمع من الرد / النادر الشاذ فليس بمعتدٍّ به ، بل الحكم في النسب جواز الوجهين ، فتقول في يـدٍ: يـدِيٌّ ويـدَوِيٌّ ، وإن كانت العرب قد قالت: يدَيَان ؛ لأنَّ « يدَيَان » شاذٌّ نـادرٌ ، ونحـو قوله : [٤٧٦]

يديَان بيضَاوَان عندَ مُحَلِّمٍ قد تمنعانِكَ أنْ تُضَام وتُقْهَرَا[1]

وفي دمٍ: دميٌّ ودَمَويٌّ ، وإن قالوا: دَمَيَان نحو قول الشاعر:

ولـو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَان بالخبرِ اليقينِ[2]

وكذلك ما جاء من هذا النحو ، فقولـه: « إن لم يـكُ ردُّهُ أُلِـفْ » حسنٌ من التثنية ، لم ينبِّه عليه في « التَّسهيل » ، وكان من حقه أن ينبه عليه فهذا من المواضع التي أربى فيهـا هـذا النظـم علـى « التسـهيل » ، وأما إن اشتهر ردُّ اللام في التثنية وجمعَي التصحيح واعتيد وأُلِفَ ، فإن الرَّدَّ في النسب أيضاً لازم ، فلا بد ، وذلك قوله:

وحـــقٌّ مجبورٍ بــهذي توفيــهْ

وهذي إشارة إلى التثنية والجمعين ، يعني: أن الواجـب فيمـا جبر

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ٣٢٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣١/٢ ، والمنصف ٤/١ ، ١٤٨/٢ ، والخزانة ٤٧٦/٧ ، وقافيته تروى بثلاثة أوجه: أحدها المثبت في النص ، والثانية: (تضهدا)، والثالثة: (تهضما) . ومحلِّم : من ملوك اليمن .

(٢) للمثقب العبدي ، ديوانه: ٢٨٣ ، والمنصف ١٤٨/٢ ، والإنصاف : ٣٥٧ ، وشرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٤/٥، ٥/٦، ٢٤/٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣ .
ونسب لعلي بن بدال ، وللفرزدق ، وللأخطل ، كما في ديوان المثقب : ٢٨١ ـ ٢٨٣ .

في هذه المواضع برد ما حذف منه أن يوفّى حقّه في النسب أيضاً ، فيجبر كذلك ، مثاله: أخ ، وأب ، وحم ، وسنة إذا قلنا: إنّها من الواو ، وضَعَة[1]، وعِضَة ، تقول: أخويٌّ وأبويٌّ وحَمَويٌّ وسَنَويٌّ ، وضَعَويٌّ ، وعِضَويٌّ ؛ لأنك تقول فيها: أخوان وأبوان وحموان ، وقالوا: سنواتٌ وضَعواتٌ ، وقالوا: عِضَواتٌ ، أنشد سيبويه :

هــذا طريقٌ يأزِمُ المآزِمَا

وعِضَوَاتٌ تقطعُ اللَّهازِمَا[2]

وهذه الأُلفَةُ المنبَّه عليها تحتمل وجهين: أحدهما: أن تكون أُلفَةَ السماع ، فيريد : أنَّ ردَّ اللام في التثنية إذا كان مألوفاً من كلام العرب مستعملاً كثيراً ، وكذلك في الجمع بالتاء فإن الحكم في النسب الردُّ ، وإن لم يكن مألوفاً فالحكم الخيارُ في الرد ، وهذا ظاهرٌ ، والثاني أن تكون الإحالة في الأُلفةِ على القياس ، فيريد أن ردَّ اللام إذا كان مألوفاً قياساً في التثنية والجمع بالتاء ، فإن الحكم في النسب الردُّ، وإلا فالخيار . فإن قلتَ: لِمَ حمل الناظمُ النسب في هذه المسألة على التثنية وجمعَي التصحيح .

فالجواب: أنه في ذلك مقتدٍ بالأئمة المتقدمين ؛ إذ فعلوا ذلك الفعل ، قال سيبويه: « اعلم أن كلَّ اسم على حرفين ذهبت لامه و لم

---

(١) الضَّعة : شجر أو نبت . اللسان (ضعا) .

(٢) رجز لأبي مهدية الأعرابي ، الكتاب ٣/٣٦٠ ، والخصائص ١/١٧٢ ، والإنصاف : ٣١٥، وابن يعيش ٥/٣٨ ، واللسان (أزم ، عضه).

والمآزم : جمع مأزم ، وهو المضيق بين جبلين ، والعضة : شجرة من شجر الطلح .

يردّ في تثنيته إلى الأصل ولا الجمع بالتاء كان أصله (فَعْل) أو (فَعَل) أو (فَعُل) فإنك فيه بالخيار[1] » ، ثم مضى في التقرير ، وقال في القسم الآخر حين مثل بأبويّ وأخويّ: « لا يجوز إلا ذا، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن / إلى الأصل ما لا يخرج أصلُهُ في [٤٧٧] التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصلَ لزمَ الإضافةَ أن تُخْرِجَ الأصلَ[2] » إلى آخره ، وكذلك فعل غيره ، وإنما فعلوا ذلك ليضبطوا ما يُردُّ من المحذوف وجوباً وما لا يُردُّ ، ولبيان وجه الرد أيضاً وذلك أن التثنية وجمعَي التصحيح بابهما ألا يغير الاسم معهما عن حاله التي كان عليها قبل ذلك لا بزيادة ولا بنقصان ، بخلاف باب النسب فإنه على الضد من ذلك مبني على التغيير ، فإذا كانوا يردون المحذوف في التثنية والجمعين مع أن الأصل معه السلامة ، فإنه بردِّهِ في النسب الذي الأصل معه عدم السلامة أولى ، وأما إذا لم يردّوا في التثنية والجمعَين ، فإنهم قد يردون في النسب ؛ لأن النسب أقوى على الردّ منهما ؛ إذ هو باب تغيير ، وكان التغيير بالرّدّ لقلّة الحروف ، كما كان التغيير بالحذف حين كثرت نحو: حُبلى وحنيفة ، واعلم أن قوله:

واجبر بردِّ اللامِ ما منه حُذِفْ

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٩ ، وفي الأصول الخطية : « لزم الإضافة أن تخرج إلى الأصل » ، وقد أسقطت « إلى » كما هو حالها في كتاب سيبويه .

أتى فيه بـ « ما » المفيدةِ للعموم ، فاقتضى بظاهره أن كلَّ ما حذفت منه اللام سواء أكان ثلاثياً أم رباعياً أم على أكثر من ذلك تُردُّ إليه على ذلك التفصيل ، فسأل السائل عن المنقوص هل يدخل له هنا أم لا ؟ فإن دخل له هنا كان فاسداً ؛ إذ ليس حكمه ما قُدِّم في الثلاثيِّ ، بل هو على حكمٍ آخر ، وإن لم يدخل له كان الكلام صحيحاً ، لكن يبقى الدليل على عدم دخوله .

والجواب: أن المنقوص قد تقدم له حكمه ، وتفصيل القول فيه ، وإذا كان قد تقدم ولم يمكن أن يقال: إنه يريده هنا وإن كان ظاهر هذا الكلام العموم ، فكلامه يخصص كلامَه فلم يُرِدْ هنا إلا ما عداه ، وما عداه هو الثلاثيّ المحذوف اللام استقراء ؛ إذ ليس ثَمَّ غيره في مستعمل كلام العرب ، فتعين هذا الموضع له.

وإذا ثبت هذا بقي النظر في كلام الناظم من أوجه خمسة :

أحدها: أنه ذكر ما يُرَدُّ إليه المحذوف في التثنية وأخويها مطلقاً ، وما لا يرد مطلقاً ، وبين حكمها ، وترك حكم ما فيه في الرد وجهان شهيران ، أو لغتان مستعملتان تساوتا أو لم تتساويا ، والناس قد تكلموا في هذا ، وهو من ضرورات المسألة ، والخطب في هذا قريب؛ إذ حكمه خارج من القسمين ؛ لأن ما فيه لغتان ينظر في كل منهما ، فتلحق بأحد القسمين، فمَن لغته أن يردَّ / في التثنية أو جمعَي [٤٧٨]
التصحيح، فلا بد أن يَرُدَّ في النسب حتماً ، ومَن لغته عدم الرد ، فحكمه في النسب جواز الوجهين ، ومثال ذلك: هنوك ، فيه للعرب

لغتان قد تقدمتا في باب المعرب والمبني[1]، وأن منهم من يقول: هنوك كأخوك ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنوان ، وفي الجمع بالألف والتاء: هنواتٌ ، أنشد سيبويه :

أرى ابنَ نِزارٍ قد جفاني وملّني على هَنَـوَاتٍ كلُّها متتابعُ[2]

فهؤلاء يقولون في النسب: هَنَوِيٌّ لا غير ، ومن العرب مَن يقول: هنَكَ كيَدَكَ ، وهؤلاء يقولون في التثنية: هنان ، وفي الجمع أيضاً: هنات، كقوله عليه السلام: « أسمعنا من هَناتك[3]» ، فهؤلاء بالخيار ، فتارة يقولون: هنيٌّ ، وتارة يقولون: هنويٌّ ، وهكذا سائر ما جاء مما فيه لغتان في الرد في التثنية والجمع وعدم الرد ، فاحمل كل لغة على قسمها كأنها منفردة بنفسها ، وعلى هذا الترتيب لا يحتاج الناظم إلى التنبيه على قسم ثالثٍ ؛ لاكتفائه بما تقدَّم له عنهما .

والوجه الثاني من أوجه النظر: أنه أحال في المسألة على التثنية وجمعَي التصحيح ، أما إحالته على التثنية والجمع بالألف والتاء فصحيح مقيَّد[4]، وأما إحالته على الجمع بالواو والنون فلا فائدة له فيما يظهر ؛ لأن ما حذفت لامه لم يستعمل في كلام العرب علماً ، وإنما وجد في النكرات كيدٍ ودمٍ ، وما كان نحو ذلك ، وأيضاً فإنما

---

(١) ١/١٥٣ من هذا الكتاب .

(٢) الكتاب ٣/٢٦١ ، والبيت في المقتضب ٢/٢٧٠ ، والمنصف ٣/١٣٩ ، وقائله مجهول .

(٣) من حديث سلمة بن الأكوع . النهاية ٥/٢٧٩ (هنا) ، واللسان (هنا) .

(٤) في المصرية : « مغير » .

وُجد في الجوامد لا في الصفات ، فإذاً لا سبيل إلى جمعه بالواو والنـون لفقد شروطه ، وأيضاً فإذا فرضنا وجود الشروط أو اسـتعمال بعضهـا استعمال الصفات كأخٍ وحمٍ وهنٍ ونحوها مما اعتـبر فيـه الأصـل مـن الصفة ، فجمع بالواو والنون لم يكن فيه دلالة ؛ إذ لا يظهر فيه مـايرد مما لا يرد . ألا ترى أن المنقوص المتقدم الذكر يظهر المحذوف منـه في التثنية والجمع بالتـاء إذا رُدَّ ، فيقـول: شَـجِيان وشَـجِيات ، وقاضيـان وقاضيات ،ولا يظهر في الجمع إذا قلـتَ: شـجون وقـاضون وشـجين وقاضين بسبب الإعلال ، فلا يعلم فيه هل رجعـت الـلام أم لا، وإنمـا يستدل على رجوعها ثم حذفها للإعلال برجوعها في غيره ، فكذلـك أيـضـاً في مثل هــذا ، حتّى إنّا لو سمينا بيدٍ أو دمٍ أو غدٍ قلتَ : يَدون ويَدِين، ودَمُون ودَمِين /، وغَدُون وغَدِين ، هذا فيمـا لم يُـرَدَّ فيـه في [٤٧٩] التثنية ، وكذلـك مـا رُدَّ فيـه في التثنيـة نحـو: أخ وأب ونحوهمـا ، إذا استعملتها كما استعملتها العرب ، فإنك تقول: أبون وأبين ، كما قال الكميت :

فَلَمَّا تعرَّفْنَ أصواتَنَا بَكَيْنَ وفدَّيْنَنَا بالأبينَا[1]

فلا يظهر فيه ردُّ المحذوف مع أنك تقول في التثنية: أبوان بلا بد ،

---

(١) هذا البيت لزياد بن واصل السُّلمي ، وهو شـاعر جـاهليٌّ ، وليـس كمـا قـال المصنـف ، وهـو في الكتـاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضـب ١٧٤/٢ ، والخصـائص ٣٤٦/١ ، وأمـالي ابـن الشجري ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٤/٤ . وليس البيت في ديوان الكميت .

وكذلك الأخ نحو ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

فقلنا: أسلموا إنّا أخوكم وقد برئتْ من الإحَنِ الصُّدُورُ[1]

وما كان نحو ذلك فلا فرقَ في الظاهر بين ما يُردُّ فيه المحذوف وما لا يُردُّ فيه .

فالحاصل أن الجمع بالواو والنون لم يظهر له فائدة ، وغير الناظم من النحويين لم يحكِ في هذا الردّ إلاّ على التثنية والجمع بالتاء وترك الجمع بالواو والنون غير ملتفت إليه في هذا الغرض . وقد تقدم نص سيبويه[2] في هذا ، وقوله اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ، ولم تردَّ في التثنية إلى الأصل ولا الجمع بالتاء وأن أصله « فَعْل أو فَعِل أو فَعُل » فإنك فيه بالخيار[3]، فلم يعرِّج على الجمع بالواو والنون ، ونِعِمَّا فعَلَ ، وكذلك فَعَل المؤلف في « التّسهيل »[4] اتباعاً لغيره ، وإنما وقع له هذا النوع في هذا الكتاب فكان الواجب أن يحقق عبارته ، ويسقط عنها هذا الجمع، فيقول مثلاً: « في الجمع بالتاء ولا في التثنيةْ » فيكون قد أتى من ذلك على المحتاج إليه ، كما فعَلَ غيره ، ولا أجد الآن جواباً عن هذا السُّؤال .

---

(١) هو العباس بن مرداس ، ديوانه : ٧١ ، وتأويل مشكل القرآن : ٢٨٥ ، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٤٢٢/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٣٦/٢ ، والخزانة ٤٧٨/٤ ـ ٤٧٩.

(٢) ص : ١٢١ .

(٣) ص : ٩٥ . وانظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٥٧/٣ .

(٤) التسهيل : ٢٦٣ .

والوجه الثالث: أن كلامه يشمل ــ كما تقدم ــ كلَّ محذوفٍ فيشمل ما حذف منه ، وعوض من المحذوف ألف الوصل ،نحو ابن وابنم واسم واست ، ونحو ذلك ، ولما كانت هذه الأسماء لا يرد إليها المحذوف في التثنية كان لها فيها وجهان ، إذ كنتَ تقول: ابنان وابنمان واسمان واستان ، وأنت إذا قلتَ في النسب : ابْنِيٌّ أو اسْمِيٌّ فليس لك إلا ذلك ما دامت ألف الوصل ثابتة ، فلا تقول: ابْنَوِيٌّ أو اسْمويٌّ ، ولا نحو ذلك ، لكن إذا أزيلت ألف الوصل ردت اللام ، فقلت: سَمَوِيّ وبَنَوِيّ ، وهذه حالة أخرى غير تلك ، والتثنية إنما تقع عليها ألفات الوصل ثابتة فيها ، فالتخيير إذاً لا يقع عليها إلا وألفات الوصل ثابتة فيها على مقتضى كلامه. وهذا مخالف لِمَا تقرَّرَ من أنها مع ألفات الوصل على وجه واحد، وهو عدم الرد ، فهذا من كلامه مشكلٌ .

[٤٨٠] والجواب عن هذا: أن ألف الوصل / قد ثبت بالدليل أنها عوض من اللام ، فلا تجمع معها ، لما يلزم من اجتماع العوض والمعوض منه، وهما جاريان مجرى الضدين على المحل الواحد ، وإذا كان كذلك فما دامت ألف الوصل، فإنَّما تنسب إليها دون رد اللام ، فإذا أردت ردَّ اللام اضطررت إلى حذف ألف الوصل لأجل المعاقبة ، فقلت: بَنَوِيّ وسَمَوِيّ وما أشبه ذلك ، وليس لك إلا ذلك ، فالوجهان معاً جاريان على مقتضى كلام الناظم لكن عرض في هذه الأسماء التعويض ، فلا بد من اعتباره من خارج ، وإن لم ينبه عليه .

والوجه الرابع: أنَّ هذه المسألة لم يبين فيها إذا رُدَّتِ اللام ما حكم العين ، ولا شك أن العين في المحذوف اللام تارة تكون ساكنة قام الدليل على ذلك فيها كيَدٍ ، أصله: يَدْيٌ بالسكون استدلَّ على ذلك سيبويه بقولهم أَيْدٍ في الجمع ، وأيدٍ يكون في القياس جمعاً لـ(فَعْل) أو (فُعْل) ، وغدٌ أيضاً غَدْوٌ بدليل قول بعض العرب آتيك غَدواً ، وأنشد سيبويه للبيد :

وما الناس إلا كالديار وأهلُها   بها يوم حلُّوها وغَدْواً بلاقعُ[1]

ودمٌ أصله دَمْيٌ ؛ لأن الأصل في الدعوى السكون ، ولا يُدَّعى التحريك إلا بدليل ، ولا دليلَ ، وقولهم:

« يَدَيَان بَيْضَاوَان ... ... »

و:

« جرى الدَّمَيَان بالخبر اليقين »

ضرورة[2]. وتارة تكون متحركة ، قام الدليل أيضاً على ذلك كأخ أصله: أخَوٌ بدليل الجمع على آخاء ؛ إذ (أفعال) لا يكون في القياس لـ (فَعْل) صحيح العين ، وإنما يكون جمعاً لـ(فَعَل)، وكذلك أبٌ وحمٌ لقولهم: آباءٌ وأحماءٌ ، وابن لقولهم: أبناء ، وما كان نحو ذلك ، فأمَّا ما كان متحرك العين فلا إشكال فيه ، وأما ما كان

---

(١) الكتاب ٣٥٨/٣ ، وديوان لبيد : ١٦٩ ، والمنصف ٦٤/١ ، ١٤٩/٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢ .

(٢) انظر ما تقدم ص: ٥٤٧ ، وهما من بيتي شعر .

ساكن العين فهو[1] في موضع الإشكال ، إذ مذهب سيبويه أن يحرك النسب فيقول: دَمَويٌّ ويَدَويٌّ وغَدَويٌّ ، وإن كان أصلها السكون ، ودليله القياسُ والسماعُ .

أمَّا القياسُ فإن العين لمَّا تحرَّكت بحركة الإعراب وأَنِسَت بذلك التحريك بَقَّوا عليه حكمَ التَّحريك ، فحركوها؛ لأنهم أرادوا تقويتها، فلو حذفوا الحركة لكان كالمناقض لقصدهم ، وهذا أولى من أن يجعل غَدَويّ ويَدَويّ شاذاً مع أنه لم يأت من كلامهم ما يناقضه .

وأما السماع فإن العرب قالت: غَدَويٌّ في غَدٍ ، وزعم سيبويه أن يَدَويٌّ ودَمَويٌّ عربيٌّ كله[2]، يعني: أن العرب تقوله ، ومذهب / [٤٨١] الأخفش أن الرد إلى الإسكان ، فيقول: يَدْيِيٌّ وغَدْوِيٌّ ، وهو عنده القياس ، وكذلك يقول في دم: دمْيِيٌّ ، وكذلك ما أشبهه[3]، ومذهب المبرد كمذهب الأخفش إلا أن دماً عنده (فَعَلٌ) ، فيوافق سيبويه فيه[4]، والذي رجح الناسُ مذهبُ سيبويه ، قال السيرافي: وقول سيبويه أولى ؛ لأن الشين في « شِيَة » متحركة ، ولم يُحتج إلى تغيير البناء [كما لم يُحتج في عِدَة] ، إنما احتجنا إلى زيادة حرف ، فيترك الباقي على حاله ، يعني أن البناء قبل النسب اقتضى تحريكَ العين ، ولم

(١) في المصرية « في » .

(٢) الكتاب ٣/٣٥٨ .

(٣) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب .

(٤) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب .، والمقتضب ٣/١٥٢ - ١٥٣ .

يحتج فيه من التغيير إلا إلى رد حرف لا إلى تغيير البنية عما كانت عليه[1]، وذلك يقتضي بقاء العين على تحريكها، وترك ردها إلى أصلها كما يقول الأخفش ؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك ، فإذا كان الأمر في العين على ما ذكر ، فكان الواجب عليه أن يُبَيِّنَ الحكم فيها على مذهبه إن كان له فيها مذهب ، وهو الظاهر إذ بين بعد هذا في شِيَة أنك تحرك الشين بالفتح ، وهذا مذهب سيبويه ، والخلاف في الموضعين واحد ، وهذا السؤال متجه ، إلا أنا نقول في الجواب عنه: إن مذهبه فيها ندَّعي أنه مذهب سيبويه ، مثل المسألة الثانية في شِيَة ، وذلك أنَّ تَرْكَ التنبيه على التحريك أو خلافه مشعر بهذا القصد ؛ إذ العين قبل رد اللام متحركة بحركة الإعراب ، فقد ثبت لها في الاستعمال التحرك ، وحين عرف برد اللام ، ولم ينبه على الرجوع إلى الأصل دل على تركه على ما هو عليه ، وإلحاق اللام ثم الياء ، وهذه عادته ، كما تقدم ذكره: أنه إذا لم ينبه على شيء في الاسم المنسوب دل ذلك على أنه عنده على ما كان عليه قبل النسب ، فكذلك ههنا ، ولا يبقى في الموضع إلا تعيين الحركة ، وذلك قريبٌ ؛ لأن الكسرة لا تتوهم ، والضمة بعيدة في الموضع ، فلم يبق إلا الفتح.

فإن قيل: لو كان هذا مقصوداً للناظم لفعل مثله في شِيَة ، فكان يسكت عن حكم تحريك الشين بالفتح لكنه لم يفعل ذلك ، بل قال:

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ ب ، والزيادة عنه .

فَجَبَرُهُ ، وفتحُ عينه التُزِمْ

فدل هذا على إغفاله التحريك بالفتح في مسألتنا .

فالجـواب : أن كلامه في شِيَة بخلاف مسألتنا ، ومسألتنا قد تبين فيها استقرار التحريك من / كلامه. وأما شِيَة فلو سكت عـن التنبيـه [٤٨٢] عليه لكان يُستَقْرَأُ له منه مذهبُ الأخفش ، وهو لم يذهـب مذهبـه ، وبيان ذلك أن شِيَة أصلها وِشْيَة ، لكن لمّا حُذفت الفاء نقلت حركتها إلى العين ، فإذا أرادوا الرد فلا بد من رد الحركة إلى موضعهـا ، وهـو الفاء إذ لا تحرك بغير حركتها ، وإذا رُدَّتْ حركتها بقيت العين علـى سكونها الأول ، هذا الذي كـان يُفهـم لـه لـو لم ينبـه علـى تحريكهـا بخلاف المسألة الأولى . فإن اللام إذا أُتيَ بها ثبت لها تحريكهـا بحركـة الإعراب بعد ما ثبت لما قبلها التحريك أيضاً إذ حلَّ محلَّ اللام ، فيبقى على حاله ، فلما تفاوت الموضعان في فهم المراد نبَّه على ما يحتـاج إلى التنبيه فيه ، وترك التنبيه إلى ما استغني فيه عن التنبيه ، فتأمله .

وفي هذا الجواب نظر .

والوجه الخامس من أوجه النظر بناء على صحة ارتضائه مذهـب سيبويه أنهم استغنوا من ذلك المضاعف فلم يحركوه ، كمـا إذا سمَّيـت بـ « رُبَ » المخففـة، ثـم نسبت ، فـإن شئت لم تـرد المحذوف ،وإن شئت رددت الباء ، وإذ ذاك لا بد من الإدغام ، فتقول: رُبِّيٌّ ، وعلّـل سيبويه ذلـك بكراهيـة التضعيـف ، ونظره بمسألة شـديدي حيث لم يحذف اليـاء كراهيـة التضعيـف ، واستدلّ علـى صحـة دعـواه بقـول

العرب في قُرَة ، وهم قومٌ من عبد القيس: قُرِّيٌّ ، ولم يقولوا: قُرَرِيٌّ ، وأصله قُرَّة، فخفف[1]، فالناظم لم يستثن هذا، فأوهم جريان حكم التحريك فيه ، وهو غير صواب .

والجواب أن التحريك ثابت قياساً لكن عرض فيه فكُّ المضاعف، وهو ثقيلٌ ، فخفف بالإدغام ، فالإدغام ثانٍ عن التحريك بلا بُدٍّ ، ألا ترى إلى قول سيبويه في التعليل ، وإنَّما أسكنت كراهية التضعيف ، فجعل الإسكان ثانياً عن ثبوت التضعيف ، فإذا كان التحريك فيه ثابتاً قياساً لم يلزم الناظم أن يأتي بحكم الإدغام هنا ؛ لأنه يذكره في بابه ، ولمَّا كان أختٌ وبنتٌ من المحذوف اللام قد عرض فيها أمر آخر خلاف ما ثبت في بابهما ، وخرج حكمهما عن الحصول تحت القاعدة [المذكورة] خصَّهما بالذكر، فقال :

وبِـاخٍ أُختـاً وبِـابْنٍ بِنـتَا ... أَلْحِقْ ويُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

يعني: إذا نسبتَ إلى / أختٍ وبنتٍ جعلتَ أُخْتاً كأخ ، وبنتاً كبنت، ونسبتَ إليهما كما تنسب إلى أخ وابن ، فتقول في أخت: أَخَويٌّ ؛ لأن ذلك حكم أخ ، وفي بنت: بنَويٌّ ؛ لأن ذلك حكم ابن، وهذا مذهب سيبويه والخليل[2]، وذلك أن التاء في أخت وبنت عوض من لام الكلمة، وأصلها أن تكون للتأنيث ، لكنهم بنوا الكلمة عليها [٤٨٣]

---

(١) انظر سيبويه ٣/٣٥٩ ، وفيه « قرة » بالتشديد كل مرة ، وصوابه تخفيف الأولى منها ، كما نص عليه في شرح السيرافي ٤/١٥٨ ب .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٠ - ٣٦١ .

وألحقوا أختاً بقُفْل وبنتاً بعِدْل ، فإذا نسبتَ إليهما فلا بدّ من حذف التاء لشبهها بتاء التأنيث ، ووجه الشبه اختصاصها بالمؤنث وحذفها في الجمع بالألف والتاء اعتباراً بأصلها ؛ إذ قالوا: أخوات وبنات ، ولم يقولوا: أختات ولا بنتات ، فلو لم يعتبروا أصلها لتركوا التاء على حالها في الجمع، فإذا حذفوا التاء ردوا اللام من حيث كانت عوضاً ، ولأنهم قالوا في أخت: أخوات ، فردّوا في الجمع بالتاء ، ولم يقولوا في بنت إلا بنات ، وفي التثنية: بنتان فلم يردوا شيئاً ، كما أنهم لم يردوا في ابن في التثنية ، بل قالوا: ابنان، فوجه الرد أنهم لما حذفوا العوض وهو التاء في بنت ، لزم رجوع المعوض عنه ، كما أنهم لما حذفوا همزة الوصل في ابن لزم رجوع المحذوف كما تقدم. هذا وجه ما قال، وأيضاً فإن النسب قد ثبت له جواز رد اللام المحذوفة فلا بد من جواز أَخَوِيّ وبَنَوِيّ كما جوزوا في النسب إلى ابْنُم بنويٌّ ، لكن يبقى النظر في جواز أُخْتِيّ وبِنْتِيّ ، ولا شك أن هذه التاء شبيهة بتاء التأنيث ؛ إذ لم تزد قط إلا في مؤنث كأُخت وبِنت وهِنت وهنتان وكلتا وكيتَ وذيتَ في كيَّة وذيَّة، ولا بد إذن من حذف التاء لذلك ، ولِمَا ثبت من حمل النسب على التثنية والجمع .

وذهب يونس إلى تركهما على حالهما ، والنسب إليهما كذلك فتقول: أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[1]، وهو قول النّاظم : « ويونسُ أَبَى حذفَ التا »

---

(١) الكتاب ٣/٣٦١ ، وشرح السيرافي ٤/ق ١٦١ ، وليست عبارة الناظم بدقيقة ؛ لأن ما في شرح السيرافي « وكان يونس يجيز بنتي وأختي على ما ذكرناه من إلحاقهما بجذع وقُفل ، وإجراء الملحق بمنزلة الأصل .

أي: أن التاء عنده ثابتة بلا بدّ ، وقد احتجَّ له بأشياء ، منها: أن هذه التاء ليست للتأنيث بدليل سكون ما قبلها ، وتاء التأنيث لا يسكن ما قبلها ، وأيضاً قد جَعَلَها سيبويه كتاء سنبتة[1] وتاء عِفريت ، وذلك يدلُّ على بناء الكلمة عليها ، وتاء التأنيث لا تُبنى عليها الكلمة[2]، وأيضاً قد اتفقوا على صرف أخت وبنت إذا سَمَّوا بهما[3] رجلاً ، ولو كانت للتأنيث لم يصرف كما لو سمَّى / رجلاً بطلحة . [٤٨٤]

وبهذين الأخيرين استدل الفارسي في « التذكرة » لصحة قول يونس، وأيضاً فإن ابن الضائع ذكر أن ليونس أن يقول في أخوات وبنات الذي احتج به سيبويه: ليسا بجمع أخت وبنت . ألا ترى أنه ليس قياسُ المؤنَّثِ الذي ليس فيه علامة التأنيث أن يجمع بالألف والتاء، فلا يقال في قِدْر : قِدرات ، ولا في قدَم: قَدَمَات إلا شذوذاً ، قال: فالأولى أن يقال في أخوات وبنات: إنه جمع لمؤنَّث لم ينطق به ، ويتعين ذلك في أخوات ، كأنَّه جمع أختٍ مؤنث أخ ، وأما بنات فلا ضرورة تدعو لذلك؛ لأنه جمع ابنة ، كما هو جمع ابن . قال: وهذا ظاهر في توجيه قول يونس[4]، وقد أُجيب عن هذه الحجاج انتصاراً لمذهب سيبويه الذي اختاره الناظم.

---

(١) هي البُرْهَة من الزمن . اللسان (سنب) .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٢ ، وانظر ٣/٢٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٢٢١ .

(٤) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ أ، ب .

أما كون التاء سكن ما قبله وما بعده ، فلا شك أن التاء هنا لها شبهان: شبهٌ بتاء التأنيث ، وهو ما تقدَّم . وشبه بما هو من نفس الكلمة . قال ابن خروفٍ: هذه التاء عوملت معاملةَ تاءِ التأنيث من حيث كانت زيادةً في الاسم لا تدخل عليها علامة أخرى في الإفراد ، ولا تصحب هذه في الجمع [شبهت بها] ، قال: ومن حيث سكن ما قبلها ، و لم تبدل منها الهاء في الوقف فارقتها ، فجعلت عوضاً كهمزة الوصل وغيرها، وحذفوها في الجمع لما صارت عوضاً ، فلزم ردُّ الأصل فقالوا: أخواتٌ على القياس ، قال: والتغيير في بنات قياسٌ ، وترك الرد غير قياسٍ[1].

وأما اتفاقهم على صرفها اسمَ رجل فلأنَّ شبه هذه التاء لتاء التأنيث شبهٌ معنويٌّ لا لفظيٌّ ، ولأنَّها لمَّا لزمت المؤنَّث صارت كأنَّها دالة على التأنيث ، وعلى هذا لا بدَّ من الصرف ؛ لأن المراعى في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي ، ولأنه لما سُمِّيَ بها رجلٌ صار ذلك التأنيث لا حكم له .

وأما كون أخوات وبنات ليسا بجمع لأخت وبنت فلا ينبغي أن نقول بذلك، فإن العرب تقول في تثنية أخت: أختان ، وفي الجمع: أخوات ، فليس لنا أن نقول إلا أنَّه جمعه ، كما أنه ليس لنا أن نقول في عُرُسات إلا أنه جمع عُرس حقيقة ، فلا نقول: إنه جمع لمقدر هو

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٩ .

عرسة مثلاً ، ويزيله عن الشذوذ أن هـذه التـاء شبيهة بتـاء التـأنيث ، فعوملت معاملتها ، وهو أولى من دعوى شذوذين: أحدهما: أن أختاً لم يجمع؛/ فإنه شذوذ، والآخر: أن أخوات جمع لشيء لم ينطـق بـه ، [٤٨٥] وهو شذوذ أيضاً ، وكذلك نقول في بنات: إنه جمع ابنة ، واستغني به عن جمع بنت، أو هو جمع لهما ، وهو الأولى . هذا معنى ما أجاب بـه ابن الضائع[١]، والكلام في المسألة أوسع من هـذا ، وإنمـا ذكـرت منـه جملة يتبين منه رجحان ما اختاره الناظم .

ويونس الذي ذكر هو يونس ابن حَبيبَ الضَّبِّيُّ مولىً لهم ، يكنـى أبا عبد الرحمن ، وكان من أهل جبا ، أخذ النحو عن أبـي عمـرو بـن العلاء البصري ، وعن حمَّاد بن سلمة ، وحكى ابـن عائشـة أن يونـس قال: أول مَن تعلمت منه النحو حمَّاد بن سلمة ، وكـان النحـو أغلبَ عليه ، وكان كثير البذل له ، قال أبو زيـد النحـوي: مـا رأيـت أبـذلَ للعلم من يونس ، وقيل: لم يكن عند يونس علم إلا ما رآه بعينه كأنـه يعني به الميل للتحقيق في المسائل ، وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائـة ، أو ثلاث وثمانين ومائة ، الشكُّ منِّي ، وكان حين مات ابن ثمـانٍ وثمـانين سنة ، ويقال: إنه جاوز المائة ، ويقال: قاربها و لم يتجاوزها ، وهو من ثقات العلماء المعتمد عليهم في اللسان العربي[٢].

---

(١) انظر كلام ابن الضائع في شرح الجمل ١/ق ١٢٥ ب .

(٢) ترجمة يونس في: أخبار النحويين البصريين : ٥١ ـ ٥٤ ، ومراتب النحويين : ٢١ ـ ٢٣، والفهرست : ٦٣ ، وطبقات النحويين للزُّبيدي : ٥١ ـ ٥٣ ، ونزهة الألبا : ٥٩ ـ ٩٤، وإنباه الرواة ٦٨/٤ ـ ٧٢ ، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ ـ ٦٧ ، وسير أعلام النبلاء ١٧١/٨.

وقد دل أيضاً كلام الناظم على عدم ارتضاء مذهب أبي الحسن في النسب إلى أخت ، وذلك أنه يجيز بقاء الهمزة على ضمها ، فيقول: أُخَوِيٌّ ليدل على أنه منسوب إلى أخت[1]، لا إلى أخ رفعاً للالتباس ، ورده الفارسي بأن « أخت » عرض له الضم لأجل التاء ، فإذا زالت التاء رجع إلى أصله في الجمع والنسب[2]، وألزمه ابن خروف أن يقول في الجمع: أخواتٌ ؛ لأنه بناءٌ يسلم فيه الواحد . ولمَّا غيَّروا في الجمع غيَّروا في النسب ، قال: وهذا الذي ذكر من اختراع اللغة لا سبيل إليه[3]، ثم قال:

وضاعِفِ الثَّانيَ من ثُنائِي ثانيه ذو لَيْنٍ كَلاَ ولائِي

اعلم أن الثنائي من الأسماء المتمكنة على قسمين :

أحدهما: ما كان الحرف الثاني منه وهو (العين) حرفاً صحيحاً نحو: يدٍ ودمٍ وأخٍ وأبٍ ، وهو الذي تقدم ذكره ؛ إذ لا بد أن يكون محذوف الثالث إذا كان متمكناً، كسائر الثنائيَّات من الأسماء المتمكِّنة.

والثاني: ما كان الحرف الثاني منه حرف علة ، وهذا على قسمين:

أحدهما : ما كانت لامه معلومة الأصل نحو : (ذي) بمعنى صاحب، و(في) بمعنى الفم ، وشاة ، وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجد

---

(١) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٢٠ .

في كـلام العـرب مسـتقلاً / إلا بتـاء التـأنيث نحـو: شـاة ، أو لازمـاً [٤٨٦] للإضافة كفي زيدٍ ، وذي مال ، ولا يوجد على غير ذلك .

والثاني: ما ليس له أصلٌ معلومٌ ولا لام معيَّنة ، وهـذا إنّما يوجد في الأسماء غير المتمكنة والحروف إذا سُمِّي بها ، وأما في المعربات فلا، على أن سيبويه جعل من المجهول الأصل (لات) من قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾[١] فحكم لها بحكم غير المتمكن[٢]، قال السيرافي: لما لم يُدْرَ ما الذاهب منه فُعِلَ به ما يُفعل بما لا يُدْرَى أصله[٣]، وإذا ثبت هذا فظاهر الناظم أنه إنما تكلّم على هذا القسم الآخر، فهو الذي يثبت فيه ما ذكر ، وأما ما قبله وهو المعلوم الأصل، فليس حكمه إلا أن يرد إلى أصله ، كان حرف لين أوغيره ، فليس بداخل تحت قوله: « وضاعف الثَّانيَ من ثنائي » ؛ لأنَّ « شاة » مثلاً إنما تقول فيه: شاهيٌّ على رأي سيبويه[٤]، وشَوَهيٌّ على رأي الأخفش[٥]، فكذلك سائر الأمثلة ، فأين التضعيف في مثل هذا ؟ فهو غير داخل له هنا أصلاً ، وليس بداخل أيضاً في قوله: « واجبُرْ بردِّ اللام » إلى آخره؛

---

(١) آية : ١٩ من سورة النجم .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٢ أ .

(٤) الكتاب ٣/٣٦٨ .

(٥) ارتشاف الضرب ١/٢٨٦ .

لأن النظر فيه مع التثنية والجمع بالتاء غير ملتزم كما كان ملتزماً في الصحيح العين ، بل الحكم فيه أن يكمَّل مطلقاً رجعت اللام في التثنية والجمع بالتاء أو لم ترجع ، لا بدَّ من ردِّ اللام ضرورةً بسبب أن الاسم لا ينسب إليه حتى يقدر مستقلاً بنفسه مختزَل التاء إن كان ذا تاء ، ومقتطعاً من الإضافة إن كانت فيه ، وإذا كان كذلك لم يمكن أن يبقى ماثانيه حرف علة على حاله ؛ إذ لا نظير له في كلام العرب كما تقدم ، فلا بد إذن من الرد ، ومن هنا تقول في « ذي مال » : ذَوَوِيٌّ ، وفي « شاه » : شاهيٌّ أو شَوَهيٌّ ، وأمَّا فو زيدٍ : فقد عوضت العربُ الميمَ في العلَمين ، واللام في الإفراد فكفتنا العربُ مئونته ، فالحاصل أنَّه لم يتكلم على هذا القسم رأساً ، وهو ممَّا نقضه من الضروريات ، وممَّا يوهم كلامُهُ دخولَه تحته ، وهو فاسدٌ ،كما تقدم ، ثم نرجع إلى كلامه ، فقوله : « وضاعف الثاني من ثنائي » يعني: أنَّ الاسم الذي على حرفين وثانيهما حرفُ لين ، وهو الألف أو الياء أو الواو ، إذا نسبتَ إليه فإنك تضاعفه أبداً ، وحينئذ تلحقه ياء النسب، وإنما عبر باللين و لم يقل: ذو مدّ ؛ لأنه أعم ؛ إذ يدخل تحته ما كان من تلك الأحرف الثلاثة حركة ما قبله من جنسه نحو: « لا، وما، ويا، وإي ، وفي » وما لم يكن كذلك نحو: « كي ، ولو ، وأو » ،/ [٤٨٧]
وكذلك يدخل تحت عمومه ما إذا كان متحركاً نحو: (هو ، وهي) فكل هذا إذا سُمِّيَ به ثم نسبتَ إليه تضاعف الثاني منه حتى يصير على ثلاثة أحرف، ومثل الناظم من ذلك مثالاً وهو قوله: «كلا ولائي

« ، فـ« لا » إذا نسبتَ إليه ولا يكون ذلك إلا في التسمية تقول: لائيٌّ لأنك إذا سميتَ بـ(لا) قلتَ: (لاء) على وزن: شاء وماء ، وشاكلته ، فـ(لائيٌّ) في كلامه مثال للنسب إلى (لا) مسمًّى به ، لكنه خفف ياء النسب كما يخفف المشدد في الوقف على الرَّويّ المشدَّد ، نحو:

أَصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِرّ[1]

وكذلك تقول في (ما ، ويا ، وها): (مائيٌّ ويائيٌّ وهائيٌّ) ، وكذلك ما أشبهه وكذلك تقول في « لو » : لوِّيٌّ ، وفي « أو »: أوِّيٌّ ، وكذلك ما أشبهه ، وإنما وجب التضعيف فراراً من بقاء اسم متمكنٍ على حرفين ثانيهما حرف لين ، وذلك معدومٌ في كلامهم ، وتعيَّن التضعيف دون ادِّعاء حرفٍ آخر ؛ لأنَّ حرفاً غير مناسب للعين محتاجٌ إلى دليل ، فلم يكونوا ليجعلوا الذَّاهب من « لو » غير الواو إلا بدليل ، وأيضاً فقد فعلته العرب في كلامها ، قال أبو زُبيد :

ليتَ شعري وأينَ منّيَ ليتُ … إنَّ ليتاً وإنَّ لوّاً عناءُ[2]

فضاعف العين ، فكذلك تقول فيما أشبهه .

---

(١) صدر بيت لطرفة بن العبد ، وعجزه :

ومن الحب جنون مستعرْ

ديوانه : ٥٠ ، والأصول ٣/٤٤٨ ، والخصائص ٢/٢٢٨ .

(٢) ديوان أبي زُبيد: ٢٤ ، والكتاب ٣/٢٦١ ، والشعر والشعراء ١/٣٠٤ ، والمقتضب ٤/٣٢، ٤٣ ، والخزانة ١/١١١ ، ٦/٢٧٥ ، ٣٨٨ ، ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١ .

وأبو زُبيد هو المنذر بن حرملة الطائي ، شاعر مخضرم ، اختلف في إسلامه . ترجمته في الشعر والشعراء ١/٣٠١ .

ثم ننظر في هذا الكلام في ثلاث مسائل :

إحداها : في الاسم إذا نُسب إليه ، وكان ثانيه يـاء فضوعفـت ، فإن الناظم إنما ذكر في مثله أنّك تضاعف الثّاني خاصّة ، ولم يبين هنـا غير ذلك ، وهذا يظهر فيما كان التضعيف فيه واوياً نحو: « لو وأو » ، فإنك تقول: لَوّيٌّ وأَوّيٌّ ، كما تقدَّم ، كمـا إذا نسبتَ إلى « جـو » ، فإنك تقول: جَوّيٌّ ، وإلى « دَوٍّ » فإنك تقول: دَوّيٌّ ودَوّيّة منسوبة إلى الدَّوِّ ، لحقت ياء النسب كقولهم: دوَّار ودوَّاريٌّ، قال الشاعر وهو من أبيات سيبويه :

ودَوِّيّـةٍ قَـفْـرٍ تُمَشّى نَعَـامُهَا كمشْيِ النّصارى في خِفاف الأَرَنْدَجِ[1]

فمثل هذا في النسب ظاهرٌ ، وأمَّا ما الثاني منه ياء فكان تضعيفـه يائياً ، فإن ظاهره هنا أنك تقـول: كَيِّـيٌّ وأَيِّـيٌّ ، وليـس كذلـك إذ لم يبيِّن هنا أكثر من مضاعفة الثاني ، لكن ترك ذلك إحالة على ما تقـدم له قبل هذا في حيّ ونحوه ؛ إذ قال: « ونحو حيٍّ فتحُ ثانيه يجب ... إلى آخره » ، فالحكم في مثل هذا مأخوذ له مـن الموضعين ، فتقـول علـى هذا في النســب إلى (كـي): كَيَـوِيٌّ ، وفي النسـب إلى (أَيْ): أَيَـوِيٌّ ، وإلى (إي) بمعنى نعم: إِيَوِيٌّ ، وما أشبه ذلك ، وهذا ظاهرٌ .

والمسألة الثانية: في فائدة / تمثيلـه بــ(لا) وإن كـان جـائزاً لـه أن [٤٨٨]

---

(١) البيـت للشـماخ بـن ضـرار ، وهـو في ديوانـه : ٨٣ ، والكتــاب ١٠٤/٣ . والأرنــدج واليرندج: روايتان ، وهما : الجلد الأسود. وتُمشّي : تكثِرُ المشي .

يمثل بما شاء ، لكن لا بد من فائدة قصدها بذلك المثال ، وذلك أنَّ التضعيف في هذا الفصل على ثلاثة أوجه: تضعيف واويٍّ ، ولا إشكال في أخذ حكمه من هذا الموضع ، كما تقدم . وتضعيف يائيٍّ ، وهو مأخوذ الحكم من موضعين ، كما تقدم أيضاً. وتضعيف الألف وهو الذي مثّل به ، ولا شك أنك إذا ضاعفتَ الألفَ فلا تبقى الثانية على حالها ؛ لما يلزم من التقاء الساكنين ، والحكم فيها أن تنقلب همزةً على ما هو مقرر في التصريف ،فلو ترك التمثيل فيه لم يفهم له وجه التضعيف ؛ إذ لا يشعر بقلب الألف الثانية همزة ، ولذلك قال في « التّسهيل » : وإن كان حرفَ لين آخر الثنائي الذي لم يُعلم له ثالث ضعِّف ، وإن كان ألفاً جُعل ضعفها همزةً[1]، فكان تمثيله بقوله: « كَلاَ ولائي » مبيناً لذلك على اختصار.

والمسألة الثالثة : أن تمثيله بقوله: « لائي » بالهمزة ، واقتصاره عليه يدل على أنه إنما ارتضى هذا الوجه خاصةً ، وهو بقاء الهمزة على حالها، ولا شك أن ما كان من باب « شاءٍ وماءٍ » مُسَمًّى به ، ففيه وجهان جائزان: ما ذكر ، وقلبها واواً، فيجوز هنا : لاويٌّ على قولهم في شاءٍ: شاويٌّ ، أنشد سيبويه:

فلستُ بشاويٍّ عليه دَمامةٌ إذا ما غدا يغدو بقوسٍ وأسهُمِ[2]

وأنشد السيرافيّ وغيره لمبشّر بن هُذيل الشمخي :

---

(١) التسهيل : ٢٦٤ .

(٢) الكتاب ٣/٣٦٧ ، واللسان (قرش، شوه)، وهذا معدودٌ من الأبيات الخمسين ، وقد نُسب ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٠ .

لا ينفعُ الشّاويَّ فيها شاتُهُ

ولا حِمارَاهُ ولا عَــــلاتُهُ[1]

وذكر سيبويه أنك إذا سميتَ بشاءٍ ففيــه الوجهـان[2]: هـذا ، وإن كان ما ذكر هو الأولى ، فاقتصار الناظم على أحـد الوجهـين اقتصـارٌ على أحد الجائزين ، وهو موهمٌ للوجوب ، لكن هذا أيضاً ينضاف إلى موضع آخر، فيؤخذ منه كلا الوجهين ، وهو أنه ذكر في الممـدود في الهمزة المنقلبة عن أصل الوجهين ، ولا شك أن هذا مـن ذلـك ، وإنّمـا فرع سيبويه « شاويّ » علـى قـول مـن قـال: عطـاويّ في عطـاء ، فـلا إشكال في كلامه .

ثم أخذ في القســم الثـالث مـن الأقسـام الثلاثـة ، وهـو مـا كـان المحذوف منه الفاءفقال :

وإِن يكنْ كشِيَةٍ ما الفا عَدِمْ   فجَبْرُهُ وفـتــحُ عـينِـهِ التُزِمْ

اعلم أن المحذوف الفاء على قسمين:

أحدهما: أن تكون اللام حرفاً صحيحاً كعِدَة وزِنَة ورِقَة ، وهـذا لم يذكر الناظم حكمه على الخصوص ؛ لأنه ليس فيه تغييرٌ خاصٌ به ، بل حكمه حكم زيدٍ وعمروٍ في النسب / إليه ، فلم يحتـج إلى ذكـره [٤٨٩]

---

(١) لم أقف على ما عـزاه المؤلـف إلى السـيرافي في مظنتـه مـن شـرحه . والبيتـان في المنصـف ١٤٦/٢، ٧١/٣، والمخصص ٢٥٨/١٢ ، وابن يعيش ١٥٦/٥ ، واللسان (شوا) .
ومبشر بن هذيل الشمخي من فزارة . ينظر زهر الآداب .

(٢) الكتاب ٣٦٧/٣ .

لذلك ، فتقول في رِقة: رِقِيٌّ ، وفي عِدَة: عِدِيٌّ ،وفي زِنَة : زِنِيٌّ ، وما أشبه ذلك، ووجه عدم الرد قدتقدَّم[1].

والثاني: أن تكون اللام حرف علة كمثاله الذي مثل به ، وهـو: شِيَة فهو الذي نصَّ عليه ، فإنَّما أراد بقوله: « كشِيَة » هذا القيد ، وهو اعتلال اللام ، ويعني : أن حكـم مثـل هـذا أن يُجـبَرَ ، وجـبرُهُ الـذي ذكره يكون بأحد وجهين : إما بإتمامه بحـرف ثـالث آخـراً ، فتقـول: شِيَوِيٌّ ، وهذا هو الذي حكى أبو الحسن عن حمَّـاد بـن الزِّبْرِقـان[2] ، وإما بردِّ ما حُذف منه وهو الفاء ، وهذا الثاني هو الصحيح ، والأول لم يرتضه النحويون ،وقد رده سيبويه بالتصغير[3]؛ لأنَّهم لمـاَّ احتـاجوا إلى حـرف ثـالث لإقامـة بنيـة التصغـير ردّوا الفـاء ، فقـالوا في عِـدَة : وُعَيدة، فكذلك إذا احتاجوا إلى الرّدِّ ، فإنَّما يـردُّون مـا هـو الأصـل ، وأيضاً إذا احتيج إلى ثالث فلا يكون الحرف الـذي ليـس مـن الكلمـة أولى ممَّا هو منها ؛ لأن ما ليس منها أجنبي ، فهو أولى بالاجتناب منه،

---

(١) انظر ص : ٥٥١ .

(٢) هذه الحكاية في نزهة الألبا لابن الأنباري : ٤١ ـ ٤٢ ، وحماد بن الزبرقان من نحاة البصرة ، كان يونس ابن حبيبَ يفضله ، وكان حلو المحاضرة ، لطيف العبارة ، ظريف المفاكهة والمداعبة ، وقد عاصر ابن أبي إسحاق ، وروى عنه الأخفش الأوسط. ترجمته في : أخبار النحويين البصريين : ٦٠ ، ونزهة الألبا : ٤٠ ـ ٤٢ ، وإنباه الرواة ١/٣٣٠ ـ ٣٣٢ ، ٢/٤١، ٣/٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٣/٣٦٩ .

بأن يختارَ ، وحكاية مَن حكى شِيَوِيّ شاذة، ووجهها كثرة ما جاء في النسب من التغيير ، فهو من جملة تغييرات النسب ، فإن كان أراد الوجه الأول فليس رأيه بسديد ، وإن كان أراد الثاني فهو الذي يقتضيه، والذي عليه جمهور النحويين ويظهر من كلامه ؛ إذ قال: « فجَبرُهُ وفتحُ عينِهِ التُزِم» ؛ لأن لفظ الجبر أظهر في ردٍّ ما حذف منه ، وإذا جبر بردٍّ ما حذف منه ، فلا بد أن تُفتَحَ عينه كما قال ، والعين في « شية » هي الشين ، فتقول فيه: وِشَويٌّ ، وهذا ظاهر في اختيار مذهب الخليل وسيبويه[1] من تحريك العين ، وإن كان أصلها السكون اعتباراً بأنها الحركة قبل الرَّدِّ ، ولأنَّ ردَّ المحذوف تقوية للكلمة ، وسلبها ما أُنِسَتْ به من تحريك العين تضعيفٌ لها ، وهما متدافعان ، فوجب البقاء على التحريك ، وما ذهب إليه الأخفش من قوله في شِيَة: وِشْيِيٌّ ، كظَبْيِيٌّ في ظبية، وحِمْيِيٌّ في حِمية[2]، لم يرتضه الناظم، وقد تقدم الاحتجاج به على ذلك ، ثم يبقى في مذهب الناظم نظرٌ في وجه تحريك العين بالفتح لم يتعرض له ؛ إذ هو وجه صناعةٍ لا ثبوت حكم تركه للناظر[3] في المسألة ، وقد ذكر شيخنا الأستاذ (رحمة الله عليه) في ذلك وجهين :

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٦٩ ـ ٣٧٠ .

(٢) المقتضب ٣/١٥٦ ـ ١٥٧ ، وشرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ أ .

(٣) في المصرية « للناظم » .

أحدهما: أن تكون حركة العين نقلت إلى الفاء ؛ لأنها هي التي كانت حركة الفاء قبل النقل ، فردت إلى موضعها .

/ **والثاني** : أن تكون العين حُرِّكَت بالكسر على الوجه المستعمَل، لكن لما صارت « وِشْيَة » على صفة إبل فعلوا بها ما فعلوا بإِبِل من فتح العين ، هذا ما ذكره الأستاذ محكياً عن شيخه أبي إسحاق الغافقي ، وأنهما وجهان مقولان له، قال الأستاذ: والأوَّل أولى على طريقة قولهم : [٤٩٠]

رأى الأمرَ يُفضي إلى آخِرٍ فصيَّرَ آخِرَهُ أوّلا[١]

والوجهان معاً منقولان عن غير الشيخ أبي إسحاق بذكر السيرافيّ الوجهَ الثاني[٢]، وأن العين بقيت على كسرها ، وحركت الفاء لما ردت بمثل حركتها ، وهو الذي خرج ابن خروف على قول سيبويه[٣]. وقياس سيبويه أن يلحق الواو متحركةً بمثل حركتها في الأصل ؛ إذ حركتها في العين .

قال : ولا يمتنع أن تُردَّ إليها حركتُها ، وتحرك العين بمثل حركة الميم من دَمَوي[٤]، فليس الوجهان بمختصين بنظر الشيخ ، كما يظهر

---

(١) ينسب إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو في ديوانه : ١٠٢ مع أبيات أخرى ، والعقد الفريد ٢٥٣/٢ ، والخصائص ٢٠٩/١ ، ٣١/٢، ١٧٠، والمحتسب ١٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/٥ ، والخزانة ١٠٩/٨ .

(٢) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٣ أ .

(٣) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣٠ .

(٤) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٣١ .

من كلام الأستاذ (رحمه الله) .

وقوله: « التزم » خبر قوله: « فجبره » ، وفتح عينه أي: التزم هذان الحكمان، وإنَّما لم يقل: التزما وهما شيئان ؛ لأنهما في حقيقة النسب وكيفيته شيءٌ واحدٌ ، أي: التزم هذا الحكم المركَّب من شيئين ، ووجه التزام فتح العين قد تقدم ، وأما وجه الجبر فقد ذكر أن الاسم المنسوب يقدَّر قبل لحاق ياء النسب كالمستقل ، وعليه ينبني النسب ، وإذا كان كذلك وحُذفت التاء من شِيَة ، بقي الاسم على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، وذلك لا يكون في معربات الأسماء ، فافتقروا إلى جبره لذلك ، كما افتقروا إلى الجبر في التصغير ؛ إذ لا يمكن في الموضعين إلا ذلك، وإلى هذا المعنى أشار الجرميُّ في طرة الكتاب بقوله: « الرد في شِيَة لا بد منه ؛ لأنه يُبقي الاسم على حرفين أحدهما حرف لين .

والشِّيَةُ : كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره ، وقوله : ﴿لاَ شِيَةَ فِيْهَا﴾[1] أي: ليس فيها لونٌ يخالف سائر لونها ، ويقال: وشيتُ الثوبَ وَشْياً وشِيَةً : إذا زيَّنتَه بألوانٍ تخالف لونه، والفاء في قوله: «ما الفا عَدِم» مفعولٌ بـ«عَدِم»، والجملة صلة « ما » ، و « ما » اسم كان ، وخبرها المجرور قبلها ، وضمير « فجبره وفتح عينه » عائد على مدلول « ما » ، وهو الاسم المحذوف الفاء .

(١) من الآية (٧١) من سورة البقرة .

* * *

والواحدَ اذكرْ ناسباً للجمع ما لم يشابهْ واحداً بالوضْع

الواحد مفعول بـ « اذكر » / ، و« ناسباً » حال من فاعل « اذكر » [٤٩١]
أي: اذكر الواحد في حال كونك ناسباً للجمع ، ويريد : أنك إذا أردتَ النسب إلى الجمع فإنك لا تأتي بالجمع نفسه فتنسب إليه ، بل تأتي بالواحد منه فتنسب إليه ، ولم يبيِّن هذا المعنى كلَّ البيان ، وإنما محصول كلامه أنك إذا نسبتَ للجمع فاذكر الواحد ، وهذا لا يتحصَّل منه المراد صريحاً ، وإنما يُعْطِي المعنى المرادَ من قوة الكلام ، فكأنَّه يقول : اذكر الواحدَ ناسباً له حالة كونك مريداً النسب إلى الجمع، والجمع في كلامه محمول على عموم أنواعه ، فجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير في هذا الحكم على حدٌّ سواء ، وما تقدَّم له في المثنى والمجموع جمع سلامة إنما كان حكمَ العلامتين ، وسكت عمَّا عدا ذلك إلى أن ذكره هنا ، وحكى سيبويه عن العرب « في رجل من القبائل: قَبَليٌّ وقَبَليَّةٌ للمرأة ، وفي أبناء فارس: بَنَويٌّ ، كأنَّهُم نسبوا إلى قبيلة وإلى ابن ، وقالوا في الرِّباب جمع رُبَّة وهي القبيلة من الناس: رُبِّيٌّ»[1]، ومن ذلك قولهم في الفرائض: فَرَضيٌّ ، وكذلك لو نسبتَ إلى المساجد قلتَ: مسْجِديٌّ ، أو إلى الجمع قلتَ: جمْعِيٌّ ، أو إلى العُرَفاء لقلتَ: عَرِيفيٌّ ، قال سيبويه بعد

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٨ .

ما ذكر هذه المثل: « وهذا قول الخليل رحمه الله ، وهو القياس على كلام العرب »[1]، فهذا كله مما ظهر فيه الرد إلى الواحد، كما قال. فإنما تنسب إلى الواحد منها ، وهو مسلمٌ وزيدٌ وضاربٌ، وكذلك تقول في مسلمات: مسلِميٌّ ، وفي هندات: هِندِيٌّ ، وفي زينبات : زَينبيٌّ فتنسب إلى الواحد أيضاً ، لكن لا يظهر الفرق بين النسب إلى الواحد والنسب إلى الجمع فيما تقدم من المُثُل ، وإنما يظهر الفرق في بعض المواضع كما إذا نسبتَ إلى تَمَرات ، أو إلى دَعَدَات ، أو إلى هِنَدَات ، إذا حركتَ العين فإنك لا تبقي العين على تحريكها ، بل تردها إلى السكون كما تكون في المفرد فتقول: تَمْريٌّ ودَعْدِيٌّ وهِنْدِيٌّ ، ولا تقول: تَمَريٌّ ، ولا دَعَدِيٌّ ، ولا هِنَدِيٌّ إلا إذا سمَّيتَ بها، وإذا نسبتَ إلى قاضين أو داعين جمع قاضٍ وداعٍ فإنك تقول: قاضِيٌّ وقاضَويٌّ ، وداعِيٌّ ودَاعَوِيٌّ ، ولو نسبتَ إلى ذلك مسمًّى به لم تقل إلا قاضِيٌّ خاصَّةً ، ولو نسبتَ إلى سنين لقلتَ: سَنَوِيٌّ ففتحتَ السين ،/ ولو سميتَ به لقلتَ: سِنِيٌّ فتركتَ السين على كسرها، [٤٩٢] ففي مثل هذه المواضع يظهر الفرق،كما أنه قد يخفى في جمع التكسير في بعض المواضع، وذلك حيث يكون تغيير التكسير مقدراً كفُلْك وهِجان[2]، ونحو ذلك ، وإنما نسبوا إلى المفرد ولم ينسبوا إلى الجمع

(١) انظر الكتاب ٣/٣٧٨ ، وليس فيه فرائض وفرضي » .

(٢) الهجان من الإبل : البيض . الصحاح (هجن) ٦/٢٢١٦ .

على حاله ليحصل لهم الفرقُ بين النسب إليه على حاله وبين النسب إليه مسمًّى به . هذا تعليل سيبويه وغيره[1]، ورشح هذه التفرقة ما قاله الأستاذ (رحمه الله) من « أن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة، وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين النسب إليه جمعاً وبينه مسمًّى به»[2].

ثم استثنى من هذا الحكم ما كان من المجموع يشبه الواحد فقال:

ما لم يشابِهْ واحداً بالوضْعِ

يعني: أنَّ الرَّدَّ إلى الواحد في النسب إلى الجمع إنَّما يكون بشرط ألا يشبه الجمعُ الواحدَ بوجهٍ من وجوه الشبه ، وقوله : « بالوضع » راجع إلى « الواحد » ، أي: ما لم يشابه الاسمَ الموضوعَ على الإفراد فإنه إذا كان مشبهاً له لم ينسب إلى مفرده ولم يردَّ إلى واحده بل ينسب إليه على حاله ، والجمع الذي يشبه الواحد على خمسة أنواع: وذلك أن الاسم الواحد بالوضع الذي أراد الناظم هو أن يكون مفرد اللفظ أي: محكوماً له بحكم المفرد في تصرفات الكلام ، مفردَ المعنى ، أي: ليس مدلوله متعدداً ، والاسم المجموع بالوضع الحقيقيّ أن يكون على ضد المفرد ، فإذا خرج المجموع عن حقيقته إلى أن يعلق به حكمٌ من أحكام المفرد اللفظية أو المعنوية ، نُسِب إليه على حاله .

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٨ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار : ١١٧٩ .

فالنوع الأول: اسم الجمع سواء أكان من لفظ مفرده أم لا ، كصحبٍ وركبٍ ورهطٍ ونفرٍ ، فإن مثل هذا لا ينسب إليه إلا: صحبيٌّ وركَبيٌّ ورَهْطيٌّ ونَفَريٌّ ولا تردُّهُ إلى المفرد فتقول: صاحبيٌّ ولا راكبيٌّ ولا رَجُليٌّ ؛ لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد يُخبَرُ عنه إخبار المفرد ، كقول الشاعرة[1]:

أخشَى رُجيلاً أو رُكَيباً عاديا[2]

وصغّروه على لفظه ، فهو في اللفظ على حكم المفردات ، وإن كان المعنى معنى الجمع ، قال سيبويه: « ولو قلتَ رَجُليٌّ في الإضافة إلى نَفَرٍ لقلتَ في الإضافة إلى الجمع: واحديٌّ ، وليس يقال هذا »[3].

النوع الثاني: اسم الجنس فإنه يصغر / على لفظه وإن كان جمعاً [٤٩٣] في المعنى ، لمعاملته في اللفظ معاملة المفرد ، قال الله : ﴿ **كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾[4] فتقول هنا في تمر: تَمْريٌّ ، وفي نخل: نَخْليٌّ ، وفي شعير: شعيريٌّ ، وكذلك سائره.

فإن قيل: لا يتعين في هذا النسب إلى اسم الجنس ؛ لاحتماله أن

---

(١) كذا في الأصول الخطية ، وفي شرح المفصل ٥/٧٧ وغيره نسبته لأحيحة بن الجلاح ، وهو شاعر جاهليٌّ .

(٢) المنصف ٢/١٠١ ، وابن يعيش ٥/٧٧ ، والمقرب ٢/١٢٦ ، وشرح الشافية ٢/٢٠٢ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٠٣ .

(٣) الكتاب ٣/٣٧٨ .

(٤) من آية (٢٠) من سورة القمر .

يكون النسب إلى المفرد ، فتمريٌّ منسوب إلى تمرة ، ونخليٌّ منسوب إلى نخلة ، وكذلك البواقي ، فلعله من المنسوب إلى المفرد .

فالجواب: أن الأمر ليس كذلك بل هو منسوب إلى الجماعة ، والدليل على ذلك قولهم في الشعير: شعيري ، فلو كان مردوداً إلى الواحد لقالوا: شَعَريٌّ ؛ لأن شعيرة (فَعِيلة) ، وقياس (فَعِيلة) (فَعَلي) كفَرَضيّ في فريضة ، وقبليّ في قبيلة ، ونحو ذلك ، وهو استدلال صحيح، ذكره الماردي في « الترشيح »[1].

والنوع الثالث : الجمع المسمى به ، فإنك تنسب إليه على حاله فتقول إذا سميتَ برجال: رجاليّ ، أو بهنود: هنوديٌّ ، أو بمساجد : مساجديّ ، وكذلك تقول في تمرات: تَمَريٌّ ، فتتركه على حاله ، وفي دَعَدات: دَعَديٌّ ، وفي قاضون: قاضيٌّ لا غير، وقد قالوا في أنمار: أنماريٌّ، لأنَّ أنمار اسم رجل ، وقالوا في كلاب: كلابيٌّ ، قال سيبويه: « ولو سمَّيتَ رجلاً ضَرَبات لقلتَ: ضَرَبيٌّ لا تغيِّرُ المتحركَ ؛ لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد[2]». وإنما كان النسب هنا على لفظ الجمع؛ لأنه صار دالاً على واحد ، كما كان زيد ومنصور ونحوهما دالاً على الواحد ، وقصد معنى الجمعية منتفٍ فلا معنى لردِّه للواحد .

---

(١) سبقت ترجمة الماردي وكتابه الترشيح ص : ٤٧٧ .

(٢) الكتاب ٣/٣٧٩ ، وفيه: « المتحركة » ، وفي النسخة التونسية من شرح الشاطبي « التحريك» بدل « المتحرك » .

والنوع الرابع: الجمع الذي لا واحد له من لفظه في الاستعمال ، سواء أكان له مفرد في الاستعمال غير جارٍ عليه أم لم يكن له مفرد أصلاً، نحو : عباديد، ومشابه، ومحاسن ، ومذاكير ، فإنها جموع جاريةٌ عليها أحكام الجموع الحقيقية التي استعملت مفرداتها ، لكنها لما لم يكن لها مفرد مستعمل فأشبهت من أجل ذلك المفرد فتقول: عباديدي ، ومشابهي ومحاسني ومذاكيري ، وفي ملامح: ملامحي ، وكذلك ما أشبهه، والعباديد: الفِرَقُ من الناس الذاهبون في كل وجه، لا واحدَ له أصلاً ، وما عداه استعمل له شِبْهٌ ، وحُسْنٌ ، وذِكْرٌ ، ولَمْحَةٌ ، ولم يتغيَّر في النسب شيءٌ من ذلك فينسب إلى الجمع . قال سيبويه : « فإذا لم يكن له واحد لم تجاوزه حتى تعلم ، فهذا أقوى من أنْ أُحدِثَ شيئاً لم تكلَّم به العرب[1] » ، ومن هذا / قولهم في [٤٩٤] الأعراب: أعرابيٌّ ليس له مفرد مستعملٌ إلا عربٌ ، وعرب أعمُّ من الأعراب ، فليس في الحقيقة بمفرد له[2].

فإن قيل: ولِمَ رددتَ هذه الجموع في التحقير إلى واحدها المستعمل أو المشهور ولم يرد إليه في النسب ، فتقول في التحقير: عُبيدِيدون في عباديد ، فتصغر عبداً أو عِبديداً أو عُبدوداً ، ولا تفعل ذلك في النسب ، وكذلك سائر المُثُل[3]، فيقول سيبويه هنا: هذا أقوى

---

(١) الكتاب ٣/٣٧٩ .

(٢) انظر الكتاب ٣/٣٧٩ .

(٣) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣/٣٧٩ .

من أن أحدث شيئاً لم تكلم به العرب ، ويقول في التصغير ، وإذا جاء الجمع ليس له واحد مستعملٌ في الكلام من لفظه يكون تكسيره عليه قياساً ، ولا غير ذلك ، فتحقيره على واحد هو بناؤه إذا جُمع في القياس ، ثم مثّل بعباديد[1].

فما الفرقُ بين النسب والتصغير ؟

فالجواب: أنه لما كان التحقير يناقض جمع الكثرة من جهة المعنى عدلوا عنه حتماً. هذا مع أن التصغير يغير لفظ الجمع ولا بد ، فبقّوا فيه على القياس . وأما النسب فليس فيه شيءٌ ، بل قصدهم التفرقة ، فلم يحتملوا لذلك التكلم بما لم ينطق به ، وأما محاسن ومشابه ، فلو قالوا: حُسنيٌّ وشِبهيٌّ لم يُعلم مرادهم من النسب إلى محاسن ومشابه ، ولذلك قال سيبويه: « فهذا أقوى من أن أحدث شيئاً لم تكلّم به العرب » يعني: عباديد[2]. هذا جواب ابن الضائع في المسألة[3].

والنوع الخامس: الجمع الذي صار علماً بالغلبة ، وإن كان غير مسمًّى به ، فإن حكمه حكم ما لو كان علماً بالتعليق ، ومثاله: الأنصار، قالوا فيه: أنصاريٌّ؛ لأنه اسم وقع لجماعتهم ، ولم يستعمل منه واحد يكون هذا تكسيره ، وكان واحده لو استعمل ناصر ، وفاعلٌ قد يُكسر على أفعال ، وإن كان قليلاً قالوا: صاحبٌ

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٣ .

(٢) انظر ما تقدم قبل أسطر ، وهو في سيبويه ٣/٣٧٩ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ أ .

وأصحابٌ وشاهدٌ وأشهادٌ ، وبانٍ وأبناء[1]، وجانٍ وأجناء ، ومثل الأنصار قولهم في المدائن اسم بلد: مدائنيٌّ ، كأن المدائن صار اسماً لبلد غلب عليه، قال سيبويه: « وسألتهُ ــ يعني الخليل (رحمه الله) ــ عن قولهم: مدائنيّ فقال: صار هذا البناء عندهم اسماً لبلد، ومن ثمّ قالت بنو سعد في أبناء: أبناويّ ، كأنّهم جعلوه اسمَ الحيّ والحيُّ كالبلد ، وهو واحدٌ يقع على الجميع[2]، والأبناء هم: ولد سعد بن زيد مناة بن تميم إلا كعباً وعمراً، فإنهم لا يقال لهم: الأبناء ، قاله أبو عُبيدٍ[3]. هذا أصله ، ثم غلب / عليهم الاسم حتى صار كالعلم ، فنسبوا إليه على [٤٩٥] لفظه ، ومن هنا يكون قولهم في النسب إلى الأصول: أصوليّ صحيحاً في قياس العربية ؛ لأن لفظ الجمع قد غلب على اسم ذلك العلم حتى صار كالعلم له ، فلا ينبغي تخطئة من نسب إلى الجمع فقال: أصوليّ، هذا جملة ما أشار إليه الناظم بقوله:

ما لم يشابِهْ واحداً بالوضـعِ

وهو من اختصاره الحسن ، إذ أتى فيه بأمرين: أحدهما: جمع هذه الأنواع في هذا اللفظ اليسير وهو أخصر بكثير من لفظه في التسهيل ؛ إذ قال: « وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن استعمل وإن

---

(١) في اللسان (بنو) في المثل: « أبناؤها أجناؤها » جمع بانٍ وجانٍ ، والمثل متداول في كتب الأمثال ، انظر أمثال أبي عُبيد : ٣٠٢ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٠ .

(٣) انظر شرح السيرافي ٤/ق ١٦٩ أ ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم : ٢١٥ ، ٢١٨ .

لا فبلفظه[1] » ثم قال: وحكم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمّى به حكم الواحد »[2].

والثاني: إتيانه بلفظ مشعر بالعلة التي لأجلها نسب إلى الجمع بلفظه، وهي مشابهته للواحد بالوضع ؛ إذ هي العلّة لذلك الحكم ، ولم يأت في التسهيل بشيء من ذلك .

فهذا الكلام من محاسن اختصاره في هذا النظم إلا أنه نقصه من هذا الفصل حكم التثنية وكيفية النسب إليها ، ولا مِرْيَةَ في أن حكمها حكم الجمع بالواو والنون فتقول في الزَّيدَين: زيديٌّ ، بالرَّدّ إلى الواحد ، وفي رِجْلَيْن: رِجْلِيٌّ كذلك، فكان من حقّه أن يذكر حكمُها هنا، كما ذكر حكمَها مسمًّى بها قبل، والاعتذار عنه بأنه أطلق لفظ الجمع شاملاً للتثنية وغيرها على مقتضى اللغة اعتذارٌ ضعيفٌ .

* * *

ومَعَ فاعلٍ وفعّالٍ فَعِلْ   في نسبٍ أغنى عن اليا فَقُبِلْ

الغالب على النسب أن يكون بالياء المشددة اللاحقة آخر الكلمة، وقد يأتي على غير ذلك ، وهو الذي أخذ في ذكره ، « مع » ظرف متعلق بـ « أغنى » و«فَعِلْ » مبتدأ خبرُهُ « أغني » ، والتقدير: فَعِلٌ أغنى

(١) التسهيل : ٢٦٥ .

(٢) التسهيل : ٢٦٥ .

عن الياء في النسب مع فاعلٍ وفعّال ، وقد يكون « مع » في موضع الحال أي: حال كونِ فَعِلٍ مع فاعل وفعّالٍ ، ويعني: أن هذه الأبنية الثلاثة وهي (فاعل) و(فعّال) و(فَعِل) تأتي في كلام العرب مغنية عن إلحاق ياء النسب ، ومؤدّية معناها ، فقوله: « أغنى عن اليا » يريد: في النقل والسماع ، وقوله: « فَقُبِل » يريد: أنّ النّحويين قبلوه ، كما جاء وبنوا عليه من حيث هو ، فنقول: فأمّا نيابة (فاعل) فنحو: لابِنٍ ، وتامرٍ ، ودارعٍ ، لصاحب التمر والدّرع ، ولصاحب النّبْل: نابل ، ولصاحب النُّشّاب : ناشب ، ولذي الفرس: فارسٌ ، ولذي الطعام : طاعم ، ولذي / النّعل: ناعل ، ومن ذلك كثير ، ومما جاء في الكلام [٤٩٦] المنقول ما أنشده سيبويه للحطيئة :

فَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنّكَ لابِنٌ في الصّيف تامِرْ[١]

وأنشد أيضاً للنابغة :

كِليني لِهَمٍّ يا أُميمةُ ناصِبِ وليلٍ أُقاسيه بطيء الكواكِبِ[٢]

وأنشد أيضاً لذي الرمة :

إلى عَطَنٍ رَحْبِ المباءةِ آهِلِ[٣]

---

(١) الكتاب ٣/٣٨١ ، وهو في ديوانه : ٣٣ ، والمقتضب ٣/١٦٢ ، والخصائص ٣/٢٨٢ .

(٢) الكتاب ٢/٢٠٧، ٢٧٧، ٣/٣٨٢ ، وديوانه : ٤٠ ، مطلع قصيدة مشهورة ، وابن يعيش ٢/١٢، ١٠٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٠٦ ، والخزانة ٢/٣٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٣٨٢ ، والشنتمري : ٩٠٥ ، وهو في ملحقات ديوان ذي الرمة : ٦٧٢ ، ولم تذكر هذه المصادر صدره ، وللحطيئة بيت هو :

إلى ماجدِ الآباءِ قومٍ عَثَمْثَمٍ إلى عَطَنٍ يوم التفاضُلِ آهِلِ

في ديوانه : ٢١٦ .

وعلى ذلك حملوا قولهم: عيشةٌ راضيةٌ[1]، وقال الشاعر الحطيئة :

دَعِ المكارمَ لا تَرْحَلْ لبُغيَتِها وَاقْعُدْ فإنّكَ أنتَ الطّاعِمُ الكاسي[2]

وقال امرؤ القيس :

نَطعنُهُم سُلكَى ومخلوجةً لَفْتَكَ لأمَيْنِ على نابِلِ[3]

وأمَّا نيابة (فعَّال) فنحو قولك لصاحب الثياب: ثوَّاب ، ولصاحب العاج: عوَّاج ، ولصاحب الجمل: جمَّال ، ولصاحب البُتوت: بتّات ، وكذلك: لبَّان وتمَّار ونبَّال وما أشبه ذلك ، قال امرؤ القيس ، أنشده سيبويه :

فليس بذي رمحٍ فيطعُنَني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبَّال[4]

وهو كثيرٌ أيضاً ، وأما (فَعِل) فمثال نيابته عن (فَعِيل)[5] قولك: رجُلٌ عَمِل، ورجل طَعِن ، ولَبِسٌ ، وقالوا: رجل نَهِرٌ ، نقله

---

(١) في القرآن : ﴿ فهو في عيشة راضية ﴾ في آيتين : (٢١) من سورة الحاقة ، و(٧) من سورة القارعة .

(٢) ديوانه : ١٠٨ ، وشرح شواهد شرح الشافية : ١٢٠ ، وابن يعيش ١٥/٦ ، ودلائل الإعجاز : ٤٧١ ، ٤٨٧ .

(٣) ديوانه : ٢٦٠ ، ومجالس ثعلب ١٤٣/١ ، والخصائص ١٠٣/٣ ـ ١٦٦ ، ولفْتُكَ : ردُّكَ وعطفك . واللأمان : سهمان . والسُّلكى : الطعنة المستقيمة . والمخلوجة : غير المستقيمة يمنة ويسرة .

(٤) ديوانه : ١١١ ، والكتاب ٣٨٣/٣ ، والمقتضب ١٦٢/٣ .

(٥) المقصود: أنه يفيد النسبة ؛ لأن المبالغة تكون في النسب وفي الصنائع ؛ لأنه لزوم لشيء ، واللازم : المداوم بمنزلة من قد كثر منه ذلك الشيء ، وأدخل في المبالغة رجل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ ... الخ » شرح السيرافي ٤/ق ١٧٢ أ .

سيبويه[1]، وأنشد عليه :

لسـتُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ   لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أبتكِرْ[2]

وأنشد الجوهريُّ :

إنْ كنتَ ليـليّاً فإني نَهِرْ   حتى أرى الصبحَ فلا أنتظِرْ[3]

وقالوا: رجلٌ حَرِحٌ ، وسَتِهٌ ، وطَعِنٌ ، فهذه الأمثلة نائبة كما قال عن ياءي النّسب[4]، فقولك: لابنٌ وتامرٌ نائب عن قولك: لَبَنِيٌّ وتَمْرِيٌّ ، وكذلك سائر المُثُل؛ إذ ليس على معنى الفعل ، ولا فعلَ له هنا يجري عليه ، وكذلك قولهم: نبّال وثوّاب نائب عن: نبليٌّ وثوبيٌّ إذ ليس بجارٍ على فِعْلٍ أيضاً، قال السيرافي: واستدل سيبويه على أن فعّالاً بمنزلة المنسوب بقولهم البتيّ في الذي يبيع البتوت ، واحدها: بتٌّ، وهي الأكسية ، قال: وإليه ينسب عثمان البَتّيّ[5] من كبار الفقهاء[6] ، وكذلك قولهم عَمِل ونَهِر في معنى عَمَليّ ونَهْريّ ، والدليل عليه ما تقدّم من قوله:

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٨٤

(٢) الكتاب ٣/٣٨٤ ، ونوادر أبي زيد : ٥٩٠ ـ ٥٩١ ، والمخصص ٥١/٩ ، والمقرب ٥٥/٢، واللسان (نهر) .

(٣) الصحاح (نهر) ٨٤٠/٢ .

(٤) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٥) أبو عمرو عثمان بن مسلم البتيّ ، تابعي ، فقيه البصرة ، حدث عن أنس بن مالك ، ووثقه أحمد وغيره . ترجمته في : سير أعلام النبلاء ١٤٨/٦ ـ ١٤٩ .

(٦) شرح السيرافي ٤/ق ١٦٩ ب ، وانظر قول سيبويه في الكتاب ٣٨١/٣ .

لســتُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ

قال سيبويه: وقالوا: نَهِرٌ ، وإنما يريدون نهاريٌّ فيجعلونه بمنزلة عَمِل ، ثم أنشد البيت[1] ، ثم قال: فقولهم نَهِر في نهاري يدلُّكَ على أن عَمِلاً كقولك: عَمَليٌّ ؛ لأن في عَمِل من المعنى ما في نَهِر[2]، قال: وقالوا رجل حَرِحٌ ، ورجلٌ سَتِهٌ ، كأنه قال: حِرِيٌّ واستِيٌّ[3]، وإنما كان ذلك لعدم جريانه على الفعل ، وإن كان منها ما له فعل فهو على عدم الجريان . هذا شرح كلام الناظم / على الجملة، ثم يقع النظر في مسائل : [٤٩٧]

إحداها: أنه يحتمل التعاقب ، وأنك إن شئتَ أتيتَ بياء النسب ، وإن شئتَ أتيت بأحد هذه الأبنية ؛ لأنه قال: إنها أغنت عن الياء ، فتأتي بالياء إن شئتَ أو بالبناء إن شئتَ ، ويحتمل أن يكون على غير هذا، بل على أن لهذه الأبنية موضعاً يغني [فيه][4] عن الياء ويقوم مقامها على غير معاقبة ، وإلى هذا الاحتمال الثاني يشير لفظ « أغنى » كما قال في موضع آخر :

وأولٌ مبـــتدأٌ والثاني فاعلٌ أغنَى في أسارٍ ذانِ

---

(١) الكتاب ٣٨٤/٣ ، ويقصد بالبيت :

لستُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ

(٢) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٣) الكتاب ٣٨٥/٣ .

(٤) ساقطة من المصرية والأزهرية .

إذْ ليس معناه إلاّ أنَّ الفاعل انفرد بذلك الموضع مغنياً عن خبر المبتدأ، وكذلك هاهنا أي: يغني عنه بحيث لا يقع في ذلك الموضع إلا أحد الأبنية ، وهذا معنى كلامه في التسهيل ؛ إذ قال: « ويستغنى عنها (يعني عن ياء النسب) غالباً بـ(فعَّال) من لفظ المنسوب إليه إن قصد الاحتراف، وبصوغ (فاعلٍ) إن قصد صاحبُ الشيء »[1]، وهو ظاهر من كلام سيبويه[2]، فهو أولى ما يُحمَلُ عليه هذا النظم . وأمَّا الاحتمال الأوَّل فهو مذهبٌ أيضاً ، وإليه ذهب ابن عصفور ؛ إذْ خيَّر في صوغ أحد الأبنية أو إلحاق ياء النسب، نص على ذلك في «المقرب»[3] و « شرح الجمل »[4]، ويظهر من كلام المارديّ ؛ إذ قال: تقول لبائع اللؤلؤ: لؤلؤيٌّ، ولأّلٌ ، ولصاحب العاج: عاجيٌ وعوَّاجٌ ، ولصاحب الزُّجاج: زجَّاجي وزجَّاج. هذا ما قال. وهو مذهبٌ مرجوحٌ، وظاهر كلام العرب الاستغناء ، كما أشار إليه كلام الناظم، وكلام سيبويه على ذلك يدلّ ؛ لأنَّه لما أتى بمثال من فعَّال ، وبين أنه أكثر من أن يحصى، قال: وربَّما ألحقوا ياءي الإضافة كما قالوا: البتِّيّ، فأتى بـ « ربَّما » المقتضية للتقليل ، وإنما هو ناقلٌ ، فياء النسب في هذا الموضع نادرة ، والنادر لا يقاس عليه .

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨١ ـ ٣٨٣ فأشار إلى أنهم قد يعكسون .

(٣) ٢/٥٤ ـ ٥٥ .

(٤) شرح الجمل ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠ .

والمسألة الثانية: أن في كلامه ما يدل على أنه قياس ، وذلك أنه أغنى عن الياء ، فقيل : ولا شك أن قوله : « أغنى » يريد به أن ذلك قد جاء في السماع على ذلك الوصف ، وقوله: « فقُبِل » إمَّا أن يعني : أنَّ النحويين قبلوه من حيث هو سماعٌ ولا يقاس عليه ، وإمَّا أن يعنيَ أنهم قبلوه وأخذوا بمقتضاه ، وقاسوا عليه ، فلو أراد الأوَّل لم يكن فيه فائدةٌ ؛ إذ الأخبار عن الشذوذات بأنَّها قبلت نقلاً ، كما جاءت لا محصول تحته بالنسبة إلى صنعة النحويين أهل القياس كما / لو قال [٤٩٨] قائلٌ : إن العرب قد قالت :

صددْتِ فاطْوَلْتِ الصُدُودَ[1]

فقبله النحويون ، فإنَّ هذا الكلام لا يحصِّل معنًى يُعتد به بخلاف ما إذا أراد أنهم قبلوه في القياس وأخذوا به ، فإن في هذا أجل فائدة لهم للإخبار بأن مثل هذا ليس عندهم من السماع المهمل الذي لا يعتمدون عليه ، بل هو معتمد عليه مبني على محصوله ، وأصرح من هذا في كلامه قوله بعد :

وغيرُ ما أسلفتُهُ مقررا ...

إلى آخره .

---

(١) هذا صدر بيت أورده ابن جني في الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، وتمامه :

صددتِ فأطولتِ الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدومُ

وقد نسب إلى عمر بن أبي ربيعة أو إلى المرار الفقعسي ، وهو في ديوان الأول ص : ٥٠٢ ، القسم الثالث : الشعر المنسوب إليه ، وهو غير موجود في أصول ديوان شعره .

فهذا نص بأنَّ جميع ما ذكر في الباب مقيسٌ ليس فيه ما يوقف على السماع، وإذا كان كذلك كان الناظم قد ارتضى رأي من قال بالقياس، وكذلك فعل في « التسهيل »[1] ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ إذ قال بعد ما أتى بأمثلة منه : « وذا أكثر من أن يحصى »[2]، ولا شك أن ما كان هكذا فهو أحرى بالقياس عليه . وهذا الكلام هو الذي اعتمد الشلوبين في القول بالقياس[3]، وذهب جماعةٌ إلى وقفه على السماع ، وإليه ذهب ابن خروف[4]، واعتمده ابن عصفور[5]، واعتمد ابن خروف في ذلك على كلام سيبويه ، حيث قال: وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته: لبَّانٌ ، وتمَّارٌ ، ونبَّالٌ ، قال: وليس في كل شيء من هذا قيل هذا، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البزّ: بزَّاز ، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه ، ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدقيق: دقّاق[6]، هذا كلامه ، وظاهره عنده عدم القياس ، وقد تأول غيره هذا الكلام على الاستغناء في بعض المواضع ، فذكر الشلوبين أنه لا ينبغي أن يؤخذ من هذا الكلام عدم القياس ، بل هو مقيسٌ عنده ، ألا ترى إلى قوله: « وهو أكثر من أن يحصى » ، لكن

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣٨١/٣ .

(٣) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

(٤) انظر رأي ابن خروف في تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب : ٤٤٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢ .

(٦) الكتاب ٣٨٢/٣ .

بيَّن أنَّ العرب قد تترك القياس في بعض المواضع ، وتستغني بغـيره عنـه فتحفظ تلك المواضع ، ويبقى مقيساً فيما عداها[1] .

وبعد ، فأصل الخلاف في المسألة لفظ سيبويه ، فمن ترجَّح عنـده أحد الموضعين قال به .

المسألة الثالثة: فيما على الناظم من الدرَكِ وذلك من وجهين :

أحدهما: أنه ذكر الاستغناء ولم يبيِّن أنه في موضع مختصٍّ ومحلٍّ معيَّن ، وإنما ذكر أن هذا آتٍ في الكلام على الجملة ، ومثل هـذا لا يحصِّل معنًى في النحو ، كما لو قال: إن الضمير يأتي متصلاً ، ويـأتي منفصلاً من غير أن يذكر موضع الاتصال ولا الانفصال ، فإن مثل هـذا لا يبيِّنُ في المسألة حقيقةً ؛ إذ الضمير لا يأتي متصلاً مطلقاً ، ولا منفصلاً مطلقاً ، فكذلك كلامه هنا ، وهذه الأبنية / الثلاثة إنَّما [٤٩٩] يستغنى بها في مواضع مخصوصة ، فأمَّا (فاعل) فيؤتى به لمن كان صاحب شيء وليس فيه علاج ، ولا محاولة كـ « لابِنٍ » لمن كان له لبنٌ ، و«تامرٌ» لمن كان له تمرٌ ، وكذلك سائر المُثُل . وأمَّا (فعَّال) فلمن كان صاحب شيء له فيه علاج ومحاولة كـ « جمَّال » و « حمَّار » لصاحبي الجمال والحمير اللذَين يعملان عليها ، وكذا سائر الأمثلة ، هذا هو الغالب في المثالين ، وقد يستعمل أحدهما مكان الآخر كقولهم: سيَّافٌ لذي السيف الذي لا يحاول فيه شيئاً ، ويقال لذي البغل: بغَّالٌ ، ونابلٌ للذي يعالج النبل ، وقد أطلق امرؤ القيس النبَّال

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١٢٩ ب .

في موضع النابل ، والنابل في موضع النبَّال ، فقال في الأول :

وليس بـــذي رمحٍ فيطعُنَني به وليس بذي سيفٍ وليس بنبّالِ[1]

فإنما يعني صاحب النبل خاصة ، وقال في الثاني :

نَطعنُهُم سُلكَى ومخلوجةً لَفْتَكَ لأمَينَ على نابِــلِ[2]

فإنما يعـني المعـالج للنبـل علـى مـا حكـي أنـه قـال: مـررتُ بنـابلٍ وصاحبه يناوله الريش لؤاماً وظُهاراً ، فمـا رأيـتُ شـيئاً أحسـن منـه ، فشبهت به[3]، وأما (فَعِل) فللملازم للشيء ، كذا قال ابن عصفور[4]، نحو: عَمِلٍ للملازم العمل ، ونَهِرٍ للملازم للشغل بالنهار ، وسائر المثل كذلك ، وغيره يجعل (فعَّالاً) و(فَعِلاً) من باب واحد ، وذلك ملازمـةُ العمل والعلاج ومداومَتُه ؛ لأنَّهما معاً من أمثلة المبالغة ، فهذا مما فـات الناظمَ تفسيرُهُ ، وهو ضروري ؛ إذ لا تَرِدُ هذه الأمثلة على محلٍّ واحد كما رأيت ، ولا بدَّ من الاختصاص ، وهـو لم يذكـره فيوهـم كلامـه حكماً لم يقل به أحدٌ ، ولا جواب لي عن هذا الدَّرَكِ الآن .

الوجه الثـاني: مـن وجهَـي الـدَّرَكِ أنَّ النَّحويـين إنَّمـا عـادتهم أن يذكروا من هذه الأبنية (فاعلاً) و(فعَّالاً) ، وأما (فَعِل) فلا يجعلونه مـن ذلك ، وعلى المثالين اعتمـد في « التَّسـهيل »[5] و « الفوائـد »[6] ، وهـو

---

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٨٧ .

(٢) تقدم ص : ٥٨٧ .

(٣) اللسان (نبل) .

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/٢ .

(٥) التسهيل : ٢٦٦ .

(٦) الفوائد المحوية في المقاصد النحوية : ١٢٩ رسالة ماجستير ، تحقيق وداد يحيى لال ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى .

الذي ينبغي .

فإن قلتَ: إن (فَعِلاً) قد ذكره سيبويه وكثيرٌ من النحويين كما ذكروا (فاعلاً) و(فعَّالاً) .

فالجوابُ: أنهم إنما ذكروه على جهة الشذوذ والقلة ؛ إذ لم يَلْحق (فاعلاً) و(فعَّالاً) ولا قاربهما ، وقد أشار إليه إشارة القلة في الجملة في كتاب « التَّسهيل » إذ قال: « وقد يقام أحدهما مقام الآخر وغيرهما مقامهما »[1]، فالغير يريد به (فَعِلاً) وما كان نحوه ، وأيضاً فحين بنى على ما ذكروه فلنذكر (فعولاً) و(مفعالاً) و(مِفْعَلاً) ، وقد ذكر هذا سيبويه[2]، وزاد غيره[3] (مِفعِيلاً) و(فعَّالاً) و(فَعِيلاً) بمعنى مفعول ، بل كلّ صفة جرت على المذكّر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ فهي من هذا الباب؛

/ لأنَّها غير جاريةٍ على فِعْلٍ أصلاً ، فهي عند البصريِّين على معنى [٥٠٠]

النسب ، فكان من حقّه حين أراد أن يستدرك على غيره أن يذكر ما ذكره الناس من هذه الأشياء، ويقولَ حين لم يُرِدِ الاستيفاء، فلا حاجة به إلى ذكر (فَعِل) ، بل كان يسكت عنه كما سكت غيره عنه.

وقد يجاب عن هذا الثاني بأن يقال: يمكن أن يكون ارتضى القياسَ على (فَعِل) إذ قد جاء منه أشياءُ لها كثرةٌ وإن كانت أقليَّةً بالنسبة إلى كثرة (فاعل) و(فعَّال) ، فذلك لا يمنع القياس ، وخصه

---

(١) التسهيل : ٢٦٦ .

(٢) الكتاب ٣/٣٨٤ .

(٣) زاد ابن عصفور « مِفْعيلاً نحو : ناقة مِغْطِير » شرح الجمل ٢/٣١٠ .

بذلك دون سائر الأمثلة المتقدِّمة ؛ لأنه الذي ظهرت فيه المشاركة في معنى النسب حقيقة، وذلك أن المثالين المتقدمين استعمِلا على غير النسب أصلاً؛ إذ لم يقولوا من التمر: تَمْرٌ ، ولا من النبل: نَبلٌ ، ولا من اللبن : لَبِنٌ ، ولا من الحمار: حَمِرٌ ، ولا غير ذلك ، فظهر فيه معنى النسب ظهوراً بيِّناً ، حين قالوا: لاَبِنٌ وتَامِرٌ ،وشبه ذلك ، وهذا هو الأصل في الباب ، وهو الذي جعله سيبويه[1] أكثر من أن يحصى ، ثم ذكر ما وجد فيه معنى النسب مما استعمل له فعلٌ ، فألحقه بما ليس له فعلٌ مستعملُ الفاء لاستعماله كقولهم: « عيشةٌ راضيةٌ » ، وطاعم ، وكاسٍ ، وما أشبه ذلك ، فإنهم استعملوا رَضِيَ وطَعِمَ وكَسِيَ على الجملة ، لكنهم ألغوا فيه ذلك المعنى، فألحقوا بلابنٍ وتامرٍ ، ولأجل أنَّ الباب مبنيٌّ على إهمال الفعل استشكل بعض المتأخرين[2] جعل سيبويه تامراً من صلب الباب ، مع أن ابن القطاع حكى : تَمِرَ القوم: إذا كان عندهم تمرٌ[3]، واعتذر بأن قال: لعل هذا لم يحفظه سيبويه ، ثم استشكل إدخاله آهلاً مع قولهم: أَهَلَ المكان أُهولاً ؛ إذا كَثُرَ أهله، ذكره ابن القوطية[4]، قال: وإذا ثبت ففي هذا إشكال عظيمٌ . هذا ما

---

(١) انظر ما تقدم ص : ٥٩٠ .

(٢) لم أقف عليه .

(٣) الأفعال لابن القطاع ١١٦/١ .

(٤) الأفعال لابن القوطية ص : ١٠ ، وانظر الأفعال لابن القطاع : ٣١/١ نقلاً عن ابن القوطية.

قاله: ، ولا إشكالَ فيه ، على ما تقرر في طاعمٍ وكاسٍ ونحوهما ، وإنما جلبْتُ هذا الكلام استشهاداً على اعتمادهم في تقرُّرِ معنى النسب على إهمال الفعل ، وأن فاعلاً وفعّالاً غير جاريَين على فَعِل .

فإذا تقرّر هذا فـ(فَعِل) قد وُجد ، وليس له فعلٌ أصلاً ، وذلك قولهم: نَهِرٌ ؛ إذ لم يستعملوا نَهَر ، فصار بهذا النقل في نمط فاعل وفعّال هذا ، وإن كان نادراً فإنهم قد استعملوا عليه ماله فعلٌ على تقدير الغاية، وذلك قولهم: طَعِمٌ وسَتِهٌ وحَرِحٌ ونحو ذلك ، بخلاف جميع ما ذكر في السؤال من فَعول ومِفعال وغيرهما ، فإنها إنما استعملت / على معنى النسب إلحاقاً لها بغيرها لا بحق الأصل؛ إذ [٥٠١] ليس فيها ما استعمل ، وليس له فعل البتة ، بل كل واحد منها فعل مستعمل، فلم يلحقها الناظم بما ذكر ، ويا حُسْنَ ما ذهب إليه لولا قلته في السماع ، وذلك لا يضر إذا كان عنده يبلغ مبلغ القياس ، وإنما ذكر سيبويه فَعِلاً مع فَعُول ومِفعالٍ ونحوها ؛ لأن الجميع عنده غير قياسٍ .

ثم أشار الناظم إلى أن ما عدا ما ذُكِر موقوفٌ على السماع ، وهو القسم الثاني من قسمَي المنسوب ، فقال :

وغيرُ ما أسلفتُهُ مقرّرا على الذي يُنقَلُ فيه اقتُصرا

أسلفتُهُ معناه: قدمته ، ومنه: سلَفُ الرجل ، وهم آباؤه المتقدّمون، يعني: أنَّ ما عدا ما قَدَّمَ من الأحكام المقرَّرة في هذا الباب يُقتصر منه على المنقول المسموع، ولا يقاس عليه ما سواه ، وحين نبَّه

على قسم الشَّاذ، فلا بد من التنبيه على أمثلة منه ، يتبيَّنُ بها مقصوده، ويستريح إليها الناظر في نظمه .

فاعلم أن ما خرج عن القياس في باب النسب ثلاثةُ أقسام :

أحدها: ما كان قياسه أن لا يُغيَّر بغير زيادةٍ على ما اقتضى القياسُ فيه من التَّغيير ، فغيَّرتْهُ العرب شذوذاً .

والثاني: ما كان قياسه أن يغيَّر فلم يغيَّر شذوذاً على عكس الأول.

والثالث: ما كان قياسه أن يغيَّر تغييراً ما ، فغيِّر تغييراً آخر شذوذاً كذلك ، وكل واحد من هذه الأقسام لا بدَّ لما فعلته العرب فيه من علة.

وجملة علل الباب ثلاثة أنواع:

إحداها: التفرقة بين نسبتين إلى لفظٍ واحدٍ قصداً إلى إزالة اللبس.

والثانية: المعدول عن الثقل إلى الخفة .

والثالثة: تشبيه الشيء بالشيء .

وثَمَّ نوعٌ رابعٌ استقرائيّ وهو: الاستغناء عن النسب إلى الشيء بالنسب إلى ما في معناه أو ما يلابسه .

القسم الأول: مثاله قولهم في قريشٍ: قُرَشيٌّ ، وفي هذيل: هُذَلي، وفي ثقيف: ثَقَفيٌّ ، ووجهه إما تشبيه ما ليس فيه التاء بما هي فيه ؛ لأن الوزن واحد ، ولا بد للتاء أن تزولَ في النسب ، وإما لثقلِ

اجتماع الياءات في الكلمة إذا قالوا: قُرَيشي .

ومن ذلك قولهم: سُهليٌّ بالضم في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل، فرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْلٍ اسم رجل ؛ إذ قالوا فيه: سَهْليٌّ ، وكذلك دُهريٌّ للرجل المسنّ منسوب إلى الدهر ، فرقوا بينه وبين الدَّهري ، وهو القائل بالدهر من الملحدة ، وكذلك أَمويٌّ بفتح الهمزة في أُمية ، والقياس: أُمويٌّ ، لكنهم كأنهم نسبوا / إلى المكبَّر [٥٠٢] وهو: أَمةٌ استغناءً ، ومثله في الاستغناء قولهم في البصرة: بِصريٌّ ، ووجَّهه بعضهم بأنه نسب إلى البِصر وهي حجارةٌ بيضٌ توجد في الموضع المسمَّى بَصرة، فنسب إليها ، والمراد الموضع شذوذاً ، وقالوا: عُبَدِيٌّ بضم العين في بني عَبيدة، حيٌّ من بني عَديّ ، فرّقوا بينهم وبين عَبيدة من غيرهم، ومثله قول بعضهم في بني جَذيمة : جُذَمِيّ ، قال السيرافيّ: لأنَّ في قريش جَذيمَة ابن مالك بن حسل بن عامر بن لؤي ، وفي خزاعة جذيمة ، وهو المصطلق ، وفي الأزد جذيمة بن زهير[1]، والأمثلة أكثر من هذا .

والقسم الثاني: مثاله قولهم في عليّ: عليّيّ ، وفي قصيّ: قُصيّيّ ، وهذا مذهب الناظم حيث جعل ذلك شذوذاً ، وإلا فهو عند طائفة قياس، كما تقدَّم[2]، ووجه التشبيه بظَبْيِيّ حيث لم يحفِلوا فيه بالياءات،

---

(١) شرح السيرافي ٤/ق ١٤٧ أ ، وفيه « زهران » بدل زهير .

(٢) ص : ٥٠١ .

فلذلك لم يحفِلوا بها في ذلك،ومن ذلك قولهم في البحرين اسم موضع: بحراني بإثبات الألف والنون اللتين[1] هما علم للتثنية في الأصل ، فرقوا بذلك بينه وبين البحرين الذي هو تثنية حقيقية لم يسمّ به بعد، فبنوا اسم الموضع على (فَعلان) ثم نسبوا إليه كذلك .

والقسم الثالث: مثاله قولهم في زَبينة: زَبانيٌّ ، كأنهم أرادوا إبقاء الحروف على حالها ، فاستثقلوا الياء في زَبينيٍّ فردوها إلى الألف ؛ لأن الألف أخفّ من الياء هنا لما في بقائها من اجتماع الياءات في كلمة .

ومن ذلك قولهم: طائيٌّ ؛ إذ لو قالوا على القياس: طيئيٌّ لثقُلَ باجتماع الياءات وبينهما همزة هي من مخرج الألف، وهي أيضاً تناسب الياء ، فقلبوا الياء ألفاً .

ومنه سليقيٌّ في السَّليقة، قياسه: سَلَقيٌّ ، لكنهم شبهوه بـ(فعيل)، فتركوا الياء على حالها .

وقالوا في صنعاء: صنعانيّ ، وفي بهراء: بهرانيّ ، وفي دَسْتَوَاء: دَسْتَوانيّ ، أبدلوا الهمزة نوناً لشبهها بها ، ألا تراهم قالوا: ظرابيّ في ظَرِبان ، وأناسيّ في إنسان ، شبهوا النون بالهمزة ، فكذلك شبهوا هنا الهمزة بالنون على العكس من ذاك .

وقالوا في حَلولاء وحَروراء: حَلُوليٌّ وحَروريٌّ فحذفوا الهمزة تشبيهاً للممدود من الألفات بالمقصور .

---

(١) في الأصول الخطية « اللتان » بالألف .

وكذلك قالوا في خراسان: خُراسيٌّ ، كأنّهم شبهوا الألف والنون بعلَم التثنية ، فحذفوا لذلك .

والمُثل في الباب كثيرةٌ ، فلنقتصر منها على هذا القدر فهو كافٍ.

/ ويلحق بهذا الفصل مسألةٌ تتعلق بكلام الناظم ، وذلك أن هـذه [٥٠٣] الأشياء التي شذت في النسب إليها إذا سُمِّيَ بها فإنّما ينسب إليها على القياس المطرد ، ويترك ذلك الشذوذ المسموع فيها ، فلو نسبْتَ إلى رجل سمَّيته زَبينة لم تقل: زَبانيٌّ ، وإنما تقول: زَبَنيٌّ على القياس ، وكذلك إذا سميتَ رجلاً بدهر فنسبت إليه لم تقل إلا: دَهريٌّ بالفتح ، أو جذيمة لم تقل إلا: جَذَميٌّ بفتح ، وكذلك سائر ما تقدم ، وكذلك الحكم في التصغير ، وإذا ثبت هذا فكلام الناظم قد يشعر بأن ما جاء شاذاً يقتصر فيه على النقل سواء أكان ذلك قبل التسمية أم بعدها ؛ إذْ لم يقيَّد ذلك بما قبل التسمية فصار الإطلاق مشعراً بالتسويغ في الجميع، وذلك غير صحيح ، بل الحكم الفرق بين الحالين كما ذكر .

والجواب: أن كلام الناظم يشعر بذلك ؛ لأنه إنما قال:

« على الذي ينقل فيه اقتصرا »

والذي نقل شاذاً إنما نقل غير مسمًّى به ، فإذا سمي به فقد خرج بالتسمية عن المسموع ؛ إذْ كنتَ تصرفتَ فيه بالتسمية ، ألا ترى إلى قولهم: سُهليٌّ إنما قالوه في النسب إلى السَّهل خلاف الجبل ، ليفرقوا بينه وبين النسب إلى سَهْل الرجل ، فإذا سمَّيتَ بالسهل خلاف الجبل فقد صار غير محلّ التّفرقة ، فيلزم فيه اتّباع القياس ، وعلى هذا النحو

يجري سائر ما في الباب ، قال الشلوبين: « إنما رجع سيبويه في النسب إلى القياس ؛ لأنه وجد العرب كثيراً ما تغيِّر الاسمَ المنسوب إليه فرقاً بين معنيين كقولهم في النسب إلى السَّهل: سُهليٌّ ، وفي النسب إلى اسم رجل: سَهليٌّ بالفتح ، فلما كان أكثر تغييرهم للفرق صار ذلك الشذوذ مختصاً بذلك المعنى المغيَّر ، فوجب عند زوال ذلك المعنى زوالُ ذلك التغيير ، فكان الوجه الرجوع إلى القياس ، وكذلك التصغير وجدوا أكثر الشذوذ فيه مختصاً بالظروف ، وهي في كلامهم قد اختصَّت بأشياء لا تكون في غيرها من الأسماء ، هذا مع أن التصغير في الظروف لمعنًى ليس في غيرها ، فوجب الرجوع إلى القياس[1] هذا وجه ما قالوا ، بخلاف الجمع فإن الحكم فيه بعد التسمية كحكمه بعدها ، فتقول في ابن : بَنُونَ على غير القياس ، فإذا سمَّيتَ به قلتَ: بنون أيضاً ، وكذلك (أمٌّ) تقول فيه: أمَّهاتٌ وأُمَّاتٌ / [٥٠٤]
قبل التَّسمية وبعدها ، وإنْ كان أمَّاتٌ شاذاً ، ووجه الفرق أن الجمع على بنون أو أمهات لم يكن لأجل معنًى يزول ذلك المعنى بالتسمية ، فيزول موجبُه لذلك ، بل أمره بعد التسمية وقبلها أمرٌ واحدٌ ، وأما النسب فالشذوذ لمعنًى يزول بالتسمية كما تقدم فيزول موجبه ، ونظيره قولهم في جمع أحمر الصفة: حُمْر ، فإذا نقلْتَه بالتسمية زال موجب ذلك الحكم ؛ لأن الوصفية هي الموجبة للجمع على (فُعْل)،

---

(١) شرح الجمل لابن الضائع ١/ق ١١٦ أ .

فإذا زالت زالَ موجبها ، فالحاصل أن الاسم قبل التسمية بالنسبة إلى النسب الشاذّ مخالف له بعد التسمية ، فليس هو المنقولَ نفسَه بعد التسمية ، فلم يشمله كلامُ الناظم هنا ، فلا بد من رجوعه إلى القياس المقرَّر قبلُ ، وهو ما أردنا أن نبين ، وينظر هنا هل فاته ذكر مسألة من تغيير النسب مطَّردة لم تدخل له تحت ما ذكر ، وقلَّما يخلو من ذلك ، فيُردّ عليه الاعتراضُ ؛ لأنه قال: « وغير ما أسلفتُهُ مقرَّرا » إلى آخره ، فأعطى أن ما لم يذكر له تغييراً مطرداً في هذا النظم فهو شاذٌّ محفوظٌ .

كمل النسب ، يتلوه الوقف إن شاء الله تعالى

تمّ السِّفْرُ الرَّابع بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل[1]

* * *

---

(١) هكذا في النسخة المصرية ، وفي الأزهرية: « كمل النسب والحمد لله ، يتلوه الوقف ، إن شاء الله تعالى . تم الجزء المبارك في سابع المحرم سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة على يد الفقير إلى الله (تعالى) عمر بن عبد الله المنظراوي (غفر الله له ولوالديه ، ولمن دعا له بالتوبة والمغفرة، ولجميع المسلمين والمسلمات ، والمؤمنين والمؤمنات ، الأحياء منهم والأموات، آمين ، آمين، وحسبنا الله ، ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم . يتلوه الوقف » .

وفي التونسية عنوان « الوقف » .

فهرس موضوعات

الجزء السابع